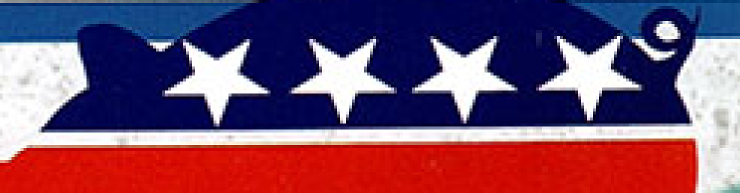
وزارة الثقافة
الهيئة العامة السورية للكتاب



استعباد العالم

تأليف: فالنتين كاتاسونوف
ترجمة: د. إبراهيم استنبولي



استعباد العالم

(نهب على الطريقة اليهودية)

تنويه المترجم: الكتاب موجود في مختلف مواقع البحث الروسية بعنوان فرعي صريح: نهب على الطريقة اليهودية. ومع ذلك يبقى هذا العنوان الفرعي للكتاب قابلاً للتعديل... ليصبح، ربما، ... نهب على طريقة قايين أو شايلوك.

تصميم الغلاف

عبد العزيز محمد



استعباد العالم

(نهب على الطريقة اليهودية)

تأليـف: فالنتين كاتاسونوف

ترجمة: د. إبراهيم استنبولي

منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب

وزارة الثقافـة - دمشق ٢٠١٨م

العنوان الأصلي للكتاب:

Мировая кабала: огРабление по- еврейскu

Автор: Катасонов Валентин
Юръевич

استعباد العالم: نهب على الطريقة اليهودية / تأليف فالنتين كاتاسونوف؛ ترجمة إبراهيم استنبولي. - دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠١٨م .- ٦٨٠ص؛ ٢٥ سم . – (جائزة سامي الدروبي للترجمة؛ ١).

١ - ٣٣٧ ك ا ت إ ٢ - ٣٣٠.١٢ ك ا ت إ ٣ - العنوان
٤ - كاتاسونوف ٥ - استنبولي ٦ - السلسلة

مكتبة الأسد

تمهيد

فالنتين يوريفيتش كاتاسونوف - بروفسور في معهد موسكو الحكومي للعلاقات الدولية (МГИМО)، دكتور في العلوم الاقتصادية، معروف بأبحاثه في مسائل النظام المالي العالمي التي تجري مناقشتها خلف الكواليس.

وهو يكشف في مؤلفاته كيف ومَن يقوم بتنظيم التدفقات المالية في العالم، والأهم، لماذا تقوم روسيا اليوم وبرغم وجود مجموعة من المشاكل الداخلية غير المحلولة، بلعب دور الراعي بالنسبة للغرب وتعمل على تحويل مليارات الدولارات إلى هناك.

يعتقد المؤلف أنَّ السلالات المصرفية الجبارة في الغرب، وسلالة آل روتشيلد في المقام الأول، قد وضعت منذ زمن بعيد مذهباً مالياً عالمياً خاصَّاً بها، وأنهم يعملون كل ما بوسعهم لكي تبقى روسيا على الدوام مُجرّد ملحق بالحضارة الغربية يرفدها بالمال وبالمواد الخام.

كيف تمَّ وضع ذلك المذهب، وما هي الأفعال والإجراءات والتدابير التي جرى اتخاذها وما زالت تتخذ من أجل تنفيذ ذلك المخطط، وما هو الدور الذي أنيط بالسلطة الحالية في روسيا في سبيل إنجاز ذلك المخطط.

هذه هي القضايا التي يناقشها فالنتين كاتاسونوف بالتفصيل في هذا الكتاب الذي نضعه بين أيديكم. وقد قام المؤلف بتجميع المواد التي استخدمها في تأليف الكتاب على مدى سنوات طويلة جداً وهي تحمل الصفة الحصرية Exclusive.

مُقدِّمة

تقدمت في عام ٢٠١٢ إلى دار نشر «ألغوريتم» باقتراح لطباعة ونشر مخطوط كتابي حول تاريخ وآليات عمل رؤوس الأموال العالمية. كانت ثمة عناوين عدة محتملة للكتاب تتضمن جميعها كلمات مفتاحية من مثل «حضارة النقود»، «الثورة النقدية»، «تآمر المرابين» وهلم جرا. لكن الكتاب خرج إلى النور تحت عنوان «استعباد العالم: نهب على الطريقة اليهودية» علماً أنني لم أقترح على الدار كمؤلف للكتاب مثل هكذا صيغة للعنوان، بل كانت مبادرة غير منسّقة معي من دار النشر. وأكثر من ذلك، أنا كمؤلف لست موافقاً على هذه الصياغة لعنوان الكتاب. لذلك طلبتُ إعادة طباعة الكتاب مع تغيير في صياغة العنوان ليصبح: «استعباد العالم: مؤامرة على الطريقة...»- وهذه النسخة بالتحديد من الكتاب هي التي بين أيديكم، أيها القراء المحترمون.

ولكي تتمكن، عزيزي القارئ، من تفّهم السبب في رفضي للعنوان التي استعملته دار النشر، أحيلك إلى عملي البحثي الرئيسي «الرأسمالية: تاريخ وإيديولوجيا الحضارة النقدية»(١). لقد قدّمتُ في تلك الدراسة العلمية (المونوغرافيا) بحثاً مستفيضاً حول الجوانب القومية والثقافية من جهة والجوانب الروحية الدينية من جهة أخرى «للحضارة النقدية» (أي الرأسمالية).

وسوف أعرض هنا باختصار الأفكار الرئيسة لوجهة نظري حول هذا الموضوع.

١ - إن المفاهيم أو المفردات: «يهود»، «يهودي، еврейский، Jewish»، و«اليهودية، Еврейство، Jewry» - كلها تسميات تتعلق في معناها الحرفي بالشعب (بالعرق، بالقبيلة)، الذي يعود في جذوره إلى الماضي البعيد. وحسب الكتاب المقدّس، فإن ذلك الشعب يبدأ من عند عابر أو إيبر[1] Eber، لتستمر شجرة النسب بعده من خلال جميع الشخصيات المحورية التي ورد ذكرها في العهد القديم مثل أبراهام وإسحاق ويعقوب (إسرائيل)، وموسى، فالملك داود الخ. وبعد أن انقسمت دولة إسرائيل الموحدة إلى دولتيَن - واحدة في الشمال حافظت على اسم دولة إسرائيل، والأخرى في الجنوب باسم «يهوذا» - بدأت عملية انقراض اليهود كشعب من على وجه الأرض. في البداية، قام الآشوريون[2] بأسر وإخراج أبناء العشر قبائل التي كانت تقطن في دولة الشمال

---

(١) عابر أو إيبر، ذُكر في سفر التكوين أنه عابر ابن شالخ بن أرفخشذ بن سام بن نوح، وهو النبي هود في الديانة الإسلامية. لعابر ولدان: قحطان وفالخ أما قحطان فهو أبو العرب العاربة، وابنه يعرب، ووُلد له فالخ و هو في الرابعة والثلاثين من العمر و فالخ هو أبو رعو، وولد لرعو ساروغ، وولد لساروغ ناحور، وولد لناحور تارح وتارح هو أبو إبراهيم. عاش فالخ ثلاثمئة وأربع وثلاثين سنة. يرى البعض أن عابر في النصوص اليهودية هو هود في النصوص الإسلامية... المترجم.

(٢) تروي المصادر التاريخية وجود صراع سياسي وعسكري كبير بين الإمبراطورية الآشورية والمصرية على مناطق النفوذ والسيطرة وكان محور النزاع بلاد الشام وخاصة فلسطين، في تلك الأثناء ساند يهود المملكة الشمالية التي كانت اسمها مملكة إسرائيل الجانب المصري ما أثار حفيظة سنحاريب ملك آشور الذي صمم على إخضاع تلك المنطقة، فقام بحملة على المملكة الشمالية في عام ٦٩٧ق.م.، فحطم هيكلها وشرد أهلها وأعمل القتل والسبي في أهلها، وأخذهم سبياً إلى آشور وانتهى بذلك ذكر المملكة الشمالية... المترجم.

(إسرائيل) حيث جرت لاحقاً عملية تذويبهم. أما اليهود الذين كانوا يقطنون في دولة «يهوذا» في الجنوب، فقد ظلّت دولتهم قائمة لبضعة قرون أخرى. وبعد أن قام الرومان بهدم مدينة أورشليم في سبعينيات القرن الأول الميلادي، جرت عملية تهجير في البداية لجزء من سكان «يهوذا»، ومن ثم تم طرد من تبقّى منهم بالكامل في القرن الثاني الميلادي. وهكذا وجدوا أنفسهم في المنفى وفي الشتات، وفي نهاية المطاف تم امتصاص هؤلاء أيضاً من قبل الشعوب الأخرى من الناحية الدموية والعرقية. وهناك كمٌّ هائل من الأدبيات والأبحاث العلمية التي تؤكد ذلك. أما أولئك الذين يدّعون اليوم بأنهم «يهود» فليسوا سوى أحفاد للخزر الذين لا يمتون بأية صلة إلى ذلك الغصن العرقي الذي يعود في جذوره إلى عابر. هكذا نجد أن «اليهود» المعاصرين ليسوا سوى- حسب التعبير المجازي الذي استخدمه ل. ن. غوميليف[1]،

---

(١) ليف نيقولايفيتش غوميلوف هو عالم روسي كبير في مجال الجغرافيا والتاريخ وعلم الاجناس. والده نيقولاي غوميلوف شاعر روسي مشهور أعدمه البلاشفة بالرصاص عام ١٩٢١ لمشاركته في مؤامرة ضد الحكم السوفيتي. أما والدته فهي أيضاً شاعرة روسية كبيرة- آنا غورينكو المعروفة في الأدب الروسي بآنا أخماتوفا .ولد ليف غوميلوف في مدينة تسارسكويه سيلو بضواحي مدينة بطرسبورغ الروسية. وترعرع في عزبة جدته بقرية سليبتسوفو بمقاطعة تفير الروسية. غادرت عائلته بعد قيام ثورة عام ١٩١٧ عزبتها وانتقلت إلى مدينة بيجيتسك حيث درس ليف في المدرسة حتى عام ١٩٢٩. وكان يبدو كأنه «غراب أبيض» في تلك المدرسة، واتهمه الأساتذة والطلبة بعدم التواضع والغطرسة والروح البرجوازية لنجاحاته البارزة في الدراسة. وتخرج ليف غوميلوف من المدرسة الثانوية في مدينة لينينغراد (بطرسبورغ حالياً) عام ١٩٣٠. فقدم طلباً لقبوله في الجامعة، ولكن إدارة الجامعة، رفضت طلبه لانحداره البرجوازي ولكون والده عدواً للحكم البلشفي. والتحق الشاب غوميلوف بمعمل الترامات حيث اشتغل عاملاً ثم انتقل إلى معهد الجيولوجيا ليشارك في البعثات الجيولوجية في جنوب سيبيريا وجبال بامير حيث درس اللغتين الطاجيكية =

=والفارسية واطلع على الخط العربي. التحق ليف غوميلوف عام ١٩٣٤ بكلية التاريخ في جامعة لينينغراد حيث أصغى الى محاضرات كبار الأساتذة في علم التاريخ حينذاك كالأساتذة ستروفي وتارلي وكوفاليوف. تم اعتقال ليف لأول مرة في عام ١٩٣٥ بتهمة ممارسة النشاط المعادى للحكم السوفيتي. لكن رسالة وجهتها أمه إلى ستالين أنقذته من السجن. إلا أن الجامعة فصلته من الدراسة. يزور ليف غوميليوف في هذه الفترة بشكل منتظم فرع لينينغراد لمعهد الاستشراق لدى أكاديمية العلوم حيث ينهمك في دراسة المخطوطات التركية القديمة. وتم اعتقاله مرة ثانية عام ١٩٣٨ وصدر عليه الحكم بالسجن لمدة ٥ سنوات. وبقي ليف غوميلوف بعد انتهاء فترة السجن في مدينة نوريلسك حيث عمل في منجم نحاس. رفع ليف غوميليوف عام ١٩٤٤ طلباً إلى الحكومة لتسمح له بالتطوع للقتال في الحرب على الجبهة السوفيتية الألمانية، فوافقت الحكومة على تلبية الطلب، واستدعي ليف غوميلوف للخدمة العسكرية جندياً عادياً في خريف عام ١٩٤٤ وشارك في معركة برلين. وعاد ليف غوميلوف عام ١٩٤٥ بعد انتهاء الحرب إلى لينينغراد ليواصل الدراسة في الجامعة التي تخرج فيها عام ١٩٤٦ والتحق بالدراسات العليا. صدر عام ١٩٤٧ قرار عن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي اتهم أمه الشاعرة آنا اخماتوفا بالانحراف عن مدرسة الواقعية الاشتراكية في الشعر، الأمر الذي اضطر إدارة الجامعة إلى إقصاء ليف غوميلوف عن الدراسات العليا فالتحق بعد ذلك بمستشفى الأمراض العقلية حيث عمل مديراً للمكتبة فيه، ما ساعده في الدفاع عن أطروحته الأولى والحصول على درجة الدكتوراه في علم التاريخ عام ١٩٤٨. ثم عمل ليف غوميلوف باحثاً علمياً في معهد الاثنولوجيا لشعوب الاتحاد السوفيتي وشارك في البعثة الآثارية بجبال ألتاي الشهيرة. في ٧ نوفمبر/تشرين الثاني عام ١٩٤٩ تم اعتقاله مرة أخرى وإرساله إلى معسكر اعتقال خاص بالقرب من مدينة قره غندا الكازاخستانية. عاد ليف غوميلوف إلى مدينة لينينغراد في عام ١٩٥٦ والتحق بمتحف الارميتاج حيث اشتغل موظفاً في المكتبة، الأمر الذي ساعده في الدفاع عن أطروحة الدكتوراه في فلسفة التاريخ. ثم عمل ليف غوميلوف باحثاً علمياً في معهد الجغرافيا لدى جامعة لينينغراد وترقى حتى منصب كبير الباحثين قبل الانتقال إلى التقاعد عام ١٩٨٦. وإضافة إلى ذلك كان غوميليوف يقرأ محاضرات في علم الأجناس بجامعة لينينغراد. ودافع غوميلوف عام ١٩٧٤ عن أطروحة الدكتوراه الثانية في الجغرافيا. لكن لجنة =

الذي أجرى أبحاثاً جوهرية وعميقة لتاريخ الخزر - «وهم» أو «من صنع الخيال». وهذا الرأي هو رأي الباحثين الإسرائيليين المعاصرين من أصحاب النوايا الطيبة. من أمثال البروفسور في جامعة تل أبيب، شلومو زَنْد الذي ألّف كتاباً بعنوان «مَن وكيف اخترع الشعب اليهودي»(٢) وأنا أتفق بالكامل مع وجهة نظر أولئك الباحثين الذين يعتبرون «العرق اليهودي» المعاصر على أنه «وهم وخيال»، وللعلم يحمل في طياته خطورة من الناحية السياسية والروحية. وإن غرس ورعاية مثل «هذا الوهم» يخلق، على وجه الخصوص، تربة خصبة لنمو ما يُعرف «بمعاداة السامية».

٢ - غالباً ما يتم النظر اليوم في الحياة العملية إلى مفهومي «عبريون، евреи» و«يهود، иудеи»، وإلى مفهومي «العبرية» و«اليهودية» على أنهما مترادفان. وقد كان هذا، على الأرجح، موجوداً في ذلك الزمن الذي كانت قائمة فيه دولة اليهودية. حيث اجتمع آنذاك الانتماء العرقي («العبرية») مع

=الدرجات العلمية لم تصادق عليها بذريعة أنها أعلى مستوىً من أطروحة الدكتوراه العادية. وتُعرف هذه الأطروحة تحت عنوان «نشوء المجموعات الإثنية والبيئة الحيوية للأرض» التي صدرت بعد مرور ١٥ سنة ككتاب منفرد، وتم نفاد النسخ المطبوعة منه خلال أيام معدودة. وجدير بالذكر أن الأوساط العلمية الأكاديمية السوفيتية كانت تتجاهل على مدى سنين طويلة الأفضال العلمية لليف نيقولايفيتش غوميلوف وتحرمه من نشر أحكام نظريته حول السلالات الاثنية في المجلات العلمية. ومن الصعب جداً وصف ليف غوميلوف بأنه مؤرخ بحث فحسب، لأنه أجرى دراسات عميقة فريدة من نوعها في تاريخ البدو الرحل في آسيا الوسطى وربط تحركاتهم في ربوع القارة الأوراسية بتغيرات تحدث في مناخ تلك المناطق. إضافة إلى أنه طرح نظرية جديدة تكشف عن فورات إثنية تحدث في بعض مناطق الكرة الأرضية، أو بالأحرى تزايد عدد الشخصيات ضمن قومية واحدة الذين يبدون نشاطاً اجتماعياً متعاظماً، الأمر الذي يتسبب في اندلاع حروب وولادة حضارات جديدة... المترجم.

الانتماء الديني («اليهودية»). أما في العصر الحديث فقد اختفت «العبرية»، بينما «اليهودية» ما زالت موجودة. فقبل انقسام دولة إسرائيل، كان اليهود يلتزمون إلى هذا الحد أو ذاك بتعاليم العهد الذي تلقاه من الله عن طريق موسى على جبل سيناء. لقد كانت تلك ديانة العبريين القدماء التي لم يصبها أي تحريف أو أذى. أما الديانة التي تسمى «اليهودية» فقد نشأت في وقت لاحق. وقد بدأت تتشكل بوجه خاص في أثناء تلك الفترة التي قضاها العبريون في الأسر البابلي (القرن ٦ - ٥ ق. م). ففي أحشاء الديانة اليهودية كما وردت في العهد القديم بدأت حينذاك، في تلك المرحلة تتشكل وتتبلور إيديولوجيا الدين اليهودي المعاصر مع خطط للسيطرة على العالم، ومع فكرة «الشعب المختار»، وأيضاً مع المعايير المزدوجة وتشريع النهب الربوي (تجاه جميع أولئك الذين لا ينتمون إلى «الشعب اليهودي المختار») وما شابه ذلك. وفي تلك الفترة بالتحديد بدأ انفصال أو ابتعاد الشعب «المختار» عن الرب. أما ما يخص الدين اليهودي في حلّته المعاصرة فهي، حسب رأي الكثير من الفلاسفة ورجال الدين وعلماء اللاهوت، لم تعد ديانة بل مجرّد إيديولوجيا صرف. ولا تزال موجودة إلى الآن في داخل دولة إسرائيل المعاصرة وخارجها فئة هامشية ممن يسمّون «اليهود الأرثوذكس». وهم يعتقدون أيضاً أنَّ ذلك الذي يعرف بالدين اليهودي «السائد» اليوم - ليس سوى حركة إيديولوجية تخدم الأهداف السياسية لمجموعة محدودة جدّاً من «المختارين من بين المختارين»، أو «نخبة من بين المختارين». بهذا الشكل، يكون الدين اليهودي المعاصر مجرّد «وهم» لا أقل من «الوهم» الذي يمثّله «العبريون» المعاصرون.

٣- كيف يجب، إذن، أن ندعو تلك المجموعة النخبوية العالمية، التي أكتب عنها في كتابي؟ إني أدعوها «المرابين العالميين». وهذا عبارة عن توصيف سياسي- اجتماعي للأوليغارشيا (الطغمة) العالمية. ومن وجهة نظري - إن ممثلي الطغمة العالمية هم عبارة عن أحفاد قايين (قابيل)، طبعاً أحفاده من الناحية الروحية والأخلاقية وليس من ناحية القرابة الدموية. ويمكن أن ينتمي إلى جيش أحفاد قايين أولاء أبناء شتى الجماعات العرقية وممثلون لمختلف المعتقدات الدينية. إن الرأسمالية المعاصرة - عبارة عن بابل عظيمة، حيث تجري عملية مزج بين مختلف الشعوب والأديان، التي تجمع بينها وتوحدها فكرة هوسية لمحاربة الرب، وحيث يسود حماس شامل ورغبة عارمة لعبادة الثروة Mammoth[1]. إنَّ الرأسمالية المعاصرة - ليست مجرّد ظاهرة اقتصادية فقط، بل ثمة فيها بُعدٌ روحي أيضاً. وهي تمتد في جذورها عميقاً في التاريخ القديم، متجاوزة روما القديمة وحتى مملكة بابل (وأنا أشير إلى ذلك بشكل موجز وعابر في هذا الكتاب الذي هو بين أيدينا)، لتتصل بحقبة ما قبل الطوفان. فالرأسمالية تعود في بداياتها البعيدة إلى تلك الحضارة التي راحت تتشكل بعد ارتكاب البشرية للخطيئة الثانية - قيام قايين بقتل أخيه هابيل- والتي تمَّ توصيفها باقتضاب وبطريقة معبّرة وعميقة في الفصول الأولى من «سفر التكوين». ففي أحشاء تلك الحضارة بدأت تظهر المدن والصناعة والتجارة والمنافسة، وبدأت تظهر في تلك الأثناء الحروب، الدعارة والفسق، وأيضاً ظهر رأس المال ووسائل الترفيه والتسلية، إلى جانب الكثير مما نشهده اليوم في حياتنا المعاصرة. هكذا، فإنَّ الشخصية المحورية في نظريتي «الحضارة

---

(١) мамон، маммона، Mammoth – إلهة الثروة عند السوريين القدماء... وحسب النصوص المسيحية –عبارة عن روح شريرة وتعكس حب المال والجشع... المترجم.

النقدية» هو الحفيد الروحي لقايين، أو «الخلف القاييني». وأنا أستخدم مفهوم «الحضارة النقدية» لكي أوضِّح ما هي الآليات المالية والنقدية التي استخدمها ويستخدمها أحفاد قايين من أجل القضاء على الناس الآخرين وعلى كوكب الأرض، وأيضاً من أجل الاستيلاء على السلطة السياسية والاقتصادية.

إنَّ مفهوم «حضارة أو ثقافة قايين» يكشف بالدرجة الأولى عن ذلك الجانب الروحي لذلك المجتمع الذي يسود فيه أحفاد قايين (محاربة الرب، إيديولوجيا «التنوير» و«الليبرالية»، و«التقدّم»، عبادة الأشياء المادية والمال، وصولاً إلى الانتقال الصريح إلى صف الشيطان الخ). (٣) وللعلم، لقد نشأت الكابالا أو القبالة[١] بالضبط في أحشاء «حضارة قايين»، وأنه انطلاقاً وبالاعتماد على علم القبالة ذاك ولدت وترعرعت بدورها المنظومة المصرفية المعاصرة التي تقوم على التلاعب بالأرقام وبالأعداد. لقد اختتمت القبالة النقدية والتي يطلق عليها في اللغة الدارجة «الأموال أو رؤوس الأموال»، عملية استرقاق الإنسان على المستوى الروحي والاجتماعي. بعد هذه المقدّمة القصيرة، بات من غير اللازم ممارسة التآمر والدسيسة على القارئ، وصار ممكناً إزالة التنقيط في العنوان ليصبح عنوان الكتاب كاملاً: « القبّالة العالمية. نهب على طريقة قايين».

---

(١) القباله أو القبلانية هي معتقدات وشروحات روحانية فلسفية تفسر الحياة والكون والربانيات. بدأت عند اليهود في القرن الثاني عشر ق. م وبقيت حكراً عليهم لقرون طويلة حتى أتى فلاسفة غربيون وطبقوا مبادئها على الثقافة الغربية في ما يسمى «العصر الجديد» بشكل عام، هي فلسفة تفسر العلاقة بين الله اللا متغير والأبدي والسرمدي، ويرمز له بـ«عين سوف» وبين الكون المتهالك والمحدود، أي مخلوقات الله. لا تعتبر القبالة كدين، إذ إنها فلسفة تفسر الباطنية في الدين كما أن طقوسها لا تنفي القيام بالطقوس الدينية لكن معتنقيها يعتقدون أنَّ الإرشادات والطقوس الواردة في القبالة تساعد الشخص على تطوير نفسه ليفهم بواطن الدين، وخاصة بواطن التوراة والتقاليد اليهودية... المترجم.

أنا أناقش في كتابي هذا «الحضارة النقدية أو المصرفية» (الرأسمالية) من وجهة نظر أرثوذكسية. وإني أكترث بتاريخ الشعب العبري من ناحية محددة تماماً، من الجانب العملي فقط - باعتباره تاريخ السمو والسقوط الروحي لشعب الله المختار. وقد كانت حالات السقوط الكثيرة لهذا الشعب مدفوعة تحت إغواء «العجل الذهبي». ذلك أنَّ زعماء اليهود القدماء بادلوا فكرة شعب الله المختار بالمعدن «الأصفر» (مثلما قام عيسو بمبادلة البكورة[1] لقاء صحن من الحساء Birthright for a lentil soup). ولدى شعبنا، الروسي، أيضاً رسالة موكلة إليه من قبل الرب. ويجب علينا، نحن أبناء الشعب الروسي، أن نحسنَ استخلاص الدروس من التاريخ العام للبشرية. أحياناً يقال إن الطبيعة والمجرّة - هما الإنجيل الخامس. أمّا من وجهة نظري فإنه يوجد إنجيل سادس - التاريخ العالمي الذي لا يجوز ولا يمكن أن ينظر إليه باعتباره سلسلة من الفوضى والأحداث التي تجري مصادفةً. وتأتي العناية الإلهية في المرتبة الأولى، التي يجب علينا أن نتعلّم إدراك كُنْهِها. فقبل ألفي سنة ونيّف أطلق المُخلِّص عبارته المعروفة للجميع: «لا تقدرون أن تخدموا الله والمال[2]». وحقيقة أننا نحن، الروس، قد أصبحنا اليوم هدفاً وعُرضةً لأبشع ولأكثر عمليات النهب والاسترقاق فظاعة، ليست من وجهة نظري سوى، نتيجة للإهمال والتخلّي الكامل عن تلك الموعظة. علماً أن المسيح لم يتوجه بكلامه هذا إلى سكان اليهودية وحسب (خصوصاً الفريسيين[3] منهم)، بل وإلينا نحن الذين نعيش وإياكم في روسيا في القرن الحادي والعشرين.

---

(١) مقام الابن البكر، первородство، Primogeniture... المترجم.

(٢) (متى – ٦:٢٤) المترجم.

(٣) الفريسيون – فرقة من اليهود التي تمسكت بالطقوس وبالتقوى الكاذبة (القرن ٢ ق.م – القرن ٢م) المترجم.

الجزء الأول

كفاح المرابين من أجل السلطة
أو
«الثورة النقدية» المستمرة

الفصل الأول : «فيروس» الرِبا وطفرة النقود إلى رؤوس أموال

- المراباة: نشوء «الفيروس».
- جاك أتِلّي: نشيد المال والرِبا.
- أرسطو والآباء اليسوعيون: صوت ضد الفائدة.

الفصل الثاني : «الثورة النقدية» المستمرة أو تاريخ الرأسمالية المالي

- «الثورة النقدية» أو كفاح المرابين من أجل الهيمنة العالمية.
- «الثورة النقدية» للرأسمالية المتأخّرة «late capitalism».

الفصل الثالث : «الثورة النقدية»: شَرْعنة الربا.

- الكاثوليكية: ازدواجية الموقف من الربا.
- أوربا القرون الوسطى: المرابون يَخرجون إلى العلن.
- حركة الإصلاح: هجوم مستمر من قبل الربا.
- مناهضة المرابين

الفصل الرابع: «الثورة النقدية»: الصراع من أجل «نظام الاحتياطي الجزئي المصرفي»

- «الاحتياطي الجزئي» كشكل من أشكال تزوير العملة.
- عمليات الائتمان والودائع في البنوك: معايير مزدوجة.
- كيف ناضل المرابون في سبيل شرعنة الاحتياطي الجزئي.
- رجال السياسة في خدمة مزوّري العملة: فرانكلين روزفلت.
- تشييد أهرامات الودائع والقروض الائتمانية.
- المرابون والبلهاء.

الفصل الخامس: «الثورة النقدية»: الأوراق المالية والبورصات

- الطابق الثالث في المنظومة المالية.
- البنوك الاستثمارية – «فقراء» في سوق البورصات.
- أسرار فقراء البورصة.
- المعلومات – مال!.
- الكازينو بدلاً من الاقتصاد.

الفصل السادس: «الثورة النقدية»: تأسيس البنوك المركزية

- الأركان العامة للمرابين
- بنك انكلترا كأفضل إنجاز للثورة البرجوازية
- بنك فرنسا – طفل (من نسل، Offspring) نابليون بونابرت
- الولايات المتحدة الأمريكية: درب طويل نحو البنك المركزي.
- ولادة الاحتياطي الفدرالي ونهاية الحرية الأمريكية.

الفصل الأول

«فيروس» الربا
وطفرة النقود إلى رؤوس أموال

«يباركك الرب إلهك كما قال لك. فتقرض أمماً كثيرة وأنت لا تقترض، وتتسلط على أمم كثيرة وهم عليك لا يتسلطون»

التثنية، ٦:١٥

المرابا: نشوء «الفيروس»

إنَّ تاريخ النقود والتعامل النقدي يشهد على أنَّ المرابين (الذين صاروا يطلقون اليوم على أنفسهم «مصرفيين») كانوا دُهاة جداً في تصميم وفي ابتكار مخططات وآليات ماكرة من أجل مضاعفة ومراكمة رؤوس أموالهم. والأداة الأكثر شيوعاً وانتشاراً -التسليف بالفائدة أو الفائدة على القروض، كانت معروفة منذ أيام بابل القديمة. ونحن لا نعرف اسم الشخص الذي ابتكر هذه الآلية. إلا أنه على الأرجح كان قد أوحي له بذلك من قبل ذاك الذي استطاع في حينه أن يقنع آدم وحواء بأن يأكلا من فاكهة الشجرة التي كان مُحرّماً عليهما الاقتراب منها في الجنة. إنها معروفة بشكل جيد تلك العواقب الكارثية التي نتجت عن خرق ساكنَي الجنة لذلك النهي الذي

فرضه الله عليهما. أما عواقب الاستخدام العملي للفائدة على القروض في بابل القديمة فمن المشكوك فيه أنها كانت مُدركةً آنذاك. بيد أنه اليوم، في القرن الحادي والعشرين نجد أن تلك العواقب قد اكتسبت حجم الكارثة التي تطلق عليها وسائل الإعلام الجماهيري «الأزمة الاقتصادية العالمية».

إنَّ عمر وجود «فيروس» الربا في المجتمع يعادل تماماً العمر الزمني للبشرية. بيدَ أنَّ «المنظومة المناعية» للشخص الواحد بشكل إفرادي ولمجتمع محدد بعينه ككل، كانت وخلال فترة زمنية طويلة جدّاً قوية بدرجة كافية، وهذا ما منع من انتشار ذلك «الفيروس» الخطير. وقد سبق ونبّه المفكرون القدماء أكثر من مرة، من أمثال أرسطو (٣٨٤ ق.م – ٣٢٢ ق.م)، إلى وجود مثل هذا «الفيروس»، وحذّروا من الأخطار التي يمكن أن يسبّبها للبشرية، كما طالبوا بوجوب التزام قواعد محددة من أجل الوقاية الروحية والأخلاقية منه. كما توجد تحذيرات صارمة في كل من العهدين القديم والجديد. وقد تمَّ تكرارها والتأكيد عليها في القرآن. و«الفيروس» لا يوجد في النقود بحد ذاتها، (كما يحاول أن يؤكد الفلاسفة والشعراء بطريقة عاطفية)، وإنما في أفئدة الناس.

المراحل التي مرَّ بها المجتمع على طريق شرعنة الفائدة الربوية:

أ- مرحلة الرفض الكامل من قبل المجتمع لممارسة الإقراض بالفائدة، وهذا ما وجد انعكاساً له في مبادئ وأعراف الحياة الأخلاقية- الدينية، وأيضاً في الأحكام القانونية، والأهم أنه في هذه المرحلة كانت ثمة رقابة فاعلة من قبل الكنيسة والسلطات الدنيوية على الالتزام بتلك الأحكام وبتلك المبادئ. كان الربا موجوداً في تلك المرحلة، ولكنه كان «سريّاً» و«غير شرعي».

ب- مرحلة التواطؤ من قبل الكنيسة والسلطات الزمنية لممارسة الربا (الإقراض بالفائدة) مع المحافظة الشكلية على القوانين التي تحرّمه. في هذه المرحلة تصبح ممارسة الربا نصف علنية أو مشرعنة جزئياً[1].

ج- تراخٍ تدريجي ومن ثم إلغاء الأحكام التي تمنع ممارسة الربا والإقراض بالفائدة، مع تحديد سقف أعلى مسموح به لمعدّل الفائدة في أغلب الحالات. أصبح الربا في هذه المرحلة شرعياً وعلنياً.

كانت المرحلة الأولى هي الأكثر طولاً من الناحية الزمنية، إذ استغرقت بضعة آلاف من السنوات واستمرت حتى العصور الوسطى. قبل ظهور المسيحية كانت القوانين التي تمنع الربا موجودة في العهد القديم، وأيضاً في أعمال أرسطو والعديد من المفكرين والفلاسفة ورجالات الدولة الآخرين في كل من اليونان القديمة وفي روما القديمة.

أما في العهد القديم فلم يكن تحريم الربا مطلقاً. بل كان التحريم يشمل الإقراض بالفائدة «لجماعتك»، أي اليهود.

---

(١) جاء في الكتاب المقدس (العهد القديم): «إن أقرضت فضة لشعبي الفقير الذي عنك فلا تكن له كالمرابي لا تضعوا عليه (ربا)» سفر الخروج، (٢٥-٢٢ وفي العهد الجديد: «أقرضوا وأنتم لا ترجون شيئاً فيكون أجركم عظيماً» إنجيل لوقا الإصحاح السادس (٣٤-٣٥)..

وجاء في القرآن: «**الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا**» فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون (٢٧٥) يمحق الله الربا ويربي الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم (٢٧٦)... المترجم.

وفي الوقت نفسه لم يكن العهد القديم يحرّم الربا على اليهود في حال إقراض «الغرباء» بل كان يحفّزها ويشجّعها:

«لا تقرض أخاك بربا ربا فضة أو ربا طعام أو ربا شيء ما مما يقرض بربا؛ للأجنبي تقرض بربا ولكن لأخيك لا تقرض بربا، لكي يباركك الرب إلهك في كل ما تمتد إليه يدك في الأرض التي أنت داخل إليها لتمتلكها» **(تثنية ١٩:٢٣)**

من المعروف، أنَّه تمّت «برمجة» الوعي اليهودي في العهد القديم من أجل السيطرة على العالم، وأنه جرى ربط هذا الهدف الاستراتيجي بالربا كوسيلة لتحقيق هذه الغاية:

«يباركك الرب إلهك كما قال لك فتقرض أمماً كثيرة وأنت لا تقترض وتتسلط على أمم كثيرة وهم عليك لا يتسلطون» **(٦:١٥)**

وقد كتب الفيلسوف الروسي فلاديمير صولوفيوف **(١٨٥٣ -١٩٠٠)** الذي كان مناصراً لدرجة كبيرة لليهود: «إن اليهود مرتبطون بالمال ليس من أجل منفعته المادية، وإنما لأنهم يجدون فيه الأداة الرئيسية من أجل انتصار ومجد إسرائيل» **(٤).**

وقد تمَّ في وقت لاحق تكريس الازدواجية الأخلاقية لليهودية من قضية الربا في التلمود: «وقد أمرك الرب بأن تقرض المال للغوييم **(**Гойем، Goyim أي غير اليهود- المؤلف**)**، ولكن أن يكون ذلك لقاء فائدة. وبالتالي، بدلاً من أن نقدِّم لهم المساعدة، يكون واجباً علينا أن نلحق بهم الأذى، حتى ولو كان من المحتمل أن يكونوا مفيدين لنا. وتصر رسالة بابا ميتسيا[1] على

---

(١) ورد في النص الأصلي أنَّ نبوخذ نصر ملك فارسي وهذا غير دقيق... بل هو ملك بابلي... والمعروف أنَّ نبوخذ نصرحاصر مدينة أورشليم في عام ٥٨٦ ق. م ودمر هيكلها وسبى عدداً كبيراً من اليهود ومع هذا السبي انتهى أي وضع سياسي جغرافي لليهود في المنطقة... المترجم.

ضرورة إقراض المال بربا وينصح اليهود بتعليم أطفالهم إقراض النقود مقابل رهن، «لكي يتمكنوا من تذوّق حلاوة الربا وأن يتعلّموا مسبقاً كيف يستخدمونه»[٥].

يؤكد الباحثون اليهود المعاصرون أنَّ اليهود في جميع الأحوال لم يكونوا يتعاملون بالربا في المرحلة المبكرة من تاريخهم إلّا في حالات نادرة جدّاً. وأنَّ «فيروس» الربا لم يظهر لديهم إلا بعد أن تمَّ تدمير الهيكل الأول في أورشليم، وبعد أن تم سبي القسم الأكبر من سكان مملكة يهوذا على يد الملك الفارسي[١] نبوخذنصر. «وفي أثناء وجودهم في مملكة بابل - البلد الذي كانت توجد فيها منظومة ربوية متطورة- فإن اليهود الأغنياء المزارعون في السابق، والذين اكتشفوا أنهم لا يجيدون العمل في أية مهن أخرى، لم يبقَ أمامهم، عملياً، أي خيار آخر سوى أن يمارسوا التجارة والإقراض بالفائدة وأن يكتسبوا في الوقت نفسه أسرار هذه المهن على يد السكان الأصليين، خصوصاً وأنَّ التوراة (أسفار موسى الخمسة - المؤلف) لم تحرّم تسليف المال لغير اليهود بربا».

بعد أن قام الرومان بتدمير أورشليم في العقد السابع من القرن الميلادي الأول، وجد اليهود أنفسهم مشتتين في أنحاء العالم، حيث قاموا بممارسة الربا، ليصبحوا فيما بعد من بين أهم المدبرين الرئيسيين «للثورة النقدية». وفي نهايات القرون الوسطى - كما يرى عالم الاجتماع والباحث الاقتصادي والفيلسوف، الألماني فارنر زومبارت Werner Sombart (١٨٦٣-١٩٤١)، يتحول السماح

---

(١) ورد في النص الأصلي أنَّ **نبوخذ** نصر ملك فارسي وهذا غير دقيق... بل هو ملك بابلي.. والمعروف أنَّ نبوخذ نصرحاصر مدينة **أورشليم** في عام **٥٨٦ ق. م** ودمر هيكلها وسبى عدداً كبيراً من اليهود ومع هذا السبي انتهى أي وضع سياسي جغرافي لليهود في المنطقة... المترجم

لليهودي الإقراض بربا لمن هم من غير اليهود إلى واجب عليه **(**كما تنص عليه الموعظة رقم ٧٠٨ من شولهان **-** آروخ**)**. وكما يقول المؤرخ والكاتب اليهودي شاحاك[١] **(**١٩٠٠-٢٠٠١**)**: إنَّ تسليف المال من دون فائدة يتساوى في الهالاخا أو الهالاكا[٢] مع الهبة. وهذا ما يُنصح العمل به تجاه اليهودي ولكنه مستهجن ومدان في حال عمل به تجاه الغريب. يقول شاحاك: إن الكثير من الخامات الموثوقين ومن ذوي النفوذ **(**ولكن ليس جميعهم**)-** ومن بينهم الفيلسوف اليهودي المعروف ميمونيد[٣]**-** يعتبرون ملزماً مطالبة المستدين غير

---

(١) إسرائيل شاحاك ٢٨ أبريل ١٩٣٣-٢يوليو ٢٠٠١ هو **إسرائيلي** بولندي .ولد في وارسو في بولندا، وهو من الناجين من **الهولوكوست**.عمل محاضراً في الكيمياء في **الجامعة العبرية** في القدس المحتلة. وهو رئيس سابق لإحدى الجمعيات الإسرائيلية المعنية بحقوق الإنسان والحقوق المدنية. عرف عنه نقده الصريح للحكومة الإسرائيلية وللمجتمع الإسرائيلي على وجه العموم. كما أن كتاباته حول اليهودية أثارت الكثير من الجدل، وقد وصفه البعض باللا سامية على إثرها. المترجم.

(٢) الهلاخاه «السير» أو «المذهب»**-** أي الشريعة اليهودية هي مجمع القوانين، التقاليد والإرشادات الدينية الموجب عليها لمن يتمسك بالديانة اليهودية) خصوصاً اليهودية الأرثوذوكسية. **الهلاخاه** نابعة من بعض المراجع اليهودية التراثية التي تخضع لتفسير الحاخامين الذين يلائمونها للظروف المعينة . أكثر مراجع الهالاخاه أهمية هو التلمود... المترجم.

(٣) ميمنويد أو موسى بن ميمون بن عبدالله القرطبي **(**٣٠ مارس١١٣٥ **-** ١٣ديسمبر ١٢٠٤م**)** يرمز له في العبرية بـ «رمبم» أي **(**الحاخام موشيه بن ميمون**)**. واشتهر عند العرب بالرئيس موسى .وُلد في قرطبة ببلاد الأندلس في القرن الثاني عشر الميلادي، ومن هناك انتقلت عائلته سنة ١١٥٩ إلى مدينة **فاس** المغربية حيث درس **بجامعة القرويين** وسنة ١١٦٥ إلى **فلسطين**، واستقرت في **مصر** آخر الأمر، وهناك عاش حتى وفاته. عمل في مصر نقيباً للطائفة **اليهودية**، وطبيباً لبلاط الوزير الفاضل أو السلطان **صلاح الدين الأيوبي** وكذلك استطبه ولده **الملك الأفضل علي**.كان أوحد زمانه في =

اليهودي بأعلى نسبة ممكنة من الفائدة. وقد تمت الإشارة في سفر نحميا (٥،٤ - ٨) إلى وجود شريحة من المرابين كانت تتمتع بنفوذ هائل منذ أيام دولة إسرائيل القديمة - وذلك على الرغم من الإدانة الصريحة والصارمة للربا. لكن هذا النوع من النشاط يصبح أكثر انتشاراً ويبلغ أبعاداً واسعة، بالطبع، في الشتات. وقد خصّص التلمود مساحة كبيرة لشرح آلية الربا: وحدها دراسة التوراة تتفوق من حيث حجم الاهتمام - يشير زومبارت.

يرى كثير من الفلاسفة وعلماء اللاهوت، أنَّ جذور الميل عند اليهود إلى الربا موجودة في عقيدتهم الدينية، مع العلم أنَّ الحديث يدور لا حول أحكام وقوانين منعزلة في كل من العهد القديم والتلمود، وإنما في نظرتهم الكلّية للعالم. إليكم ما كتبه بهذا الخصوص الكاتب والناشط الاجتماعي المعاصر م. ف. نازاروف[1] (من مواليد ١٩٤٨): «وإذ كان اليهود لا يؤمنون بخلود الروح عند الإنسان، فقد كانوا لا يجدون أية قيمة إلا لوجودهم في الأرض إلى جانب سعيهم للسيطرة على الشعوب الأخرى وإلى ممارسة الربا»(٧).

=صناعة **الطب** ومتفنن في **العلوم** وله معرفة جيدة بعلم **الفلسفة** يوجد معبد باسمه في **العباسية بالقاهرة**. ولد أعظم عظماء اليهود في العصور الوسطى بمدينة **قرطبة** لأب من أكابر العلماء المتازين هو الطبيب والقاضي ميمون بن يوسف. وسمي الغلام موسى، وكان من الأقوال المأثورة بين اليهود قولهم: «لم يظهر رجل كموسى من أيام موسى إلى موسى». وقد عرف بين الناس باسم موسى بن ميمون أو باسم أقصر من هذا وهو ميموني. المترجم.

(١) ميخائيل فيكتوروفيتش نازاروف... كاتب مقالات سياسية وناشط اجتماعي، قريب من الكنيسة، مؤسس دار نشر «روسكايا إيديّا - الفكرة الروسية»، اُتهِم بالعداء للسامية بسبب نشاطه المعادي للصهيونية... المترجم.

١- ف. يو كاتاسونوف: الرأسمالية. تاريخ وإيديولوجيا «الحضارة النقدية». موسكو. معهد الحضارة الروسية. ٢٠١٣. ص. ١٠٧٤.

٢- زَنْد شلومو: مَن وكيف اخترع الشعب اليهودي. ترجمة عن اللغة العبرية - موسكو. ٢٠١١. ص ٥٤٣.

٣- لمزيد من المعلومات انظر ف. يو. كاتاسونوف: حضارة قايين والرأسمالية المعاصرة. خاتمة لكتاب «الرأسمالية. تاريخ وإيديولوجيا «الحضارة النقدية». مجلة «المسار الوطني الروسي». ١٧ - ١٨ كانون الثاني ٢٠١٣.

٤- ف. س. صولوفيوف: اليهود والمسألة المسيحية. مقالات عن اليهود. أورشليم. ١٩٧٩. ص ٩.

٥- ف. م. موشكانسكي: جوهر المسألة اليهودية. بوينس آيريس. ١٩٥٧. ص ٣٨.

٦- ب. ليوكيمسون. البزنس على الطريقة اليهودية: اليهود والنقود. روستوف. دار فينيكس. ٢٠٠٧. ص ٢٦٨

٧- م. ف. نازاروف. «إلى زعيم روما الثالثة». موسكو. دار «الفكرة الروسية». ٢٠٠٤. ص ٢٣.

جاك أتِلّي[١]: نشيد المال والرِبا

ثمة كثيرٌ من الباحثين اليهود الذين يعترفون ويفاخرون بمهارات اليهود الكبيرة في حقليْ المال والربا. وهذا هو، على سبيل المثال، المنظِّر

(١) جاك أتِلّي (Jacques Attali) مفكر واقتصادي فرنسي ولد في الجزائر سنة ١٩٤٣ صاحب أعمال علمية، ورجل سياسة، تولَّى عدَّة مناصب، منها منصب مستشار الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران، ومدير البنك الأوربي للإعمار والتنمية، له العديد من المؤلفات و يعد من أكثر المثقفين شهرة حسب تصنيف مجلة السياسة الخارجية سنة ٢٠٠٨. المترجم.

المعروف لفكرة الموندياليزم Mondialism (أي إيديولوجيا العولمة والحكومة العالمية) جاك أتِلّي (من مواليد ١٩٤٣) والذي شغل في وقت سابق منصب مدير البنك الأوروبي للتنمية والإعمار (EBRD)، والذي يعمل اليوم مستشاراً للرئيس الفرنسي ن. ساركوزي حسب رأيه، وكنتيجة لتلك المهارات والقدرات نشأت سيطرة اليهود في قطاع التجارة العالمية وفي عالم الأموال منذ العصر ما قبل المسيحي، وهذا يفسِّر لماذا انتشروا في شتى أنحاء العالم على طول الطرق التجارية وعلى «خطوط القوة النقدية» بأعداد تفوق بكثير ما بقي منهم في فلسطين. ويعترف جاك أتِلّي أن كلمتي «يهودي» و«مرابي» أصبحتا مترادفتيَن لدى الكثير من شعوب العالم (٨).

وإليكم اقتباسات أو شهادات من الكتاب المثير لجاك أتِلّي نفسه والذي يحمل عنوان: «اليهود والعالم والأموال»(٩). وننوِّه على الفور إلى أنَّ هذا الكتاب يُعتبَر، للعلم، الأكثر توضيحاً وشرحاً لتاريخ اليهود الاقتصادي والمالي (النقدي) بعد كتاب فارنر زومبارت «اليهود والنشاط الاقتصادي» (والذي صدر في بداية القرن الماضي - العشرين).

وقبل كل شيء يعترف أتِلّي بكل اعتزاز أنَّ اليهود هم الذين وهبوا العالم أهمَّ شيئين على الإطلاق - إلهاً واحداً والنقود:

«لقد نجح الشعب اليهودي في جعل النقود وسيلة فريدة وشاملة للتبادل، مثلما قام و بالدرجة نفسها من النجاح بأن يجعل من إلهه أداة فريدة وشاملة للتفوق...».

يرى المؤلف أن تلك الأحكام التي تتعلق بسلوك اليهود في عالم المال والنقود والموجودة في التلمود، نابعة من عادات وطباع أولئك الأشخاص الذين وضعوا التلمود، وليس من قبل أي قوة عليا:

«لقد كان مؤلفو التلمود بالذات في غالبيتهم تُجّاراً وخبراء في الاقتصاد...».

كما يعتبر صاحب الكتاب أنَّ جميع العلاقات المتعلقة بالتبادل (بيع - شراء)، وأيضاً بالسعي إلى الثروة، هي أمور طبيعية تماماً طالما أنّها مباركة من قبل الله:

«يؤكد كل من عيسو ويعقوب على ضرورة الغِنى لكي تجد نعمة في عين الرب... والرب يبارك ثروة يعقوب ويسمح له بأن يشتري الحق في البكورة من أخيه عيسو - وهذا برهان على أنَّ لكلِّ شيء ثمناً مادياً حتى ولو كان على شكل صحن من الحساء».

المال أو النقود - من وجهة نظر جاك أتِلّي - ليست مجرّد أداة للتبادل (بيع - شراء) أو لمراكمة الثروة، وإنما هي وسيلة لتنظيم البنيان المجتمعي الأكثر كمالاً:

«في هذا العالم الفظ والقاسي، الذي يُحكَم بالقوة، تصبح الأموال بالتدريج أعلى درجة من درجات تنظيم العلاقات بين الناس، بحيث أنها تسمح بحلّ جميع النزاعات من دون عنف، بما في ذلك النزاعات ذات الطابع الديني».

والنقود، باعتبارها أداة شاملة وفي متناول أيدي جميع الناس بغض الطّرف عن أي انتماء عرقي أو قومي أو بعيداً عن أي معتقدات دينية، هي مع ذلك بالدرجة الأولى من ممتلكات وفي حوزة اليهود الذين يواجهون بقية العالم:

«النقود - هي تلك الآلة التي تُحوِّل ما هو مُقدَّس إلى دنيوي، تحرِّر من الإكراه، تشقّ القنوات أمام العنف، توفِّر التضامن، تساعد على مواجهة مطالب الأغيار (غير اليهود)، وتُعتَبر وسيلة رائعة لخدمة الرب».

كما هو واضح من الاقتباس المذكور أعلاه، إنَّ جاك أتِلّي يساوي بين عبادة اليهود للمال وبين عبادتهم للرب. ولكي يدعم ويعزز فكرته بخصوص المنفعة «الروحية» للربا بالنسبة لليهود، يستشهد أتِلّي باقتباس من أقوال الحاخام «يعقوب تام»[1]:

«إنَّ الربا مهنة محترمة، فالمرابون يكسبون المال بسرعة وبكميات كافية، ما يتيح لهم أن يرفضوا المهن الأخرى وبالتالي أن يكرّسوا أنفسهم للأنشطة الدينية». تجدر الإشارة إلى أن العمل مع النقود يسمح لليهود بتحاشي العمل الوظيفي أو العمل لقاء أجر: «ثمة مبدأ مهم: يجب على كلِّ واحد أن يسعى لكي يتحاشى بأي ثمن أن يقبل القيام عنوةً بعمل يجعله غير مستقل، لأن الخضوع لإرادة شخص ما يعادل العودة إلى مصر... إنَّ هذا التحريم يفسّر لماذا كان اليهود على مدى قرون يرفضون الدخول في أي تنظيمات كبيرة وكانوا يفضلون العمل لحسابهم الشخصي فقط».

بالمناسبة، إن الربا مثله مثل جميع الأشكال الأخرى لخرق الأعراف والقواعد الأخلاقية المتعارف إليها بهدف المنفعة الشخصية، إنما ينتمي إلى مجموعة الآثام الشائعة بين بني البشر. فقد مارس الربا، كما يقول زومبارت، أولئك الكهنة الذين كانوا يخدمون في معبد دلفي أيضاً في أثينا، وكذلك الأديرة في القرون الوسطى. ويُورِد زومبارت عدداً من شهادات المعاصرين لتلك الممارسات غير الحميدة للتجار المسيحيين... أما أنَّ النجاح كان من

(١) يعقوب بن مئير (١١٠٠ - ١١٧١) في **تروا** المعروف باسم رابينو تام، كان واحداً من **الحاخامات اليهود أشكنازي** الأكثر شهرة **وقيادة توسافيستس** الفرنسية، وهي السلطة هالاخيك الرائدة في جيله، وحفيد **راشي**. المعروف باسم «رابين» (معلمنا)، وقيل إنه حصل على **اللاحقة** العبرية «تام» بمعنى واضح. المترجم.

نصيب اليهود، فإنَّ زومبارت يسوّغه بأن الحديث لم يكن يدور إطلاقاً عن خرق لأخلاق العمل والحياة بالنسبة لهم. فمن وجهة نظرهم، لقد كانت تلك أخلاقاً «عقلانية» و«عملية»، و«حقاً منطقياً» بإخضاع النشاط الاقتصادي لأسبقية «العمل»، أي الربح.

أرسطو والآباء اليسوعيون: صوت ضد الفائدة

أما ما يتعلق بأرسطو فقد تحوّل إلى المنظِّر العقائدي الرئيسي في محاربة الربا بالنسبة للكثيرين من أولئك الذين كانوا قبل ظهور السيد المسيح محسوبين شكلياً في عداد «الوثنيين»، لكنهم كانوا يستشعرون على نحو مرهف الخطر التدميري لذلك النشاط. فقد كان الناس في الحقبة ما قبل المسيحية يدركون بدقة تلك الفكرة البسيطة: النقود- عبارة عن ملكية عامة أو مجتمعية لا يجوز أن تتحوّل إلى وسيلة لمراكمة الثروة، وإنما هي تقوم بدور «الدماء» التي لا بد من جريانها في الاقتصاد لكي تضمن عمله بشكل طبيعي. وفي حال تم التغاضي عن الربا، فإنّ المرابين سوف يتحكّمون بحركة «الدم»، فيزيدون أو ينقصون في الكمية التي تدخل إلى جسم الاقتصاد. لهذا لا يمكن لأي كان أن يكون مالكاً للنقود، ما يتيح له التحكم بدورتها فيعرقل حركتها أو يرفع الصمام بما يخدم مصلحته - تماماً على شاكلة اللص فوق الجسر، الذي يفرض على المشاة ضريبة اجتياز الجسر. فالنقود كما الأرض لا يجوز أن تصبح سلعة في عملية التبادل (بيع - شراء)، ولا أن تتركّز في أيدي عددٍ قليل من الأشخاص.

كان أرسطو يخشى أن يضع المرابون يدهم على شرايين المجتمع وأن يفرضوا عليه ضريبة لأنهم لا يقومون بالضغط عليه إلى درجة قوية. ففي حال يتم الدفع - يرخون قليلاً، وإذا لم يكن ثمة إمكانية للسداد- يسحقونه.

يمكن الاستنتاج من خلال مواقف وآراء أرسطو بخصوص النقود والربا، أنه كان يخصِّص للنقود دور وسيلة للتبادل وحسب، وأنه لم يكن ينظر إلى النقود باعتبارها سلعة، وإنما مجرّد «رموز». وإذا ما استخدمنا مفردات النظرية الحديثة للنقد، فسوف يكون بإمكاننا أن نقول إنَّ أرسطو كان من مؤيدي مذهب «الاسمانية أو الاسمية- Nominalism» (نظرية أو مذهب فلسفي يقول بأنه يجب ألا تمتلك النقود قيمة «داخلية» أي أن تكون أموالاً سلعية ذات قيمة كاملة، وأن الغاية من وجودها هي أن تقوم بدور وسيلة لمبادلة البضائع الحقيقية مع الأخذ بالاعتبار القيمة الاسمية للرمز النقدي).

كما إنَّ المكافحين ضد الربا كثيراً ما كانوا يستشهدون بأقوال أرسطو حتى في زمن المسيحية. خصوصاً كلماته التالية: «إنَّ الربا مستهجن ويدعو للاستياء الكامل، لأنه يجعل من الرموز النقدية مادة للتملّك، وهذا ما يجعل تلك الرموز تفقد الغاية التي وُجِدت من أجلها: إذ إنَّ النقود إنما ظهرت لأجل استخدامها في التجارة البينية، في حين أن الفائدة تؤدي إلى نمو كمية النقود... وكما إنَّ الأطفال يشبهون أهاليهم، كذلك هي الفوائد عبارة عن رموز نقدية ناتجة عن رموز نقدية أيضاً. وهذا النوع من الربح غير المشروع غالباً ما يكون مخالفاً للطبيعة» (١٠). وبعد أن ترسخت المسيحية في شتى أنحاء العالم، فقد كانت الأحكام التي تحرّم الربا وتحظره تستند إلى عقيدة الكنيسة المسيحية، وهذه بدورها- كانت تعتمد على أحكام الكتاب المقدّس بما في ذلك العهد الجديد.

فقد جاء في إنجيل لوقا، على وجه خاص ما يلي: «... ولكن افعلوا الخيرات واقرضوا غير منتظرين عائدتها... وإذن يكون ثوابكم جزيلاً» (لوقا ٦:٣٥)

عملياً جرى نسخ أحكام العهد القديم، ولكن مع استثناء وحيد: أصبحت هنا شاملة مطلقة، من دون أن تتضمن ازدواجية أخلاقية (جماعتنا-غرباء). وقد كانت الأحكام مثبّتة في قرارات عددٍ من المجامع المسكونية. كما أنَّ الآباء اليسوعيين في المرحلة المبكرة للمسيحية كثيراً ما توجّهوا بإدانة صريحة للربا باعتباره أكثر أشكال الجشع وحبِّ المال بغضاً وإثارة للاشمئزاز، علماً أن حبَّ المال يدخل في عداد الآثام العظيمة.

وقد سار المسيحيون اللاحقون فيما بعد في درب محاربة الربا على نهج المخلّص مُلهمين دوماً بما قام به قبل الصلب بفترة وجيزة. الحديث يدور حول الحادثة الوحيدة التي وردت في العهد الجديد والتي مارس فيها السيد المسيح العنف: قام بقلب طاولات الصيارفة وقام بطردهم من الهيكل(١). وقد كان الصيارفة الذين يجلسون في حرم الهيكل، بالمناسبة، مضاربين (متاجرين في السوق السوداء - كانوا إما يقومون بمبادلة العملات لقاء أجر مرتفع [١] أو مرابين يقرضون المال مقابل فائدة كبيرة).

---

(١) كان الهيكل يتألف من فناء خارجي محيط بالمنطقة المدعوة رواق **سليمان** ويدعى فناء الأمم، وكان أحبار اليهود قد أفتوا بعدم جواز استعمال النقد الروماني داخل حرم الهيكل لأنه يحمل صورة وثن هو الإمبراطور، فألزموا الشعب الوافد للحج في الهيكل من مختلف أنحاء الإمبراطورية أن يقوم باستبدال العملات من صيارفة نصبوا خيامهم في فناء الأمم المقابل للهيكل، وغالباً ما كانوا يتقاضون عمولة مرتفعة لقاء تبديل العملة. والأمر الثاني، هو تدنيس آخر للهيكل، يقوم بأنه لما كانت مساحته واسعة، كان المارة والعابرون اختصاراً للطريق داخل مدينة القدس، يمرّون من فناء الأمم ورواق سليمان، والأمر الثالث نصب خيام بيع الذبائح، الحمام والخراف، أي ذبائح الفقراء والأغنياء، في الساحة ذاتها. حين وجد المسيح الوضع على هذه الشاكلة، طرد من ساحة الهيكل جميع الذين كانوا يبيعون ويشترون، وقلب موائد الصيارفة وباعة الحمام، ولم يدع أحداً يمرّ عبر الهيكل وهو يحمل متاعاً، واستشهد **بسفري أشعيا وأرميا** معلناً: «مكتوب أن بيتي بيت للصلاة يدعى، أما أنتم فقد جعلتموه مغارة لصوص» — المترجم.

كما أنَّ حالات من الربا **(**بأشكال مستترة عادة**)** كانت موجودة في فترة الازدهار الأكبر والانتشار الأعظم للمسيحية**.** ومن بين من قام بفضحها وتعريتها **-** يوحنا فم الذهب[١] **(**٣٤٧ **-** ٤٠٧م**)**، باسيليوس الكبير[٢] **(**حوالي ٣٣٠ **-** ٣٩٤م**)**، كليمندس الإسكندري **(**حوالي ١٥٠ **-** ٢٢٠م**)**[٣] وغيرهم الكثير من الآباء اليسوعيين**. [**١٢**]**

(١**)** يوحنا ذهبي الفم أو فم الذهب **(** يوانوس خريسوستوموس**)** **٣٤٧-٤٠٧** م، كان بطريرك **القسطنطينية** واشتهر **كقديس ولاهوتي.** عرف باليونانية بـ**«**فم الذهب**»** لفصاحته، إذ كان تلميذاً لدى معلم البلاغة الشهير **ليبانيوس**. يعتبر يوحنا ذهبي الفم أنطاكي الأصل قديساً لدى جميع الطوائف المسيحية وتعتبره **الكنيسة** الكاثوليكية أحد **معلميها** الكبار. المترجم**.**

(٢**)** إن باسيليوس قيصرية (Basil of Caesarea)، والمعروف أيضاً باسم القديس باسيليوس الكبير، **الأسقف اليوناني** للقيصرية الموجودة في **كبادوكيا**، **آسيا الصغرى(تركيا** حالياً**).** يعتبر باسيليوس من أهم علماء اللاهوت، وكان يدعم العقيدة النيقية المنبثقة من مجمع نيقيا وعارض كل الابتداعات التي ظهرت في الكنيسة في ذلك الوقت، حيث حارب **الآريوسية**، وأتباع **أبوليناريوس**. إن قدرة باسيليوس على تحقيق التوازن بين معتقداته الدينية وعلاقاته السياسية جعلت منه مناصراً قوياً للعقيدية النيقية. وبجانب عمله كعالم دين، اشتهر باسيليوس باهتمامه بالفقراء والمحرومين .وضع باسيليوس أساس حياة الرهبنة، التي تقوم على خدمة المجتمع، والصلاة، والعمل اليدوي**.** وبالإضافة إلى ذلك، يشترك باسيليوس مع **باخوم** في أنه يعتبر أبو الرهبنة في المسيحية الشرقية**.** كما يعتبر باسيليوس **قديساً** حسب **المسيحية الشرقية والمسيحية الغربية**. المترجم**.**

(٣**)** إكليمندس الإسكندري اسمه الكامل تيتوس فلافيوس**(باللاتينية** Titus Flavius Clemens) هو واحد من أبرز معلمي **مدرسة الإسكندرية اللاهوتية**، ولد في **أثينا** في منتصف القرن الثاني الميلادي **(**١٥٠؟**)** وتوفي بين عامي ٢١١ و٢١٥**.** أبرز ما ميز تعاليمه هو ربطه وتوحيده بين **الفلسفة اليونانية** واللاهوت المسيحي، فكانت كل كتاباته بشكل عام موجهة للعالم **الهيليني** والثقافة اليونانية. المترجم**.**

وقد كانت أحكام المنع في الكنيسة الغربية (هذا بعد انفصالها عن الكنيسة المسكونية[1]) معلّلة ومُدعّمة من قبل علماء اللاهوت السكولائيين بدقة متناهية إلى درجة كافية جدّاً. وقد استندوا في ذلك لا على الكتاب المقدّس فحسب، بل وعلى أعمال الفلاسفة الإغريق والرومان، ومن بينهم أرسطو بوجه خاص. وأكثر ما أولوا اهتمامهم لمقولة أرسطو حول إنَّ النقود ليست ثروة وإنما مجرّد إشارة وعلامة على الثروة، وبالتالي، فإنه من غير الجائز أن تتحوّل النقود إلى وسيلة للحفظ والمراكمة، وأفظع أن تصبح وسيلة لزيادة الثراء عن طريق الربا والفائدة.

هناك الكثير من الأدبيات المتعلقة بتاريخ الكنيسة ومن كتب اللاهوت التي تشير، وعن حق وصواب كاملين، إلى أنّ المجابهة الفكرية والأخلاقية الأساسية في أوربا في القرون الأولى بعد ميلاد السيد المسيح إنما كانت بين المسيحية واليهودية. وقد كانت قضية الربا هي القضية الرئيسية في تلك المجابهة على المستوى العملي والمعيشي. ففي بيزنطة، وبوجه خاص بعد قسطنطين الأول[2]، اتُّخذت إجراءات حازمة وصدرت أحكام بمنع الربا بشكل جدي كبير.

---

(١) الكنيسة الجامعة - الكنيسة الموحدة، أو المسكونية، هي الكنيسة التي توحد جميع المؤمنين الحقيقيين، بقطع النظر عن جنسيتهم أو مكان أو زمن إقامتهم... وتطلق هذه التسمية على الكنيسة الأرثوذكسية، لأنها وحدها، وفقا لعلماء اللاهوت الأرثوذكسي، حافظت على الإيمان الحقيقي... وقد تجمع تحت جناحها عدد من الكنائس المنفصلة والمستقلة الكنيسة - المقدسية وكنيسة أنطاكية والإسكندرية والقسطنطينية والروسية، وغيرها. المترجم.

(٢) قسطنطين الأول (٢٧٢-٣٣٧) هو إمبراطور روماني يعرف أيضاً باسم قسطنطين العظيم. كان أغلب القادة الكنسيين معجبين بشخصية الإمبراطور قسطنطين =

يعتقد عدد لا بأس به من الباحثين المعاصرين أن المسائل المتعلقة بتاريخ الربا في الأدبيات الحديثة، غالباً ما بدت «مبهمة ومشوشة» في كثير من الحالات. في حين أن الأحكام المانعة للربا في الماضي كانت شديدة وقاسية إلى أبعد حد. بحيث أن عقوبة ممارسة الربا لم تكن تختلف فعلياً عن عقوبة القتل. ويرى بعض الباحثين أن تلك اللوحة «الباهتة» و«المخففة» عن الفترات التي شهدت منعاً وتحريماً حازماً للربا، إنما تهدف إلى «تخفيف» موقف المجتمع الحديث تجاه مسألة ممارسة الربا في الوقت الحالي، وذلك بقصد المساعدة في «تطبيع» و«شرعنة» مثل هذه الممارسة.

وإليكم مثالاً عن تلك المقاربة كما توردها كتب التعليم المدرسي الحديثة [١٣] حول حقبة تحريم الربا: «كان الإقراض بربا محظوراً بشكل صارم حتى بداية القرن السابع عشر ميلادي في كل من أوربا وروسيا وفي بلدان المشرق العربي، وأيضاً في الهند والصين ومناطق أخرى. وقد كانت العقوبة على انتهاك مثل ذلك التحريم واحدة في جميع الأحوال- الموت (التشديد هنا من قبلي- ف. ك). وقد استمر هذا المنع تقريباً منذ القرن الثاني عشر ميلادي [١٤]. هذا يعني أنَّ الاقتصاد العالمي حافظ على تطوره خلال خمسمائة سنة تقريباً من دون استخدام الإقراض بالفائدة. وإذا كنتم تودّون أن تعرفوا كيف كان العالم يعيش

=الكبير وأمه هيلانة الملكة، يتطلعون إليهما كشخصين بارين قاما بدورٍ عظيم في تاريخ الكنيسة الأولى. مع أنه لم ينل العماد إلا في السنة الأخيرة من حياته على يدي الأسقف الأريوسي يوسابيوس النيقوميدي إلا أنه يتحدث عن نفسه كمسيحي غيور، جعل من المسيحية الديانة الرسمية للدولة الرومانية، وأمر بحفظ يوم الأحد، وصادر المعابد الوثنية وحوّل الكثير منها إلى كنائس، وأعفى رجال الدين المسيحي من الضرائب، كما تدخّل في المشاكل الكنسية. وهو الذي دعا إلى عقد أول مجمع مسكوني في العالم في نيقية عام ٣٢٥م. المترجم.

من دون الإقراض بالربا، فسوف تكتشفون أنه لم يبق سوى القليل جدّاً من المعلومات التي تتعلق بذلك. وما تبقّى سوف «يبرهن» في معظمه على أنَّ الإقراض بالفائدة كان قائماً في تلك المرحلة من التاريخ، ولكنه كان محظوراً ويخضع «للملاحقة والتضييق». وأنه لم يكن يعاقب مرتكب الربا بالإعدام، وإنما كانت العقوبة محصورة بالحرمان من رعاية الكنيسة في بعض الأحيان الخ. بينما في حقيقة الأمر، كان الحظر صارماً وكانت العقوبة أيضاً قاسية جدّاً. وهناك حتى الآن إنكار لحقيقة أنه كانت تتم معاقبة مرتكب الربا بالموت عن طريق الإعدام بقطع النظر عن وضعه الاجتماعي وعن مرتبته وعن جذوره ونبالته... من حيث الشكل ليس ثمة من ينكر ذلك، ولكن هذا الموضوع لم يحدث أبداً أن تمت مناقشته في وسائل الإعلام الجماهيري. على الأرجح، ليس ثمة ما هو مثير في ذلك: فما الذي جعل العالم بأكمله في ذلك الوقت، وجعل جميع الأديان على اختلافها- المسيحية والإسلام، اليهودية والبوذية (الأدق، ليس جميع الأديان، بل تقريباً جميعها) - يدعمون عقوبة الإعدام بحق مرتكب الربا؟ وكما سبق وقيل أكثر من مرة - هكذا هي وسائل الإعلام الجماهيري، إنها تعرف دائماً بدقة وبشكل مُسبّق ما هو مثير ومفيد وما هو غير مثير، ما هي المسائل التي يجب طرحها للنقاش وفي أي ظروف لا يجوز مناقشتها. وبما يخص موضوع الصمت إزاء فكرة أنَّ العالم عاش لفترة طويلة جداً من دون سياسة الإقراض بالفائدة، تبرز هنا «الأذرع الطويلة للمحاسبين[1]»[١٥]. فلا بد أن يكون هذا الموضوع مبعث كدرٍ وقلق بالنسبة «للمحاسبين». ولا يجب أن

---

(١) في النص الأصلي وردت عبارة «تبرز آذان المحاسبين الطويلة» – وهذا قول مأثور يستخدم حين يراد أن يقال إن الأمر واضح مَن يقف وراء ذلك وأنَّه ثمة ما يظهر من علامات وجود هذا التدخل – المترجم.

نعتقد أنهم يخافون من فتح الموضوع للنقاش. كلا، فأنا أظن أن «مركز مراقبة الملاحة»[١٦] يملك اليوم من الجبروت ما يجعله لا يخشى شيئاً على الإطلاق. وعلى الأرجح، أنه حذر هنا بعض الشيء لا أكثر» [١٧].

لا يجب أن ننكر أنَّ الربا (أو الإقراض بالفائدة) كان موجوداً على الدوام، ولكن موقف السلطات والمجتمع تجاهه في الفترة المشار إليها أعلاه (لنتفق - «٥٠٠ سنة تقريباً») كان بالفعل الأكثر حزماً وقسوة، أكثر قسوة مما كان قبل بدء تلك المرحلة وبعد انتهائها. فما هي خصائص تلك المرحلة من التاريخ، يا تُرى؟ لقد كانت تلك الفترة، في الحد الأدنى في أوروبا، هي الأكثر تطوراً في الحضارة المسيحية التي كانت تعمل باطراد على تطبيق المبادئ الأساسية وقواعد تنظيم الحياة في البيت والمجتمع كما وردت في الكتاب المقدّس، وفي العهد الجديد على نحو خاص. فقد كان الربا في ذلك الزمن يُصنّف تماماً لا أقل من جريمة خرقِ موعظةِ «لا تقتل!». ويمكن مقارنة الربا أيضاً مع جريمة إنتاج وتوزيع المخدرات في أيامنا هذه. فهل يعقَل أن يكون الربا إثماً قاتلاً؟ وفي حال أنه كان كذلك، فلماذا لم يعد اليوم يُعتبَر هكذا؟ هذا ما سوف نحاول أن نقوله ونجيب عنه في الفصول التالية.

٨- انظر: AttaliJacques. Un home cfinfluence. Sir Siemond Warburg. Paris. 1985. P. 13 0 25

٩- Attali Jacque. Les Juifs, ie monde et Targent. Paris, 2002. P. 22 23, 196 – 197, 49

١٠- أرسطو. السياسة. الأعمال الكاملة في أربع مجلدات. المجلد ٤. موسكو دار «فكر». ١٩٨٣. ص ٣٩٥

١١ - كان اليهود الذين يزورون معبد أورشليم يستطيعون أن يقدموا تبرعات مالية وأن يقدموا ما هو واجب على كل يهودي من وفاء أو تسديد التزامات مالية بوساطة عملة خاصة كان يتم سكّها من قبل اليهود أنفسهم والتي لم تكن تحمل أي علامات وثنية. وقد كان هذا الصنف من النقود موجوداً لدى الصيارفة الذين كانوا يكسبون من وراء ذلك. وإليكم ما كتبه القس فِتشيسلاف سينيلنيكوف عما كان يجري في الهيكل في أورشليم: «على جانبي البوابات الشرقية وصولاً حتى رواق سليمان، كانت تقوم صفوف من أكشاك التجار وموائد الصيارفة. وقبيل عيد الفصح بعشرين يوماً كان الكهنة يباشرون بجمع الإتاوة المستحقة بمقدار نصف شيكل متوجب دفعها على كل يهودي (من ٢٠ وحتى ٥٠ سنة) كل عام كفدية عن «النفس»، حيث كانت تنفق في خدمة الأعمال اليومية في الهيكل (انظر سفر الخروج ٣٠، ١١ - ١٦). لم يكن مسموحاً سداد هذه الإتاوة بعملة «نجسة»، وقد كان الصيارفة يكسبون مبالغ كبيرة لقاء هذه العملية. لاحظوا! فضاءً واسعاً لصالات العرض في هيكل العهد القديم و«قصر الوثنيين» مكتظاً بمقاعد بائعي الحمام وبموائد الصيارفة الذين يقومون بتبديل العملة بجشع كبير (بنسبة خمسة بالمائة من المجموع). إذن، نحن أمام سوق شرير وعديم التقوى حوّل بيت الصلاة، حسب كلام السيد المسيح نفسه، إلى وكر للسرقة والنصب (انظر إنجيل متى ٢١، ١٢؛ مرقس١١، ١٧)... وقد كان آباء الكنيسة الأولين ورجال الدين الصدّيقين يدركون ذلك جيّداً، لكنهم لم يمنعوا ولم يحرّموا، من ناحية لأنهم هم أنفسهم كانوا يقومون بهذه التجارة المُخزية، ومن ناحية ثانية لأنهم كانوا يحصلون على مدخول غير شرعي لقاء «تغاضيهم وإغلاق أعينهم» عن رؤية مثل هذا العمل الشنيع» (الكاهن فتشيسلاف سينيلنيكوف. المسيح

وصورة من القرن الأول. موسكو. دير سريتينسكي «ملاقاة الرب». ٢٠٠٣. ص ٧٣ - ٧٤).

١٢ - انظر: س. م. سولومين - إكليمندس الاسكندري والقديس يوحنا فم الذهب: نظرتان إلى الثروة والملكية الخاصة. مقالة منشورة على الموقع الالكتروني «الاشتراكية المسيحية كفكرة روسية».

١٣ - الحديث هنا يدور حول الكتب التعليمية في النظرية الاقتصادية والتاريخ العالمي، وفي تاريخ التعاليم الاقتصادية، والتاريخ الاقتصادي، وأيضاً الكتب التي تتعلق بتحويل رؤوس الأموال وقانون المصارف... الخ

١٤ - نحن نعتقد أن هذا التسلسل التاريخي هنا غير دقيق. خصوصاً وأن الفترات التي تمَّ فيها تطبيق قوانين صارمة وقاسية حول تحريم الربا في بلدان وفي مناطق مختلفة لم تكن متطابقة.

١٥ - المؤلف يقصد هنا تحت مسمى «المحاسبين» المرابين العالميين (أصحاب البنوك).

١٦ - «مركز التحكم بالملاحة»: هكذا يدعو الكاتب تلك السلطة العليا في العالم التي توجد اليوم في أيادي المرابين العالميين («الحكومة العالمية»).

١٧ - «الأسباب الحقيقية لنشوء الأزمة الاقتصادية العالمية». الجزء ١٧\الانترنيت.

الفصل الثاني

«الثورة النقدية» المستمرة

أو

تاريخ الرأسمالية المالي

أكثر ما يخيفني هو أنَّ الناس العاديين لا يريدون أن يعرفوا تلك الحقيقة وهي أن البنوك تستطيع صناعة الأموال والقضاء عليها متى شاءت. وأيضاً أن البنوك تتحكم بالدَين الوطني، وترسم سياسة الحكومة وتقبض بأيديها على مصائر الناس.

ريجينالد ماكّين[1]

المدير التنفيذي الأسبق MidlandBank

«الثورة النقدية» أو كفاح المرابين من أجل الهيمنة العالمية

كما سبق وقلنا، لقد بدأت «الثورة النقدية» في العصور الوسطى. بيد أنَّ ذلك لم يكن يجري في لحظة تاريخية معزولة one -time، بل إنَّ «الثورة»

---

(١) *Reginald McKenna*, 1863—1943 – رجل سياسة وأعمال بريطاني شغل مناصب حكومية مختلفة منها وزير المالية في عامي ١٩١٥ – ١٩١٦. المترجم.

استمرت على مدى القرون التالية، أي أنها «ثورة دائمة ومتواصلة permanent» وهي ما زالت مستمرة أمام أعيننا.

ونحن نقصد «بالثورة النقدية» تلك التبدلات الجوهرية التي أدخلها المرابون على المنظومة النقدية، والتي قادت وتقود إلى ترسيخ وتعزيز مواقعهم في بلدان محدودة بعينها وفي العالم ككل، وتجعلهم أقرب إلى تحقيق غايتهم المنشودة - الهيمنة العالمية.

ويمكن أن نميِّز بضع مراحل مفصلية في مسيرة «الثورة النقدية»:

١ - رفع المنع والقيود على ممارسة الربا، وإضفاء صبغة شرعية على النشاط الربوي.

٢ - شرعنة الاحتياطي الجزئي من التزامات المرابين تجاه زبائنهم.

٣- إنشاء سوق الأوراق المالية (بورصة الأوراق المالية).

٤ - إنشاء مؤسسة مالية تحت اسم «البنك المركزي».

٥ - اختراع واستخدام ما بات يُعرف «بالمعيار الذهبي».

٦ - إلغاء «المعيار الذهبي» والانتقال بشكل نهائي إلى إصدار نقود ورقية (غير مدعومة بالذهب).

٧- تحرير شامل للنشاط الاقتصادي (لبرلة الاقتصاد) في بعض البلدان وعلى مستوى السوق العالمية.

يمكن لمراحل (محطات) معينة أن تتلاقى زمنياً وأن تواكب بعضها بعض. وثمة عدد من اللحظات الفارقة (تبدلات في المنظومة النقدية) لم تتم الإشارة إليها في التقسيم الزمني المذكور أعلاه «للثورة النقدية». منها على سبيل المثال، إنشاء مؤسسات مالية مهمة بالنسبة «للاقتصاد» العالمي

الحديث - منظمات مالية دولية، بنوك استثمار، صناديق متبادلة، hedge fund[1]، و«رؤوس أموال افتراضية»، وأدوات مالية إنتاجية وغير ذلك. وقد ظهر القسم الأكبر من هذه التحديثات والابتكارات في أثناء المرحلتيَن الخامسة وخصوصاً السادسة من مراحل «الثورة النقدية»، حين تضاعفت لمرات وتيرة التغييرات في المنظومة النقدية مقارنة مع المراحل أو الفترات السابقة. ومع مثل هذه الدينامية الهائلة قد لا يكون استثناءً أن نشهد انتقال «الثورة النقدية» إلى مرحلة أخرى جديدة كلّياً.

من المؤكد أن يرافق «الثورة النقدية» مواجهة بل صراع مرير بين المرابين والمجتمع، بحيث أن هذا الصراع يشهد انتصارات وهزائم لهذا الطرف أو ذاك، وأن هذه المواجهة لا تتوقف عند مجال محدود أو ضيق من العلاقات، وإنما تتعداه، إضافة إلى حقلي المال والنقد، إلى حقل السياسة والقانون، وإلى ساحتي الأخلاق والدين. و«الثورة النقدية» في نهاية المطاف تفترض تغيير الإنسان، وتغيير وعيه وسلوكه. إذ إنَّ تبدلات المنظومة النقدية - هي انعكاس للتبدلات في البناء الروحي للمجتمع. ويمكن أن نقارن بين الأحداث في عالم المال وبين حركة «الظلال» التي يلقيها أو يعكسها الجانب الروحي لحياة الإنسان.

---

(١) المحفظة الوقائية (**بالإنجليزية** Hedge Fund) وتدعى أيضاً بصندوق التحوط - هي صندوق استثمار يستخدم سياسات وأدوات استثمارية متطورة لجني عوائد تفوق متوسط عائد السوق أو معيار ربحي معين من دون تحمل المستوى نفسه من المخاطر. من الأدوات التي تستخدمها المحافظ الوقائية هي **المشتقات المالية والعقود الآجلة والمقايضات**، أما أمثلة على السياسات الاستثمارية المستخدمة فهي **الرفع المالي والبيع المكشوف**. المترجم.

ونحن نثبّت في هذا العمل حركة «الظلال» فحسب. في حين أن مهمة علماء اللاهوت والفلاسفة والكتّاب والشعراء - وجميع أولئك الذين يمتلكون «بصيرة» مميزة من الناس - هي إعادة تصميم وتفسير الأسباب الأولى «لرقصة الظلال» تلك - تغيير البناء الروحي للمجتمع. ومن بين المحاولات التي سعت إلى الوقوف على الأسباب الروحية الأولية للتبدلات في عالم النقود والمال (وفي عالم الحياة المادية للمجتمع بشكل عام) نشير إلى أعمال ماكس فيبر «الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية[1]»، وفرنر زومبارت[2] «البرجوازي»، وسيرغي بولغاكوف[3] «فلسفة الاقتصاد ١٧٥، وليف تيخوميروف[4] «الأسس الفلسفية والدينية للتاريخ» وغيرها من الأعمال.

إنَّ تاريخ الربا يكشف أنه لا يصح الحديث عن قوانين «موضوعية» ما لتطور المنظومة النقدية، وأن ذلك التطور - عبارة عن نتيجة للصراع بين

---

(١) ماكس فيبر **(١٨٦٤ - ١٩٢٠)** كان عالماً ألمانياً في **الاقتصاد والسياسة**، وأحد مؤسسي **علم الاجتماع** الحديث**...** وكتابه «الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية» يناقش كيف أن الأخلاق البروتستانتية ساعدت في تكوين الرأسمالية الجديدة وأن **البروتستانت** أغنى من **الكاثوليك...** المترجم.

(٢) ١٨٦٣–١٩٤١ فيلسوف وعالم اقتصاد وباحث تاريخي ألماني**...** من المدرسة التاريخية الألمانية في النظرية الاقتصادية**...** وكتابه هذا يحمل عنواناً آخر كاملاً «البرجوازي**...** اليهود والحياة الاقتصادية» وقد صدر في نسخته الروسية عام ١٩٢٤ **...** المترجم.

(٣) سيرغي نيكولاييفيتش بولغاكوف ولد عام ١٨٧١ في روسيا وتوفي عام ١٩٤٤ في باريس – فرنسا**...** فيلسوف وعالم اقتصاد ورجل دين مسيحي**...** كان مهتماً في شبابه بالماركسية وتعرّف إلى كاوتسكي وبابِل وآدلر وبليخانوف وغيرهم شخصياً**...** المترجم.

(٤) ليف الكساندروفيتش تيخوميروف ١٨٥٢–١٩٢٣ ناشط ثوري في شبابه من أعضاء حركة «الإرادة الشعبية»**...** لاحقاً أصبح من أنصار الحكم القيصري**...** المترجم.

أناس محدودين مع ما يمثلون من مصالح ودوافع «ذاتية» أو أهواء ونزوات خاصة. كما يجب أن ننظر إلى جميع انتصارات الربا على أنها ليست سوى تعبير عن ضعف البشر من الناحية السياسية والاجتماعية والأخلاقية، وأخيراً الروحية، ما جعلهم عاجزين عن الصمود أمام إغراء «العجل الذهبي».

«الثورة النقدية» للرأسمالية المتأخّرة late capitalism

بدأت الرأسمالية «المتأخّرة» بالتشكل في الغرب في النصف الثاني من القرن العشرين. ونحن نعيش اليوم في عصر الرأسمالية «المتأخّرة». إنها حقّاً الرأسمالية المُثقلة والمُصابة بمختلف «الأمراض» الجدّية. ولكن الحديث لن يدور الآن عن «الأمراض». لقد أرغم «التعطش للمال» والسعي للهيمنة على العالم وما زال يرغم المرابين على أن يبحثوا عن وسائل جديدة وجديدة لمضاعفة ثرواتهم. ويمكن اعتبار كل حادثة إدخال واحدة من هذه الوسائل المستحدثة بمنزلة مرحلة أو علامة فارقة في مسيرة «الثورة النقدية» المتواصلة والدائمة.

لقد دخلت الرأسمالية الغربية وبشكل نهائي في المرحلة الأخيرة من تطورها قبل حوالي أربعة عقود. وثمة من يحدِّد تاريخ بدء تلك المرحلة بشكل دقيق في ١٥ آب من عام ١٩٧١. فماذا جرى في ذلك اليوم؟ في ذلك اليوم ألقى الرئيس الأمريكي ر. نيكسون خطاباً عبر «التلفزيون» الوطني متوجهّاً إلى الشعب الأمريكي والعالم كله معلناً: إنَّ الولايات المتحدة الأمريكية تتوقف عن مبادلة الدولار الأمريكي بالذهب. لقد كان ذلك بمنزلة الصدمة[١] التي يمكن اعتبارها بلا مبالغة «ثورة نقدية» أخرى.

---

(١) صدمة نيكسون (**بالإنجليزية** Nixon shock): هي سلسلة من التدابير الاقتصادية التي قام بها **رئيس الولايات المتحدة ريتشارد نيكسون** في عام **١٩٧١**، وأهمها كان إلغاء التحويل المباشر من **الدولار** الأمريكي إلى **الذهب على مستوى العالم**. المترجم.

ولكي تصبح واضحةً أهمية ذلك الحدث، دعنا نقوم باستطراد صغير في القرن التاسع عشر. ففي تلك الفترة راح تدريجياً يتشكل مفهوم ما يعرف «بالمعيار الذهبي[1]». ولب المفهوم هو أنَّ النقد الوطني لكل دولة يقوم على أساس الذهب. وهذا لا يعني أن القطع النقدية من ذهب أو سبائك الذهب هي التي توجد في التداول فقط. بل كان هذا يعني أن أية نقود (ورقية أو حوالات وسندات وغيرها) كان يمكن مبادلتها لدى صاحبها بما يعادل قيمتها من المعدن الثمين، وحسب سعر محدد (سعر الصرف أو القيمة الاسمية أو المكافئة). وقد كانت انكلترا أول دولة تتبنى المعيار الذهبي في معاملاتها المالية في بداية القرن التاسع عشر (بعد حروب نابليون). بعد ذلك تبنت مفهوم المعيار الذهبي ألمانيا بعد الحرب الفرنسية البروسية عام ١٨٧١. ثم لحقت بهما فرنسا ودول أوروبية أخرى. أما روسيا فقد انضمت إلى كتلة الدول التي تتبنى «المعيار الذهبي» في أواخر القرن التاسع عشر

---

(١) معيار **الذهب** الدولي هو نظام مالي يتم فيه استعمال الذهب كقاعدة لتحديد قيمة العملة, وكان بناء على هذا النظام تقييم عملة بلد ما، ويقوم البلد الذي يتبنى هذا النظام بتحويل أي عملة لديه إلى ذهب بعدما يوافق على اعتماد أسعار ثابتة لبيع وشراء الذهب. وقد كانت المملكة المتحدة أول بلد يتبنى قاعدة غطاء الذهب وذلك في عام **١٨٢١**م, ثم تبعتها بعد ذلك كثير من الدول الغربية، ومنذ عام **١٩٣٠**م تناقص دور الذهب في أنظمة النقد العالمية، واختفى تأثيره في أواخر سبعينيات القرن العشرين. حيث تم استبداله بنظام آخر يسمى التثبيت، تكمن فوائد نظام غطاء الذهب في أنه يكبح التضخم، ويقلل الإنفاق الحكومي، ثم أنه يثبت أسعار العملات بين الدول التي تتبعه كنظام لتقييم عملاتها. ومنذ إلغاء الغطاء الذهبي من على الدولار الأمريكي، اختفى (النقد السائل) وأصبحت التعاملات بما يسمى (**العملة الورقية** المطبوعة)، وباتت مبنية على مفاهيم: القرض، ثبات الفائدة، ضمان الأموال... المترجم.

(بعد الإصلاح النقدي الذي قام به الوزير س. فيتّه[1]). وفي الفترة نفسها تقريباً تم تبنّي «المعيار الذهبي» في الولايات المتحدة الأمريكية. وهكذا تم توطيد مبدأ المنظومات النقدية الوطنية على أساس معيار المعدن الأصفر الثمين في الكثير من البلدان. لقد كانت منظومات عالية الكلفة: كان لا بد، بهدف دعم التبادل النقدي في داخل البلد المعني، من استخراج الذهب من باطن الأرض أو القيام بتصدير دائم للسلع التي يمكنها أن تجلب الذهب. فمن دون الاحتياطي الضروري من الذهب لم يكن يجوز ضمان التبادل النقدي في البلاد، لأن الأوراق النقدية بحاجة لتغطيتها بما يعادل قيمتها من احتياطي المعدن الأصفر الثمين. وفي مثل هذه المنظومة تكون النقود غير كافية، وبالتالي لكي تتم المحافظة على الكمية اللازمة من النقود في الاقتصاد، يصبح ضرورياً اللجوء إلى الاستدانة أي الحصول على قروض، وطبعاً قروض بالعملة الصعبة أي قروض بالذهب. هكذا، بالنسبة للبلدان التي تعتمد «المعيار الذهبي» كانت هناك دائما خطورة «الإدمان» على مخدّر القروض الذهبية. فلماذا، إذن، أدخلت تلك البلدان مثل هذه المنظومة المربكة والمكلفة جدّاً في عملية التبادل النقدي؟ يمكن القول وباختصار، لقد كانت تلك المنظومة في مصلحة أولئك الذين لديهم كميات كبيرة من الذهب، الذي كان يمكن تقديمه إلى البلدان المحتاجة له لقاء نسبة من الفائدة. وللعلم، لم يكن يوجد مثل تلك الكمية الكبيرة من الذهب إلا لدى قلّة من المرابين، ومن بينهم آل روتشيلد بالدرجة الأولى.

---

(١) سيرغي يولييتش فيتّه أو وايتّه Sergei Yulyevich Witte ١٨٤٩– ١٩١٥– من جذور ألمانية في منطقة البلطيق... رجل دولة روسي شغل مناصب وزير النقل ووزير المالية ورئيس الحكومة... المترجم.

لقد مضى قرن كامل منذ أن بدأ «المعيار الذهبي» مسيرته المظفرة في العالم. وقد انتهت مسيرته المظفرة، كما سبق وقلنا، في ١٥ آب من عام ١٩٧١. ففي النصف الثاني من القرن العشرين صار الذهب عائقاً أمام جهود المرابين الرئيسيين لخلق وصناعة المال: فقد تحوّل الذهب نوعاً ما إلى «كابح» أو «مرساة» تعرقل جهود المرابين الدوليين في تشغيل «ماكينة الطباعة» بكامل طاقتها (إذ إنَّ كمية النقود الورقية التي يتم تداولها كانت مرتبطة ومحدّدة باحتياطي الذهب).

وما إنْ تم تشغيل «ماكينة الطباعة» بكامل طاقتها من قبل المرابين، حتى بدأت مختلف أنواع «الابتكارات المصرفية» تتوالى بوفرة كبيرة جدّاً. وكم هي متنوعة تلك «الابتكارات»:

- «أدوات مصرفية» جديدة مختلفة، وبالدرجة الأولى أدوات اشتقاقية.
- «منتجات مصرفية» جديدة (وصولاً حتى خدمة التأمين ضد خطر تساقط نيازك على المنزل).
- مؤسسات مالية جديدة (مثل صناديق التحوّط Hedge Fund، وصناديق الصناديق الخ).
- جلب إلى مجال العلاقات المالية ما لم يكن في السابق يباع أو يشترى (حماية الملكية الفكرية، على سبيل المثال).
- تحويل الشركات إلى مادة وهدف للمضاربة في السوق (ولهذه الغاية راحوا ينشرون ويغرسون فكرة الركض وراء «رأسملة البزنس»).

ومن أهم الأحداث في تاريخ الرأسمالية الأمريكية المتأخّرة هو السماح للمصارف والبنوك الأمريكية بممارسة المضاربة المالية من دون أية قيود.

وهذه واحدة من أيسر الطرق للحصول على أرباح فاحشة بالنسبة للمرابين. ففي عام ٢٠٠٢ تم إلغاء قانون غلاسّ - ستيغال[1] الذي كان يمنع استخدام أموال المودعين من أجل التلاعب في سوق الأوراق النقدية (البورصة). لقد تحوّل الكثير من البنوك من مؤسسات للودائع والائتمان إلى مؤسسات للودائع والاستثمار: صارت تتلاعب بأموال المودعين في مختلف

---

(١) ثمة مراجع تقول بأن القانون المذكور تم الغاؤه في عام ١٩٩٩. وقد تمَّ سن قانون جلاس ستيغال Glass-Steagall (نسبة لعضوي الكونجرس اللذين تبنيا أول مسودة لمشروع القانون كارتر جلاس وهنري ستيجال) في عام ١٩٣٣ في عهد الرئيس فرانكلن روزفلت كوسيلة لإعادة العمل بالنظام المصرفي الأمريكي الأصلي وهو نظام ألكساندر هاملتون (Alexander Hamilton) المبني على أساس تحمل الدولة مسؤولية السيطرة على العملة والإئتمانات وتوجيهها نحو تطوير الاقتصاد الفيزيائي للأمة وليس جني الأرباح لثلة من المصرفيين والتجار والمضاربين الذين دمروا اقتصاد الولايات المتحدة بالتعاون مع مصرفيي لندن في العشرينيات من القرن الماضي وأدخلوا الولايات المتحدة والعالم في الكساد العظيم. وكان قانون جلاس ستيغال قد فرّق بين المصارف التجارية (commercial banks) والشركات المالية أو المصارف الاستثمارية (investment banks) ووضع المصارف التجارية التي يودع فيها المواطنون أموالهم وتقرضها البنوك للأفراد والشركات لنشاطات اقتصادية فعلية تحت حماية الدولة وضماناتها وتعويضاتها، بينما لا تحظى الشركات المالية المضاربية بتلك الحماية لأن نشاطاتها مضاربية تخريبية. وقد وفّر هذا القانون الاستقرار المالي والمصرفي للولايات المتحدة وهذا ما مكّن الرئيس روزفلت من شن حملته الإعمارية الكبرى في ذلك العقد وأحيا اقتصاد الولايات المتحدة كأكبر وأقوى اقتصاد صناعي في العالم، وكل ذلك عن طريق إئتمانات حكومية طويلة الأمد وبفائدة منخفضة موجهة نحو بناء مشاريع بنى تحتية عملاقة كالسدود وسكك الحديد والطرق وقنوات المياه والمستشفيات والمدارس وجلب الطاقة الكهربائية للريف الزراعي الأمريكي. المترجم.

الأسواق المالية وفي عمليات المضاربة النقدية. بعد ذلك بدأت على الفور ظاهرة «نفخ البالون»[1] في سوق الأموال غير المنقولة وفي سوق سندات الرهن العقاري (وقد بات معروفاً كيف أنَّ ذلك «البالون» انفجر بعد بضع سنوات بعد أن تسبب بخلق أزمة مالية قاسية جدّاً).

إنَّ المغزى من هذه «الابتكارات المصرفية» الجديدة واضح للعيان وبسيط للغاية: خلق طلب متزايد باستمرار على «المنتج الورقي» لمالكي «ماكينة الطباعة» (أي على الأموال)، وأيضاً ضمان «انتزاع قانوني لأموال» الأفراد الطبيعيين والاعتباريين، وذلك كنتيجة لجرّهم بشكل نشط إلى حلبة الألعاب «النظيفة» في الأسواق المالية.

إنَّ العالم يعيش بترقّب حذر وبتوتّر «الموجة» الثانية من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. علاوة على ذلك، لقد دخلت أوربا في عام ٢٠١١ في طور حاد من «أزمة الديون». ومع أنه تم اختيار اليونان في دور «الصبي الذي تجري معاقبته»، إلا أنَّ الحالة المالية والاقتصادية للدول - الأعضاء الآخرين في الاتحاد الأوربي ليست بأحسن حال كثيراً (بل الوضع أسوأ في بعض البلدان). وقد بدأت تظهر بعض العلامات المُقلِقة في اقتصاد الصين.

يقف العالم على حافة هزّات وتغيرات جدّية وخطيرة. فالمرابون الدوليون يمارسون سياسة عولمية تعتمد ما يُعرَف «بالفوضى المنضبطة أو الخلاقة». وفي إطار تلك السياسة هم يخططون للطور التالي من «الثورة النقدية». وإلى الآن نحن لا نعرف خططهم تلك حتى النهاية. بيد أنَّ المحور الرئيسي لسياستهم واضح. ففي الجانب المتعلّق بخلق «الفوضى» يخططون

---

(١) يُقصَد بـ «نفخ البالون» في الأسواق المالية الزيادة المفرطة في كلفة الأصول (الأسهم والسندات والسلع)... المترجم.

للحرب (أو لسلسة حروب) وللثورات «البرتقالية» في أنحاء كثيرة من العالم. وفي الجانب الذي يتعلّق «بالهيمنة» هم يخططون لبناء وتنظيم الحكومة العالمية بوتيرة أسرع. ومن حين لآخر يتم النطق والتعبير جهراً عن بعض هذه الخطط: إنشاء حكومة مالية موحّدة لأوربا، تعزيز كبير لدور البنك المركزي الأوربي، إنشاء بنك عالمي واحد مركزي، اعتماد رسوم وضرائب عالمية، انتقال كامل إلى المعاملات النقدية غير الورقية (نظام البطاقة المصرفية الالكترونية - المترجم) الخ. فضلاً عن أنَّ التاريخ قد يرغم المضاربين والمرابين الدوليين على إدخال تعديلات وتصويبات جدّية على خططهم. وهذا ما يشهد عليه مجمل تاريخ «الثورة النقدية المتواصلة والدائمة».

الفصل الثالث

«الثورة النقدية»: شَرْعنة الربا.

إنَّ الدائن لا يستمتع بما يملك أبداً، وهو لا يفرح أبداً بذلك، وحتى عندما تزداد الفائدة فإنه لا يشعر باللذة لمقدار الربح، بل بالعكس إنه يشعر بالحزن لأن حجم الربح من الفائدة لم يعادل بعد الرأسمال الأصلي؛ وطالما أن الربح الجائر وغير العادل يتساوى مع رأس المال تماماً، فإنَّ الدائن بالفائدة يسعى لاستثمار المبلغ في الدورة المالية، فيحوِّل الفائدة أيضاً إلى رأس مال ويجعله ينتج بالإكراه «ولادات مبكرة من أبناء الأفاعي[1]». هذا هو الربا! إنه يُمزِّق ويلتهم أرواح المساكين أكثر مما تفعله تلك الحيوانات السامة. إنه «اتحاد الكذب[2]»! إنه «حبال النير»!

---

(١) الكلام هنا مستمد من قول السيد المسيح: «يا أَوْلاَدَ الأَفَاعِي! كَيْفَ تَقْدِرُونَ أَنْ تَتَكَلَّمُوا بِالصَّالِحَاتِ وَأَنْتُمْ أَشْرَارٌ؟ فَإِنَّهُ مِنْ فَضْلَةِ الْقَلْبِ يَتَكَلَّمُ الْفَمُ. **(**متى ١٢:٣٤**)** ويُعتبر هذا الوصف «نسل الثعابين» أكثر التعابير في وصف الأشخاص الأشرار والظالمين. المترجم.

(٢) يستخدم هذا المصطلح في الصلاة المسيحية... بمعنى «الصوم سوف يقهر اتحاد الكذب...»، وأيضاً في العهد القديم في كتاب النبي أشعيا: «هذا هو الصوم الذي اخترته. سوف يفك أغلال الظلم ويحل حبال النير ليحرر المظلومين وليكسر النير». المترجم.

يقول المرء: أنا أعطيك ليس لكي تمتلك شيئاً ما، وإنما لكي تعيده مع «بحبحة».

القديس يوحنا فم الذهب[1][١٨]

الكاثوليكية: ازدواجية الموقف من الربا

لم تكن عملية الانتقال إلى علانية أو شرعنة الربا أمراً لحظياً، بل إنها استمرت في بلدان أوربية مختلفة من عشر سنوات حتى بضع قرون وهذا مع وجود سلطة شكلية مطلقة للكنيسة الكاثوليكية في روما. وقد انتهت تلك الحقبة مع حركة الإصلاح الديني (الحركة البروتستانتية). وثمة بعض الباحثين الذين يشيرون إلى أن انتقال الربا من «نشاط ممنوع» إلى «نشاط نصف علني» بالتحديد هو الذي مهّد الظروف الأخلاقية والروحية وأيضاً المادية لقيام حركة الإصلاح الديني، وأصبح السبب الأكثر أهمية في حدوث «الثورة الروحية» في كنف الكاثوليكية. [١٩]

وقد تميزت المرحلة الانتقالية بوجود ميل نحو تشكل «موقف مزدوج» للكنيسة الكاثوليكية في روما تجاه الربا. فمن ناحية، ظلت الكنيسة متمسكة بأحكام التحريم القاسية بشأن ممارسة الربا بحق المسيحيين، ومن ناحية ثانية، تعاملت الكنيسة بتساهل مع النشاط الربوي للأشخاص الذين لم يكونوا تحت كنف الكنيسة الكاثوليكية.

---

(١) يوحنا ذهبي الفم- يوانوس خريسوستوموس، ٣٤٧-٤٠٧م ، كان بطريرك **القسطنطينية** واشتهر **كقديس ولاهوتي**.عرف باليونانية بـ «فم الذهب» لفصاحته، إذ كان تلميذ معلم البلاغة الشهير **ليبانيوس...** يعتبر يوحنا ذهبي الفم أنطاكي الأصل قديساً لدى جميع الطوائف المسيحية وتعتبره **الكنيسة** الكاثوليكية أحد **ملافنتها** الكبار. المترجم.

والحديث يدور، في الدرجة الأولى، عن اليهود، أي عن ممثلي الديانة اليهودية. ويمكن أن نفسِّر الموقف المتساهل من المرابين اليهود بأنَّ الملوك والأمراء وكبار رجال الدين في الكنيسة الكاثوليكية، وحتى البابوات كانوا يلجؤون إلى «خدمات» أولئك المرابين. فضلاً عن ذلك، لقد كانت الضرائب التي تجمع من أرباح وأموال المرابين اليهود ضرورية جدّاً من أجل تزويد خزينة الملوك والأمراء بالمال. ففي هذه الفترة بالضبط يتعاظم موقع ودور اليهود في عالم المال.

وهذا ما يمكن أن نعرفه من خلال كتاب فرنر زومبارت «اليهود والحياة الاقتصادية»، الذي صدر في بداية القرن العشرين (في روسيا- المترجم) وأعيد إصداره أكثر من مرة في حقبة ما بعد الاتحاد السوفياتي. فالربا، حسب رأي زومبارت، تصبح المهنة الرئيسية التي يمارسها اليهود اعتباراً من زمن الحروب الصليبية.

وللعلم، لم يعد موقف الكنيسة الكاثوليكية صارماً حتى بحق المرابين من المسيحيين كما كان في المرحلة الأولى. ويكمن السر في أنَّ الأديرة والرهبانيات الكاثوليكية، وبعض الأساقفة وحتى بعض الأشخاص من الحلقة التي تحيط ببابا الفاتيكان كانوا يمارسون الربا من دون ضجة أو من دون القيام بذلك جهاراً. فقد كان ممثلو الكنيسة الكاثوليكية يعتمدون على وسطاء من المرابين اليهود عند قيامهم بإعطاء قروض بالفائدة، بالطبع من دون أن يتم الإعلان عن أي علاقة معهم. لقد تم عملياً إنشاء آلية للتعاون «المفيد للطرفين» في حقل الإقراض بالربا بين ممثلي الطائفتيَن الدينيتيَن. وقد حاول بعض من ممثلي النخبة اللاهوتية في الكنيسة الكاثوليكية أن يجد التبرير العقائدي- الدوغمائي لهذا التعاون، بينما سعى آخرون للاحتجاج وبحدّة ضد مثل هذه الممارسة.

وعادة ما يربطون أولى المحاولات لإيجاد تسويغ أو تعليل منطقي ولاهوتي للربا مع اسم عالم اللاهوت السكولائي توما الأكويني[١] **(١٢٢٥ - ١٢٧٤)**. فمن جهة، لقد أدان بطريقة عادلة المرابين اليهود. إذ كتب، مثلاً، أنَّ المرابين لا يتاجرون، في حقيقة الأمر، بالنقود وإنما بالزمن: فالمقترض لا يحصل على نقود بقدر ما يحصل على مدة زمنية تمتد من لحظة استلامه المال وحتى لحظة تسديد الدين. وإذا كنا اليوم نتقبل من دون أي تساؤلات تلك العبارة المعروفة: «الوقت- نقود»، فإنهم في تلك الأيام الغابرة كانوا يعتبرون الوقت هبةً من الله، وبالتالي يُحرَّم الاتجار به. ولكنه، من جهة أخرى، لقد سمح بجواز الحصول على «مكافأة، تعويض أو عمولة» مقابل تسليف المال. وقد أطلق عليه تسمية «الأجر لقاء المجازة». ولا يعود «الأجر» محظوراً أو حراماً في حال أنه تم إقراض المال لأجل انجازِ عملٍ ما يدرُّ ربحاً للمقترض. ففي هذه الحالة تصبح الفائدة- نوعاً من الأجر لقاء المشاركة في مشروع تجاري. ولكن توما الأكويني والحق يقُال لا يجد جواباً مقنعاً وواضحاً عن السؤال: هل يجب على المُقرِض أن يطالب بالفائدة في حال لم يكن هناك ربح من المشروع الذي تم استثمار النقود فيه.

---

(١) توما الأكويني Tommaso d'Aquino: **(راهب دومينيكاني ١٢٢٥-١٢٧٤)** قسيس **وقديس كاثوليكي إيطالي** من الرهبانية الدومينيكانية، **وفيلسوف ولاهوتي** مؤثر ضمن تقليد **الفلسفة المدرسية**. أحد **معلمي الكنيسة** الثلاثة والثلاثين، ويعرف بالعالم الملائكي *(Doctor Angelicus)* والعالم المحيط *(Doctor Universalis)* عادة ما يُشار إليه باسم توما، والأكويني نسبة إلى محل إقامته في أكوين. كان أحد الشخصيات المؤثرة في مذهب **اللاهوت الطبيعي**، وهو أبو المدرسة **التوماوية** في الفلسفة واللاهوت. تأثيره واسع على الفلسفة الغربية، وكثيرٌ من أفكار الفلسفة الغربية الحديثة إما ثورة ضد أفكاره أو اتفاقٌ معها، خصوصاً في مسائل الأخلاق والقانون الطبيعي ونظرية السياسة. المترجم.

لقد كانت تلك الطريقة بالمعالجة تراجعاً جدّياً عن مواقف الباحثين السكولائيين الأوائل الذين كانوا يعتبرون أنَّ النقود التي يقوم شخص ما «المُقرِض» بتسليفها لشخص آخر، تصبح ملكاً خاصاً بهذا الأخير (المُقتَرِض). أما مطالبة المُقرض بأجر ما مقابل استعمال ما لم يعد ملكاً له، فكان يعني محاولة لسرقة المقترض. ونحن الذين نعيش في القرن الحادي والعشرين قد نجد صعوبة في فهم مثل هذا المنطق، بينما في حقبة المسيحية الباكرة، فقد كان مثل هذا التفكير هو الوحيد الممكن.

لقد اتضحت في الطور الانتقالي جميع تلك المنافع التي يحصل عليها المرابي من ممارسة الربا. وهي تتلخص، قبل كل شيء في القدرة على:

- الحصول على ربح على شكل فائدة.
- الاستيلاء على ممتلكات المقترض والتي تستخدم عادة كرهن في صفقة الإقراض.
- الحصول على امتيازات من المقترض - سواء مالية واقتصادية أو سياسية.

كل شيء واضح بخصوص النوع الأول من المنفعة.

أمّا ما يخص الصنف الثاني من المنفعة، ففي القرون الوسطى حين كانت الزراعة هي أهم أشكال العمل الذي يقوم به الإنسان، وحين كانت الأرض هي «الرأسمال» الرئيسي، فقد كانت تلك الأرض هي العنصر الأساسي التي يتم الرهان عليها في المعاملات المالية. كما كانوا يستخدمون في الرهن المواشي والبيوت ومختلف الأدوات والأساس المنزلي. ولم يكن نادراً أن يصبح الشخص نفسه مادة للرهن. ففي بعض الحالات، حين يكون المقترض عاجزاً عن تسديد الدين، فإنه كان يتحوَّل إلى ما هو أقرب للعبد فينتقل إلى ملكية الدائن، أو يصبح من «الأقنان» الذين كانوا أقرب إلى العبيد عند

المرابي. وأحياناً كان يمكن أن يكون مادة للرهن أفراد آخرون في عائلة المستدين أو العائلة بأكملها. وقد كتب ك. ماركس في المجلد الثالث من «رأس المال» في الفصل السادس والثلاثين «العلاقات ما قبل الرأسمالية» بالتفصيل كيف أنَّ الباتريكيان[1] في روما القديمة كانوا يمنحون السكان البليبس[2] قروضاً على شكل طحين وأحصنة وأبقار، وفي حال لم يتمكنوا من سداد الديون فإنهم كانوا يحولون البليبس إلى عبيد. كما أنه أورد أمثلة من العصور الوسطى: في عهد شارلمان[3] تعرّض الفلاحون الفرنجة للإفلاس بسبب الحروب، مما اضطرهم لطلب القروض على شكل نقود ومنتجات. وفي حال لم يقوموا بتسديد الديون فإنهم كانوا يتحولون إلى أقنان.

لنتوقف ببعض التفصيل عند الصنف الثالث من المنافع التي تبقى محجوبة «بعيداً عن الأضواء» بالنسبة لكثير من الباحثين في قضية الربا.

---

(١) الباتريكيان مصطلح كان يستعمل **في روما القديمة** يُقصَد به العائلات المنتمية إلى **الطبقة الحاكمة**، وهي شبيهة إلى حدّ ما بطبقة **النبلاء** في المجتمعات الأوربية. المترجم.

(٢) البليبس **(بالإنكليزية** plebs، من **اللاتينية** (plebeius: مصطلح في **روما القديمة** كان يُقصَد به الطبقة العامة من **المواطنين الرومان** الأحرار **(**غير العبيد**)** لكن ليسوا من **الباتريكيانيين (**النبلاء**)**. كان يُعدّ معظم أصحاب المحال والحرف والعاملين المهرة أو غير المهرة أفراداً من طبقة البليبس بدءاً من القرن الرابع قبل الميلاد أو قبله، كان أفراد بعض أغنى وأكثر العائلات الرومانية نفوذاً من طبقة البليبس. لكن رغم ذلك، عادةً ما يستعمل المصطلح للإشارة إلى المواطنين الرومان العاديِّين، وقد ظهرت الكلمة بحدّ ذاتها لتستعمل كإشارةٍ إلى عامة الناس في روما وتفريقهم عن النبلاء وذوي النفوذ، حيث اشتقَّت من الكلمة الإغريقية "plethos" بمعنى «حشد». المترجم.

(٣) شارلمان أو كارل الكبير وأسماه العرب قارلة – عاش **(**٧٤٢ - ٨١٤**)** هو ملك **الفرنجة** وحاكم إمبراطوريتهم بين عامي **(**٧٦٨ - ٨٠٠**)** وإمبراطور **الإمبراطورية الرومانية المقدسة** بين عامي **(**٨٠٠ - ٨١٤**)**. وهو أول **«إمبراطور روماني مقدس»** المترجم.

ذلك أنَّ أولئك المرابين الذين كانوا يقرضون المال للملوك والأمراء، إنما كانوا يذهبون إلى حد «إعفاء» الزبائن رفيعي المقام من ديونهم.. ولكنهم كانوا بالمقابل يطلبون منهم أن يمنحوهم امتيازات معينة لقاء ذلك، مثل جبي الضرائب، واستئجار بيوت المال و«إدارة» شؤون الأقنان. وإليكم ما كتبه ن. أستروفسكي[1]:

«كان الإقطاعيون في روسيا يؤجرون القرى التي يملكونها إلى اليهود (المرابين - المؤلف)، وكان هؤلاء بدورهم يقومون بأنفسهم بنهب الفلاحين الروس، وفي كثير من الأحيان كانوا يلجؤون إلى «إسكارهم» لكي يتمكنوا من التأثير عليهم «بفاعلية» أكبر... ولهذا السبب بالتحديد كان الناس ينظرون بعين الكراهية والسلبية تجاه أصحاب الديانة الأخرى من ذوي الامتيازات أكثر بكثير مما تجاه السلطة»[٢٠]

والأهم هو أنَّ المرابين سعوا لدى زبائنهم المتنفذين وأصحاب السلطة السياسية من أجل الحصول على امتيازات سياسية مقابل «خدماتهم» لهم. يكتب نيكولاي أستروفسكي:

«إنَّ القرض الذي يُمنح للسلطات هو عبارة عن رشوة عادية أو ثمن غير معلن يُدفع عند شراء امتيازات أو شراء السلطة ذاتها في شكل تجاوز الشخص المسؤول لصلاحياته. عملياً - إنه رشوة. بيد أنَّ الرشوة توجد أيضاً خارج العلاقات الائتمانية. وما القرض سوى تمويه، وما المؤسسات

---

(١) كاتب وباحث روسي معاصر في شؤون التاريخ الروسي والعلاقة بين الروس واليهود في داخل روسيا ولديه بضع كتب في هذا المجال نذكر منها: «العبيد المقدّسون»، «في معبد الوهم العجيب – مفترقين خلال أربعين قرناً»، «العدو الداخلي»... وغيرها. المترجم.

الائتمانية - سوى وسائل «مُركِّمة accumulator» لشراء السلطة. وفي الأغلب يتم استخدام وسائل السلطة ذاتها أو السكان...»

ويتابع ن. ن. أستروفسكي فيشير إلى أنَّ الدائنين «وبعد أن يصلوا إلى الأماكن الجديدة، فإنهم يحصلون بسرعة على الامتيازات، وبمرور وقت غير طويل نسبياً يصبحون أثرياء جدّاً وأشخاصاً ميسورين ومقتدرين كثيراً. ولم يكن في يوم من الأيام ثمة أي تسويغ لمثل هذه الامتيازات، على الأقل لأنَّ في أساس هذا النوع من الأعمال «البزنس»، تقوم زعزعة العلاقات الاجتماعية وتغيير القوانين لمصلحة المُقرِض عن طريق الرشوة»[٢١]

نشير إلى أنَّ التاريخ بمجمله، في الواقع، بدءاً من العصور الوسطى (على الأقل- تاريخ الغرب) وحتى أيامنا هذه - هو تاريخ «زعزعة العلاقات الاجتماعية وتعديل القوانين لمصلحة الدائنين عن طريق الرشوة». ويمكننا أن نتفق مع ن. ن. أستروفسكي بأنَّ «المؤسسات الائتمانية- عبارة عن وسائط لتجميع رشوة السلطة». بيد أنَّ السلطة، وابتداءً من لحظة تاريخية ما، تصبح هي بالذات ضحية الدسائس والنشاط التخريبي للمرابين. لأنَّ «الوسائل المُركِّمة» تلك تبدأ بشراء ورشوة القوى المعارضة للسلطة القائمة - في شخص «رجال الدين الإصلاحيين في الكنيسة»، «الزعماء الشعبيين»، «النبلاء المتمردين»، الأحزاب السياسية»، «المسؤولين النقابيين»، «نواب الدوما»، «النشطاء البرتقاليين»، و«المعارضين المتعفنين» وغير ذلك والخ.

أوربا القرون الوسطى: المرابون يَخرجون إلى العلن

لقد بدأت مرحلة إباحة وشَرْعَنة الربا منذ القرون الوسطى واستمرت في الزمن حتى يومنا هذا. وقد عُرِفت هذه العملية خلال تلك المرحلة

حالات كثيرة من «المد» و«الجزر»، أي تعديلات لصالح تحرير النشاط الربوي أو دعماً للحد منه وتشديد الرقابة عليه. وقد وجدت تلك «التقلبات» تعبيراً عنها في تغيير القيمة النهائية للفائدة على القروض، وفي شكل القروض التي يُسمح بالحصول على فائدة عليها، وأيضاً التغيير الذي كان يطال قسوة العقوبات بحق المخالفين للقوانين والتعليمات الخ.

يكتبون في الكتب المدرسية عادة أنَّه «لم يتمّ إلغاء القوانين التي تحرّم الربا سوى في عصر الإصلاح أو حتى بعد ذلك، في حقبة الثورات البرجوازية: «لقد تم سن قانون رفع الحظر على الربا في انكلترا في... القرن السادس عشر، وفي فرنسا - فقط في نهاية القرن الثامن عشر في أثناء الثورة الفرنسية»**[٢٢]**

أمّا من وجهة نظرنا، فقد تم رفع الحظر على الربا قبل ذلك بزمن طويل نسبياً. **أولاً**، يجب أن نتذكّر أنَّ أخوية «فرسان الهيكل»[(١)] المعروفة كانت قد حصلت على موافقة البابا بممارسة الأعمال التجارية والنشاط المالي. ففي

---

(١) فرسان الهيكل، أو فرسان المعبد ويلقبون بالجنود الفقراء **للمسيح ومعبد سليمان** وعرفوا أيضاً بالداوية أو تنظيم الهيكل، فقد كانوا أحد أقوى **التنظيمات العسكرية** التي تعتنق **الفكر المسيحي الغربي**، وأكثرها ثراءً ونفوذاً، وأحد أبرز ممثلي الاقتصاد المسيحي، ودام نشاطها ما يقرب من القرنين في **العصور الوسطى**. ذاع صيت التنظيم في **العالم المسيحي** بعد أن صدقت عليه رسمياً **الكنيسة الكاثوليكية** سنة ١١٢٩ تقديراً، ومضى بخطا متسارعة في القوة والنفوذ، ونمت أعداد أعضائه بصورة مطردة. وثبتت أقدام فرسان المعبد في حلتهم البيضاء المميزة **بالصليب** الأحمر كإحدى أمهر وأخطر **الوحدات العسكرية** المشاركة في **الحملات الصليبية**، كما أدار أعضاء التنظيم المدنيون بنية تحتية **اقتصادية** واسعة النطاق في كافة أنحاء **العالم المسيحي**، ويعزى إليهم الفضل في ابتكار بعض الطرق المالية والتي كانت بمنزلة الصور الأولية لنظام **المصارف والبنوك** الحديث، كما شيّدوا **الحصون** وأقاموها في كل مكان في **أوربا** وفي **الأرض المقدسة**. المترجم.

البداية، عندما كان الفرسان ما زالوا فقراء، راحوا يستدينون المال من اليهود المرابين. ثم قام البابا في وقت لاحق بإعفائهم من واجب إعادة تلك الديون. بالتدريج صار فرسان الهيكل أنفسهم يقرضون المال بالربا، بحيث أن نسبة الفائدة كانت أقل مما كانت لدى المرابين اليهود؛ لذلك فقد أثروا سريعاً وتمكنوا من شغل مواقع متقدمة جدّاً في الأسواق المالية في أوروبا والبحر الأبيض المتوسط. وفي بداية القرن الرابع عشر أعلن ملك فرنسا فيليب الرابع الوسيم[1] عن حظر أخوية فرسان الهيكل، وتمَّ إعدام قادتها.

ثانياً، لقد تأسست في أوربا الكاثوليكية منذ القرن العاشر - الحادي عشر الميلادي «شركات[2]» فريدة حيث كان يُسمح للمسيحيين فيها بممارسة الربا. والحديث يدور حول تلك المدن - «الدول» في إيطاليا مثل البندقية، جنوة، فلورنسا، لومبارديا، سيينا ولوكا.

ومنذ بداية القرن الثاني عشر ميلادي اشتهرت العائلتان المعروفتان في فلورنسا - آل باردي (Bardi) وبيروتّسي أو بيروتشّي (Peruzzi) - بثرائهما الفاحش لدرجة أنه كان بإمكانهما أن يقدّما قروضاً وخدمات مالية أخرى لقادة الدول الإقطاعية ولبابا الفاتيكان. وكانوا يطلقون عليهما لقب

---

(١) فيليب الرابع الوسيم (Philippe le Bel أو الملك الحديدي) ١٢٦٨ - ١٣١٤: ملك فرنسا من ١٢٨٥ حتى وفاته في ١٣١٤. هو ابن الملك فيليب الثالث من زوجته الأولى إيزابيل آراغون، وهو الملك الحادي عشر ضمن سلالة الملوك. كان زوج جان نافار الأولى والتي بفضلها أصبح - مثل فيليب الأول - ملك نافار وكونت شمبانيا بين ١٢٨٤ و١٣٠٥. اشتهر فيليب الرابع بكونه أحد أقوى ملوك فرنسا ومن أبرز ما ميز حكمه محاربته لحركة فرسان الهيكل. المترجم.

(٢) حرفياً وردت كلمة Offshore, офшоры – وهذه الكلمة تعني «شركات مقرها خارج البلاد ولا تخضع ضريبياً لسلطة البلد المقر»... المترجم.

«مصرفيو البابا». ومع بداية القرن الرابع عشر (خصوصاً بعد أن غاب فرسان الهيكل عن الساحة) قامت هذه الدُّور المصرفية (بيوتات المال) بنشر شبكة خدماتها على كامل مساحة أوربا. هكذا، أصبحت عائلة باردي تمتلك فروعاً لها في كل من برشلونة وإشبيلية، في جزر مايوركا وفي باريس وأفينيون (مدينة فرنسية - المترجم)، في نيس ومارسيليا، في لندن وبروج (مدينة في النروج- المترجم)، في القسطنطينية وأورشليم، في جزيرة رودس وقبرص. وقد كانت نهاية المصارف في فلورنسا في الأربعينيات من القرن الرابع عشر. ذلك أنَّ آل بيرّوسي وباردي أعطوا قرضاً ضخماً جدّاً بأرقام ذلك الزمن مقداره مليون ونصف المليون فلورين ذهبي للملك الإنكليزي إدوارد الثالث. وكان بحاجة المال لكي يخوض الحرب ضد فرنسا (والتي تطورت لاحقاً إلى حرب المائة عام). وفي عام ١٣٤٥ أعلن الملك الإنكليزي عن عدم قدرته تسديد القرض (أعلن إفلاسه)، فانهار كلٌّ من البيتين الماليين نهائياً.

وقد حلَّ محل بيوتات المال المفلسة في فلورنسا مصارف أخرى جديدة، من أشهرها وأكثرها نفوذاً كانت عائلة باتسّي أو باتشّي (Pazzi) وميديتشي (Medici). وفي القرن الخامس عشر أصبحت عائلة ميديتشي الأكثر ثراء وجبروتاً في أوربا، وأصبحت بنوك ميديتشي- الأضخم. وقد كانت أسرة ميديتشي مرتبطة بشكل واثق مع بابوات الكنيسة الكاثوليكية في روما الذين كانوا يلجؤون لبنوكها من أجل الحصول على الخدمات المالية.

لقد مارس المرابون في جنوب إيطاليا نشاطهم الطفيلي بكامل النجاح في اقتصاد الدولة الأكثر غنى في ذلك الزمن- بيزنطة. وللعلم، كان المرابون والتجار في فلورنسا وجنوب إيطاليا يتمتعون بوضع استثنائي وبامتيازات

خاصة (كما يقال اليوم- «نظام البلد أو الدولة الأولى بالرعاية»[1]) في بيزنطة في أوج ازدهارها، وهذا ما سمح لهم بتحقيق أرباح وبمراكمة أموال طائلة. وأمّا المدن - الدول[2] (Cities – policies)، إذا ما استخدمنا التعبير الشائع اليوم، فقد كانت، نوعاً ما، شركات فريدة تستقطب الأموال التي هي عبارة عن أرباح المرابين والتجار. وقد كانت الضرائب التي تفرض على مرور السفن عبر مضيقي البوسفور والدردنيل هي المصدر الرئيسي لثروات بيزنطة.

لقد بلغت بيزنطة أوج ازدهارها الاقتصادي والمالي في عهد الإمبراطور باسيل الثاني[3] (٩٧٥-١٠٢٥) عندما بلغ الدخل السنوي

---

(١) الدولة الأولى بالرعاية في النظام القانوني الدولي يتعهد بموجبه كل طرف متعاقد لتوفير الطرف الآخر والأفراد الطبيعيين والاعتباريين لها نفس الظروف الاقتصادية والتجارية وغيرها من العلاقات، التي تقدم أو ستقدم في المستقبل أي دولة ثالثة، إنها تنطوي على فوائد الرسوم الجمركية والرسوم على استيراد أو تصدير السلع، فضلاً عن الفوائد المترتبة على الضرائب الداخلية على إنتاج وتجهيز ومناولة البضائع المستوردة. المترجم

(٢) بعضهم يترجمها – الدول المدينية ولكن هذه الترجمة غير دقيقة... بوليس تعني حرفياً المدينة باللغة اليونانية. ويمكن أن يعني أيضاً مجموعة من المواطنين. في التاريخ الحديث، بوليس عادة ما تستخدم للإشارة إلى المدن اليونانية القديمة، مثل أثينا الكلاسيكية، وبالتالي غالباً ما تترجم «دولة المدينة». المترجم.

(٣) باسيل الثاني (٩٥٨-١٠٢٥) هو الإمبراطور **البيزنطي** الذي حكم في الفترة من عام ٩٧٦-١٠٢٥م. كان قصيراً وغليظ الجثة ويمتلك شجاعة الثور. وكان دائماً فظاً، لكنه **كقائد** واستراتيجي عسكري، فإنه يقع في مصاف أعظم القادة البيزنطيين. كرَّس حكمه الطويل لمحاربة **البلغاريين** الذين قهرهم في النهاية، وحارب العرب وكسرهم في مناسبات عدة. طرد باسيل البلغاريين خارج اليونان وكذلك خارج الأراضي الواقعة إلى الجنوب من نهر الدانوب. لهذا عُرف باسم سفاح البلغار لكثرة ما أوقع قتلى من أعدائه في ميدان المعركة. حوَّل اهتمامه نحو الشرق وقام بغارات ضخمة على المناطق العربية الواقعة فيما وراء **آسيا الصغرى** وسوريا. ويقال بأنه لاحق الخليفة في بغداد لكي يعترف بسلطته. هذه الانتصارات أدت إلى ثورة اقتصادية كبيرة، فأصبحت **القسطنطينية** السوق =

للإمبراطورية ٩٠ طنّاً من الذهب. في تلك الفترة كانت سفن جنوة محمية من التفتيش الجمركي، لذلك راح أهالي جنوة يمارسون بنشاط كثيف تجارة الممنوعات. فكان مسموحاً لهم إدخال وإخراج المعادن الثمينة، ونظراً للفروقات في أسعار الذهب والفضة في بيزنطة مقارنة مع الدول الأخرى، فإنهم كانوا يحصلون على ما يعرف بأرباح «التحكيم»(١). دعنا من الحديث عن نشاطهم في مجال الربا.

ثم راحت تلك السيول المالية الوفيرة تنتقل بالتدريج من بيزنطة إلى جنوب إيطاليا. وبعد فترة من الزمن دخل نشاط المرابين في البندقية التابعة لبيزنطة المسيحية في تناقض مستعصٍ وغير مهادن مع القيم الأخلاقية والدينية وأيضاً مع الأحكام القانونية لتلك الدولة، حيث راح ذلك النشاط يثير سخط السكان العاديين كما ممثلي السلطات. إلى أن انتهى كل شيء في عام ١١٨١ مع مجزرة جماعية للأجانب في مدينة القسطنطينية. ذلك أن الإمبراطور أندرونيكوس كومنينوس(٢) الذي استلم السلطة على خلفية تلك الاضطرابات قام بطرد مرابي البندقية إلى خارج البلاد.

=الرئيسي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط ومستودعاً للواردات. ولم يمض وقت طويل حتى امتلأت الخزينة الملكية وعادت الأساطيل البيزنطية تسيطر على البحار من جديد. المترجم.

(١) المراجحة أو التحكيم **بالإنجليزية** Arbitrage هو مصطلح **اقتصادي** يقصد به شراء العملات في مكان ما تكون فيه رخيصة وبيعها في مكان آخر يكون سعرها فيه أعلى بهدف تحقيق الربح ومثال على ذلك إذا كان سعر الين الياباني في نيويورك منخفضاً ثم جرى بيعه في لندن بسعر أعلى وتسمى مثل هذه المعاملات بالتحكيم بالصرف الأجنبي... المترجم.

(٢) أندرونيكوس الأول كومنينوس ١١١٨ - ١١٨٥ كان **إمبراطوراً بيزنطياً** بين عامي ١١٨٣ - ١١٨١. هو ابن إسحق كومنينوس وحفيد الإمبراطور **ألكسيوس الأول كومنينوس**. المترجم.

فقرّر هؤلاء الأخيرون أن يأخذوا بالثأر وشاركوا بنشاط دؤوب في التحضير لما عرف «بالحملة الصليبية» التي انتهت بنهب مدينة القسطنطينية نهائياً في عام ١٢٠٤.

لقد كان مقدار الغنيمة التي حصل عليها «حملة الصليب» يساوي مليون مارك كولوني تماماً، أي ما يعادل ٣٠ طنّاً من الذهب [٢٣]. وقد كانت هذه تعتبَر ثروة طائلة لا تحصى في تلك الأيام. يكفي أن نقول إنه حتى بعد مرور مئتي عام (في عام ١٤٠٠م.) كانت الميزانية السنوية في بعض المدن- الدول (في الطن من الذهب كوحدة قياس) كما يلي: البندقية- ٥,٤؛ فرنسا - ٣,٤؛ ميلان - ٣,٤؛ فلورنسا- ٢,٠؛ البرتغال- ١,٣٥؛ جنوة- ٠,٨ [٢٤]

بمرور بعض الوقت انتقلت كميات الذهب والأشياء الثمينة تلك كلها إلى أيدي المرابين، الذين «قاموا بخدمة» الصليبيين. يعتقد بعض الباحثين في التاريخ أنَّ تلك الثروات التي لا تحصى (بمقادير ذلك الزمن) هي التي لعبت دور «التراكم البدئي لرأس المال»، والذي أعطى دفعاً لتطور الرأسمالية. أما الذهب والفضة من أمريكا (حقبة ما يعرف «بالاكتشافات الجغرافية العظيمة») فلم يظهرا في أوربا إلا في وقت متأخر بعد ثلاثة قرون أخرى. وقد أصبحت مواقع المرابين جراء ذلك في البندقية ومدن أخرى في جنوب إيطاليا أكثر متانة ورسوخاً، فراحوا ينشرون نفوذهم على كامل أوربا بل وحتى إنهم حاولوا وضع روسيا تحت إدارتهم.

إليكم ما كتبه عن تلك الحقبة الأرشمندريت[1] تيخون شيفكونوف الذي أنتج الفيلم المعروف «سقوط إمبراطورية. الدرس البيزنطي»: «تحديداً

(١) رجل دين أرثوذكسي مترهبن من رتبة أدنى من الأسقف، عادة مدير معهد ديني أو دير. المترجم.

بثروات القسطنطينية التي لا تُحصى كان قد تمَّ إرضاع غول النظام المصرفي الربوي للعالم المعاصر. لقد كانت تلك المدينة الإيطالية الصغيرة اليوم- البندقية - بمنزلة نيويورك القرن الثالث عشر. هناك كان يُقرَّر مصير شعوب العالم. في البداية جرى نقل جزء مما تمَّ نهبه بسرعة إلى كل من البندقية ولومبارديًّا[1] (ومنذ ذلك الحين ظهر مصطلح «لومبارد»[2]). فراحت تظهر البنوك في أوربا مثل الفطر بعد هطول المطر. أمّا الألمان والهولنديون والبريطانيون الذين كانوا أقل مكراً وحذاقة من أبناء البندقية آنذاك، فقد انضمّوا في فترة متأخّرة بعض الشيء؛ إذ أنشؤوا بالاعتماد على ثروات بيزنطة المنهوبة والتي راحت تتدفق على أوربا ما باتت تُعرف بالرأسمالية الشهيرة بتعطشها الذي لا حدود له للربح السريع أو السهل وغير المشروع، والتي من حيث الجوهر تشكل استمراراً وراثياً للعبة النهب الحربي المغامرة. وكنتيجة للمضاربة بالآثار المقدّسة للقسطنطينية تشكلت أولى البنوك الأوربية الكبرى» [٢٥].

أمّا بيزنطة فقد ظلّت عاجزةً بعد تلك «الحملة الصليبية» عن النهوض من جديد، وبعد مرور قرنين ونصف من الزمن لم تعد موجودة. وكما يكتب المؤرخون - بعد سقوط القسطنطينية على يد الأتراك. ولكن إذا ما تعمقنا ودققنا لكنّا وجدنا أنّه خلف الأتراك كان يقف نفس أولئك المضاربين والمرابين نفسهم.

---

(١) لومبارديا **بالإيطالية** (Lombardia):وتنطق لومباردِيًّا هي إقليم من بين الأقليم العشرين التي تتكون منها **إيطاليا**، ويقع في شمال البلاد، عاصمته **ميلانو**. وهو أكبر الأقاليم الإيطالية بعدد السكان يعيش فيه سدس سكان إيطاليا. المترجم.

(٢) مرهن أو مؤسسة لمنح القروض مقابل رهن الممتلكات pawnshop – المترجم.

١٨- القديس يوحنا فم الذهب. تعليقات على إنجيل متى الرسول. محادثة ٥٦

١٩- انظر: أو. ن. تشيرنيكوفا، أ. ف. كريجانوفسكي. حضارة وعقيدة الغرب. موسكو. «الكتب المدرسية في موسكو». ٢٠٠٩

٢٠- ن. أ. أستروفسكي. معبد الوهم. خاركوف. شركة «سفيتوفيد». ٢٠٠٤. ص ١١٨، ١١٩.

٢١- المصدر السابق نفسه. ص ١٢١.

٢٢- تاريخ العلاقات الاقتصادية. برئاسة تحرير ف. أ. أفتونوموف. موسكو، دار إينفرا- م. ٢٠٠٢. ص ٢٤- ف.ي. أوسبينسكي. تاريخ بيزنطة. موسكو ١٩٩٦. مجلد٢ ص ٢٩١.

٢٣- الأرشمندريت تيخون شيفكونوف. سقوط إمبراطورية. درس بيزنطة. موسكو إكسمو. ٢٠٠٨، ص. ٧٨.

٢٤- المصدر السابق نفسه. ص ١١ - ١٢.

حركة الإصلاح: هجوم مستمر من قبل الربا

يسود اعتقاد أنَّ «الثورة في الكنيسة» على شكل حركة إصلاح إنها بادر للقيام بها مارتن لوثر، ويرى كثيرون أنه رائد الرأسمالية. ولكن اللافت هو أنَّ هذا الأب- المؤسس للبروتستانتية كان ذا توجه سلبي إلى أبعد حد بشأن الربا. وإنَّ الدراسة المعمّقة لحركة الإصلاح الديني سوف تقودنا إلى النتيجة التالية: لقد كانت «الثورة في الكنيسة» في جانب كبير منها مُثارةً كنتيجة لإضفاء البُعد التجاري على نشاط الكنيسة الكاثوليكية Commercialization of the Catholic

Church (بما في ذلك نشاطها في مجال الربا أيضاً). لذا نجد أنَّ لوثر كان قد اتهم كلًّا من اليهود ورجال الدين (رجال الإكليروس) في الكنيسة الكاثوليكية بممارسة الربا:

«يمكن للوثنيين أن يخلصوا، منطلقين من العقل، إلى أنَّ المرابي هو لص وقاتل أربعة أضعاف. أمّا نحن، المسيحيين، فنجلّهم إلى درجة أنّنا نصلّي لأجلهم بسبب نقودهم... مَن ينهب ويسرق من الآخر طعامه، فهو يرتكب خطيئة القتل الكبيرة نفسها (لأن هذا إنما يتعلّق به)، مثلما لو أنه قام بتجويع شخص وصولاً إلى قتله. هكذا يتصرف المرابي، ولكنه مع ذلك يجلس بهدوء في كرسيه، في حين أنه من العدل أن يتم شنقه، لكي ينقره عدد من الغربان يوازي الرقم الذي سرقه من غولدين[1] (فلورين)، وبحيث تستطيع جميع الغربان أن تحصل على حصّتها من لحمه في حال كان على جسده من اللحم ما يكفيها لذلك. بينما يقومون بشنق اللصوص الصغار... إنهم يكبّلون اللصوص الصغار بالقيود، بينما اللصوص الكبار يلبسون الذهب ويرفلون في الحرير... لذلك ليس ثمة من عدّو للإنسان في الأرض (من بعد الشيطان) أكثر من الشحيح والمرابي، لأنه أراد أن ينصِّب نفسَه إلهاً على جميع بني البشر. الأتراك، والمحاربين، والطغاة - جميعهم أشرار، ولكنهم مع ذلك يجب أن يسمحوا للناس بأن يعيشوا ويجب عليهم أن يعترفوا بأنهم أشرار وأعداء، ويمكنهم، بل يجب عليهم، أحياناً أن يرأفوا ببعض الآخرين. بينما المرابي أو الشحيح فيريد أن يجوع العالم كله وأن يعاني من العطش، أن يموت في الفقر والعوز والحزن من أجله، لكي يكون لديه

---

(١) وحدة نقدية تاريخية في الإمبراطورية النمساوية وألمانيا وهولندا وغيرها... المترجم.

وحده فقط كل ما يرغب، ولكي يطلب كلُّ شخصٍ منه كما يطلب من الرب، وأن يصبح عبداً له... وهو يلبس دوماً رداءً، يحمل سلاسل وخواتم من ذهب، يغسل بوزه، ويرتدي قناع الإنسان المؤمن والوَرِع، ويتفاخر...

المرابي - شخصٌ دنيء ووحش مرعب وجبّار، يقضي على كل شيء بطريقة أسوأ من كاكوس وهيرنون وأنتيّا (Coconut, Gernon, Anteus أبطال أو آلهة في الميثولوجيا الإغريقية- المؤلف). وهو في الوقت نفسه يزيِّن نفسه ويرتدي قناع الفضيلة، لكي لا يرى الناس أين اختفت الثيران التي سحبها إلى عرينه وهو يمشي ووجهه إلى الخلف. لكن هرقل يجب أن يسمع زمجرة الثيران وصرخات الأسرى وأن يعثر على كاكوس حتى ولو بين الجبال والصخور، من أجل تحرير الثيران من جديد من الشرّير. وكاكوس هو الشرير، ذلك المرابي الذي يدعي التقوى وهو يسرق وينهب ويلتهم كلَّ شيء. وبرغم ذلك فإنه يتظاهر كما لو أنه لم يفعل شيئاً يمكن أن يدينه، إذ إنه قام بسحب الثيران إلى عرينه ووجهه للخلف، ولذلك فقد بدا من آثارها كما لو أنه قد أُطلِق سراحها. بالطريقة نفسها أيضاً يريد المرابي أن يخدع جميع العالم، كما لو أنه يفعل الخير ويمنح الثيران للعالم، في حين أنه إنما يمسك بها لنفسه ويقوم بالتهامها... وإذا كانوا يقومون بتعذيب اللصوص والمجرمين القتلة على الدولاب حتى الموت، فكم بالأحرى يجب عليهم أن يعذِّبوا ويقطّعوا... أن يطردوا وأن يلعنوا، أن يقطعوا رؤوس جميع المرابين»[٢٦]

من الصعب أن نعثر على أُهْجُوَّة لاذعة أكثر من ذلك ضد الربا. وهذا ليس هجاء عاطفياً فحسب؛ بل يتضمن أيضاً، في الحد الأدنى، فكرتين هامتيَن يمكن أن تساعدانا في فهم طبيعة المرابين المعاصرين- أصحاب المصارف والبنوك.

أولاً، لقد توغّل لوثر في أعمق أعماق النفس عند المرابي وأدرك: الربح بالنسبة للمرابي مجرّد وسيلة؛ أمّا هدفه - أن يتشبّه بالإله («إنه يريد أن يكون إلهاً بالنسبة لجميع الآخرين»). وبالفعل، إنَّ المرابي يسعى للتشبّه ولكن ليس بالرب، وإنما بالشيطان.

ثانياً، لقد تمَّ ترتيب وتنظيم نشاط المرابي، بحيث أن كليهما - المرابي ونشاطه أو عمله - يبدوان كما لو أنهما مقبولان ولائقان تماماً في أعين الناس بمن فيهم المسيحيون («حتى إننا نحن، المسيحيين، نوقّرهم إلى ذلك الحد...»). وهو ينجح في ذلك، من ناحية، بفضل الخداع؛ ومن ناحية ثانية، بسبب سذاجة وبراءة الناس البسطاء العاديين («إنَّ المرابي يريد، بالطريقة نفسها ، أن يخدع جميع العالم، كما لو أنه يقدّم المعونة والمساعدة وأنه يمنح العالم الثيران، في حين أنه إنما يقبض عليها لنفسه فقط ويقوم بالتهامها...»). والمرابون - أصحاب البنوك في أيامنا هذه، بكل تأكيد، وبفضل التلاعب المركّز بالوعي عن طريق وسائل الإعلام، يشعرون بالثقة وبالراحة أكثر في أعين الناس البسطاء (الذين في معظمهم وبشكل عام قد ابتعدوا كثيراً عن روح المسيحية)؛ ولذلك فإن إدراك الطابع الإجرامي لنشاط المصارف قد لا يصل إلى وعي الشخص ضيّق الأفق.

لكن ما حدث في الواقع هو العكس تماماً: لقد مهّد م. لوثر الطريق أمام أولئك الذين كان يبغضهم أشد البغض - المرابين. وكيف لنا هنا ألا نتذكّر القول المأثور: «الطريق إلى جهنم مفروش بالنوايا الحسنة».

أما الأب الروحي - المؤسس للبروتستانتية - كالفِن - فقد شغل في موعظته التي أعلنها بشأن الرِبا موقفاً مغايراً تماماً لموقف لوثر. ويمكن أن نصف موقفه ذاك بأنه مقاربة متحفّظة وحذرة؛ بل وتفريقية أو متفاوتة من

قضية الربا. فهو ضد أشكال الربا الأكثر بغضاً والمثيرة للاشمئزاز، ولكنه في الوقت نفسه يعتبر الحصول على ربح من تسليف المال أمراً «طبيعياً»، خصوصاً إذا كان الهدف من القرض هو الكسب بالنسبة للمُقترِض وفي حال لم تكن نسبة الفائدة «مبالغاً بها» (ألا تفوق نسبة ٥%). وقد كان هذا «التصدّع» في موقف المسيحية من المرابين كافياً، مما جعل وتيرة سيطرتهم على مواقع جديدة متقدمة تتم بسرعة أكبر. وقد ناقش ماكس فيبر ذلك بما يكفي من التفصيل في كتابه «الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية».

التقط «عصا السباق» من كالفِن أولئك «الفلاسفة المحترفون» في العالم «المتمدّن، الواقعي، الدنيوي» الذين انبروا بحماس كبير للدفاع عن الربا «في «نسخته الإصلاحية». والحديث هنا يدور حول ضرورة شرعنة الربا ولكن بشرط ألا تكون القروض من أجل تلبية الحاجات الشخصية الخاصة (وقد تم توجيه الانتقاد على نحو خاص لعملية سحب القروض من قبل طبقة الأرستقراطيين من أجل اقتناء أشياء تتعلق بالرفاهية وأيضاً على سلوكهم في «حرق» حياتهم)، وإنما من أجل «تطوير عمل تجاري - بزنس» - إذا ما استخدمنا اللغة الدارجة في هذه الأيام. فقد أتاح ذلك القيام بتخفيض نسبة الفائدة وتسريع عملية «تقدّم المجتمع» (أي الرأسمالية). ويمكننا التنويه بهذا الخصوص إلى مبحث جون لوك[1] «بعض الملاحظات

---

(١) جون لوك (١٦٣٢-١٧٠٤) هو **فيلسوف** تجريبي ومفكر سياسي إنجليزي. تعلم في مدرسة وستمنستر، ثم في كلية كنيسة السيد المسيح في **جامعة أوكسفورد**، حيث انتخب طالباً مدى الحياة، لكن هذا اللقب سحب منه في عام ١٦٨٤ بأمر من الملك. وبسبب كراهيته لعدم التسامح البيورتياني عند اللاهوتيين في هذه الكلية، لم ينخرط في سلك رجال الدين. وبدلاً من ذلك أخذ في دراسة الطب ومارس التجريب العلمي، حتى عرف باسم (دكتور لوك). المترجم.

حول نتائج تخفيض سعر الفائدة ورفع قيمة النقد» ومبحث ج. بِنثام[1] «دفاع عن الربا Defence of usuary».

ربما، يمكن اعتبار عائلة آل فوغِر الألمانية هي من أوائل السلالات المصرفية في أوربا في عصر الإصلاح. فقد جمع البيت المالي لآل فوغِر (وأيضاً أصحاب المصارف في جنوب إيطاليا، كعائلة ميديتشي على سبيل المثال) ثروته الطائلة عن طريق تقديم القروض لبابا الفاتيكان ولكبار الإقطاعيين والملوك. لقد كان تقديم القروض للملوك تجارة رابحة جدّاً. ذلك أن القروض كانت تمنح مقابل رهن مساحات واسعة من الأراضي وغيرها من الممتلكات والأموال غير المنقولة، وأيضاً لقاء الحصول على امتيازات. بهذه الطريقة تمكّن آل فوغِر من الحصول على تفويض بالوصول إلى مناجم الفضة والنحاس. كما أنَّ أصحاب المصارف حصلوا على حق استثمار مصادر الدخل عند الملوك (جمع الضرائب) / وبذلك فإنهم كانوا يقومون عملياً بإدارة أرصدة الملوك الإقطاعيين.

مناهضة المرابين

لقد امتدّت المرحلة الأولى من «الثورة النقدية - شرعنة الربا (قوننة النشاط الربوي) - لفترة زمنية طويلة. وقد تناوبت فترات السماح بالربا في

---

(1) جيريمي بنثام (Jeremy Bentham): عاش في الفترة (١٧٤٨ - ١٨٣٢) - فيلسوف إنكليزي، ومصلح قانوني واجتماعي، وكان المنظر الرائد في فلسفة القانون الأنجلو-أمريكي. ويشتهر بدعواته إلى **النفعية** و**حقوق الحيوان**. كما شملت مواقفه الحجج المؤيدة للفرد، و**الحرية الاقتصادية**، **الفائدة**، و**الفصل بين الكنيسة والدولة**، حرية التعبير، والمساواة في الحقوق للمرأة، الحق في الطلاق، وعدم تجريم أفعال المثلية الجنسية، كما طالب بإلغاء الرق وعقوبة الإعدام وإلغاء العقوبات البدنية، بما في ذلك للأطفال. المترجم.

بلدان أوروبا الغربية مع فترات ملاحقة المرابين وإعادة القوانين التي تحد من نشاطهم وتفرض الحظر على الإقراض بالفائدة.

فيما بعد لم تعد المصلحة من إلغاء المنع وتخفيف القيود منحصرة بالمرابين من اليهود، بل وانضمّ إليهم في ذلك رجال الإكليروس في الكنيسة الذين سبق ومارسوا تسليف المال بفائدة، وأيضاً الملوك والحكام الذين كانوا يلجؤون إلى «خدمات» المرابين. ولم يكن أمراً طارئاً آنذاك أن يقف إلى جانب المرابين أولئك التجار الذين كثيراً ما حصلوا على القروض، ولاحقاً -رجال الأعمال- الرأسماليين الأوائل، الذين كانت لهم مصلحة في شرعنة الربا، لأن هذا كان يساهم في تخفيض سعر الفائدة.

أكثر مَن كان يناهض الربا هم الناس العاديون الذين دفعت بهم عبودية الفائدة إلى حالة من اليأس. لدرجة أنه في بعض الأحيان كان كل شيء ينتهي بالعصيان وبتحطيم دكاكين المرابين. ولا داعي للذهاب بعيداً وراء الأمثلة: ففي عام ١١١٣ بدأ عصيان السكان في مدينة كييف، فراحوا يحطمّون منازل المرابين - اليهود والإقطاعيين الكبار (البويار) الذين أثقلوا كاهل الناس بالضرائب. فقام حينذاك الأمير فلاديمير بإصدار «مرسوم فلاديمير فسيفولودوفيتش» الذي تضمّن نظام شطب الضرائب المتراكمة، وأدخل تقييدات صارمة على نسبة الفائدة، كما حدّد مدة ثلاث سنوات كأقصى حد لاقتطاع الفائدة. ففي ذلك الزمن كان الحكام أحياناً يقفون إلى جانب الشعب.

لقد تم طرد اليهود تقريباً من جميع البلدان الأوربية، ولكنهم كانوا دائماً يسعون للعودة إلى هناك. ذلك أنَّ الحكام، في حال قاموا بطرد المرابين- اليهود إلى خارج حدود بلادهم، إنما كانوا يصيبون عصفورين بحجر واحد: **أولاً**،

كانوا يرفعون، إذا ما استخدمنا اللغة الدارجة اليوم، من شعبيتهم في أعين الجمهور؛ **وثانياً**، كانوا يستولون على ممتلكات المرابين، مما يتيح لهم حلّ مشاكلهم المالية. بيد أنَّ مثل «هذا الحل» للمشكلات لم يكن يعطي سوى مفعول مؤقت. إذ بمرور بعض الوقت كانت الأموال لدى الحكام تَنْفد، فكانوا يضطرون للسماح لليهود- المرابين بالعودة والإقامة واستئناف نشاطهم الربوي في داخل بلدانهم. وبعد مدة معينة كان يتكرر كلُّ شيء من جديد.

مثلاً، تمَّ طرد اليهود من سويسرا في عام ١٢٩٨، ثم في أعوام ١٦١٦، ١٦٣٤، ١٦٥٥، ١٧٠١. ومن فرنسا طُرِدوا في الأعوام ١٠٨٠، ١١٤٧، ١١٨٠، ١٣٠٦، ١٣٩٤. ولكن والحق يُقال، بعد طردهم في عام ١٣٩٤ لم يُسمح لليهود بدخول فرنسا على مدى أربعة قرون- حتى ثورة عام ١٧٩١. وأما من انكلترا فقد تمَّ إبعاد اليهود في الأعوام ١١٨٨، ١١٩٨، ١٢٩٠، ١٥١٠، ومن إسبانيا- في عام ١٣٩٢، ١٤٩٢، ١٦٢٩. ومن البرتغال- في ١٤٩٦، ١٥١٦، ١٥٥٥، ١٦٢٩.

لم يُسمح لليهود بالعودة بشكل نهائي إلى بلدان أوروبا إلّا في القرنين السابع عشر والثامن عشر، بعد أن توطّدت هناك الرأسمالية، وبعد أن تمَّ إعادة الاعتبار للنشاط الربوي بصورة كاملة.

إليكم ما كتبه بهذا الخصوص الباحث الإسرائيلي في التاريخ المالي للشعب اليهودي ب. لوكيمسون[1] P.Lukimson: «... بدءاً من القرن السادس عشر بات

---

(١) بيوتر يفيموفيتش لوكيمسون: كاتب وصحافي إسرائيلي باللغة الروسية. ولد في عام ١٩٦٣ في أوكرانيا، وعاش منذ الطفولة المبكرة في باكو. في إسرائيل منذ عام ١٩٩١. كان رئيس تحرير جريدة «الإسرائيلي الروسي». والآن هو نائب رئيس تحرير صحيفة «أخبار الأسبوع». نشر له في روسيا ٢٠ كتاباً. ستة منها تحت عناوين «موسى»، «صلاح الدين»، «فرويد»، «الملك داود»، «الملك هيرودس» =

طرد اليهود من هذا البلد أو ذاك أكثر فأكثر صعوبة، لأن مثل هكذا خطوة كانت لا بد ستؤدي إلى مقاطعة أصحاب البنوك من اليهود في البلدان الأخرى لذاك الملك الذي يتخذ مثل هذا القرار، مما كان يخسر كل إمكانية للحصول على قروض. وقد كان هذا التضامن الدولي بين اليهود مؤذياً وموجعاً بالنسبة لأصحاب البنوك من الأوربيين على نحو خاص لأنه في تلك الفترة كان قد حصل انتقال قانوني للرأسمال الربوي إلى رأس مال مصرفي»[٢٧].

وهكذا، فقد حدثت ومنذ القرن السادس عشر شرعنة كاملة لمهنة الربا، فصارت بعد ذلك تحمل اسماً حسن الوقع على الأذن: «عمل أو نشاط مصرفي». وفي ذلك الحين جرى تغيّر جوهري ورئيسي في توازن القوى والنفوذ بين المرابين اليهود والملوك الأوربيين. فبدأ المرابون يستعدون لاحتلال جبهة متقدمة جديدة: الإطاحة بالملوك. وقد كان هذا ضرورياً من أجل تسريع عملية تطوير العلاقات السلعية- النقدية (أي العلاقات الرأسمالية). وهذا ما ساعد في زيادة الطلب على «خدمات» المرابين: ففي السابق كان الإقطاعيون والملوك في الدرجة الأولى مَن استفاد من هذه «الخدمات» (من أجل تلبية احتياجاتهم إلى مواد وبضائع الترف والرغد)؛ بينما الآن فقد صارت تلك «الخدمات» من متطلبات رجال الأعمال- الرأسماليين (وذلك من أجل إنجاز الاستثمار في الإنتاج). وقد كان لا بد أن تجرَّ الثورةُ في عالم المال خلفها ثورة في مجال السلطة السياسية.

أمّا ما يتعلّق بروسيا، فقد ظلّت لفترة أطول بكثير من البلدان الأوربية من دون أن يقيم اليهود في داخلها: سبق وتمَّ طردهم من كييف في

=«الملك سليمان». يقول مازحاً: هي كلها في موضوع واحد: اليهود، واليهود، ومرة أخرى اليهود... المترجم.

القرن الثاني عشر الميلادي، ولم يظهروا من جديد داخل حدود الدولة الروسية إلا في القرن الثامن عشر (بعد تقسيم بولندا وبعد أن أصبحت بعض المناطق البولونية مع مَن يقطن فيها من اليهود جزءاً من الإمبراطورية الروسية). ويمكن للقارئ أن يطلع على ذلك في كتاب ف. زومبارت إياه «اليهود والحياة الاقتصادية»، وأيضاً في كتاب ل. تيخوميروف «الأسس الدينية - الفلسفية للتاريخ».

وتُعتبَر فرنسا في حقبة العصر الجديد مثالاً ناصعاً يصوِّر بوضوح تام حالة «المد» و«الجزر» في مسيرة المجابهة بين المرابين والمجتمع. ففي عام ١٧٧٧ اتخذت سلطات باريس قراراً يحظر «أي شكل من أشكال الربا التي تدينها القوانين الكنسية المقدّسة». وقد تكرر مثل هذا القرار أكثر من مرة في السنوات اللاحقة. وهذا ما حدا بالمرابين لأنْ ينشطوا ويصبحوا أحد أهم الأطراف المنظّمة والفاعلة في ما عرف «بالثورة البرجوازية» عام ١٧٨٩ في فرنسا.

والمفارقة الكبيرة تتجلى في أنَّ كثيراً من «الثوريين» قاموا باقتحام سجن الباستيل، ومن ثم شاركوا في الإطاحة بالملك وإعدامه تحت شعار محاربة الربا بل وحتى الرأسمالية! فهذا هو، مثلاً، مارات[1] (جان بول مارا Jean-Paul Marat) يصرّح أكثر من مرّة: «عند الأمم التجارية يكون الرأسماليون وأصحاب الربح

---

(١) كان جان - بول مارا أو مارات (Jean-Paul Marat) ١٧٤٣– ١٧٩٣م أحد أهم مفكري وقادة الثورة الفرنسية الأكثر راديكالية بين زملائه، متعطشاً للدماء، فاقداً لفضيلة الصبر، هستريائياً، وأقرب إلى الجنون، لكنه كان صاحب تأثير كبير على **الثورة الفرنسية.** وفي فترة من الزمن، كان مارات يحتل المكانة المركزية على مسرح الثورة، وكانت كلماته ترنّ في آذان الجمهور، لكنه اغتيل في أوج مجده، فاعتبره الجمهور شهيداً، فحصل على تكريم لم يكن يحلم به في حياته. المترجم.

من الفائدة والسندات في نفس الموقع تقريباً مع جُباة الضرائب وأصحاب المصارف والمقامرين في البورصة». أما المركيز دي كوستين[1] فقد أعلن من على منصّة الجمعية الوطنية: «هل يعقَل أن الجمعية التي استطاعت أن تقضي على جميع أشكال الأرستقراطية، سوف تهتز وتتراجع أمام أرستقراطية الرأسماليين، أولئك الكوسموبوليتيين[2] (غير الوطنيين) الذين لا يعترفون بأي وطن سوى ذلك، حيث بإمكانهم أن يراكموا الثروات». وأمّا كومبون[3] (Pierre Joseph Cambon -المترجم) فقد وجّه نيران انتقاده في خطابه من على منبر المجلس التشريعي في

---

(١) Marquis de Custine ١٧٩٠ – ١٨٥٧ ارستقراطي وكاتب ورحالة فرنسي... وقد اشتهر بمذاكرته «روسيا عام ١٨٣٩ والتي زارها في عام ١٨٣٩... »المترجم.

(٢) الكوسموبوليتية أو كوزموبوليتان (بالإنجليزية Cosmopolitanism) (كوزموس من اليونانية: الأرض والسياسة) اللاقومية- تعبر عن مصطلح استعمله **كارل ماركس وفريدريك أنجلز**، لوصف حالة الشركات الاحتكارية التي ولدت من رحم المنافسة الرأسمالية، وقصد ماركس وأنجلز استعمال هذا التعبير ليكون وصفاً أكثر دقة، لحالة اندماج بين شركات من عدة جنسيات، تبحث عن يد عاملة رخيصة ومواد أولية وفيرة، بحيث تفقد الشركات صبغتها القومية، ويصبح منتَجها مُصّنعاً في أكثر من بلد، ورادف هذا المصطلح العديد من المصطلحات، ففي أدبيات فوكوياما أطلق اسم العولمة على حالة فتح أسواق العالم، بشكل حر والقضاء على الصناعات القومية، أما لينين فقد استعمل مصطلح **الإمبريالية** في كتابه **الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية** ودرج في أدبيات الأحزاب اليسارية مصطلح الشركات العابرة للقارات. ويُشير مصطلح الكوسموبوليتية أيضاً لمفاهيم أخرى **كالكونية** أو الانفتاحية. الكونية هي الإيديولوجية التي ينتمي إليها جميع الأعراق البشرية على أساس الخُلْقْ المشترك. المترجم.

(٣) بيير كامبون ١٧٥٤ – ١٨٢٠ رجل دولة فرنسي... كان يملك شركة تجارية وبعد قيام الثورة الفرنسية أُنتخب عضواً في المجلس التشريعي ثم رئيساً للمجلس... في عام ١٧٩٥ أعلن أنه خارج القانون فهرب إلى بروكسل وبالرغم من العفو عنه والسماح له بالعودة إلى باريس وبرغم توسلات أصدقائه قرر عدم العودة ليموت في بروكسل. المترجم.

٢٤ آب من عام ١٧٩٣ ضد المرابين، إذ قال: «في هذه اللحظة الراهنة ثمة صراع لا من أجل الحياة بل من أجل الموت بين المتاجرين بالنقود وبين توطيد الجمهورية. وهذا يعني أنه يجب القضاء بشكل مبرم ونهائي على تلك الروابط التي تدمِّر الائتمان الحكومي، في حال كنا نريد إقامة نظام حر». وهذا هو أيضاً دو لا بلاتيير(١) لا يتردد ولا يحتار في انتقاء الكلمات التي تفضح المرابين: «باريس- هذه مجرّد مدينة لبائعي النقود أو أولئك الذين ينهبون المال- أصحاب المصارف الذين يضاربون بالأوراق النقدية وبالقروض الحكومية وبتعاسة المجتمع»[٢٨]. هكذا، يمكن أن نستنتج أنَّ «الثوريين» كانوا لعبة في أيدي المرابين. إذ إنهم قاموا عملياً بفعل عكس ما كانوا يصرّحون به. بعضهم عن سابق وعي، وبعضهم الآخر كان أداة في أيدي المرابين «عن جهل».

وحين استلم السلطة الإمبراطور نابليون بونابرت فقد أصدر في عام ١٨٠٧ قانوناً حاول من خلاله من جديد أن يلجم الربا: تم تحديد الحد الأعلى للفائدة في القروض «الأهلية» عند ٥%، وفي القروض التجارية- ٦%، ولكن الربا شهد ازدهاراً مهيباً في فرنسا مع منتصف القرن التاسع عشر. لذلك لم يكن عبثاً أن تُدعى الرأسمالية الفرنسية «ربوية».

ننوِّه هنا بأنه وعلى الرغم من «الانتصارات» التي حققها المرابون، فقد ظلّت توجد تقييدات جدّية على أنواع القروض التي كان يُسمح بالفائدة عليها. كما كانت القروض الممنوحة للدولة في أول قائمة القروض التي

---

(١) جان ماري دي لا بلاتيير ١٧٣٤ – ١٨١٥ أحد رجالات الثورة الفرنسية ووزير الداخلية في حكومة الثورة... لاحقه (وآخرين) روبسبير فهرب وعاش متخفياً ومتنقلاً من مكان إلى آخر إلى أن علم بمقتل زوجته فأقدم على الانتحار في عام ١٨١٥. المترجم.

أزيلت التقييدات على الفائدة عليها، وذلك لأنّه كانت ثمة مصلحة في ذلك للملوك وللقيّمين على الخزينة على حدٍّ سواء. وفي وقت لاحق صارت القروض تمنح للتجار ولأصحاب الحرف الصناعية ولجميع مَن كان يستخدم المال من أجل الربح والكسب (ففي هذه الحال كانت الفائدة تُفسَّر على أنها «مشاركة» من قبل المرابي في أرباح المقترض). ثم في وقت متأخر جدّاً تمّت إزالة التقييدات على الفائدة على القروض الممنوحة للأشخاص الذين يقترضون النقود لحاجات شخصيةٍ.

٢٦- اقتباس من كتاب الكساندر تشفاليوك: هل سوف تهيمن روسيا على العالم. الجزء الثاني «الفائدة والربا». من الانترنت. موقع «جدل ومناقشات».

٢٧- ب. لوكيمسون. البزنس على الطريقة اليهودية. اليهود والنقود. روستوف على الدون. «فينيكس». ٢٠٠٧. ص. ٢٨٩.

٢٨- اقتباس من كتاب الكساندر تشفاليوك: هل سوف تهيمن روسيا على العالم. الجزء الثاني «الفائدة والربا». من الانترنت. موقع «جدل ومناقشات».

الفصل الرابع

«الثورة النقدية»:

الصراع من أجل «نظام الاحتياطي الجزئي المصرفي»[1]

«يمكن أن نستنتج من ذلك أنَّ أموالنا تحت رحمة عمليات الإقراض التي تقوم بها المصارف، والتي تمنح قروضاً لا على شكل نقود وإنما على شكل وعود بأن تمنح النقود التي لا وجود لها في حوزتها»

ايرفينغ فيشر (١٨٦٧ - ١٩٤٧)

عالم اقتصاد أمريكي معروف

---

(١) Fractional-reserve banking system يعتمد العمل المصرفي المعاصر على قبول البنوك لأنواع من الودائع النقدية واعتمادها على نظام الاحتياطي الجزئي. فهي لا تحتفظ إلا بنسبة ضئيلة من تلك الودائع بينما تقرض الجزء الأكبر. ويعتمد تحديد النسبة المشار إليها إلى القوانين في كل بلد، ولكنها تتراوح غالباً بين **(٢ %)** إلى **(٧ %)** من مجمل الودائع مع اختلاف بين الحسابات الجارية والحسابات لأجل. ويحصل المودعون في الحسابات الجارية على دفتر للشيكات، الأمر الذي يضع في أيديهم وسائل دفع جاهزة. وبهذا تتمكن البنوك من توليد الائتمان وهو ما يسمى بنقود الودائع، والذي يبلغ عادة أضعاف النقود التي تصدرها الحكومة وتسمى النقود ذات الطاقة العالية. المترجم.

«البنوك تخلق القروض. إنه لمن الخطأ أن نفترض أن القرض المصرفي مؤلف من المدخرات المالية الموجودة في المصرف»

الموسوعة البريطانية

الإصدار الرابع عشر

«الاحتياطي الجزئي» كشكل من أشكال تزوير العملة

يمكن للأزمات الاقتصادية أن تنشأ «بصورة عفوية» على شكل «غارات« من قبل المودعين على البنوك. مما يؤدي في نهاية المطاف إلى حالات إفلاس جماعية للمؤسسات الإقراضية، يلي ذلك انتشار موجات الأزمة لتطال قطاعات أخرى. يطرح نفسه سؤالاً: لماذا تتعرض البنوك إلى الإفلاس؟ فقد سبق ونوّهنا أعلاه أنَّ النشاط الإقراضي للبنوك هو شكل آمن من «البزنس» بما فيه الكفاية: فالقروض مضمونة على نحو مأمول بالرهونات (في أسوأ الحالات - عن طريق الضمانات والكفالات وبوليصات التأمين).

يكمن السبب في أنَّ العمل المصرفي يمتاز بالاحتياطي الجزئي للعمليات السلبية، أي تلك العمليات المالية المرتبطة بتقديم البنوك (الخصومات). بكلمة أخرى، إذ إنَّ التزامات أصحاب البنوك تجاه المتعاملين الذين يدخرون أموالهم في شكل ودائع، تكون أكبر من الأرصدة المتوفرة في البنوك على شكل أصول سائلة (بأضعاف، وأحياناً، بعشرات الأضعاف). لأن الالتزامات التي تقدمها البنوك التجارية - عبارة عن «الأموال في شكل ودائع» التي سبق وتحدثنا عنها. أما «الأرصدة السائلة»- فهي «أموال حقيقية» تعتبر (بخلاف «الأموال المودعة») وسيلة للدفع وهي في الوقت الحاضر أموال البنك المركزي حصراً (في الماضي

كانت هناك أيضاً سندات الخزانة، وفي زمن أبعد - كانت «الأموال الحقيقية» تضم أيضاً الذهب والفضة). هكذا نجد اليوم أنَّ حصة «الأموال الحقيقية» من الكتلة النقدية للبلدان المتطورة صناعياً بمجملها لا تتعدى عشرة بالمئة، بينما باقي الأموال - عبارة عن «أموال ودائع».

علماً أنَّ المرابين والصيارفة كانوا قد لجؤوا إلى «الاحتياطي الجزئي» منذ قرون كثيرة، فكانوا يستلمون الذهب بهدف الحفظ ليمنحوا مقابل هذا الذهب إيصالات بهذا الإيداع تسمح لمن يبرز هذه الإيصالات متى شاء باستلام الذهب الذي تمّ إيداعه لدى المرابي (الصيرفي). في بادئ الأمر كان المرابون والصيارفة يكسبون من خلال قبض أجر مقابل حفظ الذهب (مثلما نحن اليوم ندفع مبلغاً ما لقاء الخدمة التي تقدمها لنا حجرة حفظ الأمانات أو لقاء استئجار «صندوق للودائع» في مصرف ما). وبما أنه لم يكن يحصل أن تُبرز جميع الإيصالات للمرابين، فقد راح هؤلاء يتصورون أنَّ بإمكانهم إعطاء عدد من الإيصالات لقاء حفظ كمية من الذهب تفوق بكثير ما هو موجود لديهم عملياً للحفظ في المستودع. ثم راحوا يتاجرون بتلك الإيصالات كما لو أنها نقود عادية (أي ذهب) ليحصلوا لقاء ذلك على نسبة لا بأس بها من الأرباح. لقد كان هذا احتيالاً لكن في البداية لم يكن أحد يلحظ ذلك. ثمّ راحت النسبة بين حجم الإيصالات أو الإشعارات (بالمعنى القيمي) وحجم الذهب المودع للحفظ (أيضاً بالمعنى القيمي) تميل تدريجياً أكثر فأكثر نحو الطرف الأول. وإذا ما عبّرنا باختصار، فإنَّ السبب الرئيسي لممارسة الاحتياطي المصرفي الجزئي هو التعطش الذي لا يمكن كبحه والطمع غير المحدود عند المرابين، والذي هو من الناحية القانونية عبارة عن احتيال موصوف.

لماذا يدفع ذلك التعطش عند المرابين المعاصرين لاعتماد نظام «الاحتياطي الجزئي»؟ لأن «الاحتياطي الكامل» يجعل زيادة القدرة الائتمانية للبنوك التجارية مستحيلةً، وهذا بدوره يحوِّل المصارف إلى مجرّد «وسطاء» عاديين يتم من خلالهم نقل الكتلة النقدية المتوافرة من مجموعة أشخاص إلى آخرين، من دون أن يحصل خلق أموال جديدة. وفي مثل هذا النوع من البزنس يكون ممكناً الحصول على عمولة متواضعة، وبالتالي لا يمكن الحلم بتحقيق أرباح ربوية كبيرة من الفائدة.

المقارنة توضِّح كلَّ شيء. يرى بعض الخبراء والباحثين الماليين أنَّ الربا مثلما كان سائداً «في تلك الأزمان القديمة الطيّبة» قبل «الثورة النقدية»، كان يُعتبَر «لائقاً ومقبولاً» تماماً: أولئك المرابون كانوا «يتاجرون» بالأموال التي تعود ملكيتها لهم هم بالذات. في حين أنَّ الربا السائد في عصر الاحتياطي الجزئي» فأمرٌ مختلفٌ كلّياً: المرابي لا يمنح أمواله الخاصة كقروض، وإنما تلك الأموال الجديدة التي «يخلقها من العدم»، مستخدماً أموالاً غير حقيقية لكي يضمن ويكفل تلك النقود «المصطنعة» والتي تزيد من الثروة الحقيقية للمرابي. وإذا كان الربا بصيغته القديمة مجرد سرقة موصوفة، فإن الربا بشكله الجديد القائم على «الاحتياطي الجزئي» يمكن التعبير عنه على النحو التالي:

نهب + احتيال = نهب مُربّع

وتُعدّ شرعنة الاحتياطي الجزئي، من حيث الجوهر، استمراراً «للثورة النقدية» للمرابين التي سبق وتحدّثنا عنها أعلاه. وقد جاءت مباشرة بعد شرعنة الربا، لأنَّ تعطّش المرابين الذي لا يمكن كبحه إلى الثراء اصطدم بركيزة محدودة من الموارد للقيام بنشاط ائتماني.

أكثر من يقوم بنقد نظام «الاحتياطي الجزئي» بشكل دائم من بين الخبراء الغربيين هم ممثلو المدرسة الاقتصادية النمساوية. وهذا واحد منهم - موراي روثبورد[1] يصف في كتابه «شهادات ضد الاحتياطي الفدرالي» الآلية التي تتم بوساطتها «صناعة» المال في ظروف نظام «الاحتياطي الجزئي»:

طالما أنَّ البنك يعتمد في نشاطه نظام الاحتياطي بنسبة ١٠٠%، فإنَّ الكتلة النقدية لا تنمو، وإنما يتبدّل الشكل الذي تنتقل فيه النقود. هكذا، في حال كان يوجد في المجتمع ٢ مليون دولار نقداً وأنَّ الناس أودعوا ١,٢ مليون دولار على شكل ودائع في البنوك، فإنَّ الكتلة الكلية للمال والبالغة ٢ مليون دولار تبقى من دون تغيير زيادة أو نقصاناً، مع فرق وحيد فقط هو أنَّ تلك الـ ٨٠٠٠٠٠ دولار سوف تبقى نقداً، في حين أنّ الـ ١,٢ مليون دولار فسوف يتم تداولها في شكل سندات خزانة مقابل أموال نقدية.

لنفترض أنَّ البنوك استجابت لإغواء خلق سندات خزينة زائفة على الأموال النقدية ومن ثم راحت تمنحها كقروض. ينتج جراء ذلك اندماج بين أنشطة الإيداع والإقراض. مما سيؤدي إلى خلل في سلامة الرصيد المضمون أو الموثوق، وبالتالي فإن الاتفاق المتعلق بالودائع سوف يصبح غير قابل للتنفيذ إذا ما حاول جميع «المُقرضين» تقديم مطالبهم بالتسديد. إنَّ سندات الخزينة المزيفة

---

(١) مري روثبورد (Murray Rothbard 1995 – 1926) : مؤرخ **وخبير عملات** ومنظّر سياسي قانوني واقتصادي نمساوي بارز ينتمي **للمدرسة النمساوية للاقتصاد**. أفكاره ساعدت على تعريف المعنى الحديث **لليبرالية** وأسس مذهباً سياسياً سماه **لا سلطوية رأسمالية** له علاقة **بلا سلطوية السوق الحر**. قاوم الاشتراكية والتخطيط المركزي من وجهة نظر لا سلطوية فردانية في إطار مبادئ المدرسة النمساوية. المترجم.

تُمنَح من قبل المصارف على شكل قروض. هنا يطلُّ النشاط المصرفي القائم على نظام الاحتياطي الجزئي «برأسه القبيح»[٢٩]

نوضِّح أن المقصود «بسندات الخزينة» التي وردت في الاقتباس المذكور، هي أرباح الودائع، أي الأموال الجديدة التي تمَّ «خلقها» من قبل المصارف التجارية (بخلاف الأموال نقداً والتي يصدرها البنك المركزي والتي يُعترَف بها في أي بلد على أنها وسيلة الدفع القانونية الوحيدة).

عمليات الائتمان والودائع في البنوك: معايير مزدوجة

إنَّ الرسم البياني أدناه لعمليات البنوك التي تعتمد نظام «الاحتياطي الجزئي» يكشف بوضوح عن «عدم التناظر» الكبير جدّاً في عملياتها الإيجابية والسلبية (الأصول والخصوم). وإنَّ لـ «عدم التناظر» ذاك القياسات التالية:

١ - درجة مختلفة من الضمانة (التغطية بالرهونات) للعمليات:

أ- في العمليات النشطة (منح القروض) تطلب البنوك ضمانات، وبحيث أنَّ العلامات القيمية للرهونات التي يقبل بها المقرض تكون أعلى بكثير من مجموع الكمبيالات التي يقدمها المقترضون.

ب- وفي العمليات السلبية (الحصول على أموال على شكل ودائع) لا تقدِّم البنوك للمستثمرين الضمان الاحتياطي اللازم (أي توفير) لتغطية التزاماتها (ففي بعض الأحيان قد لا تتجاوز القيمة الإجمالية لمثل هذا الضمان الاحتياطي لقاء التزامات الودائع سوى ١٠ %، وربما أقل من قيمتها).

٢ - اختلاف الطبيعة القانونية للعمليات:

أ- العمليات السلبية (الحسميات) تمثل شكلاً من أشكال العلاقات القانونية التي تنبع من اتفاق أو عقد الحفظ (إيداع أو وديعة)

ب- العمليات الإيجابية (أصول) لها طبيعة القرض القانونية.

٣- اختلاف الأجل بالنسبة للعمليات:

أ- العمليات السلبية (الودائع) تتميز بأنه يمكن أن تُطلب أو تُسحب الأموال في أية لحظة (أي يجب تصنيف الموارد على شكل ودائع على أنها سيولة عالية)

ب- العمليات الإيجابية (قروض أو ائتمانات) تتميز بأن الأموال يمكن أن تعاد للبنك فقط بعد انتهاء مدّة (أجل) القرض (أي أنَّ الموارد المتعلقة بالقروض تصنّف على أنها سيولة منخفضة)

في الانكليزية يُدعى عدم التطابق ذلك بين العمليات الإيجابية والسلبية من حيث الأجل maturities match (استحقاق المباراة وطبعاً يُقصد بالمباراة هنا السداد- المترجم).

٤- اختلاف المقاربات تجاه السعر القيمي:

أ- تنعكس الأرصدة من خلال توازن البنك وفق السعر الجاري في السوق (هذا يعني أنه توجد خطورة انخفاض قيمة الأرصدة الموجودة)

ب- قيمة كفالات أو ضمانات البنك (المبالغ تحت الطلب) لا تتغير مع الزمن [٣٠]

من الواضح أنَّ حالات «عدم التناسق» هذه جميعاً إنما تخلق مخاطر لعدم استقرار البنك، وتُهدِّد بنشوء حالة من الهلع والذعر المتعلقة بإفلاس البنك. وقد أشار إلى مثل «عدم التناظر» هذا عدد كبير من الخبراء. ولنقرأ

وجهة نظر النائب السابق لرئيس ديوان المحاسبة والتفتيش في روسيا الاتحادية يو. بولديريف:

«تجدر الإشارة إلى أنَّ زبائن البنك يدخلون معه في علاقات غير متكافئة إطلاقاً. إذا ما حاولت الحصول على قرض من البنك، فإنهم سوف لا يطلبون منك معلومات عن هدفك من الاقتراض وعن مصادر دخلك وحسب، بل ويطلبون منك رهناً سوف يتحوّل في حال عدم قدرتك على سداد القرض ودفع الفائدة عليه إلى ربح للبنك. أمّا في حال سلّفت نقوداً للبنك (وديعة مصرفية)، فإنك ستحصل على نسبة فائدة أقل بكثير من النسبة المكافئة لمبلغ الوديعة... وعلاوة على ذلك يجب عليك أن تثق بالبنك - لا يوجد أي رهن يضمن لك حقوقك في حال عجز البنك عن التسديد لك أو في حال الإفلاس، وحتى إنه يعتبر من غير اللائق مجرد طرح مثل هذا السؤال»[٣١]. إن عواقب مثل هذا «الخلل وعدم التناسق» تلحق الأذى لا بالمودعين البسطاء (الأفراد الطبيعيين)، بل وأيضاً بمصالح البزنس والدولة: «إنَّ إيداع الأموال في البنوك محفوف بالمخاطر ليس للمستثمرين الصغار والمتوسطين، بل وحتى للشركات الضخمة والكبيرة من القطاع المشترك (الخاص والحكومي)، بل وحتى للدولة التي لا تبدو كما لو أنها مثل ذلك الزبون الضعيف. وهناك عدد لا يحصى من حالات ضياع واختفاء الأرصدة الحكومية في البنوك (وليس في لحظة تحويلها وإنما في فترة إيداعها). لقد كشف، مثلاً، ديوان المحاسبة والتفتيش أنه في حالة إفلاس «كريدوبنك»[١] فقط فقدت معه أكثر من ثلاثمائة

---

(١) Kredobank -البنك التجاري الأوكراني... ٩٩,٦% منه مملوكة من قبل البنك المركزي البولندي PKO وهو يُعد أكبر استثمار بولندي في القطاع المصرفي الأوكراني. المترجم.

مليون دولار أمريكي تعود للحكومة الروسية. بالطبع، لم يحاسب أحد على ذلك، ولم يتم تغريم أحد واستعادة المال العام - إنها ظروف طارئة وغير متعمّدة، كما ترى...»[٣٢]

للأسف، لقد تشكّل لدى طلابنا الذين يقرؤون في الكتب التعليمية المتعلقة بالاقتصاد والمال والقروض، تصوّرٌ كامل بوجود «تناسق» تام في العمليات الإيجابية والسلبية للبنوك التجارية. والسبب في ذلك يعود إلى أنَّ مؤلفي الكتب التعليمية عندنا وبمباركة صندوق النقد الدولي راحوا وعن خبث ومكر يطلقون على البنوك التجارية اسم «وسطاء ماليين». إنّ الكلام عن «وساطة مالية» كذب بكذب: فهو يزرع أوهاماً كما لو أنَّ البنك بعد تسلمه الأموال كودائع، إنما بكل بساطة يقوم بتحويلها إلى قروض. ففي مثل هكذا وضع يكون المصرف بالفعل يقوم بدور «وسيط»، أو «حلقة وصل» أو «نقطة تحويل» لا أكثر. يمكن للكتب التعليمية عندنا أن تحصي عشرات الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية، ولكن لن نعثر بينها على أهم وظيفة - وظيفة الإصدار، أي وظيفة خلق أموال جديدة. وهذا ممكن فقط في حال عدم توافر غطاء ائتماني كامل لالتزامات البنك التجاري.

وبعد بحث طويل (إذ قمت بالتنقيب في عشرات الكتب) سنحت لي الفرصة بالعثور على كتاب تعليمي واحد تمت الإشارة فيه إلى نظام الاحتياطي الجزئي: إنَّ عملية خلق الأموال من قبل البنوك التجارية الشاملة تُدعى التوسّع الائتماني على القروض أو الإنتاج الكرتوني للائتمان المصرفي Credit bank animation.

إن مثل هذه الصراحة التي يصعب ضبطها على مئات الصفحات من الكتب التعليمية تذكّرني بتلك الكتابات الميكروسكوبية «وزارة الصحة

تحذِّر...» التي يضعها منتجو وبائعو التبغ على علب السجائر. الحمد لله، لقد استطعنا إحراز النجاح من أجل كتابة تحذير بالخط العريض عن مضار التدخين على علب السجائر. أمّا في كتب الاقتصاد فلا يجب أن نكتفي بكتابة جملة أو فقرة واحدة حول الاحتياطي الجزئي، بل يجب أن نخصِّص لهذا الموضوع قسماً كاملاً بحيث يكون التلميذ قادراً أن يفهم: البنك - ليس «وسيطاً مالياً»، وإنما «مُزوراً للعملة».

٢٩- موراي روثبورد. شهادات ضد الاحتياطي الجزئي. ترجمة من الانكليزية. مدينة تشيلابينسك: دار «سوتسيوم»، ٢٠٠٣، ص ٥١ - ٥٢.

٣٠- فقط في حال لم يتعرض البنك للإفلاس الحقيقي. ففي هذه الحالة تتضمن عملية إشهار الإفلاس حسم كمبيالات تجاه المتعاملين.

٣١- يو. بولديريف. «بخصوص برميل من العسل وملعقة من العلقم. موسكو: «كريمسكي موست - البيت رقم ٩»، «فوروم»، ٢٠٠٣، ص ٢٠٣.

٣٢- المصدر السابق نفسه.

٣٣- تاتيانا ماتفييفا. الاقتصاد الكلي Macro economy: سلسلة محاضرات للمنتسبين إلى الجامعة الحكومية - المدرسة العليا للاقتصاد، المحاضرة رقم ٨، منظومة البنوك. ٢٠٠١. إن المصطلح «إنتاج الرسوم المتحركة في النشاط الائتماني «البنكي» والذي ورد في الاقتباس - أي زيادة (مضاعفة) الوسائط المالية على حسابات الزبائن في المصارف التجارية في أثناء عملية تحويلها من بنك تجاري إلى بنك تجاري آخر. ففي جميع الكتب التعليمية في علم الاقتصاد يجري الحديث بالتفصيل عن الإنتاج الائتماني الشبيه بإنتاج الرسوم المتحركة، ولكن من دون أن يتم الكشف عن العلاقة بين مشاكل

الائتمان الجزئي (غيرالكامل) لالتزامات البنوك تجاه زبائنهم من المستثمرين وبين هذا النوع من نظام إنتاج الرسوم المتحركة.

كيف ناضل المرابون في سبيل شرعنة الاحتياطي الجزئي؟

طبيعي أن يُعاقب أي احتيال كما ينص القانون. أما المرابون ومن خلال نشاطهم الإجرامي على مدى قرون طويلة فقد نجحوا في إيجاد حل لمسألة في غاية الصعوبة: لقد استطاعوا إقناع الجميع تقريباً (وفي الدرجة الأولى- المشرّعين والنيابة العامة والقضاة، وأضيف إليهم اليوم - «خبراء الاقتصاد المحترفين») بأنَّ «الاحتياطي الجزئي» هو «قاعدة وعُرف» في النشاط المصرفي. وأنَّ جلب واستقطاب الموارد المالية السائلة لقاء «إيصالات بالحفظ»- ليس مجرّد عملية بسيطة لحفظ الذهب أو الأوراق المصرفية، وإنما عملية إقراضية تجد انعكاساً لها في موازنة المرابي. ولكنها في الوقت نفسه، عملية إقراض لا تخضع لأي ضمانات من قبل المرابي. بكلمة أخرى، إنها عملية تمنح مسبقاً المرابين الحق في سرقة زبائنهم.

لنقرأ ما كتبه م. روثبورد: «إذا ما قرّر مصرفيٌّ يوماً ما أن يقوم بنشاط إجرامي (غير قانوني)، فيجب عليه أن يقلق مسبقاً بشأن أمرٍ ما. أولاً، يجب عليه أن يقلق لأنه في حال افتضح أمره فسوف يدخل السجن وسوف يكون مضطراً لأن يدفع غرامة كبيرة جدّاً مقابل الاحتيال. لذلك لا بد له من أن يستأجر مستشارين قانونيين وخبراء في الاقتصاد والمال، وذلك لكي يُقنِع المحكمة والجمهور بأن الاحتياطي الجزئي ليس عملية احتيال وسرقة، وإنما نشاط قانوني ذو طابع اقتصادي وعقود طوعية. ولذلك، إذا ما قام أحدٌ ما بإبراز إيصال يُفترض أنه مضمون بالذهب أو بمبلغ من المال نقداً، وأن

صاحب البنك لا يستطيع السداد، فإنَّ هذا مجرّد خطأ غير مريح ومزعج في نشاط المصرف المالي، ولا يجب اعتباره جريمة موصوفة. ولكي يحصل على براءته بوساطة مثل هذه الحجج، يجب عليه أن يُقنع السلطات بأن التزاماته الائتمانية لا تعتبر رهناً كما في حال الإيداع، وإنما بكل بساطة مجرّد دَين تحت كلمة شرف. فإذا ما صدّق الناس مثل هذا الخِداع، فإنَّ الإغواء باستغلال الإمكانيات المتاحة بشكل أوسع من أجل القيام بالاختلاس على أساس نظام الاحتياطي الجزئي سوف يكون أقوى وأكبر لدى المصرفي. من الواضح إذاً، أنه في حال تم التعامل مع صاحب مصرف للودائع المالية أو مع صاحب خزنة نقدية كما لو أنه مجرّد مالك عادي لمستودع أو خازن عادي لرهن، فإنَّ الأموال المحفوظة لا يمكن احتسابها من ضمن «الأصول» في ميزانيته. باختصار، لا يمكن لتلك الأموال أن تشكِّل جزءاً من أصوله المالية، ولذلك لا يمكن ولا بأي حال اعتبارها «دَيناً» يجب تسديده للمودع، وبالتالي لا يمكن أن يحتسب من ضمن «خصوم» البنك؛ وهذه الأموال التي تمَّ إيداعها بهدف الحفظ لا تعتبر لا قرضاً ولا ديناً ولذلك فهي لا تدخل نهائياً في حساب الموازنة» [٣٤].

تدريجياً راح يتشكل قانون السوابق مُستمداً من قرارات المحاكم التي كانت تنظر في الشكاوى الكثيرة جداً والمتعلقة باحتيال المرابين على أساس نظام «الاحتياطي الجزئي». قانون ينظِّم موضوع «العمليات المتعلقة بالودائع» في البنوك. صارت المحاكم أكثر فأكثر تفسِّر مثل هذه العمليات على أنها عمليات إقراض وليست عمليات احتفاظ. وقد نجح المرابون في إيجاد حليف لهم في هذه المسألة ألا وهو الدولة. أما أساس هذا التحالف فقد كان يقوم على مصلحة الدولة في الحصول على جزء من الأرباح من

عملية إصدار الأموال. كتب غ. سابوف[1] «لقد وجدت كل من المصارف والدولة في القرض المُشكّل من لا شيء وفي إصدار أوراق نقدية غير مضمونة، مصدراً للربح، بديلاً لزيادة الضرائب غير المريحة سياسياً»، وفي النتيجة لم تصمد لا المحاكم ولا علماء الاقتصاد المنظّرون أمام اتحاد مصالح البنوك والحكومة» [٣٥].

من الضروري والمهم أن نشير إلى أنَّ ممارسة نظام الاحتياطي الجزئي بطريقة استغلالية لم تعد تقوم بها البنوك الخاصة فحسب؛ بل وأيضاً البنوك المركزية (بنوك الإصدار). مثلاً، بعد إنشاء أول بنك مركزي - بنك انكلترا (في عام ١٦٩٤)- باشر البنك على الفور بإصدار عملة نقدية (أوراق نقدية) بكميات أكبر بكثير من كمية الذهب التي كانت موجودة في مستودعاته. وفي القرنين ١٨ و١٩ جرت في الولايات المتحدة الأمريكية محاولات لإنشاء مصرف مركزي: في البداية كان هناك بنك أمريكا الشمالية (١٧٨١ - ١٧٨٥)، ثم البنك الأول للولايات المتحدة (١٧٩١-١٨١١)، البنك الثاني للولايات المتحدة (١٨١٦-١٨٣٣). وقد كانت هذه البنوك أيضاً تعمل على أساس نظام الاحتياطي الجزئي، وهذا ما وجد تعبيراً عنه في إصدار الأوراق النقدية بكمية أكبر من مخزون الذهب الموجود لديها.

على سبيل المثال، في عام ١٨١٨ كان يوجد احتياطي من الذهب يعادل ٢,٣٦ مليون دولار، بينما حجم الأوراق النقدية التي كانت متوافرة في التداول فكان يساوي ٢١,٨ مليون دولار، أي إن نسبة الأوراق النقدية المغطاة بالذهب كانت ١١% فقط [٣٧].

---

(١) غريغوري سابوف – دكتور في العلوم الاقتصادية، يعمل مستشاراً خاصاً... لديه مجموعة من الكتب والمقالات البحثية في مجال الضرائب والتضخم النقدي... يعيش ويعمل في موسكو. الخ المترجم.

بدأ الإحساس بأنَّ عمليات جلب واستقطاب الودائع راحت تتحوّل إلى عمليات إقراض يتشكل مع انتقال أصحاب البنوك من احتساب الرسوم لقاء حفظ الأموال إلى فرض نسبة من الفائدة على الودائع. صار أصحاب المصارف يقومون بإفساد الناس البسطاء عن طريق دعوتهم لأن يصيروا «مرابين صغار»، أصحاب دخل (من فوائد القروض أو السندات - المترجم) يحصلون كما هو حال المرابين الكبار» على أرباح من الفائدة. للعلم، إنَّ «المرابين الكبار» في القرون الوسطى كانوا في معظمهم من اليهود، أما «المرابون الصغار» - فغالباً من المسيحيين (المؤلف يقصد هنا أوربا بالتحديد التي كانت مسيحية بالكمال - المترجم). وبينما كان المجتمع ينظر إلى النشاط الربوي للفئة الأولى من المرابين باحتقار ولكنه مع ذلك كان يصبر عليهم وبقطع النظر عن ممارساتهم، فإن ممارسة الربا من قبل الفئة الثانية لم تكن مقبولة إطلاقاً، لأنه كان يُعتبَر إثماً في المسيحية. في واقع الأمر، لقد بقيت عمليات احتساب الفائدة على الودائع من قبل أصحاب البنوك - المرابين «غير شرعية وتُمارَس في السر» لفترة طويلة جداً. بأي طريقة؟ مثلاً، كان المواطن البسيط ضيّق الأفق يقوم بتوقيع اتفاق مع صاحب مصرف لحفظ مبلغ من النقود لديه. ثم يطلب من المصرفي أن يعيد له ماله، ولكن هذا الأخير كما لو أنه غير قادر على إعادة المبلغ. حينئذ يلجأ الطرفان إلى توقيع اتفاق جديد يقوم بموجبه صاحب البنك بدفع غرامة مالية للزبون - عبارة عن فائدة مموّهة مع وعد بأنه سوف يعيد المبلغ الأصلي بالكامل في موعد محدد. كما هو واضح لنا، لم يكن المواطن البسيط ينجح دائماً في استعادة المال وفق الاتفاق الثاني، ولكن رغبته بأن يحصل من المرابي على «جزرة» في شكل «غرامة» كانت تتفوق على صوت العقل والضمير.

لم يترك المرابون وسيلة للاحتيال إلا ولجؤوا إليها لكي يكون سهلاً عليهم «اصطياد» الزبون وإرغامه على جلب أمواله إلى البنك. لذا فإنَّ نظام التقاعد الذي ظهر في بعض البلدان الغربية في القرن التاسع عشر لم يكن «مكسباً للعمال» على الإطلاق كما ورد في بعض الكتب. ولم يكن تعبيراً عن «اهتمام الدولة بالعمال» - كما تقول كتب أخرى. لقد كان ذلك مشروع المرابين بهدف تحقيق ثراء إضافي. ففي البداية كان ضمان التقاعد عبارة عن مدخرات على الحسابات المصرفية للودائع التي كان العمال المأجورون يودعونها في غضون سنوات عملهم. بمعنى آخر، لم يكن ضمان التقاعد في تلك الفترة سوى «خدمة» يقدمها المرابون للسكان وتضمن تدفقاً مستمراً ودائماً للأموال النقدية إلى البنك. أما اليوم فقد جرى تطوير نظام الضمان التقاعدي: فقد ظهر وسيط بين العامل والمصرف وهو صندوق الضمان، ولكن الجوهر بقي هو هو نفسه: نظام التقاعد يسدي «خدمات» للبنوك وليس للعمال. يقال إنَّ نوح ويبستر (NoahWebster)[1]- الذي ألّف أول

---

(١) نوح وبستر (Noah Webster 1843 -1875) هو **عالم لغوي أمريكي**. أثارته الرغبة في وضع معيار للنحو والتهجي الأمريكيين، فألف كتاب «معهد اللغة الإنجليزية لقواعد النحو والصرف» (١٧٨٣-١٧٨٥)، وأصبح الجزء الأول منه - الذي نقح مراراً -كتاباً مدرسياً في **التعليم الأمريكي**. كتابه الأخير «القاموس الموجز» ١٨٠٦ سبق كتابه «قاموس اللغة الإنجليزية الأمريكي» ١٨٢٨، ويعرف حالياً باسم **قاموس وبستر** وهو الذي جعل في طبعاته الكثيرة - المنقحة حتى الوقت الحاضر - من اسم وبستر كلمة شائعة تعني القاموس المعياري، وكان وبستر يأمل أن يؤدي عمله إلى ترقية المعاني الأخلاقية والوطنية، فضلاً عن ترقية اللغة. وقد دافع عن أمور كثيرة، مثل حملته العنيفة من أجل قانون حق التأليف. ناضل من أجل إقامة حكومة مركزية في وقت صياغة مواد الاتحاد، وبخاصة في كتابه «تخطيط للسياسة الأمريكية» ١٧٨٥. أيد سياسة واشنطن فيما بعد، بوصفه محرراً صحفياً. أما تأثير عمله خلال حياته الطويلة فأمر يصعب حسبانه. المترجم.

قاموس أمريكي في اللغة الانكليزية - هو أوّل مَن اقترح تأسيس ذلك «النظام التقاعدي» (المعاش التقاعدي). إليكم ما كتبه بهذا الخصوص الكساندر ليجافا[1]: «قام (ويبستر - مؤلف الكتاب) في عامي ١٧٨٥ - ١٧٨٦ بجولة زار خلالها ١٣ ولاية جديدة واستطاع إقناع المشرعين الرئيسيين بضرورة تشريع الفائدة على استخدام واستثمار النقود، على الأقل، في شمال البلاد. هذا ما دفع بالمواطنين لأن يقتصدوا ويحملوا أموالهم إلى بنوك التوفير والادخار التي راحت تعطيهم فائدة مقدارها ٥% سنوياً، فإذا ما راحوا يدفعون لك فائدة مقدارها ٥% على مدى ٤٩ سنة طالما أنت تعمل خلالها (من سن ١٦ وحتى سن ٦٥) فإنَّ المدخرات سوف تتضاعف في غضون هذه المدة أربع مرات. وهذا النمو المضاعف أربع مرات يعني أنَّ الإنسان متوسط الدخل يستطيع بكل تأكيد أن يدخر ما يكفي من المال لكي يتقاعد بكل طمأنينة ولكي لا يكون مضطراً للعمل في أواخر عمره. وقد لاقت تلك الفكرة انتشاراً واسعاً في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وانكلترا في بداية القرن التاسع عشر. وفي أثناء ذلك الوقت الذي كان فيه السكان يحملون مدخراتهم المالية إلى البنوك، كان رجال الأعمال يقومون باستثمار هذه الأموال على شكل قروض من البنوك نفسها...» [٣٧].

يجب مع ذلك تدقيق تاريخ معين ورد في الاقتباس أعلاه: لم يكن رجال الأعمال هم أول مَن استثمر الأموال (أي أولئك الذين حصلوا على قروض)، وإنما البنوك (أي المقرضون)، ومن ثمَّ على أساس «النقود الحقيقة السائلة cash» التي حصلت عليها البنوك في شكل «اشتراكات تقاعد»، قام أصحاب المصارف بخلق «نقود جديدة» - وهذه الأخيرة قام المستثمرون

(١) الكساندر ليجافا – عالم وباحث روسي معاصر في قضايا الاقتصاد.

باستخدامها. أي إنَّ المرابين الحاذقين لعبوا هنا دور الوسطاء الذين استفادوا من ثقة كل من العمال ورجال الأعمال على حد سواء.

رجال السياسة في خدمة مزوّري العملة: فرانكلين روزفلت

كثيراً ما كان رجال السياسة الذين تمَّ شراؤهم من قبل أصحاب البنوك يقومون بالتملّق وبالتزلّف لهؤلاء الأخيرين (وللقضاة الذين يدعمون أصحاب المصارف).

وإليكم مثالاً واحداً ناصعاً على مثل ذلك الدعم السياسي- ها هو فرانكلين ديلانو روزفلت[1]، الرئيس الأمريكي الذي يلقى المديح والتبجيل

(١) في يوم السبت ٤ مارس ١٩٣٣ وهو يوم تقلد روزفلت مقاليد السلطة، وبينما كانت الملايين مصغية إلى المذياع، ألقى روزفلت واحدة من أهم خطب التنصيب التي لم تبرح ذاكرة الناس، فقد بدأ روزفلت خطبته قائلاً: اسمحوا لي بأن أؤكد إيماني الراسخ بأن الشيء الوحيد الذي يجب أن نخشاه هو الخوف نفسه، الهلع الذي لا يعرف اسماً ولا منطقاً ولا مسوغاً والذي يعرقل الجهود اللازمة لقلب الانكفاء إلى تقدم وخلفت تلك الخطبة أثراً كالسحر في الشعب الأمريكي.. وفي أثناء خطاب التنصيب، طلب روزفلت من شعبه المترقب والمتوتر أن يتحلى بالثقة والشجاعة، ووعد في جلسة خاصة للكونغرس أن يتعامل بشكل عاجل لحل المشكلات الصعبة وأعلن أن مهمته الكبرى والرئيسية هي إيجاد العمل للناس، كما أعلن شجبه للذين يتعاملون بطرق غير قانونية في الأمور المالية وأولئك الذين يضاربون بنقود الناس الآخرين.(٥) ويبدو أن روزفلت نسي في تلك اللحظات الحماسية وهو يقول هذه الكلمات، أنه كان أحد الذين يضاربون بأموال الناس من خلال المجمعات المالية التي أنشأها هو ومجموعة من رجال الأعمال للمضاربة في سوق الأسهم في نيويورك قبل حدوث الأزمة، ولكن من يعرف ومن لا يعرف بذلك، لن يهتم كثيراً بالماضي، فالغرقى يتطلعون الآن إلى شيء واحد، ألا وهو طوق النجاة في هذه الظروف الحالكة، لقد جلب الرئيس الجديد جواً من الثقة المفرحة التي سرعان ما جمعت الناس تحت رايته، وهذا ما أشاع الأمل في ذلك الوقت... المترجم.

كثيراً (لا في أمريكا فحسب؛ بل وفي روسيا أيضاً)- يعلن في ٥ آذار من عام ١٩٣٣ عن قرار «عطلة البنوك» لأربعة أيام لكي يحمي بذلك المرابين من المودعين الحانقين. وفي ٩ آذار من العام نفسه استطاع أن «يمرّر» في الكونغرس قانون[1] الإعانة الطارئة للمصارف، الذي تضمّن تخصيص مبلغ هائل جدّا بمقاييس تلك الأيام مقداره ٢ مليار دولار من أجل «تجديد السيولة» في البنوك التجارية التي تدخل في منظومة الاحتياطي الفدرالي (FRS). يا لها من فعالية وجاهزية! ونذكّر أنه في الأوقات «العادية» و«الهادئة» لا يُسمَح حتى لرؤساء البلاد بأن «يمسّوا» منظومة الاحتياطي الفدرالي «المستقلة».

وكم أجرى الرئيس الجديد للبلاد من «جلسات علاج سيكولوجي» مع المواطنين الأمريكيين عبر الراديو (ما عُرِف «بالأحاديث بقرب الموقد»)

---

(١) الإجراءات التي اتخذها روزفلت في ٥ مارس ١٩٣٣، هو إعلانه عن تعليق دفع ديون البنوك، والوقت نفسه أصدر قراراً بمنع سحب ونقل الذهب والفضة، وعندما اجتمع الكونغرس يوم ٩ مارس، أي بعد أربعة أيام، تم تهيئة قانون الطوارئ للبنوك وتمت المصادقة عليه بسرعة، وهذا القانون أكد الإجراءات التي اتخذها روزفلت يوم ٥ مارس، ومنح الرئيس سلطات عاجلة لتنظيم عمليات القروض، وتبادل العملة، والتبادل الخارجي، ومنح سكرتير الخزانة صلاحيات تجميع الذهب وإصدار شهادات الذهب، وطلب من المراقب العام أن يعين خبراء متخصصين لكل بنك يلاقي صعوبة، ويحتاج إلى إعادة تنظيمه، وقد أقر القانون لأعضاء نظام الاحتياطي الفيدرالي صلاحيات واسعة لغرض تقوية موقف البنوك المتعثرة عن طريق منح صلاحيات للمؤسسة المالية لإعادة الإعمار لشراء أو تسلم الأسهم المفضلة لهذه البنوك كديون جانبية، وبناء على هذه التعليمات، توقفت تأجيلات دفع الديون في ١٣ مارس ١٩٣٣، مما أنقذ الملايين من المواطنين الذين كانوا يحاولون أن يعيشوا حياتهم الاعتيادية من دون نقود كافية. كانت السياسة المالية للعهد الجديد تقوم أساساً على تطوير النظام البنكي... المترجم.

لكي يهدّأ من روعهم وإقناعهم بألا يسحبوا ودائعهم! حتى إنَّ الرئيس روزفلت قام بقراءة «محاضرات» أوضح فيها للمواطنين البسطاء كيف تعمل منظومة البنوك:

«قبل كل شيء، اسمحوا لي أنْ أشير إلى تلك البديهية وهي أنه عندما نودع أموالنا في البنك، فإنهم هناك لا يقومون بوضعها في خزنات حديدية. بل إنَّ البنوك تقوم باستثمار أموالكم في أشكال مختلفة من القروض- شهادات استثمار وسندات حكومية، أوراق تجارية، رهونات وغير ذلك من أشكال القروض. بكلمة أخرى، إنَّ البنك يقوم بإرغام نقودكم على «العمل» لكي «تدور العجلات» في ميدان الصناعة والزراعة. والبنك يحتفظ بجزء ضئيل نسبياً من أموالكم على شكل رموز نقدية- كمية تكفي في الأحوال العادية لتغطية حاجة المواطن متوسط الحال للمال نقداً (كاش). بكلمات أخرى، إنَّ جميع الرموز المالية المتداولة في البلاد لا تشكِّل سوى جزءاً من مجموع الودائع في جميع البنوك [٣٨].

بناء على هذه المحاضرة يمكن القول بأن الرئيس يتصرّف كمدافع مخلص عن مصالح وول ستريت[١]. وهو في الوقت نفسه يكشف عن عدم إحاطة عميقة وتامة بما يتحدّث (أو أنه يتظاهر بأنه لا يعرف). فقد امتزج الصدق والكذب في «محاضرته». فمن ناحية، الرئيس يقول الحقيقة بالفعل: «البنك يحتفظ بجزء صغير من ودائعكم على شكل رموز نقدية».

---

(١) وول ستريت أو شارع المال (Wall Street): أحد شوارع **مانهاتن** السفلى، **مدينة نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية**. وفي الوقت الحالي وول ستريت يعني الواجهة الرئيسية للسوق الأمريكية حيث توجد فيها **بورصة نيويورك** والكثير من الشركات المالية الأمريكية الضخمة. المترجم.

ولكن ماذا يمكن أن يعني ذلك؟ هذا يعني (ونحن سبق وأوضحنا) أنّ البنك يقوم بسرقة أموال المودعين، طالما أنَّ حق الملكية لهذه النقود لا يزال يعود للمودعين وليس للبنوك. والرئيس يعتقد أنَّ تلك النقود الموجودة في البنوك «كافية لتغطية حاجة الفرد من متوسطي الدخل في النقود السائلة». هذا يعني أنَّ الرئيس يقرِّر نيابة عن المواطن الأمريكي مبلغ المال الذي يعتبر ملكاً له وأن «يكفيه».

يا لها من ديموقراطية! إنها تفوح هنا برائحة «اشتراكية معسكرات الاعتقال».

وأخيراً، ثمة كذب صريح أو جهل في معنى الكلمات: «البنوك تقوم باستثمار أموالكم في شكل قروض مختلفة - شهادات استثمار، أوراق تجارية، رهونات وغير ذلك من أشكال القروض. بكلمة أخرى، إنَّ البنك يقوم بإرغام نقودكم على «العمل». البنك يستثمر الأموال، ليس أموال المودعين بل أمواله هو التي قام «بخلقها من عدم». أما ما يتعلق بكون أموال الزبون «تعمل» فهي في حقيقة الأمر «تعمل». ولكن ليس لكي «تدور العجلات» في قطاعي الصناعة والزراعة، وإنما لكي يتمكن المرابون من استخدام السيولة المالية العائدة للزبائن في الوفاء بالالتزامات المالية العاجلة لبنوكهم. فهم يقومون بكل ما يلزم لكي «تدور عجلات آلة الطباعة» تلك التي بمساعدتها يستطيع المرابون أن «يخلقوا» أموالاً جديدة. بيد أنه حتى تلك «النقود الجديدة» التي «صنعها المرابون من عدم» في تلك السنوات «العاصفة» والتي سبقت انهيار« عام ١٩٢٩، لم يتم استخدامها لكي «تدور العجلات» في الصناعة وفي الزراعة. بل تم استثمارها وحصراً لكي «تدور العجلات» في مضاربات البورصة.

ثمة شعور «رقيق» في «محاضرات» الرئيس يشف تجاه حُماته في وول ستريت. لا ذنب لهم في حدوث الكارثة، بل إنه ذنب بعض الأمريكيين «غير الواعين ومحدودي التفكير»، الذين شككوا في «نزاهة» المرابين. وربما، بعض أصحاب البنوك «غير الواعين» الذين بالغوا كثيراً و«تجاوزوا حدودهم في التلاعب» في البورصة. بينما جميع الباقين - «فأبرياء ومن ذوات الوبر الناعم». إليكم كلمات الرئيس:

«لقد نشأت حالة صعبة مع المصارف في البلاد. فقد تصرّف بعض أصحاب المصارف بطريقة غير كفوءة وغير نظيفة في أثناء تعاملهم مع أموال الناس. إذ قاموا باستثمار الأموال التي أعطيت لهم على سبيل الأمانة للقيام بعمليات مضاربة أو استخدموها في قروض غير مأمونة الجانب. طبعاً، إنَّ هذا لا يخص الغالبية العظمى من المصارف، ولكن عدد تلك التي فعلت ذلك كان كبيراً لدرجة أنها هزّت مواطني الولايات المتحدة وحرمتهم لبعض الوقت من الإحساس بالأمان. لقد أدى ذلك إلى نشوء توجهات ومواقف نفسية جعلت الناس لا تعود تميِّز بين البنوك وصاروا يحكمون على جميع البنوك من خلال تصرفات بعضها» [٣٩].

ففي حقيقة الأمر، كان الأمر رائعاً لو أنَّ الأمريكيين كفّوا بالفعل «عن التمييز بين البنوك». لأنَّ جميع البنوك، وبدءاً من منتصف القرن التاسع عشر، على الأقل، كانت تعمل على أساس الاحتياطي الجزئي، أي إنها كانت تتصرف وظلّت تتصرف وتعمل، كما عبّر عن ذلك الرئيس ف. روزفلت، «من دون اكتراث». وما مِن بنوك أخرى في أمريكا، لأنَّ أيَّ بنك آخر يعمل على أساس الاحتياطي الكلي كان سيكون «نعجةً جرباء» في وسط قطيع من «النعاج البيض وذات الصوف الناعم»، وكانوا قاموا بكل بساطة

«بالتهامه». وإذا كان واجباً التمييز بين المصارف، فيمكن تقسيمها إلى مجموعتيَن: أ- تلك البنوك التي برزت إلى الخارج وتجلّى في نشاطها نوع من «عدم الكفاءة» و«الإهمال»؛ ب- تلك البنوك التي تجيد الحفاظ على صورتها «بيضاء ناعمة» بالرغم من عدم كفاءتها. ولو أنَّ الأمريكيين أدركوا ذلك لما كانت موجودة اليوم، على الأرجح، مثل تلك المنظومة المصرفية «سيئة الصيت» في أهم بلدان «الرأسمالية المنتصرة». لأنَّ الأمريكيين، وبكل بساطة، كانوا سيتوقفون عن دعم مثل هذا البزنس «الدنيء» بأموالهم الضرورية جدّاً لحياتهم.

إني أفترض أنَّ خطابات الرئيس ف. روزفلت «التنويرية» قد مارست تأثيراً «بسيكو – علاجياً» «وتنويرياً» على المواطن الأمريكي العادي. ذلك لأنَّ المواطن الأمريكي العادي لم يكن خبيراً، وفق المعطيات، في القضايا المصرفية أكثر من رئيسه وبالتالي فقد صدّق كلامه «كما هو في ظاهره At face value».

٣٤- موراي روثبورد. شهادات ضد الاحتياطي الفدرالي. ترجمة من الانكليزية. مدينة تشيلابينسك. دار نشر «سوتسيوم». ٢٠٠٣. ص٤٤

٣٥- غريغوري سابوف. لا شيء وُلِد من رحم لا شيء. الطابع التدميري للإصلاحات المصرفية في مئتي سنة الأخيرة. «الجريدة المستقلة». ٢٥\١١\٢٠٠٨

٣٦- أز ليجافا. «انهيار النقد» أو كيف تحمي مدخراتك في ظروف الأزمة. موسكو. عالم الكتاب. ٢٠١٠. ص ١١٣ - ١١٤.

٣٧- المصدر السابق نفسه.

٣٨- فرانكلين روزفلت. أحاديث بقرب الموقد. موسكو. دار نشر «ИТРК». ٢٠٠٣. ص ٢٦.

٣٩- المصدر السابق نفسه.

تشييد أهرامات الودائع والقروض الائتمانية

يمكننا أن نقرأ في كتاب «النقود في القانون: آفاق وطنية ودولية» والذي كتبه المؤرخ المعروف للقانون المصرفي آرثر نوسباوم[1] [٤٠] كيف حدثت بالتدريج وبشكل غير لافت للنظر «طفرة» في خدمات «الإيداع» العادية للمرابين لتتحول إلى خدمات ضمان «ائتمانية» (أي منح قروض من دون توافر ضمانة كافية لزبائن البنوك). فهو يعتقد أنَّ قرارات المحاكم التي كانت تبرّئ المرابين (أصحاب البنوك) في حال عجز هؤلاء الأخيرين عن سداد التزاماتهم وفق إيصالات الإيداع - هي خرق فاضح للمنطق البشري ولقوانين وأعراف الملكية الخاصة. وإذا كانت ثمة طرق للحفظ الآمن والمضمون بخصوص السلع الأخرى (الحبوب، مثلاً، التي يتم حفظها في صوامع مخصصة وبحيث أنَّ أصحاب الصوامع لا يحاولون سرقتها)، فإنه لا يوجد اليوم مكان آمن ومضمون لحفظ النقود، حسب رأي نوسباوم [٤١].

وإلى اليوم لا يمكن اعتبار العمليات التي تُتبع من أجل جذب الودائع إلى البنوك عمليات ائتمانية (عمليات تسليف)، إذ لا تزال تحتفظ في مضمونها بالتناقض وبالالتباس. وهذا ما لا يفكِّر فيه، للأسف، لا زبائن البنوك ولا «خبراء الاقتصاد المحترفين». فحسب القواعد الحقوقية، في حال العملية الائتمانية (تسليف) يفقد المُقرِض مؤقتاً (خلال مدة القرض) الحق في استعمال (التصرف) بالأموال التي تم إيداعها. فمن وجهة نظر «خبراء الاقتصاد

---

(١) Arthur Nussbaum فقيه أمريكي ألماني المولد في القانون الدولي... ولد في برلين عام ١٨٧٧ وتوفي في أمريكا في عام ١٩٦٤... المترجم

المحترفين» يكتسب المقرض مكافأة لقاء الحفظ» على شكل فائدة بالتحديد لأنه، أي المُقرِض، يتخلّى عن «المصلحة الراهنة» في نقوده من أجل الحصول على «خيراتها في المستقبل». الآن لنتأمل وثيقة الاتفاق بين المودع وبين البنك (عقد الإيداع). يبقى المودع (إلا إذا تم استثناء ذلك صراحة في العقد مع البنك) مالكاً لأمواله، ويحتفظ بحقه في استخدامها (والتصرف بها) وله الحق أيضاً في استرداد أو سحب أمواله من البنك في أي لحظة يريدها. لكن الحق يقال، أنه عادة ما تتم الإشارة في العقد إلى أن الزبون يفقد حقه في الفائدة؛ بل وحتى يمكن أن تفرض عليه غرامة في حال قرر سحب أمواله قبل الموعد المحدد. ولكن هذا لا يغيِّر من جوهر عقد الاتفاق: الحق في ملكية (والتصرف) بالأموال يبقى في يد الزبون. كما لا يتبدل الجوهر أيضاً في حال كان الحديث لا يدور حول وديعة تحت الطلب، وإنما عن وديعة ثابتة. بالتالي، فإن هذه لا تكون علاقات ائتمان بين الزبون والبنك. فالبنك يستطيع، على وجه التحديد، أن يتصرف بأموال الزبون بناء على تكليف من هذا الأخير (مثلاً، أن يقوم البنك بإجراء هذه أو تلك من عمليات الدفع والتسوية من خلال الحسابات الجارية والمؤجلة)، وبحيث يتقاضى المصرف أتعابه لقاء مثل هذه العملية.

ثمة في القانون المدني لروسيا الاتحادية الفصل ٤٤ «الوديعة المصرفية» والفصل ٤٥ «الحساب المصرفي». لا توجد فيهما ولا كلمة واحدة تشير من قريب أو من بعيد إلى انتقال حق الملكية على الأموال (أو حق التصرف بهذه الأموال) من الزبون إلى البنك مقابل التزامات معينة للبنك تجاه الزبون.

«على أرض الواقع» يحدث ما يلي: يتصرف البنك كما يشاء بأموال الزبون، مستخدماً إياها لتسديد التزاماته تجاه زبائن آخرين، وأحياناً يستخدم تلك الأموال لتلبية حاجاته الخاصة. وهذا يُعتبَر خرقاً فاضحاً لحقوق المودعين

كمالكين، ويدخل في تناقض لا يمكن التغلب عليه مع المبدأ «المقدّس» في الرأسمالية - «حرمة الملكية الخاصة». إذ طبقاً لهذا المبدأ فإن اللص الصغير الذي يسرق في سوبرماركت قطعة من الجبن أو قنينة بيرة، سوف يعاقب بالخزي ويقدَّم إلى المحكمة. في حين أنَّ النشاط الإجرامي للمرابين والذي يرتبط بسرقة مبالغ بقيمة مليارات، يجري النظر إليه على أنه «عمل مصرفي» ويحتسب واحداً من أكثر الأعمال التي تحظى بالاحترام وذات السمعة العالية. ومن دون أن تفلح أية تلاعبات بالقانون على مدى المئتي سنة الأخيرة في أن تفسِّر وتشرح بشكل منطقي مثل هذا السلوك الاحتيالي. وقد تمَّ التعويض عن ضعف الأساس القانوني للعمل المصرفي بشكل أكبر مما يُتخيَّل عن طريق الجهود «العلمية» التي يبذلها «خبراء الاقتصاد المحترفون»، وأيضاً بفضل النشاط «التنويري» الذي يقوم به علماء الجامعات إلى جانب PR[1] (العلاقات العامة) النشطة لوسائل الإعلام الجماهيري.

هكذا نجد أنَّ الاحتيال المُشرعن على شكل عمليات مع الودائع يمنح المرابين القدرة على خلق («تصوير») المال الائتماني الذي، كما سبق وأشرنا، لا يعتبر «وسيلة دفع شرعية في الحسابات».

وإذا ما مضينا في نقاشنا أبعد، فسوف نصل بكل تأكيد إلى نتيجة مثيرة للقلق: إنَّ المنظومة المصرفية المعاصرة بالكامل غير شرعية. وأنا لا أعتقد أنَّ هذا يشكِّل اكتشافاً بالنسبة للمشرّعين المتمرّسين وللساسة ورجال القانون. وإذا ما استعرنا كلمات الانجيل، فإن المنظومة المصرفية المعاصرة أشبه «بالبيت الذي تمَّ تشييده على الرمل». وإنَّ مثل هذا «البيت»، حسب الإنجيل، يجب أن «يتداعى». وما يؤكد ذلك هي الأزمات: أزمات البنوك، أزمات مالية، وأزمات اقتصادية.

---

(١) public relations... المترجم.

هكذا يكون قد حصلت بطريقة غير ملحوظة وفي غضون عدّة قرون، طفرة عمليات الإيداع إلى عمليات ائتمان وإقراض مع «احتياطي جزئي». ومع اكتمال هذه العملية أصبح البزنس في قطاع المصارف الأكثر تقديراً وذا سمعة حسنة مما في مجالات البزنس الأخرى: وحدهم أصحاب البنوك كان مسموحاً لهم بأن يقوموا وعلى أساس قانوني بسرقة ملكية الآخرين.

لقد تحوّلت البنوك عملياً إلى «حجرات لحفظ الأمانات» مع مسؤولية ناقصة أو محدودة، حيث يعمل مبدأ: «إذا رغبتُ (أو إذا كنتُ قادراً) - فسوف أعيد لك حقيبتك، وإذا لم أكن أرغب (أو لم أكن قادراً)- فلن أعيدها». ولكن على العموم، إنَّ كمية الحقائب التي تختفي أكبر من تلك التي تتم إعادتها.

كل بنك يعتمد نظام الاحتياطي الجزئي (واليوم جميع البنوك عملياً تعتمد ذلك)، يمكن اعتباره مفلساً (أو متعثّراً). ولكن ذلك لا يراه ويتعامى عنه الزبائن وجهاز الرقابة والتفتيش على البنوك أو المدققين. بالمناسبة، إنَّ تجربة المؤلف في أثناء تعامله مع أصحاب المصارف «الأحياء» تبيِّن أنهم بكل بساطة يدركون جيّداً عدم قدرتهم على السداد (إفلاسهم)، ولكنهم لا يعلنون عن ذلك. ولكي لا تنشأ لدى الزبائن أية شكوك، فإنَّ البنوك تُشكِّل لديها مكاتب للعلاقات العامة تقوم بإقناع الزبائن «بخلودها» (البنوك -المترجم).

ويتم التمويه على العجز والإفلاس عن طريق سعي أصحاب البنوك الحثيث لكي لا تتراجع بل ولكي تتنامى كمية الودائع، وذلك لكي تصبح البنوك قادرة على تسديد التزاماتها السابقة من خلال تدفق أموال جديدة «سائلة». أي إنها تعمل تلك الآلية البديهية «للهرم المالي financial pyramid». ولكي لا يتوقف تدفق الأموال على شكل ودائع فإن البنوك تلجأ إلى مختلف

الوسائل. كأن، مثلاً، تبدأ برفع أسعار الفائدة على عمليات الإيداع (وهذا مؤشر واضح على أنها بدأت تنشأ صعوبات لدى المصرف على طريق بناء «هرم» مالي). كما أن البنوك تقترح على الزبائن خدمات جديدة مختلفة وتسهيلات إضافية: التأمين في حال الوفاة، دفع الضرائب بانتظام، دفع فواتير الغاز والهاتف والكهرباء الخ.

عندما يكفُّ «الهرم» عن النمو، فإن الشعور بالقلق يبدأ عند المرابين. وفي هذه المرحلة بالتحديد يبدأ المرابي عادة بتحويل احترازي لتلك الأموال «الاحتياطية» التي بقيت لديه إلى جزر البهاما أو أماكن أخرى خارج البلاد Offshore، حيث لا يمكن أن يطالها لا الزبائن ولا الرقابة المالية. ثم تبدأ بعد ذلك «غارات» الزبائن في يوم «خميس» أو «ثلاثاء» «أسود». وسريعاً ما يتضح: «الملك» (أي صاحب البنك) - عارٍ (أي مفلسٌ). حينئذٍ، يعلن «الملك» (عفواً - المرابي) نفسه مفلساً (بالاتفاق مع السلطات المالية). لكنه لا يفكِّر بالانتحار عن طريق إطلاق رصاصة في جبينه. حتى إنَّ «حفرة الديون» (كما كانت تُسمّى في الأوقات الخوالي الطيبة) لن تشكِّل عقاباً له. ذلك لأن بزنس الربا اليوم - عبارة عن «مجتمع بمسؤولية محدودة»! والبزنس المصرفي - ليس «أهرامات» م.م.م[1] (Pyramids MMM)، التي يعاقب

(١) شركة مساهمة مغفلة أسسها سيرغي مافرودي وعملت في قطاعي المصارف والتجارة منذ عام ١٩٨٩ وحتى عام ١٩٩٤. اعتباراً من عام ١٩٩٤ باتت تعتبر نموذجاً كلاسيكياً للأهرامات المالية في روسيا وأضخمها... إذ بلغ عدد المساهمين فيها حوالي ١٥ مليوناً من المستثمرين والمودعين. مؤسسو الشركة هم سيرغي مافرودي وشقيقه فتشيسلاف مافرودي وشريكتهما أولغا ميلنيكوفا... الرئيس – سيرغي مافرودي. واسم الشركة هي الأحرف الأولى من أسماء (كنى) مؤسسيها الثلاثة م.م.م. المترجم.

مالكوها من أمثال آل مافرودي بالسجن لفترات مختلفة. وبعد أن يترسّب «غبار» الإفلاس بعض الشيء (يجب الانتظار لمدة عام)، فإنَّ «الملك» يسافر إلى جزر البهاما - لكي يكون على مقربة أكثر من «مدخراته» أو «احتياطية» (نشدِّد: لقد أصبح احتياطيه!). وقد يبلغ حجم «الاحتياطي» درجة يعجز عن «صرفها» حتى على مدى خمسة أضعاف عمره. ولا أستغرب إطلاقاً أن ذلك «الاحتياطي» قد يعود مجدّداً إلى أرض «الوطن الغالي» تحت «علم» دولة - مملكة أجنبية من أجل تأسيس بنك جديد. ففي هذه الحال تبدأ اللعبة تحت مُسمّى رمزي «الاحتياطي الجزئي» في دائرة جديدة.

المرابون والبلهاء[1]

هكذا، إذا ما نظرنا إلى عمليات الإيداع والائتمان للبنوك على أنها مسيرة بناء «الأهرامات»، فسوف نتوصل إلى إدراك حقيقة مفادها أنَّ النشاط المصرفي ليس سوى لعب في القمار. وفي هذه اللعبة يربح أصحاب البنوك دوماً. أما ما يخص المودعين، فإنهم في البداية يحصلون على دخل ثابت محدود، ولكنهم فيما بعد يخسرون كامل نقودهم بكل تأكيد. وإنَّ متوسط الدخل عند جميع الزبائن المشاركين في هذه اللعبة يميل نحو قيمة سالبة ومستقرة (قد يكون متوسط الدخل عند زبائن بعينهم - من أمثال «ليونا غولوبكوفا»[2] ذا قيمة

(١) وردت في النص الأصلي الكلمة الروسية برطانة الشارع وتعني البليد أو ضحية الاحتيال... المترجم.

(٢) الشخصية المحورية في الإعلانات التجارية للشركة المغفلة المساهمة MMM في ١٩٩٢–٩٤ والتي قام بتمثيلها الممثل المسرحي والسينمائي المعروف فلاديمير سيرغييفيتش بيرمياكوف... وكان في البداية يعكس محبة المواطنين للشركة الذي انقلب لاحقاً إلى كره واشمئزاز. المترجم.

إيجابية [٤٢]، ولكن جميع الزبائن الذين يتم النظر إليهم «كطبقة» - فدائماً في خسران وقيمة مداخيلهم سالبة). ونحن لا نأخذ بالحسبان تلك الحالات حين تقوم الدولة بالتعويض للزبائن عن خساراتهم - مثلاً، عن طريق منظومة «ضمان الودائع» (حين يتم تحويل الخسارة إلى كنف الدولة التي تدفع «التأمين على الودائع» من صندوق الضرائب).

ففي حين أنَّ جميع المشرّعين ورجال السياسة في جميع بلدان العالم يناضلون بهذه الدرجة أو تلك من الحماس ضد «ألعاب القمار» تلك، مثل المضاربة في البورصات واستخدام مختلف المشتقات المالية (Derivatives)، فإنهم جميعهم، كقاعدة، يعربون عن موالاة تامة ووفاء كامل تجاه النشاط المصرفي. ولا يعود كل حماسهم بمجمله يتجاوز مساعيهم لإدخال هذه التحسينات أو تلك في نظام «لعبة القمار» تحت مسمّى «العمل البنكي»، من دون أن يمسَّ ذلك جوهر اللعبة بالذات. فعلياً، إنَّ بناء «هرم الديون» في القطاع المصرفي ليس فقط غير مُدان، بل ويتم تحفيزه والتشجيع عليه من قبل المشرّعين. عن طريق، على سبيل المثال، تأسيس «نظام التأمين على الودائع». أو عن طريق «ضخ» مبالغ هائلة من أموال الدولة في الأهرامات المصرفية؛ وآخر مثال صريح على ذلك - «الضخ» الذي تم في عام ٢٠٠٨ من أموال الموازنة الاتحادية في الولايات المتحدة الأمريكية وفق «خطة بولسون[١]» (بولسون - وزير المال الأمريكي في إدارة الرئيس بوش الابن).

---

(١) خطة صاغها وزير الخزانة الأميركية هنري بولسون لإنقاذ النظام المالي الأميركي، بعد أزمة الرهون العقارية، التي استفحلت عام ٢٠٠٧، واستمرت تداعياتها فيما بعد، حيث أثرت على قطاع البنوك والأسواق المالية الأميركية مهددة بانهيار الاقتصاد الأميركي، وتضرر الاقتصاد العالمي. وتهدف الخطة إلى تأمين حماية أفضل =

ولكي يكون المشرّعون منسجمين مع أنفسهم حتى النهاية، كان لا بد لهم أن يقدّموا الدعم المعنوي والمادي في تشييد «الأهرامات» من نوع «م.م.م». بيدَ أنَّ تنفيذ مشاريع بناء مثل تلك الأهرامات لا وِسع له بضمان تحقيق هكذا أرباح خيالية، لذلك فإنَّ المشرّعين لا يبالون بمثل هذا «الأمر التافه». علاوة على ذلك، إنَّ مؤسسي تلك الأهرامات (مافرودي وشركاه) - «غرباء» تماماً، أي إنهم لا ينتمون إلى «نادي المرابين». لذلك فإنَّ حماة القانون والمشرّعين يمكنهم أن يُظهروا تمسّكهم الصارم بالقوانين و«مبدئيتهم» في تطبيقها على هؤلاء النصّابين.

كما سبق وقلنا أعلاه، لقد انتقلت البنوك من تحصيل الأجور مقابل قيامهم بحفظ الأموال إلى دفع نسبة من الفائدة لزبائنهم. والسؤال هو: لقاء ماذا يتم دفع الفائدة؟ على حساب أن حجم القروض الممنوحة (النقود الجديدة التي تمَّ «خلقها») يفوق بأضعاف مضاعفة حجم النقود «الحقيقية أو السائلة» التي تم جذبها كودائع. وليس على الإطلاق كما يظن كثيرون وهو أنَّ نسبة الفائدة على الحسابات الجارية أعلى منه على الحسابات السالبة. وحتى لو كانت الفائدة على الأموال المودَعة أكبر من قيمة الفائدة على القروض الممنوحة، فإن أصحاب البنوك لديهم فرص كبيرة للقيام بأعمال «أي بزنس» تحقق الربح. في هذه الحالة تسعى البنوك دائماً لكي لا تدفع الفوائد بالنقود

=للمدخرات والأملاك العقارية، التي تعود إلى دافعي الضرائب، وحماية الملكية وتشجيع النمو الاقتصادي وزيادة عائدات الاستثمارات إلى أقصى حد ممكن وتقوم الخطة على شراء الديون الهالكة التي تقض مضاجع السوق المالية الأميركية وتهدد بانهيارها، وتعود في معظمها إلى السياسة الخاطئة للرهون العقارية التي اعتمدها المضاربون الماليون في وول ستريت... المترجم.

«الحقيقية» (نقداً أو كاشاً)، وإنما عن طريق احتساب («تصوير») أرباح الفائدة المتراكمة وضمّ الحاصل الجديد إلى مجموع الودائع - وهذا ما يعرف «برسملة الفائدة». بهذه الطريقة، يزداد في حساب الزبون مجموع الأموال «المُصوَّرة» خالقةً وهماً لديه بأنه يغتني مثلما هو الحال مع المرابي. وللمرابين مصلحة في أن يحتفظ الزبائن بودائعهم في البنك أطول فترة ممكنة وأن يقصدوا البنك أقل ما يمكن بهدف سحب أموال «حقيقية».

وهم في سبيل ذلك يقترحون، أولاً، لزبائنهم هكذا «أدوات للتحكم» بالأموال الائتمانية مثل الشيك والبطاقات البلاستيكية، التي تسمح بالتقليل من استخدام النقود «الحقيقية» إلى أدنى مستوى ممكن. وثانياً، وبهدف إطالة أمد إيداع أموال الزبائن في البنوك، تتقدم هذه الأخيرة باقتراح رفع سعر الفائدة على الودائع طويلة الأجل «الودائع الثابتة» (أي تلك الودائع مع أجل مُحدّد مسبقاً في عقد الاتفاق بشأن المدة اللازمة لسحب النقود بعدها و/ أو إغلاق الحساب). تجدر الإشارة إلى أن سعر الفائدة على الودائع طويلة الأجل يكون عادةً أعلى بكثير مما على الودائع قصيرة الأجل.

إنَّ «الاحتياطي الجزئي» يُعتبَر ضمناً عاملاً قويّاً في حدوث التضخم النقدي. وقد تعلّم المرابون اليوم، قبل كل شيء، أن يصنعوا نقوداً أكثر مما هو ضروري لضمان دورة الإنتاج [٤٣]. وهنا يجب أن نشير إلى أنّ المرابين الذين «يصنعون» النقود يكسبون أكثر جراء التضخم النقدي، في حين أنَّ الناس العاديين بالدرجة الأولى هم الذين يخسرون بسبب التضخم المالي. لماذا؟ لأن الأموال التي تمَّ خلقها من جديد تصل قبل أي شيء إلى أيدي المرابين أنفسهم وأولئك الأشخاص الذين يقيمون معهم علاقات وثيقة. يقوم هؤلاء (الناس من وسط قريب من المرابين) وبواسطة النقود الجديدة

باقتناء وبشراء السلع والأصول بالأسعار التي نشأت في السوق قبل ظهور الدفعة الجديدة من النقود. لاحقاً تبدأ الأموال بالتحرك بهذه السرعة أو تلك في «سلاسل وحلقات» مختلفة، كما تبدأ الأسواق بالتفاعل مع زيادة العرض في النقود بزيادة الأسعار. أما الناس البسطاء العاديون فلا تصل النقود الجديدة إلى أيديهم إلا في المرتبة الأخيرة، حين يبلغ التضخم النقدي «تسارعاً» ملحوظاً. إنَّ مثل هذه الديناميكا غير المتوازنة في حركة الأسعار تقود إلى إعادة توزيع الثروة لصالح المرابين على حساب الشعب. وقد جرى توصيف هذه الآلية في إعادة توزيع الثروة في أعمال كثيرين، وهذا هو روثبورد يكتب:

«مثلما يحصل في أي حال من حالات تزوير العملة، طالما أنَّ الإيصالات الائتمانية تحل محل النقود الحقيقية، فإنَّ النتيجة الطبيعية هي زيادة الكتلة النقدية في المجتمع وارتفاع أسعار السلع بالدولار، إلى جانب إعادة توزيع الأموال والثروة لصالح المستلمين الأوائل للنقود المصرفية الجديدة (وفي الدرجة الأولى - لصالح البنك نفسه، ثم لصالح مَدينيه «الدائنين» ومن ثم لصالح أولئك الذين يبيعونهم السع) وذلك على حساب أولئك الذين يستلمون النقود الجديدة في وقت لاحق متأخر أو لا يتسلمونها« [٤٤].

٤٠- أ. نوسباوم. المال في القانون: الوطني والدولي. بروكلين: Foundation Press. 1950

٤١- Op. [(١)] Cit. , p. 105 Latin phrase(*Op. cit.* is an abbreviation of the *opere citato*, meaning «in the work cited«).

---

(١) من اللاتينية opus citatum- ما ترجمه المرجع السابق نفسه الذي تمَّ الاقتباس منه. المترجم.

٤٢ - قد لا يعرف القراء من جيل الشباب اليوم من هو ليونا غولوبكوفا. إنها «البطل» المحب للحياة في الإعلانات التجارية التي كانت تعرض على القنوات التلفزيونية الوطنية في روسيا في عقد التسعينيات (من القرن العشرين - المترجم). وكان هدف الإعلان التجاري دفع الملايين من المواطنين الروس إلى الدخول في مختلف عمليات الغش والنصب. وقد وقع ملايين المواطنين الروس تحت تأثير الممثل ليونا غولوبكوف الساحر.

٤٣ - القسم الأكبر من «المنتج النقدي» للبنوك يذهب لا إلى أسواق السلع والخدمات، وإنما إلى أسواق المال، حيث يجري استخدام الرموز النقدية كأدوات في ألعاب القمار.

٤٤ - موراي روثبورد. شهادات ضد الاحتياطي الاتحادي. ترجمة من الإنكليزية. مدينة تشيلابينسك: «سوتسيوم»، ٢٠٠٣، ص ٥٣.

الفصل الخامس

«الثورة النقدية»:

الأوراق المالية والبورصات

إنَّ الدولة البرجوازية – البرلمانية المعاصرة تمنح كامل إبداعها إلى البورصة، أي إلى ممثلة رأس المال. إنَّ البورصة المستقلة بذاتها، إذ تمتلك المال... فمن الطبيعي أن تكتسب هيمنة متنامية على العمل في جميع أشكاله.

س. ف. شارابوف (١٨٥٥ – ١٩١١)
مفكر روسي وناشط اجتماعي وعالم اقتصاد

الطابق الثالث في المنظومة المالية

لقد أتاح نظام الاحتياطي الجزئي للمرابين أن يشيدوا فوق النقود الحقيقية (في هيئة ذهب أو أدوات دفع وتسديد قانونية على شكل أوراق مالية) طابقاً ثانياً من المنظومة المالية على شكل رؤوس الأموال الائتمانية التي تصنعها البنوك التجارية.

ولكن حتى هذا لم يكن كافياً بالنسبة للمرابين: فقرروا تشيِّيد طابقٍ ثالث في المنظومة المالية على شكل أوراق مالية. وهذا هو ذلك الطابق حيث

يقيم «رأس المال الوهمي أو المزيّف»، الذي يعتبر مُشتقاً من الرأسمال النقدي بل وبشكل خاص رأس المال التجاري والإنتاجي («رأس المال الحقيقي»).

يُصنّف جزء من الأوراق النقدية على أنه من فئة ما يعرف بالأدوات المالية للدَين. والمقصود بذلك مختلف السندات التي تصدرها الشركات والبنوك والدولة وتعتبر بمثابة اقتراض أو ديون من الأسواق: يتم تحفيز وتجنيد النقود الضرورية في السوق على حساب بيع السندات لأفراد أو للكيانات. ويتم إصدار السندات لمدة محددة، ليجري تسديدها بعد انقضاء المدة المذكورة. ويحصل مالك السندات على فائدة معينة. أي إنَّ إصدارات السندات - شكل من أشكال العلاقات الائتمانية. مع أنه توجد فوارق عن تلك الاتفاقات الائتمانية العادية التي تعقد بين البنك والزبون. قبل كل شيء، يتم استخدام آلية أخرى أكثر تبسيطاً لعمليات جذب الوسائط. فقد يكون عدد مالكي السندات كبيراً (قد يصل أحياناً إلى عدد من الملايين- أي جميع مَن يمتلك سندات). المهم هنا هو أنَّ مُصدر السندات (لنقل أنه نفس البنك) يتحمّل مسؤولية أقل تجاه التزاماته مما يتحمله البنك من مسؤولية تجاه مالكي السندات. إذ يمكن للبنك أن «ينهار» وبالتالي فإنَّ مالكي السندات قد يفقدون أرصدتهم، ولكن هذا يكون من ضمن «مخاطر السوق»: يوضحون لمن يحمل سندات أنه إنما يدرك جيّداً الخطورة التي تنتظره عند استثمار أرصدته. والدولة عادة لا تتكفل بتأمين مثل هذه المخاطر. وهذا يعتبر أداة فعالة جدّا في يد المرابين للقيام بمختلف أعمال النصب والاحتيال. أما بالنسبة للمواطنين العاديين - فهذه أسرع طريقة للتخلّص من أموالهم.

ثمة شكل آخر من أشكال الأوراق المالية - الأسهم التي تُدعى أيضاً أداة التمويل بالمشاركة (التمويل السهمي). يسمح هذا النشاط لمُصدِر هذا

الصنف من الأوراق المالية أن يجنِّد بسرعة ما هو ضروري من الأصول عن طريق بيعها في السوق. وبخلاف السند فإن السهم يمنح ماله الحق في وضع يده على جزء من الممتلكات للشركة- مصادرة الأسهم (حصة أو سهم). بالتالي، يحق لمالك الأسهم أن يشارك شكلياً في إدارة الشركة وفي الحصول على جزء من أرباحها (Dividends). هذا ما هو مكتوب في الكتب التعليمية في مادة الاقتصاد. أما في حقيقة الأمر فإنَّ الأسهم كثيراً ما يتم إصدارها من أجل جمع المال لمصلحة حلقة أو مجموعة ضيقة جدّاً من الأشخاص. لذلك فإن الملايين من مالكي الأسهم يلقبون بمساهمي «الأقلية» (Minority shareholders)، بحيث أنَّ أصواتهم مُبدَّدة ومُشتّتة، وبالتالي فهم لا يساهمون بشكل فعلي وحقيقي في إدارة الشركة. وغالباً ما يتضح بعد توزيع (تنسيب) الأسهم أنه ليس ثمة من شيء لتديره أو لتشرف عليه: الشركات المساهمة «تنهار»، أما الأموال فتختفي الله أعلم كيف وأين. هذا نوع مضبوط ومُنظَّم من البزنس الذي يدعى[1] «Grundership»

البنوك الاستثمارية- «فقراء[2]» في سوق البورصات

في النصف الثاني من القرن العشرين بدأت ما يعرف ببنوك الاستثمار تلعب دوراً قيادياً في تنظيم إصدار وتوزيع الأوراق المالية. إنها بنوك

---

(١) من الكلمة الألمانية Gründerzeit- ويقصد بها عملية أو ظاهرة تأسيس عارم وجماهيري غير منظَّم للشركات المساهمة والبنوك وشركات التأمين، مصحوباً بإصدار غزير للأوراق المالية وبمختلف أشكال المضاربة في البورصة، وبإنشاء شركات وهمية مؤقتة وبالاحتيال... المترجم.

(٢) وردت الكلمة هنا في النص الأصلي «فقير – факир» بأحرف روسية... المترجم.

متخصصة لا تمارس عادة عمليات منح القروض ولا تقبل الودائع كما لا تقوم بأعمال وساطة وتسوية مالية. وإنما تتدخل في سوق الأوراق المالية في دور وسطاء استثماريين يعملون بناء على تكليف الزبائن ولحسابهم؛ علماً أنَّ بإمكان هذه البنوك أن تعمل ولحسابها الخاص (حساب أصحابها) أيضاً.

وقد انخرطت هذه البنوك بحماس كبير في عملية تنظيم إصدارات الأوراق المالية وفي تنظيم الشركات المساهمة. وضمن مثل هذا النشاط الإنشائي، من ناحية، وجود طلبٍ كبير على النقود؛ ومن ناحية ثانية، خلقت الفرصة لإصدار أموال إضافية، وهذا ما كان في مصلحة المرابين إلى أبعد حد. وقد كانت انطلقت في القرن XIX في كل من أوربا الغربية وفي أمريكا الشمالية وفي روسيا فورة ما يسمّى «التأسيس». وهذا ما عرف في كل من ألمانيا والنمسا بال «Gründerzeit» ، لتصبح هذه الكلمة الألمانية في وقت لاحق شائعة الاستخدام في بلدان أخرى. فبدأ «العهد الذهبي» بالنسبة للمضاربين الذين راحوا «يسخّنون» السوق، أي إنهم راحوا بشتى الوسائل يحثّون على ازدياد ونمو أسعار الأسهم في الشركات التي تم تأسيسها من جديد. لنأخذ، على سبيل المثال، الولايات المتحدة الأمريكية. ففي عام ١٨٣٧ فاقت القيمة الإجمالية لمختلف الكفالات والالتزامات المطروحة في سوق البورصة في الولايات المتحدة بأضعاف مضاعفة حجم الأموال السائلة. لقد سعت المصارف حينذاك بجميع الوسائل إلى إشباع حاجة السوق بالمزيد من النقود، ولكنها كانت في الوقت نفسه مضطرةً لأن تتوقف عن مبادلة الأوراق النقدية بالذهب والفضة. وبعد أن بلغت أسعار الأسهم «ذروتها» حدث الانهيار، ما دفع بالبلاد لأن ترزح في حالة كساد اقتصادي لمدة خمس سنوات.

وقد كتب عن «حُمّيات» القرن XIX في أسواق البورصات، ف. زومبارت بشكل خاص، مُستشهداً بمؤلفين وباحثين آخرين:

«تنطوي عملية التأسيس في مضمونها على إنتاج أسهم وسندات بقصد البيع؛ وتقوم بها عادة شركات امتلكت بحِرفية عالية فنَّ كسب المال عن طريق تحضير الأوراق وتوزيعها في المجتمع» (Crump). يصعب القول كم استطاعت أن تغتني الحياة الاقتصادية بنبضات جديدة قوية جرّاء ذلك. اعتباراً من ذلك الحين أصبح كثير من رجال الأعمال الكبار مهتمين ولهم مصلحة في تأسيس مراكز جديدة وجديدة للرأسمالية على شكل مصانع جديدة وموسّعة، من دون الأخذ بنظر الاعتبار المتطلبات الحقيقية ولا بالطبع ما يشبه ذلك من تصورات محددة. منذ ذلك الوقت «بدأت تعمل تلك القوة التي راحت تستدعي إلى الحياة عدداً كبيراً جدّاً ومُسرفاً بشكل فاضح من المعامل الضخمة على شكل مؤسسات ومنشآت مساهمة» (Knies) [٤٦].

وقد كان لا بد للمرابين من إدراج الأسهم في الممارسة العملية ليس من أجل الحصول على أرباح سريعة وآنية بنتيجة المضاربة فقط، بل وأيضاً من أجل إحكام السيطرة على المصانع والشركات في مختلف قطاعات الاقتصاد. يدور الحديث عن نظام المشاركة من خلال الاستحواذ على حزمة من الأسهم في شركات مساهمة مختلفة. وقد حقق المرابون نجاحاً كبيراً وملحوظاً في عملية إنشاء أهرامات قابضة: في قمة الهرم توجد الشركة الأم التي تشارك في الرأسمال المساهم للشركات الأخرى التي تدعى شركات تابعة. وهذه الشركات التابعة بدورها تساهم في رأس المال لشركات أخرى التي تكون بالنسبة للشركة الأم بمنزلة شركات حفيدة. وهكذا دواليك والخ. وفي هذه الحالة، ولكي تستطيع الشركة الأم (القابضة) من إدارة جديرة وفعالة لكامل

«المجموعة» من الشركات التي تشكِّل ذلك الهرم، لا بد لها من أن تملك حصة مسيطرة من الأسهم. وعادة ما يعتبر أنه يكفي لذلك امتلاك ٥٠% من الأسهم زائداً سهماً واحداً، ما يسمح بتمرير القرارات الضرورية في اجتماعات المساهمين. ولكن يجب الأخذ بالحسبان احتمال «التوزّع» الشديد لجزء من رأس المال المساهم بين المساهمين الصغار، ما قد يخلق صعوبة على طريق توحيد جهودهم عند اتخاذ قرارات مفتاحية أو محورية من أجل تطوير عمل الشركة. لذلك عادة يكون كافياً امتلاك حوالي ٢٠ -٣٠ % من الأسهم، وأحياناً يكون كافياً امتلاك نسبة ضئيلة من الأسهم فقط، من أجل السيطرة والإدارة الفعالة. إذ يمكن السيطرة، بمساعدة رأس مال صغير للشركة الأم، على رؤوس أموال تفوق بمجموعها رأس المال الأم بعشرات وأحياناً بمئات المرات. وفي نهاية المطاف هذا يتيح للمرابين التحكم بنشاط مجمل الهرم القابض بما يخدم مصالحهم. كأن يتمّ، مثلاً، توجيه جميع الشركات التابعة التي تنتمي إلى الهرم من أجل الحصول على «خدمات» البنك الذي يملكه المرابي ذاته. أو أن تقوم بتنظيم حركة السلع والخدمات بين الشركات المرتبطة بعلاقة قابضة وفق أسعار لا تمت بأي صلة لأسعار السوق (بهدف التهرب من الضرائب). أو أن تقوم بتنظيم عمليات مالية لشركات من الهرم القابض بشكل منفصل، بحيث أنَّ الأرباح تتراكم وتضاف في المحصلة إلى حساب شركة واحدة وحيدة مناسبة للمرابي، في حين تكون النتائج المالية لبقية الشركات صفراً أو خاسرة. وهكذا دواليك، وهلم جراً. وأكثر ما تكون الفاعلية كبيرة في عملية تحقيق الأرباح في تلك الحال، إذا ما كانت شبكة الشركات القابضة على مستوى عالمي، أي أن تكون الشركات التابعة والحفيدة موزّعة في بلدان كثيرة من العالم. لأن هذا يسمح بالمناورة بالموارد وبالأرصدة المالية مع الأخذ بنظر الاعتبار

حالة الضرائب والأسعار على عوامل الإنتاج والمال في البلدان التي تنشط فيها الشركة القابضة. كما أن نظام المساهمة مناسب لأصحاب الشركة القابضة أيضاً لأن الشركات المنبع (الفوق) لا تتحمّل المسؤولية عن الشركات التحت (شركات المصب)، ما يمنحهم حرية أكبر وأوسع من أجل القيام بعمليات نصب واحتيال. من الصعب أن نرغم الشركات القابضة العالمية على أن تولي اهتمامها بتطوير الحالة الاقتصادية والاجتماعية في البلدان التي تستضيف الشركات التابعة والحفيدة على أراضيها. بكلمة أخرى، يمكن للفاعلية المالية للشركات القابضة في صالح المرابين، أن تنقلب إلى عواقب وخيمة جدّاً بالنسبة للبلدان التي تنشط فيها الشركة القابضة.

أسرار فقراء البورصة

لقد تم خلق الأرباح من عملية التأسيس في السوق «الأولية، الابتدائية» للأوراق المالية. ولكن بمحاذاة ذلك نشأت سوق «ثانوية» للأوراق المالية، حيث يجري ولمرات كثيرة بيع وشراء الأوراق الصادرة لأول مرة. وفي أثناء ذلك يقوم المرابون بتأسيس وبمراقبة نشاط البورصات المشاركة في عملية التجارة هذه. ولكي يتمكن المرابون من اختلاس المبالغ الضخمة التي تمَّ تحفيزها من قبل الشركات المساهِمة في السوق، فإنَّ حاملي الأوراق النقدية البسطاء يجب أن يفقدوا تلك الأموال. وهم يخسرونها فقط في حال نشأت (أنجزت على أرض الواقع) مختلف أشكال «المخاطر» في السوق. ومن أجل ذلك لا بد من خلق مثل تلك «المخاطر». ويعتبَر خطر انخفاض قيمة الأوراق المالية - الخطر الرئيسي والنموذجي. ففي الكتب التعليمية تدعى مثل هذه التذبذبات في سعر الأوراق النقدية «مخاطر

السوق»: يتم إلصاق كل شيء بـ «العوامل الطبيعية» للسوق، في حين أنَّ المرابين يبقون «في الظل، بعيداً عن الأضواء».

أما «خبراء الاقتصاد المحترفون» فيستخدمون لتوصيف حالات الصعود والهبوط في البورصة كلمة عويصة وغير مفهومة «تطاير أو تبخّر Volatility». فضلاً عن أنَّ بعض «الاقتصاديين المحترفين» يحاولون حتى «اكتشاف» قوانين وقواعد مختلفة في نشاط البورصة على أساس نماذج القياس الاقتصادي والحسابات الرياضية. كما لو أنَّ سوق البورصة - هي جزء من الطبيعة ولها قوانين فيزيائية صمّمها الخالق ووضعها فيها. بينما الحقيقة هي أنَّ البورصة أو سوق الأوراق المالية - من صُنْعِ الإنسان، والإنسان الساقط والمنحط أخلاقياً بالتحديد. وذاك الذي خلقها - هو مَن يتحكّم بها. أي إنَّ أولئك الذين يتحكمون بسوق الأوراق المالية هم أناس ساقطون أخلاقياً، وعلى وجه التحديد - المرابون. ففي فضاء البورصة يعمل قانون واحد فقط لا غير - قانون الجشع.

ما هي الطريقة التي يتحكّم بها المرابون الجشعون بالبورصة؟

أولاً، بمساعدة أدوات التلاعب بسعر الأسهم في السوق (التحكم بالطلب وبالعرض على الأوراق المالية). فمثلاً، ليس من الضروري بتاتاً أن يتم طرح جميع الأوراق المالية في السوق، بل يكفي طرح جزء محدود منها لخلق انطباع مصطنع بعدم توفرها وبوجود نقص فيها. ومن ثم قيام المرابي نفسه بشراء تلك الأسهم من دون أن يضنَّ بالمال، وذلك لكي يجعل أسعار الأوراق النقدية تحلّق عالياً. بهذه الطريقة يمكن رفع سعر كامل الحصة السهمية (وبالتالي، قيمة الشركة).

ويمكن أن يحدث العكس، أن «تطرح» بصورة مفاجئة في السوق دفعة من الأسهم لكي «ينهار» سعرها، ومن ثم استغلال هذا الانخفاض بالسعر والقيام بشراء جميع الأسهم المتوافرة في السوق للشركة المحددة بعينها وفي وقت واحد (عن طريق أفراد أو كيانات اعتبارية بديلة)، ومن ثم بعد ذلك تحديد سعر جديد لها أعلى بكثير من السابق. في العادة يمر من خلال البورصة جزء فقط من الأوراق المالية (قد يكون أحياناً صغيراً جدّاً)، ولكن أسعار المزاد في البورصة تصبح شاملة لجميع الأوراق المالية. إذ يمكن مقارنة البورصة بمركز التحكّم الذي يقوم منه المرابون بالتلاعب بكامل السوق (سوق السلع والأرصدة والأدوات المالية).

ثانياً، عن طريق التلاعب بالأموال في البورصة. إذ يمكن طرح كمية كبيرة من النقود - نظراً لأنّ «آلة الطباعة» هي في أيدي المرابين. ولكن كمية النقود الموجودة في التداول في البورصة، يمكن بالعكس تخفيضها بشدّة عن طريق مطالبة المشاركين في تجارة البورصة أن يعيدوا القروض التي سبق ومنحت لهم، مع الامتناع عن منح قروض جديدة بهدف تمويل القروض القديمة. هذه الأداة بالضبط من أدوات الإقراض الائتمانية (إلى جانب «التدخلات الشفهية أو اللفظية») عادة ما تستخدم من أجل تنظيم «الانهيارات» في البورصة.

ثالثاً، بمساعدة أداوت التحكم المعلوماتي (إدارة المعلومات) بسلوك المشاركين في سوق الأوراق المالية. أي عن طريق التلاعب بالمعلومات المتعلقة بالشركة - المُصْدِرة للأوراق (وضعها المالي، مشاريعها المستقبلية، المساهمين الرئيسيين الخ)، وأيضاً المتعلقة بالوضع الاقتصادي والسياسي في البلد المعني وفي العالم. فالمالك العادي البسيط للأوراق النقدية لن يستطيع

بجميع الأحوال التحقق من صحّة المعلومات «التي تم إطلاقها»، ولكنه على الأرجح سوف يتفاعل مع المعلومة من خلال بعض «المنعكسات غير الشرطية» المنسجمة مع سلوك المستثمر الصغير - «الجاهل والغر». لهذا فإن «الثورة النقدية» مع إنشاء سوق الأوراق المالية (البورصة) تتطابق من حيث التوقيت مع التنامي الهائل لدور وسائل الإعلام الجماهيري (صحف ومجلات) والسيطرة من قبل المرابين ومنذ القرن التاسع عشر على وسائل الإعلام الجماهيري. وفي الوقت الحاضر يدخل في عداد وسائل الإعلام الجماهيري، إلى جانب الصحف والمجلات: الراديو والتلفزيون والشبكة العنكبوتية. وقد أضيفت إلى وسائل الإعلام الجماهيري في إطار عملية التحكم بسلوك المشاركين في سوق الأوراق المالية مختلف المؤسسات من أمثال وكالات التصنيف والمحللين المحترفين لسوق الأوراق النقدية، والمستشارين «المستقلين» وغيرهم وغير ذلك. كما انضم إلى التحكم بسلوك المستثمرين رؤساء البنوك المركزية الذين يطلقون تصريحات بخصوص الحالة الراهنة والمتوقّعة في «الاقتصاد»؛ حتى إنه ظهر في هذا الإطار مصطلح «التدخلات اللفظية للسلطات المالية». إنَّ وسائل الإعلام الجماهيري وغيرها من المؤسسات التي تدخل في «البنية التحتية المعلوماتية» لسوق الأوراق المالية تقع تحت هيمنة كاملة للطغمة (الأوليغارشية) المالية ومنذ زمن بعيد. فالبنوك الرئيسية في وول ستريت «جي - بي مورغان تشيز» و«سيتي بنك» و«بنك أوف أميريكا» تمتلك حصصاً مسيطرة من أسهم الشركات «التلفزيونية» الأمريكية أي.بي.سي، سي.بي.سي، إن.بي.سي. وسي.إن.إن. كما أن حوالي عشرة بنوك وشركات مالية تسيطر على ٥٩ مجلة (جورنال) بما في ذلك «التايم» و«نيوزويك»، وعلى ٥٨ صحيفة بما فيها «نيويورك تايمز» و«واشنطن بوست» و«وول ستريت جورنال».

وعلى العموم، ثمة كثير من الكتابات والنقاشات التي تتحدث عن العلاقات بين وسائل الإعلام الجماهيري والأوليغارشية oligarchy المالية، وأنَّ وسائل الإعلام الجماهيري تعتبر «سلطة رابعة» وأنها تشكِّل أداة جبّارة في التحكم بالأسواق المالية. ولنسمح لأنفسنا الاستشهاد بتصريح واحد فقط. وهو هام لأنه لا يعود لأحد نقّاد وأعداء «السلطة الرابعة»، وإنما لمن يمثّل هذه السلطة. ففي عام ١٩٥٣ ألقى في نادي الصحافة في نيويورك خطاباً رئيس تحرير الجريدة الأمريكية الأولى «نيويورك تايمز» جون سفينتون (John Swinton) فقال ما يلي:

«لا وجود في أمريكا لما يُسمّى «صحافة حرّة»، اللّهم إلا في بعض المدن الصغيرة النائية والمنسية. إنكم تعرفون ذلك، وأنا أعرف ذلك، وأنتم تعرفون مسبقاً أنَّ هذا لن يُنشَر أبداً...؛ بل إن عمل («بزنس») الصحفيين في نيويورك هو تدمير الحقيقة، أن يكذبوا صراحةً، وأن يفسدوها ويجعلوا منها شأناً سافلاً وخسيساً، أن يتزلّفوا عند أقدام الثروة (المامون[1]، Mammon)، وأن يبيعوا سلالة «المامون» وبلاد «المامون» مقابل الخبز الذي يحصلون عليه... نحن مجرّد أدوات وتابعين عند الأثرياء الذين يقفون خلف الستار بعيداً عن الأضواء. نحن دمىً، هم يحرّكون الخيوط ونحن نرقص. موهبتنا وطاقاتنا وحياتنا- هي ملك أولئك الناس الآخرين. نحن عبارة عن مومسات فكرية...»[٤٧].

---

(١) يُقصد بـ «المامون» في العهد الجديد المال والثروة المادية، وكل كيان أو وعد بالثراء أو ما يرتبط بالسعي الجشع للكسب... «لا يمكنك أن تخدم كلًّا من الله والمامون»... المترجم.

وهناك ما يكفي وأكثر من الأمثلة التي تشهد كيف أنَّ «المومسات الفكرية» يُساعدْنَ المرابين في إدارة أسواق المال. هكذا، قام ج. مورغان في عام ١٩٠٧ ولكي يخلق أزمة مصرفية مفيدة ومُربحة له، بإطلاق تصريح عن إفلاس أحد أكبر بنوك نيويورك. فقامت الصحف التي تخضع له فوراً وعبر ملايين النسخ، بنشر هذا «النبأ» ليبدأ الذعر المصرفي في البلاد.

وعند الحديث عن المواكبة الإعلامية لعمليات المضاربة في سوق الأوراق النقدية، يجب أن نذكر أيضاً كيف أنَّ المرابين العالميين كانوا دائماً يعطون وما زالوا يعطون أولوية عالية لإيصال واستلام المعلومة بطريقة سريعة بالنسبة للمشاركين في السوق. والمبدأ الأساسي هو: يجب أن تكون الأول دائماً في الحصول على المعلومة، وبناءً عليها اتخاذ القرارات المتعلقة بشراء أو بيع الأصول.

وأنصع مثال يعبِّر عما يمكن أن يعطيه العمل بهذا المبدأ للمرابين هو ما حصل مع ناتان روتشيلد، الذي استطاع بفضل المعلومات السريعة أن يصبح أكثر الناس ثراء في انكلترا. وقد حدث ذلك في لندن في حزيران من عام ١٨١٥ بعد معركة واترلو[1] بين نابليون والجيوش المتحدة. كانت خدمة البريد

---

(١) معركة واترلو (Battle of Waterloo) معركة فاصلة وقعت في ١٨ **يونيو** عام ١٨١٥م في قرية **واترلو** قرب **بروكسل** عاصمة **بلجيكا**، وهي آخر معارك الإمبراطور الفرنسي **نابليون بونابرت** هزم بها هزيمة شديدة غير متوقعة لقائد بعبقرية نابليون، وهذا ما جعل الإنجليز يصفون فيما بعد الشخص الذي يعاني من حظ سيئ جداً بأنه صادف **واترلو**. في عام ١٨١٣ قرر نابليون إعلان الحرب على روسيا وجهز جيشاً ضخماً للاستيلاء عليها وبالرغم من انتصاره العسكري إلا أن طول المسافة والبرد القارس قد أنهكا جيشه وهلك معظمه في طريق عودته إلى **باريس**، وجدت الدول الأوربية. الفرصة سانحة للقضاء على نابليون فقررت =

والسُعاة عند روتشيلد مُنظّمة على أعلى مستوى، وكانت تغطّي كامل بلدان أوربا. استطاع سعاة روتشيلد أن يحملوا خبر هزيمة نابليون فجر ٢٠ حزيران، قبل جميع السعاة الآخرين بثماني ساعات. وفي الصباح الباكر توجّه ناتان روتشيلد إلى البورصة حيث احتشد الكثير من الناس: كان الجميع ينتظرون بقلق شديد. إذ حسب نتيجة المعركة كان يُفترض أن تنخفض بقوة قيمة بعض الأسهم، بينما ترتفع وتحلّق قيمة البعض الآخر من الأسهم. راح ناتان وقد اكتسى وجهه قناع العمل المجهد للفكر، يطرح بأسعار منخفضة مرة تلو الأخرى حزم السندات الصادرة عن البنك الحكومي البريطاني. اجتاحت البورصة شائعة كالزوبعة: «روتشيلد بات يعرف كلَّ شيء!» وبدأ الذعر، فراح الجميع يتخلّصون، على مثال ناتان، من السندات الانكليزية. فانخفضت أسعارها حتى بلغت ١-٢ % من القيمة الاسمية. وحين باع جميع المساهمين الكبار حصصهم من الأسهم، قام ناتان (ومن خلال عملائه) بشرائها كلّها بالكامل. وحين وصل إلى البورصة نبأ هزيمة نابليون، كان روتشيلد قد غادرها. فأصيب أولئك الذين خسروا جميع ممتلكاتهم في لحظة يأس شديد

=كل من روسيا وبريطانيا والنمسا والسويد واسبانيا والبرتغال إعلان الحرب على نابليون فيما يعرف بالتحالف السادس وبالفعل حقق نابليون انتصاراً كبيراً على جيوش التحالف في معركة دريسدن ٢٧ أغسطس ١٨١٣م ولكن تجمعت جيوش الحلفاء بقوات تفوق جيش نابليون ودارت بينهما **معركة الأمم** التي تعرض فيها نابليون لخسارة فادحة وعاد الى باريس وبالرغم من إصراره على استكمال الحرب ولكن قواده رفضوا ذلك ودخلت جيوش الحلفاء باريس وعلى رأسهم الجيش الروسي فتنازل نابليون عن العرش لابنه ولكن الحلفاء رفضوا ليتنازل نابليون عن العرش من دون قيد أو شرط في ١١ أبريل ١٨١٤م وتولي الملك **لويس الثامن عشر** حكم فرنسا وتم نفي نابليون إلى **جزيرة إلبا**. المترجم.

وراح كل منهم ينتف شعره في قاعة البورصة مباشرة. يقال إن ناتان روتشيلد استحوذ يومذاك على حصة سهمية كبيرة جدّاً من بنك انكلترا ما سمح له بأن يضع البنك تحت سيطرته.

٤٥ - الكلمة ألمانية في الأصل ومعناها الحرفي هو «تأسيس». وعادة ما يُقصَد بها «حمى التأسيس»، والإنشاء الحاشد الحثيث للبنوك والشركات المساهمة في قطاع الصناعة والتعمير والتجارة، ومختلف شركات الإقراض والتأمين. ويرافق Gründerzeit عادة توسّع في عمليات الإقراض وإصدار الأوراق النقدية (على شكل أسهم وسندات)، كما تصاحبها مضاربات في البورصة وهرج ومرج غير صحّي وإقبال غير طبيعي على شراء السلع وغيرها، بالإضافة لمختلف عمليات الاحتيال والنصب من قبل تُجّار المال. وقد شهدت كل من النمسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا حالة «تأسيس» جماهيرية واسعة في عقدي الخمسينيات والسبعينيات من القرن التاسع عشر.

٤٦ - ف. زومبارت. البرجوازي. اليهود والحياة الاقتصادية. ترجمة من الانكليزية. موسكو. آيريس - بريس، ٢٠٠٤، ص. ٥٤٤.

٤٧ - اقتباس من أ. ليجافا. انهيار «النقود»، أو كيف تحمي المدخرات في ظروف الأزمة. موسكو: عالم الكتاب. ٢٠١٠، ص. ١٣٠ - ١٣١.

المعلومات - مال!

لقد استطاع ناتان روتشيلد في تلك الحالة من عام ١٨١٥ الحصول على المعلومة بشأن انتصار البريطانيين في معركة واترلو بفضل القدرات الفذّة التي كان يمتلكها روتشيلد في مجال تنظيم التغطية الإعلامية العالية

لنشاطه، وبالتالي فهو من حيث الشكل لم يخرق القوانين. أما اليوم فإنَّ الحصول على المعلومات من قبل اللاعبين في أسواق البورصة غالباً ما يتم عن طريق السرقة الموصوفة، علماً أنَّ ٩٩% من حالات ذلك الاختلاس تبقى غير مكشوفة.

الكلام يدور حول تحصيل واستخدام المعلومات من الداخل Insider information.

المعلومات من الداخل Insider information- هي المعلومات «الداخلية» المتعلقة بمختلف المؤسسات والشركات والتي تحمل صفة «للاستعمال الرسمي والخاص»، أو «سرّي» الخ. فالمرابون يمتلكون «مُطلعين أو عالمين ببواطن الأمور خاصين بهم Insiders» في أكثر المنظمات والهيئات الحكومية الإستراتيجية ذات الأهمية الفائقة، وبشكل خاص تلك التي ترسم السياسة المالية (مثل البنك المركزي ووزارة المالية وغير ذلك)، وأيضاً في الشركات التي تنشط في البورصة.

وقد يلعب دور المصدر المطلع Insider وزراء ورؤساء شركات ومدراء بنوك، موظفون مسؤولون عن أقسام وحتى مجرّد موظفين عاديين يستطيعون الوصول إلى الوثائق والكمبيوترات وقواعد بيانات، وأشخاص في موقع اتخاذ القرارات. بفضل مثل هذه الشبكة من العملاء يصبح بإمكان المرابين الوصول إلى «المطلع Insider» الذي يتيح لهم اتخاذ القرارات الأكثر فاعلية في سوق المال وبالتالي تحقيق أرباح بالمليارات.

إنَّ الفرق في القدرة على الحصول على المعلومات بين المشاركين في البورصة يلغي أو يُبطْل واحدةً من أهم مسلّمات النظرية «الاقتصادية» mainstream التي تقول بأن «الاقتصاد الحر» يقوم هناك وعندما فقط، أين

ومتى كان جميع المشاركين في السوق يتخذون قراراتهم بناءً على معلومة موضوعية وكافية. لكن هذا غير موجود في الحياة الواقعية، لذلك فإنَّ البورصة لا تعتبر سوقاً، وإنما مجرد فضاء أو مساحة حيث يقوم بعضهم بسرقة الآخرين.

لقد كان يوري بارانتشيك عادلاً حين لاحظ أنَّ «البورصة»- عبارة عن أسلوب حضاري يقوم من خلاله أولئك الذين يمتلكون إمكانية الوصول إلى المعلومات من الداخل بالاستيلاء على وسائط وممتلكات مَن لا يملكون مثل هذا الوصول. إن المعلومات من الداخل Insider information تقوم على أساس عملية التبادل في البورصة بالكامل»[٤٨].

وترتبط الاختلافات في الوصول إلى المعلومات الهامة والضرورية لاتخاذ القرارات في البورصة، قبل كل شيء، بدرجة القرب التي يقف عليها هذا المتعامل مع السوق أو ذاك من قمة الهرم المالي العالمي، والذي تشكّله منظومة الاحتياطي الفدرالي.

ويعتبر كثير من الخبراء أنَّ الرئيس السابق لنظام الاحتياطي الفدرالي[1] في الولايات المتحدة الأمريكية أ. غرينسبن هو أحد أعظم وأشهر المطلعين Insider.

---

(١) الاحتياطي الأمريكي (Federal Reserve System) ويترجم أحياناً إلى العربية الاحتياطي الفيدرالي - جهاز حكومي فيدرالي، يعمل في **الولايات المتحدة** عمل **البنوك المركزية** في الدول الأخرى من العالم. أسس في عام ١٩١٣. يتكون الاحتياطي الفدرالي من: ١- مجلس رؤساء معين من قبل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ٢- هيئة **السوق** المفتوحة الفيدرالية. ٣- اثني عشر بنكاً للاحتياطي الفيدرالي موزعة في أماكن مختلفة في **أمريكا**، ولكل منها مجلس إداريين معينون من قبل وزارة الخزينة الأمريكية (لا تستخدم في أمريكا كلمة وزارة وإنما قسم). ٤- العديد من **البنوك** الخاصة. ٥-=

بعد استقالته من منصبه في عام ٢٠٠٦ راح يعمل مستشاراً في إدارة الاستثمار وظلَّ حتى وقت متأخر مستشاراً لدى شركة «بولسون» (Paulson&Co. Inc.) التي أسسها جون بولسون المعروف بأنه في عام ٢٠٠٧ ومن خلال التلاعب في سوق العقارات كان من أكبر الرابحين في العالم بعد الانهيار العالمي لقروض الائتمان العقارية. فقد بلغت أرباح الشركة في ذلك العام أربعة مليارات دولار (وصلت نسبة الربح إلى ٥٥٠%)، وفي عام ٢٠٠٨ حافظت الشركة على موقعها كأحد أنجح اللاعبين في سوق الاستثمار [٤٩].

ولا يقل شهرة عن أ. غرينسبن في عالم المال المضارب المعروف جورج سوروس الذي يتقن استخدام أدوات التحكم المعلوماتي ببراعة فائقة. وقد جاء النجاح إلى ذلك المضارب على أثر لعبة «الهبوط» الدائم (Bearish game) أي اللعبة التي تعتمد على هبوط أسعار السوق. واللعبة بحد ذاتها تتم، كما يقول سوروس، بمساعدة «نظرية الفعل المنعكس في أسواق الأسهم» التي قام هو نفسه بابتكارها. يكمن جوهر النظرية في أنَّ قرار بيع وشراء الأوراق المالية لا يُتخَذ على أساس الوضع الراهن في السوق، وإنما على أساس توقعات الأسعار في المستقبل. وبما أنَّ التوقعات تنتمي إلى حقل المفاهيم السيكولوجية، فإنَّ من الممكن لها أن تتشكل وإن تتم صياغتها بوساطة وسائل الإعلام الجماهيرية ومختلف المنشورات التحليلية. فكان سوروس يقول بلا خجل إنَّ بإمكانه التأثير بفاعلية على «توقعات» الناس.

بيد أنَّ هذا هو نصف السبب الكامن وراء نجاحه. أما النصف الثاني فإنَّ سوروس يتستر عليه - الوصول إلى المطلع Insider.

=وعدد من المجالس الاستشارية. يعتبر البنك الفيدرالي الأمريكي من أكبر المؤسسات المالية وزناً في العالم... المترجم.

«يعتقدون أنَّ سوروس مَدين في نجاحاته لموهبة الاستبصار المالي. مع أنَّ بعض المعطيات تؤكد أنَّ جورج سوروس يلجأ عند اتخاذ قرارات حاسمة وهامة إلى استخدام المعلومات من الداخل Insider information، التي يمدّه بها موظفون كبار في مختلف الدوائر السياسية والمالية والاستخباراتية التابعة لعدد من الدول العظمى في العالم. ففي عام ٢٠٠٢ أصدرت محكمة باريس قراراً يدين جورج سوروس ويعتبره مذنباً في الحصول على معلومات سرّية بهدف تحقيق أرباح وتم الحكم عليه بدفع غرامة مقدارها ٢,٢ مليون يورو» [٥٠].

للعلم، إنَّ بنك غولدمان ساكس[١] (الذي يعتبر حسب مصادر مختلفة

---

(١) غولدمان ساكس The Goldman Sachs Group, Inc-هي مؤسسة خدمات مالية واستثمارية أمريكية متعددة الجنسيات، تعتبر من أشهر المؤسسات المصرفية في الولايات المتحدة والعالم، يقع مقرها في مبنى غولدمان ساكس الرئيسي، في مدينة نيويور. غولدمان ساكس تعمل في أكثر من ٣٠ دولة ولديها ٦ فروع إقليمية وأكثر من ١٠٠ مكتب و٣٥,٠٠٠ موظف، ولديها أكثر من ٨٥٠ مليار دولار أمريكي من إجمالي الأصول. المجالات الرئيسية لأعمال المؤسسة هي إدارة الثروات العالمية، الخدمات المالية المؤسسية، إدارة الاستثمار، بالإضافة إلى خدمات عمليات الاندماج والاستحواذ، خدمات التأمين، إدارة الأصول، والوساطات المالية الكبرى لعملائها من الشركات والحكومات والأفراد. تشارك المؤسسة أيضاً في صناعة السوق وصفقات الأسهم الخاصة، بالإضافة إلى كونها مُضارب رئيسي في سوق الأوراق المالية التابع للخزانة الأمريكية.

تأسست الشركة في عام ١٨٦٩ على يد ماركوس غولدمان، وفي عام ١٨٨٢ أصبح زوج ابنته صموئيل ساكس شريكاً في الأعمال. في عام ١٨٨٥ انضم ابنه هنري وزوج ابنته لودفيغ درايفوس إلى الأعمال التجارية الخاصة بالمؤسسة، وتم اعتماد اسمها الحالي غولدمان ساكس وشركاءه. ومنذ إنشائها حققت المؤسسة لنفسها مكانة متميزة في مجالات التعاملات المالية والتجارية وريادة الأعمال، وانضمت عام ١٨٩٦ إلى بورصة نيويورك. بعد الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ تم =

واحداً من أهم المساهمين في البنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك) هو أحد أكثر المؤسسات المالية نفوذاً في وول ستريت. فهذا البنك يحضر في السطور الأولى لمختلف التصنيفات وذلك بفضل وجود المطلع Insider، وأيضاً بفضل العلاقة الوطيدة تقليدياً مع وزارة المال في الولايات المتحدة الأمريكية. وها هو غولدمان ساكس يجتاز الأزمة الأخيرة بفضل وضعه الخاص ويبقى «واقفاً على قدميه» (في حين أنَّ مجموعة كاملة من بنوك الاستثمار الأخرى في وول ستريت «غرقت وذهبت إلى القاع»). وعلى الرغم من جميع الإجراءات الاحترازية التي يقوم بها هذا البنك، إلا أنه من حين لآخر «يلفت الانتباه» عند لجوئه إلى مصدر معلوماته Insider.

إليكم مثالاً على ذلك. في عام ١٩٩٣ كان بنك غولدمان ساكس للاستثمار مضطراً لدفع مبلغ ٩,٣ مليون $ لقاء استخدامه Insider (٥ ملايين دولار كغرامة و٤,٣ مليون دولار كنوع من الأرباح غير الشرعية). لب القضية هو أن البنك علِم قبل الآخرين بنيّة وزارة المال التوقف عن إصدار سندات خزانة آجلة لمدة ٣٠ سنة. حتى أنَّ البنك يومذاك لم يجادل لكي لا يثير المزيد من الضجيج. كما تم توجيه تهم جنائية ومدنية بحق عدد من مدراء بنك غولدمان ساكس.

وإذا ما لخصّنا جميع الحالات المتعلقة بالتحقيق في قضايا استخدام «الإنسايد»، فيمكننا أن نتوصل إلى النتيجة التالية: تنحصر المنافسة في سوق

=تحويل المؤسسة مع نظيراتها مورغان ستانلي، وجي بي مورغان شايس، وبانك أوف أمريكا ميريل لانش من مصارف استثمارية متخصصة إلى مصارف شاملة الأنشطة التجارية والاستثمارية. المترجم.

الأوراق المالية في الدرجة الأولى بالصراع التنافسي من أجل الحصول على معلومات من الداخل Insider information.

وهذا هو جاك أتِلّي أحد الكتاب المعروفين بسبب ارتباطه الوثيق بالأوليغارشية المالية يعترف: لقد أصبح امتلاك المعلومات شرطاً رئيسياً في نجاح اللاعبين في أسواق المال. إذ إنَّ مثل هذه الميزة تتيح «للعالمين ببواطن الأمور» (أي أولئك الذين يستطيعون الوصول إلى المعلومة) أن يحلّوا مهمة مزدوجة: التحكم بالأسواق وإدارتها من ناحية وتحقيق الربح على حساب المشاركين الآخرين من ناحية ثانية. «إنَّ الأسواق تقع تحت سيطرة أولئك الذين يستطيعون تقديم رؤوس المال بحسب المعلومات المتوافرة. إنهم أصحاب البنوك والمحللون والمستثمرون؛ أي «المطلعون...» وفي الواقع ثمة حلقة ضيقة من الأشخاص الذين يحصلون على مشتقات حصص مخصصة من دون أن يستحقوها من الأرباح بسبب امتلاكهم لمعلومات مالية واقتصادية حول الجدوى الاقتصادية واحتمال الربح للمشاريع... إنَّ «المطلعين»- ليسوا عمالاً مأجورين ولا مستثمرين؛ بل هم عادة وسطاء يستحوذون على القسم الرئيسي من الدخل القومي الذي يتم تحقيقه بفضل ابتكارات مالية وتكنولوجية. وهذه هي أكثر أهمية بكثير في عالمنا المعاصر من أولئك الذين يملكون رأس المال: إنهم يملكون مصدر دخل مؤقت temporary annuity (على شكل معلومة) ويستخرجون منه الربح. أما أكبر نسبة من «المطلعين» فتوجد في الولايات المتحدة الأمريكية. ولكنهم من حيث التصنيف - هم «مواطنون من عالم المال»[٥١].

لقد خاضت الدول التي تعتمد «اقتصاد السوق»، وعلى مدى عقود طويلة، حرباً ضد الممارسة الاحتيالية في استخدام المعلومات من الداخل

Insider information. يصعب التمييز: يحاربون أم أنهم يتظاهرون بأنهم يحاربون. فمثلاً، في الولايات المتحدة الأمريكية يخوضون هذه الحرب منذ قرن ونيف: فقد كانت أول مرة يُفتح فيها تحقيق بشأن المتاجرة بالمعلومة من الداخل في عام ١٩٠٣. ولكن وحتى الكساد العظيم في الأعوام ١٩٢٩ - ١٩٣٣ لم تُتخَذ في أمريكا أي إجراءات ولم تُسنّ أية قوانين حول مكافحة «العميل الداخلي». وعلى العموم لم تكن الدولة تتدخل قبل تلك الفترة في شؤون أسواق الأوراق المالية إلّا في الحدود الدنيا. وقد كانت المرة الأولى التي يتم فيها مناقشة المسائل المتعلقة بقضايا مكافحة «العميل الداخلي المطلع» في عام ١٩٣٤ عندما سنَّ الكونغرس الأمريكي قانوناً «حول الأوراق المالية والبورصات» (المعروف كقانون غلاس - ستيغال[1]

---

(١) قانون غلاس ستيغال (Glass-Steagall) نسبة لعضوي الكونجرس اللذين تبنيا أول مسودة لمشروع القانون كارتر غلاس وهنري ستيغال في عام ١٩٣٣ في عهد الرئيس فرانكلن روزفلت كوسيلة لإعادة العمل بالنظام المصرفي الأمريكي الأصلي وهو نظام ألكساندر هاملتون (Alexander Hamilton) المبني على أساس تحمل الدولة مسؤولية السيطرة على العملة والائتمانات وتوجيهها نحو تطوير الاقتصاد الفيزيائي للأمة وليس جني الأرباح لثلة من المصرفيين والتجار والمضاربين الذين دمروا اقتصاد الولايات المتحدة بالتعاون مع مصرفيي لندن في العشرينيات من القرن الماضي وأدخلوا الولايات المتحدة والعالم في الكساد العظيم. وكان قانون غلاس ستيغال قد فرق بين المصارف التجارية (commercial banks)والشركات المالية أو المصارف الاستثمارية (investment banks) ووضع المصارف التجارية التي يودع فيها المواطنون أموالهم وتقرضها البنوك للأفراد والشركات لنشاطات اقتصادية فعلية تحت حماية الدولة وضماناتها وتعويضاتها، بينما لا تحظى الشركات المالية المضاربة بتلك الحماية لأن نشاطاتها مضاربة تخريبية. وقد وفر هذا القانون الاستقرار المالي والمصرفي للولايات المتحدة الذي مكّن =

(Glass-Steagall**)**. وفي عام ١٩٨٨ تم سن قانون خاص مكّرس حصراً لمكافحة استغلال العميل المعلوماتي ويتناول المسؤولية عن استخدام مثل هذا الأسلوب بقصد جني الثروة. ولكن وعلى الرغم من القاعدة القانونية العريضة والخبرة الغنية للمحاكم الأمريكية في معالجة قضايا تتعلق باستخدام «Insider»، وبالرغم من إشراك أجهزة حفظ النظام وحتى أجهزة المخابرات في محاربة النشاط المتعلق «بالعميل المطلع»، إلا أنَّ عدد الفضائح الكبيرة المرتبطة مع «Insider» في أمريكا لم يتراجع **[٥٢]**. وللعلم، يمكن ضبط مثل هذه الحال في جميع البلدان التي سارت على طريق «اقتصاد السوق»، بما في ذلك روسيا الاتحادية.

الكازينو بدلاً من الاقتصاد

إذا ما تغاضينا عن جميع الكلمات «الذكية» بحق تلك المؤسسة في «اقتصاد السوق» والتي هي «البورصة» والواردة في الكتب التعليمية السميكة في «علم الاقتصاد»، فمن الممكن أن نقول بأنها **(**أي البورصة**)** ليست سوى كازينو أو «نزل للعب القمار». ثمة بلدان كثيرة تسن قوانين تحظر أو تفرض قيوداً على البزنس القائم على ألعاب القمار. وهذا ما جرى في روسيا أيضاً حيث تم سن تقييدات على نشاط الكازينو. بينما الصمت هو سيد الموقف بما يخص البورصة. وأكثر من ذلك، يمكننا أن نسمع في الكثير من الأوقات

=الرئيس روزفلت من شن حملته الإعمارية الكبرى في ذلك العقد وأحيا اقتصاد الولايات المتحدة كأكبر وأقوى اقتصاد صناعي في العالم، وكل ذلك عن طريق ائتمانات حكومية طويلة الأمد وبفائدة منخفضة موجهة نحو بناء مشاريع بنى تحتية عملاقة كالسدود وسكك الحديد والطرق وقنوات المياه والمستشفيات والمدارس وجلب الطاقة الكهربائية للريف الزراعي الأمريكي. المترجم.

كيف أنَّ «خبراء الاقتصاد المحترفين» وممثلي السلطات المالية عندنا يتذمرون ويندبون: الوضع لدينا، سيء بما يتعلق بالبورصات، ونحن متخلفون عن «العالم المتحضّر»؛ لذلك من الضروري أن تشارك جميع المصانع والمؤسسات في لعبة البورصة؛ أي إنهم يقترحون على مصانع القطاع الحقيقي من الاقتصاد ألّا يخلق سلعاً جديدة، وإنما أن يمارس اللعب؛ وأنَّ المكافأة أو الجائزة في اللعبة سوف تكون أصول هذه المعامل بالذات. ففي برامج وأخبار وسائل الإعلام الجماهيري في «المجال الاقتصادي» يجري طرد الفعل «ينتج» ليحلَّ محلّه الفعل «يلعب». وإليكم واحداً من التقويمات الجدية (ولكنها النادرة والقليلة، للأسف) للبورصة:

«إن البورصات - من حيث الجوهر، أشبه بعدد كبير من الكازينو التي ترتبط مع بعضها بأسلاك الكترونية، حيث تظهر على التابلو (الذي يقوم مقام الطاولة الخضراء) للتجار في الصالة (اللاعبين) أسعار الأسهم (بدلاً من الفيشة). وإذا ما احتسبنا الحالة الاقتصادية في مؤشرات البورصة لجميع المشاركين في هذه العملية العالمية، وهذا يقترب من مليار مصنع وشركة، من بينها حوالي ٥٠ ألف مؤسسة من أضخم المؤسسات في العالم، وليس ٣٠ شركة فقط كما يقول مؤشر داو- جونز[1] بصورة ضبابية تماماً،

---

(١) مؤشر داو جونز الصناعي (Dow Jones Industrial Average) والذي يعرف اختصاراً باسم DOW JONES أوDJIA ، هو مؤشر مالي يقيس أداء سوق الأسهم الأمريكي، تم انشاؤه لأول مرة في ٢٦ ماي من سنة ١٨٩٦ ما يجعله أحد أقدم المؤشرات المالية، من طرف تشارلز داو (Charles Dow) المحرر في الصحيفة المالية الشهيرة "Wall Street Journal"والمؤسس المشارك في تأسيس شركة "Dow Jones & Company". وحالياً يوجد مؤشر الداو جونز في ملكية شركة "S&P Dow Jones Indices" التابعة لشركة "S&P Global".يقوم مؤشر DOW JONES بقياس أداء أكبر ٣٠ شركة متداولة في =

فسوف يخرج إلى العلن كل الكذب في تلك المؤشرات وأسعار العملات. أما الكذب اليوم الذي يناسب النصابين في البورصات، فإنه يعني فيما يعني أنه في حال كانت مؤشرات داو - جونز تقول إن من الضروري بيع الأصول بالسرعة القصوى، يكون الصحيح والأفضل في واقع الأمر هو أن يتم شراؤها... وليس من دون قصد، أن يرفع الغورو[1] في البورصة المسؤولية عن كاهلهم عندما يقومون بإغواء لاعبين جدد وأغرار في عمليات النصب والاحتيال في سوق البورصة، إذ يصرحون أنه من السهل جدّاً أن يخسر المرء

=سوق الأسهم الأمريكية، ويعتبر ثاني أقدم مؤشر مالي بعد مؤشر» Dow Jones "Transportation Average الذي كان يقيس أداء أسهم شركات قطاع النقل والذي أنشأه أيضاً تشارلز داو .صفة «الصناعي» التي يحملها اسم المؤشر لا تعني أنه يقيس الشركات الناشطة في قطاع الصناعة فقط، وإنما لها دلالة تاريخية فقط، فالعديد من الشركات الثلاثين المدرجة في المؤشر في الوقت الحالي هي شركات غير صناعية .مؤشر الداو جونز ٣٠ هو مؤشر مرجح برأس المال السوقي، يتم تعديله بشكل مستمر في حال قامت شركة معينة مدرجة في المؤشر بتعديل في سعرها. وقيمة المؤشر لا تحسب بالمتوسط السعري لمجموع الشركات المدرجة فيه ولكن يتم ترجيحه عن طريق قسمة سعر أسهم الشركات المدرجة على رقم محدد بحيث لا يتأثر المؤشر عند حدوث تغيير في أسهم هذه الشركات .يضم مؤشر الداو شركات كبيرة مثل شركة آي بي أم وشركة مايكروسوفت الشهيرة وشركة بوينج لصناعة الطائرات وشركة اتش بي لأجهزة الكمبيوتر وكوكاكولا ووالت ديزني وأمريكان اكسبرس أكبر مصنع للبطاقات الائتمانية في الولايات المتحدة .لحساب قيمة المؤشر يتم تقسيم أسعار أسهم الشركات ٣٠ المدرجة على قاسم يسمى"DJIA divisor "، ويتم تغيير هذا القاسم في حال حدوث تقسيم في سعر أسهم إحدى الشركات (stock split) أو أي تعديل من شأنه التأثير على المؤشر. المترجم.

(١) الغورو – لها معنيان – معبود أو مرشد روحي وهو لقب يطلق على الزعماء الروحيين لدى بعض المذاهب الدينية في الهند.. المترجم.

في البورصة وصولاً حتى إطلاق رصاصة في الصدغ! وهنا أيضاً ثمة شبه واضح مع الكازينو»[٥٣].

ويجري الرهان في لعبة القمار التي تدور باستمرار في البورصة على المصانع والمؤسسات، على البنوك وشركات التأمين. أي على كل ما يجري تمثيله في السوق بوساطة «الفيش» التي تُدعى أسهماً. ففي النتيجة، تنتقل «الفيش» من لاعب إلى آخر. وثمة من يبقى بلا «فيش» نهائياً، في حين أنَّ البعض (أصحاب الكازينو) يجمع أكبر عدد من «الفيش». ويُطلق على هذه العملية في لغة «خبراء الاقتصاد المحترفين» عمليات «الاندماج والاستحواذ» (The process of mergers and acquisitions). في حقيقة الأمر، الاندماج يحصل في حالات نادرة جدّاً، في حين أنَّ المتعارف عليه في البورصة هو «الابتلاع أو الاستحواذ». في السابق كان المضاربون يتلاعبون في سوق الحبوب والمعادن والنفط والسلع الخام الأخرى (والكلام يدور عن اللعب في بورصات السلع). أما اليوم فقد أصبحت اللعبة أشدّ «حدّةً» - إذ أصبحت تُباع وتُشترى في البورصة مصانع وشركات يعمل فيها آلاف وأحياناً عشرات الآلاف من الناس، وهم ينتجون سلعاً يشتريها الملايين أو عشرات الملايين من البشر. وقد تمَّ رصد أكثر من ٤٠ ألف حالة اندماج واستحواذ في العشر دول الأكثر تطوّراً صناعياً في العالم وذلك خلال الفترة ١٩٩٧ – ٢٠٠٧»[٥٤].

من الواضح أنَّ لاعبي القمار الذين نالوا الجائزة السعيدة على شكل شركة أو مؤسسة «تم ابتلاعها»، لا يكترثون كثيراً لإعادة البناء التقني (في الشركات التي استحوذوا عليها - المترجم) ولتجديد أصناف السلع المعروضة أو خفض التكاليف، ولا الاستثمارات الجديدة وغير ذلك من المشاكل. لديهم

علاقة مغايرة تماماً تجاه الشركات التي ربحوها: هذا لم يعد «مصنعاً» أو شركة «بقدرات إنتاجية»، ولا أصولاً ثابتة وعمالاً»، بل مجرّد «رصيد غير مالي» يجب شراؤه بسعر أرخص ومن ثم بيعه في البورصة. هكذا، فإنَّ القطاع الحقيقي من «الاقتصاد« بات عاجزاً بالكامل عن المنافسة بالمقارنة مع القطاع المالي.

لقد أدى التطور العاصف للأسواق المالية بعد الحرب العالمية الثانية، وخصوصاً في العقود - الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين الماضي، إلى حدوث تراجع سريع للصناعة في البلدان المتطورة صناعياً، بما فيها أمريكا. وقد سارع «علماء الاقتصاد المحترفين» إلى «إيجاد تسويغات علمية» لهذه «العملية» «التقدمية» فأطلقوا عليها الانتقال من المجتمع الصناعي إلى «ما بعد المجتمع الصناعي». كما ظهرت في التداول تسميات أخرى برّاقة: «الاقتصاد الجديد»، «اقتصاد المعرفة»، «اقتصاد الخدمات» الخ.

سبق وتحدثنا عن شكل من «لعبة القمار» عند المرابين؛ أي العمليات المتعلقة بالودائع والتي تقوم بها البنوك بالاعتماد على ما يعرف بالاحتياطي الجزئي. ففي مثل تلك اللعبة، يتحمّل المرابون، في الحد الأدنى، مسؤولية شكلية أمام المستثمرين (الذين يطلق عليهم وفق قواعد هذه اللعبة «المودعين»). ونظراً للتطور في نظام التأمين الحكومي على الودائع في بعض البلدان المتقدمة، ينجح المودعون («لدورة واحدة» على العموم) في إعادة ولو جزء من ممتلكاتهم (التي، كقاعدة، تكون قد فقدت قيمتها بشكل كبير جدّاً).

كما أنَّ اللاعبين الخاسرين (المنهوبين) في لعبة البورصة لا يحق لهم أن ينتظروا أية حماية من قبل الأجهزة الأمنية ودوائر التعويض المالي. لأن خسارة الممتلكات في البورصة تعتبر من ضمن «مخاطر السوق» التي يقبلها المستثمر والمشارك طواعية.

إن لعبة البورصة أشبه بلعبة الروليت الروسي[1] ولكنها تحمل في طياتها نسبة أكبر بكثير من المخاطرة. ففي لعبة الروليت الروسي يتم حشو المسدس بست طلقات خمس منها «فارغة» والسادسة حقيقية. أما في لعبة «الروليت في البورصة» فيكون العكس: خمس طلقات حقيقية والسادسة «فارغة». أي قد ينجح بعضهم، إلا أنَّ العدد الأكبر من الأغبياء يخسرون. بهذه الطريقة، لقد حقق المرابون عن طريق إنشاء سوق الأوراق المالية والبورصة، المزيد من النجاح على طريق شرعنة أكبر وأوسع لنشاطهم اللصوصي والاحتيالي.

إن أسواق المال اليوم هي التي تتحكم بسلوك الجزء الأكبر من سكان البلدان الغربية - سوق الأوراق المالية، سوق العملات، سوق القروض وسوق المال. ويشبه هذا السلوك سلوك المقامر في لعبة الورق والروليت أو لعبة القمار

---

(١) الروليت الروسي هي لعبة **حظ** مميتة نشأت في **روسيا**. يقوم الشخص الذي يود القيام بها بوضع رصاصة واحدة في المسدس، ثم يقوم بتدوير الاسطوانة التي يمكن أن تحمل ست رصاصات عدة مرات بحيث لا يعرف ما إذا كانت الرصاصة ستطلق أم لا، ومن ثم يوجه المسدس نحو رأسه ويسحب الزند. فإذا وضع رصاصة واحدة فإن احتمال موته هو ١ من ٦، أي ١٦,٦٦٧ **%**. تستخدم اللعبة لعدة أسباب، منها الانتحار أو إثبات الشجاعة. نشأت اللعبة في روسيا عندما لعبها الجنود الروس لإثارة بعضهم البعض. كما تعتبر لعبة الروليت الروسي إحدى وسائل **المقامرة** وتكون بتحدي بين شخصين يتناوبون الإطلاق، لحين موت أحدهم، فيأخذ من نجا أموال الذي أطلق النار على نفسه. ذكر **مالكوم إكس** في سيرته الذاتية أنه استخدم هذه اللعبة في إحدى المرات ليبين لزملائه بأنه لا يخشى الموت. مثال آخر على استخدام اللعبة هو عندما قام مخترع **الترانزستور** **ويليام شوكلي** الحائز على **جائزة نوبل في الفيزياء** بمحاولة الانتحار بواسطة الروليت الروسي، إلا أنه نجا منها. المترجم.

«بالنرد[1]». واللعب في هذه الأسواق يجري بحيث أن الكرة «تضرب باتجاه مرمى واحد فقط»: يكسب أولئك الذين يجيدون التحكم بالأسواق المالية وإدارتها، بينما يخسر جميع الباقين. لذلك غالباً ما يطلق على هذا النوع من الاقتصاد «اقتصاد الكازينو». ومن الواضح أن تلك «البقية» سوف تخسر قريباً كلَّ شيء (كثيرون سبق وخسروا كلَّ شيء، ولكنهم لم يدركوا بعد ذلك، ولهذا فهم يستمرّون في المقامرة بأموال مُقترضَة - ديون). وأنا أعتقد أنه لا داعي لأن نذكِّر بالمصير الذي ينتظر الإنسان الخاسر. أحياناً قد ينهي حياته عن طريق الانتحار. وأحياناً قد يكون لديه أقرباء وأنسباء شفوقون فيقومون بتسديد الدين نيابة عنه. ولكن في أغلب الحالات يصبح عبداً مَديناً عند من خسر أمامهم. بالطبع، ينشأ لدى لاعب القمار قرف مرَضي تجاه العمل. إلا أنه في «معسكرات الاعتقال والأعمال الشاقة» التي يقوم المرابون مسبقاً بإنشائها، سوف يلجأ «أساتذة التربية» المثابرون إلى كل ما مِن شأنه لكي يستعيدوا مهارات العمل التي فقدها «اللاعبون» السابقون»[٥٥].

٤٨- يو. بارانتشيك. الأزمة العالمية ونظرية المؤامرة. مع وضد. الجزء الأول. الانترنت. موقع «صندوق الثقافة الاستراتيجية».

٤٩- ي. أ. روغوفسكي. التقدم العلمي- التقني والأزمة. الولايات المتحدة الأمريكية. كندا. اقتصاد. سياسة. ثقافة. العدد ١٠، ٢٠٠٩.

---

(١) وردت في النص الأصلي مفردة «العظام» أي القمار بالعظام... والعظام واحدة من أقدم ألعاب القمار.. أداة اللعبة هي مكعبات (النرد) وعددها من ١ حتى ٥، حسب نوع اللعبة. يربح من يجمع نقاطاً أكثر على أساس أن اللعبة الصحيحة هي أن تكون المحصلة في على سطحي المكعبين بعد رمي النرد ٧ (٦+١، ٥+٢ الخ)... وهكذا دواليك. المترجم.

٥٠ - رهان جورج سوروس الأخير. الأزفستيا. ١٢\١١\٢٠٠٤.

٥١ - جاك أتِلّي. الأزمة الاقتصادية العالمية... وماذا بعد؟ - مكتبة سانت بطرسبورغ: بطرسبورغ، ٢٠٠٩، ص. ١٣٩-١٤٠. طبعاً لا يمكن الموافقة مع جميع أفكار المؤلف. مثلاً، هو يقول إن «المطلعين» - هم وسطاء فقط، ولكنهم ليسوا مستثمرين أو مالكين لرأس المال. تجدر الإشارة إلى أن أي «مطلع» سوف يحصل في نهاية المطاف على أرباح جراء العمليات في أسواق المال، وبالتالي فإنه يصبح «مالكاً لرأس المال». بالتالي، من غير الصحيح خلق مجابهة بين «المطلعين» وبين «مالكي رأس المال».

٥٢ - ي. ف. غيتمان - بافلوفا. حماية المعلومات من الداخلInsider information في البلدان الأجنبية. البزنس والمصارف. العدد رقم ٦، ٢٠١٠

٥٣- أي. كوتلار. السوق - هراء قبيح للعصابات! جريدة برافد الموسكوفية. ١٠. ٤. ٢٠٠٩

٥٤- أ. غ. سركيسيانتس. الاندماج والاستحواذ والإفلاس في قطاع المصارف. البزنس والبنوك. العدد ٣٨، ٢٠٠٩.

٥٥ - يتم اليوم استخدام المعتقلين في السجون في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبعض البلدان الغربية الأخرى كشكل من أشكال العمالة الحرّة غير مدفوعة الأجر؛ إذ تقوم إدارة السجون بتأجير السجناء لرجال الأعمال لاستخدامهم في أعمالهم الخاصة، أو تقوم الإدارة بنفسها باستخدامهم في هذا العمل الإنتاجي أو ذاك. ونحن بذلك نصبح شهوداً على ظهور صنف جديد من الرأسمالية - «رأسمالية السجون والمعتقلات».

الفصل السادس

«الثورة النقدية»:

تأسيس البنوك المركزية

أنا أعتقد أنَّ مؤسسة البنوك هي أكثر خطورة من الجيش المسلّح. وإذا ما سمح الشعب الأمريكي للبنوك الخاصة التحكم بإصدار العملة، فإنَّ المصارف والشركات التي يديرها أصحاب البنوك سوف تسلب الناس جميع ممتلكاتهم إلى أن يستيقظ أولادهم فيكتشفوا أنهم بلا مأوى في الأرض التي سبق واحتلّها أسلافهم.

توماس جيفرسون[1] (١٧٤٣ – ١٨٢٦)
أحد واضعي إعلان الاستقلال
للولايات المتحدة الأمريكية
وثالث رئيس أمريكي

---

(١) توماس جفرسون Thomas Jefferson، هو أحد **الآباء المؤسسين للولايات المتحدة**، والكاتب الرئيسي **لإعلان الاستقلال**) ١٧٧٦ (وثالث **رئيس للولايات المتحدة** ١٨٠١-١٨٠٩ .(كان متحدثاً باسم **الديمقراطية**، نادى بمبادئ الجمهورية وحقوق الإنسان، وكان له تأثير عالمي... المترجم.

الأركان العامة للمرابين

لقد كان تأسيس البنوك المركزية واحدة من أهم الخطوات على طريق تعزيز مواقع المرابين. وقد كان الدافع لإنشاء مثل تلك المؤسسات هو جشع وشراهة المرابين الأكثر نفوذاً، الذين أرادوا احتكار عملية إصدار العملة القانونية للدولة والحصول جراء ذلك على علاوة أو أرباح من الإصدار. ثم كان أن أشتدَّ طمعهم فأرادوا إخضاع المجتمع بأكمله لسيطرتهم من خلال التحكم بتدفق المال.

وقد كانت ثمة مصلحة لكامل «طبقة المرابين» في إنشاء البنوك المركزية؛ إذ كان يفترض بهذه المؤسسة أن تعمل على تنسيق أنشطة جميع البنوك، لتتحول إلى «أركان عامة» لذلك «الكارتل[1] المالي».

سبق وتناولنا أعلاه بشكل جزئي نشاط البنوك المركزية في علاقتها بنظام «الاحتياطي الجزئي» الذي يعمل وفق البنوك التجارية. ومن أجل

---

(١) كارتل (Cartel **كلمة** أو مصطلح لاتيني ومشتق من كلمة (Charta) اللاتينية والتي تعني الميثاق.

ويعرف الكارتل، أنه اتفاق غالباً ما يكون مكتوباً بين عدد من **المشاريع** تنتمي إلى فرع معين من فروع **الإنتاج** لأجل تقسيم **الأسواق** أو تنظيم المنافسة مع الإبقاء على شخصية كل **مشروع** من الناحيتين **القانونية والاقتصادية**، بحيث لا تندمج مع بعضها كما هي الحال بالنسبة لاتفاقيات **الترست**(Trust) التي تتنازل فيها **المشاريع** عن استقلاليتها. إنه اتفاق ناتج عن تجمع بين مؤسسات وطنية، أو دولية، لتحديد أسعار **المنتجات**، ويمكن أن يحدد (الكارتل) العرض (للمنتجات) لرفع الأسعار من أجل زيادة أرباح الأعضاء فيه. ويختلف الكارتل عن **الشركة القابضة** Holding) (Company، من حيث أن هذه الشركة تقوم على أساس من المساهمة الفعلية في رؤوس الأموال للشركات التابعة **والتعاون** بين الشركات أعضاء المجموعة من دون **احتكار** معلن أو مغطى. المترجم.

«تأمين» البنوك التي أصبحت مُعرّضة للإفلاس في ظروف العمل بنظام «الاحتياطي الجزئي»، فقد راح المصرف المركزي يقوم بالوظائف التالية:

- الإشراف على عمل البنوك التجارية.
- تنظيم السيولة فيها من خلال إلزامها بنظام الاحتياطي وبإعادة تمويل قروض البنوك التجارية، و«قروض تحقيق الاستقرار» والعمليات في «السوق المفتوحة» (بيع وشراء الأوراق المالية لدى البنوك التجارية)، العمليات في سوق العملات، وشراء ما يسمى الأصول «السامّة» أو «الخردة» الخ.
- تنظيم وضبط سوق القروض ما بين المصارف وهلم جراً.

باختصار، لقد تم تأسيس البنوك المركزية من أجل حماية «المصالح الطبقية» للمرابين عن طريق:

١- خلق إحساس راسخ عند الجمهور كما لو أنَّ كلَّ شيء لدى البنوك التجارية «على ما يرام» وأنه ما من سبب لأن يقلقوا بشأن ودائعهم ومدخراتهم (فالبنك المركزي يهتم بذلك).

٢- السعي لمنع حدوث حالات ذعر وأزمات مصرفية، في حال بدأ يتصاعد «الدخان» فعلاً (مع أنَّ إمكانياتها في هذا الخصوص قليلة).

٣- تنظيم عمليات «إطفاء الحريق» (أي مجابهة الأزمة المصرفية) في حال نشوبه برغم كل شيء، وذلك عن طريق صب «سائل الإنقاذ» الذي يُسمّى «السيولة».

ونحن لا نريد الحديث كيف أنَّ البنك المركزي يقوم بما يخدم مصالح المرابين و«في إطار الخطة المقرّرة» بتنظيم «حرائق» يطلق عليها اسم أزمات مالية.

وبهدف الرفع من أهميتها الاجتماعية راحت البنوك المركزية في عدد من البلدان المتقدمة صناعياً تتبنى أهدافاً جديدة، مثل «ضمان العمالة الكاملة»، «ضمان النمو الاقتصادي»، «مكافحة التضخم» وغيرها من الأهداف. وقد أطلق على نشاط البنوك المركزية هذا تسمية ذات صبغة جدّية كثيراً: «السياسة النقدية Monetary policy». ولكن يمكننا، على العموم، أن نسمّي ذلك نشاطات إعلامية Pr-shares تقوم بها «الأركان العامة» للمرابين بقصد إخفاء الأهداف والمهمات الحقيقية. وبالفعل، لقد كانت لدى البنوك المركزية ومنذ اليوم الأول لإنشائها «سياسة نقدية» خاصة بها، ولكنها مختلفة تماماً عن تلك التي يتم تقديمها اليوم للجمهور بصورة رسمية.

إنَّ الهدف الأساسي «للسياسة النقدية» الحقيقية (وليست المعلنة) للبنوك المركزية هو العمل على ضمان وتعزيز الهيمنة العالمية للمرابين الرئيسيين. ومن أجل بلوغ هذه الغاية، تقوم البنوك المركزية بحل مسائل محدودة مرتبطة، قبل كل شيء، بتركيز الثروة العالمية في أيدي المرابين الرئيسيين:

- الحفاظ على نظام «الاحتياطي الجزئي» كأساس للنهب المشرعن لأموال الزبائن.
- العمل على زيادة العرض على القروض (بما في ذلك عن طريق تشجيع وتحفيز الطلب على القروض).
- دعم عمليات التضخم كوسيلة لفرض ضرائب ضمنية على المجتمع لمصلحة المرابين.
- العمل بشكل دوري على تنظيم أزمات مصرفية ومالية واقتصادية بهدف مصادرة أملاك المديونين (المفلسين) وشراء الأصول الفاقدة لقيمتها من قبل المرابين... الخ.

كما تنشط البنوك المركزية في أحيان كثيرة خارج نطاق «عملها المهني» (المجال النقدي) فتنخرط في حقل السياسة. كأن تشارك، مثلاً، في التحضير للحروب والثورات: إنَّ مثل هذه «المشاريع السياسية» تخلق طلباً كبيراً على أموال المرابين وتؤدي إلى المزيد من تركيز الموارد العالمية في أيدي المرابين الرئيسيين. ومن الواضح أنَّ هذا الجانب من نشاط البنوك المركزية لا يجد انعكاساً له في التقارير الرسمية التي تعدّها البنوك.

ولكي نفهم بشكل أفضل أهداف ومهمات البنوك المركزية ووسائل بلوغها، من الأفضل لنا أن ندرس أنشطتهم لا في الأوراق الرسمية المصقولة (التقارير السنوية والمحاضرات التي تتعلق بمواضيع هادفة، وخطط العمل والنشاط وغير ذلك)، وإنما من خلال دراسة تاريخ إنشائها ونشاطها في الماضي. وسوف نسير في هذه الحالة على هدي كلمات إنجيل لوقا حيث قال: «لأَنَّهُ لَيْسَ خَفِيٌّ لاَ يُظْهَرُ، وَلاَ مَكْتُومٌ لاَ يُعْلَمُ وَيُعْلَنُ» (لوقا ٨: ١٧).

بنك انكلترا كأفضل إنجاز للثورة البرجوازية

ثمة اختلافات في المراجع والأدبيات الاقتصادية بخصوص أي البنوك المركزية يعتبر الأول من بينها. هناك باحثون يعتبرون بنك السويد الذي تأسس في عام ١٦٦٨ هو الأول، بينما آخرون يعتقدون أنه بنك انكلترا الذي تم تأسيسه في عام ١٦٩٤. ونحن سوف نركّز اهتمامنا على البنك الثاني لأن دور بنك انكلترا في تطور الثورة النقدية العالمية أكبر بما لا يقارن. **أولاً**، لقد استخدم نموذج بنك انكلترا من قبل بلدان كثيرة لتأسيس بنوكها المركزية الخاصة بها. **وثانياً**، شاءت الأقدار أن يلعب بنك انكلترا في مراحل محددة من التاريخ دور المركز الذي يتحكم بالنظام المالي العالمي.

ولكي نفهم كيف ومن أين جيء ببنك انكلترا، من الضروري علينا أن نقوم بمراجعة صغيرة: سبق إنشاء البنوك المركزية في الكثير من البلدان قيام ثورات برجوازية، وقد كانت هذه الثورات بهذه الدرجة أو تلك وبهذا الشكل أو ذاك مثارة من قبل المرابين الذين أصبح الملوك يعرقلون نشاطهم في مجال تجارة الفائدة (الربا).

تاريخ إنشاء بنك انكلترا

تحت تأثير حركة الإصلاح الديني التي كانت قد بدأت تنتشر وتتوسع في أوربا، لجأ الملك البريطاني هنري الثامن (١٥٠٩- ١٥٤٧) إلى تخفيف كبير للقوانين التي تتعلق بالربا. وفي النصف الأول من القرن XVI قام المرابون بتوسيع عرض العملة الذهبية والفضية، فلوحظ انتعاش الحياة الاقتصادية في البلاد. ولكن ها هي ابنة هنري الثامن ماري تيودور تُتوَّج ملكةً على العرش (١٥٥٣- ١٥٥٨)، وتشدِّد من جديد في تطبيق القوانين التي تحارب الربا. فانخفض بدرجة كبيرة عرض النقود، وبدأ الكساد في البلاد. وبعد مرور خمس سنوات على حكم الملكة ماري انتقلت السلطة إلى شقيقتها- الملكة إليزابيت الأولى (١٥٥٨- ١٦٠٣). ولكي تعيد الاستقرار إلى الاقتصاد المضطرب في البلاد، قررت امتلاك زمام إصدار النقود. قبل كل شيء، اتخذت قراراً بأن يكون حق سك العملة الذهبية والفضية محصوراً بصورة استثنائية بالخزينة الملكية. ما أدى إلى التقليل من الحاجة إلى المرابين بشكل كبير جداً، فأصبحت أسعار الفائدة على القروض التي يقدمونها في الحدود الدنيا. بهذه الطريقة دخلت الملكة إليزابيت I في مواجهة مباشرة مع المرابين. فراح هؤلاء، أي المرابون، يحضّرون للقيام بثورة معتمدين على

صنيعتهم أوليفر كرومويل[1]. وقد انتهى كل شيء، كما نعلم، بالإطاحة بالملك شارل I، وبحلّ البرلمان، ومن ثمَّ إعدام الملك. بالتأكيد، لا يجوز أن نفسِّر جميع هذه الأعمال تحديداً فقط لأن السلطة الملكية تسلّمت قرار سك النقود، ولكنه سبب هام من أسباب الثورة الانكليزية. تمّ تتويج يعقوب **(جيمس)** ستيوارت[2] **(١٦٨٥ - ١٦٨٨)** ملكاً على العرش. بدأت حينذاك

---

(١) أوليفر كرومويل **(١٥٩٩-١٦٥٨)** قائد عسكري **وسياسي إنجليزي**، اعتبره نقاده أحد **القادة الديكتاتوريين**، يُعرف بأنه هزم الملكيين في **الحرب الأهلية الإنجليزية** وجعل إنجلترا **جمهورية** وقاد **كومنولث إنجلترا**. مع قدوم **العصر الإليزابيتي** تراجعت الأفكار الألفية في **إنكلترا** ولكنها عاودت الظهور مع قدوم حركة **الطهوريين** (البوريتانيون) حيث تطورت أفكارها في تلك الفترة لحد الربط بين النصوص الدينية والسياسة والربط بين مجيء المسيح الثاني وإقامة دولة يهودية. ففي عام **١٥٨٨** دعا رجل دين اسمه بريتمان لإعادة **اليهود** إلى **الأراضي المقدسة** تحقيقاً لنبوءات **الكتاب المقدس**. وفي عام١٦٠١م طالب البرلماني السير هنري فينش حكومة بلاده بدعم **اليهود** ليرجعوا لأرض الموعد قائلاً «ليس اليهود قلة مبعثرة، بل إنهم أمة، ستعود أمة اليهود إلى وطنها، وستعمر كل زوايا الأرض وسيعيش اليهود بسلام في وطنهم إلى الأبد». أعطيت الصهيونية المسيحية بُعدها السياسي الأيديولوجي للمرة الأولى في **بريطانيا** عام **١٦٥٥م** عندما دعا أوليفر كرومويل رئيس المحفل البوريتاني بين عامي **١٦٤٩ و١٦٥٩** إلى عقد مؤتمر يسمح لليهود بالعودة إلى السكن والإقامة في **المملكة** بعدما تم **نفيهم منها بقرار** من الملك **إدوارد الأول** عام١٢٩٠م. تم في هذا المؤتمر خلق صلة ما بين أفكار الصهيونية المسيحية والمصالح الإستراتيجية **لبريطانيا**، ودفعت كرومويل للإيمان باكراً بوجوب توطين اليهود في الأراضي المقدسة في **فلسطين**. المترجم.

(٢) يعقوب **(جاكوب)** السادس الإسكتلندي، هو نفسه جيمس الأول ملك انكلترا - أول ملك إنجلترا من سلالة ستيوارت... كان الملك الأول الذي حكم في الوقت نفسه المملكتين من الجزر البريطانية... المترجم.

الحرب الأهلية في بريطانيا والتي لم تمنح المرابين فرصة الهيمنة الكاملة على السلطة في البلاد.

وهنا يظهر على المسرح وليام **(فيلهلم)**[1] أورانج- صنيعة المرابين الموثوق. يعتقد المؤرخون، أنَّ وصوله إلى السلطة كان مدعوماً من قبل المرابين الهولنديين والبريطانيين. فتمّت الإطاحة بأسرة ستيوارت، وحلَّ وليام أورانج محلّ يعقوب **(جيمس)** الذي أصبح يُلقَّب فيلهلم III **(١٦٨٨ - ١٧٠٢)**. وقد أجرى المحادثات مع الملك الجديد باسم وبتكليف من المرابين أحد النصّابين في تلك الفترة المدعو وليام باترسون[2] **(**وكان حاول قبل ذلك أن يكسب أموالاً ضخمة من خلال استيطان البرزخ

---

(١) ويليام الثالث **(**١٦٥٠م - ١٧٠٢م**)...** ملك إنجلترا، **واسكتلندا، وايرلندا** ١٦٨٩م - ١٧٠٢م كان يعرف باسم وليام الهولندي، لأنه كان أميراً من أمراء دولة أورانج في **هولندا**، ورئيساً لدولة المقاطعات الهولندية، ولكنه لم يتوصل قط إلى معرفة الإنكليز، أو **الاسكتلنديين**، أو **الايرلنديين** الذين دُعي إلى حكمهم سنة ١٦٨٨م عندما نُفي زوج أمه الملك **جيمس الثاني**١٦٨٥م - ١٦٨٨م. ولا عجب، مع ذلك، فالساسة الإنكليز الذين دعوه إلى اعتلاء **العرش** لم يكونوا ممن يُعتمد عليهم وغير جديرين بالثقة تماماً، وبعضهم كانوا من **الخونة** خيانة صريحة. وكثيرون أمضوا الشطر الأكبر من مدة حكمه يتآمرون لإعادة الملك **جيمس الثاني**. وكان ويليام الثالث ملك إنجلترا هذا في عصره صاحب الفضل في إدخال كثير من التحسينات على الحكومة والمؤسسات الإنكليزية. فتم تأسيس **بنك إنجلترا**، وأصلح نظام **صك العملة**، وتحررت **الصحافة** من **الرقابة**. إلا أنه كان شخصياً أفضل في **ميدان الدبلوماسية والحرب**، يحاول دائماً اعتماد الدبلوماسية قبل اللجوء إلى الحرب. المترجم.

(٢) ويليام باترسون ١٦٥٨ – ١٧١٩**: تاجر** ومصرفي **إسكتلندي**، كان واحداً من مؤسسي **بنك انجلترا** وكان واحداً من المؤيدين الرئيسيين **لخطة دارين** الكارثية. وفي وقت لاحق أصبح داعياً إلى الاتحاد مع إنجلترا. المترجم.

البنامي، ولكنه لم ينجح). وقد طالب (المرابون) مقابل «الخدمة» التي قدّموها (أي تقديم قرض) لفيلهلم أورانج تقديم «خدمات» موازية لهم:

- **أولاً**، الموافقة على إنشاء بنك مركزي يحتكر عملية إصدار الأوراق النقدية المتداولة في البلاد.
- **ثانياً**، كان يجب أن يصبح هذا البنك المانح الوحيد والحصري للحكومة، بأن يقدِّم لها القروض بنسبة فائدة ٨% مقابل كمبيالات أو كفالات حكومية (أي السندات).
- **ثالثاً**، السماح للبنك بانتهاج سياسة الاحتياطي الجزئي لالتزاماته، أي أن يُتاح له عملياً أن يخلق أموالاً «من العدم».
- **ورابعاً**، كان الاقتراح أن يكون «الاحتياطي» الرئيسي للبنك على شكل سندات خزينة وليس بالعملة الذهبية؛ وبحيث أنه يتم ضمان إقراض الحكومة ومنح قروض أخرى بوساطة سندات الخزينة تلك.

لقد تضمن «مشروع» وليام باترسون ذلك جميع العناصر الأساسية للآلية المعتمدة اليوم في سك النقود من قبل البنوك المركزية للبلدان المتطورة (باستثناء أن «المشروع» كان يلحظ أيضاً استخدام الذهب مع أن دوره كان قد أصبح ثانوياً).

وقد جرت في حقيقة الأمر تلبية جميع مطالب وشروط المرابين (ولكن ليس بشكل كامل - فمثلاً، حق سك وإصدار العملة الوطنية احتفظت بها البنوك الأخرى أيضاً).

بهذه الطريقة تم إنشاء بنك انكلترا، الذي كان له الحق في إصدار الأموال الائتمانية (الجنيه الاسترليني الورقي) بكميات أكبر مرتين مما كان

لديه من احتياطي الذهب. وفي العام الأول من تأسيسه مَنح البنكُ ملكَ انكلترا قرضاً بقيمة ١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني مقابل وجود كمية من الذهب في أقبية البنك قيمتها ٧٢٠,٠٠٠ جنيه استرليني فقط. فكانت القروض والفوائد عليها تسدّد من خلال الضرائب. وقد كانت مثل هذه المنظومة مناسبة للمرابين - المساهمين في بنك انكلترا، كما للموظفين الحكوميين على حدٍّ سواء، لأن هذا كان يسمح لهؤلاء بامتلاك فرصة دائمة في الوصول إلى مصدر الإقراض. وبوجود هذه السياسة راحت تكبر بسرعة أرباح المساهمين في بنك انكلترا من ناحية مثلما راح ينمو الدين الحكومي من ناحية أخرى. وقد جعلت تلك المنظومة الظروف ملائمة لظهور فساد غير مسبوق، كما ساعدت في دمج الجبروت المالي للمرابين و«الموارد الإدارية» للمسؤولين الحكوميين. وحده الشعب البريطاني كان الخاسر: فقد تحمّل وطأة الضرائب التي تسبب بها الديَن. علاوة على ذلك، أثقلت كاهله جميع مصاعب الأزمات التي كان لا بد لها أن تحصل مع النمو السريع للديَن. وأخيراً، يجب الأخذ بالحسبان أنَّ جزءاً من قروض بنك انكلترا لم يكن مدعوماً لا بالذهب ولا بالسلع. لذلك وبالرغم من الاعتقادات المترسّخة كما لو أنَّه «لم يكن وارداً أن يحدث تضخم في ذلك الوقت»، فقد ارتفعت الأسعار في البلاد وهذا ما أضرَّ في الدرجة الأولى بمصالح البريطانيين البسطاء. فبدأ «الهروب» من الجنيه الورقي نحو الذهب. ولهذا أصدر الملك ومنذ عام ١٦٩٦ قانوناً يمنع بنك انكلترا من الدفع «عيناً»، أي بالذهب. بهذه الطريقة نجد أنَّه بمرور بضع سنوات فقط بعد تأسيس بنك انكلترا أصبحت آلية إصدار العملة شبيهة بما هي عليه الآن في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من البلدان المتطورة الأخرى.

ولكن «الفترة المجيدة» بالنسبة للحكومة سريعاً ما انتهت: راحت الديون تنمو بسرعة هائلة لدرجة أنه لم تعد تكفي معها أي ضرائب لخدمتها ولتسديدها. ولم تبقَ أمام الحكومة سوى وسيلة واحدة للخروج من ذلك «المأزق» وهي أن تبدأ الحرب. وبالفعل، انطلقت سلسلة من الحروب التي خاضتها انكلترا من أجل الاستيلاء على المستعمرات والسيطرة على العالم... فكانت نتيجة تلك الحروب المزيد من إضعاف السلطات مع تعزيز وتقوية نفوذ المساهمين في بنك انكلترا وغيرهم من المرابين في الوقت ذاته. وفي نهاية القرن XVIII كان احتياطي بريطانيا من الذهب قد استُنِفد عن طريق الحرب، ما أضطر الحكومة في عام ١٧٩٧ إلى منع شامل لأي عمليات دفع بالذهب.

وفي عام ١٨١٦، بعد حروب نابليون، بوشر العمل في انكلترا بنظام المعيار الذهبي الذي أتاح بموجبه بنك انكلترا التبادل الحر بين الأوراق النقدية والذهب. بيد أنَّ بنك انكلترا بدأ على الفور بإصدار كميات من النقد الورقي تفوق بأضعاف كمية الذهب الموجودة لديه في المستودعات، ما ساعد على نشوء أزمة ١٨٢٥. على إثر ذلك ظهرت في بريطانيا مجموعة نافذة من أنصار «لجم» النشاط المتعلّق بإصدارات العملة من قبل بنك إنكلترا - ما عرف في حينه باسم «المدرسة النقدية»، التي كان ممثلوها يعتبرون أنّ أزمة عام ١٨٢٥ إنما نشأت بسبب «الفارق» بين إصدار النقود من قبل بنك انكلترا وبين الاحتياطي من المعدن لديه. كما إنهم تذكّروا في هذه المناسبة تلك التجربة المريرة والمؤسفة للملك وليام بشأن «الفصل» الفعلي بين إصدار النقد الورقي وبين الذهب والتي انتهت بانتعاش ظاهرة التضخم في نهاية القرن XVII بداية القرن XVIII.

وقد عارض ممثلي «المدرسة النقدية» ممثلو مدرسة أخرى عرفت باسم «المدرسة المصرفية» التي كان أنصارها يعتقدون أنَّ إصدار النقود من قبل البنك المركزي لا يجب أن يتحدد بكمية الاحتياطي من الذهب، بل أن يتم ربطه مع حاجات الاقتصاد إلى النقود. وهذا الربط يجب أن يُدعم بإصدار أوراق نقدية بضمان الكمبيالات، أي بالسلع، في نهاية المطاف. ونشير، من دون الدخول في تفاصيل الجدال الذي دار بين المدرستين حينذاك، إلى أنَّ ذلك الربط كان يتعلق بنشاط بنك انكلترا فقط. أما بشأن الاحتياطي الكامل أو الكلّي للبنوك التجارية فلم يأتِ أحد على ذكره.

وفي عام ١٨٤٤ بدأ طور جديد في تطور بنك انكلترا. ونحن سبق وأشرنا أعلاه إلى أنه في ذلك العام تمَّ اقرار قانون بيل[1] (Robert Peel - المترجم) الذي أدخل عدداً من التعديلات الجديدة في نشاط البنك المركزي للبلاد.

أولاً، تقرر أن يحصل بنك انكلترا على حقوق استثنائية في موضوع إصدار العملة الورقية في البلاد. ولكن المصارف الأخرى، والحق يقال، لم تُحرم من مثل هذا الحق ولكن تم تحديد الحجم الأقصى لإصداراتها عند مستوى عام ١٨٤٤.

اعتباراً من تلك اللحظة حاز بنك انكلترا عملياً على الحق في ثلثي إصدار البنكنوت في البلاد، وراحت هذه الحصة تزداد مع كل عام. أمّا البنوك الأخرى فراحت بالتدريج «تخرج» من اللعبة: خلال الفترة ١٨٤٤-١٩٢١ توقفت جميع البنوك عن النشاط الإصداري ما عدا بنك

(١) المقصود القانون الذي تم تمريره في البرلمان البريطاني في عهد حكومة روبرت بيل عام ١٨٤٤ والذي خوَّل البنك المركزي (بنك انكلترا) فقط طباعة الأوراق النقدية البريطانية (الجنيه)...

إنكلترا (٢٠٧ من بيوتات المال الخاصة و٧٢ شركة مصرفية مساهمة). هذا لا يعني أن مواقع ونفوذ المصارف الأخرى قد تراجعت. فكثير منها تابع مراكمة رؤوس أمواله وزيادة أصولها. ولكن أضحت مهمتها محصورة في إصدار أموال غير نقدية.

ثانياً، تم تحديد مستوى عال من الدعم بالعملة الذهبية للأوراق النقدية التي يصدرها بنك انكلترا. لم تكن هذه الخطوة بضمان مستوى تأمين مرتفع من الدعم بالذهب للإصدار قضية داخلية قط بالنسبة لبنك انكلترا. إذ إنَّ بريطانيا كانت صاحبة المبادرة في نشر المعيار الذهبي في جميع أنحاء العالم، وبالتالي فقد كان مُقدّراً عليها أن تصبح المثال الذي يبرهن ما معنى المعيار الذهبي الحقيقي.

مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنَّه تم توقيف العمل بقانون بيل أكثر من مرة إلى أنْ تم إلغاء مفهوم المعيار الذهبي في عام ١٩٣٠، وهذا ما أتاح الفرصة للبنك المركزي بأن يزيد من حجم إصدار النقود الورقية.

نختتم الحديث عن بنك انكلترا بالإشارة إلى أنه كان ومنذ البداية مؤسسة خاصة يمتلكها أفراد وليس الدولة. وأنه من بين المساهمين - المؤسسين كان الملك والملكة اللذين ساهما بأول مبلغ بقيمة ١٠ آلاف جنيه استرليني. ثم بعد ذلك قام ٦٣٣ شخصاً بالمساهمة بمبالغ بمقدار ٥٠٠ جنيه للفرد الواحد، ما منحهم حق التصويت في اجتماعات المساهمين. وفي عام ١٩٤٦، أي بعد قرنين ونصف من إنشائه، تم تأميم بنك انكلترا من قبل الحكومة الليبرالية (بالمناسبة، ما زالت قائمة أسماء المساهمين آنذاك سرّيةً حتى الآن)، ولتصبح خزينة الدولة هي المالك لرأس المال المساهم [٥٦]. وقبل ذلك، منذ عام ١٩٣١ حين تخلّت إنكلترا عن المعيار الذهبي، كان قد

تمَّ تسليم احتياطي بنك انكلترا من الذهب إلى الخزينة (وزارة المالية). ولكن بنك انكلترا ولليوم لا يدار De facto (في الواقع) من قبل الحكومة، وإنما من قبل بنوك خاصة في مدينة لندن: «كان بنك انكلترا وما زال مصرفاً خاصّاً يقوم بحماية مصالح حلقة محدودة وضيقة جدّاً من الأفراد» [٥٧].

بنك فرنسا - طفل (من نسل، Offspring) نابليون بونابرت

لقد تم تأسيس البنك المركزي في فرنسا، حسب المعلومات الرسمية، بعد أكثر من مئة سنة من تأسيس بنك انكلترا. ولكن يجب التنويه إلى أنَّ محاولة إنشاء مثل هذه المؤسسة تعود إلى بداية القرن XVIII. وأن صاحب تلك المحاولة هو المصرفي الاسكتلندي جون لاو[١].

كانت فرنسا في تلك الفترة تقع في وضع مالي مزرٍ للغاية. إذ بلغ العجز في الموازنة حوالي ٨٠ مليون جنيه (روماني أو ليبرة - لاتيني - المترجم)، وأما الدين الحكومي العام فقد بلغ في عام ١٧١٥ - ٣,٥ مليار ليبرة. لم يشأ أحد بأن يُقدم قروضاً للملك الفرنسي، بينما كانت الضرائب اللازمة لتغطية حتى أبسط المصاريف غير كافية. حينذاك تقدّم جون لو بمشروع قرار إلى فيليب أورليان (الوصي على الملك القاصر لويس الخامس عشر) وإلى وزراء البلاط بهدف الانتقال إلى المنظومة النقدية التي تعتمد على الأوراق النقدية وليس على النقود الذهبية، وبحيث أنه سيكون بالإمكان

---

(١) John Law ١٦٧١–١٧٢٩... كان اقتصادياً إسكتلندياً يعتقد أن المال ليس سوى وسيلة للتبادل لا تشكل ثروة في حد ذاتها وأن الثروة الوطنية تعتمد على التجارة. وعين مديرا عاما للمالية في فرنسا في عهد دوق أورليانز، الوصي على الملك الشاب لويس الخامس عشر. في عام ١٧١٦ أنشأ البنك المركزي في فرنسا، وهو مصرف خاص... المترجم.

طباعة الأوراق النقدية بالكمية المطلوبة. قال جون لو بهذا الخصوص: «من مصلحة الملك وشعبه ضمان أموال البنك والتخلي عن العملة الذهبية».

وفي عام ١٧١٦ تم خصّيصاً تأسيس بنك خاص على شكل شركة مساهمة برأس مال مقداره ٦ مليون ليبرة. أطلق عليه تسمية البنك الملكي، وترأسه لاو شخصياً الذي استلم حقيبة وزير المالية أيضاً. كان البنك في البداية يقع تحت إشراف مجلس الوزراء، فراح يمارس بتحفظ مهمة إصدار الأوراق النقدية بما يتناسب مع كمية احتياطي الذهب لديه. ولكنه وبإصرار من قبل لاو أقال الملك لويس أورليان عدداً من الوزراء، ليبدأ البنك بعد ذلك وبنشاط ملحوظ إصدار أوراق نقدية غير مدعومة بالذهب.

ومن أجل الربط بين الكتلة النقدية الزائدة وبهدف منع حصول تضخم، اقترح جون لاو إنشاء لجنة خاصة في هيئة شركة مساهمة، حيث قام ببيع الأسهم لقاء أوراق نقدية لكل مَن يرغب. هكذا تم في عام ١٧١٧ تأسيس الشركة الغربية (هناك اسم آخر لها - شركة المسيسيبي) برأس مال مساهم قدره ٢٢ مليون ليبرة.

ولكي يخلق طلباً على الأسهم، راح لاو يكرر الاعلان عن المشروع الذي كما لو أنَّ الشركة تريد إنجازه. يدور الحديث عن استخراج الذهب على أرض المستعمرة الفرنسية في أمريكا الشمالية - لويزيانا. راح سعر الأسهم في السوق يرتفع بسرعة: مع السعر الاسمي للورقة النقدية الواحدة بقيمة ٥٠٠ ليبره ارتفع سعر السهم في السوق إلى أعلى نقطة ١٨ - ألف ليبره. بالكاد كانت آلة الطباعة تلحق في طباعة الأوراق النقدية التي تم طرحها في التداول لتذهب مباشرة من أجل شراء سندات الأسهم. ومع حلول عام ١٧٢٠ كان حجم المبلغ المتداول في فرنسا يبلغ ٣ مليارات ليبرة.

عملياً، تمَّ إنشاء هرميَن ماليَّن في البلاد - هرم كمبيالات (بنكنوت) البنك الملكي، وهرم إيصالات (أسهم) الشركة الغربية. من حيث الجوهر، كان قد تم، قبل ثلاثة قرون تقريباً، تأسيس ذلك النموذج على طريقة إصدار العملة الذي يُعتمَد اليوم في البلدان المتطورة. الفرق الوحيد هو أنَّ البنوك المركزية تقوم اليوم بطباعة الأوراق المالية لا لشراء الأسهم، وإنما لشراء السندات (التي تصدرها الخزينة). وعلى الرغم من جميع أشكال التلاعب فقد ارتفعت الأسعار في فرنسا الملك لويس الخامس عشر، وبدأت موجة شديدة من التضخم - وهذه ظاهرة لم تكن معروفة للأوربيين في ذلك الوقت.

ومن أجل زيادة ثقة الشعب بالأوراق النقدية، وصل الأمر في عام ١٧١٨ بجون لاو إلى أن قام بإعادة هيكلة البنك الملكي الخاص وتحويله إلى بنك حكومي. لكن هذا لم ينقذ الوضع. ذلك أنَّ بعض الفرنسيين الأقل ثقة قرروا استبدال أوراقهم النقدية بذهب المصرف. وقد كان دوق بوربون أول من أقدم على ذلك، الذي قام بنقل مستحقاته من الذهب في بضع عربات. ما أدى إلى نشوء مشاكل عند آخرين أبرزوا أوراقهم النقدية فيما بعد. فانتشرت شائعات لا تسرّ لاو، وبدأ الذعر. حاول لاو وقف الهلع فمنع في عام ١٨٢٠ استخدام الذهب كنقود تحت طائلة فرض عقوبة السجن وحتى الإعدام.

بالمناسبة، لقد أقدم الرئيس الأمريكي ف. روزفلت على أمر مشابه بعد انقضاء حوالي مئتي سنة: إذ أصدر مرسوماً يمنع مبادلة الدولار بالذهب وطلب من الأمريكيين تسليم كامل الذهب إلى الدولة تحت التهديد بالسجن.

بالطبع، لم ينجح في وقف حالة الذعر، وانتهى كل شيء بفقدان الأوراق النقدية لكامل قيمتها، وبانهيار الشركة الغربية لتتحول أسهمها إلى

أوراق عادية. وبعد أربع سنوات من تأسيسه، توقّف البنك الملكي - الطِراز الأوّلي للبنك المركزي - عن وجوده. لهذا السبب، تشكّل لدى الفرنسيين ولمدة زمنية طويلة موقف ارتيابي تجاه مثل هذه المؤسسات إلى جانب ازدراء الأوراق المالية والقرف منها.

أما البنك المركزي في فرنسا والذي حمل اسم مصرف فرنسا، فقد تمَّ تأسيسه في عام ١٨٠٠ في عهد نابليون بونابرت. وقد كان نابليون يدرك بالتأكيد الخطورة التي يحملها قيام مصرف مركزي في البلاد. إذ قال بهذا الخصوص: «اليد التي تعطي فوق اليد التي تأخذ. ولا يوجد وطن للنقود، كما أنَّ رجال المال غير وطنيين وغير شرفاء: غايتهم الوحيدة – الربح» [٥٨].

وحسب رأي بعض المؤرخين، فقد اقترح ماير أمشيل روتشيلد[1] على نابليون أن يكون مُقرِضاً له، لكن نابليون رفض. فمن أجل أن يكون مستقلًّا عن آل روتشيلد، قرر نابليون مع ذلك أن يؤسس البنك الوطني،

---

(١) أو أمشل ماير باور (١٧٤٤-١٨١٢م) هو مصرفي **ألماني يهودي** وهو الأب المؤسس **لعائلة روتشيلد** ولد عام ١٧٤٤ توفي أبوه وهو في الحادية عشر من عمره بعد أن دربه على كل ما يتعلق بأمور الربا والصاغة، ابتدأ ماجيراشيل حياته كاتباً في مصرف **أوبنهايمر** وما لبث أن ترقى حتى أصبح شريكاً جزئياً في المصرف، مع ذلك فقد عاد ماير أمشيل إلى المؤسسة التي كان قد خلفها أبوه ليعيدها إلى الحياة وكان عندها قد اتخذ اسماً جديداً لعائلته هو روتشيلد (الدرع الأحمر باللغة الألمانية) آخذاً إياه من الدرع الذي كان قد علقه والده فوق باب المؤسسة، توفى ماجيرشيل عام ١٨١٢م وترك وراءه خمسة من الأبناء قد دربهم تدريباً دقيقاً ليكونوا من جهابذة المال والذهب. استطاعت **أسرته** من بعده، أن تسيطر على الاقتصاد الأوربي خلال القرن التاسع عشر، ولعبت دوراً غير مباشر في الحياة السياسية في أوربا... المترجم.

بشرط أن يبقى تحت إشرافه الحازم. فوقّع مرسوماً بإنشاء بنك فرنسا بمواصفات شركة مساهمة قانونياً.

وقد كان مئتان من أكبر المساهمين في البنك هم أعضاء في الجمعية العامة (اجتماع المساهمين). فأدخل نابليون أقرباءه في مجلس إدارة البنك، واعتباراً من عام ١٨٠٦ صار هو شخصياً يعيِّن المدير الإداري أو حاكم المصرف مع نائبيَه الاثنين، وبدءاً من عام ١٨٠٨ استطاع الحصول على إقرار النظام الداخلي للبنك (الذي وضع تقييدات معينة على استقلالية المصرف عن سلطة الدولة).

وبعد أفول نجم نابليون بونابرت نهائياً عن المسرح السياسي في عام ١٨١٥ فقدت الدولة سيطرتها على البنك المركزي. ثم راحت السلطة الفعلية في البلاد تنتقل بالتدريج من الحكومة إلى أصحاب المصارف، وهذا ما كان يخشاه نابليون. لم يكن بنك فرنسا في النصف الأول من القرن التاسع عشر يمتلك احتكاراً مطلقاً لعملية إصدار الأوراق المالية؛ بل كانت تقوم بذلك عدة بنوك محلّية. بيدَ أنه في عام ١٨٤٨ تمَّ فرض سعر صرف الفرنك مقابل الذهب على جميع البنوك التي تمارس نشاطاً إصدارياً، ما أدّى إلى انخفاض حاد في ثقة المواطنين بالمصارف المحلية. فتحوّلت هذه الأخيرة إلى فروع لبنك فرنسا.

وفي عام ١٩٣٦، عندما كانت البلاد تعيش ظروفاً صعبة، تمّ سنّ قانون يمنح الحكومة حقَّ الإشراف على نشاط بنك فرنسا. إلى أنَّ جرى في عام ١٩٤٥ تأميم بنك فرنسا، فأصبح البنك المركزي مملوكاً من قبل الدولة (مثلما هو الحال مع تأميم بنك انكلترا، حصل المساهمون في بنك فرنسا على تعويضات كبيرة على شكل سندات خزينة).

وفي أثناء العقدَين الأخيرَين من القرن الفائت بدأت من جديد عملية استقلال بنك فرنسا عن الحكومة. وفي عام ١٩٩٣ تمّ إقرار قانون يضفي الشرعية على هذه الاستقلالية. اعتباراً من عام ١٩٩٨ وحتى تاريخ هذا اليوم خسرَ بنك فرنسا، عملياً، كثيراً من صلاحياته بعد دخوله في الاتحاد الأوربي للبنوك المركزية (ESCB[١]). إذ أصبح (بنك فرنسا-المترجم) مساهماً في المصرف المركزي الأوربي (ECB) مع حصة سهمية مقدارها ١٦,٨٣% من الرأسمال الميثاقي أو التأسيسي، إنّ قرارات كثيرة تتعلق بقضايا المال لا تُتخَذ اليوم، من حيث الجوهر، في باريس وإنما في فرانكفورت حيث يقع المقر الرئيسي للبنك الأوربي المركزي (ECB). [٥٩].

٥٦- لقد كانت قيمة الرأسمال السهمي في لحظة تأميم بنك انكلترا تساوي ١٤.٥٥ مليار جنيه استرليني. وقد حصل المساهمون مقابل الأسهم التي كانوا يمتلكونها على سندات قرض حكومي بفائدة ٣%. واللافت هو أنَّ كل سهم بقيمة ١٠٠ جنيه استرليني تم استبداله بسندات خزينة بقيمة ٤٠٠ جنيه استرليني. بهذه الطريقة، لم يشعر المساهمون بأي غبن.

٥٧- أ. ليجافا. انهيار «النقود»، أو كيف تحمي مدخراتك في ظروف الأزمة. موسكو. عالم الكتاب. ٢٠١٠. ص. ٤٩. من حيث الشكل تعود ملكية رأس مال بنك انكلترا ومنذ حوالي ستة عقود إلى الدولة. وكلمة «خاص» هنا تؤكد أن بنك انكلترا مستقل عن الحكومة، بالتالي، هذا يعني أنه يقع تحت تأثير المصارف الخاصة. ولكن مع وصول حكومة المحافظين إلى السلطة في عام ١٩٧٩ انتقل بنك انكلترا في الواقع إلى إشراف وزارة

(١) المنظومة الأوروبية للبنوك المركزية European System of central Banks – المترجم.

المالية. ولكن حكومة طوني بلير أعادت في عام ١٩٩٧ استقلالية البنك بشكل كامل في المسائل التي تتعلق بالسياسة النقدية.

٥٨- اقتباس من أ. ليجافا: انهيار «النقود» أو كيف تحمي مدخراتك في ظروف الأزمة. موسكو. عالم الكتاب. ٢٠١٠. ص ١٠٩.

٥٩- لقد تحوّل بنك فرنسا والبنوك الأخرى للدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي، في الواقع، إلى فروع للبنك المركزي الأوربي ECB - وهو مؤسسة فوق وطنية لا تخضع لحكومات البلدان - الأعضاء في الاتحاد الأوربي. إنَّ إنشاء ECB - خطوة أخرى على الطريق نحو الهدف المنشود للمرابين - الهيمنة على العالم. وليس مستبعداً أن يكون البنك المركزي الأوربي ECB مجرّد مشروع «أوّلي» يجب أن يساعد في المستقبل في إنشاء البنك المركزي العالمي.

الولايات المتحدة الأمريكية: درب طويل نحو البنك المركزي

لقد ظهر البنك المركزي في الولايات المتحدة الأمريكية على الشكل الذي هو فيه الآن متأخّراً مئتي سنة ونيف عن نظيره في بريطانيا العظمى. لكن الحقيقة هي أنّ للبنك المركزي الأمريكي الحالي حكاية طويلة بخصوص تأسيسه. إذ كان المرابون قد بذلوا اعتباراً من القرن XVIII جهوداً كبيرة من أجل قيام مثل هذه المؤسسة في أمريكا. وقد حققوا بعض النجاحات لفترات قصيرة: في البداية تم تأسيس بنك أمريكا الشمالية (١٧٨١-١٧٨٥)، ثم بعد ذلك - البنك الأول في الولايات المتحدة الأمريكية (١٧٩١-١٨١١)، وفي النهاية - البنك الثاني للولايات المتحدة الأمريكية (١٨١٦-١٨٣٤). بعد ذلك وعلى مدى ثمانين عاماً عاشت أمريكا من دون وجود بنك مركزي.

لقد كانت أمريكا في أثناء حقبة الاستعمار فقيرة جدّاً بالذهب وبالفضة. وقد كان لهذا الجانب فضل كبير في ظهور النقود التي لم تكن معدنية ولم تكن مدعومة بالسلع. الضمانة الوحيدة لتلك النقود كانت الثقة بالسلطات التي تقوم بإصدارها. وكانت تُسمّى «إيصالات استعمارية».

«باستثناء الصين في العصور الوسطى، حيث كانوا قد اكتشفوا الورق والطباعة قبل الغرب بزمن طويل، فإن العالم لم يعرف الأوراق النقدية الحكومية إلا في عام ١٦٩٠، عندما قامت حكومة ماساتشوستس بإصدار أوراق نقدية غير قابلة للصرف» [٦٠]. للدقة أكثر يجب التنويه هنا: لقد عرف العالم الأوراق النقدية الحكومية التي يمكن استبدالها بالذهب. أما الأوراق النقدية الحكومية التي يمكن استبدالها بمعدن عادي - فقد ظهرت في أوربا في وقت سابق - في بداية القرن XVII.

وقد شاركت في طباعة الأوراق المالية الحكومية جميع المستعمرات في أمريكا الشمالية ما عدا فيرجينيا. ولكن مع نهاية عام ١٧٥٠ بدأت هذه المستعمرة أيضاً بطباعة النقود. لم تكن الأوراق المالية تُمنح كقروض ولا تستخدم في الودائع، وإنما كانت تستعمل بشكل حصري في عمليات التبادل ودفع الضرائب المحلية. وقد ساعدت هذه المنظومة النقدية في جعل تبادل السلع ينمو بسرعة في المستعمرات، وكانت مستقلة عن المنظومات النقدية للمرابين في الدولتين الأم المُستعمِرة (انكلترا وفرنسا)، اللتين حاولتا فرض قروض على المستعمرات؛ حيث لم يكونوا بحاجة لتلك القروض. وقد كانت الإيصالات الاستعمارية عملاً اجتماعياً صالحاً في متناول يد الجميع بلا استثناء ممن كان ينتج شيئاً ما ويقوم بعرضه في السوق للبيع. طبعاً، في أثناء استخدام الأوراق النقدية غير القابلة للمبادلة كانت تنشأ

بشكل دوري حالات تضخّم نظراً لأنَّ السلطات كانت تستغل آلة الطباعة. بيد أنّ استغلال آلة الطباعة حدث أيضاً في تلك البلدان التي كانت تتعامل بالأوراق النقدية القابلة للمبادلة بالذهب، حين كانوا يقومون هناك بإصدار كميات من الأوراق النقدية تفوق بأضعاف احتياطي الذهب لديها. المهم هو أنَّ منظومة الأوراق النقدية غير القابلة للمبادلة بالذهب حافظت على استقلال المستعمرات في أمريكا الشمالية عن الدولة الأم.

هكذا فإنَّ بريطانيا التي كانت بأمس الحاجة إلى النقود المعدنية (كان الدين الحكومي لبنك انكلترا يكبر باطراد) لم تتمكن من «حلب» المستعمرات في أمريكا الشمالية. وفي عام ١٧٦٤ أصدر الملك البريطاني جورج III مرسوماً يطلب فيه من المستعمرين أن يدفعوا الضرائب إلى إنكلترا بالعملة الذهبية، وأن يتخلّوا عن الإيصالات الاستعمارية وينتقلوا إلى التبادل بنقود الدولة الأم (التي كان يجب عليهم بالتأكيد أن يحصلوا عليها في شكل قرض بفائدة). سريعاً ما راحت المستعمرات في أمريكا الشمالية تصبح فقيرة بعد هذا المرسوم؛ إذ وصل الأمر بالمستعمرين إلى حافة اليأس، فقد قاموا بالعصيان وبالتمرد وباشروا نضالهم من أجل الاستقلال. وبهدف تمويل الحرب كان لا بد للمستعمرات من العودة إلى طباعة الأوراق النقدية: في البداية كانت الكتلة النقدية تساوي ١٢ مليون دولار، ومع نهاية الحرب- ٥٠٠ مليون دولار. وقد انتهت الحرب، كما هو معروف، باعتراف لندن باستقلال الاتحاد الكونفدرالي للولايات الأمريكية الشمالية. لكن الوضع في الدولة الجديدة كان صعباً للغاية. فقد كانت المنظومة النقدية منهارة، وكانت السلطات مَديونةً بمبالغ ضخمة، خصوصاً تجاه فرنسا التي شاركت في الحرب كحليف للمستعمرات.

بهذه الوسيلة أو بتلك[1] نجح المرابون في إرغام الحكومة الأمريكية على التخلّي عن «الكمبيالات الاستعمارية» وتأسيس البنك المركزي في عام ١٧٨١، الذي كان مؤسسة شبيهة ببنك انكلترا. كان يدعى بنك أمريكا الشمالية (BNA) ومارس مهامه كمصرف تجاري على أراضي جميع الولايات، وكان يملك الحق بإصدار الأوراق النقدية بكمية أكبر مما لديه من الذهب كاحتياطي، كما كان يمنح القروض إلى الحكومة الاتحادية مقابل سندات هذه الأخيرة، وفوق ذلك كان يحتفظ بأرصدة الكونغرس في حسابات لديه. بهذه الطريقة كان بنك أمريكا الشمالية يصدر النقود التي خلقت الدين.

أما المسؤول الأول عن تأسيس بنك أمريكا الشمالية فقد كان المراقب العام Superintendent لشؤون المال روبرت موريس. كان يفترض أن يكون رأس المال المُصرَّح به في البداية للبنك بقيمة ٤٠٠ ألف دولار. بيد أنّ موريس لم ينجح في جمع مثل هذا المبلغ، فوضع يده على خزينة الدولة: أخذ الذهب الذي كانت السلطات قد حصلت عليه من فرنسا على شكل قرض من أجل تشكيل احتياطي البنك. ثم منح ذلك الذهب الفرنسي على شكل قرض لنفسه ولشركائه (بمن فيهم توماس ويلينغ - رئيس بنك أمريكا الشمالية في وقت لاحق ولالكساندر هاملتون وزير المالية في المستقبل). وبفضل هذا القرض اشتروا أسهم BNA. وللعلم، لقد تم استخدام مثل تلك الخطة في شراء الأسهم على حساب أموال الخزانة أكثر من مرة فيما بعد عند تأسيس البنوك المركزية التي كانت لها في البداية صفة شركات خاصة من النوع المساهم.

---

(١) ورد هنا قول شعبي مأثور не мытьем так катаньем = by hook or by crook = правдами и неправдами يترجم حرفياً: إنْ لم يكن بالتدهين (بالغسيل) فليكن بالزحلقة أي بكافة الوسائل الممكنة... المترجم.

سريعاً ما أدرك «الآباء – المؤسسون» أنَّ بنك أمريكا الشمالية BNA سوف يضع البلاد تحت سيطرة المرابين، لذلك اتخذوا قراراً بإزالة هذه المؤسسة.

وهذا هو الرئيس الثالث للولايات المتحدة الأمريكية توماس جيفرسون ينبِّه إلى الخطر الذي يشكّله البنك المركزي بالنسبة لتلك الحريات التي حققتها الثورة الأمريكية.

«إذا ما سمح الأمريكيون يوماً للبنوك بالإشراف على إصدار العملة النقدية في البلاد، فإنه سوف يحصل في البداية تضخّم، ومن ثم - انقباض نقدي، يلي ذلك قيام المصارف والشركات التي من حولهم بحرمان المواطنين من ممتلكاتهم، وبالتالي فإنَّ أطفالهم سوف يكونون مُشرّدين في هذه القارة التي استولى عليها آباؤهم. يجب انتزاع الحق في إصدار النقود من أيدي البنوك وأن تتم إعادته إلى الكونغرس وإلى الشعب، الذي هو حق من حقوقه. وأنا أعتقد مخلصاً بأنَّ مؤسسات المصارف أكثر خطراً على الحرية من الجيوش النظامية» [٦١].

بيدَ أنه سرعان ما حلَّ البنك الأول للولايات المتحدة الأمريكية محلّ بنك أمريكا الشمالية - وقد كان الكساندر هاملتون (مدعوماً من قبل بنك انكلترا وناتان روتشيلد) وراء عملية الدفع نحو تأسيس البنك الأول في الولايات المتحدة (FBUS). وقد استمر نشاط البنك الأول للولايات المتحدة مدة عشرين سنة (وهي مدة الترخيص الذي منح له). ذلك أنَّ الرئيس الرابع للولايات المتحدة الأمريكية آنذاك جيمس ماديسون رفض بشكل قاطع تمديد الترخيص لـ FBUS. وبهذا الخصوص يذكر بعض الباحثين أنَّ ناتان روتشيلد «حذّر من أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية سوف تجد نفسها منخرطة في حرب كارثية إذا لم يتم التمديد لترخيص البنك» [٦٢]. وهل كان ذلك مجرد مصادفة أم لا، إلا أن بريطانيا بدأت حرباً ضد الولايات المتحدة في عام ١٨١٢.

بعد مضي بضع سنوات تم تأسيس البنك الثاني للولايات المتحدة (SBUS) الذي راح يمارس تأثيراً ملحوظاً على الحياة السياسية والاقتصادية في البلاد. وخلال بضع سنوات على تأسيسه «ضخَّ» SBUS في اقتصاد البلاد كمية كبيرة من النقود كانت تفوق بأضعاف احتياطي الذهب، وهذا ما أدى إلى نشوء فورة اقتصادية وزيادة التضخم في الأسعار. بعد ذلك جرى سحب النقود، ليبدأ بعده انكماش اقتصادي ونقص في التداول النقدي.

جرى في أثناء فترة حكم الرئيس اندرو جاكسون[1] تحقيق في أنشطة SBUS، فسجّلت لجنة التحقيق، على وجه خاص، أنه «ما مِن شك في أنَّ هذه المؤسسة القوية والجبارة متهمة بأنها حاولت ممارسة التأثير على نتائج انتخابات الموظفين الحكوميين عن طريق المال». بذلك دخل جاكسون في مجابهة مباشرة مع مدير البنك نيكولاس بيدل[2].

وفي عام ١٨٣٢ بدأ الرئيس اندرو جاكسون حملته الانتخابية الثانية لمنصب رئيس الولايات المتحدة تحت شعار «جاكسون من دون أي بنك!» وطالب في العام نفسه بسحب الترخيص من البنك وقدّم في خطابه أمام الكونغرس مسوغات طلبه: «... أكثر من ثمانية مليون سهم من أسهم ذلك البنك يمتلكها أجانب... فهل لا توجد خطورة على حريتنا واستقلالنا من خلال البنك الذي لا يربطه ببلادنا سوى القليل؟ إن السيطرة على عملتنا،

---

(١) اندرو جاكسون- ١٧٦٧ - ١٨٤٥رئيس **الولايات المتحدة الأمريكية** السابع بالفترة من ١٨٢٩ إلى ١٨٣٧. المترجم.

(٢) نيكولاس بيدل ١٧٨٦ -١٨٤٤ م (banker) **محامي**، وfinancier، ومصرفي، **وسياسي** من **الولايات المتحدة الأمريكية** . ولد في **فيلادلفيا**، **بنسيلفانيا**... تولى منصب عضو مجلس نواب بنسلفانيا، وعضو مجلس ولاية بنسلفانيا . المترجم.

والاستحواذ على أموال مجتمعنا إلى جانب الإبقاء على الآلاف من مواطنينا غير مستقلين... لهي أكثر خطورة بكثير من القوات المسلحة للعدو» [٦٣].

لقد احتاج جاكسون إلى بذل جهد كبير لكي يتمكن من تحويل أموال الخزينة من حسابات البنك الأول للولايات المتحدة SBUS إلى بنوك أخرى (وقد تطلّب ذلك تغيير اثنين من سكرتيري وزارة المالية، والثالث فقط قام بتنفيذ تعليمات الرئيس جاكسون). أعلن بيدل الحرب ضد رئيس البلاد، فقام بتقليص حاد في حجم الكتلة النقدية المطروحة للتداول، ما أدى إلى حدوت كساد في الاقتصاد. وقد حاول الأشخاص المقرّبون من بيدل أن يلقوا بالمسؤولية عمّا حدث على كاهل الرئيس جاكسون، حتى إنهم نجحوا في البدء بإجراءات عزل الرئيس Impeachment. فوصلت المواجهة بين مجموعة جاكسون ومجموعة بيدل إلى ذروتها. وبصعوبة بالغة تمكّن الرئيس من القضاء على SBUS. بالمناسبة، لم يستطع الرئيس سحب الترخيص من البنك وحسب؛ بل ونجح أيضاً وفي مدة قصيرة جدّاً (حتى نهاية عام ١٨٣٥) في تسديد جميع ديون الحكومة.

لقد أثار ذلك نوعاً من الجنون لدى المرابين. إذ تعرّض الرئيس جاكسون لمحاولتي اغتيال، لكن ولحسن الحظ، كانتا كلاهما فاشلتيَن. ما يميِّز اندرو جاكسون من غيره من الرؤساء الأمريكيين الذين دخلوا في مجابهة مع المرابين، هو أنّه تُوفي وفاة طبيعية. وقد عاش ٧٧ سنة وكان يروق له أن يكرّر أنَّ أهم إنجاز له هو القضاء على البنك (الأول في الولايات المتحدة).

ومع ذلك، فقد استمر الصراع حول موضوع تأسيس البنك المركزي. حاول بعض الرؤساء العودة إلى النقود غير القابلة للتبادل (بالذهب) ومن

دون فائدة، والتي كانت تشبه «الإيصالات الاستعمارية». وهذا ما فعله، على سبل المثال، الرئيس أ. لينكولن. فمن أجل شن الحرب مع الولايات الجنوبية، توجه الرئيس طلباً للقروض إلى البنوك الأوربية الواقعة تحت سيطرة آل روتشيلد. وافق أصحاب البنوك على تقديم القروض مقابل فائدة عالية جدّا (من ٢٤ وحتى ٣٦% سنوياً). ما دفع الرئيس لينكولن لاتخاذ قرار بإصدار نقود حكومية خاصة غير قابلة للمبادلة ومن دون أن تكون محمّلة بالفائدة. وقد أطلق عليها اسم «غرينبِك[1] Greenbacks».

٦٠- م. روثبورد. تاريخ التداول النقدي والمسألة المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية: من الفترة الاستعمارية وحتى الحرب العالمية الثانية. تشيلابينسك. ٢٠٠٥. ص ٤٧.

٦١- اِنتوني ساتّون. سلطة الدولار. موسكو: «فاري - بـ» ٢٠٠٣، ص ٢٤.

٦٢- أ. ليجافا. انهيار «النقد»، أو كيف تحمي مدخراتك في ظروف الأزمة. موسكو. عالم الكتاب. ٢٠١٠. ص ١٠٨.

٦٣- المصدر السابق نفسه.

لقد أتاح استخدام عملة «غرينبيك» زيادة الكتلة النقدية في البلاد خلال الحرب الأهلية من ٤٥ مليون دولار إلى ١,٧٧ مليار دولار، أي أربعين ضعفاً تقريباً. طبعاً، ظهر التضخم في البلاد، إلا أن النفقات الحربية كانت مموّلة بالكامل، والأهم، نجحت البلاد في تحاشي الوقوع في «ربقة» الديون لآل روتشيلد.

---

(١) حرفياً تعني «العودة الخضراء» وهذا هو اللقب الذي أطلق على النقود الورقية التي صدرت خلال الحرب الأهلية الأمريكية... المترجم.

وبسبب ذلك الاعتداء على سلطة أصحاب المصارف تم اغتيال أبراهام لينكولن في ١٤ نيسان من عام ١٨٦٥. وقد بات اليوم مثبتاً بما لا يقبل الشك أنَّ جريمة الاغتيال تلك كانت «مأجورة»، وأنَّ زبائن القتلة المأجورين كانوا أصحاب البنوك الأوربية- أولئك الذين كانوا يملكون الأسهم في كلٍّ من البنك الأمريكي الأول والثاني (FBUS، SBUS).

وقبل فترة قصيرة من وفاة الرئيس لينكولن المأساوية، كان المرابون قد نجحوا بتمرير قانون في الكونغرس (أي في عام ١٨٦٣) حول البنك الوطني (National Bank Act). وقد كان ذلك القانون خطوة إضافية أخرى على طريق قيام منظومة مالية مركزية بقيادة البنك المركزي. إذ إنَّ المنظومة المالية في البلاد قبل القانون إياه كانت تتصف باللامركزية الكاملة؛ وقد كانت تتألف من البنوك في الولايات المختلفة كل على حدة وبحيث أنَّ كل بنكٍ كان له حجم نشاط معين، من دون أن تخضع البنوك لأي تسلسل هرمي.

لقد نصَّ القانون على إنشاء نظام المصارف المركزية من عدة مستويات: أ- مصارف المدن المركزية الاحتياطية «كانت هذه المجموعة تضم البنوك الكبرى فقط في مدينة نيويورك»؛ ب- مصارف المدن الاحتياطية «التي يزيد سكانها عن ٥٠٠ ألف مواطن»؛ ج- مصارف أخرى.

كما حصلت المصارف الوطنية على حق منح القروض للحكومة. فكانت النقود (والسندات) التي تقوم بإصدارها غير مدعومة بالذهب وإنما بالدين، وتحديداً بسندات الخزينة. كما سمح القانون بشرعنة الاحتياطي الجزئي لالتزامات البنوك الوطنية. هكذا نجد أنَّه تمَّ قبل قرن ونصف وضع اللبنات الأولى لمنظومة إصدار النقود التي تقوم اليوم في الولايات المتحدة الأمريكية- الإصدار بكفالة سندات الحكومة.

لقد وقف الرئيس لينكولن بحزم ضد تلك المنظومة الوطنية للبنوك، وقد حذّر البلاد غداة سن القانون المذكور أعلاه، إذ قال:

«إن سلطة المال تنهب البلاد في زمن السلم وتدبِّر المؤامرات في الفترات العصيبة. وهي أكثر استبدادية من النظام الملكي المطلق، وأكثر أنانية من البيروقراطية. إني أتنبأ بحدوث أزمة في وقت قريب جداً، وهذا ما يُفقدني الهدوء والسكينة ويرغمني على القلق بشأن أمن بلادي. لقد جلست الشركات على العرش، يتقدّم عصر الفساد، وسوف تسعى سلطة المال لتمديد فترة هيمنتها في البلاد من خلال التأثير على قناعات الشعب إلى أن تتركّز الثروة في أيدي قلّة وإلى أن تموت الجمهورية» [٦٤].

من المدهش أنّ كلمات الرئيس لينكولن التي قالها قبل قرن ونصف تقريباً ما زالت تبدو ملحّة وحيوية في هذه الأيام. وهو يلفت النظر، بوجه خاص، إلى أنَّ البنوك «تمارس تأثيرها على معتقدات وقناعات الشعب». لقد تضاعفت قوة ذلك التأثير اليوم بأضعاف مضاعفة - بوساطة وسائل الإعلام الجماهيري والجامعات و«الخبراء المحترفين في الاقتصاد» الخ. أما كلماته «إلى أن تتركّز الثروة في أيدي قلّة من الأفراد»، فمن الممكن أن نؤكد اليوم: إنَّ عملية «تجميع الثروة» تقترب من الخاتمة، وهذا، بالمناسبة، ليس في حدود الولايات المتحدة الأمريكية وحسب؛ بل وعلى مستوى العالم ككل. أمّا العبارة «سلطة المال... تدبِّر المؤامرات في الأوقات الصعبة» فيمكن تأكيدها من خلال عشرات الأمثلة المحددة. ومن أكثر الأمثلة القريبة إلينا - تنظيم في بلادنا (روسيا -المترجم) ثلاث ما يسمى «ثورات روسية» من قبل أصحاب المصارف الدوليين (آل روتشيلد، وباربورغ، وشيفر وغيرهم).

وفي الفترة نفسها تقريباً تم توجيه رسالة من بنك روتشيلد في لندن إلى أحد بنوك نيويورك. وإليكم ما كتبه فيها خصوم الرئيس لينكولن:

«ثمة قليلون، ممن يفهمون في نظام (القروض بفائدة)، سوف تكون لهم مصلحة في أرباحها أو مرتبطين بحمايتها إلى تلك الدرجة التي ستنتفي فيها المقاومة من قبل هذه الفئة، وفي المقابل، إنَّ نسبة ضخمة من الشعب لن تكون قادرةً من الناحية العقلية على إدراك المزايا العظيمة التي يحصل عليها رأس المال من المنظومة، وسوف تحمل أعباءها بكل خنوع من دون أن ترتاب، ربما، في أنَّ المنظومة معادية لمصالحها» [٦٥].

إنها واحدة من الوثائق النادرة التي تكشف عن النوايا الحقيقية للمرابين. وهي تنمُّ عن استهتار، ولكن في الوقت نفسه لا يمكن إلا أن نعترف بدقّة الحساب عند رسم المخططات الجريئة والوقحة؛ إذ إنَّ «علم المال» بأكمله عند آل روتشيلد يُختصَر، قبل كل شيء، في الكشف عن نقاط الضعف عند بني الإنسان وفي حساب كيفية استخدامها لما فيه مصلحتهم الخاصة. ذلك أنَّ آل روتشيلد يلعبون بالدرجة الأولى لا في أسواق المال؛ بل على نقاط الضعف عند الإنسان.

ففي أثناء الفترة الممتدة من لحظة إنشاء دولة مستقلة وحتى تأسيس المصرف المركزي الذي لا زال يعمل حتى اليوم في الولايات المتحدة الأمريكية، حدث أن انتقل حق إصدار النقود الأمريكية ثماني مرات من الحكومة إلى المصرف المركزي وبالعكس.

لم يترك أصحاب البنوك وسيلةَ احتيال إلا ولجؤوا إليها لكي يتمكنوا من إقناع الرأي العام والمشرّعين بضرورة إنشاء المصرف المركزي!

وقد كان آل روتشيلد من بين أهم المبادرين لتأسيس البنك المركزي في النصف الثاني من القرن XIX. وأوفدوا إلى أمريكا من أجل العمل على تحقيق مشروعهم ذلك عميلهم ج. ب. مورغان الذي أنشأ في عام ١٨٦٩ في

الولايات المتحدة الأمريكية شركة NorthemSecurities. وفي وقت لاحق تم تأسيس بنك ج. ب. مورغان الذي أصبح أحد أهم الأدوات التي تخدم مصالح آل روتشيلد في الولايات المتحدة الأمريكية. كما كانت ثمة بنوك أخرى تخضع لسيطرة آل روتشيلد وهي Kuhn، Loeb& Co.، وAugustBelmont&Co. كما لعبت جمعية المصرفيين الوطنية (NAB) دوراً محورياً في عملية تقدّم مشروع تأسيس البنك المركزي. ذلك أنَّ الجمعية الوطنية للمصرفيين هي التي تسبّبت تحديداً في نشوء حالة الذعر المصرفي في عام ١٨٦٣، حين قامت الجمعية بتوزيع رسائل على أعضائها تدعوهم فيها إلى البدء بمطالبة الزبائن بإعادة القروض بهدف خلق نقص حاد في كمية النقد في السوق. وقد كان الذعر ضرورياً لآل روتشيلد وغيرهم من المرابين من أجل دفع الكونغرس للنظر في مشروع قرار حول المصرف المركزي الذي كان يجب أن يعمل على منع حدوث وتلافي مثل حالات الذعر المصرفية تلك. ثم عادت حال من الذعر المصرفي وأثيرت في عام ١٩٠٧ مرة أخرى من قبل مجموعة من المصرفيين المدعومين من قبل آل روتشيلد. وقد كانت الآلية التي تستخدم من أجل ذلك بسيطة - نشر إشاعات حول إفلاس بعض البنوك (بدأ بنشر الإشاعات ج. ب. مورغان من خلال الصحف التي يسيطر عليها). وفي أثناء الهلع المصرفي استطاع مورغان أن يحصل على حق إصدار نقود غير مدعومة بالذهب بقيمة ٢٠٠ مليون دولار، والتي تمَّ تقديمها لاحقاً كقروض من أجل إنقاذ المصارف المنهارة. فقد لعب مورغان في هذه الحالة دور البنك المركزي وظهر وكأنه منقذٌ للبلاد.

ولكي يضمنوا الدعم السياسي لمشروعهم، لم يكن المرابون يضنّون بالوسائل وبالمال من أجل دفع وإيصال رؤساء «تابعين لهم» إلى سدة الرئاسة -

في البداية تيودور روزفلت، ومن ثم وودرو ويلسون. وفي الوقت نفسه - عملوا لكي لا تتم إعادة انتخاب الرئيس وليام تافت لفترة رئاسية ثانية في عام ١٩١٢ وذلك بسبب وجود ميول قوية لديه تعارض تأسيس البنك المركزي.

جرت العادة ألا يذكر تيودور روزفلت إلا نادراً عند الحديث عن تاريخ تأسيس البنك المركزي. علماً أنه هو بالذات مَن اتخذ قراراً بتأليف اللجنة الوطنية للنقد والتي كانت مهمتها دراسة الجدوى من تأسيس مثل هذه المؤسسة من جميع الجوانب. واللافت هو أنَّ من بين أعضاء اللجنة كان يوجد من يمثّلون مصالح المرابين الرئيسيين: السيناتور نيلسون أولدريتش (رئيس اللجنة)، المصرفيون بول فاربورغ، وفرانك فاندرليب، وتشارلز نورتون وغيرهم. وقد كانوا جميعهم مرتبطين بعلاقات قربى أو عمل ومصلحة مشتركة مع آل روكفلر ومورغان وروتشيلد.

ولادة الاحتياطي الفدرالي ونهاية الحرية الأمريكية

في كانون الأول من عام ١٩١٣ فقط نجح أصحاب البنوك في تحقيق الانتصار النهائي إذ تمكّنوا من «تمرير» قانون الاحتياطي الفدرالي في الكونغرس (FederalReserveAct)، ذلك القانون الذي أسس لقيام منظومة البنك الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية (FRS)، التي تتألف من ١٢ مصرفاً احتياطياً فدرالياً (FRB).

وقد وقّع على القانون (المعروف أيضاً بقانون غلاس-أوين[١] Glass-Owen Act) دمية المصرفيين وودرو ويلسون. وقد تم إيصاله إلى كرسي الرئاسة في

(١) The Glass-Owen Act – التسمية غير الرسمية لقانون الاحتياطي الفدرالي وهي مشتقة من اسم كل من عضوي مجلس الشيوخ كارتر غلاسّ وروبرت أوين اللذين حضّرا مشروع القرار... المترجم.

كانون الثاني من عام ١٩١٣ لهذا الغرض بالتحديد. وبينما تنتظر مشاريع القوانين الأخرى في العادة أسابيع على طاولة الرئيس بانتظار تصديقها، فإنَّ ويلسون قام بالتوقيع والتصديق على قانون غلاس - أوين بعد ساعة من انتهاء التصويت في الكونغرس.

واللافت للانتباه هو أنه في العام نفسه ١٩١٣ تم إدخال تعديل على المادة ١٦ يسمح للحكومة بفرض ضريبة على الدخل. أما قبل ذلك فقد كانت الميزانية تتجدد من خلال الضرائب غير المباشرة ورسم الطابع، إلى جانب الالتزامات الأخرى. تجدر الإشارة إلى أنَّه كانت قد جرت قبل ذلك محاولة إقرار الضريبة على الدخل، لكن المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية اعتبرت في عام ١٨٩٥ أن هذا النوع من الضريبة يناقض الدستور (كما رفضت محاولات فرض ضريبة على أرباح الشركات). فمن دون التعديل المتعلق بالضريبة على الدخل لكان تطبيق مشروع البنك المركزي لمصلحة المرابين مستحيلاً من الناحية العملية: لقد وافرت الضريبة على الدخل مصدراً للحكومة لدفع الفوائد على القرض الممنوح لها تجاه منظومة الاحتياطي الفدرالي (FRS).

لم تكن صدفة أنَّ الحرب العالمية الأولى اندلعت بعد مرور بضعة أشهر على تأسيس البنك المركزي في الولايات المتحدة الأمريكية. فقد كانت الحرب قد أصبحت ضرورة لأصحاب المصارف من أجل دفع الحكومة إلى زيادة نفقاتها العسكرية وبالتالي أن تلجأ لاقتراض ما يلزمها من المنظومة الاحتياطية الفدرالية، ما سيؤدي إلى إثراء المساهمين الرئيسيين في البنوك الاحتياطية الاتحادية.

بالطبع، لم يصوِّت جميع أعضاء الكونغرس لصالح إقرار قانون الاحتياطي الفدرالي. فقد صوَّت ضد القرار، مثلاً، عضو مجلس الشيوخ ليندبرغ. وقد حذّر زملاءه والشعب الأمريكي بأكمله من أنَّ قانون إنشاء النظام الاحتياطي الفدرالي

«... إنما أرسى تأسيس أضخم شركة احتكارية (تروست) في العالم. وحين يصدّق الرئيس على هذا القانون فإنَّ الحكومة الخفيّة بقوّة المال... سوف تصبح شرعية. إنَّ القانون الجديد سوف يسبب التضخّم، الذي لم تكن الاحتكارات (مجموعة التروستات) ذاتها لتتمنى ذلك. واعتباراً من هذه اللحظة سوف يصبح نشوء حالة الكساد قائماً على أساس علمي» [٦٦].

كان العضو في مجلس الشيوخ كما لو أنه «يقرأ المستقبل(١)»: حدثت أول حالة ذعر مصرفي في عام ١٩٢٠ (على الرغم من الوعود الاحتفالية التي أطلقها الداعمون لقانون النظام الاحتياطي الفدرالي وتأكيداتهم بأن «زمن الهلع والذعر قد ولّى وانتهى إلى الأبد»).

٦٤- رالف إيبّرسون. اليد الخفية. مكتبة سان بطرسبورغ. -«الثقافة»، ١٩٩٦، ص ٢٠٦ .

٦٥- المصدر السابق نفسه ص ٢٠٧.

٦٦- المصدر السابق نفسه ص ٢٣٠.

لقد كتب ليندبرغ في كتابه «الملزمة الاقتصادية» (EconomicPinch) الذي صدر في عام ١٩٢١ ما يلي: « طبقاً لقانون الاحتياطي الفدرالي، سوف يجري خلق حالات الذعر (المصرفي) على أساس علمي؛ وقد كان هذا الذعر هو الأول الذي جرت صناعته على أساس علمي، إذ تمَّ الحساب له كما لو أنه مسألة رياضية» [٦٧].

---

(١) وردت في النص الأصلي عبارة ترجمتها الحرفية – «كما لو أنه ينظر في الماء»... وهو قول مأثور يقال لمن يعرف مقدّماً أو لمن يمتلك القدرة على التنبؤ بمّا سيحدث في المستقبل. المترجم.

لقد كان الذعر المصرفي في عام ١٩٢٠، في حقيقة الأمر، أول بروفة أو عرض تجريبي في «مسرحية» ما بات يعرف «بالأزمة المالية والاقتصادية»، الذي يلعب فيه دور السيناريست - والمخرج كل مِن آل روتشيلد وغيرهم من المساهمين الرئيسيين في البنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك (البنك الرئيسي من بين ١٢ بنك احتياطي فدرالي). وللعلم، لقد كان أوّل مَن ترأس البنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك بول فاربورغ -«صبي» آل روتشيلد، والذي كان أحد أهم داعمي (اللوبي) لتمرير قانون النظام الاحتياطي الفدرالي في مجلس الشيوخ. أما الممثلون - الذين يقومون بلعب الأدوار في «المسرحية» فهم البنوك - الأعضاء المساهمون في المنظومة الاحتياطية الفدرالية، التي كانت تستلم نصوص أدوارها من المقر الرئيسي للاحتياطي الفدرالي (البنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك وغيره من البنوك الاحتياطية الفدرالية). وقد كانت «المسرحية» مؤلفة من ثلاثة فصول - مشاهد:

المشهد الأول -عملية إقراض نشطة.

المشهد الثاني - تقليص عملية الإقراض واسترجاع القروض التي سبق وتمّ منحها.

المشهد الثالث - تنظيم عملية إفلاس الزبائن والقيام بجني «المحصول» على شكل استرداد الرهونات وشراء الأصول التي انخفضت أسعارها في السوق (وقد يأخذ الدور في المشهد الثالث عند بعض الممثلين الصيغة التالية: إعلان أنفسهم مفلسين والقيام ببيع ممتلكاتهم لممثلين آخرين).

لقد كانت نتائج الذعر المصرفي في عام ١٩٢٠ واعدةً جدّاً. إذ وصلت إلى أيدي المالكين الأساسيين في النظام الاحتياطي الفدرالي مساحات واسعة جدّاً من الأراضي الزراعية التي كانت مرهونة عندهم. كما وجد عدد كبير

من الممثلين في المشهد الثالث أنفسهم مضطرين للانتحار (بالمعنى المجازي، طبعاً، ولكن كانت ثمة حالات انتحار حقيقية أيضاً): فقد أعلن ٥٤٠٠ بنك عن إفلاسها فانتقلت ملكية جميع ممتلكاتها أيضاً إلى أصحاب البنك الاحتياطي الفدرالي أولئك بالذات.

بعد «العرض التجريبي» في عام ١٩٢٠ جرى تقديم «مسرحية» في عام ١٩٢٩ بجموح أكبر وبدرجة عالية من الإلهام تحت اسم «الكساد العظيم».

فكان «المحصول» أكثر غنى بكثير: اختفى من الوجود حوالي ١٦ ألف بنك (أي أكثر من نصف عددها الإجمالي بقليل). ما أدى في النتيجة إلى تعزيز مواقع المرابين الرئيسيين: ١٠٠ من بين ١٤ ألف بنك (أي حوالي ٠,٧%) أصبحت تسيطر على ٥٠% من الأصول المصرفية في البلاد، واستحوذ ١٤ مصرفاً كبيراً على ٢٥% من جميع الودائع المصرفية. [٦٨].

فمن هم أولئك السعداء الذين كسبوا في ظل الأزمة؟ من بينهم هناك برنارد باروخ، وجوزيف كينيدي (والد الرئيس القادم للولايات المتحدة الأمريكية جون كينيدي)، ودوغلاس ديبلون وهنري مورغنتاو. ونحن على العموم لا نعرف شيئاً عن غالبية سعيدي الحظ هؤلاء. ولكنهم جميعاً، على الأرجح، كان لديهم «مصدر معلوماتهم في الداخل - Insider»، وهذا ما سمح لهم في الوقت المناسب بالتخلّص من الأسهم والأوراق المالية للشركات والانتقال للاستثمار في أصول مضمونة وموثوقة أكثر. وقد كتب برنارد باروخ، أحد الأسياد في وول ستريت: «بدأتُ أتخلّص من أسهمي وأستثمر أموالي في سندات وفي رصيد الموجودات والنقد السيال. كما أنني قمتُ بشراء الذهب» [٦٩]. حسب بعض المعلومات، لقد كان برنارد باروخ بالتحديد هو الذي أصدر في عام ١٩٢٩ «إيعازه» لقادة البنك

الاحتياطي الفدرالي في نيويورك برفع حاد لسعر الفائدة على القروض، ما أعطى «دفعاً» لحدوث الذعر المصرفي.

وفي ١٠ حزيران من عام ١٩٣٢ ألقى عضو مجلس الشيوخ لويس ماكفادين كلمة في مجلس النواب الأمريكي اتهم فيها الاحتياطي الاتحادي بأنه قام عن وعي وسابق عمد بخلق الأزمة في البلاد. وفي العام التالي تقدّم هو نفسه باقتراح بإعفاء وزير المالية والمفتش المالي وجميع المسؤولين في الاحتياطي الفدرالي من مناصبهم بسبب الجرائم الكثيرة التي ارتكبوها، بما في ذلك الخيانة والاحتيال. وقد تعرّض ماكفادين لعدة محاولات اغتيال. ولكنه توفى في عام ١٩٣٦. والرواية الرسمية لسبب الوفاة - «توقف قلب مفاجئ». ولكن ثمة شكوك قوية بأن وفاته كانت عبارة عن عملية اغتيال موصوفة.

على العموم، من الضروري الإشارة إلى أنها لم تكن قليلة مثل تلك حالات الاغتيال المبيت بحق رجالات الدولة الذين عملوا لعرقلة تأسيس البنك المركزي أو للحد من هيمنة واحتكار الاحتياطي الاتحادي لعملية إصدار العملة. ولكن الحق يقال، لقد كانت الروايات الرسمية للاغتيالات تبدو دائماً لائقة ومحتشمة من دون التلميح إلى أي دور محتمل للمرابين في تلك الوفيات. وتعتبر عملية اغتيال الرئيس جون كينيدي في دالاس في عام ١٩٦٣ أحد أنصع الأمثلة على ذلك.

الرواية الرسمية - لقد نفّذ الاغتيال القاتل لي هارفي أوسفالد (أو أوزوالد[1]) بمفرده. بينما الروايات البديلة والتي تملك الكثير من البراهين

---

(١) لي هارفي أوزوالد **١٩٣٩ -١٩٦٣** في **دالاس، تكساس** (كان هو الشخص المتهم بقتل الرئيس **الأمريكي جون كينيدي** في **٢٢نوفمبر** ١٩٦٣ولدى إلقاء القبض عليه عشية يوم الاغتيال نفى علاقته بالاغتيال ووصف نفسه بأنه قد غُرر به. وبينما يصوره التلفزيون على الهواء في داخل السجن، في **٢٤نوفمبر** ١٩٦٣قام **جاك روبي**)اسمه الأصلي: جاكوب روبنشتاين (**باغتيال** لي هارفي أوزوالد). المترجم.

والحجج الدامغة تقول إن الاغتيال كان مُنظّماً على خلفية الخلاف بين كيندي ومجموعة من المصالح المختلفة. وهنا تتم الإشارة إلى الخلافات مع المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) بشأن خطط الاعتداء على كوبا، ومع البنتاغون (بخصوص تصعيد الحرب في فيتنام)، ومع اللوبي الإسرائيلي (بسبب النزاع في الشرق الأوسط)، ومع البزنس النفطي (هوفارد هانت[1]) وغير ذلك.

إلا أنه تم التكتم تماماً وحتى وقت قريب جداً حول أنَّ جون كيندي حاول المس باحتكار الاحتياطي الاتحادي لعملية إصدار العملة. ويدور الحديث حول أن جون كيندي وقّع في ٤ حزيران من عام ١٩٦٣، قبل أربعة أشهر من اغتياله، مرسوماً ينص على إصدار بطاقات حكومية مدعومة بالفضة الموجودة كميات منها في احتياطي الخزانة (وزارة المال). لقد كانت تلك أموالاً من دون فائدة ولا تخلق ديناً على الحكومة. فمن وجهة نظر المرابين، لقد كانت تلك محاولة جسورة للمسِّ بسلطتهم على غرار قرار الرئيس لينكولن في حينه قبل مئة عام حول طباعة «الغرينباك Greenback's» والالتفاف على أصحاب البنوك. وبالمناسبة، لقد صرّح الرئيس ليندون جونسون وفي عام ١٩٦٤ بالتحديد أنَّ «الفضة ذات أهمية كبيرة وأكبر من أن تُستخدم كنقود». وسريعاً ما تم سحب بطاقات الخزانة الحكومية التي أصدرها جون كيندي من التداول.

---

(١) هارولدسون لافاييت «إتش إل» هانت، الأصغر ١٨٨٩ - ١٩٧٤ المعروف طوال حياته باسم «إتش إل هانت»، هو زعيم مدينة تكساس في **النفط** وناشط سياسي. كوّن هانت واحدة من أكبر الثروات في العالم عن طريق التجارة في مكاسب لعبة البوكر لأجل حقول النفط، ليحصل في النهاية على سند ملكية جزء كبير من **حقل نفط شرق تكساس**، واحد من أكبر حقول النفط في العالم. وهو معروف بأنه كان أغنى شخص في العالم لحظة وفاته... المترجم.

لقد اجتازت منظومة الاحتياطي الفدرالي عبر مسيرتها الطويلة خلال قرن تقريباً مراحل مختلفة تميِّزت بتغيير في بنية الإدارة وفي القواعد الناظمة للبنوك المساهمة، وأيضاً بتعديل أدوات التحكم بالكتلة النقدية وبنشاط البنوك التجارية، بطبيعة العلاقة المتبادلة مع الحكومة وغير ذلك. فقد كان، على سبيل المثال، يتغير عدد البنوك المساهِمة.

إلّا أنَّ مصارف كثيرة لم تشأ أن تلعب وفق قواعد النظام الاحتياطي الفدرالي، التي كان يتمُّ تفصيلها بما يتناسب مع مصالح البنوك العملاقة في وول ستريت: وقد خرجت بنوك كثيرة من المنظومة. فمثلاً، خرج من النظام الاحتياطي الفدرالي خلال الفترة الممتدة بين ١٩٧٠ و١٩٧٨ ٤٣٠ مصرفاً. ومع نهاية الفترة المذكورة أعلاه تلك وصلت نسبة البنوك التي خرجت من العمل بنظام الاحتياطي الفدرالي إلى حوالي ٦٠% من إجمالي عدد البنوك العاملة في البلاد، والتي بلغت حصتها ٢٥% من مجموع الودائع [٧٠]. وقد تسارعت عملية خروج البنوك من منظومة الاحتياطي الفدرالي في السنتيَن الأخيرتيَن من العقد المذكور.

وكإجراء وقائي لمنع ضياع السيطرة على القطاع المصرفي في البلاد من قبل الاحتياطي الفدرالي، قام الكونغرس بسن قانون حول الرقابة النقدية، حصل النظام الاحتياطي الفدرالي بموجبه على حق مراقبة نشاط كافة المؤسسات الائتمانية، حتى ولو أنها لم تكن تنضوي شكلياً ضمن إطار النظام الاحتياطي الفدرالي.

كما راحت تتغيّر نوعية «المُنتَج» الذي تصنعه البنوك الاحتياطية الفدرالية. إذ كانت السندات التي تصدرها قبل الكساد الكبير مدعومة بالذهب، كما كان يجري تبادل حر بين الأوراق المالية والمعدن (النقود الذهبية). وقد كان هذا

الشرط مذكوراً بشكل صريح ومباشرة على الورقة النقدية. ثم بدأت عملية تغيير الصياغات التي راحت تصبح أقل وضوحاً وأكثر غموضاً.

هكذا نجد أنه قبل حوالي ٤٠ سنة كانت توجد على الأوراق النقدية عبارة تقول بأنه يمكن مبادلتها «بأداة دفع وحساب مالية شرعية أي بعملة قانونية[١]». ينشأ سؤال: وماذا يعني «عملة قانونية»؟ هل هو الذهب؟ ولكنه في ذلك الحين كان لا يزال سارياً المرسوم الذي أصدره الرئيس روزفلت والذي يمنع ويحظر على المواطنين امتلاك الذهب. هل المقصود، إذاً، سندات الخزينة؟ ولكنها لم تكن موجودة في التداول عملياً في تلك الفترة. بضائع للتسويق؟ لكن البنوك الاحتياطية الفدرالية لم تكن تملك مستودعات مع مثل هذه البضائع. ثم ماذا تعني «سلعة للتسوق» في بلاد تعاني من فرط إنتاج جميع السلع بلا استثناء؟

لقد حدثت في هذا الخصوص واقعة غريبة في أمريكا. إذ قام أحد هواة المزاح بإرسال مغلّف يحتوي على ورقة نقدية من فئة العشرة دولارات إلى وزارة المال في الولايات المتحدة الأمريكية وطلب منهم أن يرسلوا له ما يعادلها من «العملة القانونية». بعد بعض الوقت أرسلت له وزارة الخزانة ورقتين نقديتين قيمة كل منهما خمسة دولارات مع العبارة السابقة نفسها عليهما (حول المبادلة «بعملة قانونية»). فقام الرجل المزّاح من جديد بإرسال رسالة إلى وزارة المالية تحتوي ورقة نقدية من فئة الخمسة دولارات وطلب منهم مبادلتها بما يعادلها من «عملة قانونية». فاستلم في هذه المرة ورقته النقدية من فئة خمسة دولارات مع رسالة من مساعد وزير المالية في

(١) الترجمة الحرفية للعبارة التي وردت في النص الأصلي هي على النحو التالي: وسائط دفع قانونية... اقتضى التنويه. المترجم.

الولايات المتحدة الأمريكية، يوضّح فيها أنَّ مجلس النواب في الولايات المتحدة الأمريكية لم يقدِّم تفسيراً حقوقياً وافياً لمصطلح «عملة قانونية»، ولذلك فهو يُعتبَر «غير واضح» وغير مُحدَّد».

أما «الأوراق النقدية الخضراء» الحالية فلا تحمل أية كتابات تلمِّح إلى التزامات الجهة المُصدرة. وهذا في منتهى الصدق والشرف، لأنَّ إجمالي ما تملكه أمريكا من ممتلكات حقيقية اليوم لا يعتبر كافياً من أجل «هضم» «الأوراق الخضراء». وقد كتب ل. سولوماتين بهذا الخصوص ومع نوع كبير من الفكاهة:

«ليسوا على حق إطلاقاً أولئك الديماغوجيين الذين يعتبرون الدولارات مجرّد مِزق من الورق. فكما هو معروف، إنَّ تكلفة تحضير ورقة من فئة الـ ١٠٠ دولار تبلغ ١١ سنتاً. ولكن قيمة الممتلكات الحقيقة من الاقتصاد الأمريكي التي تقابل هذه الورقة النقدية تساوي ٢.٧٥**$!** أي إنَّ مقابل كل ورقة نقدية من فئة الـ ١٠٠ دولار ثمة موجودات بقيمة تفوق ٢٥ مرة كلفة تحضيرها**!** أمّا الأوراق النقدية من فئة دولار واحد فهي مجرد منتوج طباعي لا أكثر. وإنَّ كلفة تصنيعها تفوق قيمة ما يعادلها من ممتلكات. وهذا يجعل الأوراق النقدية من فئة دولار واحد أقرب إلى قطع من الذهب. ذلك أنَّ كلفة القطعة الذهبية تساوي قيمة الذهب الذي يتم استهلاكه من أجل تحضيرها، في حين أنَّ قيمة الدولار الورقي تساوي عملياً ما يستهلك من أجل تحضيرها من ورق وألوان. هكذا نجد أنَّ دولارات الولايات المتحدة الأمريكية ليس لها عملياً أي غطاء من الموارد في داخل الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها. إن قيمة الدولار الأمريكي مرتبطة بشكل حصري بحقيقة أنَّ شعوب البلدان الأخرى مستعدة لأن تدفع منتجاتها ومواردها مقابل الدولار» **[٧٢]**.

ليست وحدها حاذقة وماكرة الكتابات على الأوراق النقدية التي تصدرها البنوك الاحتياطية الفدرالية. بل وتسمية «النظام الاحتياطي الفدرالي» ذاتها ماكرة وخبيثة.

أولاً، إن كلمة «اتحادي» تخلق انطباعاً كاذباً كما لو أنها مؤسسة حكومية. وليس ثمة شيء من هذا القبيل- إن هذا تركيب أو بنية خاصة لشركة عقدية مساهمة مغفلة. وإنَّ أصحاب هذه الشركة الخاصة المساهمة هم مجموعة من الأشخاص كما سبق وأشرنا. والمثير للفضول هو أنَّ استطلاعاً للرأي عند الأمريكيين أجري في بداية هذا العقد الأخير من السنوات كشف أنَّ ٩٠% ممن تمَّ سؤالهم كانوا واثقين من أنَّ النظام الاحتياطي الفدرالي- هيئة حكومية [٧٣].

٦٧- المصدر السابق نفسه ص. ٢٣٤

٦٨- المصدر السابق نفسه. ص. ٢٣٩

٦٩- Garry Allen. Federal Reserve, the Anti-Economics of Boom and Bust// «Public Opinion«, April 1979 p. 63

٧٠- رالف إيبّرسون. اليد الخفية. سان بطرسبورغ «الثقافة والتعليم». ١٩٩٦ ص ٢٣٢ - ٢٣٣.

٧١- انظر G. Edward Griffin. The Creature from Jekly Island. American Opinion Publishing, Inc. 1995. 72

٧٢- أ. أ. سولوماتين. معادلة الخداع. مجلة «بروفيل» العدد ١٣. ٢٠٠٨.

٧٣- أ. بوبوف الأزمة المالية لعام ٢٠٠٩. كيف النجاة؟ - موسكو. دار ACT في بطرسبورغ، ودار آستريل في بطرسبورغ.

ثانياً، إنَّ كلمة «احتياطي» تخلق إحساساً كما لو أن النقود التي تصدرها هذه المؤسسة مدعومة أو مغطاة «باحتياطي» معيّن يضمن قدرة شرائية محددة للنقود واستقراراً للجهة التي تصدرها. وعادة تقوم بمثل هذا الدور المعادن الثمينة، أو بالحد الأدنى سلع تجارية يمكن عرضها للبيع. بينما الحقيقة هي أنَّ كمية الاحتياطي من الذهب لدى تلك الهيئة محدودة جداً (بالمقارنة مع الكتلة النقدية). علاوة عن ذلك، وكما هو مُصرّح في الوثائق الرسمية، إنَّ الذهب موجود كرصيد لدى خزانة الولايات المتحدة الأمريكية وليس لدى النظام الاحتياطي الفدرالي. أما «الاحتياطي» الرئيسي عند الاحتياطي الفدرالي فهو السندات الصادرة عن خزانة الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن هذه ليست بضائع، وإنما التزامات وكمبيالات وسكوك، أي أنها من حيث الجوهر أوراق مثلها مثل أية أوراق مصرفية. والسندات من حيث الدور لا تستطيع أن تضمن قدرة شرائية مستقرة للنقود، لأنه يتم إصدارها تحت كفالة العجز في الميزانية. وكل عجز في الميزانية - هو عبارة عن تضخم، أي انخفاض لقيمة النقود.

ثالثاً، إنَّ مفردة «منظومة» أيضاً لا تعكس الواقع على حقيقته؛ إذ جرى تصوير منظومة الاحتياطي الفدرالي شكلياً على أنها تجمّع ١٢ مصرفاً اتحادياً احتياطياً (FRB)- وذلك لكي لا ينشأ لدى المشرّعين الذين سنّوا في عام ١٩١٣ القانون المناسب، إحساس كما لو أنه يجري خلق وحش «غول – monster» قادر أن «يسحق» البلاد بأكملها تحته. لقد جرى خلق وهم كما لو أنَّ الحديث يدور حول بنية لا مركزية و«ديموقراطية». بينما في الواقع، هناك بنك واحد هو الرئيسي من بين ١٢ مصرفاً احتياطياً فدرالياً «متساويين». والكلام هنا يدور حول البنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك

الذي يمتلك الحصة الأكبر من جميع أصول البنك الاحتياطي الفدرالي ومن إجمالي ما يتم إصداره من عملة نقدية. وهذا البنك هو الذي يلعب دور البنك المركزي الأمريكي. بجميع الأحوال، إنَّ نشاط جميع البنوك الاثني عشر يقع تحت إشراف ورقابة «صارمة» من قبل مجلس إدارة البنك الاحتياطي الفدرالي FRS (ومقره الرئيسي في نيويورك). ويقوم المساهمون الرئيسيون في البنك الاحتياطي الفدرالي FRB «بمراقبة» مجلس الإدارة ذاك.

ومن خلال إجراء دراسة تحليلية لوضع البنك الاحتياطي الفدرالي FRS يمكن الحصول على نتائج كثيرة ومثيرة. مثلاً، يعتبر النظام الاحتياطي الفدرالي هو الجهة المخوّلة سك «دولارات الولايات المتحدة الأمريكية». إنَّ تلك الوحدات النقدية على شكل أوراق مالية والتي يصدرها النظام الاحتياطي الفدرالي لا يمكن أن تكون دولارات الدولة التي تدعى الولايات المتحدة الأمريكية. لأنَّ الجهة التي تصدر تلك الأوراق النقدية الخضراء التي كُتِب عليها «The United States of America» هي مؤسسة خاصة قامت باغتصاب غير قانوني لحقوق الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها دولة مستقلة. وكحد أقصى يمكن تسميتها أوراق البنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك (أو أي بنك آخر من بنوك المنظومة الاحتياطية الفدرالية). أما الكلمات «الولايات المتحدة الأمريكية» المطبوعة على ورقة الدولار الأمريكي فإنها مُضلّلة وحسب لمن يحملها؛ بل إن هذه الكلمات تبدو بالنسبة للفرد الأمريكي «المتعلّم» نوعاً من الاستهزاء. أولاً، لأنه حسب دستور البلاد وحده مجلس النواب (الكونغرس) له الحق باعتباره يمثل دولة مستقلة أن يقوم بسك «عملة قانونية». وثانياً، لأنَّ الكثيرين، حسب آراء الخبراء، ممن يساهمون في الشركة المصرفية المساهمة

تحت اسم البنك الاحتياطي الفدرالي FRS هم على العموم «مواطنون غير مقيمين Non-residents»، أي إنهم بكل بساطة أجانب.

ومن أجل توضيح المسألة بشأن النظام الاحتياطي الفدرالي، يمكننا أن نستفيد من رأي الباحث الأمريكي المعروف في شؤون البنك الاحتياطي الفدرالي FRS يوستاس مولّينس (Eustace Mullinus)، مؤلف الكتاب الذي أثار ضجة كبيرة «أسرار الاحتياطي الفدرالي» («Secrets of theFedrealReserve») الذي صدر وأُعيدت طباعته عشرات المرات (وللعلم، لقد حاول المرابون إزالة نسخ الكتاب والقضاء عليها في بعض البلدان) [٧٤].

لقد سبق وأشرنا إلى أنَّ البنك الاحتياطي الفدرالي FRS - هو البنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك بالدرجة الأولى. وقد كان المساهمون في البنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك في عام ١٩٨٣، حسب معلومات مولّينس، هم ٢٧ بنكاً، عشرة منها كانت تملك حصة سهمية مقدارها ٦٦% من جميع أسهم البنك الاحتياطي الفدرالي، وأن خمسة! بنوك فقط كانت تملك «حصة مسيطرة Controlling interest» بمقدار ٥٣%. وقد كان المساهمون في البنوك الخمسة المذكورة مرتبطين ببعضهم بعلاقات قرابة دموية وأسرية، وبحيث أنَّ جنسيتهم ليست بالضرورة أن تكون أمريكية. وهؤلاء ما نحن ندعوهم عائلة «آل روتشيلد وشركاؤهم».

ولكن اليوم، وحسب رأي بعض الباحثين، لم يعد آل روتشيلد هم المساهم الرئيسي وإنما آل روكفلر.

بينما يعتقد البعض الآخر أن آل روتشيلد ما زالوا المساهمين الرئيسيين، خصوصاً وأنه صارت لديهم خبرة كبيرة في التمويه والتخفّي. كما تشير أبحاث مولّينس، فإنَّ المساهمين الرئيسيين في البنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك

مرتبطون بعلاقات وثيقة مع لندن سيتي أيضاً وبدرجة لا تقل عن علاقتهم مع وول ستريت. وفي نهاية المطاف - مع بنك انكلترا الذي يسيطر عليه آل روتشيلد.

تتطابق أبحاث ونتائج مولّينس مع النتائج التي توصلت اليها لجنة مجلس النواب الأمريكي، التي حقّقت في عام ١٩٧٦ في ملكية النظام الاحتياطي الفدرالي. فقد كانت النتيجة التي خرجت بها اللجنة هي: إنَّ الحصة السهمية المسيطرة تعود إلى أولئك الذين خلِفوا المؤسسين الأساسيين للبنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك - ج. ب. مورغان وشركاه J. P. MorganCo.»، «كوهن ولويب وشركاؤهما Kuhn, Loeb&Co.». أي أن البنوك الاحتياطية الفدرالية في عام ١٩٧٦ كما في عام ١٩١٤ - كانت تقع تحت سيطرة آل روتشيلد وبنك انكلترا وغيره من بنوك لندن» [٧٧].

ويرى بعض الباحثين أن علاقة النظام الاحتياطي الفدرالي بالولايات المتحدة الأمريكية هي علاقة وهمية أو نسبية فقط. وغالباً ما يكون «أمريكياً» العنوان فقط الذي يوجد عليه المكتب الرئيسي للاحتياطي الفدرالي. كما أنها «أمريكية» أيضاً الضرائب التي يدفعها المواطنون الأمريكيون من أجل تغطية الدين الاتحادي لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية (وزارة المالية) تجاه الاحتياطي الفدرالي. في جوهر الأمر، إن النظام الاحتياطي الفدرالي هو عبارة عن مكوّن أو هيئة خارج الحدود Extraterritorial لا تخضع لرقابة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية الأمريكية.

البنك المركزي كسلطة أولى

أما الآن فسوف نتحدّث عن الوضع القانوني للبنوك المركزية. وقد كانت ومنذ البداية عبارة عن شركات مساهمة، وأنَّ المساهمين فيها كانوا إمّا أفراداً بصفتهم الطبيعية - أي المصرفيين، وإما شخصيات اعتبارية - البنوك

التجارية الخاصة. والبنوك المركزية بدورها تشرف وتسيطر على البنوك التجارية الخاصة. إنها جدلية «الدجاجة والبيضة». في حقيقة الأمر، إنَّ البنوك المركزية، كما أسلفنا، «تتستر وتدعم» النشاط الاحتيالي للمرابين. وقد سبق وأطلقنا على البنوك المركزية تسمية «الأركان العامة للمرابين». ويمكن تسميتها أيضاً ببساطة: «الغطاء» (بمعنى الجهة الحامية - المترجم). وذاك الذي «يتستر» على اللص لا بد أنه لصٌّ مثله أيضاً - لكنه قام بالتمويه وبالتخفي بشكل جيد وعمل كل ما يلزم من أجل حصانته. أما الأساس الحقوقي للبنوك المركزية بالذات فلا يستطيع أن يقدّمه لنا بشكل واضح حتى أكثر «رجال القانون» مكراً. وهذا يو. يو. بولديريف، النائب السابق لرئيس ديوان المحاسبة في روسيا الاتحادية يصف حالة البنك المركزي الروسي مستعيناً بكلمات أ. س. بوشكين: «ليس فأراً ولا ضفدعاً، وإنّما حيوان صغير غير معروف» [٧٦]. ويصح استعمال هذه الكلمات لتوصيف حالة أي بنك مركزي لا على التعيين.

يُبذَل كل ما هو ممكن وغير ممكن من جهود لكي يتم إثبات أَنَّه يجب على البنك المركزي أن يكون مؤسسة «مستقلّة» عن الحكومة. ولكن في واقع الأمر، وفي عالم المال القائم على السلطة الصارمة شاقولياً، لا يمكن قيام مؤسسات منفردة «مستقلة» على وجه التحديد. هذا يشبه القول بأن قانون الجاذبية الأرضية لا ينطبق على بعض الأجسام المادية في الأرض. فإذا كان بنك مركزي لهذا البلد أو ذاك «مستقلاً» عن حكومة البلاد، فهذا يعني أنه يرتبط بجهة ما أخرى. ولا داعي لأن نخمِّن - بمن. إنه مرتبط بالمرابين الدوليين و«بقيادة أركانهم» تحت مُسمّى النظام الاتحادي الفدرالي FRS للولايات المتحدة الأمريكية. إلا أنه يتم التمويه على هذه العلاقة بشتى السبل، في حين أن الكتب التعليمية «في الاقتصاد» لا تذكر شيئاً لا من

قريب ولا من بعيد عن آليات الرقابة التي يمارسها النظام الاتحادي الفدرالي على البنوك المركزية «الوطنية».

وإليكم ما كتبه مع بعض السخرية صاحب مقالة «قيمة البنك المركزي كعامل في الأزمة» بخصوص التسويغ الموجود في الكتب التعليمية حول ضرورة أن تكون البنوك المركزية «مستقلة» عن الحكومات:

«... في البداية جرى تسويغ خروج عملية سك العملة من تحت إشراف الحكومة انطلاقاً من التصور بأنَّ الحكومة، كذا، غير قادرة على التحكم بالشكل الأفضل لمثل هذا الامتياز المثير والمغري. بحيث أن تبدأ الحكومة «وبشكل محدد» «بطباعة» رموز نقدية من أجل دعم وتغطية العجوزات في الميزانية، لذلك يجب الاعتقاد بأن عملية إصدار العملة تحت إشراف المصرفيين «الحكماء» سوف يكون أكثر «عقلانية وأكثر توازناً وفي حدوده المُثلى». وهذا كله سيكون جيّداً، ولكن كيف يمكن تأكيد مثل هذه المقاربة؟ بأنّ المصرفيين - أناس رائعون في منتهى الكمال ولا تشوبهم شائبة؟ فهل هم، يا تُرى، يملكون معارف خاصة وتعاليم باطنية؟ وبحيث أنَّ تلك المعارف ليست في متناول الوزراء العاديين؟ ليكن، حسناً أنه تم نقل وظيفة إصدار العملة إلى بنية منفصلة ومستقلة عن الحكومة، ولكن هل ثمة من دوَّنَ قواعد ما أو وضع ترتيباً معيناً من أجل التصرف بهذه الوظيفة؟ وهل تمَّ الإعلان عن ذلك في مكان ما؟ ثم أين الضمانات بأنَّ أصحاب التكليف الجدد لن يندفعوا بحماس لارتكاب ما هو ممنوع أكثر من مرة؟ إنه سؤال مفتوح أيضاً» [٧٧].

من حيث الجوهر، إنَّ أي بنك مركزي في أي بلد - هو عبارة عن فرع منفصل للسلطة التي تُدعى أحياناً «السلطة الخامسة» في البلاد. بعد السلطات الثلاث «التقليدية»- التشريعية والتنفيذية والقضائية و«الرابعة»-

التي يُقصَد بها وسائل الإعلام الجماهيري. بينما الحقيقة هي أنّ البنوك المركزية ومن حيث درجة التأثير على مختلف نواحي الحياة الاجتماعية، يمكنها أن تطالب بأن تكون «السلطة الأولى».

وعلى مثال الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن نرى بوضوح كيف أنَّ البنك الاحتياطي الفدرالي FRS «سحق» تحته جميع فروع السلطة الأخرى.

«يبذل البنك الاحتياطي الفدرالي جهوداً كبيرة لكي يخفي قدراته، لكن الحقيقة هي أنَّ البنك الاحتياطي الفدرالي قد هيمن على الحكومة. فهو يتحكم بكل ما يجري في بلادنا، كما أنه يراقب ويسيطر على جميع علاقتنا مع الخارج. وهو يصنع الحكومات ويطيح بها كما يشاء» - هذا ما أشار إليه عضو مجلس النواب الأمريكي ل. ماك فادِّن في ثلاثينيات القرن الماضي [٧٨]. وقد قام المرابون باغتيال النائب بسبب كلامه هذا.

إنَّ «خبراء الاقتصاد المحترفين» وغيرهم من العاملين الإيديولوجيين الذين يقومون على خدمة أصحاب النظام الاحتياطي الفدرالي، يحاولون البرهنة على أنَّ البنك الاحتياطي الفدرالي FRS ليست هيئة «مستقلة تماماً»، وأنها تخضع «لمراقبة» السلطات الحكومية. والحجة الوحيدة التي يوردونها لأجل ذلك هي أن الرئيس الأمريكي هو الذي يقترح أسماء المرشحين لعضوية مجلس إدارة المنظومة الاحتياطية الفدرالية، ومن ثم يجري التصديق عليهم من قبل مجلس الشيوخ في الكونغرس.

بيد أنَّ تلك العملية تحمل صفة الشكلية البحت، من دون أن تمنح رجالات الدولة فرصة التحكم بنشاط البنك الاحتياطي الفدرالي بعد أن يجلس أعضاء مجلس الإدارة على كراسيهم؛ إذ إنَّ قرارات البنك الاحتياطي الفدرالي FRS لا يجري تصديقها من قبل الرئيس الأمريكي أو من قبل

الكونغرس. ثمَّ إنَّ أعضاء مجلس الإدارة يبقون في مناصبهم لمدّة أطول بكثير (المدة القصوى -١٤ سنة) من مدة رئاسة الرئيس والنواب الذين قاموا بتعيينهم. إنَّ نشاط البنك الاحتياطي الفدرالي لا يموَّل من ميزانية الدولة، كما أنَّ البنوك الاحتياطية الفدرالية معفية بالكامل تقريباً من الضرائب على الدخل (باستثناء ضريبة على العقار).

وقوانين الولايات المتحدة الأمريكية لا تنطبق على النظام الاحتياطي الفدرالي! أي إنه فعلياً دولة ضمن دولة! وحسب جميع المظاهر، إنَّ الدولة «الخارجية» باسم الولايات المتحدة الأمريكية هي ضرورية للدولة «الداخلية» تحت مُسمّى «النظام الاحتياطي الفدرالي للولايات المتحدة الأمريكية» في صفتيَن اثنتيَن:

- درعٍ واقٍ.
- «بيئة خصبة» (كما في حال الطفيلي الذي لا يقدر أن يعيش خارج جسم الحيوان أو الإنسان).

من المفيد أن نقرأ قانون الاحتياطي الفدرالي الذي تم إقراره قبل حوالي مئة سنة (خصوصاً إذا ما تمّت مقارنته مع دستور الولايات المتحدة الأمريكية).

مثلاً، البند ٣٠ من قانون الاحتياطي الفدرالي الذي أُقِرَّ في عام ١٩١٣ يقول: «ينحصر الحق في إدخال تعديلات على هذه القوانين». والبند ٢٥ من القانون يحدِّد النظام الذي يجب على البنوك المساهمة في منظومة الاحتياطي الفدرالي أن تلتزم به عند تأسيس فروع لها خارج البلاد. وفي تلك الحال لا يحق للحكومة مراقبة عمل تلك الفروع، حتى ولو أنَّ مثل تلك المراقبة كانت ضرورية لمقتضيات الأمن القومي.

أما البند ٣٤١ (الجزء الثاني) من القانون المذكور فهو أكثر إثارة. وينص على أنَّ القانون ساري المفعول في غضون ٢٠ سنة، ما لم يتم إبطاله من قبل الكونغرس الأمريكي، أو ما لم يتم سحب الترخيص للنظام الاحتياطي الفدرالي FRS بسبب خرق القانون. هذا يعني أن الاحتياطي الفدرالي كان يجب أن يكف عن الوجود في عام ١٩٣٣ نظراً لأنَّ مجلس النواب الأمريكي كان يفترض - عملاً بالإجراءات المعمول بها - أن يُمدِّد العمل بقانون عام ١٩١٣. ففي ذلك العام، كما هو معروف، وصل إلى كرسي الرئاسة في البيت الأبيض ف. د. روزفلت، الصديق والداعم للمساهمين الرئيسيين في النظام الاحتياطي الفدرالي. ولكن البنك المركزي استمر في عمله المعتاد من دون أي تشريعات من قبل المشرعين في مجلس النواب الأمريكي. يبدو أنَّ روزفلت والمقيمين في الكابيتول[1]، وكما تتطلب اللحظات الحرجة من التاريخ، حين تصبح الإجراءات الديموقراطية شاقّة وثقيلة وضارّة، قد اهتدوا «بالجدوى الثورية» [٧٩].

إليكم ما كتبه بخصوص البنك المركزي باعتباره واحداً من أهم أجهزة السلطة التي يملكها المرابون المعاصرون، الباحث الروسي ن. أوستروفسكي[2] في كتابه المثير والممتع «معبد الوهم» (أو «معبد الأمل

---

(١) كابيتول الولايات المتحدة (United States Capitol) - بناء المقر الرئيسي للسلطة التشريعية الفيدرالية (**الكونغرس في الولايات المتحدة الأمريكية**). اختار الرئيس **جورج واشنطن** مكان بنائه في موقع مرتفع في العاصمة واشنطن، وأضيفت إلى بنائه الرئيسي عدة أجنحة في الفترة ما بين ١٨٥١-١٨٦٥. يجتمع أعضاء مجلس النواب في الجناح الأيمن، بينما أعضاء مجلس الشيوخ في الجناح الأيسر. المترجم.

(٢) نيكولاي نيكولاييفيتش أوستروفسكي باحث روسي معاصر وهو غير الكاتب الروسي (السوفياتي) المعروف نيكولاي ميخائيلوفيتش أوستروفسكي صاحب رواية «كيف سقينا الفولاذ» والمترجمة إلى العربية – المترجم.

الباطل»): «المال في المجتمع المعاصر - هو سلطة. وسك العملة Emission - هو إصدار للسلطة التي يتم توزيعها من قبل المراكز التي تشرف على عملية إصدارها. ومصدر السلطة، وبالرغم من الدستور الديموقراطي، ليس الشعب؛ بل صاحب الحق في الإصدار the Issuer، الذي يقوم بسرقة المنتِج بمساعدة عملية الإصدار Emission. وفي هذه الحال، إن عملية الإصدار Emission تؤدي إلى إفقار وإفلاس الجميع باستثناء المُصْدر the Issuer وتلك البنى التي ترتبط به. إنّ عملية السك Emission تدعم أفراداً مختارين بعينهم في محيط المُصْدِر وتُسبِّب إفقار غير المرغوب بهم، ذلك لأنَّ القرض (والأموال التي يجري إصدارها تذهب عادة إلى التداول على شكل قروض) بخلاف الشمس - «لا يشرق» على الجميع. فالعلاقات الإقراضية تقوم في الدرجة الأولى أكثر من غيرها على أساس شخصي بين المُقرِض والمقترض. ولكن طالما أنَّ هذه العلاقات لا يتم تنظيمها من قبل القانون، فإنَّ التشريع الباقي بالمجمل موجّه فقط من أجل «إصدار» اجتماعي لوجهة نظر المُقرِض... وعملية الإصدار، حتى وإن لم تؤدِ إلى التضخّم، فهي تنتج إعادة توزيع حقوق الملكية والسلطة لصالح المُصْدِر والبنى المالية المرتبطة معه وبه، من دون أن يكون لهم أدنى حق في كلِّ ذلك... من هنا يمكن أن نفهم الكثير مما يجري في روسيا وأن نتعرّف إلى النظام السياسي، إذا ما قمنا بتقييم الوضع والتأمين القانوني (من الناحية التشريعية) للسلطة الخامسة، ولكن الأولى والوحيدة الفعلية في حقيقة الأمر؛ أي سلطة المال التي ينفّذها البنك المركزي. خصوصاً إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أنّ الشعب واقتصاد البلاد بالنسبة لسلطة الدولة ولإدارة البنك المركزي - لا يعتبرا عناصر أساسية في تشكيل ورسم الأهداف والمهام طويلة الأمد» [٨٠].

٧٤- لم تتم ترجمة كتاب مولّينس إلى الروسية إلا في عام ٢٠١١. ويمكن للقارئ أن يعثر على تلك الترجمة في الشبكة العنكبوتية.

٧٥- يمكن العودة بخصوص هذا الموضوع إلى مقال «حقيقة الاحتياطي الفدرالي» الذي نشر في الانترنت على موقع «الاقتصاد العالمي واقتصاد السوق. كتب ومقالات». ففي ذلك المقال توجد الخطة كثيرة المراحل للرقابة على البنوك المساهمة في النظام الاحتياطي الفدرالي والتي أقرّها مجلس النواب الأمريكي.

٧٦- يو. بولديريف. بشأن خوابي العسل وملاعق العلقم. موسكو، «جسر كريمسكي - بيت رقم ٩»، دار نشر «فوروم». ٢٠٠٣، ص ١١٦.

٧٧- بولات. معدّل البنك المركزي كعامل في الأزمة. انترنت. موقع «مالتشيش -كيبالتشيش[1]».

٧٨- رالف إيبّرسون. اليد الخفية. سانت بطرسبورغ. «التعليم والثقافة». ١٩٩٦. ص ٢٤١.

٧٩- يمكن العودة بخصوص هذا الموضوع إلى مقال «حقيقة الاحتياطي الفدرالي» الذي نشر في الانترنت على موقع «الاقتصاد العالمي واقتصاد السوق. كتب ومقالات».

٨٠- ن. ن. أوستروفسكي «معبد الوهم». خاركوف. الشركة المساهمة المغفلة «سفيتوفيد». ٢٠٠٤ ص ١٣٠، ١٣١، ١٣٢.

---

(١) لقب الشخصية الإيجابية في حكاية الكاتب السوفياتي أركادي غايدار «حكاية عن السر العسكري، وعن الصبي كيبالتشش والتزامه بوعده»... وهو المثال الذي كان يجب أن يقتدي به الأطفال السوفيات... ويقابله البطل السلبي – الشخصية النقيضة للطفل السيئ بلوخيش... المترجم.

للعلم، في تلك البلدان التي لم «تتحرر» فيها البنوك المركزية بشكل كامل عن الدولة بمختلف الفروع التقليدية للسلطة، يلاحظ أنَّ النجاح في مجال الاقتصاد أكبر بدرجة لافتة مما في تلك البلدان حيث «تقود العرض العسكري» فيها البنوك كاملاً. ويعتبر مثال الصين هو الأنصع في هذا المضمار، حيث البنك المركزي (بنك الصين الشعبي) يُعتبَر جزءاً من الحكومة وهو المسؤول عن السياسة النقدية في البلاد.

بينما في اليابان وعملاً بنصيحة «خبراء الاقتصاد المحترفين» فقد تمَّ في عام ١٩٩٨ إخراج البنك المركزي بالكامل من تحت سيطرة وإشراف الحكومة. ولكن «العجيبة» المنتظرة (الخروج بالبلاد من حالة الركود المزمنة) لم تتحقق. واللافت هو أنَّ الحزب الحاكم في البلاد - الحزب الديموقراطي - كان في أثناء الحملة الانتخابية يرفع أيضاً شعار الاستقلال الكامل للبنك المركزي عن الحكومة. بيد أنّ موقفه تغيّر بعد وصوله إلى السلطة. وقد راح وزير المالية الجديد ناووتو كان يقوم بمحاولات من أجل السيطرة على سياسة المصرف المركزي في البلاد.

ففي ظروف الأزمة الحالية ثمة محاولات حذرة من قبل الحكومة في بلدان أخرى أيضاً من أجل التأثير على سياسات البنوك المركزية على الأقل، إن لم يكن السيطرة عليها بالكامل. وقد سبّب موجة من الذعر والاضطراب في عالم المرابين، مثلاً، ذلك القرار الذي اتخذته الحكومة في كوريا الجنوبية بإرسال مندوب عنها إلى اجتماعات البنك المركزي في البلاد.

أما الرئيس الحالي للأرجنتين (في فترة كتابة هذا الكتاب - المترجم) كريستينا فيرنانديز دي كيرشنر فقد حاولت توجيه توصية إلى رئيس البنك

المركزي للبلاد مارتين ريدرادو تطلب فيها تحويل جزء من الاحتياطي الذهبي (ما يعادل ٦,٦ مليار دولار من أصل ٤٨ مليار دولار) من أجل تسديد جزء كبير من ديون البلاد أمام الجهات المانحة الأجنبية. لكن رئيس البنك المركزي الأرجنتيني رفض تنفيذ الطلب واعتبره مساساً وتعدّياً من قبل رئيس البلاد على «سيادة» المؤسسة المعنية. لم تنته القضية بعد، ولكنها تركت صدى واسعاً في عالم الربا والمرابين [٨١].

وأخيراً، اعتباراً من ١ كانون الثاني عام ٢٠١٢ أصبح ساري المفعول في هنغاريا الدستور الجديد، الذي يمنح البلاد فرصة النأي عن مبدأ استقلالية البنك المركزي (اقرأ: الوقوع تحت هيمنة المرابين الدوليين)، ويسمح بوضع نشاط البنك المركزي تحت رقابة الحكومة وأيضاً الانتقال إلى إصدار العملة الوطنية من دون ربط ذلك بكمية الاحتياطي من النقد الأجنبي بالعملة الصعبة. وبالتالي، فإن هذا يفتح الباب أمام هنغاريا من أجل السير على طريق التطوّر الاقتصادي. وبالتوازي مع الدستور أصبح سارياً القانون المتعلق بالبنك المركزي الذي ينص مبدئياً فقط على إدخال ممثلي الحكومة في مجلس إدارة هذه المؤسسة. ولكن وسائل الإعلام الجماهيري التي تخضع لسيطرة المرابين الدوليين نظرت إلى هذا التقييد البسيط في حرية عمل المصرف المركزي على أنه «تأميم» فعلي. وقد أثار الدستور والقانون بخصوص البنك المركزي جلبةً وذعراً حقيقيين، لا في الاتحاد الأوربي وحده (هنغاريا عضو فيه)؛ بل وحتى في الولايات المتحدة الأمريكية. هكذا، إنَّ هنغاريا الصغيرة ومن خلال قيامها بسابقة خطيرة قد تحدّت أصحاب الاحتياطي الفدرالي! وكان صندوق النقد الدولي قد أوقف مباحثاته مع هنغاريا منذ نهاية ٢٠١١ بخصوص منحها قرض جديد وقام

بإغلاق ممثليته في ذلك البلد. كما قام البنك المركزي الأوربي بفعل الشيء ذاته. ثم تمَّ بعد ذلك تخفيض التصنيف الائتماني طويل الأجل للبلد بدرجة قوية.

وهناك أمثلة أخرى كثيرة تظهر كيف أنَّ سلطات بعض البلدان تسعى إلى الخروج من الأزمة الحالية من خلال استلام أدوات التحكم والسيطرة الموجودة بحوزة البنوك المركزية (اقرأ: المرابين العالميين).

إنَّ وول ستريت جورنال - لسان حال المصرفيين الدوليين - إذ يُورِد أمثلة عن «اعتداءات» الحكومات على المصارف المركزية، إنما يعكس ذلك القلق الجدي والشديد بخصوص مستقبل «الأركان العامة للمرابين»:

«لربما هذه إشارة إلى أنَّ الأزمة المالية قد تؤدي، في نهاية الأمر، إلى الحد من حرية واستقلالية البنوك المركزية الوطنية» [٨٢].

ليكن، إذاً، أنه لا مانع من بعض التقييدات. بيدَ أنَّ هذا مجرّد تراجع تكتيكي للمرابين، ولا يجوز تقييمه على أنه هزيمة لهم. إذ إنَّ مثل حالات «الجزر» هذه سبق وحدثت في مسيرة «الثورة النقدية» للمرابين. ولنتذكّر، مثلاً، كيف إنّه تمَّ حتى تأميم البنك المركزي في كل من انكلترا وفرنسا بعد الحرب العالمية الثانية، وبحيث أصبح كلٌّ منهما عملياً قسماً من وزارة المالية. ولكن كلَّ شيء عاد بالتدريج «إلى سابق عهده»: «الأركان العامة للمرابين» من جديد اكتسبت سيادتها.

وقد لوحظت علامات «تمرّد» ضد البنوك المركزية لا في بعض البلدان «الهامشية» وحسب؛ بل وحتى في «الموطن الأصلي» للاحتياطي الفدرالي - في الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد بدأ الأمر من قيام وكالة الأنباء Bloomberg بالتقدّم إلى الاحتياطي الفدرالي بطلب إعطائها بعض المعلومات حول حجم القروض التي قامت بمنحها هذه المؤسسة في إطار محاربة الأزمة المالية. وإذ استلمت الوكالة رفضاً بتلبية طلبها، فقد لجأت إلى المحكمة. قامت المحكمة بدراسة الشكوى بحق الاحتياطي الفدرالي وقررت إلزام هذا الأخير بذكر أسماء الذين حصلوا على قروض، وبالكشف عن حجم الأرصدة والممتلكات التي حصل عليها الاحتياطي الفدرالي كرهونات. وافق الاحتياطي الفدرالي على الإعلان عن ميزانيته كل شهر، لكنه بالمقابل رفض الكشف عن أسماء الذين حصلوا على قروض. وقد كان هذا، في حقيقة الأمر، خرقاً فاضحاً لقانون حرية المعلومات. بالطبع، لقد وقفت بنوك وول ستريت الرئيسية إلى جانب الاحتياطي الفدرالي [٨٣]. راحت الفضيحة تكبر وتتصاعد، إذ تورّط فيها عدد من أعضاء مجلس الشيوخ والكونغرس. وفي عام ٢٠٠٩ بدأت في الكونغرس الأمريكي «عاصفة» حقيقية: تم اقتراح مشروعي قرار حول الحد من استقلالية البنك الاحتياطي الفدرالي FRS.

المشروع الأول اقترحه النائب الديموقراطي ورئيس لجنة المال في مجلس الشيوخ كريستوفر دود[1] ويطالب بسحب مهمة الإشراف على البنوك من يد الاحتياطي الفدرالي.

أما المشروع الثاني (وقد أطلق عليه تسمية «قانون الشفافية بالنسبة للبنك الاحتياطي الفدرالي») فقد تمَّ اقتراحه من قبل عضو مجلس النواب

---

(١) Christopher John "Chris" Dodd كريستوفر جون «كريس» دود (ولد في ٢٧ مايو ١٩٤٤) محام وسياسي بارز في الحزب الديموقراطي الأمريكي وعضو مجموعة الضغط (lobbyist)، انتخب عضواً في مجلس الشيوخ الأمريكي عن ولاية كونيتيكت لمدة ثلاثين عاماً من ١٩٨١ إلى ٢٠١١. المترجم.

عن الحزب الجمهوري رون بول[1] المعروف بأنه كرّس ثلاثين عاماً من حياته لمحاربة الاحتياطي الفدرالي. وقد ألّف كتاباً بهذا الخصوص تحت عنوان: «الإجهاز على البنك الاحتياطي الفدرالي» (EndtheFed) والذي أصبح في عام ٢٠٠٩ الأكثر مبيعاً (best-seller) في الولايات المتحدة الأمريكية. ففي كتابه ذاك يؤكد بول أن احتكار البنك الاحتياطي الفدرالي FRS لحقوق سك وطباعة الأوراق النقدية يتناقض مع الدستور الأمريكي، وأنَّ الاحتياطي الفدرالي يفسح في المجال أمام المصرفيين لكي «يكسبوا المال من العدم»، وأنَّ البنك الاحتياطي الفدرالي هو المسؤول والمذنب الرئيسي في نشوء ظاهرة الفقاعات الائتمانية Credit bubbles وهلم جرا. ويكمن لب مشروع القرار الذي تقدّم به رون بول في منح الكونغرس الأمريكي الحق الكامل في إجراء مراجعة شاملة Full audit لنشاط الاحتياطي الفدرالي (وفي الوقت الحالي تجري مراجعة لميزانية البنك الاحتياطي الفدرالي فقط)، وأيضاً إلزام البنك الاحتياطي الفدرالي تقديم تقرير مفصّل إلى الكونغرس بشأن السياسة النقدية والعمليات المالية مع البنوك المركزية الأخرى. وقد همدت المشاعر الملتهبة بمجرّد أنْ تمَّ «طرح» مشروعي القرارين في مجلس النوب؛ إذ نجح أصحاب المصارف في إقناع قسمٍ من «نوّاب الشعب» بعد القيام «بحركات

(١) رون بول Ron Paul - (ولد في ٢٠ أغسطس ١٩٣٥) سياسي وطبيب **أمريكي** وعضو جمهوري في **مجلس النواب** عن المقاطعة رقم ١٤ في ولاية تكساس. كان أحد المرشحين لخوض انتخابات **الرئاسة الأمريكية** لعام ٢٠٠٨ عن **الحزب الجمهوري**. وقد كان ترشح أيضاً لخوض الانتخابات الرئاسية عام ١٩٨٨ عن الحزب الليبرتاري (التحريريين). خاض رون بول **الانتخابات التمهيدية للحزب الجمهوري** للفوز بترشيح الحزب **لانتخابات الرئاسة الأمريكية لعام ٢٠١٢**. المترجم.

حادة» في مجال التحكم بالاقتصاد النقدي - الائتماني للبلاد، بأن هذا قد يؤدي إلى انهيار كامل وشامل للدولار الأمريكي. وعلى الرغم من الأزمة المالية، فقد أفلح المرابون الدوليون في إفشال التصويت لصالح مشروعي دود وبول في الكونغرس. ومع ذلك فإنَّ النقاشات والسجالات في الكونغرس لم تذهب سدى: لأول مرّة منذ عام ١٩١٣ تمَّ إخضاع «المسلّمة» بخصوص «استقلالية» الاحتياطي الفدرالي للشك وعلى مستوى البلاد بأكملها.

كما جرت في عام ٢٠٠٩ سلسلة من جلسات الاستماع لقادة البنك الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية (بمن فيهم رئيس مجلس إدارة البنك الاحتياطي الفدرالي ب. بيرنانكي[١] (Ben Shalom Bernanke — المترجم) وذلك بهدف توضيح مجموعة من القضايا:

أ- ما هو دور البنك الاحتياطي الفدرالي في نشوء الأزمة الحالية؟

ب- ما هو دور البنك الاحتياطي الفدرالي في التلاعب بأسواق المال والسلع؟

ت - ما هو الحجم الحقيقي للإصدارات النقدية من قبل البنك الاحتياطي الفدرالي في مرحلة الأزمة؟

ث- ما هي البنوك التي تم منحها قروضاً من قبل البنك الاحتياطي الفدرالي في خضّم الأزمة؟ وما هي أصول وممتلكات البنوك التي حصلت على قروض؟ ومقابل أية رهونات جرت عملية

---

(١) بن شالوم بيرنانكي Ben Shalom Bernanke هو اقتصادي أمريكي وأستاذ جامعي سابق. ولد في ١٣ ديسمبر/كانون الأول ١٩٥٣ **بأوغستا بالولايات المتحدة**.هو رئيس مجلس الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي) الأمريكي الحالي. خلف **آلان غرينسبان** بتاريخ ١ شباط ٢٠٠٦. المترجم.

الإقراض؟ ما هي المعايير التي تمَّ اعتمادها من أجل اختيار البنوك للحصول على دعم ائتماني من قبل البنك الاحتياطي الفدرالي؟

ج- كيف يمكن تفسير انتقال مبالغ ضخمة من الدعم المالي الذي قدمه البنك الاحتياطي الفدرالي إلى البنوك الأمريكية إلى مصارف أجنبية؟

وسوف نعرض هنا نموذجاً واحداً فقط عن المساعدة التي يقدمّها قادة البنك الاحتياطي الفدرالي للمشرّعين في الولايات المتحدة الأمريكية بهدف «توضيح» الوضع في القطاع المالي من الاقتصاد الأمريكي.

ففي ٢١ تموز من عام ٢٠٠٩ طرح عضو مجلس النواب عن فلوريدا آلان غريسون سؤالاً على رئيس البنك الاحتياطي الفدرالي بن بيرنانكي يتعلق ب «مصادفة» غريبة [٨٤]. الكلام يدور حول أنه في خريف عام ٢٠٠٨ ارتفع سعر الدولار بنسبة ٢٠% مقابل العديد من العملات الأجنبية - تماماً في الوقت ذاته الذي كان فيه البنك الاحتياطي الفدرالي يجري مقايضات للعملة الصعبة مع بنوك مركزية أجنبية بقيمة ٠,٥ تريليون دولار [٨٥]. وبعد أنْ فكّر لحوالي ثانية أجاب بيرنانكي كما يلي: «نعم، لقد كانت هذه مجرّد مصادفة». وها نحن نعرض هنا نسخة طبق الأصل عن بقية الحديث:

- آلان غريسون (آ. غ.): من ذا الذي حصل على الأموال، إذاً؟

- بن بيرنانكي (ب. ب.): مؤسسات مالية في أوربا وبلدان أخرى.

- آ. غ. : وأية مؤسسات التحديد؟

- ب. ب. : أنا لا أعرف.

- آ. إ. : إنه نصف تريليون دولار وأنت لا تعرف من حصل على هذه الأموال؟

لا داعي هنا، كما يقال في مثل هذه الحالات، لأي تعليقات. نضيف فقط أنه تمّت في بداية عام ٢٠١٠ إعادة انتخاب بن بيرنانكي من قبل مجلس النواب الأمريكي لمنصب رئيس البنك الاحتياطي الفدرالي لفترة ثانية. لم يكن من السهل على المرابين الدوليين أن يقنعوا الرأي العام والمشرّعين بأنّ الشخص الذي قام بتنظيم «اشتراكية مصرفية» في الولايات المتحدة الأمريكية (توزيع القروض لبنوك مختلفة من دون رقيب أو حسيب) جدير بأن يكون رئيساً لمجلس إدارة البنك الاحتياطي الفدرالي وليس الذهاب إلى السجن [٨٦]. فمن أجل رفع «شعبية» ب. بيرنانكي، وصل الحد بجورنال «التايم» (الذي يخضع لسيطرة المصرفيين في وول ستريت) لأن يعلن في نهاية عام ٢٠٠٩ بيرنانكي «رجل العام - A man of the year».

٨١- أندري ماكسون. التعليم الذاتي المالي للرئيس. الانترنت. موقع «مالتشيش - كيبالتشيش».

٨٢- وول ستريت جورنال.

٨٣- مثلاً، جمعية البنوك- الأعضاء في ديوان المحاسبة (CleaningHouseAssociationLLC) جهّزت تصريحاً تقول فيه: لقد كشفت تجربة الصناعة المالية أنه في حال سمع المتعاملون والمشاركون في السوق أنباءً سيئة عن البنك، فلا بد حينئذ أن تنشأ عواقب سلبية. وقد حصل أعضاء جمعيتنا على إمكانية الوصول إلى نافذة الخصم الائتمانية في البنك الاحتياطي الفدرالي انطلاقا من فرضية أن البنك المركزي لن يقدّم المعلومات بشأن القرض ولا المقترضين على وجه خاص». (ن. كوتشيلاغين. الاقتراض المثير للفضول// نشرة الأخبار ٢٨\٠٨ \ ٢٠٠٩). وننوّه إلى أنه تشارك في ديوان المحاسبة شركات عملاقة في قطاع البزنس المصرفي من مثل

ABNAmroHoldingNV, BankofAmericaCorp., BankofNewYorkMellonCorp., CitigroupInc., DeutcheBankAG., HSBCHoldingsPic, JPMorganChaseInc., UBSAG, U. S. Bancorp, WellsFargo&Co. وحسب رد الفعل الشديد للبنوك المشار إليها، يمكن الاعتقاد أن الأمور في وول ستريت لم تكن أبداً في حال حسنة عند لحظة قيام البنك الاحتياطي الفدرالي بتقديم الدعم المالي، وأنه حصلت على دعم البنوك التي لم تكن بحاجة لذلك. ولذلك فإنه ثمة ما يجب على الطغاة الماليين الدوليين ما يخفونه!

٨٤- إيفان روكوجين. هل انخفض سعر النفط بناء على طلب من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية؟ (oilru.com). في الانترنت يوجد تسجيل صوتي للحوار بين غريسون وبيرنانكي.

٨٥- مبادلة العملات بين البنوك المركزية - أي تبادل مختلف أنواع العملة الصعبة بين البنوك المركزية وهذا شكل من أشكال الاقتراض قصير الأجل بهدف القضاء على العجز في السيولة بالعملة الصعبة. ففي أيلول من عام ٢٠٠٨ أعلن البنك الاحتياطي الفدرالي عن رفع السقف على عمليات التبادل بالعملة الصعبة مع تسعة مصارف مركزية في العالم من ٢٩٠ إلى ٦٢٠ مليار دولار. على سبيل المثال، لقد تم رفع الحد الأعلى لخط التبادل مع البنك المركزي الأوربي إلى ٢٤٠ مليار دولار، ومع بنك اليابان - حتى ١٢٠ مليار دولار، ومع بنك انكلترا - حتى ٨٠ مليار دولار، ومع البنك المركزي السويسري - إلى ٦٠ مليار دولار. كما تم رفع سقف تبادل العملات الصعبة في الاتفاقيات الموقعة مع البنوك المركزية في كل من السويد وأستراليا والنرويج والدنمارك.

٨٦- لقد كان السيناتور المستقل بيرن ساندرز، على وجه الخصوص، من بين أولئك الذين طالبوا بإنزال عقوبة جنائية بحق بن بيرنانكي بسبب عملية «الاحتيال» الموصوف.

لقد كشفت «المشادات» الحامية بسبب البنك المركزي الأمريكي - أي بنك الاحتياطي الفدرالي، والتي اندلعت في عام ٢٠٠٩ بشكل جدّي، عمّا يلي:

- عن غياب كامل «للشفافية» في عملية اتخاذ القرارات من قبل قادة البنك الاحتياطي الفدرالي وبشأن عمليات وإجراءات محدودة قامت بها تلك الهيئة.

- عن تجاهل صريح من قبل قيادة البنك الاحتياطي الفدرالي لجميع نداءات ومطالبات الرأي العام والمحاكم والكونغرس الأمريكي، ما يبرهن مرّة أخرى على «فئة الوزن النوعي» لهذه المؤسسة.

- عن احتفاظ البنك الاحتياطي الفدرالي «باستقلالية» مطلقة، أي أنه ظلَّ مؤسسة غير خاضعة لرقابة السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، ومع غياب أي مسؤولية للمسؤولين في البنك الاحتياطي الفدرالي عن القرارات التي يتخذها والأفعال التي يقوم بها.

- استغلال البنك الاحتياطي الفدرالي بقصد المزيد من الثراء من قبل حلقة ضيقة من أصحاب المصارف (الذين ندعوهم «المساهمين الرئيسيين في البنك الاحتياطي الفدرالي» و«المرابين الدوليين»).

- قدرة البنك الاحتياطي الفدرالي على التلاعب بطريقة فعالة بأسواق المال والسلع (وفي نهاية المطاف - التحكم الفعّال بالاقتصاد العملي ككل).

بضغط من الكونغرس الأمريكي انطلقت في عام ٢٠١٠ وانتهت في عام ٢٠١١ مراجعة جزئية تهدف إلى التحقق من قانونية وفعالية تصرفات البنك الاحتياطي الفدرالي في أثناء الأزمة المالية الأخيرة. وقد كشفت تلك المراجعة عن حقائق فاحشة وأمور فاضحة لم يكن يشك للحظة بوجودها أولئك الخصوم النشطون والنافذون للبنك الاحتياطي الفدرالي من أمثال وكالة الأنباء Bloomberg وعضو مجلس النواب رون بول. وعلى وجه الحصر: لقد كُشِف عن أنَّ الاحتياطي الفدرالي قام في أثناء الأزمة المالية بتوزيع ١٦ تريليون دولار إلى البنوك على شكل قروض! في حين أنّ أرقام القروض التي كانت متداولة في وسائل الإعلام الجماهيرية قبل ذلك كانت في حدود اثنين تريليون دولار فقط. أما الحدث الآخر الذي أثار ضجة هو أنه في قائمة البنوك التي حصلت على قروض كانت هناك بنوك غير أمريكية أيضاً (وهذه «عمليات دولية» يكون التنسيق مع الكونغرس فيها إلزامياً). وأخيراً، حتى لحظة إجراء المراجعة لم تتم إعادة ولا دولار أو سنت واحد من تلك القروض إلى البنك الاحتياطي الفدرالي. بهذه الطريقة، كشفت تلك المراجعة وبرهنت من جديد على عدم خضوع عمليات الاحتياطي الفدرالي لأي رقابة وأنها غامضة، إلى جانب الانتهاك الشامل والتعسّف من قبل تلك الهيئة. إلّا أن تلك المراجعة الجزئية لم تسمح حتى النهاية بالوقوف على جميع تلاعبات المرابين.

وفي عام ٢٠١٢ انخرط عضو مجلس النواب الذي سبق وذكرناه رون بول في الدعاية الانتخابية للرئاسة الأمريكية. وقد كان شعاره الرئيسي في أثناء الانتخابات هو: «AudittheFed» أي «تحقّق من البنك الاحتياطي الفدرالي». يجب القول إنّ المسائل المصرفية حظيت في أثناء الحملة الانتخابية للرئاسة في عام ٢٠١٢ باهتمام أكبر بكثير مما خلال انتخابات ٢٠٠٨. ففي أثناء تلك

الفترة الزمنية كانت البلاد تعيش تحت وطأة الأزمة المالية، وعرفت كثيراً من الفضائح المتعلقة بنشاط البنك الاحتياطي الفدرالي، وبحيث أنه في عام ٢٠١١ انطلقت حركة احتجاجات مدنية واسعة تحت اسم «احتّلوا وول ستريت[1]».

كما ألقت الأزمة المالية أيضاً «الضوء» على مشكلة جدّية عند البنوك المركزية وهي تحديد الهدف الرئيسي لنشاط تلك المؤسسات المالية. فخلال المئتي سنة تقريباً التي سبقت الأزمة، كان ثمة «إجماع عقائدي» في رابطة البنوك المركزية: إنَّ الهدف الرئيسي للبنك المركزي هو «دعم الاستقرار النقدي»، أي محاربة التضخّم. أما كل ما عدا ذلك فقد أضحى على هامش اهتمام المصارف المركزية: معدلات النمو الاقتصادي ونسبة العمالة، الاستثمارات والكشف المبكر عن علامات اقتراب الأزمات، وأيضاً ضمان الاستقرار المالي وغير ذلك. ولكن الأزمة الحالية أرغمت المجتمع على إعادة التفكير بتحديد الأهداف من نشاط البنوك المركزية: ذلك أنَّ محاربة التضخّم - ليس هو الأهم. لقد احتل مركز الصدارة ضمان الاستقرار المالي الذي يفترض أيضاً الكشف عن علامات مظاهر الأزمة، واتخاذ إجراءات فعّالة من أجل إطفاء «الحرائق» المالية، إلى جانب المراجعة الشاملة لكامل نظام الإدارة والمراقبة المالية.

---

(١) احتلوا وول ستريت (Occupy Wall Street) هي حركة احتجاجات جارية تدعو إلى احتلال **وول** ستريت في مدينة **نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية.** بدأت المظاهرات عندما نادت بها مجموعات على موقعي **الفيسبوك وتويتر**، وذلك تأثراً بحركة **ثورات الربيع العربي** التي أسقطت ثلاثة أنظمة حاكمة في **الوطن العربي** ووصلت إلى نظامين آخرين بأعلى درجات الاحتقان. في١٥ **أكتوبر** دُعيَ إلى عولمة المظاهرات لتصبح حدثاً عالمياً يستهدف جميع مدن وبلدان الأرض، ما أدى إلى خروج المظاهرات في أكثر من ١،٠٠٠ مدينة في ٢٥ دولة تضم بعضاً من أكبر اقتصادات العالم، وتوسعت الحركة لتتحول إلى **حركة عالمية**. المترجم.

وقد تمت مناقشة تلك المسألة في قمة مجموعة الـ ٢٠ بلندن في نيسان من عام ٢٠٠٩. ومما يشهد ولو جزئياً على انزياح الأولويات في سياسة السلطات المالية هو ذلك القرار الذي تمَّ اتخاذه في تلك القمة وينص على إنشاء مجلس للاستقرار المالي (FinancialStabilityBoard)، يعمل تحت رعاية بنك التسويات الدولية في بازل ويضم ممثلين عن جميع البلدان العشرين [٨٨]. وكما هو واضح من تسمية المجلس، إنَّ هدفه الرئيسي هو ضمان الاستقرار في أسواق المال العالمية. وإنَّ تنفيذ هذه المهمة منوط بالبنوك المركزية للبلدان في مجموعة العشرين. ومن أجل ذلك، كما تم التأكيد من قبل المشاركين في قمة لندن، يجب منح صلاحيات أوسع للبنوك المركزية في البلدان المعنية. ومع بداية عام ٢٠١٠ كان المجلس قد جهّزَ وقدّم وثيقة مكرّسة لمبادئ الرقابة المصرفية. حيث يفترض بهذه المبادئ في حال تطبيقها التسريع في عمليات تركيز ومركزة رأس المال المصرفي. بمعنى أبسط، سوف لن يبقى في القطاع المصرفي سوى الاحتكارات العملاقة، في حين أنَّ البنوك المتوسطة والصغيرة يجب أن «تنقرض». وعلاوة على ذلك، يفترض أنه سوف تحدث زيادة في الرقابة فوق الوطنية على النشاط المصرفي وأيضاً في تعزيز التنسيق بين أنشطة البنوك المركزية (تحت رعاية بنك التسويات الدولي).

يمكن الجزم مسبقاً بأنَّ البنوك المركزية لن تفلح في حل مسألة ضمان الاستقرار المالي، لأنَّ حلَّ هذه المشكلة لا يفترض القضاء على مثل تلك «العيوب» المفتاحية في النظام النقدي مثل الفائدة على القروض ومبدأ الاحتياطي الجزئي لالتزامات البنوك التجارية. إلا أنه، وحسب جميع المؤشرات، يمكن لإعادة هيكلة المنظومة النقدية - المصرفية أن تؤدي، بالفعل، إلى تكليف البنوك المركزية برسالة «ضمان الاستقرار المالي». والبنوك المركزية

لا تعارض ذلك قط، بل إنها على العكس تدعم وترحّب بمثل هكذا خيار لإعادة الهيكلة. لماذا؟ لأن البنوك تحصل عند ذلك على صلاحيات إضافية، أي أنه يطرأ تعزيز وتدعيم «السلطة الأولى» في المجتمع والتي هي قوية من دون ذلك. وأمّا أنه لن ينشأ استقرار مالي، فإنَّ هذا ما لا يكترث له المصرفيون الدوليون. علماً أنَّ البنوك المركزية (زعماؤها ومالكوها) لم تكن تتحمّل أي مسؤولية في السابق أيضاً مقابل سوء التنفيذ والإنجاز لأهم «وظيفة» قانونية لها («الحفاظ على استقرار الأسعار»). ومن السذاجة الاعتقاد بأن مثل تلك المسؤولية لن تنشأ في حال الإخفاق في «ضمان الاستقرار المالي» أيضاً.

على الرغم من البلاغة الحازمة واللهجة العنيفة تجاه بنوك وول ستريت التي أبداها الرئيس ب. أوباما، خصوصاً في الأشهر الأولى من ولايته [٨٩]، فقد راح يميل بالتدريج في مقترحاته بشأن إعادة هيكلة النظام المصرفي إلى منح البنك الاحتياطي الفدرالي صلاحيات أكبر مما كانت لديه قبل الأزمة [٩٠].

يمكن أن نقول ومن دون مبالغة: كل أزمة مصرفية واقتصادية - عبارة عن خطوة إضافية على طريق تقدّم المرابين الدوليين نحو الهيمنة على العالم. عملياً توضع أمام أعيننا موضع التنفيذ أحكام النظرية التي كان قد وضعها قبل حوالي قرن ر. هيلفردنغ[1]. ويدور الحديث عن نظرية

---

(١) رودلف هيلفردنغ طبيب وخبير اقتصادي **نمساوي** المولد، سياسي **اشتراكي** التوجه، والمنظّر الرئيسي **للحزب الديمقراطي الاشتراكي الألماني** خلال عهد **جمهورية فايمر**. ولد في **فيينا** وحصل على شهادة الدكتوراه لدراسته **الطب** فيها. فيما بعد، أصبح صحفياً بارزاً للحزب الديمقراطي الاشتراكي، وشارك في **ثورة نوفمبر** الألمانية. تسلم منصب وزير المالية في عام ١٩٢٣ وأيضاً في عامي ١٩٢٨ - ١٩٢٩. غادر **ألمانيا** عام ١٩٣٣ إلى المنفى، وأقام في **زيوريخ** وبعدها **باريس** حيث توفي عام ١٩٤١.

«الرأسمالية المنظّمة» التي تؤكد أنّ إدارة الاقتصاد ككل يجب أن تنتقل إلى البنوك. فهذا سوف يؤدي بدوره، حسب رأي صاحب النظرية، إلى قيام «نظام المحاسبة والرقابة الشامل»، وعندئذ فإنَّ الأزمات الدورية للرأسمالية سوف تختفي نهائياً، وسوف يحلّ عصر «الرأسمالية المنظّمة». ولم يشعر هيلفردنغ بأي حرج في أن يسمّي تلك الرأسمالية «مجتمعاً شمولياً».

أما اليوم ففي جدول أعمال المرابين تتقدّم خطّة إنشاء المجتمع الشمولي العالمي وليس الشمولي ببساطة فحسب. ويعتبر تأسيس البنك المركزي العالمي من أهم شروط إنشاء مثل ذلك المجتمع.

ماذا يتوارى خلف يافطة «بنك روسيا»؟

من المنطقي أن نختتم الحديث عن البنوك المركزية بأن نتناول البنك المركزي في روسيا. ونظراً إلى الدور الخاص الذي يلعبه البنك المركزي في «الاقتصاد» وفي المنظومة المالية لروسيا الاتحادية، فإن هذه المسألة جديرة بأن تشغل مساحة كتاب كامل. ولكننا سوف نكتفي ببعض الميزات فقط. أمّا الوضع القانوني وأهداف ووظيفة وأنواع العمليات وغير ذلك من الأشكال الأخرى للأنشطة التي يقوم بها البنك المركزي في البلاد فهي مُحدَّدة ومثبّتة في القانون الاتحادي «حول البنك المركزي في روسيا الاتحادية (بنك روسيا)». ونحن ننصح القرّاء عميقي التفكير والفضوليين بأن يتعرّفوا إلى تلك الوثيقة. إنه قانون مثير للجدل وحاذق بامتياز. نلفت النظر إلى النقاط التالية.

النقطة الأولى. إنَّ القانون «حول البنك المركزي لروسيا الاتحادية (بنك روسيا)» يُخْرج البنك المركزي في حقيقة الأمر من تحت رقابة الدولة. فهذا هو رجل الدولة والناشط الاجتماعي المعروف، نائب رئيس ديوان

المحاسبة (في مجلس النواب - الدوما - المترجم) سابقاً يوري بولديريف عند سؤاله: «ما هو البنك المركزي في بلادنا؟ أجاب بكلمات معروفة للشاعر (بوشكين - المترجم): «ليس فأراً ولا ضفدعاً، بل إنه حيوان غير معروف»[٩١]. فقد حاول يوري بولديريف إجراء تحقيق بشأن نشاط تلك المؤسسة الغامضة، التي هي بنك روسيا، وهذا ما كلّفه منصبه في أعلى هيئة للرقابة المالية في البلاد.

لقد جاء في دستور روسيا الاتحادية أنَّ البنك المركزي لروسيا الاتحادية - «هيئة من هيئات إدارة الدولة»، بيد أنه لا توجد شروحات تحدد إلى أي «فرع» من فروع السلطة (التشريعية أو التنفيذية أو القضائية) تنتمي هذه المؤسسة. وأما القانون الاتحادي «حول البنك المركزي لروسيا الاتحادية (بنك روسيا)» فيتضمن عبارة في منتهى الغموض: «بنك روسيا غير مسؤول عن التزامات الدولة، والدولة - غير مسؤولة عن التزامات بنك روسيا» (المادة ٢).

هيا بنا، نحاول أن نفهم هذه السفسطة التلمودية. يمكن للبنك المركزي أن يكون «هيئة في إدارة الدولة»، ولكنه في الوقت نفسه لا يكون «دولةً»! كيف ذلك؟ هذا وارد فقط في حال فهمنا عبارة «هيئة في إدارة الدولة» على النحو التالي: «هيئة تقوم بإدارة الدولة». لنصل إلى النتيجة: البنك المركزي- مؤسسة غير حكومية تشرف على إدارة الدولة! أي: البنك المركزي - مؤسسة تقف أعلى وفوق الدولة! ونحن هنا لا نمارس أيَّ شكل من أشكال «نظرية المؤامرة»، وإنما بكل بساطة نقرأ بتأنٍّ وبانتباه قوانين بلادنا روسيا. وإنَّ مطابقة هذه النتيجة المنطقية مع كثير من الحقائق في حياتنا في روسيا (وليس في روسيا وحسب) سوف تؤكد أن تلك النتيجة صحيحة.

٨٧- على سبيل المثال، لقد نجح الرئيس السابق للبنك الاحتياطي الفدرالي في حينه بإقناع المشرّعين بأنَّ البنك الاحتياطي الفدرالي لا يتحمل المسؤولية عن مختلف أنواع «الفقاعات» التي تظهر في أسواق المال وغيره من الأسواق الأخرى، وأنَّه يجب أن يشارك البنك الاحتياطي الفدرالي في مكافحة مثل هذه الظواهر والقضاء على نتائجها (ما بات معروفاً «باتفاقية غرينسبان»). وعند دخول أمريكا على خط الأزمة في عام ٢٠٠٧ لم يطرح أحدٌ سؤالاً عن المسؤولية (القضائية) بحق غرينسبان ومن ثم خلفه بِن بيرنانكي (الذي استلم منصبه في بداية عام ٢٠٠٦) بسبب ظهور «الفقاعات» في سوق العقارات وأزمة الرهونات العقارية. بل إنَّ «اتفاقية غرينسبان» ما زالت سارية المفعول.

٨٨- لقد تمَّ تأسيس المجلس على خلفية المنتدى حول الاستقرار المالي (FinancialStabilityForum) الذي تشكّل في عام ١٩٩٩ تحت رعاية بنك التسويات الدولية. وقد ظهر المنتدى كرد فعل على الأزمة المالية في عامي ١٩٩٧ ، ١٩٩٨.

٨٩- من بين تصريحات باراك أوباما بخصوص الإصلاح وإعادة هيكلة القطاع المصرفي والتي تعود بشكل أساسي إلى عام ٢٠٠٩ يمكننا أن نذكر التالية: أ- ضرورة تقسيم البنوك الضخمة إلى عدّة بنى منفردة ومستقلة. ب- قطع العلاقات بين البنوك وصناديق التحوّط وصناديق الأسهم الخاصة. ت- فرض حظر على تجارة الأوراق المالية على حساب الممتلكات الخاصة (أي عملياً على حساب الودائع، التي تتكفل الدولة بالحفاظ عليها، وإنَّ تعبير «الممتلكات الخاصة» يعني أن الحديث يدور حول تلك العمليات التي تتم من دون موافقة الزبائن). في حقيقة الأمر، الكلام يتعلق بالاقتراحات التي كانت ستسمح بعودة النظام المصرفي

الذي تشكّل في الولايات المتحدة الأمريكية بعد إقرار قانون غلاس - ستيغال في عام ١٩٣٤، والذي ميّز بين عمليات الإقراض التقليدية التي تجريها البنوك التجارية وبين عمليات المضاربة بالأسهم (وهذه الأخيرة أصبحت من اختصاص البنوك الاستثمارية).

٩٠ - الحديث يدور في حقيقة الأمر حول «تثبيت» تلك الصلاحيات في القانون ولكن «بأثر رجعي». سبق وتحدثنا كيف أنَّ البنك الاحتياطي الفدرالي وبخلاف الأنظمة والقوانين قدّم في أثناء الأزمة مساعدة مالية إلى بنوك الاستثمار وشركات التأمين التي تقع خارج مجال المنظومة الاحتياطية الفدرالية. ويمكن أن نورد أمثلة عن قيام البنك الاحتياطي الفدرالي بأنشطة خارج «الاختصاص» (Jurisdiction، Scope of authority - المترجم) وتعود إلى مراحل زمنية سابقة. مثلاً، في عام ١٩٨٨ شارك البنك الاحتياطي الفدرالي (بشخص رئيسه آلان غرنسبان) بنشاط في المحادثات من أجل إنقاذ صندوق التحوّط العملاق Long – termCapitalManajement. إذ شارك غرينسبان شخصياً في المحادثات من أجل إنشاء اتحاد مالي (كونسورتيوم) من ١٤ بنكاً من بنوك وول ستريت. وقد قدّم ذلك الكونسورتيوم لصندوق التحوّط مساعدة مالية غير مسبوقة بمقاييس تلك الفترة بلغت ٣,٧ مليار دولار. يعتقد بعض المحللين أنَّ القروض التي قام بمنحها ذلك الكونسورتيوم إنما تمّت إعادة تمويلها من قبل البنك الاحتياطي الفدرالي.

٩١ - يوري بولديريف. بخصوص خوابي العسل وملاعق العلقم. موسكو. «جسر كريمسكي - بيت رقم ٩». «فوروم». ٢٠٠٣. ص ١١٦.

أما رئيس ديوان المحاسبة س. ستيباشين فلم يدرس، على الأرجح، بشكل دقيق القوانين الروسية وحاول التحقق من الجانب «المظلم» في نشاط

بنك روسيا وبالتحديد «إدارة الاحتياطي من الذهب والعملات الصعبة». ولكن، ولدهشته، قوبل بالرفض من قبل السيد كودرين الذي يترأس مجلس الإدارة الوطني للبنوك (وهو أعلى هيئة في إدارة بنك روسيا) والذي جرى تعيينه في هذا المنصب خصيصاً لكي لا يجرؤ أحد على المساس «باستقلالية» تلك المؤسسة. وإلى الآن لا يُسمَح للمفتشين وللمراجعين في ديوان المحاسبة باجتياز عتبة هذه المؤسسة التي تحمل يافطة «بنك روسيا» والأكثر سريّة وغموضاً من الكي. جي. بي الشهيرة في سنوات «الركود» العميق. إذ ربما يعرفون فجأة أنَّ بنك روسيا ليس سوى فرع من فروع البنك الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية؟

النقطة الثانية. ثمة في المادة ٢ من قانون البنك المركزي مثل هذه العبارة: «إنَّ رأس المال المصرّح به وغير ذلك من ممتلكات بنك روسيا هي مُلْكية اتحادية. وإنَّ بنك روسيا، بما ينسجم مع الأهداف المحددة وفي إطار النظام عملاً بهذا القانون الاتحادي، يمارس صلاحياته بامتلاك واستخدام والتصرف بممتلكات بنك روسيا بما في ذلك احتياطي بنك روسيا من الذهب والعملات الصعبة. ولا يجوز مصادرة أو رهن أو تحميل تلك الممتلكات أي أعباء والتزامات من دون موافقة بنك روسيا، ما لم يكن ذلك منظوراً في القانون الفدرالي». نشير فوراً إلى أنَّ المكوِّن الرئيسي للممتلكات التي تنطبق عليها صلاحيات بنك روسيا هو احتياطي الذهب والعملات الأجنبية (FER)[1]. أي حوالي نصف ما يكسبه الاقتصاد

---

(١) احتياطي النقد الأجنبي(Foreign exchange reserves) وتسمى أيضاً احتياطي **الفوركس** هي بالمعنى الحرفي الودائع والسندات من **العملة** الأجنبية فقط التي تحتفظ بها **المصارف المركزية** والسلطات النقدية. ولكن، يشمل المصطلح في الاستخدام الشعبي الشائع صرف العملات الأجنبية **والذهب**، ولكن من الأدق وصفه بـ الاحتياطيات الدولية الرسمية أو الاحتياطيات الدولية .ويحتفظ **بالأصول** في **المصرف المركزي=**

الروسي مقدّراً بالعملة النقدية. أمّا جميع ما يتبقى (أبنية وأثاث وكمبيوترات الخ) - فهذه أمور تافهة تماماً، لا أكثر من ١% من قيمة جميع ممتلكات بنك روسيا. هكذا إذن، نرى أنَّ بنك روسيا يملك «حصة سهمية مُعطِّلة» عند حسم المسائل التي تتعلق باستعمال احتياطي الذهب والعملات الأجنبية. أي أن المالك، نظرياً، للممتلكات هي روسيا الاتحادية (هي وحدها من دون غيرها، حسب دستور روسيا الاتحادية، المالك الوحيد «للممتلكات الفدرالية»). أما بنك روسيا فكما لو أنه يلعب دورَ المشرف أو الوكيل على ممتلكات المالك. وإذ فجأة يتبيّن أنَّ صاحب الملك لا يستطيع أن يتصرف بملكه من دون معرفة وموافقة الوكيل. وفي واقع الأمر، لقد أصبح الوكيل ومنذ زمن بعيد هو المالك الفعلي!

إليكم تعليق مؤلف الدراسة «لمن تعود ملكية البنك المركزي؟» بخصوص ذلك «النزاع الحقوقي» «المثير والشائك»: «بمعنى آخر - يمكن أن تصبح الدولة مفلسةً حتى مع وجود احتياطي كبير من الذهب والعملات الأجنبية. لأنَّ احتياطي الذهب والعملة الصعبة FER يُحرَّم المسُّ به! إذ يوجد احتياطي من الذهب والنقد الأجنبي، ولكنه ليس لأجلك[1]! هذا ما تتحدّث هذه المادة (المادة ٢ من قانون البنك المركزي - المؤلف) [٩٢].

=بمختلف **احتياطي العملات**، ومعظمها من **الدولار الأمريكي**، ومنها **باليورو والجنيه الإسترليني والين الياباني**، وتستخدم في وفاء الديون، وعلى سبيل المثال العملة المحلية الصادرة، ومختلف **إيداعات احتياطي المصارف مع المصرف المركزي**، من قبل **الحكومة** أو **المؤسسات المالية**. المترجم.

(١) وردت في النص الأصلي عبارة ترجمتها الحرفية هي: يوجد ولكن ليس من أجل تشريفك There is not about your honor... وهذه عبارة شعبية يُقصد بها الحط من قيمة شخص ما يطلب ما لا يجوز له... المترجم.

النقطة الثالثة. ثمة شبه كبير بين بنك روسيا ومؤسسة أخرى باسم «إدارة النقد الأجنبي أو هيئة النقد» (CurrencyBoard)، التي لاقت انتشاراً واسعاً في البلدان المتخلّفة اقتصادياً. وهذه الهيئة تشبه إلى حدٍّ كبير «مبدِّل العملة». إذ بمساعدتها يتم مبادلة مخزون الأوراق المالية التي يراكمها المصدّرون على شكل دولارات وغيرها من العملة الأجنبية الصعبة، وأيضاً من أرصدة بالعملة الأجنبية للمستثمرين الأجانب بعملة وطنية. ينتج من ذلك أنَّ إصدار العملة الوطنية لا يرتبط ولا بأي صلة مع متطلبات البلاد في النقود، بل إن حجم العملة الوطنية يتعلق حصراً بالمنافسة في السوق العالمية، وأيضاً بأمزجة المستثمرين الأجانب الذين يمكنهم المجيء إلى البلاد ومغادرتها في أي وقت يشاؤون.

بناءً على ذلك، لا البنك المركزي ولا حكومة البلاد لا يملكون أدوات حقيقية فعالة لإدارة النظام المالي، وبالتالي، باقتصاد البلاد؛ بل إنه لمن المضحك حين نسمع ممثلي سلطات بلدنا يقولون إنهم في ظروف الأزمة ينتقلون إلى إدارة البلاد «يدوياً In manual mode». فهم لا يديرون البلاد لا «يدوياً» ولا بأي طريقة أخرى، طالما أنه ممنوع عليهم الوصول إلى أدوات التحكّم النقدي. وإنَّ بنك روسيا لا يقوم عملياً بمهام إعادة تمويل (الأبسط أن نقول - إقراض) البنوك التجارية الوطنية. لذلك فإنَّ المصارف الوطنية هذه مضطرة للاقتراض من البنوك الأجنبية (أي من المرابين الدوليين)، إلى أن تصل إلى مرحلة «العبودية للديَن» أكثر فأكثر. أي إنَّ القانون الاتحادي حول البنك المركزي إلى جانب السياسة الفعلية لسلطات البلاد (روسيا) قد حولّا، في حقيقة الأمر، بنك روسيا إلى مجرّد فرع من فروع البنك الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أفْقدَا روسيا الاتحادية سيادتها المالية.

النقطة الرابعة. لكي لا ينشأ لدى بنك روسيا إغواء بأنْ يتحوَّل من «مبدِّل للعملة الصعبة» إلى ما يشبه حقّاً وفعلاً البنك المركزي، أدخل المشرّعون في قانون البنك المركزي خصّيصاً المادة ٢٢. تنص تلك المادة: «لا يحق لبنك روسيا تقديم قروض لحكومة روسيا الاتحادية من أجل تمويل العجز في الميزانية الاتحادية، أو من أجل شراء أوراق نقدية عند أول تداول لها باستثناء تلك الحالات التي يسمح بذلك القانون الفدرالي حول الميزانية الاتحادية. لا يحق لبنك روسيا أن يمنح القروض من أجل تمويل العجز في ميزانيات الصناديق الحكومية المستقلة عن ميزانية الدولة، وأيضاً ميزانيات الأقاليم التي هي جزء من الاتحاد الروسي وغيرها من الميزانيات المحلية».

وقد سبق وأشرنا أعلاه إلى أنّ البنك الاحتياطي الفدرالي يقوم بإصدار النقد، قبل كل شيء، عن طريق منح القروض للحكومة. هكذا تصل إلى أيدي الاحتياطي الفدرالي وبطرق مختلفة الأوراق المالية للحكومة (سندات الخزينة)، وبكفالتها تقوم البنوك بإصدار النقود. ومثل هذا النموذج من الإصدار النقدي موجود تقريباً في أوربا (البنك المركزي الأوربي) وفي اليابان. والقسم الأعظم من سندات الخزينة هي سندات طويلة الأجل، وهذا يتيح للمصارف في البلدان المتطوّرة تشكيل قروض «طويلة» تساعد في تنفيذ تمويل مشاريع بعيدة الأمد. بمعنى آخر، إنَّ إصدار النقد بضمانات حكومية يسمح برسم سياسة نقدية لا تتأثر بالعوامل الاقتصادية الخارجية [٩٣].

كلُّ هذا يقوم في تناقض صارخ مع ما نملكه عندنا في روسيا: إصدار النقد من قبل بنك روسيا يرتبط كلّياً مع المنافسة في السوق العالمية للنفط والغاز. ولطالما كان «خبراء الاقتصاد المحترفين» عندنا يميلون للاستشهاد «بتجربة الغرب»، لكنهم يتظاهرون بأنهم لا يرون هنا تجربة الغرب في هذا المضمار.

النقطة الخامسة. يحاكي بنك روسيا نشاطاً محموماً بهدف محاربة التضخّم، بينما في حقيقة الأمر يقوم وبشكل دوري «بخنق» منتجي السلع والبضائع. وإنَّ قيادة البنك المركزي تخلط ما بين الأسباب والنتائج في الاقتصاد. ولعلها تتظاهر بأنّها تخلط؛ إذ إنَّ السلطات المالية في البلاد تضع معدلات عالية لإعادة التمويل (أي معدل سعر قروض بنك روسيا للبنوك التجارية). واليوم، في عام ٢٠١٢، يقع هذا المعدل عند حدود ٨,٠%. بالتالي، فإنَّ البنوك التجارية التي يجب عليها أن تحصل على ربح خاص بها (ما يدعى الهامش - وسطياً ١٠%) ترفع من معدل الفائدة على القروض لمؤسسات القطاع الإنتاجي في الاقتصاد إلى نسبة ١٥ - ٢٠%، وهذا المعدّل يُعتبَر «قاتلاً» بالنسبة للمصانع، لأنَّ ربحية الإنتاج اليوم في غالبية قطاعات الاقتصاد أقل من ١٥-٢٠%. ففي ظروف الأزمة قامت البنوك المركزية في بلدان أخرى بتخفيض معدل الفائدة على إعادة التمويل إلى ١ - ٢%. مثلاً، وصل معدل الفائدة الذي وضعه البنك المركزي الأوربي عند بداية عام ٢٠١٢ نسبة ١% سنوياً فقط. أما بنك اليابان فقد حدّد معدل الفائدة على قروض إعادة التمويل عند مستوى ٠% أو عند مستوى رمزي ٠,١ - ٠,٢%.

فلماذا، إذن، يُبدي بنك روسيا هنا مثل هذه «الفرادة» ومثل تلك «الصرامة» (مع الأخذ بنظر الاعتبار أن اقتصاد البلد يمر في حال أزمة)؟ منطق السلطات المالية يقول ما يلي: إنّ معدل الفائدة على إعادة التمويل لا يمكن أن يكون مؤشراً على التضخّم. أي إنَّ التضخّم بالنسبة للسلطات المالية يلعب دور العامل الذي يحدِّد معدل الفائدة على القروض. بمعنى آخر، التضخّم بالنسبة لهم هو سبب، وأن سعر الفائدة على القروض هو نتيجة. بيد أنَّ كلَّ شيءٍ هو بالعكس. ذلك أنَّ ارتفاع الأسعار جراء التضخّم يتحدد إلى درجة كبيرة بمعدل أسعار الفائدة على القروض.

إذ إنَّ خدمة أو تسديد القرض (رسوم الائتمان) في ظروف «الاقتصاد الحر» - واحد من أهم العناصر المكوِّنة لتكلفة الإنتاج. ففي «الاقتصاد الحر» (سواء أعجبنا هذا أم لم يعجبنا) أصبح النقد بالفعل عاملاً من عوامل الإنتاج، مثله مثل القوة العاملة ورأس المال (الثابت) والأرض (الثروات الباطنية). لذلك فإنَّ أي غلاء يطرأ على قيمة النقد لا بد سيفضي إلى نمو تضخمي في الأسعار، كما في حال زيادة سعر القوة العاملة أو الأرض. فإذا كان، لنفرض، متوسط سعر الفائدة على القرض حوالي ٢٥%، فهذا يعني أنَّ قيمة النقود في الاقتصاد تساوي أيضاً ٢٥% وبالتالي فإنَّ تكاليف منتجي السلع سوف تزداد بمقدار الربع بالمقارنة مع الحالة حين كان معدل الفائدة على القرض يساوي ٠%. وبالمقارنة مع معدل الفائدة ٥% سوف ترتفع كلفة الإنتاج بنسبة ٢٠%.

انطلاقاً من ذلك، من أجل خفض التضخم لا بد من تخفيض معدل الفائدة على القروض. ومعدل الفائدة على القروض يتوقف على كمية النقد الموجودة في التداول. كلما كانت كمية النقود أقل، كلما كان الطلب عليها أكبر، وبالتالي كلما كانت نسبة الفائدة على القروض أعلى. بالتالي، إنّ جذر التضخم يكمن في نقص النقود. والبنك المركزي يخلق نقصاً في كمية النقد في الاقتصاد، ليحافظ على مستوى مرتفع لمعدلات إعادة التمويل. أي أنَّ بنك روسيا وبحجّة «مكافحة التضخّم» لا يقوم بوظيفته الرئيسية - تأمين كمية النقود اللازمة للاقتصاد. إنَّ مستوى التسييل (Monetization - سك النقود أو تأمين النقود) اليوم (في روسيا - المترجم) أقل مما في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية والصين وعدد من البلدان النامية [٩٤].

ولكن للعدالة يجب أن نشير إلى أنَّ مستوى التسييل في الاقتصاد الروسي مقارنة مع العشر سنوات الماضية قد ارتفع بعض الشيء. بيد أنَّ ذلك حصل إلى حدٍّ كبير بطريقة عفوية - تحت تأثير عوامل خارجية (ارتفاع أسعار النفط

وازدياد عائدات التصدير، بالإضافة لمبادلة الدولارات النفطية بالروبل). ولكن الزيادة في عرض النقود في السوق الداخلية لم يؤدِ إلى انتعاش صحي في الاقتصاد الروسي (من حيث نمو الاستثمار في الإنتاج، وتغيير طبيعة الاقتصاد الذي يعتمد على السلع الخام وغير ذلك)، وإنما تحوّلت تلك الزيادة إلى نمو تضخّمي في أسعار السلع والخدمات، وأيضاً في ظهور «فقاعات» في سوق الأوراق المالية وفي سوق العقارات. لقد كشفت الأحداث التي شهدها الاقتصاد بعد أزمة عام ١٩٩٨ عن أنَّ البنك المركزي الذي يمارس وظيفته على مستوى «إدارة النقد الأجنبي» غير قادر على التحكم بعملية التضخم في البلاد.

٩٢ - أ. ماكسون. لمن تعود ملكية البنك المركزي؟ // الانترنت. موقع «مالتشيش – كيبالتشيش».

٩٣ - بالتفصيل انظر: م. ف. بيرشوف. السيادة الاقتصادية لروسيا في الاقتصاد المعولم. - موسكو. الاقتصاد. ٢٠٠٥.

٩٤ - إنَّ مؤشر التسييل (سك النقود) في الاقتصاد يعبّر عن العلاقة بين الكتلة النقدية في شكل مجمع نقدي٢[1] (أموال نقداً + الودائع) وبين

---

(١) يعتمد البنك المركزي في روسيا المجاميع النقدية M0 ، M1، M2، M3 [1]:

- M0 = النقد المتداول (عملات وسندات)

- M1 = الشيكات+ M0 ، الودائع تحت الطلب (بما في ذلك بطاقة خصم البنك) أرصدة بالعملة الوطنية في الحسابات الجارية من المؤسسات وحسابات الطلب الحالية وغيرها (باستثناء الائتمان) من المنظمات غير المالية والمالية للسكان.

- M2= M1 +الودائع لأجل.

- M3= M2+ الودائع الادخارية وشهادات والسندات الحكومية.

في بعض البلدان، يعتمد مجمع نقدي إضافي M4. ففي المملكة المتحدة، على سبيل المثال، M4 يتضمن حجم العملة المتداولة، المبلغ الإجمالي للقروض التي تصدرها البنوك، ومقدار الاقتراض الحكومي. المترجم.

الناتج المحلي الإجمالي. وفي روسيا الاتحادية يساوي هذا المؤشر تقريباً ٤٠%، في حين أنه في غالبية البلدان المتطورة اقتصادياً يقع في حدود ٨٠% وسطياً، وفي الصين - ١٥٠%.

ولكن الحق يقال إن بنك روسيا في أثناء تصديه للتضخم يحاول مساعدة وزارة المالية لروسيا الاتحادية التي تقوم وعلى مدى بضع سنوات بسحب الكتلة النقدية «الفائضة» من التداول، مُشكِّلة صندوق الاستقرار، أي أنَّ وزارة المالية تعمل بمنطق بنك روسيا نفسه: كلما قلّت كمية النقد في التداول، كلما كان أفضل.

هكذا، نجد أنَّ السلطات المالية للبلاد قد خلطت بين السبب والنتيجة في معادلة «قيمة النقد – التضخم» وبالتالي اعتمدت في سياستها النقدية منطقاً مُشوَّهاً «قيمة النقد يحدِّدها التضخم» [٩٥]. على هذا الأساس تترتب عاقبتان بغيضتان بالنسبة للاقتصاد الروسي.

العاقبة الأولى: سعر مرتفع للنقد وما يتبعه من ارتفاع تضخمي لأسعار السلع والخدمات.

العاقبة الثانية: نمو سريع في المديونية الخارجية للمؤسسات والمصارف الروسية، التي تكون مضطرة لسحب قروض من البنوك الأجنبية. ففي منتصف العقد الحالي عاش الاقتصاد الروسي «حمّى أو فورة» مبعثها القروض الأجنبية الرخيصة. ولكن القروض آنذاك ذهبت إلى تلك القطاعات من الاقتصاد التي كانت مدعومة بشكل جيّد بالرهونات أو امتازت بدوران سريع لرأس المال: الصناعات النفطية، والعقارات، والتجارة. كما حصلت بعض القطاعات الأخرى في الاقتصاد على بعض التمويل هنا من خلال العلاقات البينية.

بيد أنه لا نيغلينكا (بنك روسيا) ولا إيليينكا[1] (وزارة المال) لم تكن لهما أي علاقة بذلك «الانتعاش». والخطوة الوحيدة التي قامت بها السلطات المالية بسيطة للغاية: لقد «باعوا» الاقتصاد الروسي إلى المرابين الغربيين. ومع ذلك، فإنَّ السلطات المالية لم تنسَ أن تصرّح من حين لآخر مّذكِّرة «بالانتعاش» كما لو أنه من «منجزاتها».

وأما الوجه الآخر لذلك «الانتعاش» فهو أنَّ الدين الخارجي الإجمالي للمؤسسات والمصارف الروسية قد ازداد بأضعاف ليصل في عام ٢٠٠٩ إلى أكثر من ٤٠٠ مليار دولار. ونحن هنا لن نتوسّع في الحديث عن العواقب الوخيمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لزيادة المديونية الخارجية للدولة. فهذا موضوع واسع وحساس جدّاً.

نشير فقط: لقد بلغت المدفوعات في عام ٢٠١٠ فقط على الدين الخارجي ١٠٦,٤ مليار دولار [٩٦]. من وجهة نظرنا، إن ما يدعى المال «الاحتياطي» (في صندوق الاحتياط وفي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي) يكاد لا يكفي لخدمة ديون المؤسسات الروسية ذات الأهمية الإستراتيجية [٩٧]. وفي حال لم ندفع ما يلزم فإنها سوف تنتقل إلى ملكية المرابين الدوليين لقاء الديون. وحينئذ سوف يكون علينا أن ننسى ما يتعلق بزيادة «الضمان الاجتماعي».

بهذه الطريقة، يمكن أن نخلص إلى ما يلي: إنَّ بنك روسيا ينتهج بإخلاص وبثبات سياسة تدمير الاقتصاد الروسي.

---

(١) «الأدق هنا» نيغلينّايا – اسم الشارع في موسكو الذي يقوم فيه بنك روسيا، وإيليينكا – اسم الشارع الذي توجد فيه وزارة المالية في موسكو... المترجم.

١ - لقد تناول أ. ماكسون هذه المسألة بشكل مفصّل في العديد من مقالاته: «تعليقات على كودرين»؛ «التضخّم» و«فرط تسخين» الاقتصاد: هل تشديد السياسة النقدية حتمي؟؛ «فرط التسخين في الاقتصاد أم في العقول؟»؛ «الأزمة. خصائص النظام المالي في روسيا وتأثيرها على اقتصاد البلاد. الجزء الأول». والمقالات منشورة على شبكة الانترنت في موقع «مالتشيش -كيبالتشيش» وفي مواقع أخرى.

٢ - دراسة بنك روسيا.

٣- أكثر من نصف الديون الخارجية الروسية يقع على عاتق الشركات الحكومية.

الفصل السابع

«الثورة النقدية»:

رقصٌ حول «العجل الذهبي».

الـذهب – هـو شـكل عبـودي ووثنـي مـن أشكال المال الذي عفا عليه الـزمن. عبـودي لأنـه يفـضي إلى سـيادة المـال عـلى العمـل، وتسلّط اليهودي على المسيحي، والبورصة على الكنيسة. ووثنـي لأن النقـود – الـذهب تنفي الدور الأخلاقي للدولة.

س. ف. شارابوف (١٨٥٥ – ١٩١١)
فيلسوف ومصلح اجتماعي وعالم اقتصاد روسي

الذهب - من مخلّفات العصر البربري.

جون م. كينز (١٨٦٣ - ١٩٤٦)
عالم اقتصاد انكليزي معروف

آل روتشيلد و«المعيار الذهبي»

لقد أرسى اعتماد بريطانيا في بداية القرن ١٩ما يعرف «بالمعيار الذهبي» نقطة البداية لمرحلة جديدة من «الثورة النقدية» في صالح أولئك

المرابين الذين كانوا قد راكموا في تلك الفترة احتياطياً كبيراً من المعدن الأصفر و/ أو بسطوا سيطرتهم على استخراجه. ويدور الحديث في الدرجة الأولى حول آل روتشيلد الذين نجحوا على أثر ما يسمى «حروب نابليون» في أن يجمعوا ويركّزوا في أيديهم كمية كبيرة من المعدن الثمين وتمكّنوا من بسط سيطرتهم على بنك إنكلترا. وإذا ما أردنا الاختصار، فإنَّ جوهر المعيار الذهبي يكمن في اعتبار الذهب هو النقود «الحقيقية» الوحيدة. طبعاً، يمكن أن تتواجد في السوق أوراق نقدية، ولكنها يجب أن تكون مدعومة (مغطاة) باحتياطي من الذهب لدى البنك المركزي أو مُصْدِر آخر. وبحيث أنه يمكن مبادلة الأوراق النقدية (البنكنوت) بحرّية بنقود ذهبية موجودة في احتياطي البنك المركزي (ما يعرف «معيار العملة الذهبي»). أما مصلحة آل روتشيلد فقد كانت تكمن في أنَّ مثل هذا النظام النقدي سوف يخلق طلباً مستمراً على المعدن الثمين الأصفر. وقد راح آل روتشيلد يلبّون هذا الطلب عن طريق منحهم القروض بالعملة الذهبية. وذلك مقابل نسبة من الفائدة، ما أتاح لهم بسط نفوذهم على المقترض. وليس على الأفراد الطبيعيين والاعتباريين وحسب؛ بل على دول بأكملها.

وقد أوجز الفيلسوف والكاتب والمؤرخ الروسي أز د. نيتشفولودوف (١٨٦٤ - ١٩٣٨) الملامح العريضة لمسيرة المعيار الذهبي، وذلك في كتابه الشهير «من الإفقار إلى الرخاء»[1] (١٩٠٦).

لقد وصف الحالة التي كانت سائدة في العالم في القرن XIX على النحو التالي: «نحن نرى في تلك اللوحة حزبين أو فئتين: من ناحية - مجموعة

---

(١) وبترجمة أخرى: من الخراب إلى الازدهار... المترجم.

صغيرة مؤلفة من متاجرين دوليين بالنقد، عبارة عن أناس لا يملكون سوى الذهب، أي المعدن الذي ليس له أي استخدام عملي، باستثناء صياغة حلى صغيرة منه أو في حشو الأضراس، ومن ناحية ثانية - دول كبيرة تملك الأرض ومئات الملايين من السكان الذين يشكّلون قوة عاملة جبارة، أي أنها، الدول، تملك كلا المصدرَين اللذين بإمكانهما وحدهما فقط أن يسهما في عملية إنتاج كامل الثروة الأرضية إلى جانب الجبروت والتقدّم».

يبدو للوهلة الأولى، أنَّه ليس ثمة أية أهمية للمجموعة الأولى مقابل المجموعة الثانية، ولكن في حقيقة الأمر، وبفضل النظام النقدي القائم، نرى أنَّ المجموعة الأولى تمضي قُدماً في طريق الاسترقاق الكامل للمجموعة الثانية، وأنها قد قطعت في هذا الدرب شوطاً بعيداً جدّاً.

وقد خطا اليهود خطوات سريعة بوجه خاص في سعيهم المتواصل من أجل الهيمنة على العالم بواسطة الذهب، في القرن XIX بالتحديد.

المرحلة الأولى في هذا السعي كانت الثورة الفرنسية وحروب الإمبراطورية الأولى. ذلك أنَّ الوهم حول إمكانية وجود أفكار الحرية والمساواة والإخاء في الحياة، جعل من اليهود مواطنين كاملي الحقوق في كلِّ مكان باستثناء روسيا. إذ إنَّ الفوضى التي تمّ خلقها في فرنسا في أثناء الثورة، أدّت إلى ارتفاع مرعب في قيمة المال وجعلت ممن يتاجرون بها يزدادون غنى إلى أبعد حد. وقد أدرك اليهود ذلك، ولهذا تحوّلوا إلى زعماء أي حركة ثورية اعتباراً من ذلك الحين: كارل ماركس، إنجلس (فريدريك - المترجم) ولاسال[1] (فيرديناند - المترجم)

---

(١) فرديناند لاسال وهو أحد مؤسسي مذهب **الاشتراكية الألمانية** .ولد عام ١٨٢٥م، وكانت حركته تنادي بمبدأ التضامن مع **النظام الإقطاعي** الحاكم وترى وجوب تحرير **العمال** في تحقيق برامج **عمل طوباوية** خيالية، وتوفي عام ١٨٦٤. المترجم.

هم من اليهود. كما أنَّ اليهود هم الذين يقفون وراء جميع الاضطرابات الثورية الحالية وفي كلِّ مكان، علماً أنه ثمة براهين دامغة على أنّ جميع خيوطها تقع في قبضة الحكومة السرّية العالمية العليا، أي المحفل الأعلى لاتحاد الماسونيين العالمي. ثم جاءت حروب الإمبراطورية وأسهمت في زيادة ثراء اليهود، وخصوصاً في زيادة ثراء آل روتشيلد من بينهم في نتيجة تلك الحروب. كما أظهرت تلك الحروب أيضاً لليهود أنَّ النزاعات الدولية هي دائماً في صالحهم: كلا الطرفين المتحاربين يشتريان المال أو النقود منهم وذلك مقابل ضمانات بالذهب، تثقل كاهل شعوبهما بالظلم الذي يستمر إلى الأبد....

المرحلة الثانية - منتصف القرن XIX، على أثر تطور الصناعة الرأسمالية بشكل كبير كنتيجة لتراكم كميات هائلة من المال في أيدي أصحاب المصارف بعد حروب الإمبراطورية، وأيضاً كنتيجة لتطور التكنولوجيا وإقرار الجميع - وفق التعاليم الاقتصادية الجديدة جدّاً - بأنَّ تقسيم العمل هو أداة جبارة في عملية التقدّم؛ وهذا كلّه أدى بدوره إلى انتقال شامل من الاقتصاد العيني إلى اقتصاد المال؛ ما نتج عن ذلك بطبيعة الحال، مع الأخذ بنظر الاعتبار إنشاء شبكة خطوط حديدية في شتى الاتجاهات والأنحاء، وهذا ما سهّل إلى درجة كبيرة من إمكانية مضاعفة حركة التجارة بالمال، التي أدّت، بالتأكيد، إلى ثراء غير مسبوق لمالكي الأموال لأنَّ حالات اقتراض المال من قبل الحكومات والشخصيات المستقلة تكاثرت وتصاعدت في وتيرتها وفي أحجامها...

المرحلة الثالثة بدأت في عام ١٨٧٣، عندما انتقلت ألمانيا ومن بعدها جميع الدول ما عدا المكسيك والصين، إلى اعتماد العملة الذهبية» **[٩٨]**.

أمّا «الدينامو» الرئيسي في عملية تقدّم مسيرة المعيار الذهبي نحو الأمام فقد كانت بريطانيا، التي كان آل روتشيلد يتمتعون فيها بمواقع راسخة (السيطرة على بنك انكلترا، ومن خلاله - على الكثير من المستعمرات البريطانية). وقد كانت بريطانيا أول دولة تعتمد المعيار الذهبي بعد انتهاء حروب نابليون (عام ١٨١٦). إذ قامت لندن بممارسة سياسة دولية ساهمت إلى تقوية وتعزيز نفوذ آل روتشيلد وغيرهم من المصرفيين البريطانيين في مجال الهيمنة والسيطرة على احتياطيات الذهب في العالم.

وهنا يمكن التوقف، على الأقل، عند حدثين اثنين كبيرَين.

أولاً، لقد شنّت بريطانيا سلسلة مما يعرف «بحروب الأفيون» ضد الصين. ففي بداية القرن XIX كانت الصين بلداً متطوراً ومزدهراً بما فيه الكفاية، إذ بالرغم من عدد السكان الكبير، فإن متوسط مستوى معيشة المواطن عند الصيني كان أعلى من متوسط مستوى معيشة الأوربي. وقد كانت الصين تصدِّر الحرير والشاي والخزف إلى جميع أنحاء العالم مقابل المعادن الثمينة. وهذا ما سمح للصين بأن تراكم على مدى قرون كميات ضخمة من الذهب والفضة. فقرّر أصحاب المصارف البريطانيون الاستيلاء على تلك الكمية من المعادن الثمينة. فقاموا من أجل ذلك بإرغام الصين على شراء الأفيون الذي كان يتم إنتاجه في الهند المستعمَرَة من قبل بريطانيا. فكان يجري تصدير الأفيون للصين مقابل الذهب. بهذه الطريقة كانت تعمل «السوق الحرة» مدعومة بقوة الأسطول الحربي وبالمدافع. وفي نهاية الأمر، «أدمنت الصين على تناول الأفيون»[1]، أما الذهب فجرى نقله إلى خزائن أصحاب المصارف في لندن.

---

(١) في النص الأصلي وردت عبارة ترجمتها الحرفية هي «جلست على الإبرة» – وتعني هنا مجازاً «الإدمان على تناول الحقن بالنسبة للمدمنين»... المترجم.

ثانياً، قامت بريطانيا في أواخر القرن XIX بشن حرب في جنوب أفريقيا (حرب الأنكلو - بوير[1]) تمكنت بنتيجتها من بسط نفوذها وسيطرتها على مكامن الذهب والألماس. مرّة أخرى، نلاحظ أنه جرى اقتحام «السوق الحرّة» للذهب من قبل «الذراع الحديدية» للأسطول والمدفع. وقد تصدّرت دولة جنوب أفريقيا وخلال مدّة قصيرة جداً المركز الأول في العالم من حيث كمية الذهب المستخرج. ومن جديد راح الذهب، الجنوب أفريقي هذه المرة، يتدفق إلى خزائن المصرفيين في لندن.

كما كان، بالطبع، ثمة أحداث أخرى مرتبطة ببسط السيطرة على احتياطيات الذهب في العالم. منها، على سبيل المثال لا الحصر، شراء الحصة السهمية المسيطرة في الشركات المستخرجة للذهب في بلدان مختلفة. هكذا، في عام ١٩٠٩ قامت الشركة البريطانية «لينا غولد فيلدس» (Lena **Goldfields** C°. , Ltd) المدعومة من قبل آل روتشيلد بشراء كمية كبيرة من الأسهم في الشركة الروسية «لين زولوتو Ензолото» (قبل ذلك كانت الحصة السهمية المسيطرة تعود للمصرفي الروسي غينزبورغ الذي كانت تربطه علاقة عمل جيدة مع آل روتشيلد).

---

(١) حرب البوير الثانية- (*Second Boer War*) وتعرف أيضاً باسم حرب جنوب أفريقيا أو حرب الأنجلو - بوير، يدعوها **الأفريكان** كذلك بحرب الاستقلال الثانية، هي حرب امتدت من١١ **أكتوبر ١٨٩٩** إلى٣١ **مايو** ١٩٠٢، بين **الإمبراطورية البريطانية** وجمهوريتي **البوير:** جمهورية جنوب أفريقيا (الترانسفال) وHG**جمهورية البرتقالية الحرة**، وانتهت بانتصار **الجيش البريطاني**. تعتبر حرب البوير الثانية أكثر الحروب التي خاضتها بريطانيا نفقة في الفترة ما بين **الحروب النابليونية والحرب العالمية الأولى...** المترجم.

لقد قاومت بلدان أوربا في القرن XIX بضراوة اعتماد المعيار الذهبي. وانقضى نصف قرن ونيف قبل أن ينجح آل روتشيلد في كسر تلك المقاومة. «تبيّن أن الحلقة الضعيفة هي ألمانيا التي تشكلت كدولة موحّدة بعد الانتصار في الحرب الفرنسية - البروسية ١٨٧٠-١٨٧١. حصلت ألمانيا جرّاء ذلك على تعويضات حرب بمقدار ٥ مليار فرنك فرنسي على شكل ذهب، ما سمح «للمستشار الحديدي» بسمارك أن «يسوّغ» اعتماد العملة الذهبية في البلاد. كما أنَّ صراعاً مريراً خاضه أنصار المعيار الفضي والمعيار الذهبي في الولايات المتحدة في أمريكا الشمالية. وقد كسب هذا الصراع أنصار المعيار الذهبي، أي عملاء آل روتشيلد. وفي نهاية القرن XIX وبفضل جهود «عضو مجموعة الضغط (اللوبي)» التابعة لآل روتشيلد في الحكومة الروسية س. يو. فيتّه[1]، الذي كان وزيراً للمالية في روسيا القيصرية، انتقلت روسيا إلى اعتماد «الروبل الذهبي». ما جعل روسيا أيضاً «تجلس على الحقن»، أي على «المخدِّر الذهبي» لآل روتشيلد [٩٩].

فخلال الفترة من عام ١٨٩٥ ولغاية ١٩١٤ حصلت روسيا على عدد من القروض الضخمة من كل من لندن وباريس، ما جعل الدين الخارجي لروسيا يزداد من ١,٧ مليار روبل إلى ٤,٢ مليار روبل، وبحيث أنّ حصة الدين الخارجي من إجمالي الدين العام للدولة الروسية ارتفع من ٣٠ إلى

---

(١) سيرغي يوليفيتش فيتّه Sergei Yulievich Witte – ١٨٤٩–١٩١٥ من منطقة البلطيق ومن أصول ألمانية... وزير الاتصالات (١٨٩٢)، وزير المالية (١٨٩٢-١٩٠٣)، رئيس لجنة الوزراء ١٩٠٣-١٩٠٦، رئيس مجلس الوزراء (١٩٠٥- ١٩٠٦) جعل روسيا تعتمد «المعيار الذهبي» (١٨٩٧)، ساهم في تدفق رؤوس الأموال إلى روسيا من الخارج، لتشجيع الاستثمار في بناء السكك الحديدية (بما في ذلك سيبيريا العظيم الطريق... المترجم.

٤٨%. وغداة الحرب العالمية الأولى كان الدين الخارجي لروسيا هو الأكبر. ولذلك فقد ارتفعت نسبة النفقات على خدمة الدين الخارجي من ٦٢ مليون روبل في عام ١٨٩٥ إلى ١٩٤ مليون روبل في عام ١٩١٤ [١٠٠]. وقد كانت تبعية روسيا الكبيرة للدائنين الأجانب واحداً من أهم الأسباب التي أدّت إلى الأحداث المأساوية في روسيا في بدايات القرن الماضي (العشرين - المترجم).

٩٥ - لقد تمت مناقشة هذه المسألة بتفصيل أكثر في عدد من المقالات التي نشرها:

أ. ماكسون: «تعقيبات على كودرين»، «التضخّم و- فرط تسخين - الاقتصاد: هل تشديد السياسة النقدية أمر حتمي؟»؛ «هل التسخين في الاقتصاد أم في العقول؟»؛ «الأزمة. خصائص النظام المالي في روسيا وتأثيرها على اقتصاد البلد. الجزء الأول». والمقالات منشورة وموجودة على الشبكة العنكبوتية في موقع «مالتشيش -كيبالتشيش»وغيره من المواقع.

٩٦ - تقييم بنك روسيا.

٩٧ - أكثر من نصف جميع الديون الخارجية لروسيا تقع على عاتق المؤسسات الحكومية.

٩٨ - أ. د. نِتشفولودوف. من الإفقار إلى الرخاء. مكتبة سانت بطرسبورغ. جمعية ذكرى رئيسة دير تايسي[1] ٢٠٠٧. ص ١٨ – ٢١.

٩٩ - هناك عرض مفصّل لتاريخ انتقال كل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أخرى إلى اعتماد المعيار الذهبي في كتاب أ. د.

(١) اسمها في العالم – ماريا فاسيلييفنا سولوبوفا ١٨٤٢ – ١٩١٥... رئيسة دير السيدة العذراء في ناحية ليوشينسك في بطرسبورغ... المترجم.

نِتشفولودوف «من الإفلاس إلى الازدهار». انظر أيضاً: ف. يو. كاتاسونوف. الذهب في السياسة وفي الاقتصاد. موسكو. Анкил. ٢٠٠٩.

١٠٠ - ب. أ. هايفيتس. تاريخ روسيا الائتماني: من يكاترينا الثانية وحتى بوتين. موسكو. Эдиториал УРСС. ٢٠٠١ ص ١٣.

أفول «المعيار الذهبي»

بيدَ أنَّ المرابين لا يميلون إلى الدوغمائية: عند تغيّر الوضع هم مستعدون لتغيير تكتيكهم في السعي نحو السيطرة العالمية. فما كان جيّداً بالنسبة لهم في القرن XIX، لم يعد اليوم مناسباً أو مثيراً بل؛ وحتى أنه أضحى عبئاً عليهم في القرن XX. فآخر حدث من الأحداث الكبيرة والهامة في تاريخ «الثورة النقدية» - هو التخلّي النهائي عن اعتماد الذهب كعملة. فقد لوحظ في القرن الماضي «تقليص» تدريجي، على مراحل، للمعيار الذهبي: ففي أثناء الحرب العالمية الأولى تمَّ التوقّف عملياً عن مبادلة الأوراق المالية بالذهب؛ ثم عاد التعامل به بعد الحرب ولكن في شكل ناقص. ويدور الحديث هنا حول معيار السبيكة الذهبية، حين يتم مبادلة الأوراق المالية لا بعملة ذهبية وإنما مقابل سبائك من المعدن الأصفر ذات قيمة كبيرة جدّا. فضلاً عن أنَّ مثل هذا المعيار لم يتم التعامل به إلا في بعض البلدان. أما النظم المالية للبلدان الأخرى فقد كان لها علاقة غير مباشرة مع الذهب - عن طريق مبادلة أموالها إلى عملة تلك الدول التي لديها معيار السبائك الذهبية. وهذا ما أطلق عليه معيار الحوالات الذهبية[1] (احتياطي العملة

(١) من الكلمة الإيطالية Difisa - وتعني أي مبالغ نقدية بالعملة الصعبة... أي الحوالات والشيكات وسندات الخزينة والاعتمادات المستندية والعملات الأجنبية... وتختلف قيمة هذه الوحدات أو الشعارات المالية حسب سعر الصرف... المترجم.

الصعبة مُقدّراً بالذهب). وفي ثلاثينيات القرن الفائت العشرين تم التخلّي من قبل جميع البلدان عن التعامل مع المعيار الذهبي حتى بصيغته الناقصة. بما في ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث جرت في عام ١٩٣٤ عملياً مصادرة الذهب لدى المواطنين: خلال فترة قصيرة تم شراء المعدن الثمين الأصفر بمعدّل ٢٠ دولاراً للأونصة التروىسية[1]، ومن ثم فوراً بعد الانتهاء من تلك الحملة قام الرئيس روزفلت برفع سعر الأونصة التروىسية الواحدة إلى ٣٥ دولاراً. لقد تم في واقع الأمر القضاء على الاحتياطي الجزئي من الإصدارات النقدية للبنوك المركزية. ولكن بعض البلدان، للحقيقة، حافظت على نظام الاحتياطي الجزئي بالنسبة للمصارف المركزية، ولكن بصيغة شكلية هذه المرة. إذ كانت بصورة دورية إما أن تُخرق أو تتعرض للتعديل لناحية التخفيض. هذا ما أتاح الفرصة «لضخ» الأوراق النقدية في الاقتصاد. بذلك بدأ الغرب التحضير للحرب بشكل محموم من أجل الخروج من الكساد المديد والمزمن.

فيما يتعلّق بالجانب الخارجي (الدولي) للمعيار الذهبي، فقد حافظ الذهب من حيث الشكل على دوره كوسيلة للتعاملات والحسابات المالية الدولية حتى بعد إلغاء المعيار الذهبي في بعض البلدان. ومع الأخذ بالاعتبار الاكتفاء الذاتي الاقتصادي (Economic autarky - أي الطابع المغلق بالنسبة السوق الخارجية) عند بعض البلدان، فإن الذهب نادراً ما كان يستخدم بتلك الصيغة المذكورة.

---

(١) الأوقية أو الأونكيا أو الأونصة التروىسية Troy ounce (رمزها (oz) هي إحدى وحدات **المقياس الإمبراطوري**. وتُستخدم في وقتنا الحاضر بصورة أكثر شيوعاً لوزن **المعادن الثمينة**. وتبلغ الأوقية التروىسية الواحدة حالياً 0.0311034768 كغم أو 31.1034768 **جم** بالضبط... الأوقية التروىسية هي جزء من نظام **أوزان تروي**، الذي أُشتقت عدة جوانب منه بطريقة غير مباشرة من **النظام النقدي الروماني**... المترجم.

أمّا الطور الأخير من وجود المعيار الذهبي فقد بدأ مع مؤتمر بريتون وودز[1] في عام ١٩٤٤، عندما اتفقت الدول المشاركة على دعم أسبقية الدعم الذهبي لعملتها الوطنية (أي محتوى ثابت من الذهب في الوحدة النقدية الوطنية)، على أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية، كما اتفقت آنذاك مع السلطات المالية في البلدان المعنية، بمبادلة الدولار الأمريكي بالذهب من احتياطي الذهب الموجود في وزارة المالية الأمريكية. وهذا ما عرف بمعيار الدولار - الذهبي.

لم تكد الحرب العالمية الثانية تضع أوزارها حتى راحت الطغمة المالية تضع «لغماً موقوتاً» في أساس الاقتصاد العالمي في صيغة الدولار الأمريكي الذي كان في البدء وحدة نقدية وطنية، ولكن عُهدت له وبطريقة قسرية وظيفة عملة دولية. وقد نبّه جون كينز، الذي كان يرأس وفد بريطانيا إلى مؤتمر بريتون وودز (والذي اقترح اعتماد وحدة وطنية نقدية باسم «بانكور[2]») إلى الأخطار التي يمكن أن يخلقها معيار الدولار الذهبي بالنسبة للاقتصاد العالمي. كما أنَّ الاتحاد السوفياتي لم يدعم فكرة مثل ذلك النظام المالي العالمي والذي منح الولايات المتحدة الأمريكية امتيازات أحادية الجانب (ولذلك فقد رفض الاتحاد السوفياتي الدخول في صندوق النقد الدولي وفي البنك الدولي). لقد طغى الجشع عند الدوائر المالية في وول

---

(١) مؤتمر بريتون وودز، المعروف رسمياً باسم مؤتمر الأمم المتحدة النقدي والمالي، والذي جمع (في عام ١٩٤٤) ٧٣٠ مندوباً من جميع ٤٤ دولة متحالفة في فندق مونت واشنطن، في بريتون وودز، نيو هامبشاير، الولايات المتحدة، لتنظيم النقد الدولي النظام المالي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. المترجم.

(٢) - Bancor اسم العملة التي اقترحها عالم الاقتصاد البريطاني جون مينارد كينز كوحدة للعملة في العالم... المترجم.

ستريت مدعوماً بالجبروت العسكري والاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية على منطق العقل السليم وعلى تلك المبادئ التي حكمت النظام العالمي في فترة ما بعد الحرب، تلك المبادئ التي تم التوافق عليها بين روزفلت وتشرشل وستالين في أثناء الحرب.

«في واقع الأمر، لقد كان ذلك النظام معيباً وفاسداً منذ البداية: حسب الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في بريتون وودز، كان يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تمتلك عجزاً في ميزان المدفوعات لكي تتمكن من تزويد العالم بالدولارات - باعتبارها الوسيلة الوحيدة المعترف بها في الحسابات العالمية. بكلمات أخرى، كلما أصبح الدولار عملة احتياطية كلما حاز على ثقة أقل. لقد اكتسبت هذه المفارقة التي تدعى «معضلة تريفّين»، باسم عالم الاقتصاد البلجيكي الذي صاغها، في الوقت الحاضر أهمّيةً مُلحّة، مع أنها لم تبلغ ذروتها بعد» - هكذا وصّف الكاتب والمصرفي الفرنسي جاك أتِلّي هذه الحالة في غمرة الأزمة الحالية [١٠١]. لاحظوا، أنَّ الحالة حسب رأي أتِلّي، لم تصل إلى أوجها بعد. أي أنه لم يحصل بعد الانفجار الكامل «للقنبلة» التي تم وضعها في المدينة الأمريكية الصغيرة بريتون وودز في عام ١٩٤٤. ونحن سوف نتحدث لاحقاً لماذا يجب أن تنفجر تلك «القنبلة» وما هي النتائج التي يمكن أن تنتج عن انفجارها.

لقد كانت الحالة في العشرين سنة التالية بعد تلك الاتفاقيات مستقرة نوعاً ما، إذ إنَّ ربط العملات الوطنية بالذهب كان شرطاً ضرورياً من أجل استقرار الدوران والتبادل المالي، وهذا ما ساعد في تطوّر البلدان والتجارة العالمية في فترة ما بعد الحرب. بيد أنَّ أمريكا حاولت بشتى السبل عدم الوفاء بالتزاماتها لناحية مبادلة الدولار بالذهب، لأنها لم تكن ترغب بأن

تخسر احتياطيها من المعدن الأصفر. بينما راحت كمية الدولارات في العالم بأكمله تصبح أكبر وأكبر، لأنَّ الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت ترزح تحت وطأة العجز.

وفي آب من عام ١٩٧١، كانت الحالة حسب اعتراف الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون، هي أنّه بدأت «تتسكع دولارات بلا مأوى» في شوارع بلدان أوربا الغربية بقيمة حوالي ٥٥ مليار دولار، وفي العالم ككل (إلى جانب أوربا الغربية)- أكثر من ٨٠ مليار دولار. وقد كانت تلك الكمية من «الأوراق الخضراء» تفوق بعدّة مرّات احتياطي الذهب في الولايات المتحدة الأمريكية (والذي احتسب بقيمة ٣٥ دولاراً للأونصة الترويسية) [١٠٢].

منذ ذلك الوقت بدأ يتبلور نموذج التطور «الاقتصادي» العالمي الذي جعل رخاء أمريكا يعتمد بدرجة كبيرة على آلة الطباعة، وليس على الذهب أو الإنتاج الوطني، بينما كانت البلدان الأخرى مضطرّةً لأن تضمن رخاء شعوبها بالاعتماد على العمل المضني، إذ راحت تكدح لا لنفسها فحسب؛ بل ولأجل العم سام.

وقد شرح جوهر ذلك النموذج بشكل رائع في عام ١٩٦٠ للرئيس الفرنسي في حينه شارل دي غول وزير ماليته آنذاك. فقد أوردَ الوزير للجنرال المثال التالي: «تخيّل أنه يجري بيع لوحة لرفائيل في المزاد. تدور معركة من أجل الحصول عليها بين الألماني فريدريك، والعربي عبد الله، والروسي إيفان واليانكي جون. كل منهم يعرض مقابل اللوحة بضاعته: العربي - النفط، والألماني - التكنولوجيا، والروسي - الذهب، أما اليانكي الأمريكي فقد عرض مقابلها سعراً مضاعفاً، فأخرج من جيبه محفظة نقود مع رزمة من فئة المائة دولار جديدة، ثم حمل اللوحة وغادر». «أين الحيلة هنا؟» - سأل الجنرال. «تكمن

الحيلة هنا - أجاب الوزير - في أنّ اليانكي دفع مائة ورقة من فئة المائة دولار، في حين أنه في حقيقة الأمر لم يدفع سوى ثلاثة دولارات لأن ثمن الورق المستهلك لطباعة ورقة نقدية واحدة من فئة ١٠٠$ تساوي ٣ سنتات». أي أنَّ ثروة العالم بمجملها وكامل كمية الذهب فيه تتم مبادلتها بأوراق خضراء، لا تتعدى قيمتها الحقيقية ثمن ما يستهلك لطباعتها من ورق وألوان. يومذاك قام الرئيس الفرنسي بجمع كل ما كان لدى فرنسا من دولارات ورقية بقيمة ٧٥٠ مليون دولار. وفي أثناء زيارته الرسمية إلى الولايات المتحدة الأمريكية قام وبعد فضيحة كبيرة بمبادلة الدولارات الورقية بالذهب. عاد دي غول إلى وطنه وهو يحمل شحنة تساوي ٦٦,٥ طناً من الذهب».

ثم راحت تشكو وتعاني من نظام المعيار الذهبي لا البلدان التي ترتبط عملتها بالدولار فحسب؛ بل والمرابون الدوليون أيضاً. فقد استطاعوا «عَصْرَ» كل ما يمكنهم من هذه المنظومة (مبادلة الموارد الخام والحقيقية «بأوراق» خلال العشرين سنة الأولى بعد الحرب). ولكن فيما بعد، صار المعيار الذهبي (حتى ولو في شكله الناقص والمختصر) يشكِّل عقبةً أمام عملية إصدار بطاقات الائتمان (البنكنوت) من قبل البنك الاحتياطي الفدرالي للولايات المتحدة الأمريكية والبنوك المركزية في البلدان الأخرى. وهذا بدوره كبح وتيرة إصدار الأوراق البنكية من قبل المصارف التجارية. وبإيحاء من قبل المرابين الدوليين، راح «خبراء الاقتصاد المحترفون» يعلنون أن الذهب يلعب دور «كابح» أو «مرساة» «الاقتصاد» العالمي [١٠٣].

١٥ آب من عام ١٩٧١: تمَّ تشغيل «آلة الطباعة» بكامل طاقتها

لن نقوم بسرد جميع التفاصيل المتعلقة بعملية تآكل وتحلّل قرارات مؤتمر بريتون وودز. نشير فقط إلى أنه في ١٥ آب من عام ١٩٧١ أعلن

الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون أنَّ أمريكا «قرّرت إغلاق الكوَّة الذهبية»، أي أنها تتوقف عن مبادلة الدولار الأمريكي بالذهب. هكذا انهار المعيار الذهبي. لقد كان ذلك، في حقيقة الأمر، تعبيراً عن العجز الأمريكي. أي أنَّ العم سام، كما يقال بالروسي، «خدَعَ» الجميع.

إليكم باختصار شديد جوهر ما حدث في ١٥/ ٠٨/ ١٩٧١. يشرح سولوماتين: «يكمن مغزى اتفاقية بريتون وودز في التالي: ما حاجتكم للذهب (هذا كان سؤال الولايات المتحدة الأمريكية لبقية العالم - المؤلف). فهو غير موجود لديكم في جميع الأحوال؛ إذ إنَّ الذهب بأكمله تقريباً موجود عندنا. لن يحدث، مهما يكن ولا بأي شكل ولا أي زمان[1]، أننا سوف نرضى بأن نبادل دولاراتنا في القروض الخارجية بسعر ٣٥$ للأونصة. فإذا كان بحوزتكم ٣٥$، هذا يعني أنّ لديكم إيصالاً على استلام أونصة واحدة من الذهب. ويمكنكم أن تُنشئوا عندكم بكل هدوء احتياطياً من الدولارات. هذا الشيء نفسه كما لو أنه من الذهب الحقيقي. وقوموا بالإعلان عن سعر عملتكم الوطنية مقابل الدولار أو الذهب - فلا فرق. يمكن لأموالكم أن يتراوح سعرها مقابل السعر المعلن من قبلكم في حدود +- ١% . دعوا العملاء والمضاربين عندكم يكسبون. وفي حال لم يكن لديكم احتياطي لدعم عملتكم الصعبة، يمكنكم أن تقترضوا من صندوق النقد الدولي (بالدولار). واجعلوا احتياطيكم أيضاً (بالدولار)... فالدولارات قابلة لمبادلتها مباشرة بالذهب، إنها أموال حقيقية - نحن

(١) وردت في النص الأصلي عبارة تعني ترجمتها الحرفية: سوف أعطي ضرسي... وهذه رطانة صنف معين من الناس الذين ينتمون عادة إلى عالم اللصوص... ومعنى القول هو أنه لن أسمح ولن أقبل ما حييت... المترجم.

نتحمّل مسؤولية ذلك. وفي ١٥ آب من عام ١٩٧١ ألقى الرئيس نيكسون خطاباً عبر التلفزيون الأمريكي يمكن اختصار فحواه بما يلي: «أيها الفتيان، لقد أودعتم حقائبكم في واحدة من أكثر حجرات حفظ الأمانات الآمنة في العالم. إذا أعدناها لكم، فسوف تنشأ لديكم متاعب. ومن الصعب أن تحملوها معكم، إذ يمكن أن يسرقوها منكم. فما حاجتكم لأغراضكم؟ طالما أنه لديكم إيصال بذلك! ومع ذلك، إذا كنتم بحاجة لأغراضكم، فلتشتروها، إذاً، مقابل إيصالاتكم حسب سعر السوق» [١٠٤].

بعد ذلك، راحت أمريكا، كما لو أنه لم يحدث أي شيء، تفرض على العالم نظاماً اقتصادياً جديداً؛ إذ حلّ مكانَ اتفاقية بريتون وودز ما يعرف بالنظام الجمايكي[1]. ففي إطار النظام الجامايكي حلَّ الدولار بشكل كامل محل الذهب في سوق التعاملات المالية. وراح البنك الاحتياطي الفدرالي يقدم «خدمات» آلة الطباعة لديه لجميع دول العالم تقريباً، من دون أن يترك مناسبة إلا ويندِّد فيها بالذهب باعتباره «من مخلّفات العصر البربري». ولكنه في الوقت نفسه، لا يبدي أي رغبة للطلاق مع «مخلّفات الحقبة البربرية»، والتي حافظ الاحتياطي منها في أمريكا (على مدى الأربعة عقود الأخيرة) عند مستوى ٨ آلاف طن ونيف.

بينما راحت تتراكم في «مخازن» البنوك المركزية للبلدان الأخرى، خصوصاً تلك التي تعتمد على تصدير الموارد الطبيعية، كميات كبيرة من «الأوراق الخضراء» - منتجات البنك الاحتياطي الفدرالي FRS. وإذا كان بإمكان

---

(١) نظام العملة الجامايكي هو النظام النقدي المعتمد حالياً في العالم، حيث لا يتم تحديد أسعار الصرف من قبل الدول وإنما على أساس السوق.. ويمتاز بتذبذب دائم لأسعار الصرف لذلك تسمى أسعار عائمة. وقد تمّ إنشاء نظام النقد الجامايكي خلال الأعوام ١٩٧٦ - ١٩٧٨ بعد مراجعة اتفاقية بريتون وودز... المترجم.

الاحتياطي الفدرالي أن يخلقها «من عدم»، فإن تلك «الأوراق الخضراء» تكلف البلدان الأخرى غالياً: يجب في البداية استخراج المادة الخام من جوف الأرض (أو إنتاج بضاعة ما أخرى)، ومن ثم حملها إلى المرفأ ليتم نقلها عبر البحر، وأخيراً، تسليمها إلى العم سام في طبق مع حواف زرقاء. وفقط بعد ذلك يمكن الحصول على المنتج المنشود للاحتياطي الفدرالي. وبضمانة «الأوراق الخضراء» تلك تقوم البنوك المركزية في البلدان الأخرى بإصدار أوراقها النقدية الوطنية - عديمة القيمة. وفي هذه الحال يجب اعتبار البضاعة المصدّرة مجرد «هدية» للعم سام. ذلك لأنَّ «الورقة الخضراء» التي تمَّ استلامها يستحيل «تصريفها» عملياً: ففي حال حاول البنك المركزي (أو الحكومة) في البلد الآخر المعني أن يستخدم «الأوراق الخضراء» المتراكمة لديه بهذه الطريقة أو تلك من أجل شراء، لِنقُلْ، تجهيزات أو أدوية طبية أو منتوجات غذائية، فإن هذا سوف يؤدي إلى اختفاء النقد الوطني - عديم الفائدة من السوق الداخلية. هذا يعني أنه سيتوقف تبادل السلع وبالتالي سوف تشهد البلاد حالة تدهور وانحطاط. وإذا ما فكّر بلد ما بأن يُصْدر عملته الوطنية - عديمة القيمة بضمانة أخرى، غير «الورقة الخضراء» للبنك الاحتياطي الفدرالي، فإنَّ العم سام سوف يعلن أن ذلك النظام في ذلك البلد «غير ديموقراطي»، ومن ثمّ سوف يرسلون إلى شواطئه سفن الأسطول الحربي السادس.

يعتقد بعض الخبراء أن المعيار الذهبي قد انهار لأنّه لم يبقَ لدى الولايات المتحدة الأمريكية مع نهاية عقد الستينيات - بداية السبعينيات من القرن العشرين سوى كمية قليلة من الذهب. لكن الأمر ليس كذلك، إذ كان لديها كمية كافية من الذهب. كما أنه كان بإمكانها رفع سعر الذهب (مثلاً، ضعفين، مثلما فعل الفرنسيون)، لكي تصبح كمية الاحتياطي من المعدن الثمين الأصفر في خزائن

وزارة المالية الأمريكية كافية من أجل ضمان العرض في النقد؛ بل إنَّ السبب يكمن في غير ذلك: لقد بات المعيار الذهبي عائقاً أمام المرابين في سعيهم «لتحقيق أرباح ضخمة». فمع القضاء على «الكابح الذهبي» أتيحت لهم الفرصة لأن يقوموا بتشغيل «آلة طباعة النقود» الرئيسية بكامل طاقتها (أي إصدار البنكنوت من قبل البنوك الاحتياطية الاتحادية المساهمة في البنك الاحتياطي الفدرالي للولايات المتحدة الأمريكية)، وبالتالي، تشغيل مجموعة من «آلات الطباعة» الصغيرة (إصدار الأوراق البنكية، غير النقدية - Non-cash money من قبل البنوك التجارية).

وها قد مضى أربعة عقود على توقف النقود عن القيام بالشكل المطلوب بوظيفتها الأولى والرئيسية -كوحدة قياس للقيمة، لأنها صارت تفقد علاقتها لا مع سلع «نقدية» معينة (كالذهب والفضة)، بل وبصورة عامة مع مختلف أشكال العالم المادي للسلع. لقد أتاح «فك» الارتباط بين النقود والذهب للمرابين إمكانيات واسعة وكبيرة للعمل على تصميم عالم «افتراضي».

ففي نهاية القرن الماضي (العشرين - المترجم) وكنتيجة لإلغاء المعيار الذهبي، حدث انتقال فجائي ونهائي («طفرة») للرأسمالية التقليدية (الصناعية) إلى رأسمالية «مالية» أو رأسمالية «نقدية».

١٠١- جاك أتلي. الأزمة الاقتصادية العالمية... وماذا بعد؟ - مكتبة سانت بطرسبورغ. ٢٠٠٩. ص ٣٥.

١٠٢- أ. سكوغيريفا. الدولار على حافية الهاوية. المجلة المصرفية الوطنية // العدد ٣. ٢٠٠٩.

١٠٣- انظر ف. يو. كاتاسونوف. الذهب في الاقتصاد والسياسة في روسيا. موسكو. أنكيل. ٢٠٠٩.

١٠٤- أ. سولوماتين. العرض الأخير للإمبريالية // الانترنت. موقع «الاقتصاد العالمي واقتصاد السوق. كتب ومقالات».

الجزء الثاني

«الثورة النقدية» في نهاية القرن العشرين:

الليبرالية المالية

الفصل الثامن: تحرير (لَبْرَلة) أم تحويل العالم إلى سوق:

- تحرير الأسعار، أم نهاية القوانين المضادة للاحتكار.
- «الأصول غير المادية (غير الملموسة)» أو إنتاج السلعة «من العدم».
- القروض في «المجتمع الاستهلاكي».
- القروض الممنوحة للدولة و«خدمات» «المجرمين الاقتصاديين».

الفصل التاسع: تحرير أسواق المال أو ليبرالية البورصة:

- احتياطي العملة الصعبة، أو الطلب االدائم على خدمات المرابين.
- (مبادلة مخاطر الائتمان) CDS– جولة جديدة من السحر الأسود المالي.
- السحر المالي الأسود كوسيلة لإدارة العالم الحقيقي.
- الأموال على شكل هرم.

الفصل العاشر. «اقتصاد الظل» كأعلى شكل من أشكال الليبرالية المالية:

- «اقتصاد الظل» = البزنس «الرمادي» + البزنس «الأسود».
- الأفشور - زعزعة للاقتصاد السيادي.
- بنى الأفشور «الداخلية» تحت ستار مؤسسة خيرية.
- الرُعاة الانجلو – ساكسونيون لبزنس الأفشور.
- «اقتصاد السوق» = «اقتصاد الظل».
- مسرحية تحت عنوان: «محاربة اقتصاد الظل».
- «اقتصاد الظل»: اتحاد بين المرابين والأجهزة الأمنية.

الفصل الحادي عشر. البنوك في ظروف تحرير الأموال والعولمة:

- بنك الفاتيكان في خدمة «دِين المال».
- البنوك المركزية: التسلسل الهرمي والشبكة المالية العالمية.
- «الكردينال الرمادي» في عالم البنوك المركزية.
- في الطريق نحو بنك مركزي عالمي.

الفصل الثامن

تحرير (لَبْرَلة) أم تحويل العالم إلى سوق

حرية لا حدود لها، ونضيف، وسلطة أيضاً غير محدودة لرأس المال – رأس المال الذي لا يعرف لا وطناً ولا قوانين أخلاقية – هذا هو المثل الأعلى لدى اليهود الذي يحكم العالم. وقد تمَّ الإعلان صراحةً عن هذا المثل وعن هذه السلطة القائمة على ذهب النظام النقدي، وهما الآن يهيمنان بقوة على العالم.

س. ف. شارابوف،
فيلسوف وعالم اقتصاد روسي

إنَّ الأزمة العالمية الحالية هي أيضاً أزمة إعادة إنتاج. إعادة إنتاج المال.

المؤلف مجهول.

تحرير الأسعار، أم نهاية القوانين المضادة للاحتكار

لقد تمَّ التوصل إلى رفع «المكابح» عن أسعار السلع في الأسواق بطريقة بسيطة للغاية: بالتجاهل الحقيقي للتشريع الذي يمنع الاحتكار، والذي تم الاتفاق عليه في أمريكا وفي أوربا قبل مئة سنة ونيف. لقد

انطلقت عملية «تحرير الأسعار» في أسواق السلع والبضائع بمدّة طويلة قبل أن يظهر إلى النور إجماع واشنطن (Washington Consensus).

وقد كان سوق النفط هو السوق «الواعد» أكثر، والأكثر «تشجيعاً» بالنسبة للمرابين في إطار خطّتهم «لتحرير الأسعار».

أولاً، النفط - عبارة عن سلعة تمتلك «مرونة طلب سعرية» منخفضة. بتعبير أبسط، إنَّ ارتفاع أسعار النفط لا ينعكس بدرجة كبيرة على حجم الطلب، لأنَّ النفط أصبح في العالم المعاصر يُعَدّ من السلع «الحيوية». وعلى وجه التحديد، إن ارتباط الإنسان الحالي بالسيارة كبير لدرجة مشكوك معها أنه سوف يتخلى عن «حصانه المعدني» وسينتقل إلى وسائل النقل العام، حتى ولو تم رفع سعر البنزين بشكل كبير.

ثانياً، لقد كان اختيار النفط كمُنتَج ذي أولوية من أجل «اختبارات التسعير» مشروطاً بأنَّ النفط يمثِّل أحد المكوِّنات المهمة في تكلفة إنتاج السلع في قطاعات كثيرة (قطاع الطاقة الكهربائية، الصناعات الكيماوية، النقل العام وغيرها). وهكذا فإنَّ ارتفاع أسعار «الذهب الأسود» كان لا بد سينعكس ارتفاعاً مضاعفاً لعدد من المرات على أسعار منتجات كثير من القطاعات، وهذا ما كان يحتاجه أصحاب «آلة الطباعة».

تجدر الإشارة إلى أنَّ سعر «الذهب الأسود» وعلى مدى قرن كامل تقريباً من تاريخ وجود صناعة استخراج النفط (حتى بداية عقد السبعينيات من القرن العشرين) كان يمتاز على الدوام بالاستقرار إلى حدٍّ مدهش (ولم ينحرف عن الحد الوسطي إلا في سنوات الحرب). وقد كانت ما عرف بأزمة الطاقة في عام ١٩٧٣ بمناسبة «السنونو» الأولى للمرحلة «الجديدة كلياً» في مسار «الثورة النقدية». فقد أعطي «الضوء الأخضر» للاحتكارات النفطية من أجل رفع

أسعار «الذهب الأسود»، ما جعل الأسعار تتضاعف في خلال بضعة أشهر بمقدار أربعة أضعاف (في حين أنَّ أسعار النفط لم تتغير خلال المئة سنة المنصرمة على وجود هذا القطاع إلا بشكل طفيف جدّاً) [١٠٥].

إليكم ما كتبه إنغدال[1] في كتابه «قرن من الحرب. السياسة النفطية الانكلو - أمريكية والنظام العالمي الجديد» بخصوص الدور الذي لعبه «العامل النقدي» في حدوث «الصدمة النفطية» عام ١٩٧٣: «كانت تجارة النفط ابتداءً من عام ١٩٤٥ تتم بالدولارات، لأنّه في فترة ما بعد الحرب كان الشركات النفطية الأمريكية هي المهيمنة في سوق النفط. وبالتالي، فإنَّ الارتفاع الحاد في سعر النفط عالمياً، كان لا بد سيعني تزايدَ الطلب بشكل كبير على الدولار الأمريكي من أجل دفع ثمن النفط» [١٠٦].

بيدَ أنَّ ارتفاع أسعار النفط لم يتم بشكل عفوي، وإنما على «أساس مدروس». وقد تم اتخاذ القرار بهذا الشأن في اجتماع لنادي بيلدربيرغ[2] في السويد (في مدينة سالتسجوبادن[3]) في أيار من عام ١٩٧٣.

---

(١) فريدريك وليام إنهدال أو إنغدال Frederick William Engdahl مواليد تكساس عام ١٩٤٤، عالم اقتصاد وصحفي أمريكي مستقل، كاتب ومحلّل سياسي لديه العديد من الأعمال المنشورة في مجال الجغرافيا السياسية... المترجم.

(٢) مجموعة بلدربيرغ (Bilderberg Group) أو مؤتمر بلدربيرغ أو نادي بلدربيرغ، هو مؤتمر سنوي غير رسمي يحضره قرابة ١٠٠ إلى ١٥٠ من المدعوين، معظمهم من أكبر رجالات السياسة والأعمال والبنوك نفوذاً في **العالم**.ويتم الحديث في المؤتمر خلف جدار من السرية الشديدة حول العديد من المواضيع العالمية والاقتصادية والعسكرية والسياسية. وقد تأسست المجموعة عام **١٩٥٤** بمبادرة من عدد من أثرياء العالم ومن أصحاب النفوذ والسلطة. ويعود اسم المجموعة إلى **فندق بلدربيغ** في قرية **أوستيربيك بهولندا** حيث عقد فيه أول اجتماع للمجموعة عام ١٩٥٤. ويمثل الأوربيون ثلثي أعضاء المجموعة والبقية من الولايات المتحدة... المترجم.

(٣) Saltsjöbaden بلدة سويدية تابعة لمحافظة استكهولم تقع على بحر البلطيق ويبلغ عدد سكانها في عام ٢٠١٠ حوالي عشرة آلاف نسمة - المترجم.

«لقد استمع المشاركون في مجموعة بيلدربيرغ إلى كلمة ممثل الجانب الأمريكي (هنري كيسنجر - المؤلف) حيث قدّم «سيناريو» لزيادة حتمية بمقدار خمسة أضعاف في عائدات النفط لدى مجموعة أوبك. لم يكن الهدف من اللقاء السرّي في سالتسجوبادن هو العمل على تفادي الارتفاع الجنوني المنتَظر في أسعار النفط، بل على العكس، كان الهدف هو التخطيط لإدارة التدفق المتوقَّع للدولارات النفطية... في شهر أيار ذلك، على ما يبدو، قرر المشاركون النافذون في مجموعة بيلدربيرغ المباشرة بهجوم ضخم ضد النمو الصناعي العالمي، وذلك من أجل جعل كفة الميزان تميل لصالح الدولار والدوائر المالية الانكلو - أمريكية« [١٠٧].

وقد أورد إنغدال بالتفصيل الآلية التي تم اعتمادها من أجل «التحكّم بتدفق الدولارات النفطية» («إعادة تدوير الدولارات النفطية»):

١- راحت المصارف الأمريكية تصدر دولارات لدفع ثمن النفط الذي ارتفع سعره.

٢- راحت البلدان العربية المنتجة للنفط (المملكة السعودية بالدرجة الأولى) تراكم تلك الدولارات في حسابات افتتحتها في بنوك لندن ونيويورك ومراكز مالية غربية أخرى.

٣- راحت البنوك الغربية بضمانة تلك الودائع من الدولارات النفطية تصدر دفعات جديدة من الدولارات التي كانت ضرورية ومطلوبة من قبل الجهات المستوردة للنفط.

ومن أجل دعم عملية إعادة تدوير الدولارات النفطية كان يجب المحافظة على زيادة مستمرة في أسعار «الذهب الأسود». وقد حدثت عمليات مشابهة وإنْ لم يكن بنفس الوضوح الصارخ في أسواق عدد من

الموارد الطبيعية الأخرى. إلّا أنَّ النفط، بلا شك، كانت السلعة التي وجدت اهتماماً أكبر من قبل المرابين، وذلك لأنَّ هذه السلعة، كما يقول «خبراء الاقتصاد المحترفون»، تمتلك «مرونة قيمية منخفضة للطلب». أي أنَّ الطلب على السلعة بالمعنى الفيزيائي لا يتغير كثيراً مع ازدياد أو انخفاض الأسعار على السلعة المذكورة.

ففي الظروف المعاصرة، كما يشير الخبراء، «لا تتعلّق أسعار النفط والغاز بالطلب أو بالعرض، وإنما يجري التحكم بها من خلال آليات أخرى... ذلك أنَّ النفط والغاز لم يعودا على قائمة سلع السوق» [١٠٨]. إنَّ الأداة الرئيسية للتحكم اليوم بسوق النفط والسلع الأخرى (خصوصاً السلع ذات المرونة القيمية المنخفضة عند الطلب) هي «التسريبات» الإعلامية التي يتم «طبخها» في مقرات الشركات والمصارف العملاقة والتي هي «مالكة» تلك الأسواق في حقيقة الأمر. وهي أيضاً «مالكة» وسائل الإعلام الجماهيري التي تقوم بنشر تلك «الأخبار» في جميع أنحاء العالم.

إليكم ما ورد في إحدى الدراسات التي نشرت في الانترنت بعنوان «الأسباب الحقيقية لنشوء الأزمة الاقتصادية العالمية» حول دور تلك «التسريبات الإعلامية» في تشكيل المنافسة في سوق النفط:

«بالمناسبة، ألم يخطر ببالكم أبداً السؤال عمّا يقولونه لكم في حقيقة الأمر الخبراء «الأذكياء» والمحلِّلون الذين لا يقلّون «ذكاءً» من على شاشات التلفزة بشأن أسباب انخفاض أسعار الأسهم أو تسعيرات النفط؟ كأن يظهر أحدهم، مثلاً، على قناة «أنباء» مرتدياً قناعَ عالمٍ ذكي ويخبركم أن سعر النفط قد ارتفع بمقدار ١٠$ للبرميل الواحد لأنه تم الكشف عن معلومات تفيد بأنَّ احتياطي النفط في مستودعات تخزين النفط في الولايات المتحدة

الأمريكية أصبح أقل بمقدار ١ مليون برميل مما كان متوقّعاً. فمَن ذا الذي وبأي حجم «توقّع»؟، ولماذا يجب أن يخدم حجم هذه التوقعات نقطة الانطلاق لتخمين كمية الاحتياطي المعلنة؟ ما من أحد حاول أن يجيب على هذا السؤال، إلا أنَّ هذا فصل آخر من المسرحية نفسها.

بداية عن ذلك المليون برميل بالتحديد. بالنسبة للنفط الخام ماركة برِنت هذا يعادل تقريباً ١٣١ ألف طن (على وجه التقريب - ٢٥٠٠ صهريج أو عربة شحن من النفط). أما في حقيقة الأمر فإن هذه الكمية هي ما تستهلكه الولايات المتحدة الأمريكية من النفط خلال ساعة واحدة. ففي عام ٢٠٠٥ كانت الولايات المتحدة الأمريكية تستهلك في الأربع وعشرين ساعة حوالي ٢١ مليون برميل من النفط. واليوم (في عام ٢٠٠٨ - المؤلف) - حوالي ٢٤ مليون برميل. أي أنَّ ١ مليون برميل يعادل ١ / ٨٧٦٠ من الاستهلاك السنوي للولايات المتحدة أو ما يقارب ٠,١٢% من الاستهلاك السنوي. وتبلغ قيمة هذا الميلون برميل ١٠٠ مليون دولار (عند سعر ١٠٠ دولار للبرميل). علماً أن تلك المئة مليون دولار لم يتم فقدانها ولم تذهب سدى ولم تختفِ. بل بكل بساطة لم تصل بعد إلى مستودعات تخزين النفط، وهي بالفعل غير موجودة بعد في خزانات الوقود الاحتياطي. إنها ببساطة مجرّد تسريب للسوق. وإنَّ مثل هذا «النبأ الصادم» سيؤدي إلى ارتفاع كلفة ما يتم إنتاجه إجمالياً في العالم من نفط بمقدار ٢٢٨ مليار دولار (١٠$ × ٧,٦ برميل في الطن × ٣ مليار طن).

يمكنكم أن تحكموا بأنفسكم على الملكات العقلية «للخبراء» الذين يشرحون لكم سبب ارتفاع سعر النفط بمقدار عشرة دولارات للبرميل. وهذا يصحّ على ٩٩% من أي أنباء أخرى تصدر عن الخبراء الماليين... وقد بات الآن بإمكانكم تخمين مَن وكم يقبض على مثل هكذا نبأ».

كما أنَّ «تحرير (الأسعار)» في حقل التجارة العالمية له بُعدٌ آخر لا يقلُّ أهمية. لقد تم توسيع علاقات السوق في العالم في العقدين الأخيرين عن طريق جذب المزيد من البلدان إلى منظمة التجارة العالمية (BTO). وقد طلبت هذه المنظمة من الدول الأعضاء إلغاء جميع القيود التي تعرقل دخول الشركات متعددة الجنسيات مع بضائعها وسلعها إلى أسواق تلك البلدان التي لم يكن قد جرى «اندماجها» في الاقتصاد العالمي؛ إذ إنه بعد اكتمال هذه العملية يفقد مفهوم السوق «الداخلية» والسوق «الوطنية» أي معنى. بات الحديث اليوم ممكناً فقط عن «بلدان – قطاعات» في السوق العالمية.

ففي الوقت الحاضر أصبحت بلدان كثيرة تعمل لتلبية طلبات المستهلكين الذين يوجدون في أماكن بعيدة عن هذه البلدان، وليس لتلبية طلبات القاطنين فيها بالذات. فخلال الفترة الممتدة من عام ١٩٦٠ حتى عام ٢٠٠٥ ازدادت حصة السلع والخدمات التي تم تصديرها إلى بلدان أخرى من نسبة ٩,٥% إلى نسبة ٢٩,٨% من الناتج المحلّي الإجمالي في العالم. وبما أنَّ حجم الاستيراد العالمي يساوي تقريباً حجم التصدير، فإنَّ حجم التجارة الخارجية العالمي قد بلغ عند منتصف العقد الحالي حوالي ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي [١٠٩]. وهذه واحدة من أهم تجليات عولمة الاقتصاد العالمي.

واللافت للنظر هو أنَّ انضمام البلدان إلى منظمة التجارة العالمية لا يُعتبر على الإطلاق وسيلة تضمن انخفاض الأسعار أو، على الأقل، تكبح ارتفاعها (علماً أنّه تمَّ الاستناد إلى هذه الحجّة من أجل إغراء البلدان بالدخول في هذه المنظمة). إنَّ منظمة التجارة العالمية (BTO) تُمهِّد الفضاء الاقتصادي وتوسِّعه لكي تتمكن الشركات المتعددة الجنسيات من أن تتحوّل إلى احتكارات دولية. وهي قد أصبحت كذلك، نظراً لأنَّ ٩٧% من

حجم التجارة العالمية هو من نصيب البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية (WTO). فحسب تقرير منظمة التجارة العالمية الذي صدر في عام ٢٠١١ بخصوص التجارة العالمية (WorldTradeReport)، ارتفعت أسعار السلع في الأسواق العالمية في عام ٢٠١٠ بنسبة ٢٦% مقارنة مع عام ٢٠٠٩، بما في ذلك: أسعار المعادن - بنسبة ٤٨%، المنتجات الغذائية - بنسبة ١٢%، المنتجات الزراعية غير الغذائية - بنسبة ٣٣%، ومصادر الطاقة - بنسبة ٢٦% [١١٠].

أمّا روسيا، التي لم توقِّع بعد على اتفاقية انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، فقد تمَّ «دمجها» منذ وقت طويل نسبياً في السوق العالمية [١١١].

ولم يبق خارج حدود السوق العالمية سوى عدد قليل من «البلدان- المارقة»(مثل كوريا الشمالية)، التي أعلنها العم سام «غير ديموقراطية». فهو يريد أن يثبت أفضلية «إجماع واشنطن» بوساطة القنابل والصواريخ [١١٢].

١٠٥ - يمكن الاطلاع على الطريقة التي تمَّ فيها ذلك، وكيف أنَّ الشركات النفطية قامت جنباً إلى جنب مع أصحاب المصارف بتحضير وبتنفيذ «ثورة الأسعار» في سوق «الذهب الأسود»، في كتاب الباحث السياسي والمحلِّل الاقتصادي الغربي المعروف وليام ف. إنغدال الذي صدر قبل بعض الوقت بعنوان «قرن من الحرب. السياسة النفطية الانكلو - أمريكية والنظام العالمي الجديد». مكتبة سانت بطرسبورغ. ٢٠٠٩.

١٠٦ - وليان ف. إنغدال. قرن على الحرب. السياسة النفطية الانجلو- أمريكية والنظام العالمي الجديد. ٢٠٠٩. ص ١٥٤.

١٠٧ - المصدر السابق نفسه. ص ١٥٣.

١٠٨- غ. رابّبورت، أ. غيرتس. الأزمة الاقتصادية العالمية ٢٠٠٨- ٢٠٠٩: المقدمات والأسباب // قضايا الاقتصاد. العدد ١١، ٢٠٠٩. ص ٢٦، ٢٧.

١٠٩- يو. شيشكوف. الدولة في عصر العولمة // الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية. العدد رقم ١، ٢٠١٠، ص ١١٠.

١١٠- س. ف. سافرونوف. النمو القياسي والتنبؤ الحذر // الجريدة المستقلة. ٢٠١١\٠٨\١٠

١١١- هكذا، في عام ٢٠٠٠ كانت حصة روسيا من الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي العالمي تساوي ٤٢.٦%، في حين أن المؤشرات بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وبلدان الاتحاد الأوربي واليابان للعام نفسه كانت على التوالي (%): ٧.٨، ٨.٦، ٩.٧ (انظر: ف. يو. كاتاسونوف. هروب رأس المال من روسيا. موسكو. دار Анкил، ٢٠٠٢، ص٣.

١١٢- انظر بالتفصيل بشأن عملية توسيع مجال العلاقة نقود - سلع في العالم بمساعدة منظمة التجارة العالمية في الكتاب المثير والهام للباحث ب. كلوتشنيكوف «منظمة التجارة العالمية BTO - طريق إلى العبودية» (موسكو: دار نشر ألغوريتم. ٢٠٠٥).

«الأصول غير المادية (غير الملموسة)[1]» أو إنتاج السلعة «من العدم»

(١) يقال إن الأصول غير الملموسة هي أحد العوامل المساهمة في تحديد التفاوت بين قيمة الشركة حسب السجلات المحاسبية الخاصة بها وقيمة الشركة حسب قيمتها السوقية .ومع أخذ ذلك الجدال في الاعتبار، من الضروري أن نفهم الماهية الحقيقية للأصول غير الملموسة من وجهة نظر المحاسب. وقد تم عمل مجموعة من المحاولات لتعريف الأصول غير الملموسة:

- قبل عام ٢٠٠٥، أصدر مجلس المعايير المحاسبية الأسترالي بيان المفاهيم المحاسبية رقم ٤ (SAC 4) ولم يوفر هذا البيان تعريفاً رسمياً للأصل غير الملموس، إلا أنه نص على أن الوجودية أو الملموسية لم تكن سمة ضرورية للأصل. - يعرف المعيار ٣٨ من=

لقد شرع البزنس اليوم بحماس وبشكل هادف بتصميم «أصول غير مادية« جديدة، وبوجه خاص - بتشكيل «قيمتها في السوق». وهذا أصبح يتصل بمجال «الاقتصاد الافتراضي»: لا تُولَد «القيمة» في حقل الإنتاج المادي، وإنما في وعي الإنسان المريض. ولهذا الغرض يجري استخدام الدعاية بشكل فعّال، كما يتم استنباط تقنيات خاصة للتحكم والتلاعب بوعي الناس، ويتم إنشاء وسائل وأساليب معقّدة للغاية لتقييم أصناف جديدة من الأصول. وإليكم ما كتبه الباحث الأمريكي - اليهودي جيريمي ريفكين حول عملية تشكيل الطلب عند الشخص العادي على الخيرات غير المادية في شكل علامات تجارية وماركات مسجّلة: «... لقد انتقلت وكالات الدعاية التابعة للاحتكارات وبمساعدة تكنولوجيا الاتصال إلى

=مجلس المعايير المحاسبية الدولي (IAS 38) الأصل غير الملموس على أنه: «أصل غير مالي يمكن تعريفه وليس له جوهر مادي.» ويأتي هذا التعريف كإضافة للتعريف القياسي للأصل والذي يتطلب حدثاً وقع في الماضي وأدى إلى ظهور مورد يتحكم فيه الكيان ويتوقع أن تتدفق منه الامتيازات الاقتصادية المستقبلية .وبالتالي، فإن المتطلبات الإضافية للأصل غير الملموس بموجب مجلس المعايير المحاسبية الدولي ٣٨ هو إمكانية التعريف .ويتطلب هذا المعيار أن يكون الأصل غير الملموس منفصلاً عن الكيان أو أن ينشأ عن حق تعاقدي أو قانوني. - يعرف التدوين القياسي المحاسبي ٣٥٠ لـ مجلس المعايير المحاسبية الدولي (ASC 350)الأصل غير الملموس على أنه أصل، بخلاف الأصل المالي، يفتقد إلى الجوهر المادي.

وبالتالي، يمكن أن يبدو الافتقاد إلى الجوهر المادي على أنه سمة مميزة للأصل غير الملموس. ويستبعد تعريف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس المعايير المحاسبية الدولي (FASB) بشكل خاص الأصول المالية عند تعريف الأصل غير الملموس. وهذا الأمر ضروري من أجل تجنب تصنيف بنود مثل الحسابات المدينة والمشتقات والأموال المتاحة في البنك على أنها أصول غير ملموسة .ويحتوي معيار مجلس المعايير المحاسبية الدولي ٣٨ على أمثلة للأصول غير الملموسة، تشتمل على: برمجيات الحاسوب وحقوق الطبع والنشر وبراءات الاختراع. المترجم.

القيام بدور المؤسس للتقاليد والعادات والمبادئ الأخلاقية! وقد قامت بدور مثل هذه الجهات المؤسسة، مثلاً، المدارس والكنائس، الجمعيات الأهلية والدوائر الثقافية؛ إذ إنَّ حيازة علامة تجارية معينة تجعل المشتري ينتقل إلى عالم مُلفَّق أو وهمي؛ فينشأ لديه انطباع كما لو أنه يتشارك فعلياً مع الآخرين أوهامهم ومعارفهم التي تم ابتكارها من قبل المصمّمين» [١١٣].

ففي أرصدة كثير من الشركات الغربية «المتقدّمة» توجد حصة كبيرة من مثل هذه «القيمة الافتراضية» تفوق حصة الصناديق الرئيسية. هكذا، لقد بلغت هذه الحصة في أرصدة شركة «كوكا- كولا» في نهاية العقد الماضي (عام ١٩٩٩) ٩٦%! أي أنَّ تلك الشركة سجّلت رقماً قياسياً لناحية القيمة المطلقة لسعر علامتها التجارية -٧٧,٥ مليار دولار. وهذا الرقم يفوق النتاج المحلي الوطني القيمي لبعض البلدان مثل الفيليبين وتشيلي.

وقد جاء بعد شركة «كوكا - كولا« في قائمة السعر القيمي للعلامات التجارية الشركات التالية بالتسلسل (بين قوسين - القيمة في السوق مقدّرة بمليار دولار): «ميكروسوفت» (٧٠,٢)، «إي. بي. إم» (٥٣,٢)، «إنتِل» (٣٩,٠)، جنرال إلكتريك» (٣٨,١)، «ديزني» (٣٣,٦)، «ماكدونالد» (٢٧,٩). بالمناسبة، قبل أن تذهب لتناول الطعام في مطعم «ماكدونالد»، عليك أن تفكِّر فيما إذا كنت مستعدّاً لدفع ٣/٤ الفاتورة ليس لقاء شريحة اللحم أو فنجان القهوة، وإنما مقابل الدعاية التي تسمح «بالغش» بما يخص حجم أرصدة هذه الشركة العالمية؟

وللعلم، لقد تجاوز البزنس القائم على العلامة التجارية Brand business، Брендовый бизнес حدود إنتاج السلع ذات الاستهلاك اليومي والمنزلي، وأيضاً المطاعم والتجارة الجماهيرية. بل راح يشمل أكثر فأكثر قطاع المال، بما في ذلك البزنس المصرفي.

فحسب معطيات المجلة اللندنية «Banker»، بلغت قيمة الأعمال التجارية لبنك HSBC في عام ٢٠٠٩ (عام الأمة، بالمناسبة) حوالي ٢٥,٤ مليار دولار (أي ١٩% من إجمالي رأسمال القيمة في السوق للبنك Total market capitalization)، والبنك الأمريكي BankofAmerica ٢١,٠ - مليار دولار (٣٠%)، وبنك WellsFarco الأمريكي - ١٤,٥ مليار دولار (١٣%). كما اقتربت حصة الأعمال التجارية عند بعض المؤسسات المالية والمصرفية من رأسمال القيمة «السوقية» من حوالي ٢ / ٥ (AmericanExpress, Barclays).

لذلك لا بد من إدخال بعض التعديلات على نظرية القرض الواردة في كُتبِنا التعليمية: إن الفائدة المصرفية - ليست مجرد رسوم لقاء «الاحتفاظ» أو «الخطورة»، بل وأيضاً رسوم العلامة التجارية Brand fee. ففي حال الحصول على قرض، مثلاً، من البنك البريطاني HSBC (الذي يملكه آل روتشيلد)، فإنَّ الزبون لا يحلّ بذلك مشاكله المالية وحسب، بل ويزيد من تصنيفه рейтинг. أي أنَّ الدولار الواحد في قرض من بنك HSBC يعادل، حسب نظرية ليبرالية السوق، دولارين اثنين أو ثلاثة دولارات في قرض تم الحصول عليه من بنك تجاري ما في يوروبينسك، مثلاً. خصوصاً إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أنَّ وكالات التصنيف المجتهدة سوف تسعى جاهدة لكي تمنح البنك في يوروبينسك قيمة منخفضة أو حتى ناقصة للعلامة التجارية.

القروض في «المجتمع الاستهلاكي»

من بين أهم وسائل العمل على «جبهة» الكفاح من أجل استرقاق الأفراد الطبيعيين بالقروض نذكر: قروض الرهن العقاري، قروض شراء السيارات والآليات وغيرها من البضائع ذات الاستخدام الطويل، وأيضاً القروض من أجل التعليم وبطاقات الائتمان وغير ذلك.

أمّا دفاتر الشيكات والبطاقات البلاستيكية، والقروض الاستهلاكية- فهي «ابتكارات» بهدف جعل الإنسان مستهلكاً لا للسلع والخدمات؛ بل للنقود - ذلك «المنتَج» الذي يشرف على إنتاجه المرابون. ونحن لن نتحدّث عن هذه «الاختراعات» بالتفصيل، لأنه ثمة عرض وتوصيف لها بشكل جيد في أي كتاب تعليمي في مادة «الاقتصاد». وغالباً ما يكون التعريف بها مرفقاً بهوامش وشروحات تفيد بأنَّ أدوات القرض هذه «تقدّم خدمة جليلة في عملية ازدهار البشرية».

ويجب أن نلفت النظر إلى ذلك «الابتكار» الذي أشرف عليه المصرفيون، أي قروض الرهن العقاري التي شاع استخدامها منذ بداية القرن الماضي. إنَّ هذا «الابتكار» - عبارة عن «قنبلة موقوتة» تنفجر بشكل دوري تارة في هذا البلد وتارة أخرى في ذلك البلد. وقد انفجرت قبل عامين في أمريكا (ما عرف «بأزمة الرهن العقاري») وأعطت دفعة لانطلاق الأزمة العالمية. وقد تم تقديم وعرض هذا الابتكار» حتى آخر لحظة من قبل وسائل الإعلام الجماهيري و«خبراء الاقتصاد المحترفين» على أنه أحد أهم وسائل «حل مشكلة السكن» في ظروف «اقتصاد السوق». بينما في حقيقة الأمر هذا ليس سوى وسيلة هامّة جدّاً من أجل زيادة وتيرة هرم الديون في «الاقتصاد» وحلّ مسائل «من طبيعة أنانية وذات منفعة شخصية» من قبل المرابين. ذلك أنَّ مشكلة السكن كانت تُحل قبل بداية القرن العشرين بطرق أخرى، أكثر بساطة، أكثر وضوحاً وآمنة بالنسبة للإنسان البسيط.

نترك الكلام للخبير الاقتصادي الإنكليزي (من دون هلالين) م. راوبوتام Rawbotam M. الذي كتب في العقد الماضي ما يلي بخصوص قروض الرهن العقاري:

«نظراً لحجم الأموال الكبير التي تم إدخالها إلى حيز التداول، فإنَّ الرهن العقاري أصبح يلعب دوراً حاسماً في تأمين الأموال لاقتصاد السوق الحديث. فقد أصبحت البيوت هي السلعة الأعلى سعراً من بين سلع السلّة الاستهلاكية، وبالتالي، فقد أصبحت البيوت هي تلك السلعة التي يُعتبَر شراؤها الأكثر حساسية والأكثر وضوحاً في حال حدوث نقص في التمويل. وللسبب نفسه يعتبر الرهن العقاري مناسباً تماماً وإلى أقصى حد من أجل خلق وعرض الأموال لبقية قطاعات الاقتصاد. هذا يعني أنه يمكن خلق كميات هائلة من المال، قادرة على ضمان تمويل الاقتصاد على مدى سنوات طويلة. أي أنَّ الأموال الناتجة عن قروض الرهن العقاري، تدور في الاقتصاد مُشكِّلةً وسيلة التبادل التي تسمح ببيع وبشراء السلع والخدمات الأقل سعراً. بكلمات أخرى، إنَّ الرهن العقاري يقوم إلى درجة معينة «بالتعويض» عن النقص الملازم (имманентно) في الأموال وبهذا الشكل يلعب دور العرض المالي لباقي الاقتصاد. على هذا النحو، إنَّ قروض الرهن العقاري طويلة الأجل تلعب دوراً أساسياً في الاقتصاد المالي القائم على الدَين...» [١١٤].

وفي هذه الحال ينشأ مجرّد وهم كما لو أن قروض الرهن العقاري تحل مشكلة السكن. وقد كتب م. راوبوتام نفسه يشرح الآلية التي يجري عن طريقها إنشاء مثل ذلك الوهم على مثال بلده العزيز - بريطانيا العظمى: «نحن نعلن عن أنفسنا أننا مجتمع ديموقراطي يقوم على احترام حقوق الملكية الخاصة، بيدَ أنَّ التجربة تقول عكس ذلك. ففي عام ١٩٦٣ كان يوجد حوالي ٣ ملايين منزل في الرهن العقاري (أي مرهونة). وفي عام ١٩٦٦ ارتفع عدد عناصر الأملاك الخاصة المرهونة إلى ١١ مليوناً، أي ما يعادل ٤٥% من إجمالي عدد البيوت في البلاد. يقال أحياناً أنه بفضل قروض الرهن العقاري ازداد عدد الناس الذين يمتلكون منازل خاصة. ولكن هذا ليس دقيقاً. إنَّ تلك البيوت مرهونة، والبيت المرهون لا تعود ملكيته لك...

والأرقام التي يُوردها راوبوتام في كتابه، والتي تتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية وبألمانيا، وببعض البلدان الأخرى في أوربا الغربية، وكذلك اليابان، تشير إلى أنَّ المديونية العقارية خارج بريطانيا العظمى أكثر مأساوية وسوداوية، وأنه لا يمكن الحديث ولا بأي حال عن «مجتمع المالكين». وهو يلفت النظر إلى نزعة مشتركة بين جميع البلدان تلك: إنّ القسم الأعظم من المساكن يصبح مرهوناً بنسبة أكبر فأكبر، أي أنَّ المواطنين العاديين البسطاء ليسوا مالكين وإنما بكل بساطة قاطنين، وبالمناسبة مع مديونية أكبر قد لا تكفي حياة المرء لكي يقود بتسديد أقساطها.

هكذا، في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ ارتفعت نسبة المساكن المرهونة في ألمانيا من ٤٦% إلى ٥٧%، وفي الدنمرك خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٨٠ - من ٧١% إلى ٨٨%. أما ما يتعلق باليابان فقد أصبحت مدة الرهن العقاري هناك طويلة إلى درجة أنّ كثيراً ما يكون الأحفاد وأقرباء المَدين مضطرين لتسديد أقساط الدين» [١١٥].

وما زال بعض الباحثين حتى الآن مندهشين: كيف أمكنَ للدولة الأمريكية أن «تُفوِّت» في عام ٢٠٠٧ حصول أزمة الرهن العقاري؟ علماً أنَّ الوضع كان في أقصى حالات التوتر حتى قبل عشر سنوات على الأقل من نشوء تلك الأحداث.

وكما نوَّه م. راوبوتام، تشير الدراسة التي نشرتها في عام ١٩٩٧ واحدة من أهم المؤسسات الائتمانية الاتحادية، إلى أنَّ «مجموع ديون الرهن العقاري التي لم يتم إيفاؤها في الولايات المتحدة الأمريكية بلغ ٤,٢ تريليون دولار، أي أنَّ الرقم قد تضاعف خلال عشر سنوات» [١١٦].

إنَّ الأرقام التي أوردها الباحث تلقي الضوء بشكل حقيقي على الوضع المالي للأمريكيين الذين كانوا مضطرين لأن يعملوا طوال حياتهم لحساب المرابين، وكيف أنهم قاموا بنقل هذا الالتزام المرهق إلى أولادهم وأحفادهم. لقد جرى تحفيز النزعات الاستهلاكية في الولايات المتحدة الأمريكية بصورة مستمرة من خلال فرض القروض لشراء لا البيوت فحسب؛ بل ومختلف السلع ذات الاستخدام الطويل. هذا يعني أنَّ القسم الأكبر من الممتلكات المادية للمواطنين الأمريكيين كأفراد طبيعيين يمكن النظر إليه على أنه في خانة الاستخدام وليس الملكية.

إلامَ تؤشر مثل تلك الميول؟ إنها تشير وبالتحديد إلى أنَّ المواطن الأمريكي قد وقع وبصورة نهائية ضحيةً «في فخ الاستدانة»: ليس لديه ما يدفعه للمُقرضين، لأنه لا توجد لديه أي مدخرات، في حين أنَّ الديون تزداد باطراد مُقارنةً مع الدخل. ففي عهد إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان جرى في الولايات المتحدة الأمريكية تنفيذ ما عُرِف بسياسة «ريغانوميكا»[1]. فقد تمَّ القيام بمحاولات لتقليل العجز في الميزانية الاتحادية، وهذا كان يتضمن خفضاً في كمية سندات الخزينة التي يتم عرضها في أسواق المال. ولكي تتمكن من

---

(١) ريغانوميكا - السياسة الاقتصادية للإدارة الأمريكية في عهد الرئيس رونالد ريغان، التي أجريت في الفترة ١٩٨١ -١٩٨٨ وتقوم على فكرة الأولوية لناحية العرض، وذلك بهدف الحد من التضخم والبطالة. وكانت الخطة تشمل ما يلي: أ-الحد من تدخل الدولة في الاقتصاد من خلال تجميد وتقليص الإنفاق على البرامج الاجتماعية وبرامج الحفاظ على مستوى المعيشة، في حين أنه لم يتم تخفيض الإنفاق الدفاعي .ب- الحد من إشراف الدولة على نشاطات القطاع الخاص؛ ج- تشجيع ودعم إجراءات نظام الاحتياطي الفيدرالي من حيث الإبقاء على وتيرة نمو الكتلة النقدية الموجودة في التداول عند المستوى غير التضخمي بما يكفي ضمان النمو الاقتصادي؛ ز) خفض معدلات ضريبة الدخل الشخصي وضريبة الأرباح بنسبة (٥٠ -٢٨%) . المترجم.

التعويض عن تقليص وتيرة الاستدانة الحكومية، راحت السلطات المالية للولايات المتحدة الأمريكية تشجِّع بشتى السبل عملية الإقراض الاستهلاكي. إلا أن المواطن الأمريكي، والحق يقال، لم يكن يستخدم كامل المال الذي يقترضه لشراء حاجياته الشخصية مثل السيارة والكمبيوتر والغسالة، بل كان يقوم باستثمار جزء منه في البورصة. وهكذا، وبمساعدة من قبل المرابين، تحوّل المواطن الأمريكي متوسط الحال من «مستهلك» إلى «مضارب» في السوق السوداء أو «مقامر». لذلك يجب التدقيق: المجتمع الأمريكي - ليس «مجتمع المستهلكين» فحسب؛ بل وهو أيضاً مجتمع النصابين والمضاربين».

١١٣ - اقتباس من كلاوس فارنر، هانز فايس. الكتاب الأسود للشركات الاحتكارية. ترجمة عن الألمانية. ياكترينبورغ. دار أوترا. الثقافة. ٢٠٠٧. ص. ٤١

Michael Rawbotham. The Grip of Death. A study of Modern Money. Debt Slavery and Destructive Economics. Charlbury. Carpenter Publishers. 1998. P. 16

١١٥ - المصدر السابق ص.٢٠.

١١٦ - المصدر السابق نفسه. ص ١٧.

القروض الممنوحة للدولة و«خدمات» «المجرمين الاقتصاديين»

أما الآن فسوف نتناول «سعي» المرابين من أجل خلق «الطلب» على القروض من قبل الدولة. إنَّ كثيراً من تلك «الآليات» المستعملة في «هذا المجال» قديمة مثلما هو العالم. ولا يتعدى الأمر هنا سوى تطوير جزئي لها.

أحد أقدم السبل المتبعة من أجل خلق «طلب» على «مُنتج» المرابين (أي النقود) من قبل الدولة - هو إثارة النزاعات العسكرية والحروب

والثورات. ذلك أنَّ سلطات البلدان التي تجد نفسها بمواجهة مثل هكذا كوارث «عفوية»، تُعرب عن حاجتها الماسة والكبيرة في المال من أجل:

- تشييد مصانع حربية.
- شراء الأسلحة والأغذية والأدوية.
- دفع مستحقات العسكريين.
- إعادة إعمار الاقتصاد المُدمَّر.
- دفع التعويضات والغرامات وغير ذلك والخ.

في هذه الحال لا يبقى أمام السلطات خيار آخر، فتكون مضطرة للموافقة على أي شروط يفرضها المرابون.

على سبيل المثال، كانت روسيا في سنوات الحرب العالمية الأولى مضطرة لأن تطلب قروضاً «عسكرية» من «حلفائها»، بلغ مجموعها ٧,٧ مليار روبل ذهبي. وهكذا فقد تضاعفت مديونية روسيا الخارجية (والتي كانت مرتفعة بالأساس) خلال أربع سنوات الحرب بمقدار ضعفين ونصف [١١٧].

بالمناسبة، إن موضوع الدور الذي يلعبه المرابون في التحضير للحروب وإشعالها، وفي إثارة الاضطرابات الاجتماعية «العفوية» الأخرى وما يتعلق بدور مثل تلك الاضطرابات والأحداث «التلقائية» في المزيد من إثراء المرابين، هو موضوع متشعب ورحب للغاية، ويُشكِّل مادة لحديث خاص.

لقد أسهم الخبير المصرفي والمالي الانكليزي جون م. كينز بقسط كبير ومميز في إنشاء تقنيات خاصة بتنشيط وتحفيز الطلب على المال من قبل الدولة. فقد قام «بالاكتشاف» التالي: لا يجب على الدولة أن تخشى العجز في الميزانية وأنه يجب عليها العمل بجرأة من أجل «سدِّ الثغرات في الميزانية»

عن طريق القروض. إني أعتقد أنَّ كينز «العبقري» كان سيموت كخبيرٍ مالي، «مشهورٍ جدّاً في أوساط ودوائر ضيقة»، لو لم يقم المرابون «شديدو الامتنان» بالدعاية له و«بتطويرها».

وقد اكتسب المرابون اليوم خبرةً في «دسِّ» القروض للبلدان المتخلّفة اقتصادياً - حتى ولو كانت تلك البلدان لا تنوي شن حروب مع جيرانها. وهذا ليس بالأمر المعقّد في الظروف الحالية. أولاً، الفقر هناك مدقع إلى أقصى حد، ولا توجد أموال كافية لتأمين أهم متطلبات الحياة. وثانياً، الفساد هناك أيضاً متفشٍّ إلى حدود لا يمكن وصفها، ولهذا فإنَّ المصرفيين لا يحتاجون لكبير جهد في «إقناع» زعماء تلك البلدان «قبول المساعدة الاقتصادية». ثالثاً، من أجل خلق «مصداقية» أكبر، يقوم موظفون في الدوائر الحكومية والمنظمات الدولية بمساعدة أصحاب البنوك في «تقدّم» فكرة «المساعدة الاقتصادية». كما وتقوم وسائل الإعلام الجماهيري بتغطية «المشاريع» التي يعمل المصرفيون على «تمريرها» في البلدان النامية بمساعدة من «مستشاريهم»، مطلقة عليها تسمية «مساعدات ومعونات». مع أنها في أغلب الحالات هي عبارة عن قروض بالفائدة. وفي حال كانت توجد هبات وإعانات، فغالباً ما تستخدم من أجل «تمهيد» الطريق أمام القروض والسلف.

ولكي نعرف أكثر كيف تكون على أرض الواقع «المساعدة الاقتصادية» للبلدان المتخلّفة، أنصح بقراءة كتاب جون بيركينز[1] «اعترافات قاتل

---

(١) جون بيركنز John Perkins من مواليد ٢٨ **يناير ١٩٤٥** في **هانوفر** - نيوهامشر في **الولايات المتحدة** هو **عالم اقتصاد وكاتب وناشط سياسي وعالم بيئة** أمريكي. اشتهر بعد تأليفه كتاب **اعترافات قاتل اقتصادي**، الذي تربع عرش الكتب الأكثر مبيعاً وترجم إلى ثلاثين لغة أجنبية منها اللغة العربية تحت عنوان الاغتيال الاقتصادي =

اقتصادي» الذي أعيدت طباعته في روسيا عدّة مرات. وأسمح لنفسي بإيراد شهادة طويلة من ذلك الكتاب، لكي يعرف القارئ مَن هم «القتلة الاقتصاديون» وعن أي «تقنيات مصرفية» يدور الحديث في الكتاب المذكور:

«القتلة الاقتصاديون - هم أشخاص محترفون يتقاضون لقاء عملهم أجوراً مرتفعة جدّاً، ويحصلون عن طريق الابتزاز من مختلف الدول في مختلف أنحاء العالم على مبالغ هائلة تُقدَّر بتريليونات الدولارات. والأموال التي تحصل عليها تلك البلدان من البنك الدولي، ومن الوكالة الأمريكية للتنمية العالمية (USAID) وغيرهما من الهيئات والمنظمات الدولية التي تقّدّم «المساعدة«، يتم تحويلها إلى خزائن الاحتكارات العملاقة وإلى جيوب بضع أكثر العائلات ثراءً والتي تتحكم بالموارد الطبيعية في العالم. وهؤلاء يستخدمون مثل تلك الوسائل، كالتلاعب الاحتيالي بالحسابات المالية، بتزوير الانتخابات وبالرشا، في الابتزاز والجنس وجرائم القتل. إنهم يمارسون لعبة قديمة قِدم العالم ولكنها تكتسب أبعاداً خطيرة اليوم، في عصر العولمة.

=للأمم، يروي خلاله بيركنز الدور الذي لعبه في عمليات الاستعمار الاقتصادي لبلدان **العالم الثالث** وذلك من خلال رشوة وابتزاز رؤساء وملوك الدول النامية على قبول أخذ قروض من **الولايات المتحدة الأمريكية** تحت ذريعة تطوير بنياتها التحتية وجلب التقدم والمنفعة مقابل منح الشركات والبنوك الأمريكية كافة الامتيازات في جميع المناقصات والعقود، لكن الحقيقة كانت إدخال هذه الدول في مستنقع الديون والتبعية الاقتصادية **للولايات المتحدة**، وحسب شهادته كذلك في برنامج **رحلة في الذاكرة** على قناة **روسيا اليوم** إذا ما حاول أحد الزعماء السياسيين رفض شروط التعاون أو الإذعان للحكومة الأمريكية فإن هذه الأخيرة ترسل أجهزة خاصة سماها في كتابه بـ «الجاكلز» لتصفيته، مستشهداً بما حدث لعدة رؤساء وملوك في عدة دول **كإيران وبنما والإكوادور** . المترجم.

والقتلة أو المجرمون الاقتصاديون، مثلهم مثل رجال المافيا، يقومون بعمل «المعروف». وإنَّ مثل هذا «المعروف» يكتسب شكل سلف وقروض من أجل تطوير البنى التحتية... والشرط الذي يوضع لمنح مثل هذه السلف هو أن تقوم بتنفيذ الأعمال في هذه المشاريع شركاتنا الهندسية والإنشائية (شركات الولايات المتحدة الأمريكية - المؤلف). عملياً، القسم الأكبر من تلك الأموال والموارد لا يغادر إلى خارج حدود الولايات المتحدة الأمريكية: يتم تحويل الأموال بكل بساطة من المؤسسات البنكية في واشنطن إلى الهيئات الإنشائية في نيويورك وهيوستن أو سان فرانسيسكو.

وعلى الرغم من أن الأموال تعود إلى حسابات الشركات - الأعضاء في السلطة البيروقراطية[1] للشركات (أي الجهات المانحة أو الدائنة)، فإنَّ البلد الذي يحصل على القرض يكون ملزماً أن يعيده مع فائدة. وفي حال نجح «القاتل» الاقتصادي في مهمته بشكل رائع، فإنَّ السلف ستكون ضخمة بحيث أن المقترض بمرور بضع سنوات لن يكون قادراً على الوفاء بالتزاماته في تسديد فوائد القرض وبالتالي فإنه سيكون في حالة عجز عن الدفع Default. وهنا بالضبط، كما تفعل المافيا، نطلب لأنفسنا «رطلاً من اللحم الحي» على طريقة شايلوك[2]. وهذا ما يتألف عادة من واحد أو من

---

(١) «власть корпораций — corporatocracy» - سلطة الشركات أو شكل الحكومة أو النظام السياسي الذي تتم ممارسة السلطة فيه من قبل الشركات القوية والغنية. المترجم.

(٢) من أجواء الرواية – المسرحية الشهيرة لشكسبير «تاجر البندقية» وهنا نورد أهم ما يتعلق بهذا القول الذي بات مأثورًا: في مدينة **فينيسا** «البندقية» في إيطاليا، كان اليهودي الجشع«شيلوك» قد جمع ثروة طائلة من المال الحرام. فقد كان يقرض الناس بالربا الفاحش، وكانت مدينة **البندقية** في ذلك الوقت من أشهر المدن التجارية، ويعيش فيها تجار كثيرون من المسيحيين. من بينهم تاجر شاب اسمه =

=«انطونيو». «انطونيو» شخص ذو قلب طيب كريم... ولا يبخل على كل من يلجأ إليه للاقتراض من دون أن يحصل من المقترض على ربا أو فائدة... لذلك فإنَّ اليهودي «شيلوك» يكرهه ويضمر له الشر بالرغم مما كان يبديه له من نفاق واحترام مفتعل. وفي أي مكان كان يلتقي فيه «أنطونيو» و«شيلوك» كان «أنطونيو» يعنفه ويوبخه، بل ويبصق عليه ويتهمه بقسوة القلب والاستغلال. وكان اليهودي يتحمل هذه المهانة، وفي الوقت نفسه كان يتحين أي فرصة تسنح له للانتقام من «أنطونيو»... وكان جميع أهالي «البندقية» يحبون «انطونيو» ويحترمونه لما عرف عنه من كرم وشجاعة، كما كان له أصدقاء كثيرون يعزّهم ويعزّونه... ولكن أقرب الأصدقاء وأعزهم على قلب «انطونيو» كان صديقاً شاباً اسمه «بسانيو»... وهو نبيل من طبقة نبلاء البندقية، إلا أنه كان صاحب ثروة بسيطة، أضاعها وبددها بالإسراف الشديد على مظاهر حياته.. وكلما كان يحتاج إلى المزيد من النقود ليصرفها، كان يلجأ إلى صديقة «انطونيو» الذي كان لا يبخل عليه أبداً ويعامله بكل كرم يليق به كصديق من أعز أصدقائه. وفي أحد الأيام قال «بسانيو» لصديقه «أنطونيو» إنه مقبل على الزواج من فتاة ثرية ورثت عن أبيها ممتلكات وثروة كبيرة... وإنه يحتاج إلى ثلاثة آلاف من الجنيهات حتى يبدو مظهره أمامها كعريس يليق بها. ولكن «أنطونيو» لم يكن يمتلك هذا المبلغ في ذلك الوقت... كان ينتظر سفنه القادمة المحملة بالبضائع التي يمكن أن يبيعها عند وصولها... ولكي يلبي «انطونيو» طلب صديقه العزيز، قرر أن يقترض هذا المبلغ من اليهودي «شيلوك»... على أن يرد له هذا الدين وفوائده فور وصول سفنه المحملة بالبضائع.
وذهب الصديقان إلى «شيلوك» وطلب «أنطونيو» منه أن يقرضه مبلغ ثلاثة آلاف من الجنيهات بأي نسبة فائدة يطلبها، مع وعد بأن يرد إليه القرض وفوائده عند وصول السفن في موعد قريب، عندها سنحت الفرصة التي كان يتحيِّنها اليهودي «شيلوك» للتاجر «أنطونيو»، ودارت في ذهن اليهودي أفكار الشر والأذى والانتقام...وظل يفكر طويلاً فيما عساه يصنعه بهذا التاجر الذي يعطي للناس نقوداً بلا فائدة: هذا التاجر الذي يكرهني ويكره شعبنا اليهودي كله.. إنه يشتمني ويلعنني ويدعوني بالكافر... وبالكلب الأزعر... ويبصق على عباءتي كلما رآني... وها هي الفرصة قد سنحت أمامي لكي أنتقم... وإذا لم أغتنم هذه الفرصة فلن يغفر لي ذلك أهلي وعشيرتي من اليهود الآخرين... قال «شيلوك» وهو يخفي الحقد والكراهية في قلبه: يا «انطونيو» كثيراً ما شتمتني ولعنتني وركلتني بقدمك كما لو أني كلب من الكلاب... وها أنت جئتني وتطلب مني أن أساعدك بثلاثة آلاف من الجنيهات... فهل تظن يا سيدي أن كلباً يمكنه أن يقدم لك مثل هذا القرض...؟!

عدّة مواقف: يجب على الدولة المعنية أن تصوِّت في الأمم المتحدة حسب ما نمليه عليها، وأن تسمح لنا بإقامة قواعد عسكرية على أراضيها، وأن تسمح لنا بالوصول إلى مواردها وثرواتها الطبيعية، كالنفط أو عبور قناة بنما مثلاً. وطبعاً، يبقى المقترض عند ذلك مديناً كما كان في السابق - وهكذا فإنَّ دولة أخرى سوف تصبح تحت هيمنة إمبراطوريتنا» [١١٨].

=فقال «أنطونيو» بشجاعة: حتى لو أقرضتني هذه النقود، فسوف أظل أدعوك كلبا وأركلك بقدمي وأبصق عليك وعلى عباءتك... أقرضني هذه النقود وافرض وزد عليها ما شئت من فوائد تطمع فيها.. وسوف يكون لك الحق في أن تفرض على ما شئت من عقاب إذا لم أردها إليك في الوقت المتفق عليه. وعندئذ قال «شيلوك» بكل خبث ودهاء إنه على استعداد أن يقدم لانطونيو هذا القرض بدون فوائد على الإطلاق. ولكن بشرط واحد: هو أن يذهبا معاً إلى المحامي، وأن يوقع «أنطونيو» على عقد- يبدو كما لو كان مزاحاً- يتيح لليهودي «شيلوك» أن يقطع رطلاً من اللحم، ومن أي جزء يختاره «شيلوك» من جسم «انطونيو»؛ إذا عجز هذا الأخير عن رد الآلاف الثلاثة من الجنيهات التي اقترضها، في الموعد المحدد!

وحاول «بسانيو» أن يثني صديقه «انطونيو» عن توقيع هذا العقد اليهودي الماكر... ولكن «أنطونيو» صمم على التوقيع من دون خوف.... لأن سفنه وبضائعه ستصل قبل أن يحل موعد السداد بمدة كافية...ولن تكون هناك فرصة أمام «شيلوك» لتنفيذ هذا المزاح... وهكذا وقّع «انطونيو» على العقد!... المترجم.

الفصل التاسع

تحرير أسواق المال أو ليبرالية البورصة

المُضارِب في البورصة – هو الشخص
الذي يقوم بدراسة المستقبل ويتصرف قبل أن
يحين هذا المستقبل.
برنارد باروخ (١٨٧٠ – ١٩٦٥) خبير
مالي أمريكي، مضارب
ومستشار عدد من الرؤساء الأمريكيين.

الأشخاص الذين يقتلون في الحرب
وينهبون في البورصة لن تراهم على الإطلاق.
ألفريد كابيو Alfred Capus
(١٨٥٨ – ١٩٢٢)
كاتب وصحفي فرنسي

احتياطي العملة الصعبة، أو الطلب الدائم على خدمات المرابين

إنَّ تزايد الاضطراب في أسواق المال، الذي كتب عنه «خبراء الاقتصاد المحترفون» كثيراً، لا يُعتبَر من الآثار الجانبية لعملية تحرير الأسواق الشامل، وإنما أحد الأهداف الرئيسية لهذا التحرير. إذ إنَّ مثل عدم

الاستقرار ذلك هو في صالح المضاربين الماليين الذين يكسبون أموالاً طائلة جرّاء التذبذب في أسعار العملات وأسعار الفائدة. بالطبع، هم بالذات لا يقومون بتنظيم مثل تلك الاضطرابات. ولكن مع ذلك، إنَّ المستفيد الرئيسي من قيام مثل هذه المنظومة من الأسواق «المتذبذبة» هم المرابون العالميون، الذين يمتلكون آلة الطباعة الخاصة بالبنك الاحتياطي الفدرالي FRS. ذلك أنَّ تعاظم عدم الاستقرار في أسواق المال يخلق ارتفاعاً في الطلب على «مُنتَج» النظام الاحتياطي الفدرالي - الدولارات.

طبعاً، نحن لا نفرِّق بشكل صريح بين المضاربين وبين أسياد البنك الاحتياطي الفدرالي - لأنه غالباً ما يحصل أن يكونوا هم نفس الأشخاص هنا وهناك. ولكن الكلام يدور حول أن هدف الحصول على أرباح من سك العملة بسبب طباعة كمية إضافية من «الأوراق الخضراء» هو غاية إستراتيجية بحد ذاتها وتحظى بالأولية أكثر من الحصول على أرباح لحظية وسريعة جراء المضاربة. فخلف المضاربين من أمثال سوروس (جورج - المترجم) يقف المرابون الدوليون الذين يستخدمون المضاربين من أجل تحقيق أهدافهم الإستراتيجية.

فقد أدت الزيادة في سهولة انتقال رأس المال إلى أن تتحول الحركة العالمية لرأس المال إلى هجرة للأموال «الساخنة». وإذا كانت الأموال العادية تمثِّل أدوات للاستثمار، فإنَّ الأموال «الساخنة» - عبارة عن أداة لخلق أزمات في البلدان التي تهاجر إليها تلك الأموال. إذ إنه بعد نشوء الأزمات يقوم المستثمرون الأجانب بشراء «حطام» الاقتصاد المدمَّر بثمن زهيد (وخصوصاً الأرصدة التي فقدت قيمتها سواء للقطاع الاقتصادي الحقيقي أو المالي). فالمال يصنع التدمير والخراب، وعلى الدمار والخراب تجري صناعة الأموال.

وقد بدأت «غارات» المضاربين المنتظمة على بعض البلدان قبل حوالي عقدين من الزمن. والجميع يتذكّر «الغارة» التي قام بها سوروس (جورج) على الجنيه الاسترليني البريطاني في عام ١٩٩٢والتي انتهت بهبوط حاد في قيمة العملة الانكليزية. وفي عام ١٩٩٤ - بالطريقة نفسها تم تقويض سعر البيزو المكسيكي.

أما أنصع مثال يبيِّن كيف يقوم المضاربون بمهارة بتقويض العملات الوطنية وبالتالي أن يجنوا من وراء ذلك أموالاً طائلة، هو ما حدث في عامي ١٩٩٧ - ١٩٩٨ في بلدان جنوب- شرق آسيا. كانت بلدان تلك المنطقة (تايلاند، كوريا الجنوبية، ماليزيا، هونغ كونغ، الفليبين وسنغافورة) وعلى مدى سنوات عديدة (خصوصاً بعد عام ١٩٩٠ حين دخل الاقتصاد الياباني في حال ركود مستمرة) قد سجلت أعلى معدلات لنمو الناتج المحلي الإجمالي في العالم، بما في ذلك ما يخص متوسط نصيب الفرد من الدخل. ولهذا السبب اشتهرت تلك البلدان في جنوب شرق آسيا بلقب «النمور الآسيوية». لقد تم استخدام تلك البلدان من قبل صندوق النقد الدولي و«خبراء الاقتصاد المحترفين» باعتبارها «مثال حي» أو «درس توضيحي» للبرهان على النجاح الذي يمكن أن يتم تحقيقه في «الاقتصاد» في حال جرى العمل والتقيد بتوصيات «إجماع واشنطن». وأهم تلك التوصيات هي: تحرير حركة رؤوس الأموال الدولية وتعويم سعر العملة الوطنية. وقد تمَّ وبإلحاح دعوة جميع بلدان «العالم الثالث»، وأيضاً روسيا الاتحادية وغيرها من الجمهوريات السوفياتية السابقة والبلدان الاشتراكية السابقة للسير على خطا «النمور الآسيوية».

يُعتقد أنَّ المنظِّمين الرئيسيين للأزمة المالية في عامي ١٩٩٧ - ١٩٩٨ هم المضاربون الماليون من أمثال جورج سوروس وجوليان روبرتسون

وغيرهم من «المُسيجِين - Хеджеры - Hedgers»[1]. وهنا يجدر أن نذكِّر بما قاله سوروس: «يتم تشييد الحياة على حافة الفوضى، وأنا متخصِّص في استغلال الفوضى. وهذا ما ينجح عندي أكثر من أي شيءٍ آخر» [١١٩]. بيد أنَّ سوروس على الأرجح يتواضع هنا كثيراً: فهو لا يستخدم الفوضى فحسب؛ بل إنه يقوم بخلق مثل هذه الفوضى. وعلى هذا المنوال يعمل المضاربون الآخرون.

إنَّ هؤلاء السادة يتصرفون من خلال صناديقهم الاستثمارية، وعلى نحو خاص صناديق التحوّط (ص.ت.) التي لها طبيعة مضاربة واضحة. فقد قام أولئك عن طريق صناديق التحوّط بتجنيد رؤوس أموال هائلة في أسواق المال العالمية ثم قاموا بنقلها إلى بلدان ما يعرف «بالأسواق النامية» ذاتها (emergingmarkets). كانت الأرصدة التي تم توظيفها، في بعض الأحيان تفوق بعشرات المرات رأس المال الخاص لتلك الصناديق (أي تمَّ

---

(١) التحوط (Hedging) هو موقف يتخذ في سوق معين وذلك في محاولة للتعويض عن التعرض لتقلبات الأسعار في سوق آخر بهدف تقليل التعرض **للمخاطر** غير المرغوب فيها. هناك العديد من المحددات المالية لتحقيق هذا الهدف، تشمل **وثائق التأمين، العقود الآجلة، المقايضة، الخيارات**. وقد أنشئت **أسواق العقود الآجلة** في عام ١٨٠٠ للسماح بسياسة تحوط شفافة وموحدة، بل ومنذ ذلك الحين توسعت لتشمل **العقود الآجلة** للتحوط في قيم **الطاقة، المعادن الثمينة، العملات الأجنبية**، وتقلبات **أسعار الفائدة**. يعتقد **تاجر الأسهم** أن سعر **السهم** في الشركة «أ» سوف يرتفع خلال الشهر المقبل، وذلك بسبب اتخاذ الشركة طريقة جديدة وفعالة لإنتاج **المنتجات**. وهو يرغب في شراء أسهم الشركة وإلى **الربح** عن طريقة الزيادة المتوقعة في الأسعار. لكن الشركة «أ» تنتج صناعة شديدة التقلب. فإذا اشترى التاجر الأسهم على أساس اعتقاده بأن أسهم الشركة «أ» أقل من قيمتها الحقيقية، تعتبر هذه التجارة نوعا من **المضاربة**. المترجم.

إنشاء ما يعرف «بالرافعة المالية». لذلك كان بإمكان صندوق كبير برأس مال، مثلاً، ١ مليار دولار أن يقوم في تسعينيات القرن الفائت أن يجمع حتى ١٠٠ مليار دولار. وقد كانت مثل هذه المبالغ أكبر بكثير من احتياطي العملات للبنوك المركزية في أغلب بلدان العالم. أما سيناريو الأزمة فبسيط للغاية: يبدأ إخراج رؤوس الأموال الطائلة من البلد المضيف، ما يخلق صعوداً حاداً في الطلب على العملة الأجنبية (الدولار الأمريكي بالدرجة الأولى)؛ وفي الوقت ذاته يحدث ازدياد حاد وفجائي في كمية العرض بالنسبة للعملة الوطنية، وهذا يخلق خطر انهيارها مقابل العملات الاحتياطية. عندئذ تحاول البنوك المركزية في البلدان التي تعرّضت لمثل هذه الهجمات أن تكافح ضد انهيار العملة الوطنية عن طريق انفاق العملة الصعبة الموجودة لديها في الاحتياط. وعندما تنتهي «الخرطوشات» (أي احتياطي العملة الصعبة) يحدث انهيار العملة الوطنية.

١١٧- أ. ب. خايفيتس. التاريخ الائتماني لروسيا: من عهد يكاترينا حتى عهد بوتين. موسكو. إيديتوريال أورس. ٢٠٠١. ص ١٨.

١١٨- جون بيركينز. اعترافات قاتل اقتصادي. ترجمة عن الانكليزية - موسكو. Pretext. ص. ١٣، ٢٣ - ٢٤.

١١٩- المراهنة الأخيرة لجورج سوروس // صحيفة الأزفستيا. ١٢. ١١. ٢٠٠٤.

على سبيل المثال، قام البنك المركزي في تايلاند خلال أسبوعين فقط (من أيار عام ١٩٩٧) بإنفاق ١٠ مليار دولار من أجل تلبية الطلبات لبيع البات (العملة الوطنية) والمحافظة على سعرها عند مستوى ما قبل الأزمة (٢٥ بات مقابل الدولار الأمريكي). وفي منتصف عام ١٩٩٧ بدأ هبوط

حاد في سعر البات استمر حتى بداية عام ١٩٩٨، عندما وصل سعر الدولار الواحد إلى ٥٦ بات. كما هبطت العملة الوطنية - الوون - في كوريا الجنوبية: قبل الأزمة كان سعر الدولار الأمريكي الواحد يساوي ١٠٠٠ وون، وفي نهاية الأزمة صارت المعادلة ١٧٠٠ وون للدولار الواحد. أما الانخفاض الأكبر فكان- من نصيب العملة الوطنية في ماليزيا - الروبية: قبل الأزمة كان الدولار الواحد يعادل ٢٠٠٠ روبية، وفي نهاية الأزمة - أصبح الدولار الأمريكي الواحد يساوي ١٨,٠٠٠ روبية، أي حصل انخفاض سعر الروبية الاندونيسية بمقدار تسعة أضعاف.

وكنتيجة منطقية للانخفاض الحاد في سعر الوحدات النقدية الوطنية يحدث ازدياد التضخم، وازدياد كبير وحاد في وطأة الديون على الشركات والمصارف الوطنية (التي كانت التزاماتها المالية تُقدّر عادة بالعملة الصعبة الأجنبية)، بالإضافة لزيادة سعر الفائدة على القروض، إلى جانب حالات الإفلاس وتراجع معدّلات الإنتاج ومؤشرات الناتج المحلي الإجمالي. وفي مثل هذه اللحظة بالتحديد يخرج «المستثمرون» الأجانب إلى المشهد، الذين يصح أن يُطلق عليهم بحق لقب «أسماك القرش»، أو ربما «النهابون واللصوص»[١] الذين يقومون بنهش الموارد والأصول الوطنية منخفضة القيمة في البلد المعني قطعة قطعة أو بالجملة.

نورد هنا أمثلة عن حجم «الصيد – الأرباح» التي حصل عليها «أسماك القرش» الأجانب في بلدان جنوب شرق آسيا بعد «انهيار» عملاتها الوطنية في

---

(١) حرفياً في النص الأصلي мародёр - marauder: أي الشخص الذي يقوم بعمليات النهب والسرقة في المناطق التي تشهد حرباً أو يقوم بسرقة الجرحى والأموات هناك... المترجم.

عامي ١٩٩٧ - ١٩٩٨: في اندونيسيا قامت شركة BNPParibas بالتهام الشركة المالية Peregrin (أحد أكبر المجموعات المالية غير اليابانية في آسيا)؛ وفي كوريا الجنوبية حازت شركة Procter&Gamble على كامل أصول شركة Ssanyong Paper، وجنرال موتورز - على شركة دايو موتورز؛ وفي الفليبين قامت شركة First Pacific بالاستيلاء على معمل صناعة البيرة San Miquel الخ الخ.

إليكم ما كتبه في حينه بخصوص تصرفات «المستثمرين» الأجانب في بلدان جنوب شرق آسيا الخبير الروسي س. غولوبيتسكي: لقد قام الأعمام الكبار الناضجون بتمزيق النمور بعد أن كانوا استخدموا في البدء للقيام بدور المنفذين أولئك المضاربين الماليين (سوروس ورفاقه الذين قدموا لهم مبالغ هائلة من القروض من أجل خلق رافعة مالية شبه خيالية بالمعنى المباشر للكلمة)، ومن بعدهم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذين أختتما عملية تقويض قيمة الأصول الآسيوية عن طريق قروض SAP[1]»[١٢٠].

بطاقة تعريف: إنَّ برنامج SAP, StructuralAdgustmentProgram - هو برنامج يتم فرضه على البلد الذي يحصل على قرض من مؤسسة مالية دولية؛ وهذا البرنامج يهدف إلى إنجاز «التحرير النهائي» للبنوك الوطنية ويتضمن: تقليص الإنفاق على البرامج الاجتماعية، إلغاء الدعم الحكومي بشكل كامل، خصخصة جميع منشآت القطاع العام، خفض سعر العملة الوطنية وزيادة سياسة التصدير للمنتوجات وغير ذلك والخ.

---

(١) إس إي بي (SAP) - أكبر شركات البرمجيات **الأوربية** ورابع أكبر شركة برمجيات في العالم بعد **مايكروسوفت وآي بي إم وأوراكل**، يقع مقرها الأساسي في **فالدورف بألمانيا**. المترجم.

وقد حدثت أزمات مشابهة لتلك التي عصفت ببلدان جنوب شرق آسيا في عامي ١٩٩٧-١٩٩٨، في بلدان أخرى بعيدة عن مركز الرأسمالية العالمية PWC (Periphery of World Capitalism). فحسب الخبراء في البنك المركزي الأوربي، وفي الفترة الممتدة من عام ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠٠٥ فقط، حدثت في البلدان ذات «الأسواق النامية» ٣٦ أزمة - بدءاً من الأزمة في الأرجنتين عام ١٩٩٥ وانتهاءً بالأزمة في سلوفاكيا في آب من عام ٢٠٠٣ [١٢١].

لقد قيل وكُتِب كثير بشأن العواقب والنتائج التي سبّبتها الأزمات المالية في البلدان ذات «الأسواق النامية» (بما في ذلك في روسيا عام ١٩٩٨). كما قيل وكتب كثير أيضاً عن تلك «الغنيمة» التي تسقط في شدق «أسماك القرش – المستثمرين» الغربيين. ولكن غالباً ما يتم حينذاك نسيان العاقبة الأكثر أهمية (أو النتيجة الرئيسية بشكل عام). لقد استخلصت البلدان المحيطية في النظام الرأسمالي العالمي من تلك الأزمة درساً بسيطاً للغاية: لكي تنجح في الدفاع عن نفسها بوجه المضاربين والمستثمرين - أسماك القرش، لا بد من امتلاك احتياطي كبير من العملة الصعبة. اعتباراً من تلك اللحظة راحت البنوك المركزية في البلدان المحيطية في النظام الرأسمالي العالمي وبوتيرة عالية تراكم احتياطي عالمي لتخلق بذلك طلباً مستقرّاً على «منتج» البنك الاحتياطي العالمي للولايات المتحدة الأمريكية (الدولار). وقد كانت هذه أهم نتيجة تمَّ التوصل إليها بعد سلسلة من الأزمات المالية التي قام بتنظيمها وأشرف عليها المضاربون في العقد الماضي.

وتؤكد الإحصائيات بشكل ساطع وقاطع على تلك النتيجة لأزمات عقد التسعينيات. فقد ازداد حجم الاحتياطي العالمي من العملات الصعبة من مبلغ ١٦٠٠ مليار دولار في بداية عام ١٩٩٩ إلى أكثر من ٧٠٠٠ مليار

دولار في منتصف عام ٢٠٠٨. وحدها أزمة عامي ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ كبحت بعض الشيء النمو المطرد للاحتياطي العالمي من العملة الصعبة. ولكن حجم ذلك الاحتياطي عاد وتجاوز في عام ٢٠١٠ الرقم ٩٠٠٠ مليار دولار.

وقد ازداد حجم الاحتياطي من العملة الصعبة في بلدان «الأسواق النامية» ذاتها خلال العشر سنوات ١٩٩٩- ٢٠٠٨ من ١٠٠٠ مليار إلى ٥٥٠٠ مليار دولار. مع العلم أنَّ ٧٠% من تلك الزيادة كان من نصيب ثلاثة بلدان فقط - الصين واليابان وروسيا.

تتشكل لدينا لوحة مثيرة: لقد كانت حصة الدول المتطورة صناعياً («المليار الذهبي») في الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام ٢٠١٠ حوالي ٢/٣، في حين أنَّ حصتها من احتياطي العملات الصعبة في العالم - ١/٣. بالتوافق، إنَّ حصة البلدان المحيطية في النظام الرأسمالي العالمي (المليارات الستة الباقية من سكان الكرة الأرضية) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي هي ١/٣، و٢/٣ - من الاحتياطي العالمي من العملة الصعبة. وهذه المفارقة تبيّن أنَّ البلدان الهامشية في النظام الرأسمالي العالمي، حيث يعيش الجزء الأكبر من سكان الكرة الأرضية، ومن خلال «النفخ» المُبَالغ فيه لاحتياطي العملة الصعبة لديها، إنما تقوم بخدمة مالكي «آلة النسخ والطباعة». لقد فرض المرابون الدوليون على بلدان المحيط الرأسمالي اعتماد مؤسسة «احتياطي العملة الصعبة» لكي يتمكنوا بوساطتها من نهب مجمل الكرة الأرضة تقريباً. إنَّ «الاحتياطي من العملة الصعبة» - أحد أهم أدوات الاستعمار الحديث، الليبرالي الجديد (النيوليبرالي).

(مبادلة مخاطر الائتمان) CDS[1]–جولة جديدة من السحر الأسود المالي

في بداية العقد الماضي «طرح» بنك «مورغان ستانلي» للاستثمار في سوق الأدوات المالية المشتقة مثل تلك الأداة «السحرية» التي تعرف بمبادلة مخاطر الائتمان (CreditDefaultSwap) CDS التي لعبت دوراً كبيراً في تهيئة الظروف لنشوء الأزمة الأخيرة. ويمكن ترجمة تسمية هذه الأداة إلى اللغة الروسية على النحو التالي: «ضمان من العجز الائتماني».

تسمح هذه الأداة، إذا صحَّ التعبير، برفع نوعية إما سيولة هذه أو تلك من الأصول، مثل الأسهم أو السندات (هذا سوف يعني، على التوالي، بالنسبة لمصدري هذه الأسهم أو السندات ضمانة محدّدة من العجز عن تسديد الالتزامات)؛ إذ مهما كانت الأصول «من الزبالة» إلى أبعد حد، سوف يصبح من الممكن «تعظيمها والرفع من شأنها» بمساعدة تلك «العصا السحرية» التي تدعي CDS. تماماً كما في الحكاية الخرافية: رششت الميِّتَ بماء الحياة، وإذ به يُبعث حيّاً. بيد أنَّه لابد، والحق يُقال، من شراء هذه «العصا السحرية» («ماء الحياة»). مع العلم أنه تمَّ عرض كمية كبيرة من

---

(١) Креди́тный дефо́лтный своп (credit default swap, CDS) أي مبادلة مخاطر الائتمان. و يشير مصطلح العقد الاشتقاقي إلى **أداة مالية** تستمد قيمتها من قيمة الكيانات الأساسية مثل الأصول أو المؤشرات أو معدل الفائدة؛ فلا يحتوي على قيمة فعلية في حد ذاته. وتشتمل معاملات العقود الاشتقاقية على مجموعة متنوعة من العقود المالية، ومن بينها التزامات وودائع القرض الذي تمت هيكلته، وعقود المقايضات، والعقود المستقبلية، والعقود الاختيارية، وعقود مبادلة الأوراق المالية ذات معدل الفائدة المتغير وغير المقيد، ومقايضة أموال بسعر فائدة ثابت بأموال بسعر فائدة عائم ذي حدّ أعلى وحدّ أدنى، وعقود المبادلة المختلطة والعقود الآجلة، فضلاً عن مجموعات مختلفة من هذه الأنواع. –المترجم.

هذه «العصا السحرية» بحيث يكفي جميع الراغبين بشرائها! والسعر مقبول تماماً. وإذا ما انتقلنا من لغة حكايات الأطفال الخرافية إلى لغة الأجهزة الأمنية، فإنَّ ذلك يُدعى تضليلاً عن وعي وعن قصد للمشاركين في علاقات السوق. وفي الحالالمعنية هنا، المستثمرون الذين يقومون بشراء مثل هذه الأصول «التي بُعِثت فيها الحياة». وإذا ما قمنا بالترجمة إلى اللغة الروسية المنطوقة، فهذا يسمّى احتيالاً موصوفاً.

لقد بلغ حجم الأموال في سوق CDS غداة الأزمة الحالية (الأخيرة – المترجم) ٥٨ تريليون دولار، أي ما يعادل تقريباً الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

إليكم ما كتبه د. غولوبوفسكي بخصوص «العصا السحرية»:

«CDS – هي اليوم، في حقيقة الأمر، عبارة عن تستر وتكافل متبادل بين جميع البنوك الضخمة والشركات العملاقة، ويد واحدة في الوقت نفسه تُمسك بخناق جميع اللاعبين الكبار. ففي حال نشوء مصاعب وتعقيدات مع السيولة حتى ولو عند بعض اللاعبين الكبار، وعلى نحو خاص عند المُصّدرين الرئيسيين للCDS، فإنَّ سعر الفائدة في سوق CDS يقفز، وبالتالي فإنَّ اللاعبين الآخرين حتى الأصحاء منهم، يبدؤون يشعرون ببعض الصعوبات في موضوع الاعتمادات» [١٢٢].

السحر المالي الأسود كوسيلة لإدارة العالم الحقيقي

يمكننا اليوم تقسيم جميع الأسواق إلى مجموعتين كبيرتيَن: أ- أسواق الأصول الحقيقية؛ ب- أسواق الأصول الافتراضية.

الأسواق التقليدية للأصول الحقيقية (الفيزيائية) – هي أسواق السلع والبضائع. السلع على اختلافها: استهلاكية، استثمارية، مواد خام، صناعية

وغير ذلك. كما يمكن هنا ضم أسواق مثل تلك الأصول الفيزيائية كالممتلكات والأراضي والثروات الطبيعية والأصول الإنتاجية الرئيسية (المعامل والمنشآت). أما أسواق السلع الافتراضية فتضم، قبل كل شيء، أسواق الأدوات المالية الاشتقاقية، وهذه الأدوات كما سبق وذكرنا، غير مدعومة بأصول حقيقية.

بينما تشغل سوق الأوراق المالية (البورصة) موقعاً وسطياً (بينياً) حيث يجري فيها تداول الأسهم والسندات. إنها أسواق رأس المال الوهمي – رأس المال الذي يمكن أن نطلق عليه اسم «الرصيد الافتراضي» تجاه مثل تلك الأرصدة كالنفط والأرض والأصول الثابتة وغيرها. ولكن سوق الأوراق المالية هو «حقيقي» إلى حدٍّ ما في نفس الوقت بالمقارنة مع سوق الأدوات المالية الاشتقاقية، نظراً لأنَّ الأسهم والسندات تعتبر انعكاساً في مرآة الأصول الحقيقية الفعلية (على الرغم من أن الانعكاس وتحت تأثير تلاعب اللاعبين يمكن أن يتضمن تشوّهات جدّية).

إن أبعاد وأحجام الصفقات في أسواق الأصول الافتراضية اليوم خيالية تماماً. وبما أنَّ أسواق الأدوات المشتقة لا تخضع لمراقبة لا البورصة ولا الدولة، فإنه لا توجد معطيات دقيقة بشأن حجم التداول الفعلي في هذه الأسواق.

لقد بلغ حجم التعاملات في سوق الاشتقاقات المالية، حسب تقييمات ج. سوروس وج. ستيغليتس، في منتصف عام ٢٠٠٨ حوالي ١٥,٥ تريليون دولار في الولايات المتحدة الأمريكية وحوالي ٦٠ تريليون دولار في العالم. وهذه الأرقام توازي الناتج المحلي الإجمالي لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والعالم بالتوافق [١٢٣]. ونحن نعتقد أنَّ التقييم الوارد أعلاه متحفِّظ جداً، وهو على الأرجح يخص جزءاً محدّداً فقط من سوق

المشتقات Derivatives (وبالدرجة الأولى، سوق CDS ومختلف النماذج المعدّلة من المشتقات الائتمانية). وهناك تقييمات أخرى مع معطيات أعلى بكثير. فحسب تقييم منظمات دولية (بند النقد الدولي، البنك الدولي، يونكتاد[1]) بلغ حجم التداول في سوق المشتقات المالية من خارج البورصة وحده ٢٢١ تريليون دولار في عام ٢٠٠٥ [١٢٤].

لقد بلغت الفجوة بين حجمي التداول في أسواق الأصول الافتراضية والحقيقية قبل الأزمة عشرات الأضعاف [١٢٥]. واليوم بلغت الأزمة الاقتصادية العالمية ذروتها، وهذا أدى إلى حدوث شكل من «الانكماش» في سوق الأدوات المالية المشتقة. ولكن أبعاد ومقاييس التجارة في سوق الأصول الافتراضية، على أي حال، أكبر ببضع مرات من حجم التجارة في سوق الأصول الحقيقية (الفيزيائية). [١٢٦].

١٢٠ - س. غولوبيتسكي. غياب الماء في الصنبور // جورنال - بزنس. ١٠/٠٧/ ٢٠٠٧

١٢١ - ل. زويتشينكو. احتياطي العملة الصعبة والصناديق السياسية في البلدان ذات الأسواق النامية. // البنوك: تجربة عالمية. العدد ٢ عام ٢٠٠٩.

١٢٢ - د. غولوبوفسكي. تآمر أصحاب البنوك. موسكو. إكسمو: الغوريتم. ٢٠٠٩. ص ١٥٢.

---

(١) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أو ما يعرف بالأونكتاد (UNCTAD):وهي اختصاراً لـ United Nations Conference on Trade and Development. تم إنشاء الأونكتاد كهيئة حكومية دائمة في عام ١٩٦٤م، وهو الهيئة الرئيسية التابعة لجهاز **الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة**، في مجال **التجارة والتنمية**. ويبلغ عدد أعضاء الاونكتاد حالياً ١٨٨ دولة. ويشارك في عمله، بصفة مراقبين، كثير من المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية فضلاً عن ممثلي المجتمع المدني. المترجم.

١٢٣ - ف. أتروشينكو. الأموال العالمية // المهارسة المصرفية في الخارج. العدد ٤. ٢٠٠٩.

١٢٤ - «الأسباب المالية للأزمة الاقتصادية الحالية» // الاستثمارات في روسيا. العدد ١. عام ٢٠١٠.

١٢٥ - المصدر السابق نفسه.

١٢٦ - للعلم: في عام ٢٠٠٨ بلغ حجم التجارة العالمية بالسلع وبالخدمات، حسب معطيات بنك النقد الدولي، حوالي ٣٧ تريليون دولار.

إن الهيمنة الواضحة من حيث حجم التبادل التجاري لأسواق الأصول الافتراضية على أسواق الأصول الحقيقية، يخلق ظروفاً ملائمة جدّا للمرابين. ذلك لأنهم هم الذين يتحكمون بأسواق الأصول الافتراضية. فالمشاركون الرئيسيون في أسواق العقود الآجلة Forward Currency Contracts والمستقبليات (futures) وعقود الخيارات (options)[1]– JPMorgan, GoldmanSachs, BankofAmerica, CityBank, وغيرها من المؤسسات المالية العملاقة في وول ستريت (من حيث العمليات مع جميع أنواع المشتقات المالية - العقود الآجلة والمستقبليات وعقود الخيارات – يشغل JPMorgan المركز الأول على مدى سنوات طويلة).

---

(١) أنواع المشتقات المالية... والمشتقات ليست أصولاً عينية، وليست أصولاً مالية «أوراق مالية» بالمعنى التقليدي كالأسهم والسندات، وإنما هي أدوات مالية تشتق قيمتها من اتجاهات أسعار الأوراق المالية محل التعاقد أو السلع أو مؤشرات الأسعار فالمشتقات عقود تتضمن ترتيبات بين طرفين أحدهما بائع والآخر مشتري للمخاطر المالية، ينبني عليها حقوق لطرف والتزامات على الطرف الآخر، أي أنها عملية توليد لأدوات تعاقدية من الأصول المالية لتنفيذ عمليات رهان وقمار تتعلق ببنود خارج الميزانية في موعد لاحق وفقاً لما هو مُجدَول لها، ولا تتضمن هذه العقود عائداً على الاستثمار لأنه لا يوجد مال مستثمر أصلاً. المترجم.

تتشكل الأسعار في أسواق المشتقات المالية تحت تأثير التكهنات، والتكهنات مسألة ذاتية بحتة. وطالما أنّها ذاتية، فهذا ما يستغله المرابون: بوسائل مختلفة (سبق وتحدّثنا عنها) يقومون ببلورة التكهنات المناسبة لهم. يمكن القول، إذا صحَّ التعبير، هم «يصنعون المستقبل». وتمارس الأسعار التي تتشكل في أسواق الأصول الافتراضية تأثيرها على الأسعار في أسواق الأصول الحقيقية (السلع): يكون المشترون والبائعون للأصول وللسلع الحقيقية مضطرين «لضبط وضعهم» مع أسعار الأصول الافتراضية.

ليس المرابون وحدهم هم الذين يعرفون الآلية الجديدة لتشكل الأسعار في أسواق الأصول الحقيقية والافتراضية، بل وكثير من الخبراء، بمن فيهم أولئك الذين أُنيطَ بهم تنظيم الأسواق المالية للسلع والرقابة عليها (لجان مكافحة الاحتكار، لجان الأوراق المالية، البنوك المركزية وغير ذلك). بينما تستمر الكتب التعليمية المدرسية في الوقت ذاته بالإيحاء للطلاب: إن سعر السلعة يتشكّل حسب العرض والطلب في سوق هذه السلعة. بحيث أنه يجري التعامل مع قانون العرض والطلب على أنه قانون «حديدي» مثله مثل قانون أومْ أو قانون نيوتن. في حين أنَّ الآلية الجديدة لتشكل الأسعار نادراً ما تكون مادة للنقاش العلني. ومع ذلك تصل أحياناً «صراحة» بعض الخبراء إلى صفحات الجرائد.

مثلاً، ل. نيوبرغ، نائب رئيس مجلس إدارة البنك المركزي في السويد (بنك السويد) تحدّث على صفحات مجلة BISReview في عام ٢٠٠٧ عن سوق المشتقات المالية [١٢٧]. أولاً، لقد أشار إلى أنَّ ٨٥% من جميع التعاملات مع المشتقات المالية هي من نصيب عشرة بنوك استثمارية، من بينها ينفرد بشكل خاص بنوك MprganStanley, GoldmanSachs, UBS. أي

أنّ هذا «الثلاثي» هو الذي يتحكّم بسوق المشتقات المالية. ثانياً، إنَّ الأصول التي يتم تأسيس المشتقات المالية على أساسها، تتألف بنسبة ٨٠% من سندات الشركات (أما الأصول المتبقية – فهي القروض المصرفية التقليدية، ومختلف أنواع الدين السيادي[١]). ثالثاً، إنَّ سوق المشتقات المالية يفوق من حيث القيمة الاسمية الإجمالية للأدوات المتداولة بضعفين السوق الكلي لسندات الشركات (تقريباً ١٢ تريليون دولار مقابل ٦ تريليون دولار). وإنَّ مثل هذه الزيادة، حب رأي ل. نيوبرغ، تُفسَّر بأنَّه قد يتم إعادة بيع بعض المخاطر الائتمانية في سوق المشتقات المالية عدّة مرات. رابعاً، إنَّ قيمة المشتقات المالية مرتبطة بشكل وثيق مع قيمة السندات التي تقوم في أساسها، ولكن سوق المشتقات المالية يُعتبر أكثر سيولة من سوق السندات، ولذلك فإنَّ أسعار السندات في نهاية المطاف، تتشكّل بالتحديد في سوق المشتقات المالية.

هكذا تقوم المصارف الاستثمارية الضخمة ومن خلال الأدوات المشتقة بالسيطرة لا على أسواق سندات الشركات فحسب؛ بل وعلى أسواق الأوراق المالية (البورصة)، أي على تسعير أسهم الشركات في مختلف قطاعات الاقتصاد. لهذا بالضبط يسعى المرابون لكي تشترك جميع المنشآت ذات الأهمية الكبيرة نوعاً ما في بلدان في أطراف الرأسمالية العالمية،

---

(١) الديون السيادية هي الديون المترتبة على الحكومات ذات السيادة، وتتخذ أغلب هذه الديون شكل سندات. وعندما تقوم الحكومات بإصدار سنداتها فإنها تسلك سبيلين لا ثالث لهما: إما طرح سندات بعملتها المحلية، وغالباً ما تكون هذه السندات موجهة نحو المستثمرين المحليين، وفي هذه الحال يسمى الدين ديناً حكومياً .أو تقوم الحكومة بإصدار سندات موجهة للمستثمرين في الخارج بعملة غير عملتها المحلية، والتي غالباً ما تكون بعملة دولية مثل الدولار أو اليورو... المترجم.

بأوراقها المالية في البورصات الوطنية والدولية. عندئذ تقع جميع تلك المنشآت الوطنية تحت السيطرة التامة للمرابين الدوليين، الذين «يقودون فرقة» الأسواق المالية (البورصات)، ويستخدمون كبديل «لعصا القيادة» مختلف الأدوات المالية المشتقة.

نورد هنا مُقتطفاً من مقالة مثيرة بعنوان «مَن الذي يحرِّك السوق بيدٍ خفيّة؟» [١٢٨] تشرح باقتضاب آلية مثل ذلك «الفن في القيادة»: «... حصة الأسد من السوق (سوق الأوراق المالية – المؤلف) يتم التحكم بها من قبل مجموعة من الأفراد الميسورين جدّاً والبنى المصرفية (يقصد المؤلف هنا أنَّ أولئك الأفراد والبنى المصرفية يمتلكون بشكل مباشر القسم الأكبر من الأوراق المالية المتداولة في البورصات – المؤلف). بهذه الطريقة، يكون البنك الاحتياطي الفدرالي وشركاه (أي البنك المركزي الأمريكي والبنوك الأخرى المرتبطة به والتي تعود ملكيتها للمرابين الدوليين، إلى جانب الأفراد الطبيعيين الذين يعتبرون في نهاية المطاف هم المالكون لتلك البنى المصرفية – المؤلف) يتحكمون بنصف السوق من الأوراق المالية في العالم. وهذا ليس بالأمر السيئ، لكنه غير كاف. لذلك عندما تنشأ حالة ذعر في القسم المتبقي من السوق، فإنَّ هؤلاء (البنك الاحتياطي الفدرالي وشركاه من ناحية، ومن ناحية ثانية – المالكون الصغار للأوراق المالية – المؤلف) يجدون أنفسهم في ظروف متساوية تقريباً. نصف مقابل نصف. ومن أجل حل هذه المشكلة تم إنشاء «فريق منع الانهيار» [١٢٩]. وهو يعمل على النحو التالي. يوجد مؤشر الأسهم الذي يتألف من ٥٠٠ شركة أمريكية (S&P500)، تمثِّل جميع قطاعات الاقتصاد. تعكس حالتها الإجمالية المزاج العام للسوق، وعندما يسير نحو الانخفاض، فإنَّ غالبية الأسهم في البورصة تميل للانخفاض. لأنه حين يكون الجميع يشعرون

بالسوء، فمن النادر أن يشعر أحد بأنَّ الأمور حسنة بالنسبة له. بالتالي، إذا ما تمت السيطرة على هذا المؤشر، يصبح من الممكن قيادة سوق الأوراق المالية بكلفة أقل بأضعاف مضاعفة.

ثمة اعتقاد شائع بأنَّ البنك الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية يتحكّم بالنمو التضخّمي للأسعار عن طريق مثل تلك الأداة، كأسعار الفائدة **(الحسْم)** التي تساعد في تنظيم وضبط كمية النقود الموجودة في التداول. لكن هذه الآلية خاملة جدّاً وعديمة المرونة كلّياً. ومع ظهور أسواق الأدوات المشتقة تغيِّرت الآلية، إذ ظهرت لدى السلطات المالية إمكانية أكبر للتحكّم الفعّال بالتضخّم. إلا أنه لا يوجد أي ذكر أو أية إشارة إلى هذه الآلية في الكتب المخصصة للتعليم «الاقتصادي». علمّا أنَّ الأمر بسيط للغاية. إذ إنَّ دينامية الأسعار في أسواق السلع تتحدّد، قبل كل شيء، بأسعار بعض السلع الأساسية[1] التي تدخل بهذا الشكل أو ذاك في كلفة إنتاج جميع السلع تقريباً.

---

(١) كلمة السلع الأساسية استخدمت في اللغة الإنجليزية في القرن الخامس عشر، وقد اشتقت من الكلمة الفرنسية"commodité" . السلع الأساسية هي **السلع** والأشياء ذات القيمة، وذات النوعية الموحدة، والتي تنتج بكميات كبيرة من قبل منتجين كثيرين ومختلفين. وتشمل **المواد الطبيعية** والموارد الأساسية **والمواد الغذائية والمنتجات الزراعية** مثل خامات **الحديد والنفط الخام والفحم، والإيثانول والملح والسكر والبن وفول الصويا** ومنتجات **الألومنيوم والنحاس، والأرز والقمح والذهب والفضة والبلاتين والحبوب، والمعادن** .وهي قابلة للتبادل مع منتج آخر من نفس النوع، وتتيح هذه السلع للمستثمرين الشراء أو البيع بها، وبالنسبة لأسعار هذه السلع فهي تخضع **للعرض والطلب** .حيث يتقلب سعرها يومياً على أساس العرض والطلب العالميين وفي بعض الدول يكون هناك **نظام اقتصادي** يأمر بوضع **تسعيرة** جبرية لهذه السلع الأساسية والمنتجات الإستراتيجية، مثل **زيت الزيتون والسكر والأرز، والأسمدة، والحديد والاسمنت** .حيث إن واحدة من الخصائص المميزة للسلعة الجيدة هي أن يتم تحديد سعرها من السوق ككل. وفي **=**

الحديث يدور حول النفط والمشتقات النفطية، وحول المعادن والحبوب. هذه سلع أساسية في البورصة، وعلى أساسها تم إنشاء أسواق من الأدوات المشتقة اللازمة. تستطيع بنوك الاستثمار المرتبطة بصلة وثيقة مع البنك الاحتياطي الفدرالي FRS، أن تقوم عند الحاجة بتغيير مسار حركة الأسعار على المستقبليات المقترنة بالسلع الأساسية (البنك الاحتياطي الفدرالي مستعد لهذه الغاية لأن يقدّم الدعم المالي لبنوك الاستثمار). يلي تغيير الأسعار في سوق الأدوات المشتقة حركة في أسواق الأسعار بالنسبة للبضائع والسلع في الاتجاه المناسب والمطلوب من قبل البنك الاحتياطي الفدرالي.

فهل سيكون من العجب بعد ذلك، أن تشهد أسعار النفط (السلعة الرئيسية في صادراتنا) ارتفاعاً أو هبوطاً خلال شهر – شهرين بمقدار مرتين وربما ثلاث مرات. على سبيل المثال، وصل سعر برميل النفط الخام في صيف ٢٠٠٨ إلى ١٥٠ دولاراً، ليعود وينخفض في خريف العام ذاته إلى أقل من ٦٠ دولاراً. إنها أداة التحكم الفعالة لا بالاقتصاد الأمريكي فحسب؛ بل وبالاقتصاد العالمي ككل! وعند ذلك نرى كيف أنَّ المرابين الدوليين باعتبارهم اللصوص الرئيسيين، يصرخون: «اِقبضْ على اللص!» وهم يؤشرون بأصبعهم إلى بلدان «أوبك». وكما أصبح واضحاً لكم، لا علاقة لبلدان «أوبك» هنا.

= الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، وخصوصاً في نقد **كارل ماركس** الاقتصادي السياسي، تم تعريف السلعة الأساسية على أنها أي سلعة أو خدمة تنتجها اليد العاملة البشرية وتعرض كمنتج للبيع في السوق عموماً. كما أن بعض السلع الأخرى المسعرة أيضاً تعامل كسلع أساسية، مثل قوة العمل البشرية، والأعمال الفنية، حتى على الرغم من أنها قد لا تكون منتجه خصيصاً للسوق، أو قد تكون هذه السلع غير قابلة للإنتاج أصلاً. المترجم.

لم يكد غبار الموجة الأولى من الأزمة المالية يترسب، حتى بدأ سوق المشتقات المالية يرتفع من جديد. ففي عام ٢٠١٠، حسب معطيات FuturesIndustryAssociation (FIA) - أحد أضخم الاتحادات المحترفة لبورصات المشتقات المالية، بلغ حجم سوق المشتقات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، حوالي ٦٠٠ تريليون دولار (مع أن الناتج المحلي الإجمالي في العالم لم يتجاوز ٧٠ تريليون دولار). وفي عام ٢٠١٠ ازداد عدد الصفقات أو العمليات مع المشتقات المالية بمقدار الربع وأكثر، وبحيث أنَّ افتتاح الأسعار في الأسواق الآسيوية (أسواق اليابان والصين وهونغ كونغ وسنغافورة) سبق سعر الافتتاح في الأسواق الأمريكية. هكذا، لقد تم توقيع أكثر من ٢٢.٣ مليار عقد خلال سنة واحدة في العالم، من بينها ٨,٨٦ مليارات صفقة في بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادي، و٧.٧ مليارات عقد – حصة بلدان أمريكا الشمالية. وهذا أضخم وأسرع نمو منذ عام ٢٠٠٧ [١٣٠].

الأموال على شكل هرم

لقد تحوّلت المنظومة المالية عملياً منذ عهد غرينسبان من ثلاثية المستوى إلى رباعية المستوى. من قبل كانت المنظومة تتألف من المستويات التالية:

١ - الأموال «الحقيقية» (من ذهب أو غير ذلك من «العملة القانونية»)؛
٢ - الالتزامات على شكل ودائع (أموال الودائع)؛
٣ - التزامات على شكل أوراق مالية تقليدية (كمبيالات، أسهم وسندات الخ).

أما الآن فقد ارتفع فوق المستوى الثالث طابق آخر رابع – في شكل مشتقات مالية [١٣١]. يمكن القول إن المستوى الرابع هو تلك الالتزامات التي يفترض بها ضمان تنفيذ عقود أو مقتضيات المستوى الثالث (أداة

CDS- مبادلة مخاطر الائتمان، مثلاً). وعلاوة على ذلك يفترض بالمشتقات المالية أن تضمن تنفيذ الالتزامات التي نشأت خارج المنظومة المالية (الالتزامات بتوريد البضائع والسلع). بيد أنَّ هذه التي تُسمّى مشتقات «سلعية» أصبحت أيضاً في واقع الأمر جزءاً من المنظومة المالية.

لدينا اليوم هرم مالي مقلوب: الحجم القيمي للأدوات المالية المشتقة (التزامات العقود من حيث القيمة الاسمية) يفوق الحجم القيمي «للأدوات» في المستوى الثالث بعشرات الأضعاف، والمستوى الثاني – بمئات المرات، والمستوى الأول – بآلاف المرات. وهكذا، من الصعب أن نتصوّر حجم الطلب المسعور الذي يخلقه سوق المشتقات المالية على «أدوات» المستوى الثالث، وفي نهاية المطاف – على الأموال (ودائع أو «حقيقية»)، التي تشكِّل المستويَين الثاني والأول. وهذا بالتحديد ما يسعى إليه وما يرغب به المرابون.

ومَن ذا الذي ينشط في المستوى الرابع الجديد؟ إنها، قبل كل شيء، بنوك الاستثمار التي كما لو أنه تمَّ «إبعادها» شكلياً في الولايات المتحدة الأمريكية عن عملية «إنتاج» الأموال (بما فيها أموال الودائع)، ليُوكَل إليها ثقب «بيئي نظيف» من عمليات المضاربة في أسواق المال. إنَّ مضاربة البنوك الاستثمارية في أسواق الأدوات المالية المشتقة لا تقل من حيث «جدواها ومردودها» على الأقل عن عمليات الإيداع والائتمان للبنوك التجارية «التقليدية».

بدأت البنوك التجارية ومنذ عقد التسعينيات من القرن الماضي (العشرين – المترجم) تبدو خرقاء وقديمة الطراز على خلفية بنوك الاستثمار التي راحت تزدهر بنشاط منقطع النظير. كما راحت تظهر مجموعات جديدة من المؤسسات المالية المتخصصة على نحو خاص بالمضاربة في أسواق

المشتقات المالية – مثل الصناديق المتبادلة، صناديق التحوّط، صناديق الاستثمار المتخصصة. كما راحت صناديق التقاعد تشتري بحماس كبير السندات التي جرت إعادة هيكلتها لصناديق الاستثمار. لقد أضحت المضاربات التي تقوم بها بنوك الاستثمار العملاقة مثل «غولدمان ساكس»، «ميريل لنتش»، جي.بي. مورغان»، مورغان ستانلي» و«ليمان بروزر» غير قابلة للخسارة: نظراً لكونها قريبة بشكل دائم من البنك الاحتياطي الفدرالي، فقد كانت لديها، بشكل حصري، إمكانية الوصول إلى «العميل الداخلي insider». وقد ساعدت عملية رفع القيود عن الأسواق في مرحلة «ريغانوميكا» إلى تنامي قابليتها للتطاير volatility (قابليتها للتقلبات)، وهذا ما كان بالتأكيد في مصلحة البنوك الاستثمارية. وبمرور بعض الوقت تعلّمت التحكّم بالأسواق بنجاح كبير عن طريق الأدوات المشتقة، خالقة الطلب على السلع (الأصول) الافتراضية وعرض مثل هذه السلع (الأصول) الافتراضية في المنحى المناسب لها. مما جعل بائعي وشاريي السلع (الأصول) الحقيقية يصبحون خاضعين بشكل كامل لإرادة المضاربين الناشطين في أسواق الأدوات المشتقة «المربوطة بصورة وثيقة» إلى تلك السلع (الأصول) الحقيقية.

نَنوِّه مرّة أخرى إلى أنَّ سوق هذه الأدوات المالية كانت خارج مجال السيطرة الحكومية. لذلك فقد ظلّت، لفترة معينة، أبعاد عملية البناء في الطابق الرابع من الهرم المالي غير مرئية وغير معروفة للكثيرين. كما تمّ التستر على الانخراط الهائل لبعض الشركات والمصارف في العمليات في سوق المشتقات المالية، نظراً لأنه تم التعاطي مع هذه العمليات على أنها من خارج الميزانية العامة.

إليكم ما كتبه بهذا الخصوص أ. سولوماتين: «لا تنعكس العقود محدّدة المدة على ميزانية المنشآت في الولايات المتحدة الأمريكية. أما العقود المستقبلية فتظهر في السوق بصورة مباغتة، في تلك اللحظة بالضبط حين يكون واجباً التسديد وفقاً لها. إنَّ عقد المستقبل عبارة عن تعبير عن نية الأطراف في المستقبل لشراء/ بيع أصول معيّنة بسعر محدّد وبكمية محدّدة. ومن الطبيعي ألا تؤدي «النية» إلى أية إرشادات في الخطة أو الميزانية. ففي حال وقّعتُ عقداً على توريد عشرة أطنان من الذهب في ٢٧/ ٠٣/ ٢٠٠٨ بسعر ٣٠٠ $ للأونصة، فهذا يعني أنه بإمكاني أن أعيش بشكل هادئ وبسكينة حتى تاريخ ٢٧/ ٠٣/ ٢٠٠٨: الثقب في ميزانيتي سوف يظهر في ٢٧/ ٠٣/ ٢٠٠٨ بالتحديد»[١٣٢].

وهذه «الثقوب» بالتحديد هي التي تحوّلت إلى ثغرات وفتحات جدّية وخطيرة في أجسام كثير من الشركات والمصارف الأمريكية في أثناء الأزمة الحالية (٢٠٠٧–٢٠٠٩ - المترجم).

وإذا كان يقال بعد انتقال العالم من أموال السلع إلى الأموال الائتمانية: «الأموال – هي ديون»، فقد بدأت تظهر كافة المسوغات في ظروف ازدهار المشتقات المالية لأن نقول: «الديون – هي أموال». كلُّ شيء يتم التعرف إليه بالمقارنة: إنَّ «أدوات» المستوى الثالث تلعب بالنسبة للمستوى الرابع دور الضمانة عالية الجودة، أي أنها بالنسبة للمستوى الرابع في واقع الأمر عبارة عن أموال «حقيقية». وقد تحوّلت التزامات البنوك الاستثمارية التي ملأت أسواق المال بسنداتها، إلى أموال «حقيقية» في ظروف ازدهار سوق المشتقات المالية. فارتفع بشكل حاد «تصنيف» سندات الخزينة، وأصبحت وزارة

المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، de facto، مُصْدِراً للكتلة النقدية. حتى إنها باتت تُدعى في الأدبيات المتخصصة «الأموال المالية[1]».

وإذا كان يُقصَد بالكتلة النقدية في ظروف المجتمع الصناعي تلك الأموال النقدية فقط التي تقوم البنوك المركزية بإصدارها إلى جانب أموال الودائع التي تصدرها البنوك التجارية، فإنَّ مفهوم الكتلة النقدية قد أصبح أوسع في ظروف الرأسمالية المالية. إذ راح يتضمن مختلف أنواع سندات الدين، التي أصبح الخبراء يدعونها «الأموال المالية».

لقد أدى تشييد الطابق الثالث في المنظومة المالية إلى تسهيل كبير في عمل السلطات المالية: أصبح هذا يعني بالنسبة للبنك الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية، أنه في عملية صناعة الكتلة النقدية، بالإضافة للبنوك التجارية راحت تنخرط البنوك الاستثمارية ووزارة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية وجهات أخرى تقوم بإصدار الأوراق المالية. كما إنَّ ذلك كان يعني بالنسبة لوزارة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية ضمانةً من أنَّ أصحاب السندات لن يطالبوها بتسديد الديون: لأنَّ انتزاع «لبنات» في الطابق الثاني من «الهرم» تحت مُسمّى «سندات الخزينة» كان سيؤدي إلى ظاهرة «الانهيار» التسلسلي للبنى في الطابق الثالث من «الهرم» (أي سوق المشتقات

---

(١) المال المالي – هو الأوراق المالية على اختلاف أنواعها... وهو عبارة عن فئة جديدة من الأموال راحت تزدهر بسرعة هائلة بهدف تخديم تراكم رأس المال وإعادة توزيع الأرباح في المجتمع... وقد كان نشوء وتطور المال المالي نتيجة لتسليع مصادر الدخل المختلفة. وقد أدى ظهور فئة جديدة كلياً من المنتجات في الاقتصاد إلى نشوء حاجة في شكل مناسب من الأموال التي يمكن أن تكون بمنزلة وسيلة للتعبير عن القيمة المتغيرة لهذه السلع .المترجم.

المالية). ومع بناء الطابق الرابع في النظام المالي العالمي حدث قطع أو فصل نهائي للقطاع المالي عن القطاع غير المالي (الحقيقي)، وانتقال الرأسمالية بشكل كامل إلى الرأسمالية «المالية»، «الرأسمالية النقدية» أو إلى «اقتصاد الكازينو». أما القطاع الحقيقي فمصيره «الانقراض» في ظروف الرأسمالية المالية. بينما «خبراء الاقتصاد المحترفون» فيطلقون على هذه الرأسمالية المالية ألقاباً جميلة ويسبغون عليها في الوقت نفسه أوصافاً لا معنى لها: «المجتمع ما بعد الصناعي»، «اقتصاد المعرفة»، «اقتصاد الخدمات» وغير ذلك والخ.

BISReview, 2007, N 24, pp. 9 – 15

١٢٨ - المادة منشورة في الانترنت على موقع «مالتشيش – كيبالتشيش».

١٢٩ - فريق منع الانهيار (PlungeProtectionTeam- PPT) - تسمية غير رسمية للمؤسسة التي تم إنشاؤها في ١٩ آذار من عام ١٩٨٨ من قبل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية رونالد ريغان. أما الاسم الرسمي لها فهو فريق العمل بأسواق المال (– WorkingGrouponFinancialMarkets W-GFM). وفقاً لمرسوم الرئيس تشكلت WGFM - من: وزير المالية (رئيساً للجنة العمل)، رئيس مجلس إدارة البنك الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية، رئيس لجنة الأوراق المالية ورئيس التجارة بالمستقبليات. أما الهدف الرئيسي من WGFM – ضمان المراقبة في أسواق السلع والمال.

130-The Future Industry Association, Report on trading volume in the global listed derivatives markets, 2011.

١٣١ - تسميات أخرى: مشتقات، أدوات مشتقة.

١٣٢ - أ. أ. سولوماتين. معادلة خداع / لمحات. العدد ١١ عام ٢٠٠٨.

الفصل العاشر

«اقتصاد الظل»

كأعلى شكل من أشكال الليبرالية المالية

اقتصاد الظل - هو المكان الأفضل تحت الشمس

المؤلف مجهول

«اقتصاد الظل» = البزنس «الرمادي» + البزنس «الأسود»

ثمة جانب آخر شديد الأهمية من جوانب تحرير (لَبْرَلة) «الاقتصاد» ألا وهو تشجيع المرابين بشتى الوسائل للنشاط «المشبوه أو غير الشرعي» من الاقتصاد، حيث يبلغ تحرير الأسواق (اللبرلة) ذروته. فهذا المجال من النشاط «الاقتصادي» يغيب تماماً عن مجال الرقابة الحكومية، ولذلك فإنَّ الحياة هنا تُبنى «على أساس المفاهيم». و«المفاهيم» أو قواعد السلوك في عالم الإجرام «مشحوذة أو مُدبّبة» بدقة بما يلائم الهدف الرئيسي – الربح في حدوده القصوى، ومراكمة رأس المال. وهذا العالم من «اقتصاد الظل» – ليس نتيجة لأحداث ما عفوية أو بالصدفة وغير قابلة للتنبؤ جرت في حياة المجتمع، أو نتيجة «لأخطاء» و«سوء تقدير» من قبل السلطات، وإنما مشروع مدروس من قبل المرابين الدوليين الذين يشرفون على تنفيذه. بل إنَّ

ذلك، في حقيقة الأمر، ليس مشروعاً، وإنما وسيلة لصيرورة المرابين. على شاكلة أمير الكون كله (أي الشيطان) لا يقدر على تحمّل النور ولذلك يمضي أيامه طول الوقت في الظلام. وقد كان الحد الفارق بين النشاط الشرعي وغير الشرعي للمرابين على الدوام متقلقلاً وغير ثابت، لكنه اليوم أصبح غائباً بشكل نهائي.

تجري عملية التحام وانصهار بين الجزء الشرعي والقانوني من البزنس المالي مع أولئك الناس ومجموعات الناس، الذين ينطبق على نشاطهم وبصورة حرفية جدّاً نص هذه أو تلك من قانون العقوبات الجزائي. من الطبيعي، أنَّه يوجد تمويه دقيق وكبير للعلاقة بين رجال المال «الشرعيين» و«غير الشرعيين». وأكثر من ذلك، كثيراً ما يعلن رجال المال «الشرعيون» أنهم «يحاربون» بالكلام فقط «اقتصاد الظل» و«المصرفيين غير الشرعيين» (أولئك الذين ينشطون في «اقتصاد الظل»). إلا أنَّ هذا مجرد كلام فحسب. إذ يمكن مقارنة البزنس المعاصر للأوليغارشيا المالية بمجمله بجبل الجليد (الآيسبرغ) حيث الجزء العلوي منه – هو البزنس «الشرعي»، والجزء السفلي غير المرئي منه – هو البزنس «المشبوه وغير القانوني». مع العلم أنَّ حجم الجزء السفلي منه يفوق بأضعاف كثيرة حجم الجزء العلوي المرئي.

يمكن تقسيم «اقتصاد الظل» (أو السوق السوداء – المترجم) بشكل عام إلى جزءين أساسيين:

أ- النشاط الذي يرتبط مع الإنتاج وتسويق السلع والخدمات «العادية» (أي تلك التي لا يحظرها القانون) ولكنها لا تقع في مجال رقابة الدولة (المعامل السرية ومنتجاتها غير الشرعية، التهريب، ومختلف أنواع الأعمال العلنية التي تقوم بها الشركات والتي لا ترد عنها أي معلومات

في التقارير والسجلات المالية والإحصائية الخ). هنا يوجد خرق للقانون، ولكنه خرق لا يحمِّل صاحبه أي مسؤولية جنائية.

ب- النشاط الذي يخرق القوانين ويترتب عليه مسؤولية جنائية.

النوع الأول من النشاط يُلحِق الضرر بالمجتمع، قبل كل شيء لأنه يحرم الدولة من عائدات الضرائب في الميزانية العامة. ويطلق في بعض الأحيان على هذا النوع من الأنشطة تسمية «الاقتصاد الرمادي».

أما النوع الثاني من الأنشطة فيلحق الضرر بصحة المواطنين وبأخلاقهم، بأمن الدولة وبالوسط البيئي المحيط وغير ذلك. والكلام هنا يدور بالدرجة الأولى عن هكذا أشكال من «البزنس» مثل تجارة اليد العاملة، والدعارة، مثل إنتاج وتسويق المخدرات، وكذلك الأدوية المزيّفة والمغشوشة، وأيضاً المتاجرة بالأعضاء البشرية، وتجارة غير مشروعة بالأسلحة، إبادة أنواع نادرة من النباتات والحيوانات، طرح غير مُصرَح به قانونياً للنفايات السامة في الوسط المحيط وغير ذلك والخ. يطلق عادةً على هذا النوع من الأعمال اسم «السوق السوداء أو الاقتصاد الأسود». ويمكن أن يندرج تحت هذا الصنف من الأنشطة أي بزنس يلجأ إلى استخدام أساليب غير شرعية، من مثل:

- الابتزاز (racket، рэкет).
- الاستيلاء القسري على الأصول والممتلكات (Рéйдерство - من الكلمة الانكليزية Raiding from raid).
- الفساد (corruption، коррупция) والرشاوى والسرقات.
- الخداع والتضليل.
- التهديد والترهيب والقتل.

- الأعمال الإرهابية (مثل تفجير المنشآت التي تعود ملكيتها إلى الخصوم).
- استخدام مصادر المعلومات Insiders الخ.

إنَّ الأشخاص الذين يمارسون هذه الأشكال من البزنس، يسعون دائماً لأن يفعلوا ذلك في السر، من دون أي إعلان أو دعاية.

إن كلا النوعين – «الاقتصاد الرمادي» و«الاقتصاد الأسود»، يضمنان نسبة عالية جدّاً من الأرباح، ما يساعد في خلق مقدمات للنمو الكلي والنسبي في حجم وأبعاد قطاع «الظل». والغرب يصرّح من حيث الشكل فقط عن قلقه الشديد بشأن مثل هذه الأنشطة والأعمال. لكن ما يحدث على أرض الواقع هو أنه يجري عرقلة عمل الأجهزة الأمنية عن وعي وسابق قصد، مع خلق وهم كما لو أنَّ الدولة عاجزة في المبدأ عن ضبط ومحاربة مثل تلك الأعمال التجارية والإنتاجية غير المشروعة. وفي المحصلة، يتم النظر والتعامل معها اليوم على أنها «من الأمور الطبيعية في الحياة».

حتى إنَّ قطاع «الظل» في أكثر البلدان الغربية «طاعة وتقيّداً بالقانون»، يبلغ حوالي ٢٠% وأكثر [١٣٣]. أما حصة «الإنتاج» التي يساهم فيها قطاع «الاقتصاد الرمادي» و«الاقتصاد الأسود» من الناتج المحلي الإجمالي فتبلغ، حسب معطيات بعض الخبراء، أكثر من ٥٠% في البلدان النامية.

إنَّ للمرابين الدوليين مصلحةً في نمو وازدياد «الاقتصاد الإجرامي»، ولذلك فهم يحفّزون نموّه بشتى الوسائل. أوضح مثال على ذلك – تجارة المخدرات التي تضمن نسبة من الأرباح تُقدَّر بآلاف المرات المضاعفة.

هكذا نجد أنَّ المرابين المعاصرين – هم «آباء روحيون» لكلٍّ من البزنس «الأسود» (الإجرامي أو الجنائي) و«الرمادي» في جميع أشكالهما

وتجلياتها. وإليكم ما كتبه بهذا الخصوص الخبير المعروف في مجال «الاقتصاد الإجرامي» جيفري روبنسون: «في عالم القرن XXI المُعَولَم يجري بشكل مستمر تداول ٦٠٠ – ٧٠٠ مليار من الدولارات القذرة. حصة الأسد فيها – من نصيب أموال المخدرات، ولكن بما أنَّ الإجرام والإرهاب – توءمان، فإنه يصبح أكثر فأكثر صعوبة إجراء حد فاصل بين أموال المخدرات وأموال الإرهابيين» [١٣٥].

أي أنه يحصل التحام والتصاق بين البزنس الإجرامي (تجارة المخدرات والسلاح واليد العاملة الخ) وبين البنوك التي تتحول بحد ذاتها إلى جزء من البزنس الإجرامي (الجنائي)، والأدق – إلى «واجهة» له. مصلحة البنوك هنا واضحة للعيان: بما أن الأموال «قذرة»، فإنّ المصارف تستلمها مع «حَسم discount» مقابل «الخدمات» و«المخاطر». كما يمكن للمصارف أن تتفق مع البزنس الإجرامي من أجل فتح حسابات إيداع بفائدة أقل بكثير من تلك التي تدفعها البنوك في حال كان الزبائن «نظيفين». وبالعكس، يمكنهم تقديم قروض للبزنس الإجرامي بفائدة أعلى بكثير من منطلق أنّ تسديد الدين سوف يتم بأموال «قذرة». كما يمكن لبنوك وصناديق الاستثمار أن تتعاون مع البزنس الإجرامي في استثمار أمواله في سوق الأوراق المالية وفي سوق العقارات.

ولا داعي لأن نذهب بعيداً وراء الأمثلة. إليكم ما كتبه الباحث الإسباني في شؤون البزنس الإجرامي ميغيل بيدريرو حول العلاقة بين المرابين ومافيا المخدرات في كولومبيا: «في حزيران من عام ١٩٩٩ التقى ريتشار غراسّو، رئيس بورصة نيويورك، المعروفة أكثر باسم وول ستريت، وسط الغابات الاستوائية الكثيفة في كولومبيا، مع أحد زعماء الجيش الثوري الكولومبي FARC (مجموعة

شبه عسكرية باسم «القوات المسلحة الثورية في كولومبيا» تقوم تحت ستار الشعارات الثورية بتجارة المخدرات –المؤلف) راول رايسِر، المسؤول عن تمويل المجموعة المتمرّدة. كان يرافق السيد غراسّو بالإضافة إلى رئيس جهاز أمن البورصة جيمس إسبوزيتو ونائبه المسؤول عن العلاقات مع الرأي العام آلان ايف مورفان، وزير الاقتصاد في كولومبيا خوان كاميليو راستريبو الذي كان يقوم بوظيفة المترجم؛ وإذ أطلق على قادة المتمردين صفة «أناس جبارين»، أعلن للصحفيين أنه بحث معهم «تبادل رؤوس الأموال». لقد كان غراسّو راضياً جدّاً عن المحادثات التي أجراها، لأنه «يجب علينا أن نكشف عن روح تنافسية في أثناء البحث عن أسواق وفرص جديدة». كما قال أنَّ رايسِر، «وبالرغم من البدلة العسكرية التي يرتديها والبندقية إم –١٦ التي يحملها، فإنه مُطّلِع بشكل جيد على قضايا الاستثمار وأسواق المال، وأنه يُدرك الحاجة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى كولومبيا». وفي ختام مؤتمره الصحفي، صرّح غراسّو أنه وجّه دعوةً إلى قائد القوات المسلحة الثورية في كولومبيا مانويل مارولاندا الملقّب «الرصاصة الدقيقة أو الصائبة»، وأيضاً زعماء آخرين في المنظمة لزيارة بورصة نيويورك والاطلاع على آلية عقد الصفقات الكبيرة. بكلمات أخرى، لقد قام رئيس بورصة نيويورك، مستنداً إلى دعم وزارة الخارجية الأمريكية للولايات المتحدة الأمريكية، بتقديم اقتراح لقادة FARC من أجل استثمار أموالهم من تجارة المخدرات في بورصة نيويورك. ويجب ألا ننسى أنَّ غراسّو مجرّد موظّف صغير وما كان ليجرؤ أبداً على القيام بمثل هذا اللقاء من دون موافقة «رؤسائه» – الأوليغارشيا المالية العالمية» [١٣٦].

لقد صرّح الزعيم السياسي الأمريكي المعروف بمواقفه المعارضة ليندون لاروش في المجلة التي يشرف على إصدارها «ExecutiveIntelligenceReview»

ولطالما كرر تصريحه بشأنِ حقيقةٍ في منتهى البساطة: إنَّ سوق العقارات ومؤشرات داو – جونز تلقى دعماً بنسبة كبيرة من أموال تجارة المخدرات التي تتدفق من كولومبيا وبلدان أخرى في أمريكا الجنوبية.

على الرغم من الضجة الإعلامية الهائلة التي أثارها الغرب بشأن مشكلة «غسيل» الأموال «القذرة»، فإن الفعالية الحقيقية للإجراءات المتخذة من أجل مكافحة «غسيل» أموال الأرباح التي يتم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة غير ذات أهمية وقليلة جدّاً سواء على المستويات الوطنية أو على المستوى العالمي. وكل ذلك يبدو كما لو أنه مسرحية يقوم بتمثيلها المرابون الدوليون.

الأوفشور = ملاذات ضريبية + «نظام قضائي للسريّة المصرفية»

فمن ناحية يجري الإعلان أنه ثمة حرب بلا هوادة ضد البزنس الإجرامي وضد «غسيل» الأموال «القذرة».

ومن ناحية أخرى، بمبادرة منهم (المرابين الدوليين – المترجم) وفي سبيل مصلحتهم تمَّ إنشاء وما زالت تقام مختلف مناطق الأفشور[1] حيث يقوم المرابون بإخفاء أموالهم «القذرة». فمن حيث الجوهر، الأفشور – هي شكل من أشكال بزنس «الظل»، مع فارق وحيد هو أنَّ الأوليغارشيا المالية العالمية تبدي «تسامحاً» كبيراً تجاه هذا الشكل من البزنس.

لقد لّمح أحدهم بشكل ظريف قائلاً: «لا تكمن السعادة في أن تسرق كثيراً، وإنما في أن تُجيدَ إخفاء ما قمتَ بسرقته». هكذا، من أجل «سعادة»

---

(١) الأوفشور – في اللغة الانكليزية offshore= خارج الشاطئ... يقصد بها بلد أو إقليم في البلد مع شروط خاصة للشركات الأجنبية لكي تقوم بممارسة الأعمال التجارية – المناطق الحرّة... الخ – المترجم.

حقيقية للمرابين وغيرهم من أعضاء الطغم المالية تمَّ إنشاء الأفشور. وإذا كانت السعادة الحقيقية توجد في الجنّة، فإنَّ الأفشور هي «الجنّة» بالنسبة للمرابين. ومصطلح «أفشور» أو «مناطق الأفشور» فيُقصَد به أي بلد أو (جزء من مساحة بلد) حيث تكون نسبة الضريبة تساوي الصفر أو منخفضة على جميع أو على بعض أنواع الأرباح، وتتمتع بمستوى معين من السريّة المصرفية أو التجارية، إلى جانب إجراءات مُبسَّطة عند تأسيس وتسجيل (وإذا اقتضى الأمر وإغلاق أيضاً) أية شخصيات اعتبارية، بالإضافة لقواعد ليبرالية في تنظيم نشاطهم. أحياناً يطلق على الأفشور لقب «ملاذات أو ثغور ضريبية» أو «ملاجئ ضرائبية». بيد أنه مع مثل هكذا مفهوم للمصطلح، يمكن لأي بلد أن يدخل في إطار الأفشور في حال كان يُقدِّم تسهيلات ضريبية.

والسبب الأول الذي يجعل الشركات والبنوك الأجنبية تلجأ إلى استخدام الأفشور هو الرغبة في الإبقاء على أنشطتها وعلى عملياتها سريّةً، لأنها قد تكون تتعلق بمجال «الاقتصاد الأسود». ومع أنَّ أنصار «تحرير الاقتصاد» يؤكدون أنَّ تطوّر وازدهار علاقات السوق يتطلبان «الشفافية» (Transparency) في إجراء العمليات المالية، إلا أنَّ حقيقة وجود الأفشور يبرهن أنها عمليات «مغلقة». ولذلك لم يكن عبثاً أن يُطلق في كثير من الأحيان على الأفشور «الصلاحية أو السلطة القضائية jurisdiction للسريّة المالية».

بالمعنى الدقيق للكلمة، لقد ظهرت أولى «شركات الأفشور» قبل «اللبرلة» الشاملة خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين بوقت طويل. وحسب رأي بعض الباحثين، لقد بدأت الأفشور بالظهور في النصف الأول من القرن XX. وأنَّ ظهورها كان بمنزلة رد فعل على قيام الحكومات برفع الضرائب بهدف تمويل النفقات العسكرية المتنامية.

إذ تمَّ فرض، على نحو خاص، ضرائب على الأرباح الزائدة بالنسبة لتلك الشركات التي كانت تكسب جرّاء إنتاج المعدّات الحربية. كما أنَّ مكافحة أزمة الثلاثينيات فرضت ضرائب جديدة. مثلاً، في إطار «السعر الجديد» للرئيس ف. روزفلت ارتفع الحد الأعلى للضرائب من ٢٥ إلى ٦٣%.

ثمة اعتقاد أنَّ البلد الطليعي الذي احتضن أولى «شركات الأفشور» هو دولة ليختنشتاين الأوربية الصغيرة جدّاً. فقد تمَّ سنُّ قانونٍ هناك في عام ١٩٢٣ يسمح للشركات التي تم تسجيلها في ذلك البلد عدم دفع الضرائب على الممتلكات والإيرادات والأرباح. كان المطلوب منها هو أن تدفع ضريبة غير كبيرة على رأس المال الأساسي. لذلك فقد تمَّ مع نهاية عام ١٩٣٠ تسجيل ٧٤٧ شركة (مقابل ١٠٠ شركة حتى عام ١٩٢٥).

كما تُعتبَر سويسرا ثاني بلد أوربي قام باعتماد نظام ضريبي مشابه بالنسبة للشركات الأجنبية.

بيدَ أن «النظام القضائي للسريّة المالية أو المصرفية» فقد نشأ في سويسرا قبل وقت كبير. إذ إنَّ مجلس مدينة جنيف كان قد أقرَّ منذ القرن XVII قانوناً يُلزم أصحاب البنوك الاحتفاظ بسجلات لحسابات زبائنهم، ولكنه حظر عليهم إفشاء تلك المعلومات أو تسريبها إلى الخارج باستثناء الحالات التي يسمح بها مجلس المدينة. وفي عام ١٩٣٤ تم إقرار قانون السريّة المصرفية الذي حوّل سويسرا بصورة نهائية إلى مركز مالي عالمي. وقد احتفظت بنوك سويسرا خلال الحرب العالمية الثانية بأموال طائلة تعود لزعماء الرايخ الثالث والبلدان الأخرى المتحاربة.

ولكن بلداناً أخرى بدأت في العقود الأخيرة من القرن الماضي (العشرين – المترجم) بخرق احتكار سويسرا (لعملية حفظ الأموال والسريّة المصرفية – المترجم).

فحسب التصنيف البريطاني للمراكز المالية العالمية (TheGlobalFinancialCentersIndex)، جاء ترتيب مركز زيوريخ السويسري في المركز الخامس فقط (جاء في المقدمة: لندن، نيويورك، هونغ كونغ، سنغافورة، وبعد زيوريخ مباشرة حلّ مركز فرانكفورت). ومن وجهة نظر المحللين السويسريين، لقد حدث تراجع موقع زيوريخ في النظام المالي العالمي وفي الاقتصاد الدولي للأسباب التالية: ١- تفويت الفرصة في عام ١٩٧٠ لتنظيم مزاد العملة الصعبة بالعملة الأوربية الصعبة الموحّدة (في البداية – بالدولار الأمريكي، ولاحقاً – ECU, ЭКЮ[1])؛ ٢- فقدان الأولوية في عام ١٩٨٠ من حيث تنظيم المزاد بالعملة الذهبية، وفي وقت لاحق – بسلع إستراتيجية أخرى)؛ ٣- تفويت الفرصة في أن تصبح زوريخ مركزاً لتسجيل مختلف الصناديق المالية (وقد قامت كل من لوكسمبورغ وايرلندا بملء هذه «الثغرة»)؛ ٤- بسبب عملية العولمة التي خلقت فرصاً للكثير من البلدان لأن تصبح مقرّاً لشركات الأفشور ومراكز مالية. [١٣٧].

عند الحديث في الأبحاث والدراسات التي تتناول الأفشور، كثيراً ما يتم نسيان الإشارة إلى مثل ذلك «الميناء الضريبي» و«السلطة القضائية للسرّية المالية» التي يشكّلها الفاتيكان. علماً أنَّ سلطات المحكمة البابوية[2]

---

(١) ECU - الوحدة النقدية المستخدمة في النظام النقدي EC الأوربي والاتحاد الأوربي في ١٩٧٩-١٩٩٨، على التوالي.. يشتق اسم "ECU" من اللغة الإنجليزية European Currency Unit. في ١ يناير ١٩٩٩ تم استبدال الوحدة النقدية الأوربية باليورو بمعدل ١ : ١. المترجم.

(٢) المحكمة البابوية - الدائرة المقربة من الحبر الكاثوليكي في روما. كانت المحكمة البابوية تضم الأشراف المحيطين بالبابا .وكانت تشكّل جهازاً فعّالاً يضم شخصيات مختلفة برتب ومن صفوف مختلفة داخل القصر الرسولي لأداء وظائف علمانية إلى جانب بعض الطقوس الدينية... الخ – المترجم.

كانت قد وقّعت في عام ١٩٢٩ اتفاقية خاصة مع برونو موسوليني، تقضي بأن يصبح الفاتيكان منطقة معفية من الضرائب. كما ضمنت السلطات الإيطالية من ناحيتها سريّة العمليات المالية. [١٣٨].

إنَّ الفاتيكان يقوم بنشاط وعمليات في نطاق الأفشور من دون أن يكون مع ذلك سلطة قضائية للأفشور من حيث الشكل، أي أنه يبقى محصّناً وغير مُتاح لأية إجراءات ترتيب أو تنظيم، ومحمياً من أن يُوضَع على أية قوائم سوداء»[١٣٩].

هكذا نجد أنَّ بلداناً كثيرة قد تحوّلت في ظروف الليبرالية والعولمة إلى «سلطات قضائية للسريّة المالية». وبالتوازي مع ذلك سارت عملية تحويل أكبر عدد ممكن من البلدان إلى دول أَولى بالرعاية بالنسبة للمستثمرين الأجانب. نتج عن ذلك أنَّ أيَّ بلدٍ يقوم بخفض الضرائب على حساب تقليص الحقوق الاجتماعية للعمال (ما ساعد على انخفاض قيمة اليد العاملة)، وامتنع عن تحديد معايير السلامة البيئية (ما ساهم في تقليص الإنفاق على إجراءات المحافظة على البيئة) وغير ذلك من القواعد المتعارف عليها في النشاط الاقتصادي، كان يتحوّل بشكلٍ ما إلى «مركز لنشاط الأفشور الإنتاجي» الذي يجذب المستثمرين الأجانب. وقد باتت البلدان النامية من بين أولى الدول التي تُعَدُّ «مناطق أوفشور إنتاجية»، حيث راح ينتقل الإنتاج (أي المعامل والمصانع –المترجم) وعلى أسس قانونية تماماً من البلدان المتطوّرة. ولذلك بدأت تظهر أولى علامات تراجع السمة الصناعية Deindustrialization عن بلدان الغرب منذ عقد الستينيات (في القرن الماضي العشرين – المترجم).

وقد كان الرئيس الأمريكي جون كينيدي من بين مَن راحوا يشعرون بالقلق بسبب مشكلة إخراج رؤوس الأموال إلى خارج البلاد، نظراً لأنّ هذا جعل الشركات والبنوك متعددة الجنسيات تمتنع عن دفع الضرائب

لخزينة الولايات المتحدة الأمريكية عن أعمالها في الخارج. إذ نشأ خطر جدّي لنسف القدرات الإنتاجية للبلد. لذلك فقد تم اتخاذ في أثناء ولايتي الرئيسين ج. كينيدي ول. جونسون محاولات إيقاف عملية نقل رأس المال أو، بالحد الأدنى، الحصول على موافقة البزنس الأمريكي لدفع ضرائب عن أنشطته في البلدان الأجنبية. لكن تلك المحاولات لم تعطِ النتيجة المرجوّة وكانت قليلة الفعالية. تجدر الإشارة إلى أنَّ الانحطاط التدريجي للقدرات الإنتاجية لم يكن من ميزات الولايات المتحدة الأمريكية وحدها فحسب؛ بل ومن ميزات جميع البلدان التي تحفِّز نقل رؤوس الأموال (أو، على الأقل، تلك التي تخلق نظاماً ليبرالياً لمثل ذلك الانتقال). لذلك نشهد تفكيك «الاقتصاد الأم»، أي اقتصاد البلد الذي تقوم شركاته وبنوكه بنقل رؤوس أموالها إلى الخارج وتقوم بخلق «نظام قضائي للسريّة المالية».

١٣٣ - أ. ي. باجان، أ. أ. ماسلينّيكوف، ف. ف. سيتنين. شرعنة رؤوس أموال الظل والنمو الاقتصادي في روسيا // قضايا مصرفية. العدد ٨، ٢٠٠٥.

١٣٤ - انظر: س. م. نيكيتين، م. ب. ستيبانوفا، ي. س. غلازوفا. اقتصاد الظل والنظام الضريبي. / الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية، العدد ٢، ٢٠٠٥؛ ل. ن. كراسافينا، ل. ن. فاليتسيفا. المقاربة العلمية في تقييم أبعاد اقتصاد الظل في المجال المالي - الائتماني وإجراءات خفضها // النقود والقروض، العدد ٦، ٢٠٠٥.

١٣٥ - جيفري روبنسون. المغسل الدولي: الإرهاب، والجرائم والأموال القذرة في عالم الإجرام. ترجمة من الانكليزية - موسكو، آلبينا بزنس بوكس، ٢٠٠٤، ص ١١.

١٣٦ - ميغيل بيدريرو. الفساد. مجرور (الصرف الصحي) لدى السلطة: كيف ولماذا يتلاعبون بنا. - موسكو. ستوليتسا - برينت، ٢٠٠٨، ص. ٤٢ - ٤٣، التشديد في الاقتباس الوارد هنا لميغيل بيدريرو (فتشيسلاف كاساتونوف)

١٣٧ - أو. سافونوف. ما حاجة روسيا لمركز مالي// Bankir. Ru. 11.02.2010

١٣٨ - انظر: ي. لافريتسكي. الفاتيكان. الدين والمال والسياسة. - موسكو ١٩٥٧.

١٣٩ - أو. تشيتفيريكوفا. الفاتيكان: المسار نحو حكومة عالمية// الانترنت. موقع «صندوق الثقافة الاستراتيجية».

الأفشور - زعزعة للاقتصاد السيادي

إنَّ الازدهار العارم «للاقتصاد» القائم على الأفشور (نلفت اهتمام القارئ هنا إلى وجود كلمة اقتصاد بين هلالين، نظراً لأنَّ إنشاء الأفشور لا يمت بأية صلة إلى الاقتصاد الطبيعي الذي يلبّي احتياجات الإنسان) يترك تأثيراً سلبياً على «الاقتصاد الأم» ليس لأنه يزعزع القدرة الإنتاجية له فحسب؛ بل لأنه يحدث في الوقت ذاته انخفاضاً في فعالية التحكم وإدارة «الاقتصاد الأم» من قبل الدولة. ففي نهاية المطاف يحين فقدان كامل لإمكانية التحكّم «بالاقتصاد الأم».

ويمكننا الاستشهاد بروسيا الاتحادية كمثال على ذلك. فقد بدأت عملية إنشاء مكاتب أفشور من قبل مختلف قطاعات الاقتصاد الروسي، بما في ذلك البنوك، بعد تأسيس روسيا الاتحادية مباشرة. وقد كانت الأهداف من وراء ذلك مختلفة: التهرب من الضرائب؛ الالتفاف حول مختلف الموانع والقيود على نقل رؤوس الأموال إلى الخارج (فقد كانت ما تزال قائمة مثل

هذه الموانع والقيود في تسعينيات – القرن العشرين)؛ بناء مثل تلك المنظومة من إدارة البزنس التي تسمح بإخفاء الأصحاب الحقيقيين للشركات.

ففي بداية عام ٢٠١٠ كشف ي. ل. فيدوروف، رئيس لجنة السياسة الاقتصادية والأعمال في مجلس الدوما، عن بعض الأرقام والحقائق المتعلقة بنشاط البزنس الروسي خارج الحدود (الأفشور). حسب المعطيات التي قدّمها، إن ٩٥% من شركات الاقتصاد الروسي (في قطاع الصناعة والقطاع المالي وغيرهما من القطاعات الأخرى) كانت مملوكة من قبل بُنى أفشور. بحيث أنَّ أجهزة الإشراف والرقابة في روسيا الاتحادية لم تكن تملك تصوّراً واضحاً عن بنى الأفشور التي تمتلك شركات ومصارف روسية تعود لأشخاص أجانب، وأي بنى منها – تعود لمواطنين من روسيا الاتحادية. علماً أنه لا يمكن جلاء هذه اللوحة إطلاقاً لسبب بسيط، على الأقل، ألا وهو أنَّ مواطنين كثر من مواطني روسيا الاتحادية لديهم مواطنة مزدوجة وربما ثلاثية (أي أنَّ مصطلح «مقيم» و«غير مقيم» – غير واضح المعالم). لذلك حتى في حال كانت ملكية شركة الأفشور تعود بنسبة ١٠٠% لمواطن من روسيا الاتحادية، فإنَّ هذا، من وجهة نظر ي. أ. فيدوروف، لا يعني أنَّ الشركة الروسية التي تعود من خلال بنية الأفشور إلى المواطن المعني، يمكن أن تُدار من قبل حكومة روسيا الاتحادية [١٤٠].

تنشأ، عملياً، حالة تكون فيها الشركة الروسية خاضعة للسلطة القضائية الروسية من ناحية، وللسلطة القضائية في دولة الأفشور من ناحية أخرى. وبما أنَّ كثيراً من الأوليغارشيين ورجال الأعمال الروس من «عيار أصغر» حصلوا على أرصدة في تسعينيات القرن الماضي على أثر عملية الخصخصة التي رافقها خرق كبير وفاضح للقوانين والتشريعات الروسية،

فقد قرّر أولئك الأوليغارشيون ورجال الأعمال «أن يتحذوا إجراءات احتياطية» ضد مخاطر نشوء مطالب وادعاءات بحقّهم من قبل الدولة الروسية. فقاموا لهذه الغاية ببناء منظومة أفشور لإدارة البزنس متخفّين تحت «راية» سلطات قضائية أخرى، وآملين أنه في حال نشأت مطالب وشكاوى ضدهم فسوف يجدون حماية لدى المحاكم الأجنبية.

ومن أنصع الأمثلة على العواقب التي تنتج عن بنية الأفشور في إدارة الشركة نذكر قصة الشركة النفطية الروسية يوكوس ЮКОС، عندما تقدمّت الدولة الروسية في عامي ٢٠٠٣–٢٠٠٤ باتهامات جدّية ضد الشركة تتعلق بتهرّبها من دفع مبالغ ضخمة مترتبة عليها كضرائب. وقد كشفت التحقيقات التي أجرتها الدولة بأنَّ للشركة منظومة إدارة متعددة المستويات، كانت تنتهي عند بنية أفشور يشغل فيها الدور المحوري ياكوف روتشيلد، الذي لم يكن بطبيعة الحال من مواطني روسيا الاتحادية. كما هو معروف، لقد تمَّ حلّ شركة يوكوس، وبيعت أصولها وممتلكاتها إلى شركات أخرى (بشكل خاص، إلى شركة روسنفط) من أجل التعويض للدولة عن الخسائر التي ترتبت بسبب عدم تسديد الضرائب. ولكنه من المبكر وضع نقطة على السطر في قصة يوكوس؛ إذ بدأ المستثمرون الأجانب الذين كانوا مشاركين في رأسمال بنى الأفشور التي كانت تشرف على أصول شركة يوكوس في روسيا الاتحادية، بتقديم دعاوى أمام المحاكم الأجنبية يطالبون فيها بتعويضهم عن الضرر الذي لحق بهم جرّاء بيع أصول الشركة النفطية إياها. وفي عام ٢٠١٠ قامت مجموعة من أولئك المستثمرين - غير المقيمين بتقديم شكوى أمام محكمة ستراسبورغ يطلبون التعويض لهم بمبلغ مقداره ٩٨ مليار دولار.

من الواضح، أنَّ وجود شركات تقوم بنشاطها في واقع الأمر، على أراضي روسيا الاتحادية في ظل سلطة قضائية مزدوجة (روسية وأفشور) يحد إلى درجة كبيرة جدّاً من فعالية الإشراف والتحكّم بمثل هذه الشركات من قبل الدولة الروسية. واليوم بات واضحاً وبالعين المجرّدة، أنَّ الوزارات والمؤسسات في روسيا الاتحادية لا تتحكّم تقريباً باقتصاد البلاد، وإنما تتظاهر بأنها تتحكم به وتشرف عليه. ويعتبَر أنَّ أحد الأسباب الرئيسية لغياب هذا التحكّم بالاقتصاد« الروسي –هو طابعه القائم على بنية الأفشور [١٤١].

علماً أنَّ مسألة انخفاض فعالية التحكم «بالاقتصاد» من قبل الدولة الوطنية بسبب ازدياد الطابع الأفشوري «للاقتصاد» – مشكلة عالمية. وهي مُلحّة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أيضاً. وقد برزت هذه المشكلة على وجه خاص في نهاية العقد الماضي: بدأت الأزمة الاقتصادية العالمية، فنشأت الحاجة لتدخّل أكبر من قبل الدولة في مختلف قطاعات «الاقتصاد» الوطني، بينما النتائج كانت متواضعة أكثر من المتوقّع. لهذا بالضبط، انصبّ اهتمام رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ب. أوباما، مثلًا، ومنذ بداية ولايته على مسألة الأفشور وبحيث أنه أعلن الحرب عملياً على الأفشور [١٤٢].

بنى الأفشور «الداخلية» تحت ستار مؤسسة خيرية

يمكن أيضاً إدراج في خانة الأفشور مختلف المؤسسات والصناديق الخيرية (charityfunds) التي يؤسسها المرابون بهدف «الحفاظ على المنهوب». لكنها عندئذ لن تكون بنى أفشور «خارجية» وإنما أفشور «داخلية». يتم إعفاء الصناديق الخيرية الحديثة من الضرائب، ولذلك تتركز فيها مبالغ مالية طائلة جدّاً.

لا يوجد في الوقت الحالي تعريف موحّد للصندوق الخيري. ففي أحايين كثيرة يُقصَد بالصندوق الخيري مختلف المنظمات التي تمتلك وضعاً ضريبياً خاصّاً (تفضيلياً) وتقوم بأنشطة مختلفة ذات أهمية اجتماعية (في مجال الصحة وحماية البيئة، الثقافة والتعليم، محاربة الفقر وغير ذلك والخ). ويمكن تقسيم الصناديق الخيرية بصورة عامة إلى فئتين: أ- مالية؛ ب- غير مالية.

الصنف الأول منها يقتصر نشاطه على مراكمة وتكديس رؤوس الأموال وتوزيعها (على شكل مُنح وإعانات مالية، استثمارات وقروض) على تلك المنظمات التي تمارس نشاطاً خيرياً بالفعل. أما الصنف الثاني فيمارس هذا أو ذاك من النشاط الخيري غير المالي – التثقيف وحماية البيئة، تقديم خدمات طبية وغير ذلك..

وقد بلغ عدد الصناديق الخيرية في الولايات المتحدة، حيث وجدت أوسع انتشار لها، أكثر من مليون، كما بلغ إجمالي أرصدتها ٢,٦ تريليون دولار. وقد بلغت الأرباح السنوية والنفقات السنوية للصناديق الخيرية في العام نفسه ٢٠٠٧ على التوالي ١,٤ تريليون و١,٣ تريليون دولار.

أما الأرباح فقد تشكلت، بالدرجة الأولى، على حساب المصادر من مثل: تبرعات طوعية من قبل أشخاص طبيعيين واعتباريين؛ وأرباح من النشاط الاحترافي (هذا يخص الصناديق الخيرية غير المالية)؛ أرباح بفضل الاستثمارات والعمليات التجارية الأخرى (بالنسبة للصناديق الخيرية ذات الطابع المالي). وقد بلغ حجم التبرعات في عام ٢٠٠٨ لحساب الصناديق الخيرية في الولايات المتحدة الأمريكية ٣٠٨ مليار دولار أي ٢,٢% من الناتج المحلي الإجمالي.

يعمل في قطاع الصناديق الخيرية في الولايات المتحدة الأمريكية ١٠,٢ ملايين إنسان، أي حوالي ٧% من مجموع عدد العاملين في جميع قطاعات الاقتصاد. طبعاً، إنَّ القسم الأكبر من هؤلاء العاملين هو من نصيب الصناديق الخيرية ذات الطابع غير المالي.

مما لا شك فيه أنَّ المعلومات الإحصائية المذكورة أعلاه هي تقريبية إلى درجة كبيرة. وقد أشار ي. ف. جوكوف: إلى «أن المعلومات الإحصائية عن حجم الاستثمارات في الصناديق الخيرية غالباً ما تكون محدودة، وفي بعض الأحيان – غير متاحة. وهناك صناديق كثيرة لا تقدِّم أي معلومات أو تقارير ولا تعلن شيئاً بخصوص ممتلكاتها»[١٤٣].

أما بالنسبة للمرابين فأكثر ما يثير اهتمامهم هي الصناديق الخيرية المالية. فهم بحاجة لمثل هذه الصناديق قبل كل شيء لكي يتمكن المرابون من التهرب من دفع الضرائب على أموال الإرث الطائلة التي تُقدَّر بالمليارات، حيث يحتفظ الورثَة هنا بحقوقهم على الأموال المتوارثة. فالورثة يستمرون في استخدام تلك الأموال، ولكن ليس للاستهلاك الشخصي، وإنما للاستثمار ومضاعفة رأس المالي العائلي. وقد لاقت الصناديق الخيرية انتشاراً واسعاً بشكل خاص في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تحمل هناك أسماء الأشخاص أصحاب المليارات – المؤسسين (كارنيغي، روكفلر، ميلّون، فورد، مورغان الخ). وقد كان إندرو كارنيغي - القطب في تجارة الحديد الصلب وشريك آل مورغان، رائداً في مجال إنشاء الصناديق الخيرية، إذ قام من عام ١٨٩٦ ولغاية ١٩١١ بتأسيس خمسة صناديق خيرية برأس مال إجمالي ٢٠٠ مليون دولار، وهذا رقم خيالي في ذلك الوقت. وفي عام ١٩٠٣ تم إنشاء أول صندوق من قبل آل روكفلر، وقد كان إندرو كارنيغي

أوّل راعٍ له. منذ ذلك الحين بات واضحاً ذلك التشابك الوثيق بين الصناديق الخيرية عن طريق المشاركة المتبادلة لأصحاب المليارات في المجالس الرقابية والراعية. وهم يشكّلون شبكة واحدة قائمة بحدٍّ ذاتها. أما صندوق فورد فقد تأسس في عام ١٩٤٧: تمَّ نقل الحصة السهمية الغالبة في شركة «فورد موتورز» إلى الصندوق لكي تتمكن الشركة من التهرب من دفع الضرائب.

بإمكان الطغم المالية (الأوليغارشيات) العائلية أن تستخدم عدّة صناديق بقصد التهرب من الضريبة. مثلاً، في سبعينيات القرن الفائت (العشرين – المترجم) أخفت عائلة روكفلر ثروتها في أكثر من ١٠٠ من الصناديق الخيرية وصناديق الثقة (Trust fund) [١٤٤].

يتألف نشاط كل صندوق من نوعين من الأنشطة: أ- نشاط خيري؛ ب- نشاط تجاري (إدارة الأموال). أما بخصوص النوع الأول من النشاط فنحن نعرف كلَّ شيء بالتفصيل: خدمة العلاقات العامة تنشر بشكل كاف وكبير المعلومات عبر مختلف القنوات الممكنة. أما ما يتعلق بالنوع الثاني من النشاط – فالصمت هو سيّد الموقف. مع العلم أنَّ الصناديق الخيرية تقوم باستثمارات كبيرة في مشاريع تجارية مُغامِرة، بما في ذلك في صناديق التحوّط، التي ترتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع الصناديق «الخيرية». فحسب رأي بعض الباحثين والمحللين، أنَّ تلك الصناديق المذكورة هي بالفعل خيرية ولكن ليس للفقراء، بل للأثرياء، أي للطغم المالية.

وفي الختام نُورِد رأي الباحث الاقتصادي والناشط السياسي الأمريكي المعروف ليندون لاروش بخصوص ماذا تمثِّل الصناديق الخيرية: « يعتمد الصندوق (الصندوق الخيري – المؤلف) بالدرجة الأولى على الربا.

إنه ربح صاف. فالصندوق – ليس سوى شركة مالية تحظى بنوع من الإعفاء الضريبي – النفقات الخيرية وغير ذلك. أما شخصية الصندوق فيتم تحديدها من قبل المدراء الذين يعيدون استنساخ ذاتهم، أي من قبل وجوه أمينة. هذا أشبه بنقل خبراتك الذاتية إلى موتى غرباء. وجميع الصناديق تعمل على أساس اتفاقيات خاصة يجب على الناس أن يعملوا لخدمتها. أما الهدف الرئيسي للصندوق – فهو تخليد نفسه عن طريق إعادة إنتاج الذات على قاعدة الربا. وإنَّ مثل تلك الصناديق تلعب دوراً قيادياً ومسيطراً في المجتمع الأوربي والأمريكي. ويعود الحق في حيازة القسم الأكبر من الأملاك المالية إلى هذه الصناديق. لذا فإنَّ هذه الصناديق تحصل على إيراداتها من الربح بأشكاله المختلفة. فهي تستثمر في سوق الأوراق المالية. كما تستثمر في التجارة بهدف الحصول على أرباح تجارية، على مثال الكارتِل الدولي بتجارة المواد الغذائية والحبوب. والصناديق لا تذهب إلا إلى أدنى حد من المخاطر والمغامرة. فهي تقوم بتقديم أموالها كديون لرجال الأعمال الذين يأخذون المخاطر على عاتقهم. كما أنَّ الصناديق تشكِّل قوة مالية تقف خلف البنوك وشركات التأمين وغير ذلك. وكنتيجة لذلك فهي تتحكم بغالبية الناس في الحياة الاقتصادية. علاوة على ذلك، تقوم الصناديق بأنشطة خيرية: تقوم بتوزيع إعانات مالية تتيح لها التحكم بالتعليم، وبالأبحاث العلمية، بالثقافة وبالفنون... الخ كما أنها تتحكم بالصحافة، بالقسم الأكبر من الصحافة. حقّاً، لدينا مجتمع حيث يقول الناس: الحكومة تفعل هذا، والحكومة تفعل ذاك. كلا!؛ بل انظروا، مَن الذي يقف خلف الحكومة ويرغمها على القيام بهذه أو بتلك من الأفعال والخطوات. نعم، يوجد مثل هذا الشكل من الحياة الطفيلية على جسم المجتمع. إنها، أي الصناديق، أشبه بالسرطان»[١٤٥].

وفي الآونة الأخيرة ظهرت انتقادات جدية بحق أحد أضخم الصناديق الخيرية – صندوق بيل غيتس. فقد بلغت استثمارات الصندوق في أصول مختلفة أكثر من ٦٠ مليار دولار. وهذا، بالمناسبة، يفوق الناتج المحلي الإجمالي في ٧٠% من بلدان العالم. والصندوق يعلن أنَّ نشاطه الخيري هو في مجال الصحة. فهذه، مثلاً، صحيفة «لوس أنجلس تايمز» تعلن أنَّ ٤١% من استثمارات الصندوق تم توظيفها في شركات «يتناقض نشاطها مع أهدافه الخيرية». عملياً، الصندوق مقسوم إلى منظمتيَن: واحدة تمارس أعمالاً خيرية، والأخرى – تقوم بأنشطة استثمارية حصراً، مع التنويه بأنه لا توجد أية تقييدات إطلاقاً على نشاطها الاستثماري. والمعيار الرئيسي لتشكيل محفظة الاستثمارات – هو الربح. وقد ذكرت الصحيفة عن استثمارات للصندوق في ٦٠ شركة تسبب تلوّث البيئة وتُلحق الأذى بصحة البشر.

لذلك، يمكننا أن نصنِّف الصناديق الخيرية، إلى حدٍّ ما، على أنها شكل من أشكال «اقتصاد الظل». أما الأسئلة التي تتعلق بوضعها، بالعمليات التي تقوم بها، وبتركيب «مانحيها»، فلا توجد إجابات عليها في مصادر المعلومات المتاحة والمفتوحة إلا على نحو ضئيل جدّاً [١٤٧]. فلا يبقى لنا سوى أن نستخلص نتائج ذات طابع عمومي:

أ- الصناديق الخيرية - عبارة عن مراكز لمراكمة وتوسيع إعادة إنتاج وتدوير رأس المال المقترض؛

ب- تقع الصناديق خارج مجال الرقابة الفاعلة من قبل المجتمع والدولة؛

ج- في الوقت نفسه، بما أنَّ الصناديق تقع تحت سيطرة المرابين وتستخدم قنوات ما يعرف بالتمويل «الخيري»، فإنها تلعب دوراً كبيراً وفعّالاً في إدارة المجتمع والتحكم به لصالح المرابين.

١٤٠- «٩٥% من الصناعة الروسية يمتلكها أصحاب شركات أفشور أجانب». من حديث صحفي مع رئيس لجنة السياسة الاقتصادية والأعمال في مجلس الدوما لدى روسيا الاتحادية ي. أ. فيدوروف أجراه معه مراسل إذاعة«Финам FM» يو. بريخودكو.

١٤١- بالمناسبة، الحديث يجري هنا عن عدم القابلية للتحكم «من الداخل» (أي من قبل الدولة الروسية). وهناك أيضاً إدارة «خارجية». واليوم، إن إدارة الاقتصاد الروسي «الخارجية» هي أكثر فعالية، من وجهة نظرنا، من إدارته «من الداخل». ويُقصَد بالإدارة «الخارجية» ذلك التحكم من قبل الدول المتقدمة اقتصادياً (وقبل كل شيء، الولايات المتحدة الأمريكية) ومن قبل الشركات والبنوك متعددة الجنسيات، ومن قبل المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية. وفي نهاية المطاف، المرابون الدوليون هم الذين يقفون خلف الإدارة «الخارجية» «للاقتصاد» الروسي، والذين يعمل ذلك التحكّم لمصلحتهم. وسوف نتحدث في مكان لاحق عن التحكم «الخارجي» بالاقتصاد الروسي.

١٤٢- في هذه الحادثة المذكورة هنا حدث تصادم بين المصالح القومية الأمريكية وبين مصالح مجموعات منفردة من المرابين الدوليين الذين أقاموا شبكة شركات الأفشور بهدف تفكيك تدريجي للدول الوطنية. وبسبب المعارضة القوية لمجموعات معينة من المرابين الدوليين اُضطرَّ الرئيس الأمريكي للولايات المتحدة الأمريكية لأن يخفِّف بالتدريج من حدة خطابه النقدي بحق الشركات والبنوك الأمريكية التي أنشأت بزنس من شركات الأفشور. في البداية تم الإعلان في الولايات المتحدة الأمريكية عن أنَّ أهداف محاربة الأفشور هي: عدم السماح بخروج الاستثمارات من البلاد، مكافحة «غسيل» الأموال القذرة وتمويل

الإرهاب، زيادة العائدات من الضرائب في الميزانية العامة للبلاد. وفي وقت لاحق أصبح التشديد مقتصراً على الهدف الضريبي.

١٤٣- ي. ف. جوكوف. النظرية العامة للمال والقروض. موسكو. ١٩٩٨. ص. ٢٣٤.

١٤٤- الموسوعة السوفييتية الكبرى. مقال: «المشاركة الكبرى».

١٤٥- ملاحقة واضطهاد المنشقين في الولايات المتحدة الأمريكية: القضية «٨٨ - ٠٠٢٤٣ - أ. الولايات المتحدة الأمريكية ضد ليندون لاروش وغيره». موسكو. ١٩٩٥.

١٤٦- LosAngelesTimes ١٠٧/٠١/٢٠٠٧ انظر أيضاً: أندريه ديمون. صندوق آل غيتس ونهوض النشاط الخيري «الحر» // الإنترنت.

١٤٧- إنَّ موضوع الصناديق الخيرية باعتبارها «ملاجئ ضريبية» موضوع متشعّب وواسع ويقع خارج اهتمام هذا العمل هنا.

الرُعاة الانجلو – ساكسونيون لبزنس الأفشور

لكن، لنعُدْ إلى «نظام السلطة القضائية للسريّة المالية». فقد بلغ عددها في نهاية القرن الماضي (العشرين – المترجم)، حسب أكثر المعطيات المحافظة، بضع عشرات. وحسب تقييمات أخرى – بضع مئات – في حال احتسبنا تشكيلات إدارية منفردة (جيوب) ضمن حدود الدول القائمة. مع العلم أنه لا يوجد إحصاء رسمي لعدد شركات الأفشور.

أما صندوق النقد الدولي فلديه سجلّه الخاص بشأن عدد مراكز الأفشور، حيث يضم ٢٦ دولة ومنطقة، بما فيها قبرص وبنما وماكاو، والكثير من المناطق الحرة على أراضي بريطانيا العظمى.

أما القائمة التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والتي أصدرتها في عام ٢٠٠٠، فكانت تضم ٤١ دولة، وفي عام ٢٠٠٩ – أصبحت ٣٨ دولة. وقد تمت الإشارة في هذه القائمة بشكل خاص إلى ماكاو وليختنشتاين وأندورا، اللاتي يرفضن التعاون في موضوع تبادل المعلومات بشأن الضرائب **(**ما يعرف بالقائمة السوداء**)**.

وفي عام ٢٠٠٧ قامت المنظمة الدولية المسماة شبكة العدالة الضريبية TaxJusticeNetwork[1] بوضع قائمة خاصة بها: تضم القائمة ٦٩ منطقة أفشور، وقد انخفض هذا العدد مؤخراً إلى ٦٠.

وأما في روسيا فقد تمَّ بناءً على قرار وزارة المالية بتاريخ ١٣ / ٠١ / ٢٠٠٧ نشر قائمة بأسماء مناطق الأفشور تضم ٤٢ دولة. وفي الوقت نفسه وبناء على الوثائق المعيارية التي يعتمدها بنك روسيا فقد تمَّ تحديد ٥٨ دولة ومنطقة من نظام الأفشور **[**١٤٨**]**.

ويمكن ذكر جزر كايمان[2] كمثال على الأفشور الحديث. ولطالما كان يحب الرئيس الأمريكي باراك أوباما الإشادة بهذا الأفشور، حيث تم في شارع

---

(١) شبكة العدالة الضريبية هي شبكة دولية مستقلة أطلقت في عام ٢٠٠٣. تهتم بالبحوث رفيعة المستوى والتحليل والدعوة في مجال الضرائب الدولية والجوانب الدولية للتنظيم المالي . كما أنها ترسم وتحلل وتوضح دور الضرائب والآثار الضارة للتهرب الضريبي، وتجنب الضرائب، والمنافسة الضريبية والملاذات الضريبية .عالم الملاذات الضريبية في الخارج هو محور تركيز خاص لعمل الشبكة. وتتمثل الأهداف الأساسية في خلق التفاهم والنقاش وتشجيع الإصلاح، ولا سيما في البلدان الأفقر .نحن لا نتماشى مع أي حزب سياسي . المترجم.

(٢) «جزر كيمان "Cayman Islands": «ثلاث جزر في **البحر الكاريبي** .تقع على مبعدة ٢٤٠ كيلومتراً إلى الشمال الغربي من **جامايكا** .اكتشفها **كولومبس** عام١٥٠٣م واستعمرها البريطانيون بعيد عام ١٦٧٠م. تمتعت بالحكم الذاتي ابتداء من عام ١٩٥٩م ولكنها =

تشيرتش في المبنى الذي يُعرف ببناء أوغلاند، تسجيل أكثر من ١٨٠٠٠ شركة حسب التقرير الصادر عن الكونغرس الأمريكي. وكما يقول أوباما، إنَّ هذا إمّا أكبر مبنى في العالم، أو إنه أكبر عملية غش ضريبي في العالم»[١٤٩]. إذ إنَّ عدد الشركات المسجّلة في تلك الجزر يفوق عدد سكانها.

لقد ازداد حجم الأموال الخارجية للأفشور في العقد الماضي وسطياً بمقدار ٦% في السنة، ليتجاوز مع نهاية عقد التسعينيات مبلغ ٥ تريليون دولار [١٥٠]. أما اليوم فيوجد في شركات الأفشور، حسب تقديرات شبكة العدالة الضريبية، ١١.٥ تريليون دولار. ولذلك فإنَّ الشركات العالمية توفِّر وبفضل شركات الأفشور تلك ما يربو على ٢٢٥ مليار دولار [١٥١]. أما أضخم مركز أفشور في العالم فلا تزال سويسرا، حيث تتركز في بنوكها أموال لغير المقيمين بمبلغ إجمالي ٢,٢ تريليون دولار.. [١٥٢].

يتم استخدام الأفشور ليس من أجل التهرب من الضرائب فحسب؛ بل ومن أجل «توفير الشروط الأفضل لتدفق رأس المال» على النطاق العالمي، وأيضاً من أجل تنظيم شتى أنواع الاحتيال. فعلى سبيل المثال، من أجل التحكّم بتدفقات الأموال «الساخنة»، ونقلها من بعض البلدان إلى بلدان أخرى وخلق أزمات، والعمل على انهيار العملات الوطنية وغير ذلك والخ. فقد كشفت الأزمات المالية في بلدان جنوب شرق آسيا في نهاية العقد الماضي، مثلاً، عن خاصيّة معيّنة: تبيّن أنَّ عدداً كبيراً من البنوك

=سرعان ما أُخضعت للحكم البريطاني من جديد (عام ١٩٦٢). العاصمة :**جورج تاون**. عدد السكان: ٣٦,٥٠٠ نسمة... تتألف من جزر **كايمان العظمى وكايمان براك وكايمان الصغرى**. وتعتبر الجزر مركزاً استثمارياً قليل الضرائب وإحدى المقاصد السياحية البارزة في العالم لأجل الغوص تحت الماء. المترجم.

والشركات هي في حالة إفلاس بسبب المديونية الكبيرة تجاه فروع الأفشور التابعة لها [١٥٣].

تجري مناقشة المشاكل المتعلقة ببزنس الأفشور في وسائل الإعلام الغربية بحيوية كبيرة، ولكن من زاوية الضرر المُحتمَل لمثل هذا البزنس على اقتصاديات الدول الغربية فقط. وتطالب الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ إجراءات صارمة في هذا المجال، ولذلك فهي تقوم بتتبع الحسابات المصرفية للأمريكيين في جميع أنحاء العالم. كما أنَّ بريطانيا العظمى وبلدان أخرى في الاتحاد الأوربي شنّت حملة عاتية بقصد إغلاق أو فرض مراقبة صارمة على مراكز الأفشور التي تمارس إخراج الأموال من بلدان أوربا القديمة. في حين أن تلك الدول ذاتها لا تقوم بأدنى انتقاد أو تنديد بحق بزنس الأفشور الذي تمارسه الشركات الروسية والأوكرانية وغيرها من الأوليغارشيين الجدد والموظفين الحكوميين الفاسدين، الذين يقطنون في فضاء الاتحاد السوفييتي السابق. وهذا بالرغم من أن حوالي ٤٠% من أموال المشار إليهم، حسب تقارير الخبراء، إنما هي محفوظة في الأفشور. في حين أنَّ هذه النسبة لا تتجاوز في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان نسبة ٢%، وفي الاتحاد الأوروبي – ١٠%. فالغرب يخوض حرباً شعواء ضد شركات الأفشور في حال كانت الأموال تأتي إليها من الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية. وهو بالعكس، يغض النظر عن الأفشور التي تنتقل من خلالها الأموال إلى دول الاتحاد الأوربي؛ أي إنَّ الغرب يستخدم في علاقته مع البلدان المحيطة بالرأسمالية العالمية جيوبوليتيكا أفشور قادرة على خلق ممرات لضخ الأموال والموارد التي تمَّ نهبها من قبل الحكّام الفاسدين لتلك البلدان [١٥٤].

تقوم منظمة النزاهة المالية العالمية غير الحكومية GlobalFinancialIntegrity[١](GFI) بعملية رصد دوري لهروب رؤوس الأموال من البلدان ذات الاقتصادات النامية (وهذه تضم البلدان الاشتراكية سابقاً). وحسب المعطيات التي نشرتها المنظمة، تم خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٠ ولغاية ٢٠١٠ تهريب حوالي ٨,٤٤ تريليون دولار من البلدان المذكورة. وحسب إحصائيات GFI، تشغل الصين المرتبة الأولى من حيث كمية الأموال التي يتم إخراجها (٢، ٧٤ تريليون دولار)، والمكسيك - في المرتبة الثانية (٥٠٤ مليار دولار)، وروسيا - في المرتبة الثالثة (٥٠١ مليار دولار). ويتم إخراج الأموال في معظم الحالات إلى مراكز الأفشور ومن هناك يمكن للأموال أن تنتقل إلى اقتصاديات بلدان «المليار الذهبي». وقد قدّر الخبراء في GlobalFinancialIntegrity أن الحجم الإجمالي للأرصدة الخاصة المحفوظة في المناطق الخاضعة لنظام الأفشور القضائي يبلغ ١٠ تريليون دولار. وهذه هي الخريطة التي تظهر توزّع تلك الأرصدة على المراكز الرئيسية لنظام الأفشور القضائي (مقدّرة بالتريليون دولار أمريكي): الولايات المتحدة الأمريكية – ٢,١٨؛ جزر كايمان – ١,٥٥؛ بريطانيا العظمى – ١,٥٣؛ ثم تأتي في القائمة

(١) منظمة النزاهة المالية العالمية: منظمة عير حكومية وغير ربحية تقوم بالبحوث والاستشارات ويقع مقرّها الرئيسي في واشنطن. كما تقوم ببحوث حول حجم وتأثير وخصائص التدفقات المالية غير المشروعة - عائدات الجريمة والفساد والضرائب والتهرب - مع التركيز بشكل خاص على الاقتصادات النامية والناشئة .كما تقوم المنظمة، التي تضم فريقاً من الخبراء الاقتصاديين والمحامين ومحللي السياسات، بتقديم المشورة إلى حكومات البلدان النامية بشأن الحلول السياسية للحد من تلك التدفقات، وتشجع تدابير الشفافية في النظام المالي الدولي كوسيلة للتنمية والأمن العالميين. المترجم.

لوكسمبورغ، ألمانيا، جزيرة جيرسي، هولندا، إيرلندا، سويسرا وهونغ كونغ – مجموع حصتها ٢,٣٨ تريليون دولار [١٥٥]. والملفت للنظر هو أنّ خبراء GFI أدرجوا في قائمة مناطق الأفشور عدداً من البلدان المتقدّمة اقتصادياً – الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا العظمى، ألمانيا وسويسرا وغيرها. إذ توجد على أراضي هذه البلدان مناطق خاصة تُعتبَر وبالمعنى الدقيق للكلمة مناطق أفشور. ففي الولايات المتحدة الأمريكية – ولاية ديلا وير، وفي بريطانيا العظمى – جزيرة ماين، وهكذا دواليك. علاوة على ذلك، إنَّ بعض المؤسسات والهيئات تضمن للزبائن سريّة كاملة. كما هو الحال، مثلاً، في بنوك سويسرا. وفي الختام، نشير إلى أنَّ بعض تلك البلدان لا تمثّل ملاذات (مناطق لجوء) ضريبية؛ بل وسياسية أيضاً. وأكثر ما تتميز من هذه الناحية بريطانيا العظمى. ويعتبَر مثل هذا النظام ملائماً ومُغريّاً جدّاً بالنسبة «للأوليغارشيين الهاربين»، وهو يحفّز على نقل الأموال إلى مثل تلك البلدان، حتى ولو لم يكن يقّدم تسهيلات ضريبية.

إنَّ مستوى «الشفافية» في هذه الأسواق أو تلك، وفي هذه القطاعات والمناطق (التشكيلات الإدارية) أو تلك، وأيضاً مستوى الشفافية في اقتصاد بلدان منفردة بعينها، إنما تُحدِّده عملياً مراكز النظام المالي العالمي. واليوم تلعب دور مثل هذه المراكز كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى، اللتيَن تمثّلان مصالح المرابين الدوليين في وول ستريت في نيويورك ولندن سيتي.

وقد كانت المنظمة التي سبق ذكرها أعلاه TaxJusticeNetwork (شبكة العدالة الضريبية) قد أصدرت في عام ٢٠٠٩ مؤشر السريّة المالية (FinancialSecrecyIndex) الذي يميّز مستوى السرية في شركات الأفشور المالية والضريبية و«عدم رغبتها في التعاون مع الأجهزة الضريبية للبلدان الأخرى».

من بين ٦٠ سلطة قضائية مذكورة في دراسة JTN كانت ولاية ديلاور الأمريكية ولوكسمبورغ وسويسرا وجزر كايمان ولندن سيتي – هي الأكثر سريّة. كما ورد في قائمة البلدان «غير الشفافة» بدرجة كبيرة جدّاً كل من الصين وهولندا والبرتغال وبلجيكا وايرلندا. «إذا كانت لوكسمبورغ وسويسرا تتخصصان بالسريّة المصرفية التقليدية، فإنَّ البلدان الانكلو – ساكسونية تقدِّم لوحات أو خططاً أكثر كتماناً وإتقاناً يستحيل بلوغها في المجال البنكي» – ينوِّه أصحاب التقرير. وقد أشار التقرير إلى أنه يستحيل تحديد مَن هو المالك الفعلي للشركة في أي من الأفشور التي طالتها الدراسة باستثناء موناكو. فهناك تغيب سجلات الاستئمانات أو الصناديق أو أنَّ الوصول إليها غير ممكن وممنوع.

ويلفت واضعو التقرير الانتباه إلى أنَّ نصف السلطات القضائية التي تُدعى «نعيماً ضريبياً»، إنما يتعلّق بالتاج البريطاني. وتبدو النتيجة النهائية للبحث على النحو التالي: الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى، اللتان تملكان علاقات سياسية ومالية مع مراكز الأفشور الرئيسية في العالم، «تشكِّلان ممرات للتدفقات المالية غير الشرعية في السوق المالية العالمية»[١٥٦].

«اقتصاد السوق» = «اقتصاد الظل»

إذا ما حاولنا الابتعاد عن أنماط التفكير التي تصيغها المناهج التعليمية في النظرية الاقتصادية، وألقينا نظرة موضوعية غير مسبقة على «اقتصاد السوق« المعاصر، فسوف يكون بإمكاننا أن نقول بلا مبالغة: هذا عبارة عن «اقتصاد الظل» بنسبة ١٠٠%. لب القضية يكمن في أنَّ أحد أهم مبادئ «اقتصاد السوق» التي صاغها وأعلن عنها منظّرو هذه السوق وقاموا برفعها إلى مستوى قانون إنما هو مبدأ «السريّة التجارية». وهذا المبدأ ثابت

وراسخ حتى في البلدان التي لا يرد اسم لها في أي قوائم للمناطق الأفشور. وهذا يعني: أنَّ جميع عناصر النشاط الاقتصادي، أي الشركات الصناعية والبنوك وشركات التأمين الخ «غير شفافة بالنسبة للمستهلكين ولا للدولة، لا للشركاء في العملية الاقتصادية ولا للمجتمع ككل. بالتالي، فإنَّ كل «عنصر في اقتصاد السوق« يتحوّل إلى «أفشور»، إلى «جمعية سريّة»، إلى «الشيء في ذاته»، وهذا ما يكلّف المجتمع باهظاً.

يقول بعض المشككين أن «نظرية المؤامرة» (Конспирология، Conspiracy) الشائعة اليوم – مجرّد ابتداع وثمرة الخيال المريض. بيدَ أنَّ كلمة كونسبيرالوغيا Конспирология مشتقة من الكلمة الانكليزية Conspiracy التي تعني «المؤامرة». فإذا ما انطلقنا من هذا التعريف، فإنَّ قطاع المال والبزنس في عالمنا المعاصر – عبارة عن «مؤامرة» صرف: المرابون ورجال الأعمال الآخرون («البزنسمين») – «متآمرون» يمارسون نشاطهم تحت راية السريّة ضد خصومهم وزبائنهم من المستهلكين وضد الدولة والمجتمع بأكمله.

وبما أنّ هذا الموضوع كبير جدّاً وواسع، فسوف نكتفي ببضعة أمثلة فقط.

المثال الأول يتصل بالقضية المرتبطة مع الأسرار التي تتعلق بتكاليف الإنتاج. يطرح نفسه سؤال، لماذا تقوم أو يجب على الشركات إخفاء تلك التكاليف عن المجتمع؟ ذلك لأنه بهذه الطريقة يصبح ممكناً تحديد أسعار تفوق بمرات وأحياناً بأضعاف مضاعفة الكلف الحقيقية للإنتاج. وفي مثل هذه الحال يبلغ معدّل العائد مئات وآلاف النسبة المئوية. ففي كلّ عام يتم تسجيل عدد كبير من الدعاوى القضائية في بلدان أوربا الغربية ضد الشركات في قطاع الصناعات الدوائية، حيث تقوم تلك الشركات بتعيين أسعار لا تمت بأي صلة لتكاليف إنتاج الأدوية. وفي المحصلة ترتسم لدينا لوحة مُضحكة

(ومحزنة في الوقت نفسه) جدّاً: كما لو أنَّ الدولة، من ناحية، تحارب الأسعار الاحتكارية؛ ولكنها، من ناحية ثانية، عاجزة عن التخلّص من ممارسة السريّة التجارية. أي أنه تجري، عملياً، شرعنة لنهب المستهلكين.

المثال الثاني يتعلّق بالسرية التجارية التي ترتبط بالابتكارات المتجددة في عالم التكنولوجيا (تكنولوجيا النانو – المترجم). تقوم شركة ما باختراع تقنية جديدة (أو تشتريها من شخص ما، كوليبين مثلاً) وتحصل على تخفيض كبير في تكاليف الإنتاج. تبقى التقنية الجديدة سريّة عن المنافسين. بل أكثر من ذلك، من أجل منع الآخرين من استخدام مثل هذه التقنية تقوم الشركة بحماية مصالحها («الملكية الفكرية») عن طريق تسجيل براءة الاختراع أو الامتياز. تصبح الشركة محتكرة لاستخدام التقنية الجديدة. ما يجعل جميع المنتجين في القطاع المعني «محرومين» من إمكانية استخدام هذه التقنية. بالتالي، تنتفي إمكانية خفض الأسعار على المنتج المحدد في نطاق القطاع المذكور، وهذا يجعل المجتمع بأكمله يدفع الثمن.

والمثال الثالث يتعلق بالأسعار داخل الشركات. وهذا أكثر ما يكون ملحّاً بالنسبة للشركات العملاقة التي تمتلك عدداً من الفروع المالية والتجارية والإنتاجية، والتي يجري فيما بينها تداول أو تناقل («Transfers») لمختلف السلع نصف المصنّعة (منتجات شبه جاهزة)، ولمنتوجات أخرى (بما في ذلك الأموال). ويتم عادة تحديد الأسعار على هذه المنتجات بعد الأخذ بالحسبان «توفير الشروط المثلى» للضرائب، لذلك فإنَّ النسبة بين الأسعار «التحويلية إلى الكلف الحقيقية لإنتاج السلع نصف المصنّعة و«المنتوجات» الأخرى تبقى غير معروفة إلا لدائرة ضيقة صغيرة من الأشخاص الذين يُعدّون من المالكين أو المسؤولين الكبار في إدارة الشركة.

من الواضح أنَّ مثل هذه الطريقة في تحديد الأسعار على المناقلات داخل الشركات يعني خسائر كبيرة بالنسبة للمجتمع على شكل عائدات من الضرائب.

المثال الرابع يتصل بالمواصفات التقنية والطبية – الوقائية وغير ذلك للسلعة المنتجة. فشركات الأدوية غالباً ما تتكتم على «حزمة» كاملة من الآثار الأجنبية التي يمكن أن تنشأ عند استعمال هذا العقار أو ذاك. كما أنَّ الشركات المتخصصة بإنتاج أجهزة الهاتف النقال تخفي عن المستخدمين وبمختلف الوسائل العواقب السلبية التي يمكنها أن تحصل بسبب الإشعاعات الكهرومغناطيسية. أما الشركات التي تنتج مواداً غذائية مُعدّلة وراثياً ومختلف المنتوجات الكيماوية، فقد قيل وكتب عنها كثيراً، لكن هذه الشركات تحتفظ بالصمت المطبق حول كل ما يتعلق بمنتجاتها.

يجب الاعتراف بأن السريّة التجارية كقاعدة وكمبدأ في مجال الأعمال موجود منذ زمن قديم. ولكن ما يحدث في الوقت الحالي هو استغلال بشع لهذه الميزة التي تمَّ منحها للبزنس بحيث أنّ هذا الاستغلال قد فاق كل الحدود واكتسب أبعاداً واسعة. وهذا يخص بالدرجة الأولى الشركات الضخمة والعملاقة. ونحن جميعاً نتذكر انهيار الشركة الأمريكية العملاقة في مجال الطاقة «إنرون» في بداية العقد الحالي. لقد جرى التمهيد لهذا الانهيار إلى درجة كبيرة من خلال التلاعبات التي تم التكتم عليها تحت اسم السرية التجارية. بالطبع، لا تلجأ جميع الشركات ومنذ البدء إلى استغلال راية «السرية التجارية» للقيام بمختلف أنواع التلاعبات، ولكنها جميعها وبالتدريج «تصاب بعدوى» التعامل المضلل وغير الشريف من قبل البزنس ليطال كافة قطاعات «الاقتصاد».

إنَّ قانونية وقدسية السرية التجارية تحرم رجال الأعمال الشرفاء من فرصة إلقاء القبض على المنافس الغشاش بالجرم المشهود الذي قام بخداع المورِّد أو المستهلك أو أعطى رشوةً للسلطات من أجل التهرب من الضريبة، أو أنه قام بحيل أخرى غير شريفة سمحت له بأن يكسب أموالاً أكبر مما هو متعارف عليه وسطياً في القطاع المعني. هذا يعني أنَّ المنافسين أيضاً سوف يكونون مضطرين لممارسة الخداع والاحتيال تحت ستار السرية التجارية، إذا كانوا يرغبون بأن يحتفظوا بمواقعهم في البزنس.

لا يوجد أي مسوّغ لإخفاء الأعمال النظيفة والشريفة. ففي حال لم يكن أي طرف يستغل ثقة الطرف الآخر أو عدم اطلاعه الكافي، فإنَّ قيمة وشروط أي صفقة سوف تكون قريبةً من المعدل الوسطي في القطاع المحدد. وعندئذ لن تكون المنافسة في السوق بحد ذاتها عبارة عن صراع حتى الموت، وإنما مجرّد إشارة دائمة عن أنه يجب عليك أن تحافظ على حيويتك ونشاطك، وأنه لا يجوز لك أن تسترخي وأن تتكاسل إذا كنتَ تريد أن تحتفظ بموقعك في البزنس. وللعلم، لا توجد في حقيقة الأمر حاجة للتنافس الفظ واللئيم: إذ إنه يؤدي إلى متاعب جمّة فقط كالبطالة والتوتر الاجتماعي...

إنَّ السريّة التجارية تدلل على روح الفردية والتوحش في مجال الأعمال، ونؤكد إلى جانب ذلك – على الطابع النفاقي للأخلاق، الذي يُغذّي البزنس الرأسمالي. إنَّ ثبات ورسوخ السرية التجارية – هي تعبير عن الثقة الراسخة لرجال الأعمال بأنه يحق لهم ويستطيعون أن يمارسوا الاحتيال تحت ستارها بدرجة أكثر مهارة وأكثر حذاقة من منافسيهم. إذ لو أنّه كان لديهم أدنى شك في ذلك أو أنه لم تكن لديهم الرغبة في ممارسة الخداع والغش، لكانوا ومنذ زمن مديد رفعوا الشفافية في أعمالهم إلى مرتبة قانون...

١٤٨ - ما هي مناطق الأفشور // صحيفة كوميرسانت - السلطة. العدد ١١، ٢٠٠٩.

١٤٩ - ي. نيظاموف. بحثاً عن النعيم الضريبي // كوميرسانت - المال. العدد ٢٢. ٢٠٠٩.

١٥٠ - ل. زوبتشينكو. أن تجعل من «النعيم الضريبي» جهنّماً. // مجلة المال. روسيا. العدد ٤. ٢٠٠١.

١٥١ - ي. نيظاموف. بحثاً عن النعيم الضريبي // كوميرسانت - المال. العدد ٢٢. ٢٠٠٩.

١٥٢ - ما هي مناطق الأفشور // صحيفة كوميرسانت - السلطة. العدد ١١، ٢٠٠٩.

١٥٣ - ر. ر. ياكوفليف. مناطق الأفشور والنشاط في حقل اقتصاد الظل // القانون المصرفي. العدد ٣. ٢٠٠٥.

١٥٤ - انظر: ف. ديرغاتشيف. ألا يجوز تبديل مكان «التآخي» بين السلطة الفاسدة والبزنس؟ «ملاحظات بشأن الأفشور». ٢٢-١٢-٢٠١١.

١٥٥ - المعطيات مأخوذة من موقع Global Financial Integrity.

١٥٦ - كوميرسانت. ٥ - ١١ - ٢٠٠٩: «مكافحة اقتصاد الظل».

مسرحية تحت عنوان: «محاربة اقتصاد الظل»

بعد أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١ بدأ الغربُ بهمة عالية «حربه» ضد غسيل الأموال «القذرة»، و ضد «تمويل الإرهاب» أيضاً. نحن نضع كلمة «محاربة« بين هلالين عن قصد لأن معظم مراكز الأفشور بقيت واستمرت

في عملها حتى بعد ١١/٠٩/٢٠٠١. ومع الإبقاء على مراكز الأفشور تصبح مثل تلك «المحاربة» بلا معنى أو بلا جدوى.

كما يشير الباحث المتخصص بقضايا الأفشور ر. ر. ياكوفليفا، «لقد تحوّلت صناعة الأفشور إلى بزنس عولمي انتشر في جميع أنحاء الكرة الأرضية، ليشمل بهذا الشكل أو ذاك، حوالي نصف الحجم الكلي للمعاملات المالية العالمية. ومن الصعب جدّاً مجابهة ذلك. فأي برنامج مُقترَح يتبيّن أنه «قابل للاختراق»، وأنَّ تنفيذه محط جدال ونزاع إلى أبعد حد. ذلك أنه يقف وراء الأفشور قوى الضغط (اللوبي[1]) من أصحاب المليارات، وبالتالي فإنَّ الحرب التي تُشن من أجل تغيير نظام عملها كثيراً ما يكون هدفها ليس «كبح أو لجم» مناطق الأفشور بقدر ما هو «ركوب» هذه المناطق«[١٥٧].

واليوم، بسبب الأزمة الحالية، عادت مسألة الأفشور من جديد لتشغل الأولوية في اهتمام حكومات البلدان المتطورة والمنظمات الدولية المختلفة. كما راحت السرية التجارية تتعرض لانتقادات حادة. هكذا، تمَّ في لقاء «العشرين» في لندن في عام ٢٠٠٩ اتخاذ قرار حول مكافحة السرية المصرفية. وقد بدأ كل من صندوق النقد الدولي ومجلس أو لجنة الاستقرار المالي[2]، كما

---

(١) مجموعة من الناس الذين يسعون للتأثير على السياسيين أو الموظفين العموميين بشأن قضية معينة. المترجم.

(٢) مجلس الاستقرار المالي: لتعزيز الرقابة على الأسواق المالية، قررت مجموعة العشرين في إبريل ٢٠٠٩ توسيع نطاقة عضوية منتدى الاستقرار المالي السابق (FSF)وتغيير اسمه إلى **مجلس الاستقرار المالي** (FSB) وتتضمن العضوية الجديدة كل بلدان مجموعة العشرين، وإقليم هونغ كونغ الإداري الخاص، وإسبانيا والمفوضية الأوربية. ويهدف مجلس الاستقرار المالي إلى المساعدة في =تحسين عمل الأسواق المالية، والحد من المخاطر النظامية عبر تعزيز تبادل المعلومات والتعاون الدولي بين السلطات المسؤولة عن الحفاظ على الاستقرار =

لو بإيجاز يهاجمان باستمرار سويسرا وغيرها من البلدان التي ما زالت تعمل فيها السرية المصرفية. كما أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما في ٤ أيار من عام ٢٠٠٩ عن المباشرة بمحاربة نقل الأموال من الولايات المتحدة الأمريكية إلى مناطق الأفشور، موضّحاً أن البلاد تخسر جرّاء ذلك ١٠٠ مليار دولار سنوياً على الأقل [١٥٨]. كما أنَّ الكونغرس الأمريكي يناقش مسودة قانون حول محاربة استغلال «الملاذات الضريبية».

بيد أنّ اللافت هو أنَّ سلطات البلدان المتقدّمة تقوم «بحقن» مبالغ مالية كبيرة في تلك الشركات والبنوك «المُنتِجة للأنظمة» التي تمتلك شبكة واسعة جدّاً من الأفشور. وحسب المعلومات، إن هذا «الحقن» المالي يصب في نهاية المطاف، كما تبين، في مناطق الأفشور تلك.

=المالي. وقد عقد المجلس أول اجتماعاته في مقر صندوق النقد الدولي بتاريخ ١٤ إبريل ١٩٩٩، ولا يزال يجتمع منذ ذلك الحين على أساس نصف سنوي. وقد اكتسب صفة المراقب في اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في سبتمبر ١٩٩٩. ويرأس المجلس السيد مارك كارني بصفته الشخصية، وهو محافظ بنك انجلترا المركزي منذ بداية يوليو ٢٠١٣ وشغل قبلها منصب محافظ بنك كندا المركزي. ويتألف المجلس من مجلس إدارة، ولجنة توجيهية، ولجان ومجموعات فرعية أخرى حسب الحاجة، وأمانة سر مقرها بازل، سويسرا. ومجلس الإدارة هو الجهاز المعني بصنع القرار في المجلس، ويضم في عضويته القائمين على وزارات الخزانة والبنوك المركزية والأجهزة الرقابية في البلدان الأعضاء؛ ورؤساء أهم الهيئات المختصة بوضع المعايير ولجان البنوك المركزية؛ وكبار ممثلي المؤسسات المالية الدولية (بنك التسويات الدولية والبنك المركزي الأوربي والمفوضية الأوربية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي). وتقدم اللجنة التوجيهية إرشادات تشغيلية فيما بين اجتماعات مجلس الإدارة لدعم توجهات المجلس. ويحدد مجلس الإدارة تشكيل المجلس باقتراح من الرئيس. ويجوز له تشكيل لجان دائمة ومجموعات عمل حسب الاقتضاء. المترجم.

كان الكونغرس الأمريكي قد نشر في بداية عام ٢٠٠٩ تقريراً يتضمن المعلومة التالية: من بين ١٠٠ أضخم شركة أمريكية (بما فيها البنوك)، هناك ٨٣ تمتلك فروعاً في مناطق الأفشور. فمثلاً، بنك MorganStanley، يمتلك في مناطق الأفشور ٢٥٠ فرعاً أو شركة تابعة، نصفها مُسجَّل في جزر كايمان. وبنك Citigroup يملك في تلك الجزر ٩٠ شركة تابعة مسجّلة هناك [١٥٩]. بالمناسبة، كلا البنكيَن المذكورين تلقيا «حقناً مالية» بمليارات كثيرة من الدولارات من قبل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

كما انضمت إلى مكافحة استخدام «الملاجئ الضريبية» أيضاً منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[١] (OECD،OCЭP)، التي من بين أعضائها بلدان «المليار الذهبي». فقد نشرت في عام ٢٠٠٩ قائمة تضم ٣٨ دولة مصنّفة على أنها «ملاذات ضريبية». والمثير هو أنه وردت في تلك القائمة أسماء دول – أعضاء في هذه المنظمة – مثل سويسرا ولوكسمبورغ. وقد تم الطلب إلى الدول الواردة في تلك القائمة «السوداء» أن تنجز خلال وقت قصير تعديلاً على معايير الكشف عن السرية المصرفية بما يتفق مع المعايير الدولية. وبعد بعض التنازلات الرمزية من قبل سويسرا ولوكسمبورغ،

(١) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organization for Economic Co-operation and Development) : واختصارها OECD هي منظمة دولية مكونة من مجموعة من البلدان المتقدمة التي تقبل مبادئ الديمقراطية التمثيلية واقتصاد السوق الحر. نشأت في سنة ١٩٤٨ عن منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي العملية (آنفا) (OEEC)التي يتزعمها الفرنسي روبير مارجولين، للمساعدة على إدارة خطة مارشال لإعادة إعمار أوربا بعد الحرب العالمية الثانية. وبعد فترة تم توسيعها لتشمل عضويتها بلداناً غير أوربية، وفي سنة ١٩٦٠ تم إصلاحها لكي تكون منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. المترجم.

توقفت الضجة التي أثيرت في وسائل الإعلام حول هذين البلدين في خريف عام ٢٠٠٩.

وقد لاحظ في هذا الشأن خبراء شبكة العدالة الضريبية التي أشرنا اليها أعلاه: «لقد اصطدمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD،ОСЭР) المنوط بها محاربة الأفشور، بصراع المصالح، لأنّ الموزّدين الرئيسيين والأكثر نفوذاً للخدمات في مجال الشفافية المالية هم أعضاء أساسيون فيها» [١٦٠].

إنَّ الضجة التي أثيرت في أثناء الأزمة الحالية بخصوص مناطق الأفشور والسرية المصرفية، من وجهة نظر مصالح المرابين، ليست من دون مغزى إلى حد بعيد. ذلك أنَّ المرابين الدوليين، وبحجّة «محاربة اقتصاد الظل»، يحصلون على إمكانية لبسط سيطرتهم على العمليات المالية – المصرفية في تلك البلدان التي يجب أن تصبح جزءاً مكوِّناً لإمبراطوريتهم العالمية. إذ يتم أمام أعيننا تشييد نظام جبار من الرقابة المالية فوق الوطنية يوضع في أيدي مالكي البنك الاحتياطي الفدرالي. وعلى وجه الخصوص، تم في نهاية الثمانينيات (من القرن العشرين – المترجم) إنشاء منظمة دولية تحت اسم «مجموعة العمل من أجل مكافحة غسل الأموال»[1] (ФАТФ، FATF). وقد راحت هذه المنظمة تمارس الضغوط على

(١) مجموعة العمل المالي هي هيئة حكومية دولية تتولى مهمة دراسة التقنيات واتجاهات غسل الاموال وتمويل الإرهاب وإعداد وتطوير السياسات المتعلقة بمكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب محلياً ودولياً. ركزت المجموعة، منذ تأسيسها بباريس سنة ١٩٨٩، جهودها على اعتماد وتنفيذ تدابير ترمي الى مواجهة استغلال المجرمين للنظام المالي. وقد أصدرت مجموعة العمل المالي سنة ١٩٩٠ سلسلة من التوصيات، وقامت بمراجعتها سنة ١٩٩٦ و٢٠٠٣ و٢٠١٢ لتواكب التطورات التي عرفتها التهديدات الناتجة عن غسل الأموال.

وتتابع مجموعة العمل المالي التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في تنفيذ التدابير اللازمة وتعمل بشكل وثيق جداً مع ثمانية منظمات إقليمية على شاكلة مجموعة =

بلدان معينة بهدف إرغامها على تأسيس منظومات وطنية للرقابة المالية على تدفقات رؤوس الأموال، وبحيث أن تلك المنظومات سوف تكون خاضعة لرقابة FATF. وهذا ما سمح بمراجعة جزئية لمبدأ «السرية التجارية» الذي لطالما كان راسخاً ومقدّساً. وهنا يلفت المحللون الجدّيون الانتباه إلى تلك الحقيقة وهي أنَّ «المجتمع الدولي» يركِّز جهودَه من أجل مكافحة «غسل الأموال»، وليس لمحاربة المصادر «الأولى» لنشوء الأموال «القذرة»، كأن يكون الجهد منصبّاً، مثلاً، على محاربة تجارة المخدرات. إنَّ مثل هذه «الانحرافات» تدعو مرة إضافية للتفكير بأنَّ مكافحة «غسيل الأموال» ليست سوى غطاء ضروري لكي تتمكن الأوليغارشيا المالية العالمية من إقامة رقابة مالية فوق وطنية كأداة للسيطرة على العالم.

والمثير هو أنَّ بعض المنظمات الدولية وسلطات بلدان معينة بذاتها، لا تؤدي الخطوات التي تتخذها لمحاربة «غسل الأموال» إلى خفض أبعاد ونطاق «اقتصاد الظل»، وإنما على العكس تحفِّز نموَّه وتعزِّزه.

بالطبع، لا يمكن اختصار «الحرب» ضد «اقتصاد الظل» فقط بالإجراءات التي تفضي إلى القضاء أو الحد من انتشار بزنس الأفشور، ومنع «غسيل» الأموال «القذرة»، وإيقاف تمويل الإرهاب؛ بل ثمة سلسلة كاملة من الاتجاهات الأخرى لمثل هكذا «مكافحة». مثلاً، يتم تنظيم بشكل دوري (بعد كل فضيحة) مناقشات صاخبة حول مكافحة استخدام المعلومات من داخل

=العمل المالي، وتدرس المجموعة أساليب غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتدابير اللازمة لمكافحة هذه الظواهر، وتشجع اعتماد وتنفيذ التدابير المناسبة على الصعيد العالمي، وتتعاون مع الهيئات الدولية الأخرى المعنية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. المترجم.

أسواق المال. أمريكا، مثلاً، منذ حوالي قرن وهي تحارب ممارسة استخدام المعلومات من الداخل بهدف إثراء بعض اللاعبين في أسواق الأوراق المالية. ولكن النتيجة قريبة من الصفر. لذلك يمكن وبكل جرأة وضع كلمة «محاربة» بين هلالين بما يخص هذا النشاط من الاحتيال.

إنَّ تمحيص التطبيق العملي «لمحاربة» المصدر الداخلي للمعلومات (insider) في البلدان الأكثر «تقدّماً» يكشف عن أنَّ «الكفاح» المذكور لا يعدو كونه غطاء لكي يتمكن المرابون الدوليون من بسط سيطرتهم الشاملة على المجتمع. ومثلها «محاربة» الإرهاب – ليست سوى حجّة للقضاء على ما تبقى من حقوق فردية للناس.

وأخيراً، نقطة أخيرة ولكنها لا تقلُّ أهمية. مَن هو أو ما هو مصدر المعلومات من الداخل (Insider)؟ - المعلومات عن القرارات الأكثر أهمية للسلطات في مجال السياسة الداخلية والخارجية، في مجال الاقتصاد والتعاملات المالية –الائتمانية، وفي المجال العسكري وغير ذلك والخ. لقد سبق وقمنا واياكم بالتحقق من أنَّ هذه السلطات تقع تحت هيمنة كاملة للمرابين العالميين. ولذلك، فإنَّ المبادرين إلى اتخاذ أكثر القرارات أهميةً هم المرابون الدوليون بالتحديد، أما الموظفون الحكوميون فيقومون فقط بتظهيرها من خلال الإعلان عنها وبتنفيذها. دعونا نتساءل: ما هي حاجة المرابين الدوليين لأن يسعوا للحصول على معلومات بشأن قرارات يتخذونها هم بأنفسهم؟ لذلك، طالما هي قائمة سلطة المرابين الدوليين، فإنَّ أي حديث عن محاربة «مصدر المعلومات من الداخل –الإنسايد» سوف يبقى عبثاً في عبث أو شكلاً من أشكال «أسطورة سيزيف[1]».

---

(١) سيزيف أو سيسيفوس كان أحد أكثر الشخصيات مكراً بحسب **الميثولوجيا الإغريقية**، حيث استطاع أن يخدع إله **الموت ثاناتوس** مما أغضب كبير الآلهة =

«اقتصاد الظل»: اتحاد بين المرابين والأجهزة الأمنية

هناك جانب آخر للمشاكل ذات الصلة مع «اقتصاد الظل». يدور الحديث عن العلاقات والتفاعل بين البزنس الخاص والمرابين من جهة وبين الأجهزة الأمنية والاستخبارات من جهة أخرى. فنشاط الأجهزة الأمنية يُعتبَر سريّاً بطبيعته، لذلك فهو مناسب بدرجة مثالية من أجل تنفيذ تلك المهام التي تتطلب السريّة لدى الطغم المالية العالمية. والسرية كما بات واضحاً بالنسبة لنا، مطلوبة في ٩/١٠ من جميع العمليات التي تقوم بها البنوك والبنى التجارية الأخرى. إذ إنَّ البزنس المعاصر – عبارة عن منافسة، والمنافسة – عبارة عن حرب، ولكن ليس بين الدول، وإنما بين الشركات مع استعمال وسائل وأساليب خاصة.

إنَّ خوض الحرب (العمليات الحربية) بين البنى التجارية يتطلب المكر والحصول على المعلومات عن العدو (الخصم)، وأيضاً إنشاء شبكة من الجواسيس والعملاء، إلى جانب تضليل العدو والتشهير به، القيام بأعمال تخريبية والكشف عن عملاء العدو في الداخل، التصفية الجسدية للشخصيات الرئيسية في فريق العدو وغير ذلك الكثير مما تقوم به وتمارسه

=**زيوس**، فعاقبه بأن يحمل **صخرة** من أسفل **الجبل** إلى أعلاه، فإذا وصل **القمة** تدحرجت إلى **الوادي**، فيعود إلى رفعها إلى القمة، ويظل هكذا حتى الأبد، فأصبح **رمز** العذاب الأبدي. ورأي **ألبير كامو** في مقاله المنشور عام ١٩٤٢ والمسمى أسطورة سيزيف، أن سيزيف يجسد هراء وسخفاً ولا منطقية ولا عقلانية الحياة الإنسانية، ولكنه يختم بقوله إن المرء لابد أن يتخيل أن سيزيف سعيد مسرور. تماماً كما أن النضال والصراع والكفاح ذاته نحو الأعلى والمرتفعات كاف وكفيل بملء فؤاد الإنسان حيث يقول عنه ليس هناك عقاب أفظع من عمل متعب لا أمل فيه ولا طائل منه... المترجم.

الأجهزة الأمنية للدول. وأهم شيء هنا – السريّة. لم يبقَ شيءٌ غير سرّي، في حقيقة الأمر، في نشاط المؤسسات والبنى التجارية سوى خدمة العلاقات العامة PublicRelations (PR)، التي ينحصر دورها الأساسي اليوم في «تملّق[١]» الجمهور واختلاق القصص للجمهور كيف هي الشركات والبنوك «بيضاء وناعمة[٢]».

اللافت للنظر هو أنَّ قادة كثر في الأجهزة الأمنية سبق وعملوا في بنوك ومؤسسات أو بنى تجارية. كما أنهم يشغلون مناصب رفيعة في مجال البزنس بعد تقاعدهم من العمل في الاستخبارات أو إدارات مشابهة.

لنأخذ، على سبيل المثال، وكالة الاستخبارات المركزية في الولايات المتحدة الأمريكية (ЦРУ). فقد عمل الآباء المؤسسون لهذه المؤسسة وليام دونوفان وفرانك فيزنر وآلِن دالاس قبل ذلك في مكاتب قانونية في وول ستريت. ويكشف التعرف إلى السيرة الذاتية لجميع قادة ЦРУ عن أنهم قبل مجيئهم إلى لانغلي[٣] (مدينة صغيرة في ضواحي واشنطن حيث يوجد مقر

---

(١) وردت في النص الأصلي عبارة "заговоривать зубы, Bite one's teeth" ما ترجمته حرفياً – «الأسنان تتحدث»... ولكن المعنى الدقيق للعبارة هنا هو التملّق... وتستخدم العبارة للتعبير عن عملية خداع وصرف الانتباه بالحديث عن مواضيع لا تمت للموضوع بصلة، أي الثرثرة من دون تناول موضوع محدد. المترجم.

(٢) كناية عن الرقة واللطف والنزوع للسلام... المترجم.

(٣) Лэнгли- Langley.. منطقة في مقاطعة فيرفاكس ماكلين، فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية .تقع على بعد ١٣كم من العاصمة الأمريكية واشنطن... وتعتبر «ضاحية النوم» منها. تشتهر بأنه يوجد فيها مقر وكالة الاستخبارات المركزية، والمعروف أيضاً مركز الاستخبارات باسم جورج بوش. وغالباً ما تستخدم كلمة «لانغلي» كمرادف لوكالة المخابرات المركزية. المترجم.

ЦРУ الرئيسي) كانوا يعملون في بنوك وشركات مختلفة، وأنهم بعد التقاعد من عملهم في وكالة الاستخبارات يعودون إلى أماكن عملهم السابق. ولنأخذ، على سبيل المثال، سيرة اثنين من قادة CIA.

بيل كيسي (BillCasey) كان يعمل مديراً لهذه الوكالة في عهد الرئيس رونالد ريغان. وقد سبق له وعمل محامياً في وول ستريت ومارس تجارة الأوراق المالية (ترايدر). وفي زمن إدارة الرئيس نيكسون ترأس لجنة الأوراق المالية والبورصات (SecuritiesandExchangeComission). وإذا ما تناولنا تدرّجه الوظيفي في الوكالة المركزية ، فسوف نجد أنه اشتهر قبل أي شيء كمسؤول عن العملية المعروفة «ايران – كونترا»[1] التي تحوّلت إلى فضيحة مدوّية. ونذكّر بأن الفضيحة المرتبطة بتلك العملية كانت قد بدأت

---

(١) قضية إيران كونترا) **بالإنجليزية** (Iran–Contra affair: التي عقدت بموجبها إدارة الرئيس **الأمريكي ريغان** اتفاقاً مع **إيران** لتزويدها بالأسلحة بسبب حاجة إيران الماسة لأنواع متطورة منها أثناء **حربها مع العراق** وذلك لقاء إطلاق سراح بعض الأمريكان الذين كانوا محتجزين في **لبنان**، حيث كان الاتفاق يقضي ببيع **إيران** عن طريق **الملياردير السعودي عدنان خاشقجي** ما يقارب ٣,٠٠٠ **صاروخ** تاو مضادة للدروع وصواريخ **هوك أرض جو** مضادة للطائرات مقابل إخلاء سبيل خمسة من الأمريكان المحتجزين في **لبنان**. وقد عقد **جورج بوش الأب** عندما كان نائباً للرئيس **رونالد ريغان** في ذلك الوقت، هذا الاتفاق عند اجتماعه برئيس الوزراء الإيراني **أبو الحسن بني صدر في باريس**، اللقاء الذي حضره أيضاً المندوب عن المخابرات الإسرائيلي الخارجية **«الموساد»«آري بن ميناشيا»**، الذي كان له دور رئيسي في نقل تلك الأسلحة من **إسرائيل** إلى **إيران**. وفي آب/أغسطس من عام ١٩٨٥، تم إرسال ٩٦ صاروخاً من نوع **«تاو»** من **إسرائيل** إلى **إيران** على متن **طائرة DC-8** انطلقت من **إسرائيل**، إضافة لدفع مبلغ مقداره ١,٢١٧,٤١٠ دولار أمريكي إلى **الإيرانيين** لحساب في مصرف **سويسرا** يعود إلى تاجر سلاح إيراني يدعى **«غوربانيفار»**. وفي تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٨٥، تم إرسال ١٨ صاروخاً تم شحنها من **البرتغال وإسرائيل**، تبعها ٦٢ صاروخاً آخر أرسلت من **إسرائيل**. المترجم

منذ عام ١٩٨٦ عندما تبيّن أنَّ وكالات الاستخبارات المركزية الأمريكية التي كان يرأسها بيل كيسي قامت بتزويد إيران بالأسلحة على الرغم من وجود حظر عليها بهذا الخصوص. وأكثر من ذلك، كانت الأموال التي يتم الحصول عليها من بيع الأسلحة إلى إيران تستعمل لتمويل المتمردين في نيكاراغوا (الكونترا)، وذلك على الرغم من أن الكونغرس الأمريكي اتخذ قراراً بمنع مثل هذا التمويل. في أثناء التحقيق بشأن عملية «ايران – كونترا» بالضبط أصبح لأول مرة واضحاً بالنسبة للساسة الأمريكيين وللرأي العام أنّ الوكالة المركزية تشكِّل من دون مبالغة «دولة ضمن دولة». وقد نجح الرئيس بوش الأب الذي حلّ محل الرئيس ريغان في لفلفة وطمس الفضيحة، وخرج الكثير من المشاركين في العملية «سالمين غانمين».

جون دويتش (JohnDeutch) – كان رئيساً للوكالة المركزية ЦРУ لفترة قصيرة (١٩٩٥– ١٩٩٦). بعد أن ترك هذا المنصب في كانون الأول من عام ١٩٩٦ تلقى دعوة من Citygroup وأصبح أحد أعضاء مجلس الإدارة لهذا البنك. المثير هو أنَّه في نهاية العقد الماضي – بداية هذا العقد تمَّ ضبط البنك المذكور أكثر من مرّة في عمليات متاجرة بالمخدرات. وفي عام ٢٠٠١، على نحو خاص، اشترى بنك Citygroup البنك المكسيكي باناميكس Banamex[1] المعروف بعملياته في غسيل الأموال «القذرة» المتحصلة عن تجارة المخدرات [١٦١].

ثمة بين الأجهزة الأمنية وقطاع البنوك مبادلة وتناقل مستمر في الكوادر، وليس على مستوى الشخصيات الرئيسية وحسب، بل وعلى

(١) البنك الوطني المكسيكي أو سيتيبانامكس (سابقاً بانامكس) تم شراء مجموعة بانامكس المالية من قبل سيتي جروب في أغسطس ٢٠٠١ بمبلغ ١٢.٥ مليار دولار أمريكي .وهي تواصل العمل كشركة تابعة لمجموعة سيتي جروب. المترجم.

مستويات أدنى، أي على مستوى «العاملين». على سبيل المثال، لقد فقد كثير من المصرفيين عملهم في ظروف الأزمة، وهم مستعدون لأن يقدّموا خدماتهم لأجهزة الأمن. فمع منتصف العام ٢٠٠٩، حسب معطيات الصحافة الأمريكية، حُرِم أكثر من ٢٠٠ ألف شخص من عملهم في القطاع المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية. لذلك قامت الوكالة المركزية باستغلال الظرف الناشئ وبدأت في عام ٢٠٠٩ بتجنيد الخبراء الماليين الذين يمثّلون، من وجهة نظر الوكالة، «الاحتياطي الذهبي» لأمريكا.

بناءً على الإعلانات، كانت الوكالة بحاجة أكثر في الدرجة الأولى للمحللين (Analytics) الذين يستطيعون تقييم تأثير الأزمة على الوضع الاقتصادي والمالي في بلدان معينة من العالم، وأيضاً الوقوف على التدفقات المالية الدولية لتلك البلدان التي تصنّفها الولايات المتحدة الأمريكية في خانة «الدول غير الصديقة» [١٦٢].

إن التفاعل المتبادل بين الأجهزة الأمنية والاستخبارات وبين البزنس يمنح الأولى حرية واستقلالية أكبر. إذ تحصل على مصادر تمويل إضافية (إلى جانب التمويل الحكومي)، ما يتيح لها الهروب من رقابة وسيطرة الهيئات الحكومية والقيام بعمليات سريّة من دون التنسيق مع السلطات التشريعية والقضائية أو الحصول على موافقتها. يجدر أن نشير إلى أنَّ القوانين التي تنظِّم عمل ونشاط وكالة الاستخبارات المركزية CIA (أي قانون عام ١٩٤٨ بشأن الأمن القومي، وقانون عام ١٩٥٠ حول وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية) تمنح الوكالة المذكورة صلاحيات واسعة لا تتمتع بها أجهزة السلطة التنفيذية الأخرى في الولايات المتحدة الأمريكية. فمثلاً، يحق لوكالة الاستخبارات المركزية أن تخطِّط وأن تنفذ عمليات سرية

(وبشكل خاص اغتيال قادة ورجال سياسة في بلدان أخرى) من دون التنسيق مع الكونغرس ومن دون الحاجة لتقديم تقارير مفصّلة عن النفقات المالية. وهكذا لا يمكن مقارنة الوكالة المركزية الأمريكية من حيث «استقلاليتها» عن الحكومة إلا مع البنك الاحتياطي الفدرالي للولايات المتحدة الأمريكية [١٦٣].

أما في بريطانيا العظمى فإنَّ نظير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية CIA هي الهيئة التي تدعى إم. إي.٦ (MI-6) أو بريتيش انتلجنس سيرفيس[1](BritishIntelegenceService) –المخابرات البريطانية. شكلياً هي تتبع وزارة الخارجية البريطانية، في حين أنه لا يمكن العثور على أي آثار لتمويل هذه الهيئة في الميزانية الحكومية. يميل الخبراء والمحللون للاعتقاد بأنّ إم. إي. سكس تعتمد على «التمويل والاقتصاد الذاتي»، أي أنه يجري تمويلها من مصادر من خارج الميزانية تقوم على تزويدها بصورة دائمة كنتيجة لتنفيذ مختلف المشاريع والعمليات بالاشتراك وبالتعاون مع البزنس الخاص [١٦٤].

ويعتقَد أنَّ «البزنس المشترك» الأساسي بين أجهزة الاستخبارات وبين الشركات والبنوك الخاصة هو تجارة المخدرات، وأيضاً تجارة الأسلحة و«غسيل» الأموال «القذرة». وإنَّ هذه المكوِّنات الثلاثة موجودة، كقاعدة، في أي خطة «للتعاون» بين الطرفين.

---

(١) جهاز الاستخبارات البريطاني أو الإس آي إس(Secret Intelligence Service (SIS): تعرف بصورة عامة باسم إم آي ٦، MI6 **استخبارات عسكرية، قسم ٦** هي مكتب الاستخبارات الخارجية **للمملكة المتحدة** تحت إدارة **هيئة المملكة المتحدة المشتركة للاستخبارات** (UK Joint Intelligence Committee)**...** تأسست في عام ١٩٠٩ **...** المترجم.

هناك كمية كبيرة من الأبحاث والدراسات التي تتناول التعاون المتبادل بين الوكالة المركزية الأمريكية وبين مافيا المخدرات. ويمكننا أن نذكر هنا، مثلاً، الكتاب الذي صدر في الغرب للباحث سيليرينو كاستيللو[1] «الكوكايين، والكونترا وحرب المخدرات» (١٩٩٤).

فقد عمل مؤلف الكتاب لفترة طويلة في الإدارة الأمريكية لمكافحة المخدرات DEA، لذلك فهو يعرف القضية بشكل مهني ومحترف. وقد قام بالتفصيل بوصف دور CIA في عملية تنظيم تجارة المخدرات على مستوى العالم، كما يروي عن العملية التي أحدثت ضجة كبيرة والتي كانت تقضي بتوريد الأسلحة مقابل المخدرات في صفقة «إيران – كونترا»، كما فضح في الكتاب بالتفصيل عمليات «غسيل» الدولارات من تجارة المخدرات، ويقدِّم معلومات فريدة عن مشاركة وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية

(١) هنا يوجد خطأ مطبعي في النص الأصلي في كتابة كنية العميل ومؤلف الكتاب المذكور... فالاسم الصحيح هو سيليرينو كاستيللو وليس كآبيلو كما ورد في النص... لذا اقتضى التنويه – المترجم. كان كاستيلو رقيباً مباحثاً مع قسم شرطة من عام ١٩٧٤ حتى عام ١٩٧٩، وتخرج في جامعة تكساس-بان أمريكان في عام ١٩٧٦ مع درجة البكالوريوس في العدالة الجنائية. في أثناء وجوده في فيتنام، كان كاستيلو قد شهد مباشرة آثار تعاطي المخدرات على جنوده .في عام ١٩٧٩، انضم إلى إدارة مكافحة المخدرات كعامل إنقاذ في «الحرب على المخدرات» الأمريكية، والمتخصصة في التحقيق السري وعمل دبلوماسي أجنبي لمدة ست سنوات في أمريكا الجنوبية والوسطى. ويشتهر بتفجير صافرة على تجارة الأسلحة المدعومة من قبل وكالة المخابرات المركزية المستخدمة في دعم ١٩٨٠ كونترا مكافحة التمرد في نيكاراغوا، والكتاب الذي كتبه حول هذا الموضوع، بعنوان مسحوق الحروق: الكوكايين، كونتراس وحرب المخدرات وأطلق سراحه في عام ١٩٩٤، بعد عامين من تركه للوكالة. المترجم.

في تحضير وتدريب «فرق الموت» في كلّ من غواتيمالا والسلفادور. ومن بين الكتب التي تمّت ترجمتها إلى اللغة الروسية، فإنَّ أكثر التفاصيل المثيرة بل والمقرفة عن «التعاون» بين الوكالة المركزية وبين الشركات والبنوك الخاصة في ميدان تجارة المخدرات وغسيل» الأموال «القذرة»، إنما تُوجَد في كتاب جيفري روبنسون «المغسل الدولي. الإرهاب، والجرائم والأموال القذرة في بزنس الأفشور[1]» [١٦٥].

إنَّ واحدة من أكبر مهمات الأجهزة الأمنية – تأمين «الغطاء»لتلك البنوك التي تقوم «بغسيل» الأموال «القذرة».

مثلاً، في عقد الثمانينيات (من القرن الماضي العشرين – المترجم) انفجرت فضيحة حول بنك NuganHandBankofSydney. لقد كان ذلك البنك الذي تمَّ تسجيله في جزر كايمان، يتبع وكالة الاستخبارات المركزية التي تستخدمه من أجل «غسل» الأموال التي تحصل عليها من تجارة المخدرات والأسلحة.

١٥٧ - ر. ر. ياكوفليفا. مناطق الأفشور والنشاط في اقتصاد الظل // مجلة «القانون المصرفي. العدد ٣. عام ٢٠٠٥.

١٥٨ - ي. نظاموف. بحثاً عن النعيم الضريبي // صحيفة كوميرسنات - الأموال. العدد ٢٢. عام ٢٠٠٩.

١٥٩ - المصدر السابق نفسه.

١٦٠ - كوميرسانت. ٥. ١١. ٢٠٠٩.

---

(١) الاسم الأصلي للكتاب: World laundry terror offense and dirty money in an offshore world – المترجم.

١٦١ - «واحد من أضخم البنوك الأمريكية متورط في غسيل «دولارات المخدرات» // صحافة عالم المال والأعمال. ٢٧ - ٠٣ - ٢٠٠٠

١٦٢ - التايمز. ١٢. ٠٧. ٢٠٠٩.

١٦٣ - انظر: ن. ن. ياكوفليف. المخابرات المركزية الأمريكية ضد الاتحاد السوفياتي. موسكو. ١٩٨٣.

١٦٤ - انظر: جون كليمان. لجنة الثلاثمئة. أسرار الحكومة العالمية. موسكو. فيتز. ٢٠٠١.

١٦٥ - جيفري روبنسون. «المغسل العالمي. الإرهاب، والجرائم والأموال القذرة في عالم الأفشور. ترجمة عن الانكليزية. موسكو. آلبينا بزنس بوكس. ٢٠٠٤.

الفصل الحادي عشر

البنوك في ظروف تحرير الأموال والعولمة

إنَّ الأموال في أوج مجدها، باعتبارها غاية بحد ذاتها، مثلها مثل الأممية المالية، تُنكر ولا تعترف بأي شيء قومي، ولا تعترف بالدولة، ولذلك فهي فوضوية موضوعياً وكانت ستكون فوضوية إلى درجة مطلقة لو لم تكن، كناكرة لأي شكل من أشكال الدولة الوطنية، ولو لم تكن، بفعل الضرورة، دولةً في جوهرها. إنَّ مثل هذه الدولة – عبارة عن سلطة فحسب. والنقود هي سلطة حصراً.

خ. راكوفسكي (١٨٧٣ - ١٩٤١)
دبلوماسي وسياسي ورجل دولة سوفياتي

بنك الفاتيكان في خدمة «دِين المال»

إن تحليل العلاقات بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وبين «اقتصاد الظل» يكشف أنَّ جميع هذه المؤسسات المالية إنما تقع بشكل أو بآخر في «الظل». وأما في «الملعب» الذي يُدعى «النظام المالي العالمي»، فلا يمكن اللعب إلا وفق تلك القواعد التي يحدِّدها المرابون الدوليون. يمكن

للبنوك أن تُسمى «ذات توجّهات أخلاقية» أو «إسلامية»، «كاثوليكية» أو «مسيحية»، «اجتماعية» أو «شعبية» وغير ذلك. ليس لهذا أي معنى. ولكنها جميعها يجب أن «تلعب» وفق قواعد المرابين الدوليين. وحدها تشكّل استثناءً تلك البنوك والهيئات المالية في تلك الدول التي تقع خارج الهرم المالي العالمي (الدول – الغريبة، States - outsiders Государства - аутсайдеры، والدول – المارقة). وأيُّ بنك يخرق قواعد «اللعبة» المكتوبة، وبالأخص غير المكتوبة، يتم طرده إلى خارج «الملعب المالي»، وهذا ما يخلق عادةً عند أصحابه والقائمين عليه مشاكل جدّية. أما القواعد المكتوبة فكما لو أنَّ كلَّ شيءٍ واضح: في حال قام البنك التجاري بخرق المعايير الرسمية والمعلنة من قبل البنك المركزي أو أي جهة أخرى مشرفة (مثل معيار كفاية رأس المال) – سوف يتم سحب الترخيص منه في نهاية الأمر. ولكن ثمة أيضاً قواعد غير مكتوبة. على سبيل المثال، ضرورة المشاركة في «غسل» الأموال «القذرة». ففي بعض الأحيان تقوم عناصر من الوسط الإجرامي بإرغام المسؤولين في البنك على القيام بذلك. ولكن في أغلب الحالات تفعل البنوك ذلك طواعيةً وحتى إنها تبحث لنفسها عن شركاء من الوسط الإجرامي (الجنائي). والأمر في منتهى البساطة: إذا ما رفض البنك التعامل مع الأموال «القذرة»، فإنه يصبح غير قادر على المنافسة ومصيره الإفلاس.

لننظر من زاوية النظر هذه على بنك الفاتيكان (ب. ف.) الذي يُدعى رسمياً «معهد الشؤون الدينية»[1]. إنَّ مثل هذه اللافتة تُلزم كثيراً:

(١) قد استحدثه البابا بيوس الثاني عشر أيضاً عام ١٩٤٢ وهو يقبل الودائع ويقوم بجميع العمليات المصرفية وتشرف عليه لجنة من الكاردينالات أيضاً، غير أنه لا يقبل التعامل إلا مع حملة الجنسية الفاتيكانية، وإكليروس أبرشية روما والرهبانيات. المترجم.

يجب على البنك أن يقدِّم أمثلة عن النشاط الفاضل في المجال المالي، وأن يلتزم بتنفيذ جميع القواعد المكتوبة في البزنس المصرفي (معايير أجهزة الرقابة المصرفية) بالإضافة إلى أنه يجب عليه أن يبقى بعيداً عن أية أنشطة أو مشاريع أعمال مشبوهة وزبائن غير نظيفين. بيد أنّ الأمر في الواقع والحياة العملية مختلف كلّياً.

لقد تم تأسيس بنك الفاتيكان في عام ١٩٤٢ حين كان على رأس الكنيسة الكاثوليكية البابا بيوس الثاني عشر. حسب ميثاق التأسيس، إنّ الغاية من تأسيس بنك الفاتيكان هي مراكمة الأموال التي ترِد على شكل تبرعات وهبات إلى جانب ايرادات أخرى، وأيضاً إدارة الموارد المالية التي تعود ملكيتها إلى مؤسسات كنسية واقعة في إيطاليا وفي جميع أنحاء العالم. ووفق أكثر التقديرات تواضعاً، بلغ إجمالي الأرصدة المصرفية لبنك الفاتيكان حتى بداية عام ٢٠٠٨ أكثر من ٥ مليارات يورو [١٦٦]. وحسب مختلف المعطيات، إنَّ أرباح البنك كبيرة جدّاً: إذ إنَّ البنك يدفع فوائد بنسبة ١٢% سنوياً وربما أكثر. وعلى الرغم من الأزمة المالية، فقد انتهى عام ٢٠٠٨ مع نتائج ممتازة بالنسبة لبنك الفاتيكان. ليس واضحاً تماماً كيف نجح بنك الفاتيكان بتحقيق مثل تلك الأرباح، مع أنه كما هو مُعلَن رسمياً، لا يقوم بمنح أي قروض. المعروف فقط هو أنَّ العقارات تشغل موقعاً جوهرياً في تركيبة الأرصدة التي يملكها بنك الفاتيكان.

بعد الحرب العالمية الثانية أصبح بنك الفاتيكان شريكاً في ملكية شبكة فنادق «هيلتون» في إيطاليا. كما يمتلك خمسة أبنية تدرّ عليه أرباحاً لا بأس بها في واشنطن، ومنتجعات سياحية في المكسيك، ومجمعات سكنية في مونريال، ومباني تاريخية في باريس وغير ذلك. كما تعود له ملكية مساحات

شاسعة من الأراضي المروية والمستصلحة في ايطاليا (٤٨٢ ألف هكتار)، وفي ألمانيا (٢٥٠ ألف هكتار)، وفي اسبانيا وغيرها من البلدان [١٦٧].

كما تشكّل الأوراق المالية –جزءاً آخر كبيراً في أصول ميزانيته العامة. ويملك أيضاً حصصاً من الأسهم في شركات صناعية وزراعية وشركات تأمين.

إنَّ بنك الفاتيكان (بل والفاتيكان نفسه أيضاً) هو عملياً مركز أفشور.

أولاً، إنَّ بنك الفاتيكان عبارة عن مؤسسة مالية ذات سريّة مصرفية كاملة. فهو يضمن سريّة المعاملات (السرية المصرفية) بالنسبة لزبائنه. وكثيراً ما وصلت إلى وسائل الإعلام الجماهيري تسريبات تشير إلى أنّ من بين زبائن بنك الفاتيكان يوجد أشخاص لديهم «مشاكل مع القانون والقضاء». وبنك الفاتيكان لا يمنح دفاتر شيكات، بل يجري جميع المعاملات المتعلقة بالإيداعات والصفقات مقابل أموال نقدية أو لقاء سبائك من الذهب، دون أن يترك مع ذلك أي آثار واضحة. وإذا كنا اليوم نشهد «غارات وتهديدات» على بنوك سويسرا ويطلبون منها إلغاء السرية المصرفية، فإنَّ بنك ايطاليا يبقى آمناً و«ممنوع الاقتراب منه أو المس به». ولذلك فهو يصبح في الظروف الحالية مرغوباً بدرجة أكبر من قبل أولئك الذين هم بحاجة لسرية مطلقة.

ثمة ميزة إيجابية إضافية لبنك الفاتيكان تجاه المؤسسات الائتمانية الأخرى وهي أنه لا يخضع لنظام التدقيق والمراقبة، أي أنه يتمتع تقريباً الوضع «المستقل» نفسه الذي تتمتع به بنوك مركزية كثيرة (حتى إن الكثير من الأبحاث تطلق على معهد الشؤون الدينية «IRA» بالمناسبة اسم «البنك المركزي» للفاتيكان مع أنَّ بنك الفاتيكان لا يقوم بسكِّ عملةٍ خاصة به). وبنك الفاتيكان عملياً لا يخضع لأحد أو لأية جهة، حتى لولاية الشؤون الاقتصادية لدى الكرسي الرسولي.

ثانياً، يعتبر بنك الفاتيكان **«ملاذاً ضريبياً»**. فقد ورد اسم الفاتيكان في الأبحاث التي أجرتها مؤخراً جريدة **«**London Telegrph**»** و**«**InsideFraudBulletin**»** من بين **«الملاذات الضريبية»** الرئيسية في العالم، إلى جانب ماكاو وناورو[1]. وهو يملك علاقات واسعة مع مناطق أفشور كثيرة. فعلى سبيل المثال، قام بنك الفاتيكان بتأسيس وتسجيل صندوق للتقاعد في جزر كايمان.

والحقيقة هي أن التسهيلات الضريبية لا تخص المنظمات الدينية فقط التي تعتبر زبائن رئيسية لدى IRA، بل ويستفيد منها أيضاً أشخاص طبيعيون واعتباريون بعيدون كل البعد عن الكرسي الرسولي.

«إنَّ المنظمات الدينية، والإيطالية على نحو خاص، تستخدم الإمكانية المتاحة تلك لكي تساعد رعاتها في التهرب من الإعلان عن أنشطتها وإشهارها، أو من أجل إخراج الأموال إلى خارج البلد» **[١٦٨]**.

من الطبيعي أن يكون مثل هكذا نظام أفشور لبنك الفاتيكان قد دفع هذه المؤسسة للقيام بمختلف التعاملات والعمليات التي لا تتعارض فحسب مع وصايا الكتاب المقدّس، بل ومع معايير القانون الجنائي.

---

(١) جمهورية ناورو (Republic of Nauru) أو ما كانت تعرف قديماً باسم الجزيرة السعيدة أو الجزيرة المبهجة هي **دولة جزرية** تقع في **مايكرونيزيا** في **المحيط الهادي**. أقرب الجزر لها هي جزيرة **بانابا** في جمهورية **كيريباس**، التي تبعد عنها ٣٠٠كم شرقاً. تعد ناورو أصغر دولة جزيرية في العالم حيث تبلغ مساحتها ٢١كم 2 (٨,١ ميل مربع). وناورو كذلك أصغر **جمهورية** مستقلة، وهي أيضاً الجمهورية الوحيدة في العالم التي لا يوجد لها **عاصمة** رسمياً، لكن لديها مدينة مركزية تسمى مدينة **يارين**. اورو جزيرة مليئة **بالفوسفات**، واقتصادها يعتمد بشكل أساسي على تصديره منذ سنة (١٩٠٧ بالإضافة لكونها مقراً لشركات الأفشور وملجأ ضريبيا). بلغ عدد سكانها ١٠٠٠٠ نسمة تقريباً في يوليو ٢٠٠٥. المترجم.

وقد أشارت الباحثة المتخصصة في شؤون الفاتيكان أو. تشيتفيريكوفا بهذا الخصوص: «لقد كان بنك الفاتيكان سبباً في كثيرٍ من الفضائح، التي أثارت ضجة كبيرة جدّاً في ثمانينيات (القرن الماضي – المترجم) بوجه خاص، حين كان يرأس البنك المطران الأمريكي من أصول ليتوانية بولس مارتسينكوس. فقد تبيّن أنّ الخبراء الماليين في الفاتيكان متورطون في غسيل أموال المافيا وبيع الأسلحة للأطراف المتحاربة، كما قاموا بتحويل أموال لنقابة «التضامن» البولونية وغير ذلك. وحسب معطيات بعض المصادر، إنَّ IRA يقوم حتى في هذه الأيام بعمليات غسل الأموال»[١٦٩].

لقد حوّل بنك الفاتيكان إلى حساب «التضامن» ما مجموعه ١٠٠ مليون دولار. وقد لعب بنك الفاتيكان، في حقيقة الأمر، دوراً فعّالاً كأداةٍ في انهيار المعسكر الاشتراكي. إذ كان عملياً القناة العلنية الوحيدة التي تتدفق عبرها الأموال إلى ذلك الجزء من العالم الذي يقع «خلف الستار الحديدي». وقد لعبت نقابة «التضامن» البولونية دور الصاعق الفريد والمفجِّر المميز الذي تسبّب بسلسلة من العمليات الهدّامة في البلدان الاشتراكية الأخرى [١٧٠].

وحسب مصدر آخر، لقد كان IRA «في العقود الأخيرة... متورّطاً في عدّة فضائح مالية ضخمة. فقد اختتمت قبل عشرين سنة الفضيحة المرتبطة بالبنك الإيطالي BancoAmbrosiano (كان بنك الفاتيكان يمتلك فيه الحصة السهمية المسيطرة – المؤلف) والتي كلّفت الفاتيكان مبلغ ٤٠٦ مليون دولار»[١٧١].

نشير إلى أن البنك المذكور(BancoAmbrosiano) كان مرتبطاً بعلاقات وثيقة مع المافيا الإيطالية ومع المحفل الماسوني بي[1]. ٢(«Propaganda Due»)».
وقد كان المطران المذكور بولس مارتسينكوس يقيم علاقات شخصية وطيدة مع ممثلي عصابات المافيا والماسونية بمن فيهم رئيس المحفل ب ٢ ليتشو جيللي [١٧٢].

أما مارتسينكوس فقد عمل بشكل جيد في سبعينيات (القرن العشرين – المترجم) مع مدير BancoAmbrosiano آنذاك روبرتو كالفي. إذ قاما بالحصول على أموال المافيا على شكل قروض. فكان المطران يرفق صفقات BancoAmbrosiano بكفالات من بنك الفاتيكان كانت تحمل توقيع وختم البابا يوحنا بولس الثاني شخصياً. ومع بداية الثمانينيات (من القرن العشرين – المترجم) استطاع كالفي أن يجمع حوالي ١,٢ مليار دولار كانت تُستخدم لشراء الأسهم في بنك BancoAmbrosiano. في تلك الفترة بالضبط فتح البنك المركزي الإيطالي تحقيقاً بشأن القروض التي لم يتم تسديدها. وقد لاقت الفضيحة انتشاراً واسعاً في الصحافة. راح بنك كالفي يخسر سمعته والزبائن، وتوقف مارتسينكوس عن تأمين كفالات البابا لشريكه كالفي. راحت الغيوم فوق رأس روبيرتو كالفي تتكثف، فاضطر للهرب من إيطاليا. بعد بضعة أسابيع على هروبه، اكتشفت جثة المصرفي الفار ملقية تحت جسر بلاكفرايزر («الأخوة السود» – بالمناسبة هذا هو

---

(١) Propaganda Due محفل ماسوني تأسس في عام ١٩٤٥ وظلّ ينشط في إيطاليا بصورة علنية حتى عام ١٩٧٦ حيث انتقل إلى النشاط السري بعد سحب الترخيص منه. كان يشار إلى المحفل «ب ٢» إلى أنه «دولة ضمن دولة» أو «حكومة الظل» وكان من بين أعضائه صحفيون بارزون ورجال أعمال ونواب ومسؤولون حكوميون... بمن فيهم برلسكوني... المترجم.

الاسم الذي يطلق على الرهبنة الدومينيكانية[1]). كان المصرفي يتأرجح معلّقاً في حبل، بينما كانت جيوبه محشوّة بالحجارة وبسندات الخزينة. وبعد مرور شهرين على هذه الحادثة انهار بنك BancoAmbrosiano. وفي أثناء التحقيق في مقتل المصرفي تبيّن أنه قبل أسبوعين من وفاته كان قد بعث رسالة إلى البابا بالذات يرجوه فيها بحمايته. « قداسة البابا، هذا أنا الذي أخذت على عاتقي العبء الثقيل من الهفوات والأخطاء التي قام بارتكابها المسؤولون في معهد الشؤون الدينية IRA السابقون والحاليون» – جاء في الرسالة. أما ما يتعلق بالمطران مارتسينكوس، فقد خرج سالماً من القضية: باعتباره أسقفاً في الفاتيكان فقد كان يتمتع بالحصانة من الملاحقة القضائية. ولكن المثير هو أنه كانت ثمة رسالة أخرى من القتيل موجودة لدى مارتسينكوس، حيث رفع فيها كالفي مسؤولية انهيار BancoAmbrosiano عن بنك الفاتيكان. ومع ذلك، فقد طالبت السلطات بنك الفاتيكان بدفع تعويضات بمقدار ١.٥ مليار دولار. لكنهم لم يدفعوا للمودعين سوى ٢٤٠ مليون دولار [١٧٣].

أما آخر فضيحة حدثت مع بنك الفاتيكان فقد كانت في نهاية عام ٢٠٠٩. إذ باشرت وحدة التحريات المالية في بنك ايطاليا (البنك المركزي الإيطالي) بإجراء تحقيق بحق بنك الفاتيكان بتهمة التورط في غسل الأموال.

---

(١) الرهبنة الدومينيكانية هي رهبنة أسسها **القديس دومينيك** عام ١٢١٥م. بدأت نشاطها، في مدينة **تولوز بفرنسا**، وكانت أولَ رهبنة كاثوليكية أخذت على عاتقها التبشير بالعقيدة المسيحية، وهي مهمة كانت تُعتبر من قبلُ وقفاً على الأساقفة (ومندوبيهم) وامتيازاً لهم. وقد تميّز الدومينيكان الأولون بثقافة تخطّت اللاهوت إلى دراسة **أرسطو** كما عرفته **أوربا** من خلال الفلاسفة العرب، وإلى محاولة التوفيق بين اللاهوت والفلسفة أيضاً... المترجم.

وقد تأكّد بنك إيطاليا (حسب ما نشرته «الديلي تلغراف») من حقيقة تحويل ١٨٠ مليون يورو إلى أحد فروع البنك الإيطالي UnitKredit في روما، خارقاً بذلك القوانين التي تتعلق بمكافحة غسيل الأموال. ذلك أنَّ جزءاً من الأموال المغسولة تم الحصول عليها من عمليات مرتبطة بتجارة العقارات [١٧٤].

١٦٦ -«الشؤون المالية للفاتيكان» // بنوك: التجربة العالمية. العدد ٣، ٢٠٠٩.

١٦٧ - المصدر السابق نفسه.

١٦٨ -أو. تشيتفيريكوفا. الفاتيكان: مسير نحو الحكومة العالمية. // الانترنت. موقع «صندوق الثقافة الاستراتيجية».

١٦٩ - المصدر السابق نفسه.

١٧٠ - بالتفصيل انظر: ت. غراتشيفا. حين لا تكون السلطة من الرب. - ريازان: «زيرنا». ٢٠١٠.

١٧١ - «الشؤون المالية للفاتيكان» // بنوك: التجربة العالمية. العدد ٣، ٢٠٠٩.

١٧٢ - بالتفصيل انظر: ت. غراتشيفا. حين لا تكون السلطة من الرب. - ريازان: «زيرنا». ٢٠١٠.

١٧٣ - أ. لوبيوموفا. Caput Catholicum. // «D». ٢٠١٠.

١٧٤ - المصدر السابق نفسه.

البنوك المركزية: التسلسل الهرمي والشبكة المالية العالمية

كنا تحدّثنا في وقت سابق عن البنوك المركزية بوصفها قيادات أركان المرابين الدوليين. واليوم ثمة بنوك مركزية في معظم بلدان العالم. وقد ظهر القسم الأكبر

من هذه المؤسسات في القرن العشرين بالتحديد، مع أنها كانت قد ظهرت في البلدان المتطوّرة صناعياً قبل ذلك بوقت طويل –غالباً في القرن XIX.

كان يوجد في العالم ١٩ بنكاً مركزياً في العالم. وفي بداية القرن العشرين كانت البنوك المركزية موجودة بالإضافة لأوربا في كل اليابان واندونيسيا. ولكن هذه الشبكة ليست «مسطّحة» أو «أفقية». فالعلاقات بين البنوك المركزية ذات بُعد «شاقولي» أيضاً. وقد تبلورت اليوم في العالم تراتبية (تسلسل هرمي) فريدة من نوعه للبنوك المركزية.

في أعلى قمة هذا الهرم التراتبي يقوم البنك الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية.

أما البنوك المركزية للبلدان المتطورة التي تملك عملة صعبة قابلة للتحويل بِحريّة، فتقع في مرتبة أدنى مشكّلةً المستوى الثاني في ذلك الهرم. ويعتبَر البنك المركزي الأوربي (ЦЕБ) هو البنك المركزي الأكثر جبروتاً في المستوى الثاني، وهو كما معروف يقوم بإصدار «اليورو». أما البنوك المركزية للبلدان الأوربية الأعضاء في الاتحاد الأوربي (مثل بوندسبنك، وبنك فرنسا وغيرهما) فقد تنازلت عملياً عن صلاحياتها للبنك المركزي الأوربي. والبنك المركزي الأوربي مستقلٌ إلى درجة كبيرة عن البنوك المركزية الوطنية وعن حكومات الدول الأوروبية المقابلة على حدٍّ سواء.

في مقالة له في جورنال «موند دبلوماتيك» الباريسي ذي النفوذ الكبير بعنوان «الوضع السخيف للبنك المركزي الأوربي» أجرى البروفسور في جامعة العاصمة لندن ج. غرال مقارنة تحليلية بين البنك المركزي الأوربي والبنك الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية. وهو يشير إلى أن الاحتياطي الفدرالي يقع ولو شكلياً تحت إشراف الكونغرس الأمريكي. بينما

البنك المركزي الأوربي فهو خارج أي رقابة سياسية بالكامل. انطلاقاً من ذلك يعتبر البروفسور أنَّ البنك المركزي الأوربي هو مؤسسة معادية للديموقراطية إلى أبعد حد. وإذا كان القانون الخاص بالبنك الاحتياطي الفدرالي ينص على أنَّ الهدف من الاحتياطي الفدرالي هو دعم التنمية الاقتصادية ومحاربة البطالة، فإنَّ النقاط المرجعية الرئيسية بالنسبة للبنك المركزي الأوربي هي المجاميع (الوحدات) المالية ومعدلات التضخّم. أي إنَّ البنك المركزي الأوربي حتى شكلياً لا يتحمّل المسؤولية عن النتائج الاجتماعية لنشاطه، وغالباً ما تؤدي سياسة البنك المركزي الأوربي في مجال الإيداع والائتمان إلى مفاقمة الوضع الاجتماعي – الاقتصادي في بلدان الاتحاد الأوروبي بدرجة أكبر. وكاتب المقالة يطلق على التمسك الأعمى من قبل البنك المركزي الأوربي بالنقاط المرجعية القائمة على أساس المجاميع المالية اسم «مازوشية ماكرواقتصادية[1]». ويؤكد الباحث في الوقت نفسه على أنَّ نقل البلدان – الأعضاء في الاتحاد الأوربي الكثير من صلاحياتها في مجال سياسة الإيداع والائتمان إلى مؤسسة فوق وطنية تدعى البنك المركزي الأوربي، يحرم تلك البلدان من قدرتها على مواجهة ظواهر الأزمات في داخل حدودها الوطنية» [١٧٦].

---

(١) الاقتصاد الكلي (Macroeconomics) مصطلح تم التعارف عليه في سنة ١٩٣٣م من قبل **الاقتصادي** النرويجي **ركنر فرش**، وهو مجموعة حلول نظرية تتعامل مع **الاقتصاد** كتلةً واحدةً، وتلامس النظرية مواضيع عدّة منها **الناتج المحلي الإجمالي** (GDP) ومعدلات **البطالة** والأرقام القياسية للأسعار وذلك بهدف فهم **الاقتصاد** المحلي والعالمي **والعمل** على تطويرها. الأدوات التي يستخدمها **الاقتصاديون** في هذا المجال تتمثل في **الدخل القومي للدولة** والناتج المحلي، والاستهلاك المحلي، ومعدلات **البطالة**، **والادخار**، **والاستثمار**، **والتضخم**. ويعتبر جون مينارد كنز مؤسس نظرية الاقتصاد الكلي الحديثة، صاحب النظرية العامة للتوظيف والفائدة والمال.. ومن هنا مصطلح الاقتصاد الكلي... المترجم.

مع مثل هذا الوضع للبنك المركزي الأوربي يكون من الأسهل بكثير بالنسبة لأصحاب البنك الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية أن يتعاملوا مع السلطات المالية في الاتحاد الأوربي. أما البنوك المركزية في البلدان الأوروبية – الأعضاء في البنك المركزي الأوربي فقد خفّضت من وضعها وتحوّلت من حيث الجوهر إلى مكاتب فرعية للبنك المركزي الأوربي. لهذا السبب فإنَّ البنوك المركزية التي لطالما اشتهرت بجبروتها – مثل بنك فرنسا أو بوندسبنك، تبقى اليوم شكلياً في المستوى الثاني بينما هي في الواقع تقع في مرتبة أدنى.

وفي المستوى الثاني تقع أيضاً المنظمة الأوربية للبنوك المركزية (ESCB, ECЦБ) التي تضم البنك المركزي الأوربي والبنوك المركزية في البلدان الواقعة في منطقة اليورو، بالإضافة للبنوك المركزية لتلك البلدان في الاتحاد الأوربي التي لم تدخل في منطقة اليورو (ما مجموعه - البنوك المركزية في ٢٧ بلداً). ويعتبر بنك انكلترا –الأضخم من بين بنوك المجموعة الثانية (لم تقر بريطانيا العظمى عملة اليورو كوحدة رسمية في التعاملات النقدية).

تملك المنظمة الأوربية للبنوك المركزية ECЦБ أجهزة إدارة، يقف في أعلاها – مجلس المدراء أو الحكام. ويشبه تصميم البنك المركزي الأوربي والمنظمة الأوربية للبنوك المركزية النظام الاحتياطي الفدرالي الذي يتألف من البنوك الاحتياطية المركزية التي تقوم بنشاط محدّد (إصدار العملة، الرقابة على نشاط البنوك التجارية، إحصاءات وغير ذلك) في نطاق عملها. أما مجلس الحكّام في ECЦБ فيشبه مجلس الإدارة أو المدراء في البنك الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية، ويقوم بمهمة «قائد الأوركسترا» الذي يقوم بتنسيق أنشطة البنوك التي تدخل في المنظمة.

المستوى الثالث – البنوك المركزية في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية (وهنا يقع بنك روسيا أيضاً). هذه البنوك تشكِّل أصولها على حساب الدولار الأمريكي بالدرجة الأولى، أما المعاملات النقدية «الوطنية» التي تقوم بإصدارها – هي أيضاً دولارات أمريكية ولكنها مُلوّنة بلون آخر. تتباهي هذه البنوك المركزية «باستقلاليتها». وهي بالفعل تقع خارج سيطرة السلطات الوطنية، لكنها ترتبط أو تخضع بقوة للبنك الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية. فقد أصبحت هذه البنوك المركزية المسماة «وطنية» مجرد فروع للاحتياطي الفدرالي. وهي إنما تقوم بمراكمة «الأوراق الخضراء» في احتياطيها العالمي، ثم تقوم بإعادة تلوينها وإصدارها تحت اسم «عملة وطنية».

وهناك أيضاً المستوى الرابع. ففي بعض البلدان يكون حجم العملة الصعبة الأجنبية المتراكمة مساوياً لحجم الوحدات النقدية الوطنية التي يجري إصدارها بضمانة الأولى، وبحيث يتم الاحتفاظ بسعر صرف ثابت بين العملة الصعبة وبين العملة الوطنية. وفي هذه الحال، إن المكتب أو الجهة التي تقوم بإصدار الوحدات النقدية الوطنية تُدعى «هيئة النقد الأجنبي» (تسميات أخرى: «مديرية النقد الأجنبي»، «مكتب القطع الأجنبي»، «مجلس النقد الأجنبي»، «غرفة العملة الصعبة») ولكن ليس البنك المركزي. أي ما يشبه «مُبدِّلَ» العملة الصعبة. و«هيئة النقد الأجنبي» تعني فقداناً حقيقياً للسيادة المالية لذلك البلد الذي تقوم وتعمل فيه مثل هذه المؤسسة.

وقد كانت «هيئة أو إدارة النقد الأجنبي» موجودة في ٧٠ بلداً خلال التاريخ الاقتصادي. وفي قمة مجدها في أربعينيات (القرن العشرين – المترجم) – غداة غروب عصر الاستعمار – كانت «هيئة القطع الأجنبي»

تعمل في وقت واحد في ٥٠ دولة، بما فيها نيوزيلاندا، وسنغافورة، وماليزيا، وإسرائيل والهند والفليبين وبورما والأردن والعراق ومصر وغيرها. وقد كانت الأرجنتين مثالاً كلاسيكياً في العقد الماضي «لهيئة النقد الأجنبي»، والذي انتهى كما هو معروف بانهيار تام وبدمار كامل لاقتصاد البلاد. وخلال العقد الماضي جرت عدة محاولات من قبل صندوق النقد الدولي لفرض «هيئة النقد الأجنبي» على روسيا الاتحادية أيضاً، لكن الأزمة في الأرجنتين كشفت المستور وجعلت الأمر جليّاً بخصوص العواقب الوخيمة التي يمكن أن تنشأ عن قيام هيئة النقد الأجنبي. مع منتصف العقد الحالي دخل نظام «هيئة النقد الأجنبي» إلى كل من: البوسنة والهرسك، بلغاريا، بروناي، هونغ كونغ، جيبوتي وإستونيا وليتوانيا [١٧٧].

وهكذا يكون لدينا لوحة واضحة عن شاقولية «السلطة النقدية» على مستوى العالم.

وأكثر ما تتميز بالثقة المتبادلة والوطيدة هي تلك العلاقات القائمة بين البنك الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية وبين البنوك المركزية في المستوى الثاني – البنك الأوربي المركزي، بنك انكلترا، وبنك اليابان وعدد من البنوك المركزية الأخرى. وتجري بصورة دورية في إطار مجموعة «الدول السبع» (G7) اجتماعات لوزراء المالية ولرؤساء البنوك المركزية في هذه الدول – الأعضاء في المجموعة [١٧٨]. ويتم التوقيع على اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف تتعلق بقضايا مختلفة بين البنوك المركزية لبلدان مجموعة «السبعة» وبين البنوك المركزية للبلدان الأخرى المتطورة اقتصادياً، ومع البنك المركزي الأوربي أيضاً.

مثلاً، ثمة اتفاقيات بين البنك الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية وبين البنوك المركزية في كل من بريطانيا العظمى، وبنك اليابان وسويسرا وعدد من الدول الاسكندنافية والبنك المركزي الأوربي. وقد قام البنك الاحتياطي الفدرالي خلال الأزمة وفي إطار تلك الاتفاقيات بتحويل حوالي ٥٠٠ مليار دولار كودائع بهدف مساعدة البنوك المركزية للبلدان الأخرى في تأمين الحاجة إلى السيولة بالعملة الصعبة الدولار. فعلياً، لقد قام البنك الاحتياطي الفدرالي بمساعدة المستثمرين الأمريكيين في البلدان الأخرى بالمقام الأول: إذ إنَّ هؤلاء المستثمرين كانوا قد قاموا بإخراج رؤوس أموالهم من هذه البلدان، ما جعلهم بحاجة لمبادلة ما لديهم من عملة وطنية بالدولار الأمريكي [١٧٩].

وهناك تفاعل وثيق جدّاً بين البنوك المركزية لمختلف البلدان عن طريق بنك التسويات الدولية (БМР, BIC) الذي كثيراً ما يطلق عليه لقب «نادي البنوك المركزية». سوف نتحدّث عنه بنوع من التفصيل.

«الكردينال[1] الرمادي» في عالم البنوك المركزية

يشغل ما يُعرَف ببنك التسويات الدولية (BIC) والذي يقع مقرّه الرئيسي في مدينة بازل (بسويسرا – المترجم) موقعاً مميّزاً في التسلسل الهرمي «للسلطة المالية« العالمية. وهو يُعد واحدةً مما يسمّى «المؤسسات المالية الدولية« إلى جانب صندوق النقد الدولي (МВФ)، والبنك الدولي للتنمية والتطوير (МБРР)، والبنك الأوربي للتطوير والتنمية (ЕБРР) وغيرها من المنظمات المشابهة. بيدَ أنَّ بنك التسويات الدولية (МБР) بخلاف كثير من

(١) الكردينال – حبر من أحبار الكنيسة الكاثوليكية... المترجم.

البنى المالية الدولية، يقع في «الظل». وما هو معروف عنه قليل كثيراً إذا ما قُورِن، لنقل، بصندوق النقد الدولي أو البنك الدولي للتنمية والتطوير. فلنحاول الوقوف على أسباب مثل هذا «التواضع» لبنك التسويات الدولية.

لقد تم تأسيس بنك التسويات الدولية في عام ١٩٣٠ بهدف تنظيم التعويضات التي كان يجب على ألمانيا أن تدفعها للمنتصرين في الحرب العالمية الأولى [١٨٠]. ولكن الأموال سريعاً ما تسرّبت عبر بنك التسويات الدولية في اتجاه آخر: راحت الدول الغربية (خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية) تقدّم المساعدة المالية إلى ألمانيا من أجل استعادة قدرتها الاقتصادية والعسكرية [١٨١]. إلى جانب المسائل التقنية – المالية، كان بنك التسويات الدولية يحل قضايا سياسية أيضاً: أي أنه تحوّل إلى ما يشبه «النادي» للبنوك المركزية من أجل مناقشة المشاكل الراهنة والمستقبلية في تطوّر النظام المالي العالمي. هنا بدأ بنك التسويات الدولية يقوم بدور المُنسِّق بين أنشطة البنوك المركزية بقطع النظر عن الحدود الاقتصادية والسياسية للتكتلات التي تنشط في إطارها.

في ثلاثينيات (القرن العشرين – المترجم) «أخذ مجلس المدراء في بنك التسويات الدولية في يده مهمة إدارة شبكة المؤسسات الائتمانية العاملة على جانبي المتاريس (يُقصَد بذلك تقسيم العالم إلى حلف الدول الفاشية والدول المناهضة شكلياً أو فعلياً للفاشية – المؤلف). وقد راح بنك التسويات الدولية يضمن لتلك البنى التجارية دعماً حكومياً وحرية حركة غير مسبوقة. اعتباراً من تلك اللحظة لن تجرؤ أية حكومة وطنية، يشارك ممثلوها في اجتماعات بنك التسويات الدولية، أن تتهم أو أن تدين المصرفيين الأثرياء بالازدواجية وبخيانة مصالح الدولة الوطنية. وهذا التفويض

المطلق بالضبط Carte blanche هو الذي كان بحاجته أولئك الذين خططوا لقيام البنك الدولي. وقد نالوا مبتغاهم» [١٨٢].

١٧٥ - س. ر. مويسييف. السياسة النقدية - الائتماني: النظرية والممارسة. كتاب تعليمي - موسكو. للخبير الاقتصادي. ٢٠٠٥، ص. ٧٨.

١٧٦ - J. Grahl. L`absurd de la Banque central// Monde Diplomatique – P. 2005, N 616, P. 4- 5

١٧٧ - س. ر. مويسييف. القاموس النقدي - الائتامني. موسكو. العمل والخدمات. ٢٠٠٦. ص. ٢٥٧.

١٧٨ - مجموعة الدول السبع - نوعاً ما «نادي» يضم الدول الأكثر تطوّراً من الناحية الاقتصادية والأكثر نفوذاً في المجال السياسي في العالم: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، بريطانيا العظمى وكندا. لا يوجد تعريف رسمي للمجموعة، أي أنها تعتبر اتحاداً غير شكليٍّ. نشأت في عام ١٩٧٦ في سياق اجتماعات زعماء ست دول (من دون كندا) في قصر رامبوييه The Château de Rambouillet (في فرنسا)، حيث جرت مناقشة القضايا المتعلقة بمكافحة نتائج الأزمة النفطية. وفي عام ١٩٧٧ في لقاء بورتوريكو انضمت كندا إلى المجموعة، لتحصل المجموعة على تسمية G7. وفي وقت لاحق انضمت روسيا الاتحادية إلى المجموعة فصارت تدعي مجموعة الثمانية G8. ولكن الدول المتطورة اقتصادياً ما زالت تلتقي كما في السابق لبحث عدد من المسائل على مستوى السبع دول. مثلاً، في كثير من الأحيان لا تتم دعوة روسيا الاتحادية إلى اجتماعات وزراء المالية ومدراء البنوك المركزية. وهذا يؤكد من جديد أنَّ البنك المركزي في روسيا الاتحادية يقع في مرتبة أدنى، من البنوك المركزية للدول الغربية الرئيسية.

١٧٩ - «البنك الاحتياطي الفدرالي ينهي برنامج المقايضة المالية Swap[1] مع البنوك المركزية في ١ شباط من كل عام». ٢٢ / ٠١ / ٢٠١٠ (بلوغبيرغ).

١٨٠ - في البداية تم التوقيع على اتفاقية إنشاء بنك التسويات الدولية من قبل كل من بلجيكا وبريطانيا العظمى وألمانيا وإيطاليا وفرنسا (اتفاقية لاهاي حول البنوك المركزية). كما عُقِدت في حينه معاهدة بين الدول المؤسِسة وسويسرا التي تم إنشاء البنك على أراضيها. ومع أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن بين الدول المشاركة في تأسيس بنك التسويات الدولية، يسود الاعتقاد بأنّ أصحاب المبادرة بتأسيس البنك هم قادة البنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك. والطرف الآخر المُبادِر لتأسيس البنك كان رئيس البنك المركزي الألماني (رايخسبنك) يالمار شاخت[2]. «بالرغم

---

(١) عقد المقايضة المالية Swap هو أحد **المشتقات المالية**، يلزم الطرف المتعاقد بالتنازل عن سلسلة من **التدفقات النقدية** للطرف الآخر في مقابل سلسلة تدفقات نقدية أخرى منه، وتدعى السلسلتان بـ«سيقان المقايضة»، وعادة ما تكون سلاسل التدفقات النقدية هذه ناتجة عن **سندات مالية** مملوكة من قبل الأطراف المتعاقدة أو مشتقات مالية أخرى. وتستخدم المقايضات في الوقاية من مخاطر معينة مثل مخاطر **سعر الفائدة** ومخاطر سعر صرف العملات، وتستخدم أيضاً **للمضاربة** على أسعار أدوات استثمارية أو سلع معينة. المترجم.

(٢) يالمار شاخت (Hjalmar Schacht) من مواليد سنة ١٨٧٧ في شلزويج الشمالية لأب تاجر، درس الاقتصاد في الفترة من١٨٩٥ إلى ١٨٩٩م **بكايل وميونخ وبرلين** ثم أصبح في ١٩٠٨ - مدير مصرف بالوكالة. في ١٩١٨ كان مؤسس مشارك للحزب الديمقراطي، أشترك شاخت في **مشروع داوز** لدفع التعويضات سنة١٩٢٤ **ومفاوضات يونج** سنة١٩٢٩. أصبح الوزير الوحيد من حزب العمال الألمان في وزارة **برونـنج** سنة ١٩٣١، أما في سنة ١٩٣٢فقد أصبح عضو حلقة أصدقاء الاقتصاد، تولي شاخت رئاسة **بنك الرايخ** ١٩٣٣م بعد تولية **هتلر** مستشارية ألمانيا ثم تولي منصب رئيس مكتب اقتصاد الحرب وسياسة التسليح سنة **١٩٣٤م**، ثم =

من أن طاقم الإدارة بأكمله أوروبي صرف، إلا أنَّ جميع الخيوط التي تتحكم بعمل بنك التسويات الدولية تركّزت ومنذ البداية في أيدي «بيوتات المال الأمريكية» («ملوك رأس المال المالي. أصحاب المليارات في خدمة ألمانيا الفاشية» // Bankir. Ru. 02. 01. 2010

١٨١- من خلال بنك التسويات الدولية ذهبت الأموال حسب خطة يونغ (المساعدة الأمريكية لألمانيا)، واستثمارات الشركات والبنوك الغربية، الأمريكية بالمقام الأول.

١٨٢- «ملوك رأس المال المالي. أصحاب المليارات في خدمة ألمانيا الفاشية» // Bankir. Ru. 02. 01. 2010

أبان سنوات الحرب العالمية الثانية تعاون بنك التسويات الدولية بشكل فعال مع ألمانيا الفاشية. وعلى نحو خاص، قام النازيون من خلال بنك التسويات الدولية بتصريف الذهب المنهوب في أوروبا، كما قاموا بعمليات تبادل عملة صعبة مربحة، وسدّدوا دفعات لقاء توريد شحنات من المواد الخام والمواد ذات الاستخدام الاستراتيجي [١٨٣]. وقد تقدّمت بعض الوفود المشاركة في المؤتمر الدولي في بريتون – وودز في عام ١٩٤٤ (الذي تم فيه، كما هو معروف، وضع أسس النظام النقدي العالمي لمرحلة ما بعد الحرب) باقتراح بإلغاء بنك التسويات الدولية، لكن ممثلي بعض

=تولي وزارة الاقتصاد **بألمانيا النازية** في الفترة من ١٩٣٧ إلى ١٩٤٣، ولقد تم توقيفه من قبل الجنود الأمريكان سنة ١٩٤ ثم قدم إلى **محاكمات نورمبرج** سنة ١٩٤٦ وحكم عليه بـ ٨ سنوات ولكن تم إلغاء الحكم سنة ١٩٤٨م خلال المحكمة الاستئنافية، ثم عين سنة١٩٥٠ مستشار مالياً **ببرلين**، وفي تلك الفترة كتب مذكرات وقام بنشرها سنة ١٩٥٣، وتوفى **بميونخ** في سنة ١٩٧٠. المترجم.

البنوك المركزية استطاعوا لفلفة وطمس الموضوع. هكذا تمَّت المحافظة على البنك، بل وأنيطت به مهمة إنجاح تنفيذ الاتفاقية التي جرى التوقيع عليها في عام ١٩٤٧ حول التسويات متعددة الأطراف (بهدف تنفيذ برنامج إعادة إعمار أوربا ما بعد الحرب).

إنّ بنك التسويات الدولية يقوم بمهام التنسيق في عالم البنوك المركزية، جامعاً هذا النوع من النشاط مع عمليات تجارية (لصالح وبتكليف وطلب من البنوك المركزية).

وقد لفتَ خبراءُ القانون الانتباه إلى الوضع القانوني «الهجين» لبنك التسويات الدولية: فمن ناحية، لقد تمَّ تأسيس البنك باعتباره منظمة دولية تخضع لأحكام القانون الدولي، وتستفيد بناء على هذا من الميزات والحصانة؛ ومن ناحية ثانية، ثمة للبنك بنيةُ شركةٍ مساهمة مغفلة قادرة على القيام بأشكال مختلفة من البزنس المصرفي. إنَّ مثل هذا الوضع المزدوج لبنك التسويات الدولية يسمح للبنوك المركزية في الدول النافذة والرئيسية وللمرابين الدوليين الذين يقفون خلفها، أن يمارسوا سياستهم الخاصة بهم، حتى ولو كانت هذه السياسة تتناقض مع الأهداف الرسمية لسياسة الدول المقابلة. أي أنَّ بنك التسويات الدولية يلعب عملياً دورَ أداةٍ فعّالة جدّاً في يد السلطة الاقتصادية والمالية للمرابين الدوليين.

لنعدْ مرّةً أخرى إلى تاريخ بنك التسويات الدولية إبان الحرب العالمية الثانية. لقد أتاح الوضع الخاص لبنك التسويات الدولية الفرصة للمرابين الدوليين أن يحضّروا وبفعالية كبيرة (وفي الوقت نفسه من دون دراية من قبل الرأي العام الواسع) لنشوء تلك الحرب ولأن يغتنوا منها، من دون أن يأنفوا من التعاون مع النازيين: «لقد كان قادة الدول التي تحارب الفاشيين يقطعون النظر،

على العموم، عن نشاط أصحاب المصارف. وأما بنك التسويات الدولية فلم يكن يخضع لأية دولة... حتى إنه لم يكن يخضع حتى للدولة الألمانية (وذلك على الرغم من أنه تعاون بشكل فعال مع قيادتها –المؤلف). وقد نصّت التعديلات التي تم إدخالها في الميثاق أو النظام الداخلي للبنك مباشرة بعد تأسيسه على أنَّ رأس مال البنك مُحصّن ولا يرتبط بأي ظروف أو عوامل خارجية على الإطلاق. وفي حال نشوب حرب بين الدول – الشركاء فإنه لا يجوز قانونياً مصادرته أو إلغاؤه. وفي حال أنَّ البلدان، التي توجد على أراضيها شركات تقيم علاقات عملية مع البنك، اختفت ولم تعد موجودة نهائياً، فإنَّ البنك لا يخسر عند ذلك أي شيء (الأدق، هو أن المرابين الذين يقفون خلف بنك التسويات الدولية هم الذين لا يخسرون أي شيء – المؤلف). هكذا نجد أنّ البنك كان مضموناً له على المستوى العالمي Status quo بقطع النظر عن أي ظروف قد تنشأ. ولم تكن الحرب العالمية استثناءً. إنَّ بنك التسويات الدولية، بعد إجراء بعض التصويبات بما يخص أداءه وإدارته، وبالرغم من القرار القاضي بإلغاء وجوده بعد الحرب العالمية الثانية، ما زال قائماً ومستمراً في عمله حتى الآن» [١٨٤].

إنّ الوضع الخاص المميز لبنك التسويات الدولية يجعله أقرب إلى بنية الأفشور، التي تعود ملكيتها للبنوك المركزية في بلدان «المليار الذهبي».

يعتقد بعض الباحثين أنَّ دور بنك التسويات الدولية في النظام المالي العالمي لا يقلّ عن دور الاحتياطي الفدرالي. وإذا كان البنك الاحتياطي الفدرالي يرتبط نوعاً ما بالسلطة القضائية في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن بنك التسويات الدولية يُصنَّف أحياناً على أنه «مؤسسة فوق وطنية» بحت (نشاط البنك الاحتياطي الفدرالي تُنظّمه القوانين الأمريكية، بينما نشاط بنك التسويات الدولية – فتنظمه الاتفاقيات الدولية).

كما يُطلق أحياناً على بنك التسويات الدولية اسم «بنك البنوك المركزية»، و«نادي البنوك المركزية». إنَّ هاتين المؤسستيَن بالتحديد (البنك الاحتياطي الفدرالي وبنك التسويات الدولية) يشكِّلان أداتين رئيسيتين لكي يفوز المرابون الدوليون بالسيطرة على العالم.

أما الوظيفة التنسيقية لبنك التسويات الدولية فيجري تنفيذها من خلال إجراء اجتماعات دورية (مرتين في الشهر) إلى جانب الاجتماعات الطارئة للمدراء وللأشخاص الذين يشغلون مناصب إدارية عليا في البنوك المركزية. وثمة على وجه خاص تنسيق رفيع المستوى بين البنوك المركزية للبلدان التي تنتمي إلى «مجموعة العشرة» (الدول المتقدمة اقتصادياً) [١٨٥]. كما أنَّ بنك التسويات الدولية يقيم علاقات متينة مع الهيئات المالية والاقتصادية الدولية – مثل صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون من أجل التنمية الاقتصادية والتطوير، ولجنة بازل [١٨٦]. وغيرها.

تتألف موارد بنك التسويات الدولية بالدرجة الأولى من ودائع البنوك المركزية (الأعضاء في بنك التسويات الدولية БМР، والبنوك المركزية الأخرى للدول غير الأعضاء) [١٨٧]. والعمليات الأساسية في نشاط البنك – هي قبل كل شيء إقراض البنوك المركزية. بينما الموارد الحرة فيقوم البنك في إيداعها في سندات قصيرة الأجل بما في ذلك في سندات الخزانة في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي ودائع البنوك التجارية، كما يقوم بتحويلها إلى ذهب. والجدير بالملاحظة هو أنّ بنك التسويات الدولية يقدّم للبنوك المركزية المساعدة في وضع أو تشكيل احتياطيها من النقد الأجنبي. وفي الوقت نفسه، يمتنع بنك التسويات الدولية عن إقامة أي علاقات مع الهيئات الحكومية: فهو لا يحق له أن يقدّم قروضاً للحكومات ولا أن يقبل منها ودائع وحسابات أخرى لديه.

جهاز الإدارة في البنك هو مجلس المدراء (مجلس الإدارة) الذي يضم مدراء البنوك المركزية في بلجيكا، وفرنسا، وألمانيا، وايطاليا، وبريطانيا العظمى، وأيضاً خمسة ممثلين عن قطاع المال والأعمال والصناعة والتجارة الذين يتم تعيينهم من قبل مدراء الخمسة بنوك مركزية المذكورة أعلاه. ويسمح النظام الداخلي لبنك التسويات الدولية أن يضمَّ إلى مجلس المدراء أو الحكّام ما يعرفون باسم: مدراء بالتزكية Co-opted. وقد كان هؤلاء على مدى عقود هم مدراء البنوك المركزية في كل من هولندا والسويد وسويسرا. على هذا النحو، يصبح العدد الإجمالي لأعضاء مجلس المدراء في بنك التسويات الدولية – ١٣. وهم الذين ينتخبون رئيس البنك.

واليوم يدخل في عضوية بنك التسويات الدولية البنوك المركزية لخمسة وخمسين بلداً [١٨٨]، ولكن ثمة «نواة» من بين هؤلاء الأعضاء تتألف من عدّة بنوك مركزية فقط. والملفت للنظر هو أنّه لا يوجد ممثل للبنك الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية في بنك التسويات الدولية، ولكن أصحاب البنك الاحتياطي الفدرالي ومن خلال قنوات غير شكلية (عبر عملائهم) يستطيعون أن يمارسوا تأثيراً كبيراً وهائلاً على اتخاذ القرارات من قبل مجلس الإدارة في بنك التسويات الدولية.

كما أنَّ البنوك الاحتياطية الفدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية تقيم علاقات مراسلة مع بنك التسويات الدولية؛ إذ إنَّ ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية يشاركون في اللقاءات والمشاورات التي يقيمها بنك التسويات الدولية. كما أنَّ بعض البنوك الأمريكية الخاصة بقيادة المصرفيين من آل مورغان تملك أسهماً في بنك التسويات الدولية. والبنوك اليابانية الخاصة أيضاً تملك حصة سهمية كبيرة في البنك.

لقد أشار إدوارد إبشتاين في مقالة له بعنوان «إدارة العالم بواسطة المال» نشرها في جورنال Harper`s في عام ١٩٨٣ إلى أنَّ بنك التسويات الدولية عبارة عن «نادي داخلي« ينتمي إليه ممثلون عن البنوك المركزية في الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، وبريطانيا العظمى وسويسرا واليابان وإيطاليا. أي أنَّ الكاتب يشدِّد على الصفة غير الرسمية لعضوية المرابين الأمريكيين فيه.

«إنَّ الحد الفاصل بين هذا النادي الداخلي وبين بقية الأعضاء في بنك التسويات الدولية – كتب إيبشتاين – هي القناعة الراسخة التي يجب على البنوك المركزية أن تعمل وفقاً لها بمعزل عن حكومات تلك البلدان... وثانياً – ترتبط بشكل وثيق بالأولى – هي القناعة بأن القرار المتعلق بمصير النظام المالي العالمي لا يجوز استئمان السياسيين عليه بأي شكل من الأشكال»[١٨٩].

كتب المؤرخ الغربي، البروفسور في جامعة جورج تاون الأمريكية كيرول كويغلي[1] Carroll Quigley في كتابه الذي أثار صخباً كبيراً «التراجيديا والأمل: التاريخ العالمي في العهد الأحدث» ما يلي: «لقد كانت قوى رأس المال المالي تسعى إلى تحقيق هدف آخر أيضاً طموح جدّاً – إنشاء لا أكثر ولا أقل من نظام عالمي للرقابة المالية يوضع في أيدي أشخاص ويمتلك سلطة على الأنظمة السياسية لجميع البلدان، كما على الاقتصاد العالمي بالكامل. وكان يجب أن يقوم بالإشراف على هذا النظام وبضبطه – على الطريقة الإقطاعية – البنوك

(١) كارول كويغلي ١٩١٠–١٩٧٧، مؤرخ أمريكي، باحث ومنظِّر في تطور الحضارات... تميز بموقفه الصريح في معاداته للحرب الأمريكية في فيتنام. واشتهر بمواقفه ضد المجمع الصناعي العسكري في الولايات المتحدة الأمريكية. المترجم.

المركزية طبقاً للاتفاقيات التي يتم التوصل إليها في اللقاءات والمؤتمرات التي تنعقد بوتيرة عالية. وكان المفروض أن يكون في أعلى القمة لهذا النظام بنك التسويات الدولية الذي يقع مقره الرئيسي في المدينة السويسرية بازل – وهو عبارة عن **بنك خاص تعود ملكيته إلى البنوك المركزية** في مختلف بلدان العالم والتي ليست سوى شركات خاصة، وهذه بدورها تقوم بالإشراف على إدارته» (التمييز هنا من قبل المؤلف) [١٩٠].

كما كتبت الباحثة جوان فينون في عام ٢٠٠٣ تقول إنّ النظام النقدي العالمي بمجمله يقع تحت إشراف وهيمنة بنك التسويات الدولية: «إنَّ بنك التسويات الدولية – عبارة عن مكان يلتقي فيه ممثلون عن البنوك المركزية في العالم لكي يقوموا بدراسة وتحليل حالة الاقتصاد العالمي واتخاذ القرار المناسب الذي يحدِّد لهم كيفية التصرف لاحقاً، بحيث تتدفق أكبر كمية من الأموال إلى جيوبهم – ذلك أن كمية النقود التي تتوافر في التداول إنما تتوقف عليهم وهم الذين يحدِّدون **نسبة الفائدة للحكومات وللبنوك** التي تحصل على قروض منهم... ومتى أدركتَ أنَّ خيوط النظام النقدي العالمي إنما توجد في أيدي بنك التسويات الدولية، فسوف تعرف جيّداً حينذاك أنّ بمقدورهم التسبب بطفرة مالية أو بكارثة مالية في أي بلد. وفي حال لم يوافق بلد ما على ما يريده وما يطلبه المقرِضون، فإنه لا يبقى أمامه سوى أن يبيع العملة الصعبة التي بحوزته» (التشديد للمؤلف).

في الطريق نحو بنك مركزي عالمي

في ختام حديثنا عن الشبكة العالمية للبنوك المركزية، يجب أن نشير إلى أنه قد تطرأ تعديلات جذرية على بنيتها تحت تأثير الأزمة الاقتصادية المعاصرة.

أولاً، يمكن أن تنشأ اتحادات أو تكتلات نقدية – اقتصادية إقليمية على مثال الاتحاد الأوربي. ففي مثل هذه الاتحادات أو التكتلات قد تنشأ بنوك مركزية خاصة بها تقوم بإصدار عملات أو وحدات نقدية إقليمية مثلما يفعل البنك المركزي الأوربي الذي يشرف على إصدار اليورو. مثلاً، في أوج الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية (في نهاية عام ٢٠٠٨) انطلق هناك نقاش حماسي بخصوص فكرة إنشاء اتحاد مالي – اقتصادي أمريكي – شمالي يضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك. وقد كانت الخطة آنذاك تتضمن إنشاء بنك مركزي فوق وطني يقوم بمهمة إصدار وحدة نقدية إقليمية باسم «أميرو». وفي الوقت نفسه تقريباً كانت تُناقش خطط لإنشاء بنوك مركزية من قبل بلدان إسلامية، ومن قبل بلدان في جنوب شرق آسيا، ومن قبل بعض الدول في أمريكا اللاتينية وغيرها. بيدَ أنَّ حدّة الأزمة الاقتصادية العالمية تراجعت في عام ٢٠١٠. ولكن في حال نشوء «موجة» جديدة من الأزمة (وهي محتملة جدّاً من وجهة نظرنا) فإنَّ مناقشة خطط تهدف إلى إنشاء بنوك مركزية إقليمية يمكن أن تتجدد، ويمكن لهذه الخطط أن تتحقق على أرض الواقع.

ثانياً، تبيِّتُ مجموعات ودوائر معينة في الطغمة المالية العالمية خططها لتأسيس بنك مركزي عالمي (МЦБ, WCB). وهناك عدّة مشاريع بهذا الخصوص. مثلاً، أحدها يقضي بإنشاء بنك مركزي عالمي على قاعدة صندوق النقد الدولي الحالي. يشير أنصار هذا المشروع إلى أنَّ صندوق النقد الدولي بات يملك تجربة لا بأس بها في إصدار وحدات نقدية فوق وطنية على شكل «حقوق السحب الخاصة»[1] CDP- (تم إطلاق أول دفعة من

---

(١) حقوق السحب الخاصة هي أصل احتياطي دولي استحدثه صندوق النقد الدولي في عام ١٩٩١ ليصبح مكملاً للأصول الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء... وذلك بهدف دعم نظام بريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة. وكان البلد الذي =

هذه الوحدة النقدية أو العملة فوق الوطنية قبل حوالي أربعة عقود). وهناك اقتراحات لتأسيس بنوك مركزية من «الصفر» (أنصار مثل هذه الاحتمالات يلفتون النظر إلى أنَّ صندوق النقد الدولي كشف عن «عدم فعالية كاملة» في معالجة المشاكل المالية – النقدية العالمية وأن صندوق النقد الدولي لا يصلح لأن يقوم بدور البنك المركزي العالمي). كما يجب التنويه بأنَّ بعض أنصار فكرة البنك المركزي العالمي يعتقدون أنَّ مثل هذه المؤسسة لا يمكن أن ترى النور قبل أن يسبق ذلك قيام شبكة من البنوك المركزية الإقليمية (على غرار البنك المركزي الأوربي). أما الأنصار المتطرفون لمشروع البنك المركزي العالمي فيطالبون بإنشاء هذا البنك المركزي العالمي بالسرعة القصوى من دون الانتظار حتى قيام شبكة بنوك مركزية إقليمية. إنَّ جميع هذه الاحتمالات الكثيرة لخطط تأسيس بنك مركزي عالمي ليست سوى اشتقاقات لخطط أوسع يبيِّتها المرابون من أجل السير قُدماً نحو حكومة عالمية ونحو نظام عالمي جديد [١٩٢].

لقد تم تبييت الفكرة حول إنشاء بنك مركزي عالمي من قبل المرابين الدوليين قبل فترة طويلة. إذ سبق وأفصح عن فكرة البنك المركزي العالمي

=يشارك في هذا النظام يحتاج إلى احتياطيات رسمية يمكن استخدامها لشراء العملة المحلية من أسواق النقد الأجنبي أي ما بحوزة الحكومات أو البنوك المركزية من ذهب وعملات أجنبية مقبولة على نطاق واسع بالقدر اللازم للحفاظ على سعر صرف عملته. غير أنه تبين أن المعروض دولياً من أهم أصلين احتياطيين وهما الذهب والدولار الأمريكي غير كاف لدعم التوسع في التجارة العالمية والتطور المالي الجاري آنذاك. ومن ثم قرر المجتمع الدولي إنشاء أصل احتياطي جديد تحت رعاية صندوق النقد الدولي. وبعد إنشاء وحدات حقوق السحب الخاصة الجديدة ببضع سنوات فحسب، انهار نظام بريتون وودز وتحولت العملات الرئيسية إلى نظام سعر الصرف المُعوَّم. المترجم.

بصيغتها الواضحة جون كينز إبّان الحرب العالمية الثانية، حين راح الحلفاء يناقشون آفاق النظام الاقتصادي العالمي في حقبة ما بعد الحرب.

فقد أشار جون كينز منذ عام ١٩٤٢ في «اقتراحاته لاتحاد النقد الدولي» إلى أنَّ «النظام المثالي كان يمكن أن يقوم، على الأرجح، في تأسيس بنك فوق وطني يقيم مع البنوك المركزية الوطنية علاقات تشبه تلك العلاقات الموجودة بين كل بنك مركزي وبين البنوك التابعة له». فمن وجهة نظر كينز، أنّ «بنكاً دولياً مع وضع فوق وطني له، ومستقل عن المعيار الذهبي كما عن هيمنة عملة وطنية معينة على أخرى، يجب أن تكون له وحدة نقدية فوق وطنية من أجل تسوية الحسابات مع البنوك المركزية الوطنية». إنَّ مثل هذا البنك الذي سوف يحمل اسم «يونيون»، سوف يدير الحسابات مقدّرةً بوحدة نقدية دولية «بانكور» يتم تحديد سعرها مقابل الذهب» [١٩٣]. كما هو معروف، لقد تم رفض مقترحات جون كينز (بما في ذلك تلك المتعلقة بتأسيس بنك مركزي فوق وطني) في مؤتمر بريتون – وودز عام ١٩٤٤ حيث تم تبني الاقتراح الأمريكي لبناء النظام المالي العالمي في مرحلة ما بعد الحرب. ففي تلك الفترة من الزمن كان القسم الأكبر من الطغمة المالية العالمية يرى أنه من المبكر الحديث عن تأسيس بنك مركزي عالمي، ولذلك فقد راهنت على النظام الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أشار جاك أتِلّي بهذا الخصوص قائلاً: «لقد تم فهم خطة كينز... بشكل خاطئ من قبل الولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ إنَّ صحيفة وول ستريت جورنال وصفت الخطة كما لو أنها آلية لاستعباد العالم» [١٩٤]. إنه لأمر مدهش أنه حتى وسائل الإعلام الخاضعة لسيطرة المرابين الدوليين يمكنها أن تقول الحقيقة في بعض الأحيان!

ولكن بعد الأزمة المالية عامي ٢٠٠٨– ٢٠٠٩ بدأت فكرة إنشاء بنك مركزي عالمي تحوم في الأفق من جديد، حيث راحت تُناقش في كواليس مختلف «المنتديات واللقاءات» على شاكلة منتدى دافوس، وG8 أو G20. وأخيراً، في عام ٢٠١١ تقدّم الفاتيكان باقتراح علني لإنشاء بنك مركزي عالمي يقوم بتنظيم التدفقات المالية العالمية ويضبط أسعار العملات الصعبة وينسِّق بين أنشطة مختلف البنوك المركزية لمختلف البلدان. وأكثر من ذلك، لقد قيل بكل وضوح إنَّ مثل هذا البنك المركزي يمكن أن يصبح جزءاً من الحكومة العالمية. لم يكن الخبر بحد ذاته مفاجئاً بالنسبة لرجال السياسة ولرجال المال. بل كانت المفاجأة هي أن يصدر مثل هذا الاقتراح عن الفاتيكان. بعد كل ذلك، لا يعود ثمة أدنى شك في أنَّ الفاتيكان قد أصبح جزءاً مما يحاك خلف الكواليس على المستوى العالمي (وربما، ليس الجزء الرئيسي على الإطلاق). لقد كان تصريح قوى ما وراء الكواليس الذي نطق به الفاتيكان، مجرّد بالون اختبار.

وأنا أعتقد أنّه بعد الموجة التالية من الأزمة المالية التي يجب أن تغمر الاقتصاد العالمي بكل تأكيد، سوف تبدأ قوى ما وراء الكواليس بالعودة إلى مشروع البنك المركزي العالمي.

١٨٣- عن ذلك بالتفصيل انظر: شارلز هاييم. التجارة مع العدو - موسكو. «التقدم». ١٩٨٥. جيمس مارتين. أخوّة البزنس. موسكو. دار «الآداب الأجنبية». ١٩٥١.

١٨٤- «ملوك رأس المال المالي. أصحاب المليارات في خدمة ألمانيا الفاشية» // بنكير. رو. ٠٢. ٠١. ٢٠١٠.

١٨٥- مجموعة «الدول العشر» (G10) - البلدان الأكثر تطوّراً اقتصادياً التي اتحدت في عام ١٩٦٢ في نادي باريس والتي أخذت على عاتقها ضمان

«الترتيبات العامة للاقتراض» (GeneralArrangementstoBorrow) تلك الترتيبات التي تنظِّم الوصول إلى قروض من صندوق النقد الدولي سواء بالنسبة لأعضاء تلك المجموعة أو للبلدان التي لا تنتمي اليها. وقد ضمّت المجموعة: بلجيكا، وكندا، وفرنسا، وايطاليا، واليابان، وهولندا، والسويد وألمانيا، والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى.

١٨٦ - لجنة بازل[1] تأسست في عام ١٩٧٥ بمبادرة من صندوق النقد الدولي

---

(١) بازل هي مدينة في سويسرا وهي مقر بنك التسويات الدولية ويرمز له BIS اختصاراً لاسمها بالإنجليزية. وكان هذا البنك قد أنشئ غداة نهاية الحرب العالمية الأولى عندما فرضت الدول المنتصرة في الحرب تعويضات مالية على الدول المنهزمة (ألمانيا) وذلك بمقتضى معاهدة فرساي. وجاء إنشاء هذا البنك لتسهيل تحصيل التعويضات المفروضة على ألمانيا. ولكن الظروف ما لبثت أن تغيرت. فنشر كينز الاقتصادي البريطاني المعروف كتاباً عن «الآثار الاقتصادية للسلام» يهاجم فيه مبدأ فرض التعويضات على ألمانياً مؤكداً أنه يؤثر سلباً على الاقتصاد العالمي. ثم لم يلبث أن وصل هتلر إلى حكم ألمانيا فمزق معاهدة فرساي وامتنع عن دفع التعويضات وبذلك انتفى الغرض الذي أنشئ بتلك التسويات الدولية من أجله. ولكن كل ذلك لم يفقد البنك دوره، فبحث عن مهمة جديدة حيث أصبح ملتقى للبنوك المركزية العالمية، يوظف احتياطياتها ويقدم خدمات مالية لهم. وبعد الحرب العالمية الثانية استمر هذا البنك في القيام بدوره وخاصة فيما يتعلق بالارتقاء بمهمة البنوك المركزية، حيث يجتمع محافظو هذه البنوك –بالنسبة للدول الصناعية –مرة كل شهر على مدار أحد عشر شهراً في السنة مع أخذ إجازة خلال شهر أغسطس. ومنذ السبعينيات من القرن الماضي وجد محافظو البنوك المركزية أن المنافسة بين البنوك الكبرى لدولهم لم تكن دائماً عادلة بالنظر إلى اختلاف مستوى القيود التي تفرض على هذه البنوك في مختلف الدول. فبعض الدول تضع قيوداً مشددة على البنوك في حين أن البعض الآخر يأخذ بنظم أكثر تساهلاً. ولذلك فقد وجدوا أنه من المناسب تحقيق أكبر قدر من التناسق بين هذه القواعد للرقابة على البنوك، وقرر محافظو الدول الصناعية العشر الكبرى (كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، دول البينيلوكس (بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ) إسبانيا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة) إنشاء لجنة بازل =

ومجموعة «الدول العشر»، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتطوير وبنك التسويات الدولية. وتعتبر لجنة بازل منتدى غير رسمي للتعاون الدولي بين البنوك المركزية. أما هدفها الأساسي المعلن فهو دراسة وتقديم مقترحات في حقل التنظيم المصرفي ومن أجل تبادل المعلومات بين أعضاء الرقابة المالية للبلدان المنفردة. تضم لجنة بازل ممثلين عن البنوك المركزية ومجموعة «الدول العشر» بالإضافة إلى لوكسمبورغ وسويسرا واسبانيا.

١٨٧- ما مجموعه حوالي ١٠٠ بنك مركزي وظف ودائعها (قصيرة الأجل بشكل رئيسي) في بنك التسويات الدولية. وتشكّل هذه الأموال حوالي ١٠% من الاحتياطي النقدي الدولي.

١٨٨- في عام ١٩٩٦ أصبح بنك روسيا عضواً في بنك التسويات الدولية.

١٨٩- اقتباس من كتاب إيلين براون. برج بازل: الخطة السريّة لإصدار (اعتماد) عملة صعبة عالمية // انترنت. موقع «صندوق الثقافة الإستراتيجية».

=للرقابة على البنوك من هذه الدول وبحيث تجتمع في إطار بنك التسويات الدولية لوضع تنظيم مناسب يضمن المنافسة العادلة بين هذه البنوك وكان ذلك في ١٩٧٤. وبذلك ولدت هذه اللجنة بمبادرة من البنوك المركزية للدول الصناعية العشر الكبرى. وهكذا ظهرت على الساحة لجنة بازل للرقابة على البنوك. فهي تنظيم غير رسمي Informal بين محافظي الدول الصناعية العشر في إطار بنك التسويات الدولية في بازل، وذلك لتنسيق شروط العمل المصرفي فيما بين هذه الدول، وبما يوفر أكبر قدر من الاتساق في القيود المفروضة على العمل المصرفي بينها بغرض توفير درجة أكبر من المنافسة السليمة في عمل هذه البنوك العالمية. وعندما نقول بأنها تنظيم غير رسمي فإننا نقصد بذلك أنها ليست وليدة اتفاق أو معاهدة دولية وإنما هي مجرد تفاهم بين بنوك الدول الصناعية على تنسيق المواقف في ميدان ممارسة مهنة البنوك بأكبر قدر من الحرفية. المترجم.

١٩٠ - المصدر السابق نفسه.

١٩١ - Joan Venon. The Bank of International Settlements Calls for Global Currency // News with News, August 26, 2003.

١٩٢ - انظر الفصل ٢٨ من كتاب «الحضارة النقدية»: تهديد لوجود البشرية»، قسم «الحكومة العالمية والنظام العبودي العالمي».

١٩٣ - اقتباس من كتاب جاك أَتِلّي. الأزمة الاقتصادية العالمية... وماذا بعد؟ - سان بطرسبورغ. دار نشر بيتر. ٢٠٠٩. ص ٣٠.

١٩٤ - المصدر السابق نفسه... ص٣١.

الجزء الثالث

«الحضارة النقدية»

باعتبارها طفيلية شاملة

الفصل الثاني عشر: الإمبريالية الربوية – المالية المعاصرة:

- إمبراطورية باكس أمريكانا PaxAmericana.
- طفيلية الغرب.
- الأساس المالي - الاقتصادي للطفيلية الغربية المعاصرة.
- «ازدهار الغرب القائم على الديون»، أو النهب «الحضاري».
- سرُّ «ازدهار الغرب القائم على المديونية»: جبروت القوة العسكرية.
- باكس أمريكانا PaxAmericana: هرم السلطة اللصوصية الفاسدة.

الفصل الثالث عشر: العالم باعتباره «أدغال رأسمالية»:

- البشرية المعاصرة: «سلاسل غذائية» و«أهرام غذائية».
- سعر الصرف كوسيلة للنهب والسرقة.
- روسيا «الديموقراطية» في الهرم الربوي العالمي.

الفصل الثاني عشر

الإمبريالية الربوية – المالية المعاصرة

لا تكفّ المستعمرات أن تكون مستعمرات لمجرّد أنها حصلت على استقلالها.

بنيامين دزرائيلي

لقد خلق الاحتياطي الفدرالي دولة عظمى Superstate يشرف على إدارتها المصرفيون الدوليون والصناعيون الذين اتحدوا من أجل استعباد العالم بهدف الربح الخاص.

لويس ماكفادن[1] Louis McFadden (١٨٧٦ - ١٩٣٧)

رئيس لجنة المصارف والعملة الصعبة

في الكونغرس الأمريكي (١٩٢٠ - ١٩٣١)...

---

(١) لويس توماس مكفادين (٢٥ يوليو ١٨٧٦ - ١أكتوبر ١٩٣٦) عمل عضواً جمهورياً في مجلس النواب الأمريكي من بنسلفانيا في الفترة من ١٩١٥ إلى ١٩٣٥. وهو مصرفي كان معارضاً للنظام الاحتياطي الفدرالي وكان وهو الراعي الرئيسي لقانون مكفادين لعام ١٩٢٧، الذي قيّد نشاط البنوك الفرعية الاتحادية ضمن حدود المدينة التي يعمل فيها الفرع الرئيسي. المترجم.

نعيش اليوم في عالم إمبراطوري. إنها إمبراطورية واحدة وتُدعى PaxAmericana. تتربع الولايات المتحدة الأمريكية على رأسها. وقد تشكّلت هذه الإمبراطورية تدريجياً. فقد كانت واشنطن قد أعلنت منذ القرن XIX عما عرف «بمبدأ مونرو» وجوهره بسيط للغاية: إنَّ أمريكا (مجمل نصف الكرة الغربي) – هي للأمريكيين. بالطبع، المقصود هو أنَّ القارة الأمريكية ليست للهنود الحمر ولا للمكسيكيين «التشيكانو[1]»، وإنما

---

(١) تشيكانو أو تشيكانا (أيضاً مكتوبة زيكانو، شيكانا) هو هوية بعض الأمريكيين المكسيكيين في الولايات المتحدة. يستخدم مصطلح شيكانو أحياناً بالتبادل مع المكسيكية الأمريكية .ويتم اختيار هذين الاسمين داخل المجتمع المكسيكي الأمريكي في الولايات المتحدة .ومع ذلك، فإن هذه المصطلحات لديها مجموعة واسعة من المعاني في أجزاء مختلفة من الجنوب الغربي .وقد استخدم هذا المصطلح على نطاق واسع خلال حركة تشيكانو من قبل الأمريكيين المكسيكيين للتعبير عن اعتزازهم بهوية ثقافية وعرقية ومجتمعية مشتركة. مصطلح تشيكانو كانت له دلالات سلبية قبل حركة تشيكانو، ولا يزال ينظر إليه سلباً من قبل الأعضاء الأكثر تحفظاً من هذا المجتمع، ولكن مع مرور الوقت اكتسبت المزيد من القبول باعتباره هوية يفخر بها داخل المجتمع المكسيكي الأمريكي في الولايات المتحدة . ومع ذلك، فإن العديد من المكسيكيين المولودين في الولايات المتحدة يعتبرون المصطلح مشيناً، لأنه غالباً ما يمثل رفضاً للهوية المكسيكية أو الأمريكية، في حين أن المكسيكيين من المكسيك عادة ليسوا على دراية أو لا يعرفون المصطلح. وتعزز الطبيعة الموالية للشعوب الأصلية / المستيزو القومية في تشيكانو في طبيعة الهوية الوطنية المكسيكية التي تكون فيها الثقافة متجانسة بشكل كبير بين الثقافات الأصلية والإسبانية، وحيث ٦٠% من السكان مستيزو، و٣٠% هم من السكان الأصليين، مع ١٠% المتبقية من التراث الأوربي وغيرها من الجماعات العرقية / الاثنية... المترجم.

لرأس المال الأمريكي الشمالي الذي انطلق يبحث عن أسواق خارجية للتجارة وعن مصادر للمواد الخام وعن يد عاملة رخيصة (عمّال سخرة). وفي نهاية القرن XIX بدأت الحرب الإمبريالية الأولى بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين إسبانيا، التي استولت بنتيجتها الولايات المتحدة الأمريكية على كل من كوبا وبورتوريكو، وعلى جزر الفليبين أيضاً التي كانت تقع خارج حدود نصف الكرة الغربي. راحت باكس أمريكانا PaxAmericana تتابع تشكّلها على مدى القرن العشرين بأكمله، لتتوطّد ولتترسّخ بعد حربين عالميتيَن والكثير من الحروب الإقليمية. وبعد الحرب العالمية الثانية انطلقت واشنطن بهمة عالية تُحكم سيطرتها على «الفراغ الحيوي» الذي بدأ يظهر مع انهيار الإمبراطورية الاستعمارية البريطانية. ولكنها كانت هذه، في الحقيقة، فتوحات أو احتلالات استعمار جديد (نيوكولونيالية) تعتمد، بالدرجة الأولى، على قيام تبعية اقتصادية ومالية لهذه البلدان بواشنطن.

أمّا المرحلة الختامية لهذه العملية فقد أُطلق عليها اسم «العولمة». وقد صرّح بهذا الخصوص زبيغنو بزيجينسكي من دون أدنى حياء قائلاً إنَّ العولمة – هي عملية تقدّم المصالح الأمريكية في جميع أنحاء العالم. هناك بعض الساسة الذين يعتبرون أن العولمة – هو مشروع لا يمكن حصره بعلاقة «ارتباط» واضحة مع مصالح بلد محدد بعينه – أي الولايات المتحدة الأمريكية، وإنما يعبِّر عن مصالح الطغمة (الأوليغارشية) العالمية أي «فوق الوطنية» أو الكوسموبوليتانية[1]. وأنَّ الولايات المتحدة الأمريكية، من وجهة نظرهم،

---

(١) الكوسموبوليتية أو كوزموبوليتان (Cosmopolitanism): كوزموس من اليونانية: الأرض والسياسة) اللاقومية، تعبر عن مصطلح استعمله **كارل ماركس وفريدريك انجلز** لوصف حالة الشركات الاحتكارية التي ولدت من رحم المنافسة الرأسمالية، وقصد ماركس وانجلز استعمال هذا التعبير ليكون وصفاً أكثر دقة، لحالة=

ليست سوى رأس جسر أو موقع متقدّم يمكن لهذه الأوليغارشية «فوق الوطنية» أن تنطلق منه بسهولة من أجل بسط نفوذها وهيمنتها على العالم بأكمله. وأنَّ أمريكا الشمالية، كما يعتقد الخبراء المعاصرون، سوف تتحول في المرحلة الختامية للعولمة أيضاً إلى منصة خاضعة للحكومة العالمية (فوق الوطنية) التي سوف تدير العالم من أجل خدمة مصالح زمرة من الأولغارشيين الماليين [١٩٥]. بالمناسبة، وكما أشرنا في مكان سابق، لقد وقعت الولايات المتحدة الأمريكية تحت سيطرة الأوليغارشية المالية العالمية منذ عام ١٩١٣، عندما ظهر هناك البنك المركزي تحت لافتة «حقبة الاحتياطي الفدرالي».

مهما يكن، ثمة باحثون كثر يلفتون الانتباه إلى وجود بعض الشبه بين إمبراطورية باكس أمريكانا التي يجري تشييدها وبين الإمبراطورية الرومانية التي سبق أن قامت قبل أكثر من ألفي عام. فقد صرّح الباحث والناشط السياسي الأمريكي ذو التوجه المعارض ليندون لاروش في حوار مع صحفي روسي في عام ٢٠٠١ قائلاً: «لقد انطلق صندوق النقد الدولي

=اندماج بين شركات من عدة جنسيات، تبحث عن يد عاملة رخيصة ومواد أولية وفيرة، بحيث تفقد الشركات صبغتها القومية، ويصبح منتجها مصنعاً في أكثر من بلد، ورادف هذا المصطلح العديد من المصطلحات.. ففي أدبيات فوكوياما أطلق اسم العولمة على حالة فتح أسواق العالم بشكل حر والقضاء على الصناعات القومية، أما لينين فقد استعمل مصطلح **الإمبريالية** في كتابه **الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية** ودرج في أدبيات الأحزاب اليسارية مصطلح الشركات العابرة للقارات. ويُشير مصطلح الكوسموبوليتية أيضاً لمفاهيم اخرى **كالكونية** أو الانفتاح الكوني وهي الايديولوجية التي ينتمي اليها جميع الأعراق البشرية على أساس الخُلُقْ المشترك. يفترض **كوامي أنتوني أبيا** أن المجتمع الكوسموبوليتي والذي ينتمي أفراده لأماكن مختلفة يرتبطون بعلاقات احترام متبادل بغض النظر عن معتقداتهم الدينية أو آرائهم السياسية. المترجم.

والبنك الدولي في عملية بناء إمبراطورية عالمية يلهمها في ذلك مثال الإمبراطورية الرومانية. وقد اكتسبت هذه الجهود أبعاداً خاصة في عامي ١٩٨٩ – ١٩٩٩، بعد توحّد ألمانيا وانهيار الاتحاد السوفييتي. وقد قام كل من مارغريت تاتشر وفرانسوا ميتران وجورج بوش الأب بفرض فكرة الإمبراطورية الرومانية الجديدة على العالم – دولة عالمية ناطقة باللغة الانكليزية وتدار من لندن سيتي ومن نيويورك سيتي» [١٩٦].

وعند إجراء مقارنة تحليلية بين كلا الإمبراطوريتين، فإن الباحثين المعاصرين يركّزون انتباههم، عادة، على الجوانب الجيوسياسية (أو الجيوبوليتيكية).

سبق ولفتنا الانتباه إلى التشابه الاجتماعي – الاقتصادي بين الإمبراطوريتَين بالدرجة الأولى. ففي إطار باكس أمريكانا PaxAmericana (وهذا يشمل من الناحية الجغرافية تقريباً كل العالم) تعتبر الرأسمالية هي النظام السائد والمسيطر. وهذا مع وجود فرق كبير بين الرأسمالية في المركز metropolis وبين الرأسمالية في الأطراف. والمنظّرون الإيديولوجيون الذي يقومون على خدمة النخبة في باكس أمريكانا PaxAmericana يفضّلون عدم استخدام كلمة «رأسمالية» نظراً لأنَّ هذا النظام القائم منذ زمن الثورات البرجوازية قد أفلح بتشويه نفسه. أما التعابير المفضّلة بالنسبة لهم أو «الملائمة سياسياً» فهي تلك التعابير التي لا تعني شيئاً من مثل «السوق الحرّة» أو «الاقتصاد الحر». لكن هذا لا يغيِّر في جوهر الأمر أيَّ شيء.

بل ما يهمّ هو أمر آخر: إنّ رأسمالية باكس أمريكانا PaxAmericana تشبه إلى حدٍّ كبير الرأسمالية التقليدية العتيقة في زمن روما القديمة لناحية طبيعتها التدميرية.

لقد راحت تتدفق إلى أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية الثروات من جميع أنحاء العالم، والتي تم خلقها وإنتاجها على مدى عقود وحتى قرون كثيرة (تماماً على نمط الكنوز الأثرية التي راحت تتدفق إلى روما القديمة – «كل ما تم صنعه وخلقه خلال مئات؛ بل وآلاف السنين من العمل الإبداعي الخلاق والجبار في جميع البلدان المتحضرة»). وبالمناسبة – كنوز وثروات مادية – مثل الذهب والتحف الفنية، وكنوز وثروات غير مادية - من خبرات واختراعات وتقنيات. وأيضاً الخبراء من أصحاب الكفاءات العالية الذين كانوا قد تمّ تحضيرهم في «المستعمرات المتخلفة» والذين «تفوقوا بمعارفهم على أسيادهم الأمريكيين».

طفيلية الغرب

إنَّ أمريكا المعاصرة، مثلما كانت روما القديمة، عبارة عن مجتمع من المستهلكين. يكفي أن نقول، إن عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية يشكِّل ما نسبته ٤ – ٥ % من مجموع سكان الكرة الأرضية، بينما تبلغ حصة أمريكا من الاستهلاك العالمي للمواد الخام حوالي ٤٠%. فقد استهلك الأمريكيون من الطاقة في بداية القرن XXI، مثلاً، حسب المعلومات التي وردت في تقرير للأمم المتحدة، ما يفوق بأربعة أضعاف كمية الطاقة التي يستهلكها وسطياً سكان الكرة الأرضية، وهم يستهلكون كمية من المياه أكبر بثلاثة أضعاف، وينتجون من القمامة ما يزيد بمرتين وينتجون من غاز ثاني أوكسيد الكربون خمسة أضعاف ما ينتجه الآخرون. علاوة على ذلك، لقد التهم ٣٠٠ مليون أمريكي ١٥% من اللحوم، وإنَّ ٣٧% من مجموع السيارات في العالم إنما هي تسير على طرقات الولايات المتحدة الأمريكية [١٩٧]. أي أنَّ كلَّ أمريكي قد استهلك في بداية القرن الحالي ما يستهلكه

ثمانية أفراد من سكان الكرة الأرضية الآخرون، وإذا ما ذهبنا خارج حدود تواجد «المليار الذهبي» – فسوف يكون ما يستهلكه ١٢ فرداً [١٩٨].

كل خبير اقتصادي يعرف أن حجم الاستهلاك في الولايات المتحدة الأمريكية (بل وفي كثير من بلدان الغرب) يزداد، في حين أنَّ حجم المدخرات في الناتج المحلي الإجمالي يتراجع، وأنه يجري تقليص تراكم رأس المال الحقيقي. نشدِّد: رأس المال الحقيقي – على شكل الصناديق الأساسية للقطاع الفعلي أو الإنتاجي من الاقتصاد (أي الصناعة والبناء، الزراعة وغيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث يتم إنتاج السلع والبضائع التي تلبّي الاحتياجات الفعلية والطبيعية للناس العاديين). أمّا الوهم كما لو أن مراكمة رأس المال ما زالت مستمرة، فهو مجرّد نتيجة لما تعكسه الإحصائيات من نمو في رأس المال «الافتراضي» أو «الورقي». ورأس المال الافتراضي – عبارة عن مختلف «الأدوات المالية» (هكذا يطلق على الأوراق النقدية بلغة «الطيور»[1]) التي تشغل من بينها «الاشتقاقات المالية» موقعاً مركزياً. ويمكن مقارنتها مع الفيشة التي تستخدم في ألعاب القمار (في الكازينو، والمراهنات وغير ذلك). ورأس المال الافتراضي ليس فقط لا يخدم القطاع الفعلي أو الحقيقي من الاقتصاد فحسب؛ بل ويُثقله ويجور عليه أكثر (ذلك لأنَّ أسواق رأس المال الافتراضي «تجتذب وتسحب» الموارد المالية لهذا القطاع).

---

(١) المقصود هنا تعبير مجازي **عبارة** عن رموز وكلمات **تشبيهية** - غير صحيحة حَرفياً - لوصف وضعية ما بصيغة **مجازية** في لغة محددة، لا يمكن لأحد أن يفهمها إلا لحلقة ضيقة من الناس.. وقد كان البروفسور الروسي بيريفوشيكوف استخدم هذا التعبير المجازي ليوصّف القاموس العلمي – الفلسفي في الفترة ١٨٢٠ – ١٨٤٠ الذي كان يعج بالمفاهيم وبالمصطلحات التي تجعل الفكرة غير واضحة... المترجم.

يسعى الخبير الاقتصادي والناشط السياسي الأمريكي المعروف ليندون لاروش على الدوام للفت الانتباه إلى أنَّ الاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية قد أصبح منذ فترة طويلة متعفّناً وأنه أصبح شبيهاً جدّاً باقتصاد الإمبراطورية الرومانية في مرحلة التقهقر والانحدار. ففي مقابلة أجراها في عام ٢٠٠٢ قال لاروش: «إنّ التقارير الإحصائية التي تغطي الفترة من عام ١٩٥٥ ولغاية ٢٠٠٢ والتي كما لو أنها تبرهن على نموٍّ صافٍ في الاقتصاد الأمريكي، إنما هي بالكامل قائمة على الخداع. فقد بدأت الآن المرحلة النهائية لوجود هذه النظام (النظام الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية – المؤلف كاتاسونف)، واقتربت من الانهيار (...). وإذا كان النظام في السابق قد عمل على أساس قوانين الاقتصاد الفيزيائي التي يمتاز بها الاقتصاد الوطني الفعال والنشط طالما أنه موجّه نحو الإنتاج، فقد طرأت على هذا النظام (كما ورد في كلام لاورش في المقابلة الصحفية نفسها تلك – ابتداءً من عام ١٩٦٦ – المؤلف كاتاسونوف) تحولات في مصالح «المجتمع القائم على الاستهلاك» نحو ما هو طفيلي؛ وهذا كلّه يذكّر بروما القديمة في حقبة الانهيار (التحديد هنا للمؤلف).

ثمة اليوم كمية كبيرة من الدراسات التي تكشف بكل ثقة عن أنَّ أمريكا قد توقّفت منذ زمن بعيد في تطوّرها الاقتصادي. ما ينمو ويزداد هو الاستهلاك فقط، بينما الإنتاج الفعلي يتراجع ويتناقص. أو أنه ثمة إنتاج سلع وخدمات لا تمت بأي صلة إلى تلبية المتطلبات الأساسية والضرورية لحياة الإنسان [٢٠٠]. على سبيل المثال، يشير أ. زينوفييف إلى أنّ القطاع أو الهيئة التي تقوم بالإشراف على السمنة لدى الأمريكيين في الولايات المتحدة الأمريكية، قد أنفقت في عام ١٩٩٢ مبلغ ٤٣ مليار دولار [٢٠١].

علماً أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية لا تُعتبَر المجتمع الطفيلي الوحيد، بل تندرج هنا جميع البلدان التي درجت العادة على تسميتها «متطورة اقتصادياً». كما يطلقون عليها اسم «المليار الذهبي». وهي تشمل بالإضافة للولايات المتحدة الأمريكية جميع بلدان أوربا الغربية وكندا، واليابان وأستراليا ونيوزيلاندا. وقد كشفت التقارير التي أعدّتها الأمم المتحدة في النصف الأول من عقد التسعينيات (القرن العشرين الفائت – المترجم) عن أنّ البلدان الغربية التي تشكّل نسبة ٢٠% من مجموع سكان الكرة الأرضية، استحوذت على ٨٠% من كامل الناتج الوطني الذي يعود للبشرية بأكملها. لقد أعطى عالم الاجتماع الروسي المعروف الكساندر زينوفييف توصيفاً مختصراً للمجتمع الغربي بالمجمل – «طفيلية وسمنة».

إنَّ التوزيع غير العادل للموارد العالمية لصالح بلدان ما يعرف «بالمليار الذهبي» يخلق وهمًا كما لو أنّ اقتصاد الغرب أكثر فاعلية من اقتصادات البلدان الواقعة على أطراف الرأسمالية العالمية. ويقوم «الخبراء الاقتصاديون المحترفون» بدعم هذا الوهم من خلال طرح وتبني نظريات حاذقة مختلفة توحي كما لو أنَّ النموذج الاقتصادي الغربي هو «الأكثر فاعلية» في تاريخ البشرية وأنَّ بقية بلدان العالم (التي درجت العادة اليوم على تسميتها البلدان النامية) يجب أن تتبعه وأن تقتفي أثره. نحن لا نريد هنا أن نخضع للتحليل النقدي تلك النظريات، وإنما سوف نشير إلى ما يلي: لو أنّ البلدان النامية بلغت مستوى من الاستهلاك مساوياً لمستوى الاستهلاك في الغرب، لكانت البشرية بحاجة لعشرات أضعاف ما هو متوافر من الموارد. هذا يعني أمراً واحداً: إنَّ مختلف النظريات «الاقتصادية» الرسمية إنما تقوم بوظيفة إيديولوجية بحتة. أما في الواقع فإن الغرب يسير على هدي

نظريات مغايرة تماماً: إنه يفعل كل ما باستطاعته لكي لا يسمح بزيادة استهلاك الموارد من قبل سكان البلدان النامية. وهذا ليس بالأمر المدهش: لأنَّ الأوليغارشيين العالميين يعتبرون الموارد الطبيعية الموجودة في كوكب الأرض ملكية خاصة لهم ولذلك فهم يقومون بحماية كبيرة بحمايتها من «البرابرة» الذين يعيشون خارج منطقة «المليار الذهبي».

١٩٥- انظر توماس أو. تشيتّام. انهيار الولايات المتحدة الأمريكية. الحرب الأهلية الثانية. عام ٢٠٢٠ - ترجمة من الانكليزي. موسكو. عالم الكتب. ٢٠١٠. ي. أ. باناربن. انهيار الدولار وتفكك الولايات المتحدة الأمريكية- موسكو. ٢٠٠٩.

١٩٦- «تألق وبؤس الإمبراطورية الرومانية الجديدة» (حوار مع ليندون لاروش). ٠٣. ٠٧. ٢٠٠١ // الانترنت.

١٩٧- انظر بالتفصيل: طفيلية الولايات المتحدة الأمريكية»؛ مايل ايبتس. الفقر وعدم المساواة في الاقتصاد المعولم؛ ي. خوموتوف. إمبراطورية الطفيليين (المادة منشورة في الانترنت على موقع «الجانب المظلم لأمريكا»).

١٩٨- أو. بلاتونوف. الاقتصاد الروسي من دون عولمة - موسكو. ألغوريتم. ٢٠٠٦، ص. ٧٦٣.

١٩٩- «ليندون لاروش: الولايات المتحدة الأمريكية بانتظار مصير الإمبراطورية الرومانية». حوار مع ليندون لاروش. // «فيك»، ١٩. ٠٧. ٢٠٠٢.

٢٠٠- لمزيد من الاطلاع كيف يتم في الولايات المتحدة الأمريكية «الخداع» بشأن مؤشر الناتج المحلي الإجمالي ننصح بقراءة مقالة ف. م. يوربيف «الغرب المتعفّن. الأرقام والحقائق تؤكد على حقيقة انقراض

رأس المال في الولايات المتحدة الأمريكية» (صحيفة روسيا السوفييتية). ٠٤/ ١٢/ ٢٠١٠

٢٠١ - أ. زينوفييف. الغرب. ظاهرة «الغربْنة» - موسكو. ٢٠٠٠. ص. ١٤٨.

لذلك، لا يمكننا أن نفهم لماذا يكون مستوى معيشة العمال المأجورين في بلدان «المليار الذهبي» أعلى بمرات مضاعفة من مستوى معيشة العمال في البلدان الهامشية الواقعة على أطراف الرأسمالية العالمية (وذلك على الرغم من التساوي في درجة الكفاءة وتساوي ساعات يوم العمل الخ) إلّا بعد أخذ ذلك الظرف بنظر الاعتبار. هكذا، لا يتمرّد العمال المأجورون في البلدان الغربية ولا يقومون بأي ثورات لسبب بسيط جدّاً: لهم مصلحة في المحافظة على الوضع القائم Status quo. ويمكن التعبير عن ذلك مجازاً: بالإضافة لراتبهم «الأساسي»، هم يحصلون من أصحاب العمل ومن الدولة على ما يسمّى «علاوة أو مكافأة استعمارية» Colonial bonus (التي تفوق بأضعاف مقدار الراتب «الأساسي»). إن مثل هذا المستوى من الدخل يخلق للعامل المأجور في الولايات المتحدة الأمريكية أو أي بلد أوربي غربي وَهْماً كما لو أنه لا يوجد في المجتمع أي شكل من أشكال «العبودية»، وأنه عضو كامل الحقوق في «مجتمع المستهلكين» (على الرغم من أنَّه قد تنشأ أحياناً مشاحنات ومصاعب على شكل أزمات مالية ومصرفية واقتصادية، لكنها – مصاعب «مؤقتة وعابرة»). وقد عجزت الأدبيات الكلاسيكية للماركسية اللينينية أن تلزم الصمت بشأن تلك «المفارقة» في النموذج الغربي للرأسمالية: فقد كانت الحقائق والإحصائيات صريحة وشديدة الوضوح إلى أبعد حد. وقد كان ف. انجلز أشار إلى هذه «المفارقة» في الرأسمالية الانكليزية منذ عام ١٨٥٨: «تجري في واقع الأمر عملية «بَرْجَزة» أكثر وأكثر للبروليتاريا الانكليزية، بحيث أنَّ هذه

الأمة الأكثر برجوازية من بين جميع الأمم تريد، على الأرجح، المضي بالقضية في نهاية الأمر إلى درجة أن يكون لديها برجوازية أرستقراطية وطبقة عاملة (بروليتاريا) برجوازية إلى جانب البرجوازية نفسها. ومن البديهي، أن يبدو مثل هذا الأمر منطقياً بالنسبة لتلك الأمة التي تقوم باستغلال العالم بأسره». وفي عام ١٨٨٢ عاد وأكّد هذا المفكر الكلاسيكي من جديد حقيقة أنَّ «العمال الإنكليز يحصلون على مكافأة استعمارية».

ومن أهم تجليات الطابع الطفيلي للمجتمع الغربي هو وجود عدد كبير من الناس في سن العمل، الذين تم «إعفاؤهم أو تحريرهم Emancipate» من أي نشاط مفيد اجتماعياً، أي أنهم باختصار لا يعملون. وقد سبق وتناولنا هذه الظاهرة، إذ أشرنا إلى أنَّ مثل هذا «التحرير Emancipation» إنما ينشأ كنتيجة لطرد العمال المأجورين من قبل أصحاب العمل (وأيضاً بسبب عدم توافر فرص عمل بالنسبة للشبيبة التي تبلغ سن العمل). وقد درجت العادة على تسمية هذا الجزء من الشباب غير العامل بالعاطلين من العمل. كما انتشر بالإضافة «للتحرير» القسري المذكور أعلاه شكل آخر طوعي من «التحرير» من النشاط الإنتاجي: لا توجد رغبة عند الناس بالعمل. يمكن أن نطلق على هذا الجزء من العاطلين من العمل «الطفيليون المسلّحون أو الاتكاليون المحاربون militant parasites»، أو «المنحطون اجتماعياً أو الطبقة العاملة الرثة Lumpen[1]». يُلاحظ انحطاط سريع للمجتمع الغربي، ما يجعله شبيهاً جدّاً بروما القديمة حيث كان قسم كبير من سكان المدينة ينتمي إلى البروليتاريا الرثّة وكان هؤلاء يحصلون على الطعام بلا مقابل وإنما على حساب خزينة الدولة. أي إن الحديث يدور عملياً حول «الاشتراكية الرثة».

---

(١) the lumpenproletariat. (في سياق الماركسية) - غير مهتم في التقدم الثوري... المترجم.

إليكم ما كتبه أو. بلاتونوف بخصوص الصيغة المعاصرة «للاشتراكية الرثة أو اشتراكية الفقراء» على مثال الولايات المتحدة الأمريكية: «ثمة تصوّر خاطئ تماماً كما لو أنَّ الأمريكيين هم الشعب الأكثر حبّاً للعمل، وأنَّ ثرواته – هي نتيجة العمل الدؤوب والمثمر. بيدَ أنّ هذا ينطبق بحق على جزء صغير من السكان الذين يعملون بالفعل بكامل طاقاتهم وبنشاط فعّال. ولكن هذا الجزء لا يشكِّل سوى ثلث عدد القادرين على العمل من سكان البلاد.

حسب المعطيات الإحصائية، حوالي ٤٠ % من السكان في سن ال١٦ وما فوق لا يعملون. كما لا يذهب إلى العمل ٣٠% من الذكور الأمريكيين و٥٠ % من الإناث الأمريكيات. أكثر من ١٠% من السكان في سن العمل لا يعملون يومَ عملٍ كاملاً. أي أنه في المحصلة، نصف سكان الولايات المتحدة الأمريكية إما أنهم لا يعملون نهائياً، أو أنهم يقومون بعمل قليل. ويوجد في الولايات المتحدة الأمريكية شريحة من السكان يبلغ تعدادها الملايين (حوالي ٥ % من مجمل السكان القادرين على العمل) يمكن أن نطلق عليهم اسم «الطفيليين المسلّحين أو ذوي النزعة العسكرية». هؤلاء الناس لا يعملون في أي مكان، وهم يزدرون أيَّ شكل من أشكال العمل ويعيشون على مختلف الإعانات وقسائم الطعام التي يحصلون عليها من الدولة.

كما يوجد موقف مسبق ضد العمل الجسدي يستحيل استئصاله لدى نسبة كبيرة من سكان أمريكا البيض. وإنّ ممارسته تُعدّ، من وجهة نظر كثير من الأمريكيين، إهانة لهم. فقد كشفت الأبحاث السوسيولوجية التي أجريت أن غالبية الأمريكيين تفضِّل عدم القيام بأي عمل من أن تقوم بعمل لا يتناسب مع وضعها الاجتماعي. لذلك فإنَّ ٩٠% من الأعمال

المجهدة والقذرة وغيرها من أشكال العمل المشابهة إنما يقوم بها الزنوج والهنود ومختلف مجموعات المهاجرين، وقبل كل شيء من أصل بورتوريكي ومكسيكي» [٢٠٢].

يمكن القول، إنَّ لوحة مشابهة «لتحرّر Emansipation» الناس من العمل تجري في شتى أنحاء العالم. بيد أنَّ الحديث في البلدان التي تقع خارج نطاق «المليار الذهبي» يكون أدق وبصورة استثنائية تقريباً عن «تحرير» قسري وليس عن «تحرير» طوعي.

الأساس المالي- الاقتصادي للطفيلية الغربية المعاصرة

ثمة قاعدتان مترابطتان بشكل جدلي للطفيلية الغربية المعاصرة:

أ- عسكرية ب- مالية – اقتصادية.

وهذا التقسيم مشروط إلى حدٍّ كبير. فمن حيث الشكل، إنَّ تدفق الموارد الطبيعية من شتى أنحاء المعمورة إلى البلدان الغربية إنما يتم على أساس العلاقات المالية – الاقتصادية «المتحضّرة»، وليس على شكل ضرائب، كما كان ذلك يحدث في الإمبراطورية الرومانية [٢٠٣]. وهذه العلاقات، كما يعلّمنا علم الاقتصاد الغربي، تُديرها «يدُ السوق الخفية». وأنَّ هذه «اليد الخفية»، كما يعلّمنا بروفسورات الغرب في الاقتصاد، «عادلة» و«فعّالة»: فهي تضمن المصالح المشتركة للمشاركين في علاقات السوق، كما تدعم الالتزام بمبدأ «التكافؤ أو المساواة» في التبادل وتُراعي التوزيع المنتظم (والأمثل) «لعوامل الإنتاج» (الموارد الطبيعية والقوة العاملة ورأس المال) وذلك في نطاق الاقتصاد العالمي وغير ذلك والخ.

إلا أنّه وعند أول فحص دقيق يتبيّن أن تلك «اليد الخفية» ليست افتراضية وليست مجرّدة على الإطلاق، وأنها عبارة عن يد قائمة بشكل مادي على أرض الواقع، وأنها تتألف بنسبة ٩٠% من الفولاذ المتين جدّاً. وأنّ تلك اليد إنما تنمو وتنشأ عن ذلك الغرب ذاته الذي يروي أساطير وخرافات «علمية» لبقية العالم بخصوص «اليد الخفية». لا بدّ أنَّ القارئ قد خمّن، على الأرجح، أنَّ الكلام إنما يدور عن القوة العسكرية للغرب.

إذ إنَّ الفضل في الدرجة الأولى يعود للبطش العسكري الذي يمارسه الغرب تجاه بقية العالم من أجل ضمان الاستخدام «الفعّال» للأساليب المالية – الاقتصادية في دعم وبقاء الاستهلاك الطفيلي في بلدان الغرب. أما «العلاقات المالية – الاقتصادية» بين الغرب وبين بقية العالم ليست سوى واجهة لتمويه القوة العسكرية التي يعتمد عليها الغرب في عملية نهبه للعالم المتبقي. إنَّ العلاقات المالية – الاقتصادية القائمة بين الغرب وبقية العالم (من اتفاقيات ومعاهدات، وعقود وتفاهمات وغير ذلك) – إنما هي قسرية مفروضة من قبل الغرب على بقية العالم بالقوة (مضافاً إليها الخداع في بعض الحالات). وإنَّ أي محاولات من قبل بلدان محيط الاقتصاد العالمي للتخلي والتراجع عن مثل هذه الاتفاقيات أو، بالحد الأدنى، إعادة النظر في شروطها، يستدعي ردود فعل عنيفة وقاسية من قبل الغرب. بدءاً من الأعمال التخريبية لأجهزة الاستخبارات الغربية واغتيال المسؤولين والسياسيين وانتهاءً باستخدام مكثّف للصواريخ والقاذفات» [٢٠٤].

يمكن ذكر الطرق والآليات المالية – الاقتصادية التالية التي يلجأ إليها الغرب من أجل نهب وسرقة بلدان محيط الاقتصاد العالمي:

١ - **تجارية.** استعمال التبادل غير المتكافئ. تقوم الدول الغربية بتصدير بعض أنواع منتجاتها إلى بلدان محيط الاقتصاد العالمي. إنها بالدرجة الأولى الآليات ومختلف التجهيزات والتكنولوجيا. بالمقابل، تحصل دول الغرب على المواد الخام، وعلى مصادر الطاقة والمنتوجات الزراعية والمواد الغذائية إلى جانب مجموعة من السلع الاستهلاكية (منتجات الصناعات الخفيفة - أحذية، ألبسة ومنسوجات، أجهزة كهربائية للاستعمال المنزلي والكترونيات، مفروشات وألعاب للأطفال وغير ذلك من المنتوجات التي يمكن تصنيفها في خانة قطاعات الإنتاج الصعبة أو التي تتطلب جهداً ووقتاً كبيراً، وفوق ذلك الخطيرة أو الملوِّثة للبيئة). ففي التبادل التجاري بين الغرب وبين البلدان الأكثر فقراً ينشأ ما يعرف بظاهرة «مقص الأسعار»: مقابل كل وحدة مادية تصدِّرها البلدان الفقيرة يصبح بمقدورها أن تشتري مع كل عام كمية أقل من السلع من البلدان المتطورة اقتصادياً. لنضرب مثلاً على ذلك: إذا كان، لنقل، أنه في عام ١٩٨٠ كانت البلدان النامية تحتاج ١ طن من الموز من أجل شراء آلة صناعية يتم إنتاجها في الغرب، فإنه في عام ٢٠١٠ - يصبح سعر الآلة نفسها - ٢,٥ طنا.

كما يمكن استخدام طريقة أخرى في الحساب: أن نقارن بين سعر السلعة التي يشتريها الغرب من البلدان النامية وبين سعر السلعة نفسها في السوق الداخلية للبلد الغربي. لقد أورد الباحث الأمريكي في الاقتصاد ف. بيرلي المثال التالي. في عام ١٩٨٦ كانت البلدان النامية تحصل على ٥ سنتات ثمن رطل (باوند)[1] من السكر و٧ سنتات مقابل رطل من الموز. في حين أنَّ الكمية

---

(١) وحدة انكليزية لقياس الوزن كانت موجودة سابقاً في بعض البلدان الأوربية الأخرى أيضاً. أما في روسيا فيساوي الرطل ٤٠٩ كغ. المترجم.

نفسها من السكر كانت تباع في البلدان المتطورة بـ ٤٠ سنتاً، والموز – بـ ٤٥ سنتاً. وإذا كانت كلفة نقل الرطل الواحد من هذا وذاك من البلدان النامية تساوي ٥ سنتات تقريباً، فإن حجم الربح من تجارة السكر والموز الذي كانت تحصل عليه الشركات الغربية يعادل بالتوافق ٣٠ و٣٣ سنتاً مقابل كل رطل واحد. كان يمكن للبلدان النامية أن تبيع السكر والموز (بأسعار المفرّق نفسها تلك في الأسواق الغربية) بسعر أغلى بعدّة مرات. وحتى لو أنه تم اقتسام ذلك الربح من تسويق تلك السلع بالتساوي بين البلدان النامية وبين الشركات الغربية. بهذه الطريقة نجد، أنَّه تجري عملية نهب واستغلال للبلدان النامية من خلال آليات التبادل غير المتكافئ، وبشكل أدق - عملية سرقة أولئك العمال الذين عملوا ويعملون في إنتاج تلك السلع التي يستهلكها الغرب الطفيلي.

ففي التسعينيات (من القرن العشرين – المترجم)، كتب أو. بلاتونوف، «لم تسدِّد الدول الغربية، حسب التقديرات الدنيا للأمم المتحدة، للبلدان المصدِّرة للمواد الخام ٤٠% من قيمة الموارد التي صدّرتها لها. وإذا ما تمَّ توزيع تلك القيمة على كامل سكان الغرب (عدد السكان هناك قليل بالمقارنة مع البلدان – المصدّرة للمواد الخام)، فسوف نحصل على نتيجة مفادها هو أنَّ مقابل كل وحدة من الدخل القومي في البلدان الغربية الذي جرى تكوينه عن طريق العمل الذاتي، هناك وحدتان وأكثر تم الحصول عليهما من خلال استغلال الشعوب الأخرى. إنَّ نظام الأسعار الموجود حالياً هو في صالح الدول الغربية فقط، ويتم الإبقاء عليه عن طريق الإملاء والترهيب بما في ذلك بوسائل عسكرية (التحديد هنا لمؤلف)» [٢٠٥].

٢٠٢- أو. بلاتونوف. الاقتصاد الروسي من دون العولمة.- موسكو. ألغوريتم. ٢٠٠٦. ص. ٧٦٣ -٧٦٤. انظر أيضاً: ف. ب. فريدمان.

الولايات الاشتراكية الأمريكية. Дежавю (De Ja Vu) أو أغانٍ جديدة عمّا هو قديم. -موسكو دار نشر НЦ ЭНАС، ٢٠٠٦.

٢٠٣- بشكل دوري، في حقيقة الأمر، تتساءل الدوائر الحاكمة في الغرب اليوم عن ضرورة فرض ضرائب عالمية. ومن البديهي أنَّ دول محيط الرأسمالية العالمية هي التي ستقوم بدور المسدِّد الرئيسي لمثل هذه الضرائب، في حين أنَّ الأموال التي يتم جمعها سوف تصب في نهاية الأمر في حسابات الشركات الغربية. أما آخر مرة جرت فيها نقاشات بشأن ضرورة فرض ضرائب عالمية كانت في أوج الأزمة عامي ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩. وقد تناول الحديث ضرورة اعتماد الضرائب على النشاط المصرفي لغرض استخدام العائدات من تلك الضرائب من أجل المحافظة على البنوك العالمية «المنتجة للنظام المالي».

٢٠٤- انظر ج. بيركينز. وصايا قاتل اقتصادي. - موسكو: Pretex، ٢٠٠٥. يكشف هذا المؤلف في كتابه عن المبادئ والتقنيات الأساسية المعتمدة في إخضاع بلدان محيط الرأسمالية العالمية لما هو في مصلحة «المليار الذهبي»، وبشكل أدق، للمرابين الدوليين. بالدرجة الأولى يتم استخدام العاملين في مؤسسات مالية واقتصادية دولية (مثل صندوق النقد الدولي، وبنك التسويات الدولية، ومنظمة التجارة العالمية) من أجل فرض اتفاقيات غير عادلة ومجحفة (لصوصية) على البلدان المذكورة. ولهذا الغرض يجري اللجوء إلى ترسانة كبيرة من وسائل «إقناع» المسؤولين المحليين، بما في ذلك الرشوة. وفي حال لم ينجحوا في تحقيق ذلك، تنخرط في العملية أجهزة الاستخبارات الغربية التي تقوم «بإقناع» المسؤولين المحليين مستخدمة في ذلك أساليبها وأدواتها

الخاصة والنوعية (الابتزاز، تنظيم أعمال تخريبية، اغتيال قادة محليين). وأخيراً، في حال لم ينجح هؤلاء أيضاً في تحقيق النتيجة المرجوة، يبدأ استعمال القوات المسلحة من أجل «إقناع» العُصاة والمتعنتين، ويتم إشعال الحروب. ويمكن على مثال ليبيا استعراض جميع المراحل الثلاث المذكورة من «سلوك» الغرب تجاه بلدان المحيط العالمي.

٢٠٥- أو. أ. بلاتونوف. الحضارة الروسية - موسكو: رومان - غازيتا (المجلة - الجريدة)، ١٩٩٦، ص ٧.

٢- **استثمارية.** أي الحصول على أرباح من الاستثمارات الأجنبية للشركات الغربية متعددة الجنسيات (THK, TNC) والبنوك العابرة للقومية أو للحدود (THБ). ففي بلدان المحيط الاقتصاد العالمي يتم ضمان أرباح استثمارية أعلى على حساب الوصول إلى موارد وثروات طبيعية رخيصة، وإلى يد عاملة رخيصة، على حساب الأسواق الداخلية للبلدان المضيفة، كما على حساب التوفير في النفقات من أجل حماية البيئة، والضرائب (فهي تكون عادة منخفضة في البلدان المضيفة مقارنة مع البلدان التي تقيم فيها الشركات والبنوك العابرة للقومية).

وأكثر ما يجب التوقف عنده هو التوفير في بند اليد العاملة الرخيصة. فهذا هو السبب الرئيسي الذي دفع إلى نقل عمليات الإنتاج الصعبة والتي تحتاج إلى ساعات عمل أطول في المقام الأول من البلدان الغربية إلى البلدان النامية في سنوات ما بعد الحرب، وعلى نحو خاص منذ سبعينيات القرن الفائت (العشرين المترجم). فالأجور في البلدان النامية أقل بأضعاف مما هي عليه في البلدان المتقدّمة. ذلك أنَّ لدى العمال المأجورين في الدول المتطورة سمات ملازمة «للحضارة» مثل السيارة والشقة والبرّاد والغسّالة وغير ذلك

من الأدوات المنزلية (ولكن والحق يقال إن جزءاً من هذه الممتلكات وربما جميعها يتم الحصول عليها بالتقسيط أو بوساطة القروض، مع العلم أنّ التزامات الديون الإجمالية لمثل هذا العالم «المتحضّر» قد تفوق قيمة الممتلكات بأكملها). من هنا، فإنَّ هذه اللحظات «المُضلِّلة والتي تصرف الانتباه» تلعب دوراً تمويهياً لحالة العبودية التي يعيش فيها العامل في الغرب. بينما لا يوجد في أغلب الحالات مثل هذا «التمويه» في البلدان النامية، ولذلك لا تنشأ شكوك في أنَّ العامل هناك – هو حقّاً عبد.

لقد ورد في الكتاب الذي تم إصداره في بلدان كثيرة (بما في ذلك، في روسيا) بعنوان «الكتاب الأسود للشركات The Black Book of Companies» عدد كبير من الأمثلة عن حجم الأرباح التي تحصل عليها الشركات الغربية على حساب استغلالها لليد العاملة الرخيصة في البلدان التي تقع خارج نطاق «المليار الذهبي». نورد هنا واحداً منها. المعروف أنَّ الشركة الشهيرة «Nike» تنتج مختلف أنواع الأحذية الرياضية خارج حدود البلدان المتطورة اقتصادياً. وفي إندونيسيا على وجه الخصوص. فهناك يكلّفها زوج الأحذية ٥ دولارات أمريكية فقط. بينما تقوم بتسويق زوج الأحذية هذا في الولايات المتحدة الأمريكية بسعر ١٠٠–١٥٠ دولاراً. في حين أنَّ العمال الذين يعملون في إنتاج تلك الأحذية لا يحصلون إلا على ٢ دولار كأجرة يومية [٢٠٦].

يعمل في المصانع التابعة للشركات متعددة الجنسيات في كثير من البلدان النامية نسبة كبيرة من العمال المأجورين المحليين. مثلاً، في بداية التسعينيات (من القرن العشرين – المترجم) وصلت نسبة هؤلاء العمال في بلدان أمريكا اللاتينية (الأرجنتين، وبوليفيا، والبرازيل وكولومبيا) إلى حوالي ١٠ – ٢٣% من كامل العمالة. وفي سنغافورة والسنغال تجاوزت تلك

النسبة ٥٠% [٢٠٧]. علماً أنه حتى لو أن أولئك العمال المحليين كانوا يعملون في منشآت تعود ملكيتها للرأسماليين من البلد نفسه ، فإنهم كانوا سيتعرضون للاستغلال تماماً كما لو أنهم يعملون في مصانع تابعة للشركات العابرة للقومية.

الفرق يكمن فقط لأي جهة سيذهب فائض الإنتاج الذي يخلقه هؤلاء العبيد المأجورون – إلى جيوب الرأسمالي المحلي أو الأجنبي. مع العلم أنَّ معدّل الربح في تعاملات الشركة العابرة للقومية يكون أكبر منه عند الشركات المحلية. ذلك لأنَّ الشركات المحلية تعمل بشكل مباشر أو غير مباشر (بمنزلة وكلاء، مثلاً) لحساب الشركات الغربية العابرة للقومية، إذ تقوم بإعطائها جزءاً من فائض الإنتاج الأولي.

تقوم الشركات العابرة للحدود بتحويل الأرباح التي تحصل عليها من استثماراتها في الخارج إلى مكاتب الأفشور أو إلى بلدان «المليار الذهبي»، وهذا ما يؤدي إلى استنزاف اقتصاديات بلدان المحيط العالمي. ولا داعي للذهاب بعيداً وراء الأمثلة. لنأخذ روسيا، حيث استوطن بقوة الرأسمال الأجنبي منذ التسعينيات (من القرن الفائت العشرين – المترجم). فقد بلغت أرباح المستثمرين الأجانب من أعمالهم في مجال الإنتاج والتجارة والنشاط المالي - الائتماني في روسيا (مُقدَّرةً بمليار دولار) على النحو التالي: ٥٣,١ – في عام ٢٠٠٦، ٦٨,٢ – في عام ٢٠٠٧، ٨٨,٧ – في عام ٢٠٠٨، ٦١,٣ - في عام ٢٠٠٩، ٧٨,٨ – في عام ٢٠١٠. وقد تجاوز الحجم الإجمالي لأرباح المستثمرين الأجانب في روسيا خلال الفترة ١٩٩٥–٢٠١٠ مبلغ ٥٠٠ مليار دولار. وهذا الرقم، حسب رأينا، جرى تخفيضه ولكنه مع ذلك يبقى صادماً ومثيراً للدهشة. وإذا كان تدفق استثمارات

الأجنبية في الاقتصاد الروسي في عقد التسعينيات يفوق حجم الأرباح التي يجنيها الأجانب والتي يقومون بإخراجها من روسيا، فإن الوضع في السنوات الأخيرة قد أصبح معكوساً: لقد تحوّلت الاستثمارات في الاقتصاد الروسي إلى ما يشبه «المضخة» التي تقوم باستنزاف روسيا.

٣- **أساليب وآليات مرتبطة بالعملة الصعبة.** يقوم الغرب بإصدار نقد خاص به، يقوم باستخدامه في التسويات والتعاملات المالية مع الكثير من بلدان العالم، والنامية بالدرجة الأولى. واليوم تحتل الوحدة النقدية للولايات المتحدة الأمريكية – الدولار – موقعاً احتكارياً في السوق العالمية للعملة الصعبة. إنّ ميزة إصدار عملة وطنية تقوم في الوقت نفسه بوظيفة أداة في التعاملات والحسابات الدولية، تمنح البلد المُصْدِر (الولايات المتحدة الأمريكية هنا) فرصة لتسديد ثمن السلع والخدمات التي تحصل عليها من البلدان الأخرى «بمنتوج آلة النسخ أو الطباعة» خاصتها. إنَّ استخدام الدولارات – تلك «الوريقات الخضراء» غير المدعومة بأي شيء – هو بكل بساطة نهب حقيقي تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية بحق البلدان الأخرى التي تدخل بصفة «ولايات أو أقاليم» في تركيبة باكس أمريكانا PaxAmericana. وما هذه «الأوراق الخضراء» سوى ورقة التين التي تحجب تلك اللوحة الصريحة لعملية النهب البشعة. بمقابل ذلك نجد أنَّ البلدان الأخرى، ومن أجل شراء منتجات وخدمات من الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من البلدان الغربية، تكون مضطرة لتأمين العملة الصعبة (من دولارات أمريكية، ويورو، وجنيهات استرلينية وفرنك سويسري) وذلك عن طريق بيع مواردها الطبيعية أو سلعاً أخرى في السوق العالمية مسبقاً (وبأسعار رخيصة عادة). من الواضح، أنَّ مثل هذه العلاقات

النقدية –السلعية بين الغرب وبقية بلدان العالم هي في صالح الطرف الأول وتشكّل نهباً صريحاً ومكشوفاً بحق الطرف الثاني. ويتم دعم وبقاء هذه الطريقة اللصوصية إضافة لذلك عن طريق مطالبة الغرب لباقي بلدان العالم بأن تعمل على مراكمة «الأوراق الخضراء» (و«الأوراق الملّونة الأخرى») في شكل «احتياطيات النقد الأجنبي» من دون أن تحاول استعمال هذا الاحتياطي لشراء العقارات والمعامل أو الأراضي وغير ذلك في بلدان الغرب؛ أي لكي لا يتجرأ باقي العالم على تذكير الغرب بأنَّ هذا الغرب مَدين لبقية العالم. كما يقوم الغرب باستمرار بالإيحاء للمسؤولين المحليين في تلك البلدان كما لو أنَّ زيادة «الاحتياطي بالعملة الصعبة» –أمر رائع وسليم، وأنَّ هذا يلعب دور «وسادة أمان»، أو «شهادة على القدرة التنافسية» وغير ذلك والخ.

وكان الغرب يعاقب بقسوة أولئك الذين يحاولون التخلّي عن «نعيم النقد الأجنبي»، أي عن «الأوراق الخضراء» (كوسيلة في التعاملات والتسويات، وكأداة لمراكمة الاحتياطي بالعملة الأجنبية). فهذا صدّام حسين قد أعلن أنه سوف يتوقف عن بيع النفط بالدولار الأمريكي (وأنه سوف ينتقل لتسعيره باليورو)، فما كان من واشنطن إلا أن أعلنت صدام حسين «دكتاتوراً» وبدأت بشن حرب ضد العراق، بل وقامت بإعدام «الدكتاتور» ليكون مثالاً وتحذيراً للرؤساء والملوك ورؤساء الحكومات الآخرين. وهذه هي الصين تصرّح أنها لن تقوم لاحقاً بمراكمة الدولارات في احتياطيها من العملة الأجنبية، وإذ بواشنطن تهدِّد بأنها سوف تفرض رسوماً جمركية وغرامات على البضائع والسلع المستوردة من الصين، كما تقوم بدعم الانفصاليين في التيبت، وتفعِّل وتقوّي من علاقاتها مع تايوان

وهلم جرا. وهل هذا لا يعتبر شكلاً من أشكال استعمال القوة كوسيلة «لتأمين ودعم» الدولار الأمريكي في الساحة الدولية؟

عند الحديث عن الأساليب النقدية في نهب أقاليم باكس أمريكانا PaxAmericana، لا يمكن تجاهل مسألة في غاية الأهمية ألا وهي نظام سعر الصرف. وسعر الصرف، كما سوف يخبركم أي بروفسور في الاقتصاد، يتشكّل كقيمة ناتجة في الأسواق المالية تحت تأثير قانون الطلب والعرض على العملات الموافقة. وأنه لا وجود هنا لأي «يد خفية». وحدها السوق مع ما فيه من عرض وطلب! وإذا ما أجرينا مقارنة بين أسعار مجموعة محددة من السلع والخدمات بالدولار الأمريكي في الولايات المتحدة الأمريكية (ما يعرف «بالسلّة») وبين أسعار السلع نفسها والخدمات من تلك السلّة نفسها» ولكن بالروبل الروسي، فإننا سوف نكتشف وبدهشة كبيرة أنَّ دولاراً أمريكياً واحداً يساوي تقريباً ١٥ روبلاً روسياً. أي لقاء ١٥ روبل في روسيا يمكن شراء سلع وخدمات ما قيمته دولار واحد تقريباً في الولايات المتحدة الأمريكية. بينما في سوق العملات يتم مبادلة الروبل مقابل الدولار بنسبة ٣٠ روبل إلى دولار واحد. هذا يعني أنَّ مَن يملك عملة صعبة بالدولار يستطيع مع هكذا سعر للصرف أن يشتري في روسيا من البضائع والخدمات ضعفَ ما يمكنه في حال كان سعر الصرف في سوق العملة الصعبة هو بنسبة ١٥ إلى ١. هذه «المفارقة» تعرف باسم سعر صرف «مُخفَّض أو منخفض» للروبل الروسي أو، على العكس، سعر صرف «مبالغ به أو مرتفع» للدولار الأمريكي. وسوف يقول البروفسور في الاقتصاد، من دون أن يبذل أدنى جهد: «هذا هو قرار السوق!». ولكن الواقع هو أن هذا ليس قرار السوق، وإنما قرار الناس، وبالتأكيد ليس الناس البسطاء ممن يبيع

ويشتري العملة الصعبة، بل أولئك الذين يتحكمون بذلك السوق. أما لماذا تحتاج واشنطن لسعر صرف منخفض للعملة الصعبة في روسيا وفي غيرها من بلدان محيط الاقتصاد العالمي، فإنَّ القارئ ولاشك يعرف – ذلك لكي تشتري واشنطن بأسعار زهيدة الموارد الطبيعية ومختلف أنواع الأصول، بما في ذلك المصانع والأراضي في تلك البلدان. ونحن سوف نتحدّث في مكان لاحق عن التلاعبات التي يقوم بها الغرب بخصوص أسعار العملات.

٤ - **أساليب وآليات اقراضية – ائتمانية.** تقوم البلدان النامية في محيط الاقتصاد العالمي بتحويل جزء كبير من الخيرات التي تنتجها على أراضيها إلى بلدان «المليار الذهبي» من دون أن تحصل على المكافئ الضروري من الغرب. وإذ تعاني من نقص دائم في السيولة المالية من أجل الاستخدام الداخلي ومن أجل التنمية الاقتصادية (والغرب يرفض بشكل قاطع استخدام الاحتياطي من العملة الصعبة لهذه الأغراض)، فإن البلدان الهامشية في الاقتصاد العالمي تكون مضطرة للحصول على قروض خارجية. وهذه القروض والسلف بدورها تُصنَع في بلدان الغرب أيضاً. ذلك أنّ الغرب لديه «ماكينة طباعة» يستطيع دوماً بوساطتها أن يطبع الكمية اللازمة من الأوراق الملونة، وللعلم مع دمغة عليها تعلنها عملة صعبة دولية. على الرغم من أنَّ الغرب في حقيقة الأمر ليس بحاجة لأن يطبع أوراقاً نقدية جديدة. لأنَّ البلدان النامية تحتفظ باحتياطيها من العملة الصعبة في بنوك الغرب. وهذه الأخيرة تقوم فقط بإعادة تلك الاحتياطيات من النقد الأجنبي للبلدان الفقيرة ولكن مع فائدة (قروض). وغالباً ما تكون الفائدة مرتفعة –من منطلق أنَّ عوامل الخطورة في تلك البلدان مرتفعة. ولهذا فقد تجاوز الدين الخارجي للبلدان النامية في عقد التسعينيات (من القرن العشرين الفائت –المترجم) مقدار ٢ تريليون دولار.

لقد بلغ الدين الخارجي لبعض البلدان النامية، حسب تقرير للمخابرات المركزية الأمريكية، بالنسبة لحجم الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٠ (في النسبة المئوية): زيمبابوي – ١٣٢، جمهورية كونغو الديموقراطية – ١٠٠، جمهورية الكونغو –١٥٦، غامبيا – ١٧٠، غينيا –بيساو – ٢٠٣ [٢-٨].

وتنفق بعض البلدان النامية وبلدان كانت ضمن المعسكر الاشتراكي في السابق أكثر من نصف عائداتها بالعملة الصعبة من التصدير على خدمة الديون (أي تسديد فوائد القروض). وما هذا سوى عبودية حقيقية للديَن، إلا أن الذي يلعب دور العبد هنا ليس فرداً بمفرده، وإنما شعب بأكمله: الشعب يخلق المنتَج («القيمة المضافة»)، ولكن جزءاً من هذا المنتَج يجري انتزاعه من خلال نظام الميزانية والائتمان لكي يتم تحويله لاحقاً إلى البلد الغربي الذي يقوم بدور المُقرِض أو المانح، وبدور مالك العبيد الجماعي في الوقت نفسه. إنَّ كل شخص يولَد خارج نطاق منطقة «المليار الذهبي» إنما يولَد «عبداً للديَن» بشكل مسبق.

٢٠٦- ك. فارنر، غ. فايس. الكتاب الأسود للشركات. ترجمة عن الألمانية. يكاترينبورغ. أولترا كولتورا. ٢٠٠٧. ص.١٨

٢٠٧- Malcolm Gillis, Dwight Perkins, Michael Roemer& Donald Snodgrass Economics of Development, 3rd ed. New York: W. W. Norton& Co., 1992, p. 389.

٢٠٨- «CIA. The World Factbook« // Site «Central Intelligence Agency.»

أما الأكثر طرافة فهو أنّ تلك الأموال نفسها التي يقدمها الغرب إلى البلدان الهامشية بتساهل وبتسامح على شكل قروض وسلف، تعود في الحال إلى حسابات الشركات العابرة للقومية (بالإضافة لتلك الأموال التي تعود في

وقت لاحق من خلال تسديد القروض). تقوم «النخب« المحلية بسرقة جزء من تلك الأموال لتعود وتضعها في حساباتها كودائع في البنوك الغربية. وجزء آخر من الأموال يتم إنفاقه على شراء السلع التي تنتجها شركات غربية وبأسعار مبالغ بها عادة. كما أنَّ رقماً لا بأس به من كامل الأموال يعود إلى الغرب على شكل أجور ورسوم «خدمات» لا أحد يعرف كنهها وماهيتها (مثل، الاستشارات و«أبحاث» الخبراء الغربيين) وغير ذلك.

هكذا نجد أنَّ العملة الصعبة التي تحصل عليها البلدان النامية من خلال تصدير المواد الخام أو على شكل قروض و«مساعدات«، إنما تمرُّ مروراً فقط عبر حسابات هذه البلدان، كما إنَّ تلك الحسابات بذاتها تفتح دائماً في البنوك الغربية فقط. وفي نهاية المطاف تعود العملة الصعبة إلى حسابات الأوليغارشيا الغربية. ولا يبقى لدى البلدان النامية بعد ذلك «كرصيد متبقي صافي» سوى الديون. ذلك لأن البلدان النامية مربوطة بقوة إلى النظام المالي – المصرفي الغربي، وأنَّ ذلك الربط يضمن للغرب رقابة صارمة على باقي العالم. ففي البنوك الغربية تُحفَظ احتياطيات البنوك المركزية من العملة الصعبة لبقية بلدان العالم، إلى جانب المليارات من الدولارات التي تم نهبها وسرقتها من قبل النخب المحلية. وقد أظهرت الأحداث الأخيرة في الشرق الأدنى والأوسط في عام ٢٠١١ –أنَّ جميع المليارات التي تعود للنخب المحلية هناك – مجرّد ثروة وهمية: فقد تمت مصادرة أو حجز الأموال الموجودة في البنوك السويسرية وغيرها من البنوك الغربية والتي تعود للقائد الليبي معمر القذافي وللرئيس المصري مبارك – «الصديقين المقرّبين جدّاً» للزعماء الغربيين. وهذا برهان إضافي على أنَّ النقود التي تقوم البنوك الغربية بإصدارها، إنما تعود في نهاية المطاف إلى الغرب ذاته، في حين

لا يبقى لدى البلدان النامية «في الرصيد المتبقي الصافي» سوى الدمار والخراب والموت بعد «حركات التمرد الشعبية ضد الطغاة المحليين».

لقد تمَّ توصيف تقنية النهب «الحضاري» للشعوب التي لا تنتمي إلى «المليار الذهبي» بالتفصيل في الكتاب الذي أثار ضجة وفضيحة كبيرة لصاحبه جون باركينز «اعترافات قاتل اقتصادي». والباحث جون باركينز يكتب عن ذلك عن معرفة ودراية بالموضوع، لأنه هو نفسه وعلى مدى سنوات طويلة قام بعمليات من نوع ذلك النهب في تنظيمات تخدم مصالح المرابين الدوليين: «القتَلَة الاقتصاديون – هم عادة محترفون رفيعو المستوى، يقومون بسرقة التريليونات من الدولارات من مختلف الدول في شتى أنحاء العالم عن طريق الابتزاز أو التدليس. إن الأموال التي تحصل عليها تلك الدول من البنك الدولي، أو من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وغير ذلك من الهيئات التي تقدّم «مساعدات» للمنظمات الأجنبية، يتم إعادة نقلها إلى خزائن الشركات وجيوب مجموعة من العائلات الثرية التي تتحكم بالموارد الطبيعية العالمية. هؤلاء يستخدمون وسائل مختلفة مثل التلاعب الاحتيالي بالحسابات المالية، التلاعب بنتائج الانتخابات، إلى جانب الرشى والابتزاز، وأيضاً الجنس والاغتيالات. إنهم يمارسون لعبة قديمة قِدمَ العالم، ولكنها تكتسب أبعاداً خطيرة للغاية اليوم، في زمن العولمة. أنا أعرف جيّداً عمّا أتحدّث» [٢٠٩].

والدول الغربية المتطوّرة هي أيضاً «تزهو في الديَن كما ترفل في الحرير[١]»، وللعلم إنَّ تلك الديون وبالأرقام المطلقة تفوق بأضعاف مضاعفة الديون المترتبة على البلدان في محيط الاقتصاد العالمي. ولكن لن يجرؤ أي

(١) يقصد بالمثل هنا أنهم مغمورون بالديون بالكامل كذاك الذي يلبس الحرير من أعلى رأسه حتى أخمص قدميه... أي أن عليهم من الديون ما ليس بإمكانهم تسديدها... المترجم.

واحد من المُقرضين (وهؤلاء هم بلدان المحيط في الاقتصاد العالمي) على تذكيرهم بديونهم تلك (وفي حال ألحَّ أحدهم بتذكيرهم، فإنه يغامر بأن يتلقى غضب الغرب عليه بما في ذلك حتى هجوم القاذفات ربما).

إذا ما أخذنا ما ذكرناه في الأعلى بنظر الاعتبار، فسوف يصبح بإمكاننا أن نعلن وبكل ثقة عن الشك في مقولة كثير من الباحثين الذين يعتبرون أنَّ أساس «الرخاء المادي» في الغرب هو «الفاعلية المرتفعة» للاقتصاد الغربي. علماً، أنَّ التجربة اليوم تدحض أكثر فأكثر هذه المقولة الكاذبة: ذلك أنّ طفيلية الغرب واضحة جدّاً للعيان؛ أي أنَّه ثمة خلل في العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك لصالح الاستهلاك. وقد بدأت تظهر مؤخراً أبحاث ودراسات يعترف فيها المؤلفون؛ بل وحتى أنهم يشجبون بقوة «طفيلية» الغرب [٢٠١٠]. ويجمع أولئك الذين يفضحون «الطفيلية» الغربية على أنَّ الغرب نجح في بناء منظومة مالية – اقتصادية لسرقة ولنهب بلدان المحيط في الاقتصاد العالمي (وكثيراً ما يطلقون على هذه المنظومة اسم «الاستعمار الجديد – نيوكولونياليزم Neocolonialism»). وهذه هي الحقيقة. إلا أنهم لا يذكرون عادة ما هو سر تلك «الفاعلية». ولذلك نعود ونؤكد في هذا الشأن: ليست الأدوات المالية – الاقتصادية لتشييد وبناء العلاقات بين الغرب وبين باقي العالم سوى تمويه يخلق وهمَ الطابع «الحضاري» و«الديموقراطي» وطابع «السوق» لهذه العلاقات، التي يجدر أن تسمّى علاقات العنف والإكراه، علاقات القسوة والبغض للجنس البشري. أما العنف فينعكس في استخدام أو التهديد باستخدام القوة العسكرية من قبل الغرب ضد باقي العالم. إذ لولا هذه الركائز القائمة على «القوة»، لكانت المنظومة المالية – الاقتصادية للغرب في نهب شعوب العالم قد انفرطت مثل «بيت من ورق» خلال ٢٤ ساعة.

«ازدهار الغرب القائم على الديون»، أو النهب «الحضاري»

لقد سبق وتحدثنا عن طفيلية المجتمع الغربي الذي يستهلك أكثر مما ينتج. فالغرب يلبّي حاجياته أكثر فأكثر على حساب بقية العالم. إذ تتدفق إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أوربا الغربية المنتوجات والنفط والأنسجة، والألبسة، والآليات، والأحذية، والأدوات المنزلية، والأصواف، إلى جانب الحلي والمعادن الثمينة وغير ذلك. وهذا ما يسمى في كتب الاقتصاد التعليمية «استيراد السلع»؛ أي أنَّ كلَّ شيء يبدو «بطريقة مؤدبّة» «وحضارياً». فهل سيحتج أي كان ضد التجارة الدولية كشكل من «التعاون الدولي»؟

إلا أنّه ينشأ سؤال صغير: «بأي أموال يشتري الغرب كل هذه السلع؟« إذ إنَّ الغرب يستهلك كمية أكبر وأكبر، وفي الوقت نفسه ينتج أقل فأقل. ذلك أنه لكي تشتري، يجب أن تنتج وأن تبيع. ولكن حال الغرب في هذا المجال من سيئ إلى أسوأ. الجواب هنا بسيط للغاية: «الغرب يشتري بالقرض الائتماني». والسؤال التالي هو: ومَن ذا الذي يبيعه بالائتمان؟» الجواب هنا أيضاً بسيط: «أولئك الذين يبيعونه السلع». يتم صياغة القرض الائتماني على شكل أوراق مصرفية – سندات وكمبيالات تدعى «عملة احتياطية» (أي الدولارات أمريكية واليورو وغيرهما). وهذه الأوراق – السندات يتم إصدارها من قبل البنوك المركزية (في الولايات المتحدة الأمريكية – من قبل البنك الاحتياطي الفدرالي، في الاتحاد الأوربي- من قبل البنك المركزي الأوربي، في بريطانيا العظمى – من قبل بنك انكلترا وهلم جرا). وتلك الأوراق – هي «وسيلة التسديد القانونية» بالنسبة للبلد – المَدين، أي أنها نقوده.

كلّ عقد ائتماني يشترط عادة:

١ - نسبة فائدة مقابل الحق باستخدام القرض.

٢ - مدّة تسديد القرض.

٣- نوع المقدرات المادية التي تستخدم من أجل تسديد القرض ودفع الفائدة (نوع العملة الصعبة، معادن ثمينة، سلع وخدمات).

أما ما يتعلّق بالفوائد فلا ينص الاتفاق على دفعها لمالك الأوراق المصرفية – السندات. والمقرضون بذاتهم (أي تلك البلدان النامية نفسها) إنما تحصل على قروض بالفائدة لأغراض خاصة بها، في حين أنها تمنح القروض للبلدان الغربية من دون فوائد. بهذه الطريقة، على الأرجح، تعبِّر البلدان المُقرِضة عن موقفها السلبي من الربا وتقدّم مثالاً يحتذى لبقية الدول من أجل محاربة مبدئية مع «بحبحة».

«اقتصاد نزيه» جدّاً

مدّة تسديد القرض. في الحال التي نناقشها لا توجد فترة محددة لتسديد القرض خلالها. إنَّ مثل هذه القروض العجائبية تدعي في المنهاج التعليمي في مادة الاقتصاد «قروضاً تحت الطلب»؛ من الكلمة الانكليزية «oncall» – «عند الطلب» ويُقصَد بذلك: «التسديد عند الطلب». ولكن طلب مَن؟ طبعاً، بطلب من المُقرِض. فهو سيِّد الموقف، ولذلك فهو يملك الحق بأن يطالب بملكه عندما يحلو له ذلك. أما في الحال التي بين أيدينا فإنَّ البلدان المقرِضة، كما تبيّن التجربة ولسبب ما، لا يطلبون بل يلزمون الصمت. الزمن يمضي، والقيمة الفعلية للقرض تنخفض بسبب التضخّم، «يذوب ثلج آذار». ويمكن للقرض أن «يتبخّر» كلّياً خلال ليلة واحدة، إذا

ما حدث وفقَدَت العملة الوطنية للبلد المَدين قيمتها بشكل حاد. أمّا بالنسبة لمن يودوّن الاطلاع أكثر من غيرهم، وللمواطنين الدؤوبين والقلقين، فقد جهّزت السلطات المالية للبلد المُقرِض (وهذه هي عادة البنك المركزي ووزارة المالية) جواباً نمطياً: «سوف يطالب بذلك أطفالنا وأحفادنا».

يا له من اهتمام بالغ ومثير «بمستقبل الأجيال»!

نوع المقدرات المادية الثمينة التي تستخدم لتسديد القرض. نذكِّر أنَّ الأوراق – السندات المالية التي تكون بحوزة المقرِض، تمثِّل وسيلة تسديد قانونية في ذلك البلد الذي حصل على قرض (أي أنها تعتبر أموالاً حقيقية). هذا يعني أنَّ بمقدور المقرض مبادلة هذه الأوراق النقدية بكل ما تشتهيه نفسه: من سلعٍ وبضائع، ومن أراضٍ ومصانع موجودة في التداول في البلد المَدين. إلا أنَّ هذا يبقى نظرياً فقط. فالأوراق النقدية التي توجد بحوزة مواطني البلد المَدين – شيء، وتلك التي توجد لدى الدولة المُقرِضة (وبعض مواطنيها) – شيء آخر تماماً. فالدولة المَديونة تنظر بعين الريبة إلى الصنف الثاني من الأوراق النقدية، ولا ترحِّب بدخولها إلى السوق الداخلية. وأما الحجج «لعدم السماح» لتلك الأوراق بالدخول إلى السوق الداخلية تكون مختلفة في العادة: مكافحة الأموال «القذرة» و«الإرهاب»، ضمان الأمن القومي للبلد – المَدين، «حماية حقوق الإنسان» في البلد – المُقرِض وغير ذلك. وفي إطار مثل هذه الحملات يتم فرض قيود على استيراد رأس المال، كما تُفرَض تقييدات وحظر على العملة الصعبة، وأيضاً عقوبات تجارية واقتصادية، كما وتُجرى حملات تفتيش وتدقيق، وتبدأ «مصادرة» حسابات مصرفية، وغير ذلك والخ. وكل هذا باسم «العدالة» و«الديموقراطية» و«التقدم». على العموم، توجد أموال في أيدي المقرض

البائس، ولكن لا يجوز له أن يشتري بها أي شيء. ونحن نتحدث هنا لا عن «الرموز» النقدية لدى مواطنين منفردين، وإنما عن الرموز النقدية بالعملة الصعبة للدول المقرِضة والتي تدعى «احتياطي العملة الصعبة أو النقد لأجنبي».

ولكن، لا يجوز أن نكون ظالمين تجاه المَدينين الغربيين. فهم يقترحون لمبادلة الأوراق – السندات والكمبيالات بسلعة أخرى «ثمينة» جدّا، كما يؤكدون، ألا هو الأصول. وما هذه الأصول سوى... أوراق أخرى. وهي هكذا تدعي: «ضمانات - securities» (pardone - «أوراق ثمينة[1]»). ففي الولايات المتحدة الأمريكية، مثلاً، يمكن أن يستبدلوا لك «الأوراق الخضراء» (الدولارات) بسندات الخزينة الأمريكية أو بأوراق وكالات الرهن العقاري. بيدَ أنَّ المصيبة تكمن في أنه لا يحق لك أن تشتري بتلك الأوراق أصولاً ثابتة أخرى، كالأراضي مثلاً، لأنها كأوراق ثمينة لا تعتبَر في أمريكا (كما في أي بلد آخر) «عملة قانونية legal tender» (أو «وسيلة قانونية للتعاملات المالية»). لنقل، أنَّ البلد المُقرِض (وليكن هذ البلد «بابوا[2]»

---

(١) المصطلح الوارد في القاموس المصرفي والمالي هو «ضمانات أي - securities»... ولكن المصطلح ذاته في اللغة الروسية يسمى «أوراق ثمينة» – المترجم.

(٢) مقاطعة بابوا **بالإندونيسية** (Papua):هي إحدى **مقاطعات إندونيسيا** .عاصمتها **جايابورا...** كانت تحت وصاية الأمم المتحدة حتى ١ مايو ١٩٦٣، عندما انتقلت إلى الإدارة الإندونيسية التي سُميت آنذاك حَجْراً .Quarantine منذ ١٩٦٥ ظهرت منظمة تحرير بابوا ,Organisasi Papua Merdeka وتعرف باختصارها OPM... في عام ١٩٦٧ وقعت الحكومة الإندونيسية امتيازاً لاستخراج الذهب والنحاس لمدة ٣٠ عاماً مع شركة فريبورت مكموران الأمريكية. الشركة حفرت أكبر منجم ذهب ونحاس في العالم، وهو كذلك أكبر منجم مفتوح في العالم. وفي عام ١٩٩١ وقعت الحكومة الإندونيسية تمديداً لمدة ٣٠ عاماً إضافية =

مثلاً) أراد أن يشتري في أمريكا شركة «جنرال موتورز». سوف يكون على دولة بابوا أن تحوِّل من جديد «أوراقها النقدية الثمينة – الضمانات» إلى «أوراق خضراء» – دولارات وأن تبدأ بتحضير عقد جديد لشراء المصنع العملاق لصناعة الآليات. ولكن هنا تخرج إلى المسرح وزارة الخارجية الأمريكية وتعلن أنهم في بابوا يقومون بخرق «حقوق الإنسان» من جديد. وأنَّ «مؤشر الديموقراطية»، كذا، في ذلك البلد قد انخفض بمقدار ثلاث نقاط كاملات وأن «التوتاليتارية» هناك تطلُّ برأسها مرّة ثانية. وأنَّ أمريكا «الأمينة» لمبادئها لن تعطي شيئاً «للأنظمة التوتاليتارية». حقّاً إنها لبادرة كريمة: ففي وزارة المال الأمريكية يقومون باقتطاع ولو حتى واحد بالمئة من الفوائد السنوية لشراء «الأوراق النقدية» – الضمانات! ليس مثل أولئك المرابين - البخلاء في البنك الاحتياطي الفدرالي مع أوراقهم المالية - سنداتهم من دون فوائد! ومن جديد تكون بابوا مضطرة لتحويل سندات البنك الاحتياطي الفدرالي إلى «أوراق خضراء» صادرة عن وزارة المالية.

هكذا نجد أنَّ الدولة – المُقرِضة قد وقعت في «حلقة معيبة» (والأدق: في «حلقة ورقية»).

٢٠٩ - جون باركينز. وصايا قاتل اقتصادي. - موسكو. ٢٠٠٥، ص ١٣.

٢١٠ - لكن الحقيقة هي أن تلك الكتب التعليمية ليست مخصصة للتلاميذ والطلاب؛ إنها كتب تستمر بأمانة في تمرير «نهج لجنة الحزب المنطقية في واشنطن» وتعمل على إقناع الشبيبة «بفاعلية» الاقتصاد الغربي.

=للشركة التي ما لبثت أن حفرت منجماً آخر هو منجم جراسبرج Grasberg mine الذي أصبح أكبر منجم ذهب في العالم وصاحب أقل تكلفة استخراج ذهب في العالم. المترجم.

لِنعدْ إلى الإحصائيات الرسمية الخاصة بالدين الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية. الجزء الأكبر من هذا الدين منشؤه تلك الضمانات التي تقدمها وزارة المال الأمريكية جراء طرح سنداتها في التداول. والخزانة الأمريكية تبيع تلك السندات للمقيمين (أي للأمريكيين) كما لغير المقيمين، وذلك بهدف «تغطية» العجز في الميزانية العامة (أي زيادة النفقات على المداخيل في الميزانية؛ وقد تجاوز ذلك العجز مبلغ ١ تريليون دولار سنوياً). ففي السنوات الأخيرة اهتزّ «الإحساس بالواجب» لدى المستثمرين الأمريكيين إلى حدٍّ كبير، وبات أصعب بكثير عليهم تسويق سندات الخزينة للمقيمين، لذلك فقد تركّز اهتمام وزارة المال على غير المقيمين «المطاوعين» أكثر. لهذا بلغت حصة الأجانب من التزامات الخزينة الأمريكية على شكل سندات أكثر من النصف.

لقد تمَّ طرح سندات خزينة في الخارج، حسب معطيات البنك الاحتياطي الفدرالي للولايات المتحدة الأمريكية، بما قيمته ٤.٣ تريليون دولار حتى أواخر تشرين الأول من عام ٢٠١٠ [٢١١]. أما الدائنون الأساسيون للخزانة الأمريكية فقد كانت الدول التالية (تمَّ ذكر رقم الدين مقدّراً بمليار الدولار الأمريكي بين قوسين حسب الوضع في نهاية عام ٢٠١٠): الصين (٩٠٦ مليار دولار)، اليابان (٨٧٧,٤)، بريطانيا العظمى (٤٧٧,٦)، البرازيل (١٧٧,٦)، هونغ كونغ (١٣٩,٢)، روسيا (١٣١,٦)، تايوان (١٣١,٢)، كندا (١٢٥,٢). وقد كانت السلطات المالية في البلدان الأجنبية (البنوك المركزية ووزارات المال فيها) هي التي قامت بشراء القسم الأكبر من سندات الخزينة الأمريكية (حوالي ٢/٣)، وأما الباقي فقد اشترته بنوك خاصة غير أمريكية ومؤسسات مالية أخرى غير حكومية.

كما نرى، ثمة دول كثيرة تقدّم «المساعدة» للرأسمالية الأمريكية من أجل المحافظة على مستويات مرتفعة من الاستهلاك «الطفيلي»، بما في ذلك دول كثيرة حيث مستوى نصيب الفرد من الدخل أدنى بكثير مما هو في الولايات المتحدة الأمريكية. إنها لوحة مليئة بالمشاعر الجياشة لذلك «الحب« النقي والنزيه تجاه «الأخ الأكبر»! كما تبدو مؤثرةً جدّاً «المساعدة» التي تقدّمها لأمريكا تلك البلدان التي هي ذاتها «ترفل في الدَين كما تزهو في الحرير». كما إنَّ البلدان «أصحاب الرقم القياسي» من حيث مستويات المديونية للخارج – سويسرا ولوكسمبورغ وايرلندا – هي أيضاً في قائمة الدول التي تسعى بكل طاقتها من أجل «مساعدة» العم سام في تغطية العجز في الميزانية الاتحادية. وقد بلغ حجم الحصص التي تمتلكها هذه البلدان «الأقزام» من أسهم سندات الخزانة الأمريكية أرقاماً معتبرة وكبيرة جدّل (مليارات الدولارات): سويسرا – ١٠١,٣مليار دولار، لوكسمبورغ – ٧٨,٥، ايرلندا – ٤١,٤.

كما تشكِّل الأوراق النقدية التي تصدرها الشركات الأمريكية - على شكل أسهم وكمبيالات، وتقوم بطرحها للتداول بين الأجانب مصدراً آخر إضافياً من مصادر تشكيل الدين الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية. ويبلغ حجم هذا الجزء من الدين الخارجي حتى الآن حوالي ٦ تريليون دولار. وأما حاملو هذا النوع من المستندات فهم الأفراد والكيانات القانونية الأجانب بشكل حصري تقريباً.

لقد أوردنا الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال لا الحصر من بين البلدان الغربية التي تملك ديناً خارجياً كبيراً والذي يزداد بوتيرة سريعة. ففي بلدان الغرب الأخرى ثمة لوحة مشابهة. وفي البعض منها- اللوحة

أكثر قتامة وجسامة. لنتذكّر لوكسمبورغ وايرلندا. فالدين الخارجي في هذين البلدين لا يفوق الناتج المحلي الإجمالي وحسب، بل ويفوق مجمل الثروة القومية لكل منهما. إنهما أشبه بما يمكن تسميته «واحات طفيلية». ونحن نعتقد أنّه لم يكن بمقدور مثل هذه «الواحات» أن تنشأ تحت تأثير قانون العرض والطلب. بل إنَّ جميع الدلائل تشير إلى أنّ هذه «الواحات الطفيلية» – من ابتكارات الأوليغارشيا المالية الدولية.

لا شك أنّ الدين الخارجي المتزايد لا يعتبر الدليل الوحيد على الطابع «الطفيلي» للرأسمالية الغربية. فقد كانت دول غربية كثيرة تقوم، على مدى عقود وربما قرون، بإخراج رؤوس أموال إلى الخارج حيث تستثمرها في شراء أو بناء مختلف الأصول هناك، التي كانت تعطي وما زالت تعطي فوائد وأرباحاً لا بأس بها لمالكيها.

ذلك أنَّ الأرباح من الأصول الأجنبية تسمح للمستثمرين الغربين أن «يعيشوا على الفوائد المصرفية[١]» وبالتالي أن يعيشوا حياة طفيلية. ويبلغ حجم مثل هذه «التدفقات المالية» في كثير من البلدان الغربية عشرات المليارات من الدولارات سنوياً. حتى إن البعض يطلق على هذه الدول اسم «دول – ريعية[٢]». وهذه الدول هي بالدرجة الأولى تلك الدول الاستعمارية

---

(١) الترجمة الحرفية للقول المأثور في النص الأصلي «أن يقص كوبونات»... والمثل في روسيا يعود في جذوره إلى أوائل القرن العشرين حين صدرت سندات الحكومة الروسية مرفقة بقسائم كل واحدة من هذه القسائم تعني الحق في الحصول على فائدة واحدة وذلك على امتداد فترة القرض.. فكان يجب على حامل دفتر القسائم أن يقطع القسيمة وأن يذهب بها إلى البنك للحصول على ما يترتب له من فائدة. وقد كان أصحاب رأس المال المستثمر في أوراق مالية يقومون «بقطع القسائم» مرتين في السنة... المترجم.

(٢) بمعنى أنها تكسب أرباحاً كبيرة وطائلة من فوائد القروض... المترجم.

سابقاً – فرنسا وبلجيكا وهولاندا وبريطانيا العظمى. ومن ثم انضمت الولايات المتحدة الأمريكية إلى قائمة «الدول - الريعية».

لقد تشكّل في وعي غالبية المواطنين البسطاء (بل وحتى بعض الخبراء الاقتصاديين) تصوَّرٌ كما لو أنَّ الدول النامية هي الأكثر مديونية على الإطلاق من بين جميع الدول، ومعها أيضاً (منذ بعض الوقت) بعض البلدان ذات الاقتصادات الانتقالية (هكذا باتوا يسمّون البلدان الاشتراكية السابقة). وها هي وسائل الإعلام الجماهيري تردّد بإلحاح: عن الزيادة الدائمة للدين الخارجي لهذه الدول؛ وأنه ثمة مشاكل لديها في تسديد هذا الدين، وأنّ الدائنين الغربيين يتعرضون للسرقة من قبل هؤلاء «المحليين» «البرابرة»؛ وكما لو أنَّ الغرب المبارك يسير لملاقاة البلدان - المَدينة ويقوم بإعادة جدولة ديونها (وحتى أنه يقوم بشطبها بكل بساطة) وغير ذلك. إنَّ مثل هذه المؤثرات «الصوتية» ضرورية من أجل صرف انتباه الرأي العام عن المعضلة الحقيقية وليس المختلقة بالنسبة للاقتصاد العالمي - المديونية الهائلة والمتزايدة بسرعة للدول الغربية.

وهكذا، لنقم بتلخيص المحصلة ولنبلور بعض الاستنتاجات.

أولاً، لقد أصبحت المديونية الخارجية للبلدان الغربية في القرن الحادي والعشرين المصدر الرئيسي لمستوى الاستهلاك العالي في هذه البلدان؛ وأنّ البلدان «المتقدمة اقتصادياً» تضمن نمط حياة طفيلياً «للمليار الذهبي» بفضل «القروض» التي تمنحها البلدان «الأقل تطوراً من الناحية الاقتصادية» لتلك الدول. إذ إنَّ تلك «القروض» لم يرد ذكرها في «قوانين» مناهج الاقتصاد التعليمية: فهي بلا سقف محدد، ومن دون فوائد ومن دون آجال مُحدّدة.

ثانياً، عند محاولة توصيف الوضع القائم في العالم، والعلاقات بين الغرب وباقي العالم، فالأصح أن نتحدّث لا عن «مديونية» و«دين» و«التزامات مالية» للغرب، وإنما أن نستعمل كلمة ما أخرى. لأن كلمة «دين»، و«التزامات مالية» وغير ذلك من مصطلحات – جاءت من حقل العلاقات الائتمانية الحضارية، حين تقوم إحدى الجهتين بالعطاء وبالمنح، بينما تقوم الأخرى بالتسديد وبإعادة ما سبق واستلمته. بيد أنَّ الطرف الآخر في حالتنا لا يريد أن يعيد أيَّ شيء. وهناك في النظرية الاقتصادية كلمة رائعة تناسب جدّاً هذا الأمر - «نقل أو تحويل transfer» أي نقل من طرف أو جانب واحد لشيء ما.

لو حاولنا توصيف ما كان يقوم بفعله الرومان بعد استيلائهم على بلدان وأقاليم أخرى، مستخدمين مفردات الكتب المدرسية الحديثة في الاقتصاد، لكنّا قلنا ما يلي: «لقد قام الرومان بنقل (transfer) الأموال والثروات من البلدان الأخرى». ولكن الكتَبة الأجلاف للتاريخ القديم أطلقوا على ما كان يحدث كلمة أخرى: «نهب». وإذا ما أُعطيت الحرية لهؤلاء «الكتّاب»، فإنهم سوف يطلقون على العلاقات القائمة اليوم بين الغرب وباقي العالم صفة «النهب». ولكن كتب الاقتصاد التي بحوزتنا تفسر ذلك على أنه «نقل - transfer»؛ بل إنَّ الكتب الأكثر «تقدّماً» سوف تصف لك ذلك على أنه ليس «transfer»، وإنما «شارع باتجاهين». لأن الغرب لا يأخذ الموارد «مجاناً، بلا مقابل»؛ بل على أنها «دين»، أي أن الموارد الطبيعية والسلع والثروات الأخرى تتحرك في اتجاه واحد من الشارع، وأنه في الاتجاه الآخر المقابل – تتحرك «الالتزامات». وهم يشرحون لك أنَّ مثل هذا التبادل - «صيغة ضرورية في العلاقات التجارية والاقتصادية الدولية وأيضاً في العلاقات الائتمانية - النقدية»، وهي تساعد في «تقدّم البشرية بأكملها».

ثالثاً، لكي تستمر عملية الإقراض غير المألوف (بلا سقف وبلا حدود وبلا آجال محدّدة) من قبل بقية العالم للبلدان الغربية، يصبح الغرب مضطراً لأن يلجأ بفاعلية أكثر إلى وسائل وأدوات «غير اقتصادية». وأكثرها أهمية - القوة والضغط العسكري. ويراد منه، من ناحية، أن يمنع المقرضين الأقل «صبراً» من المطالبة بتسديد الديون المتراكمة. ومن ناحية ثانية، أن يُمارِس الضغطَ على أولئك المُقرِضين بعامّة لكي يستمروا في عملية «إقراضهم» للغرب. بالمناسبة، لقد اعتمد هتلر هذه السياسة في ترتيب علاقاته مع البلدان المجاورة عشية الحرب العالمية الثانية.

هناك من يشير في بعض كتب التاريخ إلى أنَّ هتلر قام «بنهب» أوربا بهدف التحضير بشكل جيّد للحرب. ولكن الحقيقة هي أنَّ كلَّ شيءٍ كان «حضارياً» عند هتلر: فقد كان يستلم من البلدان الأخرى المواد الخام والسلع والآليات والمواد الغذائية على أساس اتفاقيات تجارية – ائتمانية ثنائية «طوعية»(المُقاصة[1]). أما في الواقع فقد كان ذلك نهباً موصوفاً تماماً، أو كما

(١) المُقاصة، بالضم، حسم جزء من **الدين** الأعلى قيمة بين شخصين كلاهما **دائن ومدين** في ذات الوقت. فإذا افترضنا مثلاً أن باعَ سيارة بمئة ألف وكان البائع مديناً بخمسين ألفاً للمشتري في هذه الحال يحسم مبلغ الخمسين ألفاً من المائة ألف. المقاصة في اللغة: مصدر قاصه إذا كان عليه دين مثل ما على صاحبه فجعل الدين في مقابلة الدين المقاصة في اصطلاح الفقهاء: (عرفها **ابن جزيء** من فقهاء المالكية بأنها: «اقتطاع دين من دين» وعرفها **ابن عرفة** بأنها: «متاركة مطلوب بمماثل صنف ما عليه لما له على طالبه فيما ذكر عليهما.) المقاصة في القانون:«عرفها القانون المدني الأردني في المادة ٣٤٣»بأنها: إيفاء دين مطلوب لدائن بدين مطلوب منه لمدينه. أنواع المقاصة عند القانونيين: للقانونيين ثلاثة أنواع: النوع الأول :المقاصة القانونية (الجبرية)، النوع الثاني: المقاصة الاختيارية، النوع الثالث: المقاصة القضائية. المترجم.

قلنا أعلاه – «ترانسفير» للموارد. «ترانسفير» مدعوم وبمثل هكذا وسيلة «غير اقتصادية» مثل عشرات الفرق من المشاة والمدرعات.

رابعاً، إنَّ الغرب يدرك أنَّ فاعلية الضغط العسكري والتهديد تزداد عندما يقرن بأساليب وبأدوات أخرى. كانوا في السابق يقولون إن إدارة الإنسان بشكل فعال تتطلب أداتين اثنتين فقط: العصا والجزرة. والغرب بالفعل يستخدم «العصا» (القوة العسكرية) في أثناء ترتيب علاقاته مع باقي العالم. ونادراً جدّاً ما يستخدم – «الجزرة». ولكن توجد في جعبته أيضاً وسيلة ثالثة - وسائل الإعلام الجماهيري، التي تقوم ببلورة وعي «العنصر الذي يخضع للإدارة». وهذا موضوع واسع للغاية وملحٌّ جدّاً، وهو خارج حدود هذا العمل. ونحن سوف نلفت الانتباه فقط إلى «منطرة[1]» واحدة فقط لا يغيب ترددها وتكرارها عن وسائل الإعلام الغربية: العالم بأكمله مَدين للغرب. بمعنى آخر، إنَّ الغرب يسعى لخلق «عقدة الذنب» و«عقدة المسؤولية» لدى باقي العالم. وهذا الأسلوب ليس جديداً. ففي القرن XIX حصل في الولايات الأمريكية الشمالية أنّ العبيد الذين نالوا حرّيتهم بعد الحرب الأهلية، راحوا يعملون في المزارع نفسها التي كانوا يعملون فيها ولكن هذه المرة ليس بصفتهم «مُلْكية حيّة» لأصحاب المزارع، وإنما بصفتهم مديونين. وهنا أعلن المزارعون البيض عن اكتشاف فريد من نوعه: طالما أنّ «الملكية الحية» كانت فيما مضى تتمرد وتقوم بالعمل كيفما كان، فإنَّ «المديونين» «الأحرار» راحوا يعملون فجأة بشكل جيد. وقد استطاع هؤلاء وبسرعة مفاجئة أن يوحوا للعبيد في السابق: ليس ثمة ما هو أكثر قداسة من أن تسدِّد الدَين لسيِّدك.

---

(١) صبغة مقدسة ذات مفعول سحري عند الهندوسيين... المترجم.

لقد كان هرم السلطة الإجرامية – الفاسدة قائماً حتى في زمن الإمبراطورية الرومانية. فقد كانت المهمة الأساسية لهرم السلطة في الإمبراطورية الرومانية، بالدرجة الأولى، جباية الضرائب في الأقاليم ونقلها إلى مركز الدولة. ولكن حيث توجد الأموال الحكومية - يوجد أيضاً الفساد. وأحياناً العنف الذي يرتبط بعملية «انتزاع» المال من المواطنين في أماكن سكنهم. هكذا نجد أنّ ذلك لم يكن هرم سلطة، وإنما هرم سلطة فاسدة لصوصية ومجرمة، حيث كان «يتغذّى» من حولها الموظفون الرومان والمحليون، إلى جانب مساعديهم الشرعيين» و«غير الشرعيين».

٢١١- من الآن وصاعداً سوف يتم استخدام المعلومات من مصدر: الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA). //TheWorldFactBook موقع «CentalIntelligenceAgency.

بعد مرور سنة نحن نشهد لوحة مشابهة: يتغذى المركز الإمبراطوري – الولايات المتحدة الأمريكية - على «العصارات» المالية التي يتم جمعها من جميع أنحاء العالم الذي ينتمي إلى باكس أمريكانا PaxAmericana. قد يعترض القارئ: لا في روسيا ولا في المناطق الأخرى من العالم لا تُجبى ضرائب لصالح الميزانية الأمريكية. من باب أولى، أنه لا في روسيا ولا المناطق الأخرى من العالم لا يوجد «أمناء خزينة أو مديرو مال» و«حكام أقاليم» يتولون جباية الضرائب الإمبراطورية، كما أنه لا يوجد «عَشّار» يعملون لحساب «متعهدي جمع الضرائب Tax-farmer». نعم، لا يوجد تحصيل مباشر للضرائب في أقاليم باكس أمريكانا PaxAmericana. ولكن توجد وسائل أخرى أكثر فعالية في «شفط العصارات» من الأقاليم باتجاه المركز. فالأقاليم

ترسل إلى المركز الإمبراطوري النفط والقمح والأنسجة والآليات والسيارات ومختلف التجهيزات، بالإضافة إلى عدد لا يحصى من السلع الأخرى. وهي تحصل بالمقابل على «الأوراق الخضراء» التي تدعى دولارات. ومن ثم يقومون باستبدال هذه «الأوراق الخضراء» جزئياً بأوراق أخرى تدعى هذه المرة ضمانات وزارة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية. إنَّ جميع تلك الأوراق هي عبارة عن ورق تالف أو مستعمل، الغاية منه خلق وَهْم كما لو أنه ما من أي سرقة تحدث لأيٍّ كان. أشبه بنمرة يقدّمها ساحر هندي متجول[1] أو خبير بألعاب الخفّة. ذلك أنه ليس لدى الولايات المتحدة الأمريكية ما «تستبدل به أوراقها الخضراء». فمن المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية مثلها مثل الإمبراطورية الرومانية لا تنتج شيئاً، بل تستهلك فحسب. إنها دولة طفيلية صرف. وإذا ما حاول أحدٌ ما أن يطالبها بما هو مادي مقابل «الأوراق»، فإنه يخاطر أن يتلقى قنابل وقذائف «مادية» عن حق. وكمثال على رد فعل أمريكا تجاه مطالبتها مبادلة «الأوراق» الخضراء بأشياء مادية، يمكن أن نورد الحادثة مع الرئيس الفرنسي الجنرال ديغول. نجحت أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية في جعل الدولار هو معيار الذهب، واعدةً أنها سوف تقوم بمبادلة «الأوراق» الخضراء (دولارات الولايات المتحدة الأمريكية) بالمعدن الأصفر من احتياطيها عند أول طلب من هذا النوع. وبعد جهود مضنية استطاع ديغول استبدال بضع مليارات دولار بالذهب من الاحتياطي الأمريكي. على إثر ذلك راحت الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى ديغول على أنه عدوٌّ لها، وبدأت تدبِّر له الأذى

(١) وردت في النص الأصلي كلمة «فقير» بأحرف روسية... وهذه التسمية كانت تطلق في أوربا الغربية على أوائل السحرة القادمين من الشرق... المترجم.

والشناعات. وقد قامت الاستخبارات الأمريكية بترتيب «الاضطرابات الطلابية» في فرنسا في عام ١٩٦٨، التي اضطر بعدها ديغول إلى الاستقالة من منصب رئيس الجمهورية. وننوّه أنَّ أمريكا كانت قبل عقد السبعينيات (من القرن العشرين الفائت) على الأقل تعلن شفهياً أنها سوف تقبل مبادلة الدولارات بأشياء مادية من ثروتها القومية. أما اليوم فهي لا تقدّم حتى وعود شفهية بهذا الخصوص.

من حيث الشكل لا يوجد اليوم أولئك «الأبطال» الذين كانوا في أيام الإمبراطورية الرومانية يعرفون «بمتعهدي جمع الضرائب Tax-farmer»، «ولاة أو حكام أقاليم». ولكنهم في حقيقة الأمر ما زالوا موجودين بأسماء أخرى. وهم يقومون اليوم بسرقة العالم بأكمله ولكن لحسابهم الخاص. وفي الوقت نفسه، عرَضاً، لصالح الخزانة الحكومية (الضرائب لصالح الميزانية).

إنَّ «الولاة» المعاصرين – هم بعثات أو رُسل أمريكيون، يتم تدعيم «سلطانهم» و«نفوذهم» بالقواعد العسكرية وبوحدات من الجيش الأمريكي في الخارج.

كما يمكن مشاهدة الشبه إلى حدٍّ مدهش بين العصور القديمة وبين الرأسمالية المعاصرة حتى في ذلك الجانب الذي يتعلق بأجواء الوشاية، وبارتباط «مدراء الخزينة (وزارة المال)» مع «الجريمة المُنظَّمة» في مقاطعات الإمبراطورية، ومع الهيئات الفاسدة في أجهزة الأمن (وهذا الشكل من الفساد موجود في المركز أيضاً، ولكنه في محيط الإمبراطورية أكثر انتشاراً وأكثر وضوحاً) وهكذا دواليك. ويكفي أن نتذكّر المستشارين الأمريكيين الذين جاؤوا إلى روسيا في تسعينيات (القرن الفائت العشرين) لتقديم «المساعدة» في إجراء الخصخصة وغيرها من «الإصلاحات». إليكم ما قاله

في هذا الشأن رئيس لجنة السياسة الاقتصادية والأعمال في الدوما الروسية لروسيا الاتحادية ي. ل. فيودوروف: «... إنَّ تاريخ الدولة الروسية (روسيا الاتحادية – المؤلف) يتأسس على عشرة آلاف من المستشارين الأمريكيين الذين انتشروا في وزارات وادارات روسيا... ووزارة الممتلكات، اختصاراً «روس ايموشفستفو»، على سبيل المثال، عبارة عن بناء مؤلف من ستة طوابق... وبحيث أنَّ المستشارين الأمريكيين شغلوا كامل الطابق السادس. ثم راحوا يقرّرون مَن يجب أن يصبح أوليغارشياً، ولمن يجب أن تباع الممتلكات (المنشآت الروسية – المؤلف). قاموا بتعيين الكوادر... وقواعد التداول الاقتصادي... فقد كان يكتب ويؤلف أولئك الفتيان نفسهم من شيكاغو (المستشارون الأمريكيون الذين كانوا يهتدون بمقولات وبمسلمات مدرسة شيكاغو الاقتصادية، أي المدرسة النقدية[1] монетаризм,

---

(١) النظرية النقدية (Monetarism):هي مدرسة الفكر الاقتصادي التي تؤكد على دور الحكومات في السيطرة على الأموال المتداولة. فمن وجهة النظر داخل الاقتصاد النقدي أن التباين في عرض النقود له تأثيرات كبيرة على الناتج القومي في المدى القصير ومستوى الأسعار على مدى فترات أطول والتي من الأفضل أن تلتقي أهداف السياسة النقدية من خلال استهداف معدل نمو المعروض من النقود. ويرتبط أساساً مع النظرية النقدية اليوم أعمال ميلتون فريدمان، الذي كان من بين جيل من الاقتصاديين أن يقبل الاقتصاد الكينزي ثم ينتقدون نظرية كينز من إفراط استخدام السياسة المالية (الإنفاق الحكومي). فريدمان وآنا شوارتز كتاباً بارزاً، تاريخ النقد في الولايات المتحدة، ١٨٦٧-١٩٦٠، وقال «التضخم هو دائماً وفي كل مكان ظاهرة نقدية». على الرغم من أنه يعارض وجود مجلس الاحتياطي الاتحادي، دعا فريدمان، وهي سياسة البنك المركزي الهادفة إلى الحفاظ على العرض والطلب على النقود في التوازن، مقاساً النمو في الإنتاجية والطلب. المترجم.

monetarism (المؤلف) [٢١٢]. وبعد أن «عيّن» المستشارون الأمريكيون الأوليغارشيين الروس، بدأ الطور الثاني من «الإصلاحات». وهذا هو توصيف ي. ل. فيودوروف: «...تمَّ تحديد النظام الأوليغارشي في الإدارة، بحيث أن قيادة روسيا توجد في قبضة مكتب سياسي مؤلف من سبعة مصرفيين Семибанки́рщина[١]، مثلما كانوا يسمّونهم آنذاك، كما تذكرون... وقد تم ربط وزارات بعينها مع كل واحد من أولئك الأوليغارشيين... كانت تقوم تلك السبعة المصرفيين بتشكيل السلطة في البلاد، وهذه السلطة كانت خاضعة بدورها لهم... فقد كان الوزراء مجرّد موظفين لدى السبعة أو الثمانية لأوليغارشيين في البلاد...» [٢١٣].

لقد كان المستشارون الأمريكيون في أثناء قيامهم بمهامهم التي تمَّ تكليفهم بها في المركز الإمبراطوري (واشنطن)، يعملون بالدرجة الأولى لصالح الأوليغارشيا المالية في الولايات المتحدة الأمريكية. ولكنهم استطاعوا في الوقت نفسه «كسب» أموال كبيرة جدّاً في روسيا عن طريق سرقة الأموال الحكومية - الروسية والأمريكية على حدٍّ سواء. وقد تم

---

(١) Семибанки́рщина... أو «السبعة المصرفيون» – مصطلح دخل التداول في وسائل الإعلام الروسية ولاقى انتشاراً واسعاً في الأوساط الشعبية في منتصف تسعينيات القرن الفائت العشرين... وهناك مَن يقول إنهم كانوا تسعة مصرفيين وليس سبعة... (بالمناسبة تم اغتيال مبتكِر المصطلح في حادث سيارة على الأرجح مدبّر). وهؤلاء هم: بوريس بيريزوفسكي LOGOVAZ- ميخائيل خودوركوفسكي FAI - المجموعة (ميناتيب) - ميخائيل فريدمان – ألفا، - بيتر أفين – ألفا، - فلاديمير غوسينسكي - مجموعة «الجسر»، - فلاديمير بوتانين Uneximbank - الكسندر سمولنسكي-SBS - الزراعية (كابيتال بنك)، - فلاديمير فينوغرادوفInkom – ، - فيتالي مالكين - القرض الروسي... وقد لعبت المجموعة دوراً حاسماً في إعادة انتخاب يلتسين لمنصب رئيس روسيا لولاية جديدة. المترجم.

تحريك دعاوى قضائية في الولايات المتحدة الأمريكية بحق أولئك «الولاة» (بالطبع بسبب سرقة الأموال الحكومية الأمريكية وليس الروسية).

كما كان «العشارون» أيضاً يقومون بعملهم (تحت أسماء وألقاب مختلفة). بعضهم يساعد الشركات والبنوك العابرة للقوميات في نهب السكان المحليين في مقاطعات باكس أمريكانا PaxAmericana. ولنأخذ، على سبيل المثال، «العشّارين» الروس. ثمة تراتبية خاصة بهم، نوع خاص بهم من «تقسيم العمل»، وهرم سلطة مالية - لصوصية خاص بهم.

ففي التسعينيات (من القرن العشرين - المترجم) كان من بين أشهر «العشّارين» الروس: ي. ت. غايدار (الذي أشرف على ما عرف «العلاج بالصدمة« في الاقتصاد، والذي كان يقوم على رفع جميع أشكال الرقابة الحكومية على الأسعار، كما قام «بتحرير العملة الصعبة»، وألغى بشكل نهائي احتكار الدولة للتجارة الخارجية وغير ذلك)، وأيضاً أ. ب. تشوبايس (الذي أشرف على خصخصة المصانع والمنشآت الوطنية لصالح المستثمرين الأجانب).

لقد ساهم أولئك في تحضير وتنفيذ «الإصلاحات الاقتصادية»؛ أي في خلق الظروف المناسبة لنهب روسيا من دون أي رادع فيما بعد. ويمكن أن نطلق على هؤلاء لقب «عشّارون - إصلاحيون».

أما الفئة الأخرى من «العشارين» - فهم الأوليغارشيون المحليون الذين تمَّ «تعيينهم من قبل «مدراء المال» القادمين من واشنطن، في بداية «الإصلاحات» الروسية في التسعينيات، لغرض جمع الجزية من شعبهم. إنَّ توصيف الآلية التي كان يتم بوساطتها جمع تلك الجزية يخرج عن أهداف هذا العمل. ففي نهاية المطاف، كانت تلك الجزية تتجمّع في حسابات شركات وبنوك العشارين المحليين ومن ثم تخرج من دون أي عائق (إذ كان

قد تم رفع أي قيود على حركة العملة الصعبة) على شكل أرباح وعبر مختلف القنوات إلى خارج روسيا. بهذا الشكل أو ذاك، كانت تلك الأرباح تنتقل إلى حسابات «المتعهدين» الغربيين - البنوك العابرة للقوميات والشركات متعددة الجنسيات، وأيضاً (من خلال منظومة الضرائب) - إلى خزانة الحكومة في المركز الإمبراطوري (الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الرئيسية). وقد درجت العادة أن يطلق على هؤلاء «العَشّارين» في جميع البلدان اسم «البرجوازية الكمبرادورية[1]».

لقد نجح «العشارون – الإصلاحيون» بالتعاون مع «العشارين - الأوليغارشيين» وخلال فترة قصيرة جدّاً وبتكليف من الغرب، في تعريض البلاد للنهب الذي يمكن مقارنته من حيث أبعاده ونتائجه فقط مع غزو

---

(١) البرجوازيّة الكمبرادوريّة: اشتقّت هذه التّسمية من الكلمة الاسبانيّة «كمبرادور» وتعني السّمسار. والمقصود اصطلاحاً بالبرجوازيّة الكمبرادوريّة البرجوازيّة العميلة في المستعمرات وأشباه المستعمرات الوكيلة للأجنبيّ. لم تولد البرجوازيّة الكمبرادوريّة بعد مخاض تاريخي وصراع تناحري مع النّظام الاقطاعيّ ولم يأت بها تطوّر ثوريّ للقوى المنتجة كما حدث في أوربا الرّأسماليّة مثلاً بالنّسبة للبرجوازيّة الرّأسماليّة. فهي لم تنجز ثورة اجتماعيّة؛ بل هي مولود لقيط (إن صحّت العبارة) أوجدها الاستعمار المباشر أو غير المباشر الذي لا يلعب دوراً تقدّميّاً ولا يثوّر علاقات الإنتاج القديمة السّائدة وإنّما يشوّهها ويبقي على تخلّفها. والبرجوازيّة الكمبرادوريّة مرتبطة برأس المال الأجنبيّ ودوائره واحتكاراته وهي تساعد تلك الدّوائر والاحتكارات على تحقيق مصالحها وبلوغ أهدافها وجني مزيد من الأرباح من السّوق المستعمرة أو شبه المستعمرة كما تساعدها على نهب خيرات الشّعوب وخاصّة الموادّ الخام الأوّليّة الضّروريّة للصّناعة والزّراعة الرأسماليّة في البلدان المتقدّمة (كالحديد والفوسفات والنفط... الخ) والموادّ الغذائيّة الرّئيسيّة الأكثر رواجاً واستهلاكاً في العالم (كالقمح والقهوة وغيرها). المترجم.

عسكري حقيقي. لقد كان ذلك في حقيقة الأمر عملاً عدائياً من قبل الغرب من دون إعلان حرب أو من دون استخدام مباشر للسلاح.

إنَّ الضرر العام الذي لحق بروسيا، حسب معطيات الباحث أو. أ. بلاتونوف، كنتيجة لضخ وتهريب المقدرات المادية والثقافية إلى الغرب خلال فترة الحكم المافيوزي - الكوسموبوليتي حتى عام ١٩٩٧، يُقدَّر بمبلغ ٨٠٠ مليار دولار ونيف. وقد كان هذا الرقم يتألف من البنود الأساسية التالية (مقدّرة بمليار دولار):

أ- استخدام الدولار الأمريكي كوحدة تداول في داخل روسيا - ٥٠.
ب- تخفيض الأسعار على المنتجات الروسية التي يتم تصديرها للخارج -٣٠.
ج - نتائج هروب «الأدمغة» إلى الخارج، وسرقة التكنولوجيا (وفق الطريقة التي تعتمدها الأمم المتحدة) -لا أقل من ٢٠٠.
د- شراء حق الرقابة على المنشآت الروسية (كنتيجة للخصخصة) وتصدير إنتاج المعامل التي جرت خصخصتها إلى الخارج- لا أقل من ٢٥٠.
هـ- إخراج غير قانوني لرؤوس الأموال («هروب رأس المال») وتهريب المقدرات الحقيقية - ٢٢٠.

حوالي ٧٠% من الضرر الاقتصادي الذي لحق بروسيا في فترة الست سنوات المذكورة، يجب أن تُلقى على عاتق الولايات المتحدة الأمريكية [٢١٤].

لقد بات واضحاً أن الحجم الكلي للخسارة التي نجمت عن نهب روسيا بلغ في ٢٠١١ تريليونات الدولارات. ونحن نملك جميع المسوغات اللازمة لمثل هذا الجزم. يكفي أن نتذكر ما يعرف «بصفقة اليورانيوم» التي لا يتم تناولها والحديث عنها في وسائل الإعلام الجماهيري. لقد تم التوقيع على الصفقة في عام ١٩٩٥، أخذت بموجبها روسيا على عاتقها تزويد

الولايات المتحدة الأمريكية ب ٥٠٠ طن من البلوتونيوم واليورانيوم المُعدّ لصناعة الأسلحة النووية مقابل أن تدفع الولايات المتحدة الأمريكية ١٢ مليار دولار. حتى عام ٢٠٠٠ تم نقل ٧٥ طناً من المواد النووية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وفي الفترة من عام ٢٠٠٠ ولغاية ٢٠٠٨ - تم نقل ٢٧٧ طناً أخرى. وحتى هذه اللحظة يكون القسم الأكبر من اليورانيوم والبلوتونيوم قد أصبح في حوزة الولايات المتحدة الأمريكية. لقد ألحقت تلك الصفقة ضرراً كبيراً بروسيا لا يقل عن الضرر الذي ألحقته عملية الخصخصة. عند توقيع الاتفاقية كان ثمن ٥٠٠ طن من المواد النووية يساوي لا أقل من ٨ تريليون دولار. لذلك يمكن القول إن الولايات المتحدة الأمريكية قد حصلت على المواد النووية كما لو مجاناً في حقيقة الأمر. في نهاية الثمانينات (من القرن العشرين الفائت - المترجم) كان لدى كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية ٣٠ ألف رأس نووي تقريباً، تحتوي بمجملها (عند كل طرف) ما يعادل ٥٠٠-٥٥٠ طن من اليورانيوم والبلوتونيوم الصالح لصناعة الأسلحة النووية. حسب المصادر الأمريكية، لقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمراكمة هذه الكمية من المواد النووية على مدى نصف قرن، وأنفقت في سبيل استخراجها وتخصيبها ٣,٧ تريليون دولار. أما كم أنفقنا في روسيا فلا أحد يعرف. ولكن يمكننا أن نقدِّر أن قسماً كبيراً من اقتصاد ما بعد الحرب (العالمية الثانية – المترجم) كان يعمل من أجل صناعة رؤوس نووية (نفقات البحث والتنقيب عن مكامن، استخراج ومعالجة المواد النووية، نفقات صناعة التجهيزات اللازمة، وتحضير الكوادر وغير ذلك والخ). المهم – أنه بنتيجة «صفقة اليورانيوم» خسرت روسيا عملياً درعها النووي، وهذا ما لا يمكن التعبير عنه من خلال أي أرقام نقدية [٢١٥].

٢١٢- «٩٥% من الصناعة الروسية تملكها شركات أفشور أجنبية». من حوار صحفي مع رئيس لجنة السياسة الاقتصادية والأعمال في مجلس الدوما في روسيا الاتحادية ي. أ. فيودوروف لمراسل إذاعة فينّام إف. إم. يو. برونكو في ١٨. ٠٢. ٢٠١٠ // انترنت. موقع «الحرب والسلم».

٢١٣- المصدر السابق نفسه.

٢١٤- أو. أ. بلاتونوف. تاريخ الشعب الروسي في القرن العشرين. الفصل ٧٩.

٢١٥- بالتفصيل عن الصفقة انظر: «تأمين الدولار الأمريكي عن طريق اليورانيوم والبلوتونيوم» // انترنت. موقع Woldcrisis. Ru.

الفصل الثالث عشر

العالم باعتباره «أدغالاً رأسمالية»

كثير من العبيد لا يشعرون أنهم عبيد.

المؤلف غير معروف

المصدر الأساس لجبروت المامونيزم[1] هو التدفق الدائم بلا انقطاع للخيرات المادية الذي تفرض وجوده وظيفة النسبة المئوية.

غوترفرد فيدير[2] (١٨٨٣ - ١٩٤١)،

عالم اقتصاد ألماني

البشرية المعاصرة: «سلاسل غذائية» و«أهرام غذائية»

يمكننا أن نستخلص من مجمل حديثنا نتيجةً مفادها أنَّه توجد في «الاقتصاد الرأسمالي» منظومة متعددة المستويات أو متعددة الطوابق

---

(١) Mammonism عبادة المال والثروة المادية والممتلكات... من مامون mammon – إله الجشع في الأساطير القديمة... المترجم.

(٢) جوتفريد فيدير Gottfried Feder من مواليد ٢٧ يناير ١٨٨٣ في **فورتسبورغ**، **مملكة بافاريا**، **الإمبراطورية الألمانية** - الوفاة ٢٤ سبتمبر ١٩٤١ في **ألمانيا النازية**، هو خبير اقتصادي ألماني وواحد من أوائل الأعضاء الرئيسيين في **الحزب النازي**... المترجم.

(هرمية) لاستغلال المجتمع تشبه إلى درجة معينة ما يعرف في البيولوجيا وفي الإيكولوجيا بـ «السلسلة الغذائية».

إذا ما ابتعدنا عن التعريفات العلمية الزائفة، فإنَّ «السلسلة الغذائية» — هي عملية «التهام» تسلسلي، متتالٍ لبعض الكائنات من قبل كائنات أخرى: كائنات من النوع A - من قبل كائنات من النوع Б، وهذه الأخيرة هي ذاتها تكون فريسة تلتهمها كائنات من النوع B وهكذا دواليك. مثلاً، الطير يلتهم الدودة المطرية، والقطة - تأكل الطير، والذئب- يأكل القطة، والأسد («أسد الغابة») - يأكل الذئب. وبما أنَّ الأفراد التي تقع في بداية السلسلة هي الأكثر عدداً بين المجموعات، وأن الأفراد الواقعة عند نهاية السلسلة - هي الأقل من حيث التعداد، فإنَّ عملية تقدّم «الطعام» يمكن تصوّرها على شكل هرم واضح المعالم تماماً، حيث تنتهي عند قمته «السلاسل الغذائية».

وفي هذه «الحضارة النقدية»، حيث تحوَّل الإنسان إلى «homoeconomicus[1]» (والأصح - إلى «حيوان اقتصادي»)، تنشأ أيضاً

---

(١) في **الاقتصاد**، الإنسان الاقتصادي هو مفهوم في العديد من **النظريات الاقتصادية** يصوِّر البشر **كعملاء عقلانيين** وذوات **اهتمام** ضيق الذين يسعون عادة لتحقيق أهداف ذاتية محددة على **النحو الأمثل** .عموماً، هومو إكونوميكوس يحاول تعظيم أهمية **المستهلك**. هذه النظرية تقف على النقيض من مفاهيم (**الاقتصاد السلوكي**) الذي يدرس السلوك الاقتصادي الفعلي، بما في ذلك **التحيز المعرفي** واسع النطاق(**وهومو** -المتبادلين) التي تؤكد على **التعاون** البشري. هومو إكونوميكوس هو مصطلح يستخدم لتقريب **النموذج** من **الإنسان العاقل** الذي يعمل على الحصول على أعلى مستوى ممكن من الرفاه والذي تعبِّر المعلومات المتاحة عن الفرص والقيود الأخرى، سواء الطبيعية والمؤسسية، عن قدرته على تحقيق أهدافه المحددة سلفاً. وقد تم إضفاء الطابع الرسمي على هذا النهج في بعض نماذج **العلوم الاجتماعية**، ولا سيما في مجال **الاقتصاد**. استخدم مصطلح «الرجل الاقتصادي» للمرة الأولى في أواخر القرن التاسع عشر من قبل =

«سلاسل غذائية» فريدة. في هذه الحالة فقط تتقدّم «عبر السلاسل» الثروات بدلاً من الطعام (وإذا ما عبّرنا بلغة «خبراء الاقتصاد» الاحترافية - «القيمة»). عندئذ تتواجد في بداية «السلسة» الأنواع الأكثر «بساطة» التي يبلغ تعداد أفراد مجموعاتها المليارات. هذه الأنواع بالضبط، مثلما هو الحال مع الدودة المطرية، هي التي تخلق من «الأرض غير الصالحة للأكل» (الموارد الطبيعية) مادة غذائية عضوية يمكن أن نطلق عليها اسم «غذاء» (نتاج أو ثمرة العمل التي لها قيمة).

ينتقل هذا النتاج عبر السلسة إلى الكائنات الأكثر «تعقيداً» (إذا ما اعتمدنا معايير «الحضارة النقدية»). والكائنات الأكثر «تعقيداً» والأقل عدداً - هي مجموعة المرابين. هؤلاء يشكّلون «كائنات نخبوية» - «أسوُد» «الحيوانات الاقتصادية»، وهم يكلّلون قمة «الهرم» في «الحضارة النقدية» وبهم تنغلق على نفسها وتنتهي جميع «السلاسل الغذائية» في المجتمع. ولكي نتحاشى انتقاد القراء العباقرة فَتتُهَم بنشر أفكار «الداروينية الاجتماعية»، سوف نطلق على «البناء أو الهيكل العمراني» الموصوف أعلاه لقب «هرم المرابين» بدلاً من «الهرم الغذائي». ومن الممكن أن نتخيّل «هرم المرابين» هذا مؤلفاً من ثلاث طبقات.

١ - في الطابق العلوي يوجد المرابون الذين حازوا على الثروات من الطوابق السفلية، ولكن من الطابق الثاني بالدرجة الأولى.

٢ - في الطابق الأوسط يقيم ما يعرف «بالرأسماليين» الصناعيين والتجاريين الذين يقومون بإثراء المرابين:

=منتقدي أفكار **جون ستيوارت ميل** في الاقتصاد السياسي. ويمكن تعريف الإنسان الاقتصادي بأنه: ١ - الشخص الذي يمتلك حدْساً ومعرفة اقتصادية مرتفعة، مع أفضل الخيارات لاتخاذ القرارات الاقتصادية ٢ - شخص يطمح للإثراء الدائم؛ ٣-يتحدد سلوك الرجل «الاقتصادي» في العمل أساساً بعوامل الطبيعة الاقتصادية... المترجم.

أ- عن طريق دفع الفائدة على القروض التي يحصلون عليها من المرابين.
ب- عن طريق نقل الكفالات إلى المرابين في حال عجزهم عن تسديد القرض.
ج- عن طريق بيع أصولهم بشكل قسري للمرابين في أثناء الأزمات بأسعار زهيدة (ثم يعود المرابون ويبيعون تلك الأصول في أثناء النهوض الاقتصادي بأسعار مرتفعة «للرأسماليين» الذين صمدوا وتجاوزوا الأزمة أو «للجيل» الجديد من «الرأسماليين» الجدد).
٣- في الطابق السفلي يوجد المواطنون العاديون البسطاء الذين يقومون بإثراء المرابين بطريقة مباشرة أو من خلال «وسطاء» الطابق الثاني:
أ- عن طريق دفع الفائدة على القروض التي يحصلون عليها من المرابين.
ب- عن طريق نقل الكمبيالات إلى المرابين في حال «إفلاسهم» وعجزهم عن تسديد القروض.
ج- عن طريق خلق مُنتَج العمل (من سلع وممتلكات) بوساطة عملهم، وبحيث أنَّ تلك السلع وتلك الممتلكات تصبح ملكية «الرأسماليين» الصناعيين والتجاريين، ومن ثم «تتم مصادرتها» من قبل المرابين في أثناء الأزمات.

يجب أن نضيف إلى البند الثالث: يمكن للمرابين أن يستهلكوا «المادة الغذائية» التي قام العمال بإنتاجها فقط بعد أن تتحول من شكلها الطبيعي (السلعي) إلى شكل نقدي غالباً، نظراً لأنَّ «المادة النقدية» فحسب هي الأسهل «هضماً» بالنسبة للمرابين.

بالطبع، إنَّ اللوحة التي قدّمناها هنا مبسطّة جدّا، إذ ثمة تراتبية خاصة في الطابق العلوي، وهذا ما سوف نتناوله لاحقاً. ولكن بالرغم من جميع التبسيطات، فإنَّ اللوحة الموصوفة «للهرم» تتيح لا للطالب في كلية الاقتصاد فحسب؛ بل وحتى لربّة المنزل أن تحدِّد موقعها في هذا «التصميم العمراني».

كما أنه ليس من الضروري أن نقرأ مئات الصفحات من كتاب «رأس المال» لكي نفهم حقيقة بسيطة: تنشأ ما تُسمّى «أزمات فيض الإنتاج» لأن الكتلة النقدية بأكملها التي يجري تداولها في البلاد، تنتقل» تدريجياً إلى الطابق العلوي في «الهرم»: فيبقى الطابق الثاني والثالث من دون أموال (أي يجري استنزافهما)، وهذا بدوره يؤدي إلى انهيار حاد في الإنتاج وفي الاستهلاك (أي شلل في النصف السفلي من المجتمع).

نورد لكم بضع أمثلة توضِّح كيف يقوم المرابون في بلدان معينة يقومون «بسرقة» الثروة القومية.

سعر الصرف كوسيلة للنهب والسرقة

من بين أساليب نقل القيمة («المادة الغذائية») من الطابق السفلي إلى «الأوسط» يلعب اليوم دوراً خاصّاً كبيراً في ذلك سعر الصرف المرتفع بالنسبة للعملة الوطنية، والذي تلجأ إليه الدول المتقدمة اقتصادياً بمقابل العملة الوطنية لبلدان محيط الرأسمالية العالمية. وفي الوقت نفسه، يكون سعر الصرف بالنسبة للعملة الوطنية لبلدان المحيط في النظام الرأسمالي العالمي مخفّضاً تجاه عملة الدول المتقدمة.

كيف يتجلى ذلك؟ في ابتعاد سعر الصرف عن تعادل القوة الشرائية[1]

---

(١) تعادل القوة الشرائية Purchasing power parity نظرية وضعها **غوستاف كاسل** عام١٩٢٠م .وهي طريقة تستخدم في المدى الطويل لقياس التوازن **بسعر الصرف** بين عملتين وتحقيق المساواة بين العملات. تعادل القوة الشرائية **سعر الصرف** يساوي القوة الشرائية لمختلف **العملات** في بلدانها الأصلية لسلعة معينة من السلع. هذه الخاصة بأسعار الصرف وكثيراً ما تستخدم لمقارنة **مستويات المعيشة** من بلدين أو أكثر. التعديلات التي يراد لها من أجل رسم صورة أفضل من مقارنة **المحلي الإجمالي =**

(PPP) للعملات التي تجري المقارنة بينها. إنَّ تعادل القوة الشرائية – هو عبارة عن نسبة التناسب في أسعار السلع والخدمات في البلدان التي تجري المقارنة بين عملاتها من حيث قدرتها الشرائية. ومن أجل تقييم التناسب في الأسعار يتم تحديد مجموعة من السلع والخدمات، أي ما يُعرف «بالسلّة». وتقوم في السنوات الأخيرة عدّة منظمات وطنية ودولية باحتساب تعادل القوة الشرائية للكثير من العملات.

لنناقش المسألة على مثال روسيا الاتحادية. يتم نشر تعادل القوة الشرائية للروبل وللدولار في منشورات اللجنة الحكومية للإحصاء. هكذا نجد، وفق معطيات اللجنة الحكومية للإحصاء أنَّ القوة الشرائية للدولار الأمريكي كانت تعادل في عام ٢٠٠٥ القوة الشرائية ل ١٤ روبلاً. بينما في سوق العملات نجد أنَّ شراء دولار واحد في العام نفسه كان يساوي ٢٧ روبلاً. نستنتج من ذلك أنّ سعر صرف الروبل تجاه الدولار كان مُخفّضاً منذ عام ٢٠٠٥ (إذا ما أجرينا مقارنة سعر الصرف مع تعادل القدرة الشرائية لكلا العملتين) بمقدار الضعف تقريباً. وفي سنوات محددة من العقد الماضي كان سعر صرف الروبل تجاه الدولار منخفضاً بثلاثة أضعاف وحتى أكثر. ماذا يعني ذلك بالنسبة لروسيا؟

أولاً، أنَّ روسيا وهي تصدِّر المواد الخام (النفط قبل كل شيء، والغاز الطبيعي والأخشاب والحديد الخام وغير ذلك)، والتي يتم تسعيرها في السوق العالمية بالدولار، كانت تخسر إيرادات من العملة الصعبة بمقدار

=**المنتجات**) الناتج المحلي الإجمالي) باستخدام أسعار الصرف في السوق. وهذا النوع من التكيف إلى أن سعر الصرف للجدل بسبب صعوبة إيجاد مقارنة **سلال السلع** لمقارنة **القوة الشرائية** عبر البلدان.

مرتين – ثلاث مرات. ومن المؤكد أن تلك الحال كانت ملائمة تماماً للدول المتقدّمة (الأدق – لاحتكاراتها). فإذا ما أسمّينا كلَّ شيءٍ باسمه، فإن هذا عبارة عن نهب استعمالي (كولونيالي) مكشوف، ولكن من دون استعمال القوة والعنف.

ثانياً، يمكن لمصدّري رأس المال الأجانب الذين يمتلكون العملة الصعبة (الدولار الأمريكي في مثالنا)، أن يشتروا في روسيا معامل ومنشآت أخرى بأسعار أقل بمرتين - إلى ثلاث مرات من الأسعار التي يتم تحديدها على أساس تعادل القوة الشرائية. ومن جديد، نحن أمام حالة نهب استعماري مفضوح، بالرغم من أنَّ سلطات البلاد و«خبراء الاقتصاد المحترفين» يتحدثون عن استثمارات أجنبية بمليارات الدولارات. ويسعى «خبراء الاقتصاد المحترفين» بكل طاقاتهم من أجل الإيحاء لنا كما لو أنَّ روسيا بحاجة لتحسين «مناخ الاستثمار»، و«جذب استثمارات أجنبية»، و«خلق ظروف ملائمة للمستثمرين الأجانب» والخ. لدى المستثمرين الأجانب الذين يملكون الدولارات الأمريكية، ميزتان - ثلاث ميزات مقابل المستثمرين الروس الذين يملكون الروبلات فقط؛ أي أنه يجري عملياً تدمير منهجي ومدروس لمنتج السلع الوطني.

ثالثاً، إنَّ أسعار السلع ذاتها التي تصدّرها روسيا إلى الخارج، تعادل في السوق الداخلية قيمتها بالدولار الأمريكي مُقدّرةً بالروبل ولكن ليس وفق حسابات تعادل القوة الشرائية (PPP)، وإنما حسب سعر الصرف الفعلي. هذا يعني أنَّ المواطنين الروس والشركات الروسية في داخل روسيا يشترون بسعر مضاعف مرتين إلى ثلاث مرات تلك السلع والخدمات التي يغلب في قيمتها تكاليف المواد الخام؛ أي أنه يجري دفع مضاعف لقاء بنزين السيارات،

والخدمات المتعلقة بالمرافق العامة، والمواد التموينية والغذائية وغير ذلك والخ. ومن منطلق الترابطات بين مختلف قطاعات الاقتصاد، يؤدي هذا الارتفاع في التكاليف إلى ارتفاع أسعار بطاقات السفر في الطائرات والقطارات، كما يرتفع سعر المسكن وغير ذلك من الممتلكات الثابتة الخ.

«إذا كانت نسبة مُركَّب الخام في متوسط الناتج العالمي لا تزيد عن ٢%، فإنَّ هذه النسبة في المنتج الوسطي الروسي تصل إلى حدود ٥٠%... هذا يعني أنَّ البلاد دفعت في عام ٢٠٠٥ لمنتجي المواد الخام ما مجموعه ٦ تريليون روبل، وهذا يشكِّل أكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي لروسيا في عام ٢٠٠٥» [٢١٦]. تجدر الإشارة إلى أنَّ القسم الأعظم من هذه الأموال الطائشة لا تعود إلى قطاع الاقتصاد الفعلي، لأنه توجد هناك مخاطر كبيرة، وبسبب طول المدة اللازمة لاسترداد الأموال المستثمرة وانخفاض نسبة الربح. وهي تذهب في الدرجة الأولى إلى سوق الأوراق المالية وسوق العقارات والأموال غير المنقولة، لتخلق هناك «فورة» ولتمهِّد الأرضية لحدوث «انهيارات» دورية لتلك الأسواق.

كل هذا يجعل مستحيلاً أي نشاط ربحي لكثيرٍ من المنشآت وقطاعات كاملة في الاقتصاد الروسي (الصناعة والزراعة والخدمات)، وهذا يؤدي إلى إغلاقها وبالتالي انحطاط وتدهور الحال العامة في البلاد ككل. ذلك أنَّ قطاع تصدير المواد الخام يمتص جميع «العصارات» من باقي قطاعات «الاقتصاد» الروسي.

لقد أوردنا لكم الوضع في روسيا الحالية كمثال، ولكن آلية الفعل التخريبي لسعر صرف العملة الوطنية على اقتصاد البلاد، تنطبق من حيث المبدأ على جميع البلدان التي تنتمي إلى محيط الرأسمالية العالمية.

ينشأ تساؤل: كيف يحدث ابتعاد سعر صرف العملات الصعبة عن تعادل القوة الشرائية (نحو الارتفاع - في بلدان العالم الغربي، ونحو الانخفاض - في بلدان محيط الرأسمالية العالمية)؟ هذا يحدث بالدرجة الأولى، بمساعدة البنوك المركزية في البلدان الهامشية في النظام الرأسمالي العالمي. نظراً لأنها تقوم بشراء محموم للعملة الصعبة في بلدان العالم الغربي (الدولارات الأمريكية في المقام الأول)، ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع سعر صرف العملة الأجنبية؛ أي إنَّ البنوك المركزية في بلدان محيط الرأسمالية العالمية، تعمل في حقيقة الأمر ضد مصالح بلدانها وتقوم بخدمة مصالح بلدان العالم الغربي («الطابق» الثاني في «الهرم العالمي للربا»). ولولا الدور الذي تلعبه البنوك المركزية في بلدان محيط الرأسمالية العالمية باعتبارها «طابوراً خامساً» للغرب، لما كان الاستغلال الكولونيالي لتلك البلدان اكتسب مثل هذا المدى. لذلك يمكن أن نطلق على البنوك المركزية في بلدان الهامش في الاقتصاد العالمي، من دون مبالغة، اسم «فروع للبنك الاحتياطي الفدرالي للولايات المتحدة الأمريكية».

إضافة للبنوك المركزية في بلدان المحيط في النظام الرأسمالي العالمي، راحت تتأسس مؤسسات باسم غريب «صناديق سيادية». الكلام يدور حول صناديق الحكومات التي راحت تتراكم فيها وتتجمّع الإيرادات الزائدة من تصدير المواد الخام وغيرها من السلع. المُعلن هو أنَّ هذه الصناديق ضرورية من أجل إنشاء «وسادة أمان»، يفترَض بها أن تحمي بلدان محيط الرأسمالية العالمية من عواقب الانخفاض الحاد في أسعار المواد التي يتم تصديرها (في ظروف الأزمات، مثلاً). ففي روسيا، على سبيل التحديد، تمَّ إنشاء صندوق الاستقرار الذي تم تقسيمه إلى صندوقين جديدين - صندوق الاحتياط وصندوق الرفاهية الوطنية.

ما هو جوهري، هو أنَّ الصناديق السياسية تقوم بمراكمة الموارد المالية بالعملة الصعبة. لذلك فإنَّ تسمية «سيادية» ترشح بالإهانة: فهذه الصناديق تنسف سعر صرف العملة الوطنية، وبالتالي فهي تنسف سيادة هذه البلدان أيضاً. وأما كلمة «رفاهية ورخاء» التي تتخلل تسميات وعناوين بعض الصناديق، يمكن تفسيرها على أنّ المقصود بها رخاء بلدان العالم الغربي، وليس ذلك البلد الذي قام بتأسيس الصندوق المعني.

وإذا ما أخذنا بالحسبان أن الولايات المتحدة الأمريكية، وبسبب الأزمة المالية الحالية، قد قامت بتشغيل «ماكينة الطباعة» بكامل طاقتها وراحت تغرق الاقتصاد العالمي «بالأوراق الخضراء»، فإن المدخرات بالدولار التي تمتلكها البنوك المركزية والصناديق السيادية تفقد قيمتها، وهذا بكل تأكيد في مصلحة المرابين الدوليين حصراً.

٢١٦- غ. كيبياني. «احتيال القرن» وزارة المالية والبنك المركزي في روسيا الاتحادية // انترنت. موقع: .www.economics.kiev.ua

روسيا «الديموقراطية» في الهرم الربوي العالمي

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وقيام عدد كبير من الدول «السيادية» و«الديموقراطية» على حطامه، تمَّ على الفور دمج تلك الدول في الهرم المالي العالمي. ومن الطبيعي أنه كان قد حُجِز لها مكان في الطابق السلفي من الهرم. لقد أصبحت تلك الدول، من حيث الجوهر، «الغنيمة» التي حصل عليها المرابون الدوليون بنتيجة انتصارهم في «الحرب الباردة»، تلك الحرب التي استمرت أكثر من أربعة عقود.

يجب أن نسمّي كلَّ شيءٍ باسمه: لقد كان ذلك شكلاً من أشكال «التعويضات» و«الغرامات» التي كان يجب على المهزومين أن يدفعوها للمنتصرين.

للعلم:

Контрибуция (من الكلمة اللاتينية contribution) – تعويض مالي تدفعه الدولة المهزومة في الحرب مرغمة أو مصادرة ممتلكات تلك الدولة لصالح الدولة المنتصرة.

Репарация (من الكلمة اللاتينية reparation - أي ترميم) – تعويض كامل أو جزئي نقدي أو عيني عن الضرر الناتج عن الحرب والذي تقوم الدولة المهزومة بدفعه للدولة المنتصرة.

(ب. أ. رايزبرغ، ل. ش. لوزوفا، ي. ب. ستارودوبتسوفا. القاموس الاقتصادي المعاصر. – موسكو. انفرا – إم، ٢٠٠٦).

لقد دخلت إلى منظومة «السلاسل الغذائية» في «الحضارة النقدية» كمية كبيرة من «المادة الغذائية الخام» التي تم تكثيرها ومراكمتها على عشرات السنين من قبل الاتحاد السوفييتي (والدول الاشتراكية الأخرى). وقد أدّت «الحُقن» الجبارة بمختلف الموارد من البلدان المهزومة إلى إنعاش معيّن في جسم «الحضارة النقدية» المترهل، وخلقت توهّماً كما لو أنّ هذا هو التنظيم الأمثل والأكثر فاعلية للحياة الاجتماعية في تاريخ البشرية.

ولكي نقف عند حدود التعويضات التي حصلت عليها أمريكا بنتيجة انتصارها في «الحرب الباردة»، يمكننا أن نستشهد بكلمات رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ب. كلينتون، التي صرّح بها في اجتماع اللجنة المتحدة لقيادات أركان الجيوش الأمريكية في عام ١٩٩٥: «لقد نجحنا في تحقيق ما كان

يريد أن يصل إليه الرئيس ترومان مع الاتحاد السوفييتي بواسطة القنبلة الذرية. فقد حصلنا على مُلحَق من المواد الخام، ودولة غير مدمّرة بالقنبلة الذرية لم يكن بناؤها سهلاً على الإطلاق. نعم، لقد أنفقنا في سبيل ذلك مليارات كثيرة من الدولارات، ولكننا قريبون مما يدعونه في روسيا تغطية ذاتية للتكاليف: لقد حصلنا نحن وحلفاؤنا خلال أربع سنوات على مواد خام ذات استخدام استراتيجي قيمتها ١٥ مليار دولار، وعلى مئات الأطنان من الذهب والمعادن الثمينة الأخرى وغير ذلك. كما نقلت إلى مشاريع قائمة لدينا مقابل سعر زهيد أكثر من ٢٠ ألف طن من النحاس، وحوالي ٥٠ ألف طن من الألومينيوم، ٢ طن من السيزيوم والبيريليوم والسترونتيوم. وخلال سنوات ما يعرف بإعادة البناء (البيريسترويكا) في الاتحاد السوفياتي لم يكن كثيرون من قادتنا العسكريين ومن رجال أعمالنا واثقين من نجاح عملياتنا المرتقبة. وعبثاً. بعد أن قمنا بزعزعة الأسس الإيديولوجية للاتحاد السوفييتي، استطعنا أن نُخرِج من حلبة الصراع من أجل الهيمنة العالمية تلك الدولة التي كانت تمثِّل المنافس الأكبر لأمريكا»[٢١٧].

نحن نعتقد أن الصورة التي تمَّ تقديمها أعلاه لنهب روسيا ناقصة إلى درجة كبيرة. يمكننا أن نذكر البنود الآتية الأكثر جسامة وضخامة من بنود التعويضات التي تم استحصالها من روسيا خلال عقدين من «الإصلاحات»:

١ - الأصول التي انتقلت إلى ملكية المستثمرين الأجانب (الغربيين) نتيجة خصخصة المنشآت الحكومية في قطاع الصناعات الانتاجية والتحويلية، وفي قطاعات أخرى من الاقتصاد الروسي. فمن المعروف أن الخصخصة أجريت بأسعار رمزية، أقل بعشرات وأحياناً بمئات المرات من الأسعار الحقيقية للمؤسسات والمنشآت التي جرت خصخصتها.

حسب تقييمات الخبير الاقتصادي الكندي (من دون هلالين)، والبروفسور في جامعة أوتاوا ميخائيل تشوسودوفسكي، تمّت خلال الفترة من بداية عام ١٩٩٢ وحتى بداية ١٩٩٨ فقط «مصادرة أصول روسية بقيمة ٥٠٠ مليار دولار، وسلّمت للرأسماليين الغربيين. من بينها – مصانع في المجمع العسكري الصناعي، بنى تحتية وموارد طبيعية». وكما يشير البروفسور م. تشوسودوفسكي «لقد كانت برامج الخصخصة ومن ثم فرض الإفلاس القسري - الوسيلة التي تمّت من خلالها عملية المصادرة».

٢- هجرة جماعية للعلماء وللمهندسين وللخبراء في مختلف ميادين الاقتصاد والمعرفة إلى البلدان المتطورة اقتصادياً (ما يُدعى «هجرة الأدمغة»).

٣- النقل غير القانوني إلى خارج الحدود (تهريب) مئات الأطنان من الذهب وغير ذلك من الأشياء الثمينة وذات القيمة من احتياطي الذهب في البلاد ومن المحفوظات التي تحظى بحماية الدولة الاتحادية (Госохрана[1])[٢١٩].

٤- انتقال شحنات كبيرة من اليورانيوم والبلوتونيوم المعد لصناعة الأسلحة من روسيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

الحديث يدور حول ما عرف «بصفقة اليورانيوم» التي أثْرت وتستمر في إثراء الولايات المتحدة الأمريكية. وبما أنه لا توجد في وسائل الإعلام الروسية أي إشارة تقريباً إلى تلك الصفقة، فسوف نقدِّم بعض المعلومات. لقد تم عقد الصفقة في عام ١٩٩٥ وكانت تنص على أنَّ روسيا أخذت على

---

(١) إدارة في الاتحاد الروسي لتشكيل صندوق الدولة للمعادن الثمينة والأحجار الكريمة، والتخزين، واستخدام المعادن الثمينة والأحجار الكريمة (Gokhran) روسيا (تحت إشراف وزارة المالية للاتحاد الروسي). المترجم.

عاتقها التزاماً بأن تزوِّد الولايات المتحدة الأمريكية بـ ٥٠٠ طن من البلوتونيوم واليورانيوم المعد لأهداف عسكرية، وبالمقابل تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بدفع ١٢ مليار دولار. وقد وصل إلى الولايات المتحدة الأمريكية حتى عام ٢٠٠٠ حسب شروط الاتفاق ٧٥ طنّاً، وخلال الفترة من عام ٢٠٠٠ وحتى نهاية ٢٠٠٨ - ٢٧٧ طناً أخرى. وإلى اليوم يكون الجزء الأكبر من اليورانيوم والبلوتونيوم قد أصبح بحوزة الولايات المتحدة الأمريكية. لقد ألحقت الصفقة المذكورة ضرراً بالغاً بروسيا لا يقلُّ عن الأذى الذي لحق بها جرّاء خصخصة المنشآت. ففي لحظة توقيع الاتفاق كان السعر الشائع في السوق ل ٥٠٠ طن من المواد النووية أكثر من ٨ تريليون دولار. يمكن القول إن الولايات المتحدة الأمريكية حصلت على تلك الكمية من المواد النووية بلا مقابل عملياً. فمع نهاية ثمانينيات (القرن الفائت العشرين - المترجم) كان لدى كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية حوالي ٣٠ ألف رأس نووي لكل منهما، تحتوي (لدى كل جانب) على ٥٠٠-٥٥٠ طناً من اليورانيوم العسكري والبلوتونيوم. وحسب المصادر الأمريكية، لقد راكمت أمريكا تلك الكمية من المواد النووية على مدى نصف قرن، وأنفقت في سبيل استخراجها ومعالجتها مبلغ ٣,٧ تريليون دولار. أما كم كلّف ذلك روسيا فليس معروفاً. ولكن يمكن تخمين ذلك انطلاقاً من أنَّ الجزء الأكبر من اقتصاد بلادنا خلال عقود ما بعد الحرب كان مُسخّراً من أجل إنتاج تلك الرؤوس النووية (نفقات التنقيب والاستخراج والمعالجة، ونفقات إنشاء التجهيزات اللازمة لذلك وتأهيل الكوادر وغير ذلك). والأكثر أهمية - هو أن روسيا بنتيجة «صفقة اليورانيوم» فقدت فعلياً الدرع النووي، وهذا ما يستحيل تقديره بالأرقام.

و«تعويضات الحرب» كما يُستنتَج من التعريف المذكور أعلاه - تتضمن بها في ذلك «مصادرة ممتلكات». والمصادرة قد تتم مع نقل أو من دون نقل الممتلكات إلى ملكية المنتصر. بهذه الطريقة، يكون تدمير الممتلكات على أرض الدولة المهزومة هو الآخر شكل من أشكال تعويضات الحرب، التي تُضعِف الدولة المهزومة وتزيد من قدرات الدولة المنتصرة. وبإمكان القارئ نفسه أن يذكر عدداً لا بأس به من الأمثلة على ذلك. منها تدمير السلاح النووي والكيميائي والدبابات والصواريخ، على سبيل المثال. أو إغلاق منشآت صناعية تحت ستار «الإفلاس» مع القيام فيما بعد «بتغيير تخصصها ومجال نشاطها» لتصبح مجرّد أبنية تحتوي على مكاتب ومحلات تجارية وغير ذلك.

على العموم، إنّ جميع «الإصلاحات» التي تمت في روسيا خلال العقدين الأخيرين - ما هي سوى «مصادرة ممتلكات» من كلا النوعين المشار إليهما أعلاه. وأما السلطات المالية في روسيا ممثلة بالبنك المركزي وبوزارة المالية - مجرّد مشرفيَن على تلك المصادرة.

يمكن تقسيم «مصادرة الممتلكات» إلى صنفين اثنين:

أ- «مصادرة»أولية (أو لمرة واحدة): لقد ذكرنا من قبل أربعة بنود في مثل هذه المصادرات التي تم إنجازها في العشر سنوات الماضية؛ وهي أشبه «بالغنائم أو الجوائز» التي يحصل عليها المنتصر في الحرب.

ب- «مصادرات» جارية (أو دورية)؛ ويمكن مقارنتها مع «الإتاوة» التي يفرضها المنتصر على المهزوم على أساس دائم.

ومن أجل تنفيذ «المصادرات» الدورية يلجأ المنتصر إلى إنشاء منظومة خاصة بالنهب، تدعى اليوم في اللغة المشفرة للمنتصر «تحرير السوق»

وتعتبر نتيجة من نتائج إجراء «إصلاحات» ليبرالية. وقد سبق لنا وذكرنا أعلاه في هذا الفصل العناصر الأساسية لمثل هذه المنظومة: التبادل غير المتكافئ في مجال التجارة الخارجية (ظاهرة «مقص الأسعار»)؛ سعر صرف منخفض أو مُخفّض للوحدة النقدية الوطنية؛ إلغاء تنظيم العملة الصعبة وإلغاء الرقابة عليها (وما ينتج عن ذلك من تحرير كامل للحركة العالمية لرأس المال)؛ مراكمة الاحتياطيات الدولية من عملات بلدان «المليار الذهبي»؛ و «دَوْلَرة[1]» الاقتصاد وغير ذلك..

إنَّ جميع تلك العناصر موجودة اليوم في الاقتصاد الروسي الذي يدعوه «الإصلاحيون الروس» وبكل فخر واعتزاز «اقتصاد حر أو اقتصاد السوق». بنتيجة النشاط الفعال لتلك المنظومة في «اقتصاد السوق أو الاقتصاد الحر» يتم سنوياً انتقال، من روسيا وحدها، لا أقل من ٢٠ - ٣٠% من الناتج المحلي الوطني إلى صالح بلدان «المليار الذهبي». وهذه هي «الإتاوة» التي تدفعها روسيا للمنتصرين عليها، وللولايات المتحدة الأمريكية في المقام الأول.

---

(١) Dollarization, долларизация — المترجم.

الجزء الرابع

البنوك – مصدر تخريب وأزمات

الفصل الرابع عشر: المال الائتماني – «فيروس الإيدز الاقتصادي»

- المال الائتماني - نسبة الفائدة - الأزمة .
- المال الائتماني: مخاطر المرابين والمجتمع.
- الأزمات الاقتصادية، أو «جز شعر الأغنام».
- المال الائتماني -فيروس لتدمير الإنسان جسدياً وروحياً.

الفصل الخامس عشر : الأزمات المصرفية - من مظاهر «الحضارة النقدية»

- البنك المركزي «كغطاء« لمزوّري العملة.
- ورقة التين عند مزوّري العملة: «الاحتياطي الإلزامي».
- «آلية الرسوم المتحركة» أو «التفاعل التسلسلي» في الخيمياء المالية.
- «الاحتياطي الإلزامي» – «مال مشترك» بين المرابين
- مَن يتحمّل تكاليف الأزمات المصرفية؟.
- الأزمة المصرفية الأخيرة: «قنبلة إعلامية» لوكالة بلومبرغ.

الفصل الرابع عشر

المال الائتماني –«فيروس الإيدز[1] الاقتصادي»

إنَّ المنظومة المصرفية الحديثة تخلقُ المالَ من العدم. وهذه العملية هي، ربما، الحيلة المستحيلة والتي يتعذّر تصديقها على الإطلاق. فالربا فعلٌ مدبَّر بخلاف القانون، في الإثم، وهو مولود الخطيئة. والعالم بأكمله مُلك لأصحاب المصارف، لا بأس أن يُنتزَع كاملاً، ولكن بشرط أن تُترك لهم سلطة خلق الأموال بجرّة قلم، وهم سوف يقومون بشرائه من جديد. وإذا ما انتزعت منهم تلك السلطة الجبارة، فسوف تختفي جميع الثروات الهائلة، بما فيها ثروتي. ويجب عليها أن تختفي وتزول لكي يصبح هذا العالم أفضل وأكثر سعادةً. أمّا إذا كنتم تريدون أن تظلّوا عبيداً، وأن تدفعوا ثمن هذه العبودية، فعندئذ أعطوا للمصرفيين الحقَّ بصناعة الأموال والتحكم بالقروض.

البارون خوسيه ستامب[2]،
مدير بنك انكلترا خلال الفترة ١٩٢٨ – ١٩٤٧
(ثاني أغنى شخص في انكلترا في تلك الفترة)

---

(١) تناذر نقص المناعة المُكتسَب **(**СПИД, AIDS**)...** المترجم.

(٢) خوسيه تشارلز ستامب **(**٢١ يونيو ١٨٨٠ - ١٦ أبريل ١٩٤١**)** كان صناعياً إنكليزياً، اقتصادياً، موظفاً حكومياً، إحصائياً وكاتباً، ومصرفياً.. كما كان مديراً **لبنك انجلترا** ورئيس مجلس إدارة **لندن وميدلاند والسكك الحديدية الاسكتلندية ...** المترجم.

بيد أنَّ «ضخ» المزيد من الأموال الإضافية (من وجهة نظر مسألة تنظيم إنتاج السلع والبضائع) في «اقتصاد السوق» وذلك على شكل قروض، يعني عاجلاً أو آجلاً أنَّ مثل هذا «الاقتصاد» يسير نحو الأزمة. لماذا؟ لأن الأموال المُقترَضة يجب أن تُعاد، وهذا يعني أن هجرة الأموال من «الاقتصاد» إلى خزائن المصرفيين في فترة زمنية معينة، سوف يفوق تدفق المال من المرابين إلى «الاقتصاد». في تلك اللحظة من الزمن ينخفض معدّل الربح في كامل «الاقتصاد» حتى الصفر، ومن ثم يتدنى ليبلغ قيمة سلبية. وهذه هي بالضبط أزمة «فائض الإنتاج» حين يكون الطلب الفعال[1] أدنى من تكاليف إنتاج السلع. عملياً، يصطدم المجتمع بمظاهر الأزمة في اللحظة ذاتها التي تبدأ فيها النقود إلى جانب وظيفتها الأساسية - وسيلة تبادل ودفع - بممارسة وظيفة التراكم، وفي مثل تلك الصيغة الواسمة كأداة لتشكيل الأرباح. إن استخدامنا هنا لكلمة «لحظة» مشروط بدرجة كافية، نظراً لأنّ «الطفرة» في وظائف النقود لم تحدث لا في يوم ولا في خلال سنة، وإنما امتدت لعقود ولقرون. لقد تعاظمَ الداءُ ببطء وبشكل خفي وغير ملحوظ. ومن ثم انطلقت إلى الخارج في شكل أزمة عميقة شاملة لفائض الإنتاج في عام ١٨٢٥ فقط [٢٢٩].

إنَّ الاختلالات أمر حتمي في «الاقتصاد» الذي يعتمد على ضخ القروض فيه. حتى في حال كانت القروض بلا فوائد. ولكن الوضع يصبح أكثر تأزّماً في حال كان يجب أن تدفع فوائد على القروض. والمرابون يسمّون مرابين بالضبط لأنهم إنما يمنحون القروض في صيغة الربا، أي مع فوائد.

---

(١) effective demand: مستوى الطلب الذي يعكس نية حقيقية للشراء من قبل المواطنين مع القدرة على الدفع... المترجم.

لنتوقف بالتفصيل عند آلية نشوء الاختلالات في حالة القروض بفائدة.

إنَّ كمية الأموال المطروحة في الاقتصاد تساوي كمية جميع الأموال التي يصدرها البنك المركزي مع البنوك التجارية في مختلف الأشكال. لنفترض أنَّ البنوك أصدرت أموالاً ائتمانية بمقدار ١٠٠٠ وحدة. حينئذ تكون هذه الكمية بالذات من المال هي المتداولة، ولا يمكن ولا يجوز أن توجد أي أموال أخرى في الاقتصاد. في أثناء ذلك تنشأ في الاقتصاد التزامات تجاه الدين مساوية لإجمالي القرض الأساسي، أي تساوي ١٠٠٠ وحدة زائداً الفائدة على القرض. لنفرض أن مدّة تسديد القرض وسطياً تعادل سنة واحدة، وأنَّ مجموع الفوائد التي دفعت خلال تلك المدة يساوي ٥٠٠ وحدة. هكذا، يكون الحجم الكلي للالتزامات التي يجب تسديدها في نهاية الفترة المحددة يساوي ١٥٠٠ وحدة. بيدَ أنّه لا يوجد في الاقتصاد من أموال سوى ١٠٠٠ وحدة! أي أنه ثمة نقص بمقدار ٥٠٠ وحدة! لذلك فإن تلك العبارة الغامضة والمقدّسة Sacramental «ثمة نقص دائم في المال» والتي كثيراً ما ننطق بها، تحمل مغزى عميقاً جدّا. والكلام لا يدور، بالتأكيد، كيف إن الإنسان بطبعه يستطيع خلق وتنمية حاجاته التي قد لا تكفي لأجلها جميع أموال العالم؛ بل إن الحديث يدور حول أنَّ الأموال الائتمانية المتوافرة في المجتمع لا تكفي لتغطية جميع الالتزامات الناشئة.

لم يكن يعاني من «التعطش للمال والثروة» في تلك الفترة من «الثورة النقديةّ» أواخر العصور الوسطى، سوى حفنة من (المرابين) الذين كانوا يرون في المال وسيلة شاملة وفعالة من وسائل السلطة والسيطرة. بينما في العصر الحديث (عصر الرأسمالية) فإنَّ «التعطش للمال» أصبح داءً شائعاً جدّاً. ولكن في الوقت نفسه أصبح ٩٩% من أولئك «المتعطشين» يرون في

الجري وراء المال مجرّد وسيلة للبقاء، وطريقةً للنجاة من حبل «مشنقة» القروض التي نصبها المرابون - الدائنون. لقد جَعل الركضُ وراء النقود من التنافس في المجتمع قاعدةً للحياة، وشرعنةُ الفائدة (الربا) بالتحديد هي التي حوّلت العلاقات الاجتماعية وبسرعة كافية إلى «نوع من حروب الجميع ضد الجميع» (هوبز[1] Гоббс).

لنعد من جديد إلى مثالنا الرقمي.

لنفترض أنّ رجال الأعمال الذين حصلوا على قروض، يخططون أن يحصلوا بعد بيع السلع على أرباح بمقدار ٥٠٠ وحدة. هذا يعني أنّ مجمل ثمن السلع سوف يساوي: ١٠٠٠ وحدة قرضاً (الذي تم إنفاقه على أجور

---

(١) توماس هوبز ١٥٨٨ - ١٦٧٩ (Thomas Hobbes) كان **عالم رياضيات وفيلسوف إنجليزي...** يعد أحد أكبر فلاسفة القرن السابع عشر **بإنجلترا** وأكثرهم شهرة خصوصا في المجال القانوني حيث كان بالإضافة إلى اشتغاله **بالفلسفة** والأخلاق **والتاريخ**، فقيها قانونيا ساهم بشكل كبير في بلورة كثير من الأطروحات التي تميز بها هذا القرن على المستوى السياسي والحقوقي. كما عرف بمساهمته في التأسيس لكثير من المفاهيم التي لعبت دورا كبيراً ليس فقط على مستوى النظرية السياسية بل كذلك على مستوى الفعل والتطبيق في كثير من البلدان وعلى رأسها مفهوم **العقد الاجتماعي**. كذلك يعتبر هوبز من الفلاسفة الذين وظفوا مفهوم الحق الطبيعي في تفسيرهم لكثير من القضايا المطروحة في عصرهم... ولقد وضع كتابه الصادر عام ١٦٥١ تحت اسم لوياثان الأساس لمعظم الفلسفة السياسية الغربية من منظور نظرية **العقد الاجتماعي**. لقد كان هوبز مناصراً **للملكية المطلقة**، ولكنه قام أيضاً بتطوير بعض أساسيات **الفكر الليبرالي** : الأوربي: حق الفرد والمساواة الطبيعية بين جميع البشر والشخصية الاعتبارية للنظام السياسي (التي أدت لاحقاً إلى التمييز بين **المجتمع المدني** والدولة)؛ وهو أيضاً صاحب رأي أن جميع القوى السياسية الشرعية يجب أن تكون «ممثلة» وقائمة على قبول الشعب؛ والتفسير الحر للقانون الذي يمنح الناس حرية فعل ما لم ينص القانون على تجريمه صراحةً. المترجم.

ورواتب العاملين، وعلى المواد الخام والطاقة والتجهيزات الخ) مضافاً إليها ٥٠٠ وحدة كفوائد (يجب أن تُدفع للدائن خلال سنة) زائداً ٥٠٠ وحدة على شكل أرباح متوقعة. ينتج من ذلك أن السعر الإجمالي للسلعة (وفق حسابات رجال الأعمال) يساوي ٢٠٠٠ وحدة. أي أنَّ معدّل الربح المتوقع من قبل رجال الأعمال في مثالنا الافتراضي هذا يساوي ٣٣,٣% (٥٠٠ وحدة أرباح على ١٥٠٠ وحدة تكاليف إنتاج بما فيها حجم الفائدة). وإذا أخذنا بالاعتبار أنّ رجل الأعمال سوف يدفع ضريبة أيضاً على الأرباح، فإنَّ معدل الربح سوف يكون في نهاية الأمر أقل بكثير.

هكذا نجد أن مثالنا الرمزي يعكس بوضوح كيف إنَّ كل وحدة نقدية متداولة في البلاد، يقابلها سلع بقيمة وحدتين نقديتيَن. هذا هو التفسير الرقمي الذي يبيِّن لكم من أين تظهر في الرأسمالية ظاهرة التنافس ولماذا يعتبر «خبراء الاقتصاد المحترفون» ذلك «الميل للمنافسة» سمةً «طبيعيةً»؛ (بل حتى وسرمدية) للإنسان. ونحن سوف نتناول في الفصل التالي ظاهرة المنافسة باعتبارها صفة حتمية في «الاقتصاد النقدي» بالتفصيل.

ولكن على الرغم من جميع التلاعبات والحيل التي يقوم بها منتجو السلع، وبالرغم من شدّة المنافسة، فإن الطلب المقتدر على الدفع في المجتمع يكون دائماً أقل من عرض السلع، علماً أنَّ الفرق يكون مساوياً لحجم الفوائد المقتطعة (في مثالنا – ٥٠٠ وحدة). وأما الحصول على معدل الربح المخطط له (٣٣.٣% في مثالنا الرقمي) فلا داعي حتى لأن نحلم بذلك! من هنا - حالات الإفلاس الحتمية ومختلف المظاهر الأخرى الملازمة لأزمة فائض الإنتاج.

للأسف، لا تتضمن المناهج التعليمية في «الاقتصاد» أي إشارة إلى تلك الحقائق البسيطة التي أوردناها أعلاه بشأن نشوء الأزمات. وما المانع

من تقديم شرح ثلاث أفكار في غاية البساطة للطلاب في بضع صفحات؟ جوهر تلك الأفكار هو التالي:

أ- الربح هو سبب الأزمات (في نهاية المطاف -الربح المصرفي والفائدة).

ب- إنَّ الحضارة المعاصرة (تحت مُسمّى «الرأسمالية») كما لو أنها تقوم، إذن، لكي تضمن حصول الرأسماليين (وفي نهاية المطاف - المصرفيين) على الربح.

ج- من أجل التغلب على أزماته يجب على المجتمع أن يُبدِّل نمط تطوّره، وأن يرفض النموذج القائم تحت اسم «الرأسمالية».

ولكن الغاية من تأليف الكتب التعليمية في «الاقتصاد» لا تكمن في فضح الرأسمالية («الحضارة النقدية»)، بل على العكس، لكي يتم البرهان على أنَّ «الرأسمالية – هي النظام الاجتماعي الأكثر كمالاً»؛ أي لكي يتم خلق الظروف اللازمة للمرابين من أجل ضمان حصولهم بشكل دائم على نسبة الفائدة.

الحمد لله أنه ثمة بحوزة الطلاب اليوم (وليس الطلاب فحسب) كتب بديلة للكتب التعليمية في «الاقتصاد». ففي شبكة الانترنت، على نحو خاص، ظهرت في الآونة الأخيرة كمية لا بأس بها من الأبحاث المتعلقة بالمسألة موضوع البحث في هذا الفصل. لنأخذ، مثلاً، مقالة أندري ماكسون بعنوان «الضريبة المعادية للأزمة» [٢٢١]، التي يكتب من بين ما يكتب فيها ما يلي:

«يكمن التناقض الرئيس في النظام الاقتصادي للرأسمالية المعاصرة في أنَّ أرباح الرأسمالي والفائدة المصرفية على القروض «تمتص» جزءاً من الكتلة النقدية الموجودة في التداول، ما يؤدي إلى نقص مزمن ودائم في المال لدى المستهلك. فالأموال تتراكم لدى مالكي وسائل الإنتاج والمصرفيين، ما ينتج عن ذلك نقص في المال لدى المستهلك وانخفاضاً في الطلب على الاستهلاك. وإنه لمن الغريب أن يؤدي توفر المال اليوم لدى الرأسمالي إلى غيابها لدى

الرأسمالي في يوم غد (ننوِّه إلى أنّ هذه الموضوعة لا تنطبق على المرابين الدوليين – فهم يحصلون على أرباحهم بصورة دائمة – المؤلف). وفي ذلك تكمن غرابة أو مفارقة الرأسمالية. فمن أجل إحلال التوازن في نظام السوق لا بد من أن تدور الكتلة النقدية بين المُنتِج الكلّي وبين المُستهلِك الكلّي من دون أي ضياع، أي من دون أرباح الرأسمالي ومن دون الفائدة المئوية للمرابي. وتحقيق مثل هذا التوازن يتطلب حرمان كل من الرأسمالي والمرابي من جزء من عائداته الشخصية الذي يلعب دوراً في تراكم رأس المال، وأن تتم إعادة ذلك الجزء إلى التداول على شكل عائدات إضافية للمستهلكين».

٢١٧- م. مورزوف. كيفية القضاء على روسيا المنصة. ٢١/ ٠٨/ ٢٠٠٨.

٢١٨- م. تشوسودوفسكي. الحرب المالية الانترنت. موقع «اقتصاد السوق العالمية. كتب ومقالات».

٢١٩- انظر يو. م. كاتاسونوف. الذهب في اقتصاد وسياسة روسيا. موسكو. انكيل. ٢٠٠٩.

٢٢٠- من أجل معرفة لماذا لا يمكن للرأسمالية أن تحيا من حيث المبدأ من دون «خدمات» المرابين، أقترح الاطلاع على الكتاب المثير: الكساندر بيل. حول أسباب، وآلية نشوء وعواقب الأزمة الحالية للرأسمالية العالمية (الكتاب متوافر في الانترنت في موقع: www.economics.kiev.ru).

٢٢١- المقالة موجودة على موقع : «مالتشيك- كيبالتشيك».

المال الائتماني: مخاطر المرابين والمجتمع

يطرح نفسه السؤال التالي: هل تمسُّ الأزمة بالمُقرِضين (المانحين)، ألا ينشأ ما يعرف «بظاهرة الدومينو» حين يجرُّ المُقترِض المفلس وراءَه المصرفيَ

إلى الحفرة؟ لا شيء من هذا القبيل! لأن أصحاب المصارف لا يحبون المخاطرة، ولديهم من أجل الحماية ضد مثل هذه الحالات أداة فعالة ومجرَّبة - الرهن. وأكثر من ذلك: حتى إن المصرفيين يتمّنون من كل قلبهم إفلاس زبونهم. لماذا؟ لأن قيمة الرهن (حتى في حال انخفاض قيمته) تبقى أكبر بكثير من مجموع القرض. لقد صوّر الأدب الكلاسيكي شخصية المرابي الذي لا يحلم، بالمناسبة، بالفائدة فحسب؛ بل وبالرهن أيضاً! (في رواية «غوبزيك» لأونري بلزاك، وفي «تاجر البندقية» لوليام شكسبير، وفي مسرحيات ألكساندر أوسترفوسكي[1] وغيرهم).

ليس التجار «المحترفين» ورجال الأعمال وحدهم فحسب هم الذين يعانون من «التعطّش للمال»، بل المجتمع بالكامل. ذلك أنّ الأموال تتشكّل على حساب نمو الديون المترتبة على جميع أفراد المجتمع - رجال أعمال (وشركات)، أفراد مستقلين (ما يعرف «بأصحاب الاقتصاديات المنزلية»)، والدولة. وإذا ما عنينا الدولة فهي اليوم أحد أكبر المديونين الذين يقومون بإصدار سندات، وبناء على ضمانة هذه السندات تقوم البنوك المركزية بإصدار عملة قانونية (بنكنوت). بهذه الطريقة بالتحديد تجري عملية إصدار الأموال «الحقيقية» في البلدان المتطورة؛ أي أن جميع أفراد المجتمع باعتبارهم دافعي ضرائب يتحولون رغماً عن إرادتهم إلى مَدينين تجاه المرابين. ومع كل سنة تزداد حصة ما يعرف بنفقات «الفوائد» (أي نفقات خدمة الدين الحكومي) في ميزانية الدولة. وقد بلغت هذه النسبة في بعض البلدان نصف الميزانية وربما أكثر.

---

(١) الكساندر نيكولاييفيتش أوستروفسكي ١٨٢٣ - ١٨٨٦ كاتب مسرحي روسي شكّل إبداعه علامة فارقة في تطور المسرح الروسي... المترجم.

فالإنسان الذي يُمسك بيده ورقة من فئة دولار يفكر: لقد «كسبتُ» هذه النقود بشرف، وأنا لستُ مَديناً لأحد بشيء، لذلك فأنا لن أعطيها لأي كان. بيد أنَّ هذا الشخص على ضلال. إذ إنَّ «ولادة» هذه القطعة النقدية لديه مشروطة بظهور الديَن عند طرف ما. عادة ما يكون هذا الطرف هو الدولة أو بنك خاص نظراً لأنهما بأمس الحاجة إلى مثل هذه القطعة النقدية من أجل تسديد ذلك القرض بالذات. وهما مستعدان لأن يقوما بكل ما يلزم لكي تصبح حضرتك مَديناً للدولة أو لبنك خاص، ولأن تتخلى عن تلك القطعة النقدية. وهذا ما سوف يتم بلا ضجيج، وبطريقة «حضارية»: إما من خلال الضرائب، وإما من خلال آلية رفع الأسعار (التضخم). ولن نتحدّث عن أساليب العصابات الصريح في انتزاع الأموال.

ينشأ تساؤل آخر: لماذا تنشأ أزمات فائض الإنتاج بصورة دورية محددة، بحيث أنَّ الفترات الفاصلة بينها تمتد لسنوات طويلة (١٠ -٢٠ سنة وأكثر)؟ على الأرجح، نظراً للخلل القائم بين كمية الأموال الائتمانية الموجودة في التداول وبين حجم الالتزامات التي يجب تسديدها، فإنَّ الاقتصاد الرأسمالي يمر كما لو في حالة ركود دائم (Permanent stagnation). لكن أصحاب البنوك يملكون فرصة التحكم بعرض الكتلة النقدية، وبالتحديد في زيادة كمية الأموال المطروحة في التداول عن طريق إعادة تمويل القروض الناشئة. بمعنى آخر، يقوم أصحاب البنوك بمنح قروض جديدة بضمانة الالتزامات الائتمانية القديمة. فإذا ما حاولوا القيام بذلك، فإنَّ عملية إنتاج السلع والخدمات سوف تتوقف كلّياً.، لأنَّ الأموال سوف تخرج من التداول بسرعة، لتتراكم في خزائن المرابين.

ولكي لا يتخلّص الزبون من «المأزق»[1]، فقد استنبط أصحاب البنوك «قاعدة صارمة»: الزبون الذي لا يملك ما يكفي من المال لتسديد التزاماته تجاه المُقرِض، عليه أولاً أن يدفع الفوائد المترتبة على أن يبقى المبلغ الأساسي للقرض لا يُمس. هذا يضمن المحافظة على ارتباط الزبون بالدائن. وتساعد في ذلك قاعدة أخرى: إذا ما أراد الزبون أن يُسدِّد التزاماته تجاه الدائن قبل الموعد، يجب عليه أن يدفع غرامة. وفي بعض الأحيان يمنع تسديد القرض قبل الموعد. باختصار: «روبل واحد مقابل الدخول، وعشر روبلات مقابل الخروج»! بل قد يضطر الزبون أحياناً أن يدفع حياته ثمناً للخروج. وفي هذه المناسبة تحضر إلى الذاكرة عملية اغتيال رئيس رومانيا الاشتراكية نيكولاي شاوسيسكو الذي قرَّر إنقاذ بلاده من قروض صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات الربوية الأخرى.

الأزمات الاقتصادية، أو «جز شعر الأغنام»

بهذه الطريقة يتم تشييد «هرم» الديون. يتم منح «الاقتصاد» فرصة «للانطلاق بسرعة فائقة». ومن أجل مثل هذه الانطلاقة تكون القروض قصيرة ومتوسطة الأجل مناسبةً تماماً، وهي تستخدَم في العادة من أجل الاستثمار في إعادة إمداد الإنتاج بالتجهيزات والتقنيات الحديثة التي سبق وتحدّثنا عنها أعلاه. إلا أنّه يجب أن نميِّز: ما هو أولي، وما هو ثانوي؟ هل التقدم التكنولوجي هو الذي يتحكّم بعرض الأموال الائتمانية (وهذا ما يفترضه ك. ماركس)، أم أنَّ تنظيم كمية الأموال الائتمانية هو الذي يتيح التحكم بالتقدم التقني؟ بكل تأكيد،

---

(١) وردت في النص الأصلي عبارة تعني ترجمتها الحرفية: لكي لا يتخلّص أو لا ينجو من الصنارّة... فاقتضى التنويه. المترجم

الخيار الثاني؛ إذ لا مصلحة لأصحاب البنوك في أن يبقى «الاقتصاد» في حالة ركود دائم أو أن تتعرض بشكل دائم «للعثرات».

معتمدين على أداوت إعادة تمويل الدين وعلى زيادة مدد القروض، يلجأ المصرفيون إلى إطالة الدورة الاقتصادية حتى ١٠-٢٠ سنة. ففي خلال هذه الفترة بالتحديد يتمكن الاقتصاد من إعطاء «نمو» جيد، ثم بعد ذلك يمكن أن يلجأ إلى «جز شعر الأغنام». نعم، نعم! هكذا بالضبط تسمّى في لغة المصرفيين العالميين الماجنة تلك العملية التي تدعى في كتب الأذكياء في الاقتصاد «بالركود recession ». ربما كان بإمكانهم تأجيل عملية «الجز» السعيدة بالنسبة لهم لبعض الوقت، إلا أنه ثمة «لكن» صغيرة لا تسمح لهم بتأجيل «الجزّ» لفترة طويلة. الكلام يدور حول أنَّ الاستمرار في منح القروض يصبح مستحيلاً نظراً لعدم وجود ما يضمن القروض الجديدة. فمهما كان حجم الممتلكات التي استطاع المجتمع من مراكمتها، فإن الجزء الأكبر من مجمل الممتلكات الثمينة والعقارات يكون قد أصبح خلال ١٠-٢٠ سنة مرهوناً لحساب المرابين. والمرابون، كما هو معروف - سادةٌ حذِرون وهم لا يعطون أيَّ شيء لأي كان هكذا ببساطة، من دون مقابل. لقد بدأ في العقود الأخيرة نمو عاصف للأصول الافتراضية على شكل أوراق مالية. إلا أنَّ المرابين إنما يقترحون مثل هذه الثروة الافتراضية للآخرين، أما هم فيفضّلون عليها ما هو مادي وملموس أكثر (ممتلكات مادية). ومع هذه الممتلكات الملموسة والمادية بالضبط يصبح الأمر أكثر سوءاً: تتقلّص أحجامها النسبية تماماً على خلفية الزيادة العاصفة لكتلة الثروة الافتراضية؛ كما تتقلّص الأبعاد المطلقة لمثل هذه الثروة (المادية) لأن المجتمع سبق وقام «بالتهامها» في العقود الأخيرة. لذلك يمكن أن نتوقع التقارب بين فترات «الجز».

لا يمكن بأي حال مقارنة «الغلّة» التي يحصل عليها المرابون في أثناء الأزمات مع تلك الأرباح التي يحصلون عليها في «زمن السلم» (أي في الفترات بين الأزمات). كما يقال: الحرب - حربٌ (أزمةٌ) للبعض، وللبعض الآخر - الوطن حنون[1]».

والمرابون يجمعون عادة «محصولَيَن اثنين» كحد أدنى. الأول - رهونات زبائنهم الذين أعلنوا عن إفلاسهم. والثاني - مختلف الأصول والممتلكات الحقيقية الأخرى (بما في ذلك منشآت صناعية ووسائل نقل ومنشآت تجارية وغير ذلك) التي يجري تداولها في السوق بحرية والتي تنخفض أسعارها بدرجة حادة في أثناء فترات الركود (وهذا ما يدعى «انكماش نقدي»[2]). بيد أن المرابين قد راكموا من أجل ذلك أرقاماً طائلة من رأس المال عدا عن أنَّ «ماكينة الطباعة» جاهزة لديهم.

وليس بمقدور المرابين أن يجمعوا مثل هكذا «محاصيل» وفيرة إلا إذا قاموا، والحق يقال، بتنظيم وبتدبير مثل هكذا كوارث مختلقة كالحروب والثورات. ولكن هذا الموضوع جدير ببحث منفرد وخاص.

يمكن الاتفاق مع مؤلف المقالة التي تم نشرها في بداية عام ٢٠٠٨ في شبكة الانترنت والتي يكشف فيها عن جوهر الأزمة الاقتصادية الوشيكة في الغرب: «إنَّ الأزمة الاقتصادية الوشيكة في الغرب ومجمل العالم الغربي هي في مصلحة رجال المال فقط - فالصناعيون في ظروف الركود يصبحون بلا أرباح

---

(١) هذا قول روسي مأثور"Кому война, а кому мать родна " يُقصَد به أن البعض يموتون أو يخسرون أو تلحق بهم مختلف المصائب في الحرب، بينما آخرون يغتنون ويكسبون في الحروب... المترجم.

(٢) deflation أي نقص في كمية النقد المتداول – المترجم.

ولذا فهم مضطرون لأن يعطوا أصولهم وممتلكاتهم الصناعية إلى رجال المال لقاء الديون. وهناك أمثلة واضحة على ذلك. والنتيجة الرئيسية للأزمة المقبلة - هي إعادة توزيع الملكية لصالح المصرفيين. هكذا، سوف يخرج «فورد» من تحت هيمنة مجموعة آل فورد وشركاه وينتقل إلى يد آل روتشيلد. وبالتالي، فإنَّ شركة جنرال إلكتريك التي يقع نصفها الآن في حوزة المصرفيين، سوف تصبح ملكاً لهم بنسبة ١٠٠%. على هذا النحو سوف تكون نتائج الركود العظيم الثاني بالنسبة للبرجوازية الصناعية الوطنية» [٢٢٢].

ولكي «تنطلق العملية» (أي من أجل «إطلاق الأزمة») يكفي ببساطة أن يتم إغلاق «الصمّام» المسؤول عن عرض الأموال. عادة ما يكون هذا من مهام «هيئة الأركان العامة» لدى المرابين والتي تدعى البنك المركزي. هذا الأخير يقوم عادة بإيقاف عملية إعادة التمويل و/ أو يرفع بشكل حاد من معدّل الحسم[1] ما يجعل الأموال غالية وغير متوفرة. بعد خطوات «هيئة الأركان العامة» يبدأ دور المرابين المنفردين. إذ يبدأ هؤلاء بطلب فوري لتسديد القروض الجارية (ليس من النادر ألا يرد في عقود الاقتراض ذكر لمدة مُحدَّدة يجب تسديد القرض خلالها، ومثل هذه القروض تدعى «ملتوية أو غير مباشرة» –أي يجب تسديدها عند أول طلب من الجهة المُقرِضة). كما توجد هناك «صواعق» قادرة على تفجير أزمات، ولكن هذا الحديث من اختصاص المحترفين.

---

(١) - discount rate - هو المعدل المستخدم لقياس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية كما في عملية حساب **التدفق النقدي المحسوم** .ومن المفترض أن يعكس معدل الحسم معدل العائد المنتظر أو المتوقع الحصول عليه نظير الاستثمار في منشأة ما أو في نشاط ما، ويقدر معدل الحسم عادة عن طريق قياس **تكلفة الفرصة البديلة** للتدفقات النقدية التي يتم التخلي عنها في الوقت الحالي مقابل الحصول على تدفقات نقدية مستقبلية. المترجم.

يجب أن نضيف أنّ استخدام المال الائتماني يؤدي إلى عواقب وخيمة. وتخرج «موجات» التأثير المدمِّر للأموال الائتمانية إلى خارج حدود «الاقتصاد» لتطال أيضاً الحياة الاجتماعية والروحية للإنسان، وهذا ما كنا قد تحدّثنا عنه أعلاه.

والأموال الائتمانية، في نهاية المطاف، تُدمِّر الإنسان بالمعنى الفيزيائي. طبعاً، من الأدق أن نقول: ليست الأموال الائتمانية هي التي تقتل الإنسانَ، وإنما أولئك الذين يعملون على خلقها بهدف إثرائهم، أي المرابون. وهذا ليس مبالغاً به على الإطلاق. إذ إنَّ المرابين يخلقون الأزمات جرّاء استخدامهم للأموال الائتمانية. والإنسان في أثناء الأزمات يعيش في ظروف قاسية واستثنائية. ولذلك ليس من النادر أن يترافق توصيف الأزمات (في وسائل الإعلام الجماهيري وفي الأدب) بالحديث عن حالات انتحار. فتتشكّل في خيالنا اللوحة التالية: مصرفي ما يرمي بنفسه من نافذة في واحدة من ناطحات السحاب. بالتأكيد، يحدث مثل هذا، ولكنها في الواقع حالات فردية ونادرة. وأما اليوم فقد كفَّ المصرفيون على العموم من إلقاء أنفسهم عبر النوافذ.

في حين أنه نادراً ما يشار إلى انخفاض نسبة الولادة وارتفاع نسبة الوفيات في أثناء الأزمات.

لنأخذ، على سبيل المثال، أمريكا في زمن الكساد العظيم. ففي عام ١٩٤٠ كان عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية يساوي ١٣١.٤ مليون نسمة. كانت قد أجريت إحصاءات تظهر أنه لو بقيت تلك الاتجاهات الديموغرافية (الولادات والوفيات) التي كانت سائدة قبل بدء الكساد العظيم (في بداية عقد الثلاثينيات - المترجم)، لكان عدد سكان الولايات المتحدة

الأمريكية مساوياً ١٤١,٩ مليون نسمة. هذا يعني أن أمريكا خسرت خلال عقد الثلاثينيات (من القرن العشرين المنصرم - المترجم) أكثر من عشرة ملايين شخص بسبب الأزمة [٢٢٣].

كم كان سيكون حسناً، لو أن وسائل الإعلام الروسية ارتاحت لبعض الوقت من الحديث عن «القمع والاضطهاد الستاليني» وراحت تتحدّث كيف أنَّ المرابين كانوا يقتلون الشعب الأمريكي في تلك الأعوام نفسها. لقد بلغ عدد الذين ماتوا من الجوع في أمريكا، حسب الإحصائيات الرسمية، حوالي ستة ملايين شخص!

واليوم لقد أسهمت الأزمة في روسيا بقسطها التدميري في العمليات الديموغرافية: فقد سُجِّل غياب بعض النمو (الضئيل أصلاً) في عدد السكان في البلاد، وبدأت من جديد عملية تقليص عدد السكان في روسيا.

وإذا كانت معدلات نمو السكان تنحسر في ظروف الأزمة، فإنَّ هذا أمر سيئ، ويُعتبَر ضرراً بالغاً، حتى إنه يفوق في شدّته وعاقبته انخفاض الناتج المحلي الإجمالي. ولكن «خبراء الاقتصاد المحترفين»، للأسف، لا يأتون في أعمالهم على ذكر مثل هذه «الأمور التافهة» نهائياً؛ بل يفضّلون التعامل مع «مصطلحات ماكرواقتصادية» شائعة (الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمارات، التضخم، ميزان المدفوعات وغير ذلك). فالإنسان في مخططاتهم الذهنية لا يحضر إلا بصفته واحداً من «عوامل الإنتاج».

٢٢٢ -. أ. ماكسون. مستقبل الولايات المتحدة الأمريكية - الخصخصة // انترنت. موقع «مالتشيك-كيبالتشيك».

٢٢٣ - أ. بوبوف. الأزمة المالية عام ٢٠٠٩. كيف النجاة؟ - موسكو. АСТз СПб: Астрель – СПб, 2009, ص ٦٨.

الفصل الخامس عشر
الأزمات المصرفية – من مظاهر «الحضارة النقدية»

إنَّ النظام المصرفي يلعب لعبة الكراسي؛ طالما أنّ الموسيقى تعزف – لا يوجد خاسرون.

إندرو هاوس،

رئيس شركة Sony Computer Entertainment

البنك المركزي «كغطاء» لمزوّري العملة

في سبيل تحسين منظومة النصب والاحتيال القائمة على الاحتياطي الجزئي، أقامت الحكومات **(الأدق: سمحت للمرابين بإنشاء)** مؤسسة تحت اسم **«مُقرِض الملاذ الأخير**[1] **Lender of last resort»**، أو **«البنك المركزي»**. فالبنك المركزي يستطيع «تأمين» المحتالين: أن يأتي لنصرتهم وأن يقدِّم للبنك

(١) هو البنك المركزي الذي يقوم بتوفير السيولة النقدية الائتمانية للمنظمات والشركات حين تكون في وضع حرج.. ويقصد بالوضع الحرج – مشاكل مع السيولة النقدية والذعر المصرفي،... المترجم.

التجاري الذي يعاني من كارثة قرضاً «للاستقرار». والسؤال هو لمن يمكن منح مثل هذا القرض ولمن لا يمكن، مَن يستحق الدعم والمساعدة، ومَن يجب تقديمه «فريسة» لأصحاب البنوك الأخرى – كل هذه الأسئلة هي من اختصاص «أصحاب» البنك المركزي، أي من اختصاص المرابين في أعلى المستويات. من الواضح أنَّ المصرفيين في مجلس إدارة البنك الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية (البنك المركزي الأمريكي) لا يخيفهم أي ذعر مصرفي ولا أي «إغارات»؛ بل أكثر من ذلك، ثمة مبررات كافية تماماً لأن نفترض أنَّ تلك التي تدعى «غارات عفوية» للمودعين على البنوك يمكن أن تكون مُثارةً عند الضرورة (عادة عن طريق وسائل الإعلام الجماهيري) من قبل المرابين أنفسهم الذين يسيطرون على البنك الاحتياطي الفدرالي.

ولكي يتم خلق توّهم لدى المجتمع كما لو أنَّ اهتمام «مُقرِض الملاذ الأخير» لا ينصبُّ على المرابين وإنما على الشعب، فقد ابتكرت البنوك المركزية أدوات مثل «إدارة المخاطر»، و«الرقابة على المصارف»، و«الترخيص للمصارف»، و«معدلات الاحتياطي الإلزامي»، والسوق الائتمانية بين البنوك» وهلم جرا.

تتظاهر البنوك المركزية كما لو أنها «تسيطر على الوضع» في القطاع المصرفي من خلال الرقابة على المصارف (تدقيق بيانات البنوك، وغير ذلك من معلومات تتعلق بالبنوك وبزبائنها، تفتيش البنوك وغير ذلك). ولكن ما الذي يمكن للرقابة المصرفية أن تكتشفه باستثناء غياب الملاءة لدى الهيئات المانحة؟ كان سيتم اعتبار الشركات والهيئات في أية قطاعات أخرى من «الاقتصاد» مفلسةً مع وجود مثل هكذا مؤشرات للبيانات المالية فيها.

إلا أنَّ المعايير العادية للاستقرار المالي في الشركات لا تُطبَّق على البنوك. يعتبر قسم الرقابة المصرفية (الذي يطلق عليه عادة اسم غريب وصعب «تفتيش حصيف أو متبصِّر أو تحوّطي prudential») في البنوك المركزية، هو المحور الأساسي لنشاطها من حيث عدد الكوادر. إلا أنَّ نتائج ذلك النشاط غير قابلة للفهم وعويصة جدّا. ذلك أنَّ مختلف التقييمات التي تقدّمها خدمات الرقابة المصرفية بشأن «الملاءة المالية»، و«الاستدامة»، و«الموثوقية» لدى البنوك التجارية غالباً ما تكون ذاتية جدّا. إنه لمضحك، ولكن في القوانين الناظمة للبنك المركزي لروسيا الاتحادية المتعلقة بالتفتيش المصرفي، يشكِّل ما يعرف «بحكم الدوافع Motivated judgment» الأداة الرئيسية في تقييم البنك. يطرح نفسه السؤال التالي: عن أي «دافع أو تعليل» يمكن أن يكون الحديث؟ بيد أنَّ الأحكام الناظمة لا تقدِّم أي تفسير عاقل. ولكن إذا ما أجبنا من خلال «تجربة الحياة» وليس من خلال «الأوراق»، فإنَّ قرارات المسؤولين والعاملين في قسم التفتيش المصرفي تبدو «مُعلّلة». إلا أنَّ «الدافع» الرئيسي ليس الاهتمام بالمجتمع، وإنما الاهتمام بمصالحهم الخاصة كموظفين في البنك المركزي. يدور الكلام حول رشاوي موصوفة يتلقاها هؤلاء الموظفون من البنوك التجارية التي هي بحاجة لتقييم «جيد» و«علامة ممتاز»؛ وأيُّ مصرفي يعرف جيّداً أنَّ إدارة التفتيش أو الرقابة المصرفية تشتهر بانتشار الفساد فيها. إليكم ما كتبه الخبير في الأزمات المصرفية ك. ف. رودي: «تُفضِّل الهيئات المانحة أن تدفع للمسؤول (في قسم التفتيش المصرفي - المؤلف) مقابل عدم تدخّله على أن تفقد البزنس الذي يدرُّ عليها أرباحاً طائلة، حتى ولو كانت محفوفة بمخاطر كبيرة»[٢٢٤].

ومن أجل ذرّ الرماد في العيون وخلق تصور كما لو أنَّ البنك المركزي «يتحكم بالوضع» بالفعل، فإنه يقوم من حين لآخر بسحب الترخيص (الحق بممارسة نشاط بمصرفي) من هذه الهيئات المانحة أو تلك. إلا أنَّ هذا التوقيف عن العمل غالباً ما يكون الدافع إليه ليس غياب الملاءة لدى البنك المعني بل أسباب أخرى. كأن تكون هناك شكوك في «غسل» «أموال قذرة»، على سبيل المثال. ولكن إذا ما حفرنا أعمق، فليس من النادر أن نكتشف أنَّ الأسباب تتعلق بنزاعات شخصية بين المسؤولين في التفتيش المصرفي وبين البنوك التجارية (عادة على خلفية «خفض» نسبة الفائدة المصرفية). وإذا ما أردنا الحديث عن الترخيص للنشاط المصرفي، فمن المناسب هنا أن نتذكّر كلمات م. روثبارد الذي سبق واقتبسنا له. إنه يطلق على الأذونات التي تمنحها البنوك للقيام بعمليات إيداعية - ائتمانية «تراخيص بالسرقة».

ورقة التين عند مزوّري العملة: «الاحتياطي الإلزامي»

كما تم فرض تقييدات معينة على البنوك التجارية على شكل «معايير الاحتياطي الإلزامي»: فقد تم إرغامهم على امتلاك حد أدنى من النقود «الحقيقية»، أو «احتياطي» (الذي يتم تحديده كنسبة مئوية من حجم الالتزامات). ويجب أن يُحفظ ذلك الاحتياطي في البنك ذاته، أو في حساب للبنك يتم افتتاحه في البنك المركزي. واليوم نادراً ما يفوق معيار الاحتياطي الإلزامي نسبة ١٠%. هذا يعني أنَّ نشاط البنك الذي يلتزم بحدود المعيار يكون «قانونياً»؛ بل كثيراً ما يحدث أنَّ البنك يحصل على شهادة «نزيه».

سوف نورد مثالاً رقمياً يوضِّح بماذا يَعِدُ «الاحتياطي الإلزامي» المرابين وزبائنهم.

لنفرض أن المستر سميث استطاع أن يدّخر خلال حياته العملية مبلغ ١٠٠٠ دولار، يأتي إلى البنك ويقوم بإيداع ذلك المبلغ في حساب الوديعة كأموال «حقيقية» (بنكنوت). ففي حال كان معيار الاحتياطي الإلزامي بنسبة ٥% يحق للمصرفي أن يُبقي ٥٠ دولاراً كنقود «حقيقية» في الاحتياطي، في حين أنه يطرح بقية المبلغ ٩٥٠ دولاراً عاجلاً أو آجلاً للاستخدام في مدفوعات مختلفة حيث لا يمكن الاستغناء عن النقود «الحقيقية». وبما أنه ظهر لديه «احتياطي» من النقود «الحرّة» و«الحقيقية» يصبح بإمكانه أن يمنح قروضاً جديدة. وعند منح قروض جديدة، يقوم البنك بافتتاح حساب وديعة للزبون الجديد أيضاً حيث يتم إدخال مبلغ القرض الممنوح. في اليوم التالي بعد فتح حساب وديعة من قبل المستر سميث، قام البنك بمنح شركة «براون وأبناؤه» قرضاً بقيمة ٥٠٠٠ دولار. مع الأخذ بالاعتبار أنَّ معيار الاحتياطي الإلزامي ينطبق على هذا المبلغ بقيمة ٢٥٠ دولاراً، فإنَّ البنك يقوم بتحويل مبلغ ٢٥٠ دولاراً كنقود «حقيقية» إلى الاحتياطي الإلزامي. لاحظوا أنّ الاحتياطي الإلزامي يتشكل من النقود «الحقيقية» التي سبق أن جلبها مستر سميث إلى البنك. هكذا يكون «مخزون» البنك من الاحتياطي للقروض الجديدة يساوي: ١٠٠٠ - ٥٠ - ٢٥٠ = ٧٠٠ دولار. حينئذ يمكن للبنك، إذا أراد، أن يمنح بفضل هذا «المخزون» قرضاً أو أكثر للشركات و/أو الأفراد. لنفرض أنَّ البنك يجري محادثات مع شركة «جونسون وشركاه» من أجل توقيع عقد قرض كبير. وأنّ الشركة مستعدة لأخذ قرض مهما كان المبلغ كبيراً لأنها تنوي إعادة إعمار مصانعها. وأنّ البنك مستعد لمنحها قرض قيمته ١٤٠٠٠ دولار، لأنه مع هكذا حجم للقرض سوف يستطيع تحويل ما نسبته ٥% من قيمة

القرض (أي ٧٠٠ دولار) إلى «الاحتياطي». هكذا نرى أنّ البنك استطاع، وبغطاء من وديعة مستر سميث قيمتها ١٠٠٠ دولار، من أن يمنح قرضيَن لزبائنه من الشركات بقيمة إجمالية ١٩٠٠٠ دولار. فإذا كانت مدة القروض الممنوحة في مثالنا هي سنة واحدة، وأن معدّل الفائدة يساوي ١٠% سنوياً، فإنَّ أرباح البنك من هذه التعاملات الإقراضية تساوي ١٩٠٠ دولار. سوف نفترض أن نسبة الفائدة على الوديعة التي سيدفعها البنك لمستر سميث هي أيضاً ١٠% (مع أنه درجت العادة أن تكون هذه النسبة أقل من معدل الفائدة على العمليات الائتمانية)، أي ما يعادل كقيمة مطلقة ١٠٠ دولار. في نهاية المطاف يكون البنك قد حصل على ربح صافي من جميع عملياته السلبية والنشطة بقيمة: ١٩٠٠- ١٠٠ = ١٨٠٠ دولار. بكلمة أخرى، يكون البنك قد حصل على ربح يعادل ١٨٠% من إجمالي الأموال التي أودعها مستر سميث في البنك. أي إنَّ البنك حصل على ربح أكبر ب ١٨ مرة من الربح الذي حصل عليه مستر سميث! ونحن لسنا واثقين من أنَّ مستر سميث سوف «يخرج غانماً سالماً»؛ إذ لكي يحصل على ربح بنسبة ١٨٠% من قيمة المبلغ الأولي الذي أودعه في البنك، فهو يحتاج لأن تبقى أمواله في البنك لمدة ١٨٠ سنة! وأنا أخشى أنّ مستر سميث لن يتمكن من الانتظار حتى لكي يحصل على مبلغ يساوي كامل المبلغ الذي أودعه في بادئ الأمر في البنك. على الأرجح، لن يتمكن من الانتظار لأن أزمة مصرفية دورية سوف تبدأ، وسوف يعلن البنك إياه عن إفلاسه، وسوف يخسر مستر سميث جميع أمواله. وهكذا ترون كيف هو دهاء ومكر «الرأسمالية الشعبية» حيث تتم دعوة «الإنسان الصغير» مستر سميث لأن يصبح صاحب دخل، مثله مثل أصحاب البنوك.

ثمة تبسيط معيّن في مثالنا الذي ناقشناه أعلاه. عند منح قرض يقوم البنك بافتتاح حساب للزبون حيث يُسجَّل إجمالي الأموال التي تمَّ منحها للزبون. ولكن الحسابات التي يفتتحها البنك لزبائنه من الشركات (شركة «براون وأبناؤه» و«جونسون وشركاه» في مثالنا) تختلف عن الحساب الذي سبق وافتتحه لمستر سميث. إذ يمكن أن تصنّف حسابات الشركات على أنها «حساب القرض Loan account»، «حساب جارٍ current account»، أو «حساب مصرفي checking account» وغير ذلك. والبنك لا يضيف في العادة نسبة عالية إلى المبالغ المتبقية في هذه الحسابات. بل قد يحدث العكس في بعض الأحيان: يقوم البنك بتحصيل أجور من الزبون لقاء خدمة أموال الزبون. لذلك فقد أسقطنا من مثالنا هذا التفصيل بقصد التبسيط في العلميات الحسابية في المثال المذكور - وليس لهذا التفصيل تأثير جوهري على آلية الحصول على الأرباح الكلية من قبل البنك عند قيامه بالاحتياطي الجزئي.

«آلية الرسوم المتحركة[1]» أو «التفاعل التسلسلي» في الخيمياء المالية

يمكن «لهرم» الديون على قاعدة الاحتياطي الجزئي أن يقوم في بنك واحد، ولكن في أغلب الحالات تشترك في العملية سلسلة من عدة بنوك. وهذا ما يعرف في الأدبيات المتخصصة بالشأن المصرفي «بجهاز النسخ» («النقدي»، أو «الائتماني – الإيداعي»). نضرب مثالاً:

لنقل أنَّ السيّد A مزارع يبيع حنطة بمبلغ ١٠٠٠ دولار ويودعه في بنك X. بعد أن يُبقي البنك ١٠% من الوديعة كاحتياطي، يمكنه أن يقرض مبلغ

(١) كاميرا للتصوير الفوتوغرافي مع عدد من العدسات التي تقوم بالتقاط عدد كبير من الصور للموضوع نفسه أو الشيء... أو أي جهاز ناسخ... المترجم.

٩٠٠ دولار للسيّد Б الذي بدوره يقوم بإيداع هذا المبلغ، أي ٩٠٠ دولار في البنك Y كوديعة. بنك Y يقتطع ١٠% كاحتياطي ويمنح قرضاً بقيمة ٨١٠ دولار لشخص B الذي يقوم أيضاً بإيداع هذه النقود في بنك Z، الذي بدوره سوف يقوم بإقراض ٧٢٩ دولاراً لشخص آخر Γ وهكذا دواليك. إن قيمة الوديعة الأولية البالغة ١٠٠٠ دولار والتي تمَّ استحقاقها (المكتسبة عن حق - لأنه تم الحصول عليها من خلال إنتاج سلعة حقيقية ومن ثم بيعها واستهلاكها) تمنح النظام المصرفي في نهاية الأمر حقّاً (بخلق) ٩٠٠٠ دولار على شكل ودائع إضافية، وإنشاء قروض جديدة بقيمة ٩٠٠٠ دولار أخرى كأموال جديدة. علماً أنَّ هذه الأموال يمكن أن يتم (خلقها) وأن تكتسب من دون الحاجة لإنتاج ولو سلعة واحدة مهما كانت صغيرة ذات قيمة؛ فقد يكون كل من Б, B, Γ, Д وغيرهم مجرد متلاعبي في البورصة حيث يقومون بالحصول على قروض مقابل رهن أوراق مالية يشترونها بأموال تلك القروض نفسها. أما البنوك التي تشارك في هذه السلسلة من العمليات، فتملك ما مجموعه من ودائع بقيمة ١٠٠٠٠ دولار على قاعدة الوديعة الأولية التي تبلغ قيمتها ١٠٠٠ دولار بالإضافة إلى القروض الجديدة التي لم يتم تسديدها بقيمة ٩٠٠ دولار. ولنفرض أنهم يحتسبون الأرباح على أساس معدّل ٦% سنوياً، أي ٥٤٠ دولاراً. ونحن ننطلق في مثالنا من افتراض أن نسبة الاحتياطي تساوي ١٠%، أي ذلك الجزء من الوديعة الذي يجب أن يُودَع في حساب البنك التجاري لدى البنك المركزي. لو لم يكن ثمة شرط إلزامي بالاحتياطي، لكانت عملية تناسخ النقود استمرت إلى ما لا نهاية.

هكذا نجد أن «الاحتياطي الإلزامي» لا يغيِّر من الطبيعة اللصوصية للعمليات الربوية ولا يقدّم حبل نجاة للمجتمع من الأزمات المصرفية؛ بل

إنَّ الاحتياطي الإلزامي محض رمزي في بعض البلدان أو أنه غير موجود نهائياً. ففي بلدان الاتحاد الأوروبي، مثلاً، يشكل معدّل الاحتياطي الإلزامي نسبة ٢%، ويساوي الصفر في العقود الائتمانية التي يزيد أمدها عن سنتين. لقد كانت كندا أول مَن اتخذت الخطوة الأولى نحو إلغاء الاحتياطي: ففي عام ١٩٩٢ تم سن قانون هناك يُلغى بموجبه الاحتياطي لمدة سنتين على جميع الودائع. وبعد مرور تلك الفترة تخلت كندا عن سياسة الاحتياطي بالكامل. ثم لحقت بكندا دول أخرى مثل: سويسرا ونيوزيلاندا وبلجيكا وأستراليا والسويد والدنمرك وبريطانيا العظمى والمكسيك.

٢٢٤- ك. ف. رودي. الأزمات المالية. النظرية والتاريخ والسياسة. موسكو. المعرفة الجديدة. ٢٠٠٣. ص. ٩٢.

«الاحتياطي الإلزامي» – «مال مشترك» بين المرابين

في ختام حديثنا عن الاحتياطي الإلزامي نشير إلى: أن الحسومات التي تقوم بها البنوك التجارية تحت بند الاحتياطي الإلزامي تذهب اليوم إلى البنك المركزي لتشكِّل هناك صندوق الاحتياطي الإلزامي. وهو ما يطلق عليه بعض المصرفيين المحترفين لقب «المال المشترك». إن استخدام مفردات عالم الجريمة في هذه الحال في محلّه تماماً. ذلك أنَّ «الأموال المشتركة» (الصناديق المشتركة») يتم إنشاؤها قبل كل شيء من أجل حلّ مسائل في غاية الأهمية تتعلق بكامل الجماعة أو ببعض أفرادها (كتقديم رشاوي، مثلاً، لقضاة النيابة العامة، لقضاة المحاكم وغيرهم من الموظفين، من أجل دفع تكاليف «عقود» حساسة جدّاً وصولاً حتى تنفيذ عمليات الاغتيال المأجورة، ومن أجل تمرير قوانين ضرورية وغير ذلك)؛ أي إنَّ «المال المشترك» تحت مسمّى «صندوق

الاحتياطي الإلزامي» ضروري من أجل إنقاذ بعض أعضاء الجماعة الإجرامية التي جرت اليوم شرعنتها تحت اسم «النظام المصرفي».

تولي البنوك المركزية اهتماماً بالغاً لمثل تلك الوسيلة في المحافظة على استقرار القطاع المصرفي كسوق الائتمان بين البنوك أو سوق القروض ما بين البنوك[1] (Interbank credit market). يعتقد واضعو هذه «الأداة» أن البنوك التي سوف تواجه مصاعب مع السيولة النقدية، يمكنها أن «تحل» هذه المشاكل عن طريق القروض الممنوحة من قبل البنوك التي لديها «فائض» في السيولة. أما مهمة البنوك المركزية - فهي إنشاء سوق القروض ما بين البنكية و«قيادتها» عن طريق ضبط نسبة الفائدة في هذه السوق في الدرجة الأولى. إليكم ما كتبه الباحث دميتري غولوبوفسكي بخصوص سوق القروض ما بين البنكية: «طالما أنَّ تدفق الودائع ومنح القروض هما عمليتان مضبوطتان ومتوازنتان، فلا يجب من حيث المبدأ أن تنشأ في البنك حالات تحتاج إلى احتياطي - وهو يتحول حينئذ إلى وسيط بين أناس يراكمون سندات البنك وأناس آخرين يرغبون باستدانة تلك السندات. يمكن تنظيم هذه العملية عن طريق التلاعب بسعر الفائدة: مع وجود نسبة فائدة مثالية سوف يكون عدد الراغبين باستدانة المال مساوياً لعدد الراغبين بإيداع الأموال. ويمكن قبول ودائع بنسبة فائدة أقل بقليل، كما يمكن منح قروض

---

(١) السوق الما بين بنكية هي السوق التي تقوم فيها البنوك بإقراض واقتراض السيولة على المدى القصير من دون خلق سندات بالمقابل (الاقتراض من دون ضمان). المدة الأكثر شيوعا هي اليوم نفسه، ويصطلح على القروض والاقتراضات المضمونة بوساطة سندات بمصطلح «استحفاظ». ويرتكز الاستحفاظ على تبادل السندات مقابل مبلغ معين من المال، في وقت واحد بين طرفين اثنين، مع التزام كلا الطرفين بالقيام بالتبادل العكسي في موعد لاحق... المترجم.

مقابل نسبة فائدة أعلى بقليل، أما الفرق بين النسبة في الحالتين فيمكن للمصرفي أن يضعه في جيبه. ومن أجل المحافظة على هذا التوازن، تماشياً مع التعقيدات في العمليات المالية، بين الطلب على النقود وبين عرض النقود بشكل دقيق أكثر فأكثر وبحيث يضمن الحد الأدنى من الاحتياطي، وبالتالي، بحيث يمنح فرصة أكبر (لإيجاد) الأموال، قامت المصارف بتأسيس سوق الاقتراض ما بين البنوك. عندما يصطدم بنك ما مع فائض في الطلب على القروض - يمكنه أن يستلف المال على سبيل الدين من بنك آخر لديه فائض في تدفق الودائع» [٢٢٥].

كل شيء يبدو رائعاً في النظرية. ولكن في حال نشأ أقل ذعر مصرفي، فإنَّ السوق ما بين البنكية للإقراض تتوقف عن العمل فوراً. وهذا ما يدعوه «خبراء الاقتصاد المحترفون»- «أزمة انعدام الثقة بين المصرفيين». وأوضح مثال على «انعدام الثقة« ذلك - أحداث صيف عام ٢٠٠٤، حين «شُلَّت» سوق القروض ما بين البنوك بالكامل في روسيا، وكان يكفي لذلك، بالمناسبة، أن يتم «تمرير» معلومات سلبية إلى وسائل الإعلام حول بعض البنوك الروسية.

وهناك أيضاً «وسيلة» أخرى قام المرابون المعاصرون «بابتكارها» من أجل إقناع الزبائن في «موثوقية» نظام «الاحتياطي الجزئي» - أي التأمين على الودائع. فمع بداية الثلاثينيات (من القرن العشرين - المترجم) كان النظام المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية القائم على «الاحتياطي الجزئي» قد تحوّل إلى مجرّد أنقاض بسبب حوادث الإفلاس الجماعي للبنوك. فكانت أولى قرارات الرئيس الجديد للولايات المتحدة الأمريكية ف. د. روزفلت وفي إطار «النهج الجديد» هو إنشاء المؤسسة الاتحادية للتأمين على الودائع (ФКСД, FDIC) بهدف رفع ثقة

المودعين تجاه البنوك. لكن الباحثين الرصينين يعتقدون أنَّ ذلك الإجراء كان يُقصَد به «التأثير العلاجي السيكولوجي» بشكل أساسي، لأنَّ أصول ФКСД كانت تشكِّل نسبة ١-٢% من حجم الودائع.

ينشأ لدى المواطن الذي يسمع عن «التأمين على الودائع» تداعي أفكار كما لو أنَّ الحديث يدور عن تأمين شبيه، لنقل، بالتأمين: من مخاطر البناء التي تظهر لدى شركات التعهدات؛ أو على المخاطر البيئية التي تواجهها اتحادات الصناعات الكيماوية؛ أو المخاطر التجارية كالتي تميز عمل الشركات عند قيامها بطرح منتج جديد إلى السوق وغير ذلك. إنَّ شركات التأمين التي تأخذ على عاتقها هذه المخاطر وما هو قريب منها، تتعامل مع حوادث تأمين تنشأ من حين لآخر مع شركات معينة في القطاع المحدّد. ففي حالة حوادث التأمين «التقليدية» هنا تعمل قوانين الأعداد الكبيرة[1].

لكن «التأمين على الودائع» –أمر آخر تماماً. ففي حال بدأت عملية إفلاس جماعي للبنوك، فإنها كقاعدة تطال كامل القطاع المصرفي. ولكي يتم التأمين على مثل هذه المخاطر ليس عند شركات التأمين الخاصة فحسب، بل وحتى لدى الدولة، فإنه بكل بساطة لا توجد مثل تلك الكمية من الأموال. ولهذا السبب بالتحديد صنّف م. روثبارد «التأمين على الودائع» من قبل الدولة على أنه «احتيال» موصوف. وقد أورد كمثال على ذلك انهيار مؤسسات الإقراض والادخار في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية عام ١٩٨٠ التي كان يفترَض بها أن تكون «مؤمنة بشكل موثوق ويُعتمَد عليه» من قبل المؤسسة الاتحادية للتأمين على المدخرات والقروض (وهذا هو الاسم الجديد للمؤسسة الاتحادية للتأمين على الودائع).

---

(١) يقول قانون الأعداد الكبيرة بأن التردد النسبي **لحادثة عشواء** يقترب أكثر فأكثر من احتمالها النظري مع ازدياد عدد مرات إعادة **تجربة عشواء**- المترجم.

لا أعرف تحت أي كلمة يمكنني تصنيف منظومة تأمين الودائع التي تم تأسيسها في روسيا قبل بعض الوقت (لقد صدر قانون فدرالي «حول التأمين على ودائع الأفراد في بنوك روسيا الاتحادية» تم بموجبه تأسيس وكالة التأمين على الودائع - ACB). دعونا نفتح الموقع الرسمي لهذه الوكالة ACB ولنقرأ ما يلي:

حتى يوم ٠٩/ ١٠/ ٢٠٠٩ بلغ حجم صندوق التأمين الإلزامي على الودائع (الذي تشرف عليه الوكالة المذكورة) ٨٦,٣ مليار روبل [٢٢٦]. هل هذا كثير أم قليل؟ نجد الجواب في الموقع نفسه: «إن العلاقة بين حجم الصندوق وبين المسؤولية التأمينية للوكالة (مؤشر كفاية الوكالة) يساوي ١,٨%. حسب التقديرات، يجب أن يكون المستوى الأدنى لكفاية الصندوق مع الأخذ بنظر الاعتبار الحالة الاقتصادية الراهنة لا أقل من ٦ - ٧ % من حجم المسؤولية التأمينية».

أي أنَّ «مؤشر الكفاية» في روسيا في هذه الأيام يقع عند حدود المستوى الذي كان عليه في الولايات المتحدة الأمريكية في ثلاثينيات (القرن العشرين - المترجم) والذي قيّمه م. روثبارد على أنه «احتيالي». إنه لمحزن ولمضحك أن نقرأ أن مستوى «مؤشر الكفاية» هو في حدود ما قدّرها شخص ما عند ٦ - ٧%. وهذا مع الأخذ بنظر الاعتبار «الحالة الاقتصادية الراهنة». علماً أنّ الحال يمكن أن تتغير في خلال ليلة واحدة، بالمعنى الحرفي والدقيق للكلمة. فمن أين، يا تُرى، ستحصل الوكالة على الأموال الناقصة (وهي تعادل بالأرقام المطلقة حوالي ٤,٥ تريليون دولار - حتى تجاه ما يسمى «المعيار»)؟ لذلك تفضّلوا وقرّروا بأنفسكم بأي كلمة يمكن تسمية النظام الروسي «للتأمين على الودائع». بالمناسبة، إن مؤسسات التأمين على الودائع في جميع البلدان مبنية على أساس المبادئ ذاتها تقريباً.

مَن يتحمّل تكاليف الأزمات المصرفية؟

في الماضي، حين لم تكن توجد بنوك مركزية، لم يكن يتضرر من الاحتياطي الجزئي سوى مواطنون منعزلون – أي زبائن تلك البنوك التي أعلنت إفلاسها. أما اليوم، ففي حال بدأت عملية إفلاس جماعي للبنوك، تتدخل البنوك المركزية فتبدأ «بإغراق حريق» الأزمة الاقتصادية بالسيولة، وتمنح مختلف أنواع القروض «الإغاثية» للبنوك التجارية. يبدأ «طوفان مالي»: فالأموال سوف تتنقل عاجلاً أو آجلاً من القطاع المصرفي إلى جميع القطاعات وإلى جميع الأسواق. يؤدي مثل ذلك «الإغراق» إلى فك دولاب التضخم، وهذا بدوره سوف يلحق الضرر بجميع الناس بمن فيهم أولئك الذي لا يعدّون متعاملين مع البنوك.

علماً، أن الزبائن يُضامون بدرجة أكبر بجميع الأحوال من بقية الناس: حتى في حال كانت نهاية المحنة «سعيدة» من خلال «انتشال» «أموالهم الشرعية»، فإن المودعين يحصلون على هذه «الأموال الشرعية» في العادة «بحالة سقيمة وهزيلة» جدّاً جراء التضخم.

يجري طرح مبالغ خيالية من الأموال من أجل «إطفاء الحريق» في القطاع المصرفي ليس بهدف «إطالة عمر» الاحتياطي الجزئي فحسب، وإنما لأن السلطات تخشى النتائج الاجتماعية غير المتوقعة لمثل هكذا «حريق». هكذا يرى المواطن العادي الفرقَ بين شكلي الخسارة: خسارته جراء الاستثمار غير الموفق (في الأوراق المالية، على سبيل المثال) وخسارته كمودع بسبب إفلاس البنك. إليكم ما كتبه بخصوص هذا الفرق بوريس لْفين:

«المودعون مستعدون للتصالح مع خسارتهم لاستثماراتهم، لكنهم يشعرون بالاستياء لخسارتهم ما كانوا يعتقدون أنهم إنما أعطوه للحفظ

المؤقت فقط. لهذا السبب بالتحديد تكون ردود أفعال المودعين مختلفة تجاه الانخفاض الحاد في البورصة وتجاه انهيار البنوك التجارية. ففي الحال الأولى هم يرون أنفسهم خاسرين. أما في الحال الثانية فهم يعتبرون أنهم تعرّضوا للسرقة»[٢٢٧].

لقد أدّى طرح مبالغ طائلة من الأموال الحكومية في القطاع المصرفي إلى نشوء سخط مسوّغ في كثير من البلدان لدى الرأي العام ولدى رجال السياسة والمشرّعين. لا شك أنَّ التصريحات الانتقادية المناسبة التي أدلى بها رجال السياسة والقانون إنما أملتها غالباً رغبة هؤلاء في زيادة مستوى شعبيتهم في أعين الرأي العام، وليس رغبتهم الصادقة في تغيير النظام المالي القائم.

لكن الحق يقال، كانت ثمة أيضاً مقترحات محدّدة لتغيير ذلك النظام. مثلاً، رئيس الوزراء البريطاني غوردون براون طالب باعتماد ضريبة عالمية على البنوك. فهو يعتقد أنه يمكن بهذه الطريقة، إزالة الثقل عن كاهل الميزانيات الحكومية ودافعي الضرائب. ولكان بالإمكان تمويل مكافحة الأزمات المصرفية من صندوق خاص يتم تشكيله على أساس هذه الضرائب العالمية. ماذا يمكن أن نقول بخصوص هذا المقترح الذي لاقى دعماً من قبل كثير من رجال السياسة؟ **أولاً**، في جميع الأحوال هذه الضريبة سوف تطال المواطنين البسطاء وليس أصحاب البنوك، لأنَّ البنوك سوف تعوِّض التكاليف الإضافية من خلال زيادة معدلات الفائدة أو عمولة السمسرة. **وثانياً**، من أجل تحقيق هذا المقترح على أرض الواقع لا بد من إنشاء مؤسسة فوق وطنية (صندوق أممي أو عالمي)، ما سوف يشكِّل خطوة جديدة على طريق إنشاء حكومة عالمية من قبل المرابين الدوليين.

بالمناسبة، انطلقت اليوم من جديد نقاشات بشأن اعتماد مثل هذه الضريبة العالمية – ما يُعرف باسم «ضريبة طوبين[1]». ويقترح أن يتم فرض هذه الضريبة على عمليات انتقال رأس المال الافتراضي عبر الحدود والتي تتسبب بحدوث الأزمات. ومن جديد نقول إن اعتماد مثل هذه الضريبة يفترض إنشاء صندوق فوق وطني. علماً أنَّه بغرض منع عمليات التلاعب المالية على مستوى العالم يكفي فرض قيود على حركة رأس المال في المستوى الوطني. إلا أنَّ مثل هذه المقترحات لا تناسب طموحات ومخططات المرابين الدوليين.

٢٢٥- د. غولوبوفسكي. مؤامرة المصرفيين. موسكو، «ألغوريتم». ٢٠٠٩، ص. ٣٨ - ٣٩.

٢٢٦- في بداية عام ٢٠١٢، حسب معطيات ACB، بلغ حجم الصندوق ١٣٠ مليار روبل.

٢٢٧- ب. لفين. بشأن بعض المسائل المتعلقة بالنظام المصرفي والنقدي. // قضايا الاقتصاد، ١٩٩٨، العدد ١١.

---

(١) ضريبة طوبين – ضريبة تفرض على تعاملات القطع الأجنبي وتهدف إلى التحكم بهجرة رأس المال، و«الحد من الكفاءة المفرطة» بالإضافة للتقليل من التقلبات في سوق العملات والأوراق النقدية. جيمس توبين (James Tobin و. ٥ مارس، ١٩١٨ – ت. ١١ مارس، ٢٠٠٢**)**، هو **اقتصادي يهودي أمريكي**، عمل في **مجلس المستشارين الاقتصاديين**، التابع **لنظام الاحتياط الفدرالي**، ودرس في **جامعة هارفارد ويال** .وقام توبن بتطوير أفكار **المدرسة الكينزية**، ودعا إلى تدخل الحكومة لتحقيق الاستقرار في الإنتاج وتجنب الركود. وشملت مساهمات رائدة لدراسة الاستثمار، والسياسة النقدية والمالية والأسواق المالية. واقترح أيضاً نموذجاً اقتصادياً قياسياً لمتغيرات للرقابة الذاتية ، تلقى **جائزة نوبل التذكارية في العلوم الاقتصادية في** عام١٩٨١م. على اقتراحه من **الضرائب** على معاملات صرف العملات الأجنبية ، التي تعرف الآن باسم**«ضريبة توبين»**.

الأزمة المصرفية الأخيرة: «قنبلة إعلامية» لوكالة بلومبرغ

الجميع يعرف تلك النكتة التي أطلقها في بداية الأزمة الأخيرة الرئيس الحالي للبنك الاحتياطي الفدرالي بِن بيرنانكي: إذا ما ظهرت مشاكل لدى أمريكا مع الكتلة النقدية، فسوف يكون بإمكان الاحتياطي الفدرالي «نثر الدولارات من طائرات الهيلوكوبتر». فما كان من «علماء الاقتصاد المحترفين» إلا أن اخترعوا في الحال تفسيراً «علمياً» ومصطلحاً «علمياً» لمثل هذه «العملية العسكرية - الجوية» - «التيسير الكمي Quantitativeeasing»[٢٢٨].

في كل نكتة يوجد جزء من الحقيقة دائماً. بما في ذلك في نكتة بيرنانكي. فحسب جميع المؤشرات، لقد باشرت أمريكا «بنثرها» (الدولارات - المترجم). ولكن ليس من طائرات الهيلكوبتر. وليس للجميع، وإنما للناس المحتاجين والمجرَّبين أو الموثوقين فقط. لماذا المجرّبين؟ لأن تلك الدولارات ليست شرعية وهذا يعني أنها مزوّرة. لذلك لا يجوز أن يعرف مصدرها غير القانوني أي من الأشخاص الغرباء (أي ممن لا ينتمي إلى حلقة ضيقة من المرابين الدوليين). لقد سبق وتحدثنا كيف أنَّ البنوك مع الاحتياطي الجزئي هي في الحقيقة جزء من شبكة مزوّري العملات. إلا أنَّ ذلك التزوير للعملة يبقى على الأقل مغطّى «بورقة التين» لمختلف القوانين غير الواضحة وبمختلف «النظريات» التي يطرحها ويتبناها «علماء الاقتصاد المحترفون». أما هنا فنحن أمام تزوير العملة بالمعنى الحرفي للكلمة!

خلال عام ٢٠٠٩ أعلنت وكالة بلومبرغ الإعلامية أكثر من مرة أنه في أثناء الفترة من أيلول عام ٢٠٠٨ ولغاية نيسان ٢٠٠٩ قام البنك الاحتياطي الفدرالي بتقديم مساعدة مالية للبنوك وللمؤسسات الخاصة الأخرى بمبلغ مقداره حوالي ٩ تريليون دولار [٢٢٩].

هذه المساعدة يُشار لها في المصادر باللغة بالإنكليزية بكلمة «bailot» التي أصبحت في السنتين - ثلاث سنوات الأخيرة الأكثر شعبية في الدراسات المرتبطة بنشاط البنوك المركزية في «مكافحة» الأزمة الاقتصادية. وقد ترجمت وسائل الإعلام الروسية الكلمة فاستخدمت مرادفاً لها العبارة المجازية «عوّامة الإنقاذ». تجدر الإشارة إلى أن «عوّامة الإنقاذ» للبنوك وللشركات على شكل «bailot» يمكن ألا تأخذ صيغة نقود «حقيقية» (وحدة نقدية M0[1]) فحسب، بل وكذلك مختلف أنواع الضمانات وخطوط الائتمان والبرامج الائتمانية أو كفالات، أي تلك الالتزامات التي يمكن أن تنشأ المطالبات بتسديدها فقط عند توفر ظروف محدّدة. إذا ما عبّرنا مجازاً عن ذلك، هذه ليست «عوامة النجاة» بحد ذاتها، وإنما فقط الوعد برميها في حال راح مَن يحصل على هذا الوعد يغرق بالفعل، بعد أن استنفد جميع فرص النجاة الأخرى.

نذكِّر أن بلومبرغ - هي الوكالة الإعلامية التي تقدمت إلى المحكمة بشكوى ضد الاحتياطي الفدرالي تطلب منه الإفراج عن المعلومات التي توضّح لمن ووفق أي شروط أعطى البنك المركزي في الولايات المتحدة الأمريكية مبلغ ٢ تريليون دولار في إطار الإجراءات المتخذة لمكافحة الأزمة. فقد حولت برامج الإقراض العاجلة (وعددها ١١) من دافعي الضرائب الأمريكيين بأجمعهم، كما جاء في نص الدعوى، إلى «مستثمرين قسراً». «لقد تم منح كمية غير مسبوقة من الأموال للمؤسسات المصرفية بطرق غير مسبوقة على الإطلاق، بينما يرفض البنك الاحتياطي الفدرالي الكشف عن أي معلومة أو تفصيل يتعلق بهذه القروض غير المسبوقة - صرّح مدير BloombergNews

(١) وحدة نقدية مؤلفة من النقود الحقيقية (أوراق مالية ومعدن) موجودة ومتوافرة في التداول - المترجم.

ميتيو وينكلر. - لقد سألنا المحكمة: لماذا لا يحق للمواطنين أن يعرفوا ذلك؟. «يجب على البنك الاحتياطي الفدرالي أن يُقدِّم تقريراً عن قراراته - التقى النائب في الكونغرس عن ولاية فلوريدا آلان غريسون في موقفه مع وكالة بلومبرغ. أن يقال إنّ البنك الاحتياطي الفدرالي - مؤسسة مستقلة - هذا شيء، وأن تبقينا جاهلين وغير مطلعين - هذا أمرٌ آخر» [٢٣٠].

لقد استجابت محكمة منطقة مانهاتن (نيويورك) لطلب الوكالة الإعلامية منذ آب عام ٢٠٠٩ (إنه موضوع آخر أن يقوم البنك الاحتياطي الفدرالي بعرقلة تنفيذ قرارات القضاء، ما يؤكد مرة أخرى أنه ثمة ما يخفيه القيِّمون على الاحتياطي الفدرالي). لقد أعطت تلك الدعوى القضائية دفعاً للبدء بتجهيز مشروع قرار في الكونغرس الأمريكي يحدّ من «استقلالية» البنك المركزي الأمريكي.

كما تم عرض ومناقشة قضية الإصدار غير المقرر لكميات هائلة من الأموال في الكونغرس الأمريكي أكثر من مرة. فقد صرّح السناتور (الديموقراطي عن ولاية داكوتا الشمالية) بايرون دورغان في شباط من عام ٢٠٠٩ في أثناء مداخلة له في مجلس الشيوخ التابع للكونغرس بما يلي: «لقد رأينا كيف أنَّ الأموال كانت تخرج عبر الباب الخلفي للحكومة، وهذا ما لم يحدث في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية. ما مِن أحد عرف كم من الأموال خرج من الاحتياطي الفدرالي، ولمن ذهب وتحت أي شروط. كم خرج من الوكالة الاتحادية للتأمين على الودائع (FDIC)؟[٢٣١] وكم خرج من خلال برنامج إغاثة الأصول المضطربة [1](TARP)[٢٣٢]؟ متى؟ ولماذا؟

---

(١) برنامج إغاثة الأصول المضطربة: برنامج من حكومة **الولايات المتحدة** لشراء **الأصول السامة** وحقوق الملكية من المؤسسات المالية لتعزيز القطاع المالي... وقد =

من أجل تقديم أجوبة واضحة على الأسئلة التي طرحها المشرّعون في مجلس الشيوخ بخصوص المساعدة المالية للبنوك وللمنظمات المالية الأخرى من قبل الاحتياطي الفدرالي، تم استدعاء المراقب العام للبنك الاحتياطي الفدرالي التي كانت تشغل منصبه سيّدة باسم إليزابيت كولمان إلى الكونغرس الأمريكي. لكن السيدة كولمان لم تستطع أن تقدّم ولو إجابة واحدة شافية بما فيه الكفاية على أي من الأسئلة التي طرحها عليها عضو مجلس الشيوخ آلان غريسون **[٢٣٣]**.

كما وتتفاقم المشكلة المرتبطة «بشفافية» القرارات والعمليات الإصدارية - الائتمانية المحددة والتي تتخذها إدارة البنك الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب آخر هو أنَّ السلطات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية قد توقفت منذ عام ٢٠٠٦ عن نشر أي معطيات إحصائية تتعلق بالوحدة النقدية M3 **[٢٣٤]**. وهذا ما يجعل من الصعب على الأشخاص الغريبين عن البنك الاحتياطي الفدرالي أن يفهموا كيف يجري تغير الكتلة النقدية بالدولار بالمعنى الواسع للكلمة (بما في ذلك، بالإضافة للأموال السائلة، الأدوات المالية المختلفة والضمانات التي تحمل ترقيم تلك الأدوات بالعملة الأمريكية) في الولايات المتحدة الأمريكية وفي العالم. إنَّ مثل هذا «الماء العكر» لا يسمح حتى للخبراء الماليين أصحاب الخبرة الكبيرة أن يقيّموا بشكل دقيق وعملياتي الوضع في أسواق المال وسواها. وهذا هو، بالمناسبة، ما يبتغيه القيّمون على البنك الاحتياطي الفدرالي من أجل تحقيق أهدافهم.

=وقع على القانون الرئيس الأمريكي **جورج دبليو بوش** في ٣ أكتوبر ٢٠٠٨. وهو مكون من تدابير الحكومة في عام ٢٠٠٨ لمعالجة **أزمة الرهون العقارية** الفرعية وقد أذن برنامج تارب أصلاً بإنفاق ٧٠٠ بليون دولار... المترجم.

إليكم بعض التأملات بخصوص مثل هذه المعلومات الغريبة التي وردت في واحدة من الدراسات التحليلية الروسية: «... يقوم المسؤولون في البنك الاحتياطي الفدرالي بإصدارات غير مُدرجة على شكل أموال سائلة كما على شكل أموال غير سائلة (أي أنهم بكل بساطة يطبعون البنكنوت). هنا لا يوجد عملياً أي مخاطر. أولاً، البنك الاحتياطي الفدرالي هو أعلى هيئة تحكيمية تستطيع أن «تحدِّد» أياً من الأوراق النقدية التي تحمل أرقاماً متسلسلة هي الصادرة عن البنك الاحتياطي الفدرالي بالفعل، وأيها (ومع تطابقها ١٠٠% مع الورقة الأخرى) المزيّفة. دون أن يكون بإمكان أي جهة أن تعترض على خلاصة القرار الذي يصدر عن البنك الاحتياطي الفدرالي، حتى ولو كان الجميع يعرفون أنّ جميع الأوراق - «الحقيقية» و«المزيفة» إنما تمّت طباعتها على الماكينة نفسها. كما أنّ احتمال أن «يصادف» وجود الورقتين نفسهما بالرقم التسلسلي نفسه في المكان نفسه ضئيل جدّاً. حتى إنه ليس من الضروري استعمال الأرقام نفسها و الفئة أو السلسلة نفسها، بل يمكن طباعة زمر غير مُدرجة ومن ثم القيام بتوزيعها من خلال بنوك تابعة بعيداً عن الولايات المتحدة الأمريكية». وكإجراء احترازي لمنع حدوث فضائح ممكنة بسبب إصدار دولارات غير مقررة أو محسوبة، كما يرى المؤلف المجهول للدراسة المذكورة أعلاه، فإنَّ الولايات المتحدة الأمريكية تعمل بنشاط على نشر إشاعات في جميع أنحاء العالم. الإشاعات تقول كما لو أنَّ البلدان الأخرى هي التي تقوم بتزوير العملات: «لذلك لم يكن عبثاً أنه ومنذ تسعينيات (القرن العشرين - المترجم) جرى إطلاق إشاعات وتمَّ تدعيمها بشتى السبل تقول كما لو أنّ إيران نجحت في تزوير الدولارات بصورة مثالية وأنها (جمهورية إيران الإسلامية - المترجم) تقوم

سنوياً بإصدار حوالي ٥ مليارات دولار مزوّرة لا يمكن تمييزها عن الحقيقية على الإطلاق...»[٢٣٥].

من الصعب بمكان الحكم إلى أي حد هي صادقة وصحيحة المعلومات الواردة أعلاه بخصوص الإصدار غير المرسوم أو غير المُقرَّر للعملة الأمريكية.

مهما يكن، فقد استطاعت وكالة بلومبرغ الإعلامية أن تحدِّد «النقطة الحساسة» في النظام النقدي في الولايات المتحدة الأمريكية - «غياب الشفافية» عن عمليات البنك الاحتياطي الفدرالي، ما يسمح بنشوء «تربة خصبة» ملائمة لمختلف أشكال الخروقات؛ بل وحتى الجرائم. خروقات وجرائم لا يكون ضحاياها من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية فحسب؛ بل ومواطنون في بلدان أخرى ترتبط المنظومات المالية فيها بهذا الشكل أو آخر بالعملة الأمريكية.

الجزء الخامس

«الحضارة النقدية»:

تهديد لبقاء البشرية

الفصل السادس عشر : الحرب كطريق نحو الحكومة العالمية:

- المرابون - منظّمو الحرب العالمية الثانية.
- الحرب كمشروع تجاري عالمي.
- الحكومة العالمية ونظام الرق العالمي.

الفصل السادس عشر

الحرب كطريق نحو الحكومة العالمية

يوجد في الولايات المتحدة المعاصرة في حقيقة الأمر حكومتان: حكومة قائمة بحكم القانون وحكومة مستقلة عنها وغير خاضعة للسيطرة ولا للتنسيق يجسدها الاحتياطي الفدرالي، وهي تتحكم بالسلطة المالية الممنوحة للكونغرس في الدستور.

رايت باتمان (١٨٩٣ -١٩٧٦)
نائب في الكونغرس (١٩٢٨- ١٩٧٦)
رئيس لجنة البنوك والنقد

على الرغم من أنَّ الشعوب تعطي قسماً مُقدَّساً بإدانة الحرب وبفضحها إلى الأبد، وعلى الرغم من نداء الملايين: «لا للحرب!»، وبالرغم من جميع الآمال بمستقبل أفضل، يجب عليَّ أن أقول: إذا ما ظلّ النظام المالي الحالي محافظاً على الاقتصاد القائم على الفائدة (الربوية)، فإنَّ بإمكاني أن أجزم منذ اليوم أنه لن يمر ٢٥ سنة حتى نجدَ أنفسَنا أمام حرب جديدة أكثر تدميرية (١٩١٨).

سيلفيو جيسيل (١٨٦٢- ١٩٣٠)
رجل أعمال ألماني وعالم اقتصاد

المرابون – منظّمو الحرب العالمية الثانية

إنَّ الموضوع المتعلق بدور المرابين في التحضير وفي نشوب كلٍّ من الحربين العالميتين الأولى والثانية متعدد الأوجه إلى أبعد حد. مثلاً، لقد لعب البنك الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية دوراً كبيراً في التحضير للحرب العالمية الثانية. فمن المعروف أنَّ دول المحور، أي بريطانيا العظمى وفرنسا بالدرجة الأولى، أصحبت مثقلة بالديون تجاه الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الحرب العالمية الأولى. فقد بلغ ذلك الدين بصورة عامة حوالي ١٠ مليارات دولار، وهذا رقم فلكي بمقاييس تلك الأيام. وقد كان ذلك الدين، في نهاية الأمر، تجاه البنوك التابعة للبنك الاحتياطي الفدرالي. ونظراً لعجزها عن تسديد مديونيتها من خلال الموارد الداخلية، فقد راحت الدول المنتصرة تعتمد سياسة مجحفة وصارمة بحق ألمانيا المهزومة: إذ طلبت منها دفع تعويضات كانت تلك الدول ترمي من خلالها تسديد ديونها لأمريكا، وبشكل أدق – للبنك الاحتياطي الفدرالي. وقد تمَّ تقدير التعويضات بمبلغ ٣٠ مليار دولار، وهذا ما لم يكن ضمن حدود إمكانيات ألمانيا المُدمَّرة.

لقد أدى الضغط الهائل على ألمانيا من قبل الدول المنتصرة مدعومة من المرابين الدوليين، إلى نشوء حركة في ألمانيا تلك من أجل إعادة النظر في نظام ما بعد الحرب (بنود اتفاقية باريس للسلام). وقد استغل المرابون الدوليون تلك المشاعر والتوجهات التي ظهرت في ألمانيا من أجل وصول هتلر إلى السلطة. لقد كان هتلر ضرورياً للمرابين الدوليين من أجل تحضير ألمانيا لشن حرب ضد الاتحاد السوفييتي. إنه لأمر مشكوك فيه أن هتلر كان سيصل إلى السلطة في عام ١٩٣٣، من دون مساعدة مالية من قبل المرابين، الذين كانوا قد بدؤوا يقدمون تلك المساعدة منذ عام ١٩٢٩.

يمكن العثور على قائمة المصرفيين الذين كانوا يقدمون الأموال للحزب النازي في ألمانيا في تلك الأعوام، في كتاب سيرغي كريملوف «روسيا وألمانيا: معاً أم كلٌّ على حدة؟ اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية بقيادة ستالين والرايخ الثالث بزعامة هتلر» [٢٣٦]. نورد هنا مقطعاً واحداً من ذلك الكتاب يتصل بموضوعنا: «... تبدو قائمة البنوك والشركات التي راحت تقدم المساعدة للفوهرر من أجل الوقوف على قدميه أشبه بدليل للرأسمال الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية. المصرفي لايمن والمصرفيون من عائلة لازار في الولايات المتحدة الأمريكية ومن لندن، ماكس فاربورغ وشقيقه فيليكس من نيويورك... لم يخفِ رئيس المؤتمر الصهيوني العالمي لسنوات طويلة نعوم غولدمان في كتابه «ستون سنة من حياة يهودي» أنه عندما أرادت بعض الشركات اليهودية تنظيم مقاطعة اقتصادية عالمية للرايخ، قامت شركات يهودية أخرى بإفشال وبخرق تلك المقاطعة. إذ لم يكن مقبولاً تخييب آمال المتعاقدين الألمان. اليهود كما الآريين»[٢٣٧].

بعد وصول النازيين إلى السلطة راح المرابون الدوليون يقدّمون مختلف أشكال المساعدة المالية للنظام الجديد بهدف تهيئته للحرب، محرّضين هتلر ضد الاتحاد السوفييتي قبل كل شيء. ففي تقرير رسمي لوزارة التجارة في الولايات المتحدة الأمريكية أواسط الثلاثينيات (من القرن العشرين - المترجم) تمّت الإشارة إلى أنَّ قطاع الصناعة الألمانية حصل من الشركات والبنوك الألمانية في الفترة ١٩٣٠ - ١٩٣٥ على أكثر من ١,٥ مليار دولار على شكل استثمارات وقروض.

لقد بلغت استثمارات الشركات الأمريكية في الاقتصاد الألماني مع بداية الحرب العالمية الثانية (مقدّرة بمليار دولار): «ستاندرد أويل» -

١٢٠؛ «جنرال موتورز» - ٣٥؛ ИТТ – ٣٠؛ «فورد» - ١٧,٥. كما أنَّ حجم الاستثمارات من قبل الشركات الأمريكية في اقتصاد ألمانيا عشية الحرب بلغ ٨٠٠ مليون دولار.

وحتى عندما دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العالمية الثانية فإنَّ التعاون بين الشركات الأمريكية وبين النظام النازي لم يتوقف. ومما لا شك فيه هو أنّ ذلك التعاون كان يجري بتواطؤ من قبل السلطات الرسمية في الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تقع تحت سيطرة المرابين الكاملة.

إليكم ما ورد بخصوص هذا التواطؤ في إحدى المقالات: «في ٣١ كانون الأول من عام ١٩٤١ وصلت إلى وزارة الخارجية الأمريكية رسالة من عدد من الشركات التي كانت شركة «ستاندرد أويل» الأضخم من بينها، مع طلب بتوضيح ما هي البلدان وأي منشآت فيها بالضبط لا يجوز التعامل معها بتاتاً. وفي رسالة جوابية بتاريخ ٦كانون الثاني عام ١٩٤٢ ورد أن وزارة الخارجية لم تحسم أمرها مع موضوع تحديد قائمة بأسماء الأعداء وحلفائهم. وفي وقت لاحق أعلن الكونغرس الأمريكي أنه طبقاً للمرسوم الرئاسي بتاريخ ١٣ كانون الأول لعام ١٩٤١ فإنه يُسمح بعقد صفقات سبق أن حظرها من حيث المبدأ القانون الناظم للتجارة مع العدو، ما لم يتم تسلّم رسالة خطية من وزارة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية بشأن هذا المنع. عدا عن ذلك، طبقاً للمرسوم المذكور أعلاه، يمكن لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن تمنح أذونات للمنشآت الأمريكية وللجمعيات الاقتصادية التابعة لها بعقد صفقات مع الشركات التي يديرها النازيون وحلفاؤهم. وقد كانت تلك الأذونات تُمنح من قبل وزارة المالية طوال فترة الحرب العالمية الثانية. وذلك بالرغم من الضرر التي ألحقته مثل تلك

الصفقات بالاقتصاد وبالقدرات الدفاعية للولايات المتحدة الأمريكية ذاتها. هكذا تم السماح بشكل رسمي لشركة الهاتف الأمريكية متعددة القوميات ITT والتي كانت عبارة عن محمية للاستخبارات الأمريكية، وحتى بعد دخول أمريكا الحرب، بالاستمرار في العلاقات التجارية مع كل من إيطاليا وألمانيا واليابان لغاية عام ١٩٤٥. كما ساهمت ITT في تنظيم أضخم إنتاج للقنابل الجوية الموجهة وفي تطوير القاذفات التي قامت بتدمير المدن والقوات المسلحة في البلدان الحليفة» [٢٣٨].

كما شاركت في التعاون مع النازيين البنوك الأمريكية، وخاصة بنك «Chase National» وبنك «City National».

لنتمعّن أكثر في نشاط الأول منهما الذي ينتمي لسلالة آل روكفلر. فقد كانت توجد علاقات مراسلة بين الفرع الباريسي لهذا البنك مع واحد من أهم بنوك النظام النازي - بنك شريدِر الذي كان يقوم بخدمة حسابات قوات الإس. إس. وقد قام بنك «تشيز ناشيونل» ذاته ببيع العملة الألمانية على أراضي الولايات المتحدة الأمريكية بهدف رفع سعر صرف تلك العملة، كما قام البنك إياه بحملة إعلامية –دعائية واسعة من أجل تمجيد هتلر وحاشيته. والمثير هو أنه كان بالإمكان شراء المارك الألماني في الولايات المتحدة الأمريكية وبسعر تسهيلي. كان يكفي من أجل ذلك التوقيع على كتاب لبنك روكفلر يتعهد فيه الراغب بالشراء بأنه سوف يستثمر الماركات التي اشتراها فيما بعد في الاقتصاد الألماني مع تصديق التعهد في القنصلية الألمانية في واشنطن، حيث يؤكد هذا التصديق أن الشخص المعني يدعم سياسة السلطات النازية في ألمانيا. كما قام بنك «تشيز ناشيونل» بالاشتراك مع البنك الباريسي - الهولندي بتعاملات مع الذهب والأحجار الكريمة التي نهبها النازيون في معسكرات الاعتقال.

في الوقت نفسه الذي كان فيه بنك آل روكفلر يتعاون مع النازيين، كان أحد أفراد عائلة روكفلر - المدعو نيلسون - عميلاً للاستخبارات الأمريكية التي كانت تعمل ضد ألمانيا.

كما كان متورطاً في التعاون مع الرايخ الثالث بنك «يونيون بنك» أيضاً الذي كان يمثِّل مؤسسة مشتركة بين «المليارديرات» من آل هارّيمان الأمريكيين ورجل الأعمال الصناعية الألماني تايسِن.

كان سيكون ضرباً من السذاجة أن نعتقد أن الأوليغار شيا المالية في سنوات الحرب العالمية الثانية كانت لها سياسة موحّدة، وأنه لم تكن توجد تناقضات بين مجموعاتها بخصوص أهداف ومخططات وسبل إدارة الحرب. وقبل كل شيء، يلفت النظر ذلك التناقض بين رأس المال البريطاني (الذي يمثّله آل روتشيلد) وبين رأس المال الأمريكي (الذي يمثّله آل روكفلر). فالأول كان يعتمد على إمبراطورية استعمارية جبارة وعلى وضع لندن باعتبارها مركزاً مالياً عالمياً. في حين كان الثاني يسعى لانتزاع كلا هاتين الميزتين من أيدي رأس المال البريطاني. إليكم ما كتب بشأن هذه المجابهة المموهة بحرص شديد بين مجموعتين من الأوليغارشيا المالية العالمية الكاتب الفرنسي والمصرفي المشهور جاك أتِلّي: «عقد الأمريكيون والبريطانيون محادثات (استمرت ثلاث سنوات) حول الإدارة المشتركة للعالم في المستقبل، وحول النظام المالي والتجاري لهذا العالم... وقد كانت شروط الصفقة صارمة وبلا رحمة: يجب على الجنيه الاسترليني أن يقدِّم تنازلات سياسية للدولار مقابل أي مساعدات عسكرية تقدمها واشنطن إلى لندن. ما جعل القروض للاستخدام العسكري توطِّد من هيمنة وسيطرة الدولار، الذي كان يقوم في أساس كل شيء على الرغم من أنه لم يُذكر شيء مكتوب

عن ذلك»[٢٣٩]. إن التحليل الشامل والإحاطة الكاملة بوسائل وبأشكال التعاون بين البنوك والشركات الأمريكية من جهة وبين الرايخ الثالث من جهة ثانية موضوع شائك وواسع يخرج عن إطار هذا الكتاب. إلا أنَّ غالبية الباحثين الذين تطرقوا إلى هذه المسألة، يصلون إلى نتائج متشابهة [٢٤٠]:

أ- لقد تمَّ التحضير للحرب العالمية الثالثة من قبل الأوليغارشيا المالية.

ب- كانت توجد علاقات تعاون مثمرة أبان الحرب بين المجموعات «القومية» للأوليغارشيا المالية (حتى في حال كانت تلك المجموعات تنتمي إلى دول مختلفة تعتبر أنها في حالة حرب مع بعضها).

ج- لم تكن السلطات في البلدان المعنية تعيق في حقيقة الأمر مثل هذا «التعاون» لأنها كانت تقع في حالة تبعية كاملة للأوليغارشيا المالية العالمية.

د- لقد ضاعفت الأوليغارشيا المالية العالمية من ثرائها كثيراً في أثناء الحرب العالمية الثانية، بما في ذلك من خلال تعاونها مع الرايخ الثالث.

هـ- لم يُجرَ تقييمٌ مناسب لدور الأوليغارشيا المالية العالمية في نشوب الحرب العالمية الثانية و«لتعاونها» مع الرايخ الثالث بعد انتهاء الحرب (في محكمة نيورينبرغ بوجه خاص).

و- سعت ولا زالت تسعى الأوليغارشيا المالية العالمية على مدى عقود من بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لكي لا يعرف الرأي العام الحقيقةَ عن دورها في إشعال الحرب (أي أنه تجري عملية تزوير مقصودة ومدروسة لتاريخ الحرب العالمية الثانية).

ز- ومع ذلك، لقد لوحظ وجود تناقضات معينة بين مجموعات مختلفة من تلك الأوليغارشيا المالية العالمية، تناقضات مرتبطة بالسعي لبسط النفوذ والسيطرة في النظام المالي العالمي في مرحلة ما بعد الحرب؛ وقد خرجت

الطغمة المالية البريطانية من الحرب ضعيفة، بينما شغلت الطغمة المالية الأمريكية مواقع قيادية ومركزية في النظام المالي العالمي **(**وهذا ما انعكس في قرارات مؤتمر بريتون - وودز في عام ١٩٤٤**)[**٢٤١**]**.

٢٢٨ - إذا ما ترجم هذا الكلام إلى لغة أكثر وضوحاً فإنه يعني ببساطة زيادة في عرض الأموال. لقد تم اعتماد مصطلح «التيسير الكمي» في عام ٢٠٠١ من قبل بنك اليابان بعد أن انخفض معدل الفائدة حتى الصفر وبعد أن تم استنفاد جميع الفرص المتعلقة بهذه الأداة من السياسة النقدية - الائتمانية. وفي عام ٢٠٠٩ انخفضت معدلات الفائدة للبنك الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية إلى مستوى غير مسبوق وبلغت ٠,٥ - ٠,٢٥**%**. يدور الحديث عملياً عما أقدم عليه قبل ثلاثمئة سنة في فرنسا الوصي على الملك الفرنسي لويس الخامس عشر الدوق أورليانسكي ومستشاره الاقتصادي كون لوي، عندما أسّسا ما يشبه البنك المركزي ومنحاه صلاحيات طباعة أوراق مالية **(**بنكنوت**)** غير مدعومة بالذهب. فقد أدى تنفيذ هذا الإجراء إلى إغراق البلاد بأكملها بالأوراق المالية التي فقدت قدرتها الشرائية في غضون ساعة لتنخفض إلى الصفر. تلا ذلك أنَّ البلاد شهدت أزمة حادة وعميقة جدّاً في البلاد.

٢٢٩ - انظر، مثلاً: MarkPittman, Boblvry. U. S. TaxpayersRisk %9.7 www.bloomberg.comTrillionBailoutPrograms/ Feb. 9, 2009

٢٣٠ - د. كوبتيف. المقترضون من البنك الاحتياطي الفدرالي إلى المحاكمة / موقع إعلاني - تحليل «الجمهورية».

٢٣١ - FDIC – FederalDepositInsuranceCorporation - الوكالة الاتحادية للتأمين على الودائع التي تعتبر أحد عناصر السلطة التنفيذية **(**الحكومة**)** في الولايات المتحدة الأمريكية.

٢٣٢- TARP – TroubltdAssertRliefProgram - برنامج إغاثة الأصول المضطربة التي تم استنباطها في عام ٢٠٠٨ والمعروفة باسم «خطة بولسون» (بولسون - وزير المالية في إدارة الرئيس جورج بوش الابن). كان البرنامج في بادئ الأمر موجّهاً قبل كل شيء لإعادة رأسملة النظام المالي في الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن مع وصول باراك أوباما تمت إضافة بعض التعديلات على برنامج TARP ولذلك فقد صاروا في بعض الأحيان يسمونه «خطة أوباما».

٢٣٣- يمكن العثور على هذا المقطع من جلسة الاستماع تلك في الكونغرس مترجمة إلى اللغة الروسية في الانترنت على العنوان: / 2009/ 06/28www.anonimusi.livejournal.com

٢٣٤-M3 - أحد المكونات النقدية الواسعة الانتشار الذي يتيح تقييم الحالة العامة في القطاع المالي (ويتضمن إلى جانب الأموال السائلة كلاً من أموال الودائع والأموال غير السائلة، بالإضافة لمختلف الأوراق المالية بما في ذلك البنكنوت التجارية).

٢٣٥- «الأسباب الحقيقية لنشوء الأزمة الاقتصادية العالمية». الجزء ٥ (٢٦/١١/٢٠٠٩ // انترنت.

٢٣٦- س. كريملوف. روسيا وألمانيا: معاً أم كل منهما في طريق؟ الاتحاد السوفييتي بقيادة ستالين والرايخ بزعامة هتلر. - موسكو: ACT، أستريل، ترانزيت كنيغا موسكو ٢٠٠٤.

٢٣٧- المصدر السابق نفسه. ص. ١٩٥ -١٩٦.

٢٣٨- «ملوك رأس المال المالي. أصحاب المليارات في خدمة ألمانيا الفاشية» // banker.ru, 02. 01. 2010

٢٣٩- جاك أتِلّي. الأزمة الاقتصادية العالمية... وماذا بعد؟ - СПб: بيتر، ٢٠٠٩، ص. ٢٩. الفترة الزمنية المذكورة في الفقرة المقتبسة والتي تمتد لثلاث سنوات - ١٩٤١ - ١٩٤٤. لقد انتهت تلك الفترة في صيف عام ١٩٤٤عندما انعقد في بريتون -وودز المؤتمر الذي رسّخ هيمنة وقيادة عملة الولايات المتحدة الأمريكية - الدولار - في النظام المالي النقدي في مرحلة ما بعد الحرب.

٢٤٠- لقد تم تناول هذه المسائل بالتفصيل في الكتب التالية: إنتوني ساتّون. «كيف يقوم المحفل بتنظيم الحروب والثورات» ترجمة عن الانكليزية - موسكو. ١٩٩٥. Wall Street and the Rise of Hitler. Bloomfield Books, London, 1976 (الكتاب متوافر في الانترنت باللغة الانكليزية)؛ شارلز هاييم. التجارة مع العدو. ترجمة عن الانكليزية - موسكو. دار «التقدم»، ١٩٨٥؛ جيمس مارتين. أخوّة البزنس. ترجمة عن الانكليزية -موسكو. دار نشر «الآداب الأجنبية»، ١٩٥١.

٢٤١- سوف ننوه مرة أخرى، بالمناسبة، إلى أنَّ المفاهيم: أوليغارشيا «أمريكية» و«إنكليزية» وسواهما - رمزية محض. يُقصَد بالأوليغارشيا «الأمريكية» أولئك المرابين الذين يملكون حصصاً سهمية في الرأس المال المساهم في البنك الاحتياطي الفدرالي. ومن بينهم مساهمون، أفراد أو شخصيات اعتبارية، ليسوا مواطنين خاضعين للسلطة القضائية في الولايات المتحدة الأمريكية؛ بل يعتقد الكثير من الباحثين أن أصحاب البنوك البريطانيين هم المساهمون الرئيسيون في رأسمال البنك الاحتياطي الفدرالي.

الحرب كمشروع تجاري عالمي

في عصر «الحضارة النقدية» لا تكون الحروب واردةً فحسب، بل وتصبح حتميةً أيضاً. وليس نادراً أن تكون تلك الحروب ضرورية من أجل التجارة، ولذلك يتم التخطيط والتحضير لها.

أولاً، سبق ونوّهنا إلى أنَّ الحروب تخلق طلباً إضافياً على الأموال من قبل حكومات البلدان المتحاربة؛ أي أنَّ للمرابين مصلحة بأن تتوجّه إليهم حكومات هذه البلدان طلباً للقروض، مع العلم أنه في مرحلة التحضير للحرب وشنّها تكون الحكومات مرغمة للقبول بأي شروط تعجيزية يفرضها المرابون. والحروب بالنسبة للمرابين مربحة دائماً: فهم يشاركون إلى جانب المنتصر (وليس مهمّاً بالنسبة لهم أي جهة سوف تنتصر) في تقاسم «الغنائم»، أي ممتلكات الطرف المهزوم. مثلاً، لقد أفضت الحرب العالمية الأولى إلى حصول المصرفيين في الولايات المتحدة الأمريكية على ديون من الدول المنتصرة (بريطانيا وفرنسا) كما من الطرف المهزوم (ألمانيا).

ثانياً، إن التحضير للحرب وشنّها يخلق طلباً إضافياً على منتوجات الصناعة العسكرية. لذلك فإنَّ عسكرة «الاقتصاد» لا تلبي مصالح منتجي الطائرات والمدافع والبارود والدبابات فقط؛ بل ومصالح المرابين أيضاً. وقد سبق وقلنا إنّه في سعر كلِّ سلعة ثمة جزء لا بأس به من التكاليف» المرتبطة «بخدمات» المرابين (خدمة الدين على القرض الذي تم الحصول عليه). لهذا السبب، يمكن أن نعتبر أن المجمع العسكري - الصناعي في الولايات المتحدة الأمريكية لا يضم الشركات من مثل «لوكهيد» (المتخصصة بإنتاج الطائرات الحربية) أو «جنرال موتورز» (المتخصصة بإنتاج الدبابات وغيرها من المدرعات العسكرية)، بل وأيضاً «سيتي بنك»،

و«بنك أوف أمريكا» وغيرهما من البنوك في وول ستريت. وبالتالي، من الأصح أن نطلق على التحالف إياه لا المجمع العسكري - الصناعي ВПК، بل المجمع العسكري - الصناعي – المصرفي ВПБК.

ثالثاً، إن التحضير للحرب وشنّها هو المسوّغ الأسهل بالنسبة للسلطات الحاكمة في بلدان «الحضارة النقدية» من أجل زيادة النفقات الحكومية والدين الحكومي؛ إذ من دون هذه الزيادة كانت «الحضارة النقدية« بحد ذاتها ستكون موضع تساؤل اليوم.

في عام ٢٠٠٣ صرّح الرئيس الأمريكي يومذاك جورج بوش الابن في خطاب له أنّ شرور القرن العشرين هي ثلاثة: الهتلرية والشيوعية والعسكرتاريا. يبدو أن بوش الابن كان يحاول أن يبرهن أنَّ «إمبراطورية الشر» أمريكا - كانت على الدوام تحارب إمبراطوريات «الشر» من أمثال الاتحاد السوفييتي («الشر الشيوعي»)، وألمانيا النازية («شر الهتلرية»)، والعسكرتاريا اليابانية («شر النزعة العسكرية») وبلدان أخرى أقل أهمية وبؤر «الشر». ولكنه نسيَ أن ينظر في المرآة، أي أن يقيِّم أمريكا انطلاقاً من هذه المعايير. من الصعب بمكان أن يتم قياس كل من الشيوعية والهتلرية بوساطة مؤشرات كمية، في حين أنَّ القيام بذلك في حالة العسكرتاريا - فأمر بسيط للغاية: عن طريق أرقام النفقات العسكرية.

ها هي المعطيات المتعلقة بالمبالغ التي أنفقتها حكومات الولايات المتحدة الأمريكية من أجل شن بعض العمليات العسكرية والحروب واسعة النطاق في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية (مقدّرة بمليار دولار بأسعار عام ٢٠٠٨):

- الحرب الكورية - ٤٥٦.

- الحرب في فيتنام - ٥١٨.

- الحرب في الخليج الفارسي - ٨٨.

- العمليات العسكرية في العراق وأفغانستان (حتى نهاية عام ٢٠٠٨) -٨٠٨.

حسب التنبؤات التقديرية، سوف تزداد مجمل نفقات الولايات المتحدة الأمريكية مع نهاية عام ٢٠١٧ على العمليات العسكرية في العراق وأفغانستان (اعتباراً من تاريخ البدء بها في عام ٢٠٠٣) لتبلغ رقماً فلكياً يتراوح ما بين ١,٠٩ وحتى ١,٦٢ تريليون دولار (بسعر الصرف في عام ٢٠٠٨).

لقد بلغ العجز في الميزانية الاتحادية، حسب تقديرات أولية، في العام المالي ٢٠٠٩، رقماً خيالياً بقيمة ١.٦ تريليون دولار؛ أي ما يعادل ١١,٢% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. للمقارنة: كان العجز في الميزانية عشية البدء بالتدخل العسكري للولايات المتحدة الأمريكية في العراق يساوي ٣% فقط. ومع نهاية العالم المالي ٢٠١١ (انتهى في تشرين الأول من عام ٢٠١١) كان مقدار العجز يساوي ١,٣٠ تريليون دولار أو ٨,٩% من الناتج المحلي الإجمالي. باختصار، لقد بلغت نسب العجز في الميزانية الاتحادية اليوم (بمقادير نسبية) - أرقاماً خيالية غير مسبوقة اعتباراً من عام ١٩٤٢، عندما راحت أمريكا تحوِّل اقتصادها إلى سكة العسكرة.

لقد بلغت مخصصات الميزانية العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية للعام المالي ٢٠١٠ حوالي ٥٣٧ مليار دولار، وهذا يزيد بمقدار ٢٤ ملياراً مجموع الاعتمادات العسكرية للعام المالي ٢٠٠٩. وفي الأيام الأخيرة من عام ٢٠١١ أقرَّ الكونغرس ميزانية عسكرية للعام المالي ٢٠١٢ بمقدار ٦٦٢,٥ مليار دولار، بما في ذلك تمويل العمليات الحربية الأمريكية خارج الحدود

بقيمة ١١٥,٥ مليار دولار. وللعلم، إنَّ النفقات العسكرية الأمريكية تعادل اليوم، حسب معطيات معهد استكهولم لقضايا السلم ونزع الأسلحة، نصف الميزانيات العسكرية في العالم.

بناء عليه، وانطلاقاً من المعايير التي اقترحها جورج بوش الابن، يمكن من دون أدنى تردد اعتبار أمريكا «إمبراطورية للشر».

بالطبع، خلف كل حرب وكل عملية عسكرية للولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تقف، إلى جانب مصالح الأوليغارشيا المالية (عقود حكومية عسكرية، زيادة حجم القروض الحكومية) مصالح جيوسياسية ومالية نوعية لمجموعات منفردة ومحددة من الأوليغارشيا المالية. على سبيل المثال، لقد كان من بين أهداف العدوان الأمريكي على العراق إيجاد حلول لبعض المسائل كبسط السيطرة على حقول النفط الضخمة ومنع حادثة الانتقال إلى بيع النفط بعملات أخرى بدلاً من الدولار (كان صدام حسين ينوي، الأدق: يُهدِد - المترجم) الانتقال إلى بيع النفط باليورو بدلاً من الدولار) وهكذا دواليك.

كما إنَّ احتلال أفغانستان من قبل القوات الأمريكية وحلفائها كان يهدف إلى حل بعض المهمات الخاصة. فقد كان من الضروري، مثلاً، فرض سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على مساحة ذلك البلد من منطلق أنَّ الشركات الأمريكية سوف تقوم بمد خط أنابيب لنقل النفط والغاز من بلدان آسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين إلى شواطئ المحيط الهندي. ولكن الأهمَّ - هو أنَّ واشنطن وتحت ستار محاربة «الإرهابيين» في أفغانستان إنما كانت تدافع وما زالت تدافع عن مصالح مافيا المخدرات. وبما أنَّ المرابين، كما سبق وقلنا أعلاه، هم الشخصيات الرئيسية في تلك المافيا، فإنَّ الحديث حينئذ يصبح عن حماية مصالح المرابين.

ففي عقد التسعينيات (من القرن العشرين - المترجم) كانت أفغانستان أحد أكبر منتجي خشخاش الأفيون في العالم (٧٠% من الإنتاج العالمي)، الذي يتم استخراج الهيروين منه. وفي الفترة من عام ١٩٩٦ ولغاية ٢٠٠١ كان الحكم في أفغانستان بيد حركة «طالبان» (حركة إسلامية سنيّة متطرفة). وقد قامت الحركة في نهاية عام ٢٠٠٠ بتحريم زراعة خشخاش الأفيون وقاموا بتدمير القسم الأكبر من مزارع هذه المادة السامة. فانخفض إنتاج المادة الخام اللازمة لإنتاج الهيروين (الأفيون الطازج) بمقدار ٢٠ مرة! وهذا هو السبب الذي دفع بالأمريكيين لاحتلال أفغانستان (تحت ستار محاربة الإرهابيين) وذلك في تشرين الثاني من عام ٢٠٠١ - بعد مرور شهرين فقط على المسرحية المؤسفة والمؤلمة باسم «أحداث ١١ / ٠٩ / ٢٠٠١».

إنَّ ما يُسمّى «هجوم الإرهابيين» على مبنى مركز التجارة العالمية في نيويورك لم يكن سوى استفزاز على شاكلة أحداث ٧ / ١٢ / ١٩٤١ المعروفة «بهجوم اليابانيين على القاعدة العسكرية للبحرية الأميركية في بول هاربر»[٢٤٢]. حين دخل الأمريكيون إلى أفغانستان كان أول عمل قاموا به أنهم أطلقوا سراح بضعة زعماء مافيا المخدرات من السجون (كان بعض هؤلاء عميلاً للمخابرات المركزية الأميركية). وفي عام ٢٠٠٢ أصبحت مزارع الخشخاش صالحة للإنتاج من جديد، وفي عام ٢٠٠٣ فاق حجم إنتاج المادة الخام لإنتاج الهيروين ذلك المستوى الذي كان موجوداً قبل وصول طالبان إلى السلطة في أفغانستان. واليوم تبلغ حصة أفغانستان ٩٠% من مجمل الأفيون الذي يصل إلى السوق العالمية. وتشغل مزارع الخشخاش في أفغانستان مساحة ١٩٣ ألف هكتار. والولايات المتحدة الأمريكية تصعّد من تواجدها العسكري في ذلك البلد. فقد أعلن الرئيس أوباما عن خطط لإرسال وحدة عسكرية إضافية إلى هناك قوامها ٣٠ ألف شخص، وأنه تم تخصيص مبلغ ٦٥

مليار دولار من الميزانية الاتحادية كنفقات حرب في أفغانستان لعام ٢٠١٠. وهذا المبلغ، بالمناسبة، يفوق بأضعاف الناتج المحلي الإجمالي لأفغانستان (الذي لا يدخل فيه العائدات من تجارة المخدرات، حسب المصادر الرسمية). تعتبر حالة أفغانستان - مثالاً واضحاً كيف أنّ الأوليغارشيا المالية في الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم الدعم والقوة العسكرية للدولة (وغير الرخيصة على الإطلاق) من أجل حماية مصالحها في شتى أنحاء العالم.

الحكومة العالمية ونظام الرق العالمي

سبق وأشرنا أكثر من مرّة إلى أنَّ الهدف النهائي للمرابين الدوليين هو السيطرة على العالم. لقد كان هذا الهدف في السابق سريّاً. أما اليوم فإنَّ المرابين الدوليين لا يعتبرون ضرورياً إخفاء نواياهم، لاعتقادهم أنّ القسم الأكبر من العالم قد أصبح تحت سيطرتهم المالية والعسكرية. أكثر من ذلك، ينشأ انطباع كما لو أنهم هم أنفسهم يقومون بتدبير «تسريب» للمعلومات عن خططهم تلك. لأي هدف؟ على الأغلب، من أجل إفساد أخلاق السكان بشكل نهائي وإضعاف عزيمتهم وحرمانهم من أي إرادة، وبالتالي من أجل خلق الإحساس بالعجز لديهم وفقدان أي قدرة على المقاومة. وقد ظهرت مؤخراً أعداد كبيرة من الدراسات التي تتعلق بالحكومة العالمية، والتي لم تعد «تهزأ» بها حتى وسائل الإعلام الجماهيري «الديموقراطية» كما لو أن هذا، كذا، كذب، وأنه مجرد هوس دوري لأنصار نظرية «المؤامرة».

سوف نحاول هنا بلورة البنود الرئيسية لخطة إنشاء نظام عالمي جديد (بالاعتماد على الأبحاث التي لا تعود لأولئك الذين يقفون ضد خطط إنشاء حكومة عالمية، بل وأيضاً أولئك الذين يعملون في «خدمة» المرابين الدوليين ويقومون «بالتعبير عن أفكارهم»):

- من أجل التغلب على الحروب والأزمات والمشاكل الاجتماعية لا بد من تفكيك الدول الوطنية، ذلك لأنَّ مفهوم السيادة الوطنية قد شاخ اليوم وأصبح بالياً، حسب رأي المرابين الدوليين؛

- إنَّ شح الموارد الطبيعية والتلوّث البيئي يشكلان تهديداً جدّياً لمستقبل البشرية؛ وهذه - قضايا عالمية لا يمكن حلّها كذلك بوجود الدول الوطنية.

- إن حلّ المسائل المذكور أعلاه يتطلب، أولاً، إنشاء حكومة عالمية تحل مكان الدول الوطنية؛ وثانياً، اعتماد «الرقابة على التكاثر السكاني» (وهذا يعني إذا ما نقلناه إلى لغة أكثر وضوحاً - تقليص عدد سكان الكرة الأرضية بمقدار مرتين أو ثلاث مرات، كحد أدنى).

- من الضروري، في سبيل تسريع عملية «تفكيك» الدول الوطنية ، أن يتم «تفكيك» الثقافات الوطنية والمؤسسات الوطنية، وأيضاً إضعاف وتدمير مؤسسة العائلة والأديان التقليدية، إلى جانب تشجيع الحركات الانفصالية وغير ذلك من العمليات الاجتماعية والثقافية السلبية.

- ومن أجل تقليص عدد سكان الكرة الأرضية لا بد من تشجيع الحروب المحلية والإقليمية (بما في ذلك الحروب الأهلية)، والقضاء على المنظومات الوطنية في مجال الصحة، والعمل على انتشار المخدرات والمثلية الجنسية، بالإضافة لتحفيز المنتجات المعدّلة وراثياً وغير ذلك والخ..

- من أجل تسريع الانتقال إلى النظام العالمي الجديد يعتبر أساسيّاً إلى أبعد حد الاستخدام الفعال لمختلف التكنولوجيات في مجال السيطرة والتحكم (التلاعب) بالوعي وبسلوك الناس؛ لذلك يجب تركيز الاهتمام في هذا المجال على زيادة نشاط وفاعلية وسائل الإعلام الجماهيري الخاضعة لسيطرة

المرابين الدوليين، وإعادة تشكيل النظام التعليمي، والقضاء على التربية الدينية[1] وتخريب التنوير الديني الخ.

- في حال عدم كفاية الإجراءات المشار إليها أعلاه، يجب استخدام «وسائل أكثر فعالية»: إثارة سلسلة من الأزمات الاقتصادية العالمية، وعند الضرورة - شن حرب كبرى.

- سوف يقسم المجتمع في ظروف النظام العالمي الجديد إلى فئتين واضحتي المعالِم (طبقتيَن): «النخب» أو «المختارين» و«العبيد» («سوف تختفي «الطبقة الوسطى» بشكل نهائي)؛ وعندئذ يمكن أن تدعى مثل هذه «الحضارة» - نظام الرق العالمي [٢٤٣].

٢٤٢- أنصح من يريد معرفة حقيقة أحداث ١١ / ٠٩ / ٢٠٠١ أن يقرأ كتاب: جولييتّو كييزا وآخرون. Zero. موسكو. دار تريبونا. ٢٠٠٨.

٢٤٣- ما زال هذا البند من الخطة موجوداً بالنسبة للكثير من الباحثين «خلف الستار». إذ لم يحن الوقت للإعلان عنه!

إنَّ موضوع نظام الرق العالمي والحكومة العالمية متعدد الأبعاد والجوانب ومتشعب جداً ويخرج عن مهمة هذا الكتاب. ذلك أنه تم وضع أكثر من خطة لقيام حكومة عالمية على مدى القرون القليلة الأخيرة (منذ ذلك الوقت حين بدأت تظهر «الثورة النقدية الدائمة»). وبعض تلك الخطط لم تبق حبراً على ورق أو حكراً على حلقة ضيقة من «المتنورين»؛ بل وجرت محاولات حثيثة لوضعها موضع التنفيذ.

وقد لجأ المرابون من أجل تحقيق مآربهم في الاستيلاء على السلطة العالمية إلى استخدام مختلف الجمعيات السرية والمحافل

---

(١) بالمعنى الصحيح والسليم لمعنى تربية دينية وليس بصورة مشوّهة للدين وللتربية الدينية - المترجم.

ذات الطابع السياسي والديني – التنجيمي (المتعلق بالسحر وبالتنجيم) بصفة عملاء لهم. من بينها: الكاثار [١]، والبيجينسيس [٢]، والولدينسيين [٣]، والتمبليريين [٤] («فرسان الهيكل»)، الحشاشون [٥]،

---

(١) الكاثار هي **حركة دينية** لها جذور **غنوصية** بدأت في منتصف القرن الثاني عشر. وقد اعتبرتها **الكنيسة الرومانية الكاثوليكية** آنذاك أنها طائفة خارجة عن **الدين المسيحي**. كانت الكاثارية موجودة في معظم مناطق **أوربا الغربية**، وهي من أصل **فرنسي جنوبي**. الاسم الكاثار Cathars يأتي من **اللغة اليونانية** καθαροί والتي تعني الطاهر. المترجم.

(٢) تسمية المؤرخين الفرنسيين في القرنين ١٧ -١٩ للحركة الدينية نفسها التي يدعوها المؤرخون المعاصرون حركة «الكاثار». المترجم.

(٣) الولدينيسية هي حركة **مسيحية** تعود أصولها إلى **القرون الوسطى**، أنشأها بيتر والدو، وتدور تعاليمها حول الفقر والتضحية الدينية، ويسمى أتباعها رجال ليون الفقراء .وكانوا في البداية يقومون بعمليات وعظ لكن **البابا** منعهم منها بعد ذلك. ولا تعترف هذه الفرقة بسلطة البابا الروحية، ولا بوجود التطهير، ما دفع البابا إلى حرمانهم من الكنيسة عام ١١٨٤... المترجم.

(٤) نفق الفرسان أو التمبلريين هو نفق يصل طوله إلى ٣٥٠ متراً في مدينة **عكا** شمال **إسرائيل** .ويمتدّ من القلعة التمپلاريّة غربًا، حتى **ميناء عكا** شرقًا. يعبر بطريقه الحي البيزاني، وقد أستخدم في السابق كممر استراتيجي تحت الأرض، وصل بين القلعة والميناء. الجزء السفلي من النفق مشقوق في الصخر الطبيعي، أما جزؤه العلوي فمبني من حجارة مصقولة، وفوقها قبة أشبه بتقوس نصف أسطواني.. كان التمپلاريّون (الفرسان) رهبنة عسكرية ساعدت باسم البابا المرضى والحجاج الذين قدموا من **أوروبا** إلى **بلاد الشام**، لزيارة الأماكن المقدسة. واستقروا في **القدس** في جبل الهيكل ومن هنا جاء اسمهم «التمپلاريّون» أي حرّاس المعبد *(temple).* بعد فتح **القدس** بيد **صلاح الدين الأيوبي** عام ١١٨٧، اختار التمپلاريّون **عكا** مقراً لهم، وبدؤوا ببناء حيّهم في القسم الجنوبي الغربي من المدينة. المترجم.

(٥) قبل كل شيء يجب التأكيد على أنَّ المؤلف يربط بين الطائفة الإسماعيلية الكريمة وبين الحركة الماسونية – وهذه مغالطة تاريخية وعلمية وتنطوي على عدم دقة في المعلومات التي هي بحوزة الكاتب. وثانياً/ إنَّ مصطلح «الحشّاشون» هو من اختراع علك الاستشراق الكولونيالي، وبالتحديد من صنع المستشرقين الانكليز. أما الحشاشون أو الدعوة الجديدة كما أسموا أنفسهم هي طائفة **إسماعيلية نزارية**، انفصلت عن =

والمتنورون[1]، واليسوعيون[1]، والروزا - كروز[2] وماسونيون على اختلاف أشكالهم. وقد كان الماسونيون هم **«عملاء النفوذ»** الأكثر تأثيراً بالنسبة للمرابين على مدى القرنين الأخيرين.

=**الفاطميين** في أواخر القرن الخامس هجري **/** الحادي عشر ميلادي لتدعو إلى إمامة **نزار المصطفى لدين الله** ومن جاء مِن نسله، واشتهرت ما بين القرن ٥ و٧ هجري الموافق ١١ و١٣ ميلادي، وكانت معاقلهم الأساسية في **بلاد فارس** وفي **الشام** بعد أن هاجر إليها بعضهم من **إيران** .أسّس الطائفة **الحسن بن الصباح** الذي اتخذ من **قلعة آلموت في فارس** مركزاً لنشر دعوته وترسيخ أركان دولته-اتخذت دولة الحشاشين من القلاع الحصينة في قمم الجبال معقلاً لنشر الدعوة الإسماعيلية النزارية في إيران والشام. ممَّا أكسبها عداءً شديداً مع **الخلافة العباسية والفاطمية** والدول والسلطنات الكبرى التابعة لهما **كالسلاجقة والخوارزميين والزنكيين والأيوبيين بالإضافة إلى الصليبيين**، إلا أن جميع تلك الدول فشلت في استئصالهم طوال عشرات السنين من الحروب. كانت الإستراتيجية العسكرية للحشاشين تعتمد على الاغتيالات التي يقوم بها **«فدائيون»** لا يأبهون بالموت في سبيل تحقيق هدفهم. حيث كان هؤلاء الفدائيون يُلقون الرعب في قلوب الحكّام والأمراء المعادين لهم، وتمكنوا من اغتيال العديد من الشخصيات المهمة جداً في ذلك الوقت؛ مثل الوزير السلجوقي **نظام الملك** والخليفة العباسي **المسترشد والراشد وملك بيت المقدس كونراد**. قضى **المغول** بقيادة **هولاكو** على هذه الطائفة في فارس سنة ١٢٥٦م بعد مذبحة كبيرة وإحراق للقلاع والمكاتب الإسماعيلية، وسرعان ما تهاوت الحركة في الشام أيضاً على يد **الظاهر بيبرس** سنة ١٢٧٣م. المترجم.

(١) المتنورون **(باللاتينية** (Illuminati: إلوميناتي**)** ومفردها "illuminatus" إلوميناتوس، هم جمعية سرية تأسست في **١مايو** ١٧٧٦ فيما يسمى آنذاك) **عصر التنوير** . و«المتنورون» اسم يشير إلى عدة مجموعات، سواء التاريخية منها أو الحديثة، سواء كانت حقيقية أو وهمية، فمن الناحية التاريخية فإنه يشير تحديداً إلى فرقة فالمتنورون في مدينة **إنغولشتات** بولاية **بافاريا في ألمانيا**، وأما في **العصور الحديثة** فالمتنورين او إلوميناتي أصبحت كلمة تستخدم للإشارة إلى التآمر أو **(**تنظيم المؤامرة المزعومة (.تأثرت هذه المنظمة الراديكالية بفلسفة التنوير والعقل وناضلت من أجل حرية التعبير ضد التسلط والتحيز٢- وكان الهدف الرئيسي سيادة الشعب وإقامة مجتمع عقلاني من خلال التنوير وحسن الأخلاق. ويقال إن عددهم كان حوالي ٢٠٠٠ عضو٣- لقد تم حظر المتنورين بناءً على طلب من حكومة ولاية بافاريا، وكان الحظر الأول في عام ١٧٨٤ عندما أُصدر حظر عام ضد كل المنظمات=

نعطي الكلمة للمفكر الروسي أ. د. نيتشفولودوف الذي قدّم التوصيف التالي للماسونية (جمعية «البنّائين» الأحرار» في بداية القرن XX: «إنَّ هدف الماسونية واضح: إنشاء مملكة عالمية لزعماء رأس المال على حطام

=السرية، وفي عام١٧٨٥ كان الحظر صريحاً ضد منظمة المتنورين بالذات. وقد ضبطت السلطات البافارية كميات كبيرة من وثائق المنظمة وتم نشرها لاحقاً بمنزلة تحذير. عندما تم حظر المتنورين في بافاريا هرب وايسهاوبت من البلاد، وقاد المنظمة بعد فراره يوهان كريستوف الذي توفي في عام ١٧٩٣. المترجم

(١) اليسوعيون (Societas Iesu) أو الرهبنة اليسوعية، هي واحدة من أهم الرهبنيات الفاعلة في **الكنيسة الكاثوليكية**، ومن أكبرها. تأسست على يد **القديس اغناطيوس دي لويولا** في القرن السادس عشر أيام البابا **بولس الثالث** في **إسبانيا**، كجزء من **الإصلاح المضاد**، وأخذت على عاتقها مهمة **التبشير** ونشر الديانة في **العالم الجديد**. مكثت الرهبنة اليسوعية من أقوى منظمات الكنيسة الكاثوليكية المؤثرة، واصطدمت أواخر القرن الثامن عشر ببعض السلطات الأوربية ما دفع إلى حلّها عام ١٧٧٣ وهو القرار الذي ألغي عام ١٨١٤ على يد البابا **بيوس السابع**.عند تأسيسها اعتبرت الرهبنة اليسوعية «الأكثر حداثة ودلالة، لقد جسدت الكفاءة والفاعلية اللتين ستصبحان سمتين مميزتين للحضارة الحديثة»،[2] ولقد رفع مؤسسها اغناطيوس **إلى مرتبة قديس** عام ١٦٢٢ المترجم

(٢) الصليب الزهري أو روسيكروسيانيسم أو روزا-كروز هو نظام انشأ وعرف بالقرن السابع عشر، من خلال ثلاثة اهداف مقصور على فئة معينة من الناس الغربيين، ويعتبر هذا النظام المحكم من قبل العديد من (روسيكروين (القدماء والجدد كـ:**كمدرسة سرية**، وتهدف لمساعدة التطور الروحي للبشرية. يعود التاريخ إلى إنشاء *Fama Fraternitatis 1614* المنشورة على يدي **كريستيان روسينكريوز** التي نشرت في البداية بحروف اسمه فقط، كريستيان ولد في ١٣٧٨ في ألمانيا، من عائلة محافظه وبسيطه، بدأ تعليمه في سن الرابعة في دير حيث تعلم **اليونانية واللاتينية والعبرية والسحر**. في ١٣٩٣ بصحبة راهب قام بزيارة **سوريا ومصر والمغرب**، حيث درس مع سادة الفنون السرية الغامضة، بعد وفاة معلمه في **قبرص**.وبعد عودته إلى ألمانيا عام ١٤٠٧ أنشأ كريستيان (فاتيرنيداد روسيكروزيم (وفقاً للدروس المستفادة من قبل المعلمين العرب.و قضى ٥ سنوات في **إسبانيا** حينما كان هناك ثلاثة من طلابه يضعون النصوص للحركة. كريستيان روسينكريوز توفى في ١٤٨٤ وبقي مكان قبره مجهولاً لمدة ١٢٠ عاماً حتى ١٦٠٤، عندما تم اكتشافه سراً. المترجم.

الدول القائمة حالياً، مع العلم أنّه في دور البنّائين غير الواعيين الذين يقومون بهدم نظام دولتهم الخاصة بهم ومعها يقومون بتدمير حريتهم ومنعتهم وصحتهم وأخلاقهم، إنما تقوم الشعوب ذاتها، وذلك بسبب وجود النظام النقدي القاتل بالنسبة لها، هذا النظام النقدي الذي يجري التعتيم على جوهره من خلال جيش كامل من المحتالين الأنذال مؤلف من المسؤولين الحكوميين الذين تم شراؤهم، والذين تم إيصالهم إلى مناصب قيادية في الدولة بواسطة الماسونيين عن طريق الرشوة أيضاً، ومن الماسونيين العلماء...» [٢٤٥]. هنا نقدّم باختصار خصائص الماسونية الأكثر أهمية:

- ضمان السيطرة على العالم من قبل المرابين («زعماء رأس المال»).
- لتحقيق ذلك الهدف - يجب تدمير الدولة ومعها تدمير «الحرية والقوة والصحة والأخلاق» عند الناس.
- قيام الشعوب بمشاركة غير واعية في تحقيق ذلك؛[٢٤٦].
- المشاركة غير الواعية من نتائج النظام النقدي القائم.
- يجب على الناس التابعين أن يعملوا على طمس الطابع المدمِّر للنظام النقدي القائم.
- من بين هؤلاء الناس التابعين هناك موظفون ومسؤولون في الاقتصاد الحكومي، ومختلف أنواع الجمهور «المتعلِّم أو العلمائي» الذي يقوم بتسويغ النظام النقدي الموجود.

سوف نلقي الضوء على خطوة واحدة فقط قام بها المرابون الدوليون في سعيهم نحو تعزيز سيطرتهم العالمية في نهاية الحرب العالمية الثانية. كان الحلفاء في التحالف ضد هتلر قد اتفقوا، كما هو معروف، أن يتم بعد انتهاء الحرب تأسيس منظمة دولية خاصة تضطلع بحل قضايا الأمن ومنع نشوب

الحروب (وقد تم فيما بعد تأسيس مثل هذه المنظمة التي سمّيت منظمة الأمم المتحدة UN). على الأقل، هكذا كان يتصور الاتحاد السوفييتي وظيفة تلك المنظمة. في حين أن الدول الأخرى المشاركة في التحالف، الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بوجه خاص، كانت تنظر إلى تلك المنظمة على أنها هيئة مدعوَّة لأن تقوم على مستوى فوق وطني لا بترتيب مسائل الأمن فحسب، بل وأيضاً بترتيب وإدارة قضايا اقتصادية ومالية واجتماعية وإنسانية؛ أي أن الحديث كان يدور حول مؤسسة تشبه كثيراً الحكومة العالمية. وقد أعرب الاتحاد السوفييتي عن رفضه الحازم لمثل هكذا صيغة للنظام العالمي ما بعد الحرب. ولكن بعد مؤتمر برايتون - وودز في عام ١٩٤٥ الذي استطاعت خلاله الولايات المتحدة الأمريكية من تمرير قرارات لمصلحتها، بدّلت بريطانيا العظمى من موقفها بشأن الأمم المتحدة ولم تعد تصرّ على قيام هذه المنظمة بإدارة الاقتصاديات الوطنية أو التدخل فيها. مما حال في النتيجة من دون أن تتحول الأمم المتحدة إلى حكومة عالمية كما كان يرغب المرابون الدوليون بذلك. بيد أنَّ ذلك لم يكن تخلّياً مبدئياً وثابتاً عن فكرة «الحكومة العالمية»؛ بل كان الأمر مجرد تراجع تكتيكي.

إلا أنه حتى بعد أن تمَّ إقرار ميثاق الأمم المتحدة بالصيغة التي قبل بها الاتحاد السوفييتي، فقد بدأت على الفور في الغرب حركة من أجل إعادة النظر في تلك الوثيقة. وقد كانت الحركة مُثارةً من قبل البلوتوقراطيا[1] العالمية. وقد صرّح وزير خارجية بريطانيا العظمى آنذاك إي. بيفين في ٢٣ تشرين الثاني من عام ١٩٤٥ من أنه من الضروري عقد «جمعية عالمية منتخبة

---

(١) بلوتوقراطيا Plutocrat - حكم الأغنياء: شكل الحكم الذي تعود فيه السلطة السياسية إلى الفئات الأكثر ثراءً... المترجم.

من قبل شعوب العالم بطريقة مباشرة». وحسب رأيه، كان يفترض بالجمعية أن تتبنّى قراراً مُلزِماً لكافة الدول في العالم. وأنه من أجل ضمان تنفيذ ذلك القرار يجب إنشاء محكمة عالمية وجهاز بوليس (شرطة) عالمية. وفي وقت قصير بعد ذلك تمَّ في الولايات المتحدة الأمريكية تأسيس «حركة الفدراليين العالميين»، التي ترأسها ممثل البزنس الكبير ك. ماير. بلغ عدد أعضاء هذه الحركة حوالي ٣٤ ألف عضو. وقد سعت الحركة لأن تقوم المجالس التشريعية في ١٧ ولاية أمريكية بإصدار بيانات تطالب بإعادة النظر في ميثاق الأمم المتحدة. كما تقدمت الحركة باقتراح إنشاء حكومة عالمية تقوم على إدارة البشرية كما لو أنها دولة فدرالية واحدة [٢٤٧].

وفي سبيل تحقيق المشروع تمت المباشرة «بالحرب الباردة» ضد الاتحاد السوفييتي. بالمناسبة، كان يمكن لها أن تتحوّل في أي لحظة إلى «حرب ساخنة»، لأن الغرب كان قد امتلك القنبلة الذرية، بينما لم تكن موسكو تملك مثل تلك القنبلة.

إليكم ما كتبه حول أحداث تلك المرحلة الخبير الاقتصادي المعروف ورجل السياسة (من دون هلالين) ليندون لاروش: «في عدد أيلول من «النشرة الدورية لعلماء الذرة» من عام ١٩٤٦ شدّد راسلْ (عالم بريطاني ومناصر متعصِّب لفكرة تأسيس حكومة عالمية - المؤلف) على أنه اقترح صنع السلاح الذري بهدف واحد وحيد - هو بسط سلطة الحكومة العالمية. وقد طالب راسلْ حينذاك وفيما بعد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بالاستعداد لشن هجمات وقائية بالقنابل الذرية ضد الاتحاد السوفييتي، لأن ستالين عارض فكرة تحويل الأمم المتحدة إلى حكومة عالمية، ما كان سوف يؤدي إلى إنهاء وجود الدول الوطنية. وقد كانت «الحرب الباردة» التي

بدأت سريعاً بعد ذلك ضد الاتحاد السوفييتي تهدف إلى تطبيق خطة راسلْ الذي لطالما طالب بإنتاج السلاح النووي الذي يمكن أن يعبِّد الطريق أمام الحكومة العالمية» [٢٤٨].

وهذا هو رأي المؤرخ الروسي أ. إليسييف بشأن الأحداث في سنوات ما بعد الحرب: «عملياً، في الأربعينيات أنقذ ستالين... العالم من العولمة. لولا «عناده» ورفضه نظرية التقارب Конвергеция[1] والقيام «بإعادة البناء»، لكانت الولايات المتحدة وعملاؤها نجحوا في إقامة تلك «الحكومة العالمية» بالذات منذ الأربعينيات. لكن ضرورة محاربة الاتحاد السوفييتي فرضت عليهم منح بعض التساهلات للدول الوطنية والسماح لها ببعض الاستقلالية... كما اضطر «العابرون للقوميات» إلى إعادة ترميم كل من ألمانيا الغربية واليابان ودعمهما وتقويتهما - تشفيّاً من الاتحاد السوفييتي. أما في الولايات المتحدة بالذات فقد انطلقت حملة المكارثية[2] الرجعية التي أغلقت الباب أمام فكرة التقارب الكوسموبوليتية» [٢٤٩].

واليوم بعد أن انتهت الحرب الباردة بانتصار الغرب (والأدق – بانتصار المرابين الدوليين)، أصبحت مهمة التنفيذ العملي لمشروع الحكومة

(١) Convergention نظرية وجود نزعة للتقارب بين النظامين الشيوعي والرأسمالي ودمجهما في مجتمع واحد... المترجم.

(٢) المكارثّية: هو سلوك يقوم بتوجيه الاتهامات بالتآمر والخيانة من دون الاهتمام بالأدلة. ينسب هذا الاتجاه إلى عضو بمجلس الشيوخ الأمريكي اسمه **جوزيف مكارثي** .كان رئيسا لإحدى اللجان الفرعية بالمجلس واتهم عدداً من موظفي الحكومة وبخاصة وزارة الخارجية، وقاد إلى حبس بعضهم بتهمة أنهم **شيوعيون** يعملون لمصلحة **الاتحاد السوفييتي**. وقد تبين فيما بعد أن معظم اتهاماته كانت على غير أساس. وأصدر المجلس في عام ١٩٥٤ قراراً بتوجيه اللوم إليه. ويستخدم هذا المصطلح للتعبير عن الإرهاب الثقافي الموجة ضد المثقفين. المترجم.

العالمية موضوعة على جدول الأعمال من جديد. حتى إنَّ الدعوة للمشروع المذكور تجري بصورة مكشوفة، كما وتجري النقاشات على المكشوف بخصوص «التفاصيل التقنية» للمشروع في أوساط منظّري الحكومة العالمية. نورد هنا في الأسفل بضع اقتباسات من كتاب الرئيس السابق للبنك الأوربي للتنمية والتطوير جاك أتِلّي الذي صدر منذ فترة وجيزة تحت عنوان «الأزمة الاقتصادية العالمية... وماذا بعد؟» [٢٥٠].

نذكِّر أنّ جاك أتِلّي ينتمي إلى أولئك الكتّاب الذين يعملون في «خدمة» الأوليغارشيا العالمية والذين يقومون بشكل دوري بالتعبير «عن مخططات «ما وراء الكواليس العالمية» وبتظهيرها[٢٥١]. لذلك فإنَّ «اعترافات» هذا «الكاتب» جديرة باهتمام خاص.

تكمن الفكرة الأساسية لصاحب كتاب «الأزمة الاقتصادية العالمية...» في أنَّ الأزمة العالمية هي نتاج «خلل» جدي في عمل آليات السوق. وأنَّ «الخلل» ناتج عن كون الأسواق باتت عالمية، في حين أنَّ إدارة «اقتصاد السوق» ما زالت كما في السابق تُدار من قبل الدول الوطنية: «ثمة تناقض جدي... ما بين الديموقراطية والسوق: فالديموقراطية يمكن أن تقوم على مساحة جغرافية محددة فقط، بينما السوق لا تعرف حدوداً، سواء أكانت رؤوس أموال أم تكنولوجيات أم قوة العمل أو خيرات مادية. لا توجد اليوم ديموقراطية عالمية، بل لا وجود لفضاء حقوقي موحّد في أي مجال كان، ولكن الأسواق العولمية منتشرة وشائعة بما فيها أسواق المال. وهي تتطور وتزدهر بسرعة خارج حدود الدول والقوميات، وهي تسود في كل مكان متجاوزةً جميع القيود...» [٢٥٢].

٢٤٤- انظر بهذا الخصوص: ل. أ. تيخوميروف. الأسس الدينية والفلسفية للتاريخ. موسكو. دتر «موسكفا»، ١٩٩٧؛ غ. ف. بوبوف.

الحرب غير المرئية. تحليل تلخيصي للتعاليم الدينية والسياسية. موسكو. كرافت+، ٢٠٠٩؛ نيكولاي كاراسيف. درب السحر والتنجيم. دراسات تاريخية لاهوتية. موسكو. برينسا. ٢٠٠٣؛ ي. أرسينييف. الطوائف في أوربا من شارلمان[1] العظيم حتى عصر الاصلاح. موسكو. فيتشي، ٢٠٠٥؛ يو. بيغونوف. التاريخ السري للماسونية. موسكو. ياوزا- بريس. ٢٠٠٧.

٢٤٥ - أ. د. نيتشفولودوف. من الفقر إلى الكفاية. -СПб, 2007, ص. ٣٦.

٢٤٦ - أ. د. نيتشفولودوف يطلق عليهم اسم «ماسونيون غير واعين من الدرجة الدنيا، يقومون بتدمير البنيان الخاص للجبروت العالمي لعبيد «العجل الذهبي». (المصدر السابق نفسه ص. ٩٦)

٢٤٧ - أ. أو. فدوفين. «المتملقون» و«الكوسموبوليتيون». ١٩٤٩ - ١٩٥٤. التاريخ والحداثة // انترنت موقع www.voskres.ru/idea/vdovin.

٢٤٨ - اقتباس من أ. إليسييف. ١٩٣٧. ستالين ضد مؤامرة «العولميين». - موسكو. ياوزا إسكمو. ٢٠٠٩. ص. ٢٩٣ - ٢٩٤.

٢٤٩ - المصدر السابق نفسه. ص. ٢٩٥ -٢٩٦

٢٥٠ - جاك أَتِلّي. الأزمة الاقتصادية العالمية. وماذا بعد؟ - СПб: Питер. ٢٠١٠.

٢٥١ -يعمل جاك أَتِلّي الآن مستشاراً لدى الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي.

---

(١) شارلمان (أو كارل الكبير) وسماه العرب قارلة – (عاش ٧٤٢- ٨١٤) هو ملك **الفرنجة** حاكم إمبراطوريتهم بين عامي (٧٦٨- ٨٠٠) وإمبراطور **الإمبراطورية الرومانية المقدسة** بين عامي (٨٠٠- ٨١٤). المترجم.

٢٥٢- جاك أتِلّي. الأزمة الاقتصادية العالمية. وماذا بعد؟ - СПб: Питер. ٢٠١٠. ص. ١٤٢ -١٤٣.

بناءً عليه يوجد مخرجان من الحالة القائمة: أ- العودة إلى سياسة الحماية protectionism، وبالتالي، القيام بتفكيك الأسواق العالمية؛ ب- العمل بسرعة من أجل تأسيس حكومة عالمية تعمل على «فرض النظام» في الأسواق العالمية. ينظر المؤلف إلى الاحتمال الأول على أنه تقهقر وتراجع صريح للبشرية. وحسب رأيه، إذا كانت البشرية ترغب «بالتقدم» و«بالديموقراطية» فعليها أن تختار الاحتمال الثاني..

نلفت النظر إلى أنَّ جاك أتِلي اختصاصي رقيق في علم النفس. فهو لكي يقرِّب القارئ إليه يستخدم كثيراً لغة منمّقة معادية للرأسمالية (يقوم بفضح ألاعيب المصرفيين في البورصة، يشدِّد على تفاقم الفرز المادي الاجتماعي في المجتمع، يلفت الانتباه إلى الجشع الذي يتسم به رجال المال المعاصرون وغير ذلك). إليكم بعض هذه الملاحظات النقدية التي نادراً ما يجرؤ على استخدامها «خبراء الاقتصاد المحترفون» في روسيا: «تصبح البنوك أقل شفافية محتفظة لنفسها بأكبر قدر من الأرباح، التي يكسبونها على حساب أموال الآخرين»، «البنوك تحتفظ بالأموال وتخلق نقصاً في السيولة مثلما كان يجري في الزمن السوفييتي حين كان يؤدي تخزين» المواد التموينية إلى نقص مصطنع في المواد الاستهلاكية»، «إنَّ الإيديولوجية الليبرالية اليوم هي في خدمة أقلية ضئيلة»، «غالباً ما يذهب الاختصاصيون من الشباب للعمل في سوق العقارات والبنوك وشركات التأمين. بينما جهُد العلماء والمهندسين يفقد قيمته»، «نحن نتعامل مع السوق بشكل خالص - سوق غير خلاقة وغير مثمرة وغير عادلة في توزيع الموارد الطبيعية» [٢٥٣].

ولكي يكسب تعاطف القارئ بصورة نهائية، يتجاسر المؤلف حتى على إنجيل الليبرالية - إجماع واشنطن: «يجري الترويج لمعايير نمو فائقة الليبرالية تمَّ جمعها في اتفاقية واشنطن. فقد تم التأكيد على حرية الأسواق المالية، وتقليص دور الدولة، والمرونة في تنظيم العمل - عولمة الأسواق، ولكن من دون دول شرعية مرّة أخرى. ينشأ الكثير من «فقاعات الصابون» التي لا تترك أيَّ أثر» [٢٥٤]. كيف يمكن ألا نصدُّق المؤلف بعد مثل هذه «الاعترافات»؟

وهو يكشف عن مزايا الاحتمال الثاني لحل مشاكل الرأسمالية المعاصرة (أي إنشاء حكومة عالمية)، يختار الكاتب المفردات بتأنٍّ شديد بحيث لا ينشأ لدى القارئ شكوك كما لو أنَّ الاحتمال الثاني يحمل عواقب سلبية بالنسبة للبشرية. فهو، مثلاً، لا يقول شيئاً محدّداً في أي مكان عن نموذج المجتمع البشري في المستقبل، وإنما يكتفي باستعمال كلمات «تطرب» لها أذن القارئ من مثل «الديموقراطية الشاملة أو العالمية»، «السيادة المعولمة»، «النظام الشامل» وغير ذلك.. ما يخلق وهماً كما لو أنهم يَعِدونا بما هو أشبه «بالشيوعية المتطورة» على المستوى العالمي (وهذا يشبه إلى حدٍّ مدهش بعض الفقرات في مقالات تروتسكي عن «الثورة العالمية»). إليكم اقتباس من أهم فقرات الكتاب: «لكي نضمن التوازن بين الديموقراطية والسوق (وهذا الشرط الأكثر أهمية على الإطلاق من أجل تطور متناغم على مستوى الكرة الأرضية)، لا بد من إنشاء أدوات لتحقيق مبادئ السيادة المعولمة: برلمان، حكومة، ملحق بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وضع قرارات المنظمة الدولية للعمل (MOT) في مجال قانون العمل موضع التنفيذ، بنك مركزي، عملة مشتركة، نظام ضريبي على كامل الكرة الأرضية، شرطة وقضاء، حد أدنى من الدخل ووكالات تصنيف على مستوى أوربا، رقابة شاملة على أسواق المال» [٢٥٥].

كما يفصح أتِلّي بعض الشيء عن خطط المرابين الدوليين في المجال المالي. وأهم شيء - هو إنشاء عملة أو نقد عالمي لا يرتبط بأي نظام نقدي وطني. وجاك أتِلي يعبِّر هنا عن موقف نقدي حاد تجاه الدولار الأمريكي. وليس لأنه أوربي الموطن ويدافع عن مصالح فرنسا والاتحاد الأوربي. وإنما لأنه يفكر ويتصرف كمواطن عولمي [٢٥٦]: لقد تحوّلت العملة الأمريكية إلى كابح وعائق على طريق إنشاء نظام عالمي جديد: «بالنتيجة، يجب على صندوق النقد الدولي... أن يفكّر بإيجاد عملة عالمية على شاكلة «بانكور» كينز [٢٥٧] أو وحدة نقدية تجمع في ذاتها كل من الدولار والين واليورو. وهذا ما يجب أن يحصل ذات يوم ويظهر هذا البديل لأن انهيار الدولار أصبح حتمياً. ومن دون العملة العالمية سيكون لا مفر من العودة إلى سياسة الحماية» [٢٥٨].

على الرغم من الأسلوب الرقيق والدمث المخلوط بالدس في مخاطبة القارئ، لا يفتأ أتِلّي مع ذلك من إرسال بضع جرعات من «الإشارات القوية». مثلاً: «من الواضح أنّ هذا (الحكومة العالمية وغيرها من مؤسسات النظام العالمي الجديد - المؤلف) لن يظهر قريباً جدّاً بعد؛ بل إنّ العملية طويلة وبعيدة ومعقّدة، مثلما كان إنشاء منظمة الأمم المتحدة غداة الحرب العالمية الثانية. وعلى الأرجح، يجب أن نتوقع حرباً أكثر قسوة لكي تصبح إمكانية هذه الإصلاحات مقبولة بشكل جدّي أكثر» [٢٥٩]. وها هي «إشارة» مموّهة بدرجة أكبر وبدقة عالية: «من المحتمل، أنه لن يحدث شيء نهائياً أو تقريباً لن يحدث شيء مما سبق وذكرناه (يقصد الكاتب هنا كلامه عن قيام نظام عالمي جديد - المؤلف). طالما أنّ الكارثة (التي ما مِن أحد يتمناه بكل تأكيد!) لم تحصل، فلا أحد، خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، لن يرضى بأن يخضع لقرار شامل فوق وطني. لقد تطلب الأمر ألف سنة من الحروب لكي يرضخوا ويقبلوا فكرة العيش سوية» [٢٦٠].

بطبيعة الحال، يمكن التعامل مع مثل هذه «الأفكار» على أنها «تنبؤات أكاديمية» جديدة لا يتحمل «خبراء الاقتصاد المحترفون»، كما هو معروف، أي مسؤولية بسببها. لكننا نميل إلى الاعتقاد بأن ذلك أقرب إلى إنذار نهائي للبشرية من قبل المرابين الدوليين، جرى «التعبير عنه وترداده» من خلال أحد المقرّبين. لذلك فإنَّ «الحضارة النقدية» تشكِّل تهديداً حقيقياً لوجود البشرية!

٢٥٣- جاك أتِلّي. الأزمة الاقتصادية العالمية. وماذا بعد؟ - СПб: Питер. ٢٠١٠ ص.٤٢، ١٤٦، ٥٧، ١٤٤.

٢٥٤- المصدر السابق نفسه. ص. ٤٥.

٢٥٥- المصدر السابق نفسه ص. ١٦٢ - ١٦٣

٢٥٦- معسكر العولميين (أو الموندياليين)؛ أي أنصار فكرة الحكومة العالمية ونظام الرق العالمي ليس متجانساً. وجاك أتِلّي ينتمي إلى تلك المجموعة من العولميين التي تعكس مصالح فرع آل روتشيلد. إلى جانب ذلك ثمة مجموعة تعتقد أنَّه يجب الاعتماد على الدولار الأمريكي من أجل تحقيق أهداف السيطرة العالمية ولذلك يجب الدفاع عن مواقعه في النظام المالي العالمي. وهذه المجموعة تعبِّر عن مصالح آل روكفلر.

٢٥٧- كان كينز قد اقترح فكرة اعتماد الوحدة النقدية «بانكور» في مؤتمر بريتون- وودز في عام ١٩٤٤، لكن الاقتراح تم رفضه من قبل الوفد الأمريكي الذي تقدّم باقتراح أن يلعب الدولار الأمريكي دور العملة العالمية. - ف. كاتاسونوف.

٢٥٨- جاك أتِلّي ص. ١٦٠، ١٦٢.

٢٥٩- المصدر السابق نفسه. ص. ١٦٣.

٢٦٠- المصدر السابق نفسه ص. ١٦٤.

الجزء السادس

المرابون الدوليون

المدافعون عنهم وأنصارهم

الفصل السابع عشر: «المرابون الدوليون»: علامات فارقة

- «المليارديرات العاديون» و«المرابون الدوليون».
- الصناديق الخيرية باعتبارها ملاذ المرابين الدوليين.
- تاريخ بيوتات المال للمرابين الدوليين.
- الطابع «العائلي» للبزنس.
- آل روتشيلد: مركزية السلطة العائلية والبزنس العائلي.
- المرابون الدوليون: جدلية الوحدة والصراع.

الفصل الثامن عشر: أنصار وخصوم المرابين الدوليين

- «عالم الاقتصاد المحترف» ماركس باعتباره ملبِّياً «للطلبيات الاجتماعية».
- Mainstream- – «الخط العام لحزب المرابين».
- «علماء - الاقتصاد Econom- ists المحترفون» في دور مبتكري لغة جديدة.

- كتب التعليم الروسية في «الاقتصاد» كأداة لغسل الأدمغة.
- هنري فورد، هنري جورج وسيلفيو هيسيل – علماء
- اقتصاد من دون هلالين.
- «المعارضة الاقتصادية» في الغرب.

كيف السبيل للانتصار على «فيروس الفائدة»؟.

- الاشتراكيون الأوائل: مشاريع لإصلاح النظام الائتماني.
- إلغاء الفائدة: خياران - «معتدل أو متساهل» و«فظ أو صارم».
- تأميم المنظومة النقدية –الائتمانية.
- المنظومة النقدية - الائتمانية الحكومية والفائدة على القروض.
- حول الأخطاء والإنجازات في الحقبة السوفييتية.
- روسيا: مهمات مستعجلة لهذا اليوم.

الفصل السابع عشر

«المرابون الدوليون»: علامات فارقة

ثمة بين هؤلاء الأقوياء والحاذقين أفراد يراكمون رؤوس أموال طائلة إلى أبعد حد. إنهم ملوك البورصة الحقيقون، ومعها البلاد بأكملها. يشبك أموالهم ببعضها عدد كبير من القضايا والمشاريع والمؤسسات، وإليهم تَدين الطبقات العاملة وليس في بلد واحد فقط بالمناسبة، بل في بلدان مختلفة، ويرتبط بهم ارتباطاً وثيقاً ملايين المستثمرين الريعيين (Рантьер[1]) وأنصاف المستثمرين، وهذا ما يجعل من أولئك قوة سياسية جبارة، وملوكاً حقيقيين ولكنهم غير مُتوَّجين قط، وهم في الوقت نفسه عابرون للحدود لأنَّ سلطتهم تمتد إلى أي مكان تعمل في رؤوس أموالهم.

س. ف. شارابوف (١٨٥٥ - ١٩١١)

مفكر روسي وناشط اجتماعي وعالم اقتصاد

---

(١) الشخص الذي يكسب من الفوائد على القروض الممنوحة بفائدة، ومن أرباح المتاجرة بالأسهم.. من الكلمة الفرنسية rantie – rantier – ريعي – المترجم.

... لطالما تحدثتُ عن الأممية المالية، وإذا ما شخصنّا المسألة، كنت أقول دائماً «هم» لا أكثر من ذلك. إذا كنتم تريدون أن أخبركم بكل صراحة، فإني سوف أكشف لكم عن حقائق فقط، وليس عن أسماء، لأني لا أعرفهم... كما فهمتُ، بعد اغتيال والتر راثيناو[1] في رابالو فإنهم سوف يوزّعون المناصب السياسية والمالية على الأشخاص - الوسطاء فقط. كما هو واضح، أي على الناس الموثوقين والمخلصين، وهذا ما يجب أن يكون مضموناً ألف مرة؛ بهذه الطريقة يمكن الجزم بأنَّ المصرفيين ورجال السياسة – ليسوا سوى «دمى أو فزاعات من القش»... على الرغم من أنهم يشغلون مناصب عليا ويتصرفون ويظهرون كما لو أنهم هم المبادرون لوضع الخطط التي يجري تنفيذها.

خ. راكوفسكي (١٨٧٣ - ١٩٤١)
قيادي حزبي ورجل دولة ودبلوماسي

«المليارديرات العاديون» و«المرابون الدوليون»

كنا نتحدّث باستمرار على صفحات هذا الكتاب عن المرابين، والمرابين العالميين بالدرجة الأولى. على أنهم مدبِّرون «للثورة النقدية»

(١) والتر راثيناو ١٨٦٧ – ١٩٢٢ صناعي ورجل سياسة ليبرالي ألماني يهودي.. وزير خارجية ألمانيا من ١ شباط ١٩٢٢ ولغاية اغتياله في ٢٤ حزيران من عام ١٩٢٢.. وقد تم الاغتيال على خلفية توقيعه على معاهدة رابّالو التي أزالت العقبات الرئيسية أمام التجارة مع روسيا السوفييتية.. وأما الاغتيال فقد قامت به مجموعات يمينية شوفينية متطرفة ومعادية للسامية... المترجم

«الدائمة» (permanent)، وأنهم أناس ذوو نظرة خاصة إلى العالم، وأنهم يسعون ويتقدمون باتجاه الحكومة العالمية. ولكنهم ظلّوا حتى الآن أشخاصاً مجهولين بما فيه الكفاية، بلا أسماء وبلا كنى، من دون عنوان إقامة ولا روابط عائلية، من دون علاقات مع المرابين الدوليين ورجال السياسة الآخرين، من دون تاريخ العائلة ومن دون دين أو عقيدة، بلا آراء سياسية وغير ذلك كثير من التفاصيل التي تشكّل «صورة» المرابي العالمي.

إنه لأمر في غاية التعقيد، للأسف، أن نكتب ونتحدّث عن المرابين الدوليين باعتبارهم أشخاصاً أحياء من لحم ودم. فالمرابون العالميون، بخلاف الأوليغارشيين الروس الذين يحبّون التبجّح بثروتهم ويميلون للتفاخر والدعاية الذاتية، يعيشون حياةً «متواضعة» جدّاً. «متواضعة» إلى درجة أنه يصبح أمراً صعباً تحديد الأبعاد الحقيقية لثرائهم، وأن نفهم كيف هم يسيطرون، وما هي التراتبية القائمة في مجموعة الأوليغارشيين العالميين وغير ذلك والخ. وهم، كما هو «أمير هذا العالم[1]»، لا يحبّون الأضواء، ويفضّلون أن يبقوا في الظل.

سبق وقلنا إنه يوجد عدد كبير من المرابين في العالم. وأنّهم يعدّون بالملايين، على الأرجح. وهذا الجمهور شديد التنوع: مساهمون ومدراء بنوك عالمية في وول ستريت في نيويورك وسيتي لندن، حاملو أسهم مالية ومساهمون في بنوك تجارية صغيرة، ملاك حصريون لبنوك «عائلية»، رؤساء وموظفون كبار في بنوك مركزية، موظفون وعاملون في صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، مرابون قرويون ومحليون في عمق بلد أفريقي أو

---

(١) مصطلح أدبي يستخدم للإشارة إلى الشيطان باعتباره «أمير الظلام» - المترجم.

آسيوي برأسمال شخصي لا يتجاوز بضع آلاف دولار، أصحاب رأسمال مشترك إجرامي من المافيا، وشخصيات بلا ملامح على شاكلة «المرابية العجوز[1]» في رواية دوستويفسكي وغير ذلك والخ.

بالطبع، لا يجوز النظر إليهم واعتبارهم مرابين دوليين إلا إلى أولئك الذين يملكون ثروات طائلة. فالثروة الكبيرة - شرط ضروري ولكنه ليس كافياً للعضوية في نادي المرابين العالميين.

طبقاً لآخر قائمة نشرتها مجلة فوربس Forbes، هناك توزيع غير متساو جدّاً للمليارديرات في العالم. ففي بداية عام ٢٠٠٩ كانت الولايات المتحدة الأمريكية البلد الوحيد الذي يوجد فيها ملياردير واحد مقابل كل مليون نسمة. أما من حيث عدد المليارديرات مقابل كل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي، فإن مرتبة الولايات المتحدة الأمريكية تأتي بعد المملكة السعودية. بينما في الاتحاد الأوربي فإنَّ «كثافة المليارديرات» هناك أقل بثلاث مرات مما هي في الولايات المتحدة الأمريكية. ولكنها، في الواقع، تختلف بقوة من بلد لآخر: ففي ألمانيا أعلى من المستوى المتوسط، وفي فرنسا وإيطاليا - فأقل من المتوسط، وأما في بريطانيا العظمى - فقريبة من المتوسط. في حين أنّ عدد المليارديرات في روسيا مقابل كل وحدة من الناتج الداخلي الإجمالي، فهو أعلى من أي بلد في الاتحاد الأوربي (باستثناء قبرص) [٢٦١].

٢٦١ - مجلة فوربسForbes (النسخة الروسية)، العدد ١٠، عام ٢٠٠٩.

---

(١) هنا يستحضر المؤلف شخصية المرابية العجوز الينا ايفانوفنا – إحدى شخصيات رواية الكاتب الروسي الفذ م. دوستويفسكي «الجريمة والعقاب» والتي قام بطل الرواية راسكولنيكوف بقتلها. المترجم.

وها هي الأسماء الأولى في قائمة مجلة فوربس Forbes لعام ٢٠١١.
للعام الثاني على التوالي يشغل أعلى القائمة قطب الاتصالات المكسيكي كارلوس سليم إيلّو - تقدَّر ثروته بحوالي ٧٤ مليار دولار (ضاعف ثروته بمقدار ٢٠ مليار دولار مقارنة مع العام الفائت). في حين أنه كان في عام ٢٠٠٩ يشغل المرتبة الثالثة فقط.

وفي المرتبة الثانية (كما في العام الماضي) يحل مؤسس شركة ميكروسوفت بيل غيتس بثروة تُقدَّر بمبلغ ٥٦ مليار دولار (لم تتجاوز الزيادة خلال عام مبلغ ٣ مليار $). ففي عام ٢٠٠٩ كان يشغل المركز الأول بامتياز.

أما المرتبة الثالثة فقد احتفظ بها المستثمر الأمريكي وورن بافّت بثروة مقدارها ٥٠ مليار دولار. كان يشغل في عام ٢٠٠٩ المرتبة الثانية.

لقد سجّل مؤشر المليارديرات رقمين قياسين تاريخيين دفعة واحدة: من حيث عدد المشاركين والبالغ ١٢١٠ أشخاص، ومن حيث ثروتهم الإجمالية – ٤.٥ تريليون دولار، وهذا الرقم يفوق الناتج الوطني الإجمالي لألمانيا. وقد جاءت الزيادة بشكل أساسي في عدد المليارديرات من دول البريك[1]- ١٠٨ أشخاص من أصل ٢١٤ شخصاً جديداً على قائمة مؤشر

(١) بريكس هو مختصر للحروف الأولى باللغة اللاتينية BRICS المكونة لأسماء الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي **بالعالم** . وهي :**البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا.** عقدت أول قمة بين رؤساء الدول الأربع المؤسسة في **يكاتيرينبرغ، روسيا** في **حزيران** ٢٠٠٩ حيث تضمنت الإعلان عن تأسيس نظام عالمي ثنائي القطبية .وعقدت أول لقاء على المستوى الأعلى لزعماء دول «بريكس» في يوليو/تموز عام ٢٠٠٨، وذلك في جزيرة **هوكايدو اليابانية** حيث اجتمعت آنذاك قمة «الثماني الكبرى». وشارك في قمة «بركس» رئيس روسيا **فلاديمير بوتين** ورئيس **جمهورية الصين الشعبية هو جين تاو** ورئيس وزراء الهند **مانموهان سينغ** ورئيس البرازيل **لويس ايناسيو لولا دا سيلفا** . واتفق رؤساء الدول على مواصلة =

المليارديرات. وهناك أكثر من مئة ملياردير جاؤوا من الولايات المتحدة الأمريكية (مجموعهم - ٤١٣)، والصين (١١٥) وروسيا (١٠١).

أما ما يتعلق بالمليارديرات من روسيا، فأكثرهم ثراء في روسيا فلاديمير ليسين الذي حلَّ في ثاني عشرة من أغنياء العالم حسب مجلة فوربس - في الموقع ١٤ من القائمة بثروة مقدارها ٢٤ مليار دولار (بالمناسبة، لقد قدّرت مجلة «المال» الروسية ثروته بأكثر من ذلك - ٢٨,٣ مليار دولار). وفي المرتبة ٢٩ حلَّ مالك شركة «سيفيرستال»ألكسي مورداشوف، ثم في المرتبة ٣٢ الهاوي amateur ميخائيل بروخوورف. أمّا رومان أبراموفيتش فجاء ترتيبه ٥٣ فقط وبثروة مقدارها ١٣ مليار دولار ونيف [٢٦٢].

لا يوجد، عملياً، مرابون حقيقيون حتى في قوائم مجلة فوربس. فهم لا يحبّون «الظهور والأضواء». ففي تلك القوائم تظهر أسماء المرابين من «الصف الثاني» فقط.

لا يوجد مليارديرات - مصرفيون في سجل العشرة الأولى من أثرياء العالم. هناك يوجد بشكل أساسي رجال أعمال في مجال التجارة، والاتصالات، والكمبيوترات، وتجارة المواد الخام (الطريف هو أنَّ تمثيل قطاع النفط والغاز ضعيف). ولكن فوربس تنشر عادة قوائم خاصة بالمليارديرات من المصرفيين. مثلاً، في قائمة عام ٢٠١١ كان يوجد ٢٢ مصرفياً فقط بثروة مقدارها تزيد بقليل عن ١ مليار دولار. من بينهم ٢١ - يمثلون البلدان الواقعة خارج حدود «المليار الذهبي» (مصرفي واحد فقط – برونو شرايدر - كان من

=التنسيق في أكثر القضايا **الاقتصادية العالمية** آنية، بما فيها التعاون في المجال المالي وحل المسألة الغذائية. انضمت دولة **جنوب أفريقيا** إلى المجموعة عام ٢٠١٠، فأصبحت تسمى بريكس بدلا من بريك سابقاً. المترجم.

بريطانيا). الأسماء الثلاثة الأولى في القائمة هي: جوزيف سافرا (البرازيل) - ١٣,٨ مليار دولار؛ لويس كارلوس سارمنتو (كولومبيا) - ١٢,٤ مليار دولار؛ بيتر كيلنر (تشيخيا) - ٨,٢ مليار دولار. يجب التنويه إلى أنَّ هؤلاء الأشخاص هم أغنياء بكل تأكيد في بلدانهم، ولكنهم لا ينتمون إلى المصرفيين من «الصف الأول». كما يوجد في قائمة فوربس مرابون محليون (روس): الكساندر سفيتاكوف (أبساليوت بنك»؛ ١,٧ مليار دولار)؛ روستام طاريكو (صاحب بنك «روسكي ستاندرت»؛ ١,٥ مليار دولار)، رومان أفدييف (بنك موسكو الائتماني، ١,٣ مليار دولار).

لدهشتنا العظيمة، نحن لن نعثر في قوائم فوربس لا على أسماء لآل روتشيلد، ولا روكفلر، ولا ميلّونوف ولا أي من الشخصيات المرتبطة بهذا الشكل أو ذاك مع البنوك الضخمة في وول ستريت أو سيتي لندن. فهم وبسبب «تواضعهم» يفضّلون عدم «الظهور»، وهم يدخرون ملياراتهم في مختلف أنواع الصناديق. وهذه المليارات من حيث الشكل تحسب ضمن ميزانيات هذه الصناديق، ولا تعدّ «ملكية خاصة» للمرابين، إلا أنّ تلك الصناديق في الوقت نفسه تقع تحت سيطرتهم الصارمة. أما «الملكية الخاصة» لهؤلاء المليارديرات فلا تتجاوز بضعة ملايين متواضعة. باختصار، إنهم يعيشون وفق مبدأ الشخصية المحورية في رواية إيلف وبتروف[1] «العجل الذهبي» - المحاسب المتواضع كورييكو.

---

(١) «العجل الذهبي» - رواية إيليا إيلف وإيفجيني بتروف التي أنجزها في ١٩٣١: في أساس الموضوع - المزيد من مغامرات الشخصية الرئيسية في رواية سابقة للكاتبين باسم «اثنا عشر كرسي» - شخصية أوستاب بيندر... والمغامرات تلك تجري على خلفية من صور الحياة السوفييتية في أوائل ١٩٣٠... الجنس الأدبي: رواية عن التشرد، هجائية اجتماعية، ورواية من صنف التسلية. لقد كانت للرواية أصداء =

بالإضافة للثروة الشخصية أو الممتلكات التي هي بحوزة الشخص، هناك شرط في غاية الأهمية لتصنيف المرابين في عداد «الدوليين» ألا وهو قدرة وصولهم إلى السلطة، وأيضاً إمكانية التحكم والسيطرة بالعملية السياسية والاجتماعية والاقتصادية (في بلد واحد منفرد أو في العالم بالمجمل).

هناك تقييمات مختلفة للخبراء بخصوص عدد المرابين الذين يمكن عدّهم من فئة «العالميين». ويقدَّر عددهم بالمئات، وفي أقصى حد - بالآلاف.

إليكم وجهة نظر بوب فرايسلْ (محلل نفسي وخبير في نظرية المؤامرة (Conspiralogy)): «تتألف الحكومة السريّة بشكل رئيسي من أشخاص هم الأكثر ثراءً في العالم. ويبلغ عددهم حوالي ألفي شخص، لكنهم يسيطرون ومنذ فترة طويلة جدّاً على ما يسمّى حكومتنا. فهم يحدِّدون مَن ومتى يجب أن يكون منتخباً ولأي منصب. وهم يقرِّرون فيما إذا كانت سوف تنشب حرب ومتى ستنتهي. إنهم يسيطرون على الإمدادات العالمية من المواد التموينية والغذائية، كما يسيطرون على نمو وتراجع التضخم بالنسبة للعملات العالمية. كل هذا يتم تحديده من قبل مجموعة الأشخاص تلك»[٢٦٣].

نعرض لكم وجهة نظر الباحث الأمريكي إنتوني ساتّون: «من السذاجة الاعتقاد كما لو أنَّ ديفيد روكفلر دكتاتور كلّي القدرة أو أنَّ عائلة روكفلر مَلَكية جبارة. تلك مصيدة للمتهورين. ذلك أنَّ عالَمنا أكثر تعقيداً

=وردود فعل متباينة في الوسط الأدبي. تمحور الجدل حول صور أوستاب بيندر الذي تبين بعدها أنه شخصية لطيفة ومحببة وأيضاً حول شخصية فاسيسوالي لوخانكين الذي رأى فيه النقاد صورة كاريكاتورية للمثقفين الروس. تم نشر العمل في مجلة «٣٠ يوم» ونشرت في مجلة "Satirikon" في باريس في المنفى. وقد نشرت أول طبعة مستقلة في عام ١٩٣٢ باللغة الإنجليزية في الولايات المتحدة. أول طبعة باللغة الروسية ظهرت في عام ١٩٣٣... الرواية غير مترجمة إلى العربية. المترجم.

بكثير. فنحن لا نناقش حكاية عائلة واحدة منفردة، بل مجموعة مَن بأيديهم السلطة. إذ يمكن لهذه المجموعة أن تضمَّ بضع آلاف عنصر يسعون معاً بشكل جماعي من أجل توجيه العالم ككل، وليس الولايات المتحدة الأمريكية فقط، نحو تحقيق أهدافهم المشتركة الخاصة»[٢٦٤].

بينما يعتقد جون كاليمان، مؤلف كتاب «لجنة الثلاثمئة»، أنَّ عدد المرابين الدوليين أقل بكثير. فحسب رأيه، تهيمن على العالم ومنذ فترة طويلة نسبياً مجموعة محدودة من الأشخاص المتحدين في إطار تنظيم سرّي يُدعى «لجنة ال٣٠٠». وكما يوحي اسم اللجنة، هناك ثلاثمئة شخص يديرون العالم. حتى أنَّ المؤلف يورد قائمة بأسماء أعضاء اللجنة. هؤلاء ليسوا رجال مال وأعمال فقط، بل ورجال دولة وسياسة كبار. ويوجد بينهم صناعيون أيضاً. لذلك، فإنَّ عدد المرابين الدوليين على وجه الحصر لا يزيد، حسب تقديرات ج. كوليمان، عن ١٠٠ - ٢٠٠ شخص»[٢٦٥].

يختلف المرابون الدوليون عن أصحاب المليارات «العاديين» من حيث الأهداف والغايات، وبمبادئ النشاط الذي يقومون به، وكذلك من حيث رؤوس المال وأحجام الأصول التي يسيطرون عليها، وطبعاً من حيث نفوذهم السياسي.

سنحاول من جديد إعطاء توصيف لتلك الأهداف. لقد سبق وقلنا مراراً أنه يحسب على المرابين الدوليين فقط أولئك المصرفيون الذين يضعون السيطرة العالمية نصب أعينهم كهدف أعلى لهم. لذلك لا يمكن على الإطلاق ضم كل شخص ثري، بمن في ذلك المصرفيون، إلى فئة المرابين الدوليين. مثلاً، من المشكوك فيه بقوة أن ينتمي إلى المرابين العالميين أغنياء من أمثال بيل غيتس أو وورن بافِّت الذين يشغلون المراكز الأولى في قائمة

الأشخاص الأكثر ثراء في العالم. لا شك أنَّ مثل هؤلاء يقيمون علاقات وثيقة مع المرابين الدوليين، وهم - جزء ليس من «المليار الذهبي» فحسب؛ بل ومن «المليون الذهبي». بيدَ أن هدفهم الأعلى (إذا ما حكمنا من خلال أفعالهم) يبقى منحصراً في زيادة ثروتهم فقط. ويجب ألا نحمل تصريحاتهم العلنية على محمل الجد بخصوص الأهداف الاجتماعية للبزنس الذي يقومون به.

من النادر جدّاً أن يفصح المرابون الدوليون الحقيقيون بوضوح عن أهدافهم ونواياهم الحقيقية. فهذه الأهداف تجري عادة بلورتها وتدقيقها خلف الأبواب المغلقة للمرابين الدوليين. مثلما يجري في لقاءات نادي بيلدربرغ أو اللجنة الثلاثية. إلا أنهم في الآونة الأخيرة وبسبب التغيرات الحادة في النظام العالمي التي جعلت المرابين الدوليين أقرب ما يكونون من هدفهم المنشود، فقد راحوا يعبِّرون عن هذه الغاية بكل صراحة.

وقد باتت بعض الأهداف الرئيسية للمرابين الدوليين معروفة بفضل، مثلاً، فيلم «أمريكا – من الحرية إلى الفاشية». لقد تم إنتاج وتصوير هذا الفيلم قبل فترة قصيرة من قبل الصحفي والمخرج المعروف آيرون روسّو. وهو يتضمن موضوعات فاضحة عن المرابين العالميين والبنك الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية. قبل كل شيء الفيلم يعتمد على الانطباعات التي تشكلت لدى روسّو الذي كانت تربطه علاقة صداقة مع نيكو روكفلر. ففي إحدى المرات طرح روسّو على نيكو روكفلر سؤالاً: «أنت تملك جميع الأموال التي تحتاجها في العالم، وتملك السلطة كاملة في العالم التي أنت بحاجتها. فما هو مغزى كل ذلك، ما هو الهدف النهائي؟». جاء جواب الملياردير على النحو التالي: «هدفنا النهائي – أن يخضع الجميع

«للترقيق[1]» (Chipping أي عملية زرع رقائق صغيرة في جسم الإنسان يمكن من خلالها التحكم بسلوكه - المؤلف). لكي يصبح ممكناً التحكم بالمجتمع بالكامل، لكي يستطيع المصرفيون والنخبة من السيطرة والتحكم بالعالم». حتى إنّ روكفلر اقترح على روسّو الانضمام إلى تلك النخبة (التي باتت اليوم تُدعى «المليون الذهبي»). وبالتحديد أن يصبح عضواً في تنظيم للنخبة باسم «مجلس العلاقات الدولية». وقد قال روكفلر أن روسّو لن يخضع لرقابة صارمة وقاسية على الرغم من أنه سوف يكون لديه رقاقة خاصة به. رفض روسّو الاقتراح. أجري الحوار في كانون الثاني عام ٢٠٠٧، وفي صيف العام التالي توفي المخرج بسبب إصابته بالسرطان.

الصناديق الخيرية باعتبارها ملاذ المرابين الدوليين

كنّا بدأنا من قبل الحديث عن تلك المؤسسات في «الثورة النقدية» المعاصرة التي تدعى صناديق خيرية (ص.خ). لقد حدّد الباحث المعروف المختص بشؤون الأوليغارشيا المالية الأمريكية في العقود الأولى بعد الحرب ف. ليندبرغ بدقة تامة أنَّ الصناديق الخيرية تلعب دوراً محورياً في الحياة الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة الأمريكية [٢٦٦]. وقد أشار إلى الأهداف الاقتصادية الرئيسية من إنشاء وعمل هذه الصناديق الخيرية:
أ- التهرب من الضرائب (وبالدرجة الأولى - الضرائب المستحقة عن الميراث)؛
ب- بسط الرقابة على الشركات والبنوك من خلال شراء الأسهم فيها

---

(١) Chipping: عملية زرع رقائق الكترونية فائقة الصغر تحتوي على كاشف فريد ودقيق. والرقاقة التي تستخدم للزرع عبارة عن دائرة متكاملة صغيرة IM بحجم حبة أرز كبيرة وتستخدم التقنية السالبة RFID... عادة يتم زرع مثل هذه الرقائق تحت جلود الحيوانات للقيام بدراسات وبأبحاث عليها... المترجم.

والمشاركة في رأس المال التأسيسي (الميثاقي) لها. وقد سبق وتحدثنا بإسهاب عن هذا الجانب من نشاطها.

إلا أنَّ الصناديق الخيرية تلعب إلى جانب ذلك دوراً سياسياً كبيراً، إذ إنها تتيح: أ- خلق صورة إيجابية Имидж، Image عن الأوليغارشيا المالية (ما يطلق عليه في الميديا «المسؤولية الاجتماعية»).

ب- التأثير بفاعلية على بلورة الوعي المجتمعي، وتشكيل السياسة الداخلية والخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وأيضاً البلدان الأخرى في الاتجاه الذي يناسب الطغمة المالية.

يوجد اليوم في الولايات المتحدة الأمريكية مليون صندوق خيري (من النوع المالي وغير المالي). بيد أنّ بضع عشرات منها فقط تمارس تأثيراً حاسماً على رسم السياسة (الداخلية كما الخارجية) [٢٦٧].

وقد تميّزت في عقود ما بعد الحرب من بين الصناديق الخيرية: صندوق كارنيغي، وصندوق روكفلر، وصندوق فورد التي شكّلت «الثلاثية الكبرى» للصناديق الخيرية في الولايات المتحدة الأمريكية. فهذه الصناديق التي تنتمي إلى «الثلاثية الكبرى» كانت تقليدياً وما زالت تقوم حتى الآن بتمويل المشاريع والبرامج «الخيرية» في مجالات التعليم والسياسة الداخلية والخارجية للولايات المتحدة الأمريكية («تقدّم الديموقراطية»)، ومن أجل دعم «الأبحاث العلمية» و«خبراء الاقتصاد المحترفين» وغير ذلك.

يجري استنباط ورسم السياسة الخارجية الأمريكية بالكامل في أعماق تلك الصناديق الخيرية والمعاهد التي تقوم هي بتمويلها، مثل مجلس العلاقات الخارجية، ومعهد بروكينغز، ومعهد آسبِن، ومؤسسة الأبحاث

والتطوير[1] RNAD ومعهد ستاندفورد وغيرها من «مؤسسات الفكر والرأي والدراسات[2]» في الولايات المتحدة الأمريكية.

كان الباحث السوفييتي ر. س. إيفينّيكوف [٢٦٨] قد ناقش في حينه هذا الموضوع بمزيد من التفصيل. بيدَ أنه منذ أن صدر كتابه قد مضى أكثر من ثلاثة عقود، من دون أن تنشر أعمال ودراسات جديدة جدّية بشأن الدور الذي تلعبه الصناديق الخيرية في رسم السياسة الأمريكية. مع العلم أنه حدث كثير مما هو جديد في هذا المجال. فقد ظهرت صناديق جديدة (صندوق سوروس، على سبيل المثال، وصندوق ب. غيتس وغيرهما)، كما طرأت تغيرات جذرية على الوضع الدولي (انتهاء «الحرب الباردة»، وانهيار الاتحاد السوفييتي، ومحاربة «الإرهاب الدولي» وغير ذلك)، كما راحت الصناديق تنشط بقوة في «المجال الخيري» في روسيا الاتحادية وفي غيرها من دول الاتحاد السوفييتي السابق.

---

(١) مؤسسة راند أو مؤسسة الأبحاث والتطوير (RAND Corporation - Research ANd Development) : هي **منظمة غير ربحية وخلية تفكير أمريكية** تأسست في الأصل عام ١٩٤٨ من قِبَل **شركة طائرات دوغلاس** لتقديم تحليلات وأبحاث **للقوات المسلحة الأمريكية** . تُمول أبحاثها من وكالات **حكومات الولايات الأمريكية** وكالات حكومية غير أميركية، جامعات، **أوقاف مالية خاصة، جمعيات مهنية**، شركات، منظمات غير ربحية أخرى، والدعم الخيري نطاق عملها مع الحكومات الأخرى، والمؤسسات الخاصة، والمنظمات الدولية، والمؤسسات التجارية هو حول القضايا غير العسكرية. تهدف راند إلى حلول تخصصية وكمية عن طريق ترجمة المفاهيم **النظرية** الرسمية **للاقتصاد والعلوم الفيزيائية** إلى تطبيقات جديدة في مناطق أخرى عن طريق **العلوم التطبيقية وبحوث العمليات**. المترجم.

(٢) ورد في النص الأصلي مصطلح ترجمته الحرفية هي –«المراكز الدماغية» ولكن هنا هذا يعني ما ورد في الترجمة أعلاه أي مؤسسات الفكر والأبحاث... الخ – المترجم.

وقد تحوّلت الصناديق الخيرية في الظروف الجديدة إلى مراكز فعالة في نشر أفكار الليبرالية والعولمة. إذ بفضل تأثيرها الكبير بشكل أساسي جرى ويجري إعادة ترتيب التعليم العالي والمتوسط في كثير من بلدان العالم. كما أنَّ تمويل العلوم الإنسانية يجري على حساب الهِبات التي يتم تخصيصها من قبل هذه الصناديق أكثر بكثير مما يجري من قبل الميزانيات الوطنية. وبالتأكيد، يتم تحديد مواضيع وإيديولوجيا الأبحاث في ذلك المجال من قبل هذه الصناديق.

وليس من الصعب أن نخمِّن أنَّ الصناديق إنما تدعم فقط تلك الأبحاث في المجال الاقتصادي التي تنتمي إلى الخط أو التيار الأساسي (mainstream). ففي عقد التسعينيات (القرن العشرين - المترجم) كان صندوق سوروس أكثر مَن بذل جهوداً جبارة في هذا المجال في روسيا، حيث تمَّ بمساعدته تحضير سلسلة كاملة من الكتب التعليمية في «اقتصاد السوق»، وفيها لا يجري التستر على الدور التدميري لسعر الفائدة وحسب، بل وتبذل محاولة لبرهنة أنَّ سعر الفائدة يساعد في «ازدهار» و«تقدّم» المجتمع. هكذا تمَّ بفضل عطاءات سوروس تجهيز سلسلة من الكتب، ومن ثم «انطلقت العملية»: بدأت أفكار mainstream تتكاثر وتتوالد من مؤلف إلى آخر، منتشرةً على طريقة الوباء (ولكن هذه المرة من دون أي تقديمات أو هبات).

كما يتم تخصيص أموال كبيرة للمنظمات غير الحكومية التي تقوم بنشاط تخريبي في روسيا وكثير من البلدات تحت ستار «الدفاع عن حقوق الإنسان»، ومن أجل تأسيس مؤسسات «المجتمع المدني» وغير ذلك والخ. إنَّ مختلف الثورات «المخملية» و«البرتقالية» في بلدان المعسكر الاشتراكي السابق (وفي البلدان النامية) إنما يتم تنظيمها بفضل أموال الصناديق الخيرية.

نقدِّم لكم هنا تقييماً عن الدور الذي تلعبه الصناديق الخيرية كما ورد في واحدة من الدراسات الحديثة الجدية بخصوص «أعمال البِر والإحسان» للمرابين الدوليين: «... الخطر الأكبر... للمؤسسة الخيرية يكمن في حقل التعليم. لأن أموال الأوليغارشيين سوف تصل إلى هذا القطاع بصرف النظر عن حملة «المسؤولية الاجتماعية للبزنس». والسبب هو أنَّ تمويل التعليم ومؤسسات «المجتمع الأهلي» - من أهم الاتجاهات التي تنشط فيها الحكومة العالمية. إذ إنَّ تربية جيل الناشئة في إطار النظرة «الصحيحة» إلى العالم، وصناعة رأي عام مناسب إلى جانب غسل الأدمغة - عبارة عن شروط ضرورية من أجل قيام نظام عالمي جديد، ولذلك فإنَّ الأوليغارشيا المالية لا تبخل بالمال ولا تدخر وسيلة في سبيل تحقيق هذه الأهداف. منذ نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي يتم تمويل النشاط التخريبي لمختلف أنواع المنظمات غير الحكومية والمراكز البحثية والتحليلية، وأيضاً مختلف أشكال البرامج «الإصلاحية» في قطاع التعليم الوطني من الخارج بنسبة ١٠٠%. وقد لعبت الدور الأكبر في هذا التمويل الصناديق الخيرية الأمريكية التي تنتمي إلى «الثلاثية الكبرى»- صندوق كارنيغي وصندوق روكفلر وصندوق فورد، وكذلك صندوق سوروس الذي تمَّ إنشاؤه خصيصاً لبلدان أوربا الشرقية، إلى جانب عدد لا يحصى من الصناديق التابعة والتي تحمل أسماء مختلفة ولكنها جميعاً تعمل في إطار برنامج واحد محدَّد من قبل الحكومة العالمية» [٢٦٩].

وما ذلك التحفظ والنأي عن مسألة الصناديق «الخيرية» في الكتب التعليمية الحديثة التي يدرس عليها الطلاب في روسيا، وذلك الحرص الزائد من قبل «خبراء الاقتصاد المحترفين» في ابتعادهم عن «دراسة» هذه الأداة المالية

والسياسية في «الحضارة النقدية» سوى برهان إضافي: لقد نجحت الصناديق التابعة للمرابين الدوليين في عملها (وما زالت مستمرة في عملها) في روسيا.

٢٦٢- فوربس ١٠/ ٠٣/ ٢٠١١

٢٦٣- بوب فريسِلْ. الحكومة العالمية // ملف الاستخبارات العدد ٥ لعام ٢٠٠٠.

٢٦٤- إنطوني ساتّون. مَن يحكم أمريكا؟ - موسكو. فيرّي. ٢٠٠٢. ص. ٣٥.

٢٦٥- انظر: جون كالميان. لجنة ال٣٠٠ - موسكو. فيتز. ٢٠٠١.

٢٦٦- ف. ليندبرغ. الأغنياء والأكثر ثراء. موسكو. التقدم. ١٩٧١.

٢٦٧- نز سيتشينكو. مَن يرسم السياسة الدولية؟ - موسكو. إسكمو. ألغوريتم. ٢٠١٠. ص. ١٨٩.

٢٦٨- ر. أوفينّيكوف. وول ستريت والسياسة الخارجية. موسكوز العلاقات الدولية. ١٩٨٠.

٢٦٩- «احذروا المؤسسة الخيرية!» // انترنت. موقع «الخط الروسي» (وكالة إعلامية - بحثية). إلى جانب صناديق «الثلاثية الكبرى» وصندوق سوروس، عمل في روسيا كل من صندوق مكآرثور وصندوق هنري م. جاكسون.

تاريخ بيوتات المال للمرابين الدوليين

إنَّ تاريخ الربا العالمي عبارة عن تناوب متتال ومستمر لأشخاص معيَّنين بغيرهم ولسلالات عائلية بأخرى. وللأسف لم تصل إلينا نهائياً أسماء جميع المرابين الدوليين.

وأكثر ما تمَّ تدوينه بشكل دقيق هو تاريخ المرابين في المدن - الدول الإيطالية مثل فلورنسا والبندقية وجنوة ولومبارديا. ففي القرن XIII كانت هناك عائلات المصرفيين من فلورنسا من أمثال باردي وبيروتشّي، وفي القرن XIV وبداية القرن XV - عائلات مصرفيين من فلورنسا مثل ميديتشي وباتشّي. وفي نهاية القرن XV وعلى امتداد القرن XVI – انتقلت الهيمنة إلى بيت المال لأسرة فوغّيروف الألمانية. وفي القرن XVII وعلى امتداد معظم القرن XVIII كان يوجد في أوروبا بضعة بيوت مال أسرية، من دون أن يكون لأي منها دور مسيطر.

إنَّ الوثائق التاريخية المتوافرة تسمح بالقول إنَّ مدة «حياة» بنوك بعينها ومدة تسنم قمة السلطة المالية من قبل بنوك عائلية بعينها لم يكن حتى بداية القرن XIX يتجاوز القرن الواحد.

وأخيراً، في نهاية القرن XVIII تظهر إلى مسرح الأحداث عائلة روتشيلد. لقد بقيت أسرة روتشيلد طيلة القرن XIX وفي القرن XX حتى الحرب العالمية الثانية بلا منافس، في حين أن بيوتات المال الأخرى كانت تلعب في أثناء ذلك دوراً ثانوياً تابعاً تجاه سلالة روتشيلد. وقد جاء قبل حوالي مئة سنة في المجلد رقم ٥٣ من قاموس بروكهاوز وإيفرون الموسوعي ما يلي بخصوص آل روتشيلد: «تقدَّر ثروتهم ببضع مليارات فرنك فرنسي تتركز في أيدي ١٠ ١٢ أشخاص».

جاء في المرتبة الثانية بعد آل روتشيلد بيت المال الذي كان ينتمي لآل بيرينغ.

وقد أشار إلى بيوتات المال تلك اللورد جورج غوردون بايرون في عام ١٨٢٢ في «دون جوان»:

أوه أيُّها الذهب! مَن ذا الذي يهيّج الصحافة؟ مَن الذي يسود في البورصة؟ من ذا الذي يحكم في جميع المجالس والمؤتمرات؟ مَن يرسم السياسات في انكلترا؟ مَن الذي يصنع الآمال والمصالح؟ مَن يهِب السعادة والمصائب؟ أنت تظّن أنها روح نابليون؟ كلا!؛ بل إنها ملايين[1] روتشيلد وبيرينغ! هي وصديقنا لافيت[2] الليبرالي» [٢٧٠] - أسياد الكون الحقيقيين: عليهم يتوقف قرض الأمة، سقوط العروش، وتبدلات أسعار الصرف؛ فالبورصة لا ترحم الجمهوريات، بل يجهد المصرفيون، بكل تأكيد، لكي تنمو الفوائد المضمونة في أرضك الفضيّة، أيتها البيرو.

لم يعد موجوداً بيت المال العائد لآل بيرينغ أو بارينغ: بنك BaringsBank الذي كان قد تأسس في القرن XVIII توقف عن العمل والوجود في عام ١٩٩٥ بعد أن أعلن عن إفلاسه نتيجة لعمليات محفوفة بمخاطر كبيرة قام بها مع العقود الآجلة (الفيوتشيرز، фьючерсы، futures) ومن ثم جرى بيعه لقاء مبلغ رمزي بمقدار ١ مليون جنيه استرليني.

أمّا آل روتشيلد في القرن XIX فقد كانوا خارج المنافسة ليس في أوروبا بل وفي العالم ككل.

قدّرت ثروة العائلة في سبعينيات القرن XIX بحوالي ١ مليار دولار - وهذا رقم خيالي في ذلك الحين. فلم يكن بإمكان أي مشروع من فئة

---

(١) وردت الكلمة Миллиóн هنا مكتوبةً في النص الأصلي كما تلفظ شفهياً في أثناء الحديث وكما تكتب في الشِعر мильóн – المترجم.

(٢) Jean Lafitte جان لافيتْ – قرصان «تفويضي» ومُهرِّب فرنسي كان يقوم وبموافقة ضمنية من الحكومة الأمريكية بنهب السفن الانكليزية والاسبانية في خليج المكسيك... المترجم.

المشاريع الضخمة أن يستغني عن مشاركتهم. بأموالهم كانت تُجرى أعمال التنقيب عن مناجم الألماس في جنوب أفريقيا، وبأموالهم كانت تبنى سكك الحديد في أوربا، وتم شراء الأرض لشق قناة السويس في مصر، وتم استخراج النفط في باكو وفي القوقاز الشمالي. وهم يملكون الحصة المسيطرة من أسهم شركة النفط العملاقة «رويا داتش شيل» التي تقدّمت من حيث حجم إنتاج «الذهب الأسود» على الشركات النفطية لآل روكفلر. وقد لجأ ملوك بروسيا وأباطرة النمسا وقياصرة روسيا أكثر من مرة إلى آل روتشيلد طلباً للقروض.

في بداية القرن العشرين ظهرت على مسرح بيوتات المال عائلات جديدة مثل آل روكفلر، وآل مورغان، وآل كون، وآل لويب، وآل غولدمان، وميلّون، وساكس ودوبون، وآل ليمان. وقد كانت لكل واحدة من هذه العائلات قصتها الخاصة في ذلك الحين. فالجميع تقريباً - من أصول أوربية، إلا أن نجاحهم كمصرفيين حقّقوه في الولايات المتحدة الأمريكية (باستثناء مؤسسي السلالات المالية من آل روكفلر وآل مورغان الذين ولدوا وترعرعوا في أمريكا). وكلهم بدؤوا، كقاعدة، من بزنس غير مصرفي لينشئوا فيما بعد مصارفهم الخاصة. وكثير منهم اغتنوا جراء تزويد الجيش بالأسلحة وبالمواد التموينية وبالتجهيزات اللازمة في سنوات الحرب الأهلية.

في عام ١٨٦٧ قام أبراهام كون وسولومون لويب بتأسيس بنك Khun, Loeb&Co. الذي سريعاً ما أصبح أحد أضخم المؤسسات الإقراضية الائتمانية في البلاد. وقد ارتبطت بهذا البنك أسماء مرابين كبار آخرين. من بينهم مدير البنك ياكوف (أو يعقوب) شيفْ، أوتّو كان، فيليكس فاربورغ وبنيامين بوتنفايزر.

وفي بداية القرن العشرين راح يتقدّم بالتساوي مع بنك Khun, Loeb&Co بيت المال العائد لآل مورغان (تأسس في عام ١٨٩٣) والذي تعود ملكيته لجون بييربونت مورغان. وكان هذا قد بدأ نشاطه من إمداد الجيش بالأسلحة في سنوات الحرب الأهلية، ثم راح يستثمر في قطاع الصناعة والسكك الحديدية. وحسب العديد من المصادر، لقد كان ج.ب. مورغان عميلاً أو وكيلاً غير معلن لتسيير مصالح آل روتشيلد في الولايات المتحدة الأمريكية. وحتى اليوم، يعتقَد أنَّ بنك JPMorgan، حسب كثير من المصادر، ما زال تحت سيطرة آل روتشيلد (وبالتحديد - من قبل فرع بنك Rothschild&Sons في لندن).

إنَّ البزنس الأمريكي منذ قرن ونيف وهو يتماهى في الذهن مع عائلة آل روكفلر. إذ يُعتقَد أنَّ جون روكفلر – مؤسس هذه السلالة المصرفية – هو أول ملياردير أمريكي مقدّرة ثروته بالدولارات.

لقد حدث ذلك، كما يعتقَد، عشية الحرب العالمية الأولى. وأما البداية فقد كانت بالنسبة لمؤسس سلالة آل روكفلر في سنوات الحرب الأهلية ١٨٦١ - ١٨٦٥، عندما راح يزوِّد الجيش بالطحين وبلحم الخنزير وبالملح. ثم راح بعد الحرب يعمل في مجال النفط، فأنشأ في عام ١٨٧٠ شركة StandrdOil (تدعى هذه الشركة اليوم ExxonMobil). وبعد ذلك قام بتأسيس بنك Chase الذي تحوَّل فيما بعد إلى بنك ChaseManhattan.

أما الأخوة ليمان (هنري وإيمانويل وماير) فقد جاؤوا إلى أمريكا في النصف الأول من القرن XIX وبدؤوا مسيرتهم من تجارة القطن. وفي وقت لاحق قام الأخوة ليمان بتأسيس بنك Lehman&Brothers.

كما أنشأت عائلتا فارغو وباترفيلد شركة Americans Express.

وفي عام ١٩٧٧ حصل اندماج بين بنك .Khun, Loeb&Co مع بنك Lehman Brothers, ليتشكل بعد ذلك بنك Lehman Brothers, Inc. وبعد مرور سبع سنوات حصل اندماج هذا البنك الأخير مع American Express (مع الاحتفاظ باسم LehmanBrothers) [٢٧١]. وفي ليلة الاثنين من أيلول عام ٢٠٠٨ تقدّم بنك LehmanBrothers بدعوى أمام المحكمة المختصة معلناً عن إفلاسه. وقد وصلت قيمة البنك في السوق عشية هذا الإعلان عن الإفلاس إلى مبلغ ٦٩١ مليار دولار. فقد وصلت ديون هذه الشركة المصرفية القابضة إلى حدود ٦١٣ مليار دولار، في حين أنَّ الموجودات السائلة في الميزانية - ٦٠ مليار دولار فقط. لقد كان هذا أعظم إفلاس في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية؛ بل والعالم كله الذي أعطى دفعاً لبداية الأزمة المالية العالمية.

نحن لا نعرف حتى النهاية الأسباب التي أدّت إلى مثل ذلك الإفلاس ولماذا رفضت السلطات الأمريكية مد يد المساعدة «لتيتانيك» وول ستريت الغارق. ونحن لا نستبعد فكرة أنّ المساهمين الرئيسيين في البنك الاحتياطي الفدرالي قرّروا «إعادة شحن» «الأصول السامة» (أي الأوراق المالية) من بنوك أخرى في وول ستريت إلى كاهل هذا «التيتانيك»، ومن ثم إعادة نقل الأموال السائلة العائدة لبنك LehmanBrothers من «تيتانيك» هذا إلى السفن الأخرى (وقد كانت «إعادة نقل الشحنات» المقابلة تجري من حيث الشكل حسب عقود في منتهى الدقة ومن دون أي عيوب). ليتم بعد ذلك التضحية به وإرساله إلى «حتفه» لكي تتمكن بقية البنوك من الخروج سالمة غانمة من الأزمة. لم يتأذَ المرابون الدوليون جرّاء ذلك، بينما اضطر أن يدفع الثمن زبائن LehmanBrothers قليلو الحظ.

لقد أزاحت حادثة بنك LehmanBrothers الستارة بعض الشيء عن أسرار وول ستريت. ونحن نشك في أنَّ بنوك وول ستريت - مجرد مجموعة من الأقنعة التي يتخفّى وراءها الأشخاص أنفسهم من المرابين الدوليين. إنه أشبه باتحاد احتكاري (سنديكات) إجرامي يخضع لسيطرة ولرقابة مجموعة صغيرة من المرابين الدوليين والذي يمكن أن نطلق عليه اسم «WallStreetLimited». كلمة ليميتِد Limited تعني أنّ هذه الجمعية الاحتكارية لا تفي بالتزاماتها، ولذلك فهي تقوم بنقل جميع التكاليف إلى عاتق إمّا الزبائن المخدوعين، وإما إلى الخزانة الحكومية، أي إلى دافعي الضرائب. ففي هذه الحال يبقى المرابون الدوليون «محتفظين بمواقعهم وبمصالحهم» وحتى إنهم يصبحون أكثر ثراءً، وذلك عن طريق تقديمهم ضحية هذه اللافتة أو تلك التي لن نعثر خلفها بعد الأزمة الدورية سوى على «أذني الحمار القتيل». كما يمكن مقارنة العلاقة بين البنوك التي تدخل في عداد هذا السنديكات بالعلاقة في منظومة الأواني المستطرقة. وإنَّ الموظفين الكبار في بنوك وول ستريت يعرفون جيّداً مبادئ ومخططات العمليات في إطار السنديكات، ولكن يجب عليهم أن يَلْزموا الصمت. وهم ينالون علاوات أو مكافآت إضافية لقاء صمتهم هذا. أمّا أعضاء الاتحاد الاحتكاري (السنديكات) فيحافظون على نظام آلي من السلوك والأفعال، وهناك حسابات منفصلة للأصول وللسندات، ولكن المسائل الإستراتيجية والقضايا الحيوية تُحَل بالتعاون وبالتعاضد [٢٧٢]. وول ستريت تنفق أموالاً كبيرة في سبيل الحملة الدعائية بهدف «تلميع» صورة البنوك، وهذا ما تقوم به وسائل الإعلام الجماهيري الخاضعة لسيطرة المرابين الدوليين. أما في حقيقة الأمر فإنَّ بنوك وول ستريت ليست سوى «أغلفة» بأحجام متواضعة جدّاً (مقارنةً بأحجام الأصول والسندات) من رؤوس الأموال

التأسيسية ومع بنية غير واضحة المعالم لرأس المال (أي توزّع المالكين). هنا يغلب حضور الأشكال غير المساهمة في الرقابة والتحكم [٢٧٣].

وهذا مثال آخر عن الالتحام والاندماج المالي بين سلالات ومجموعات المرابين. في عام ٢٠٠٠ ابتلع بنك JPMorgan الخاضع لسيطرة آل روتشيلد بنك تشيز مانهاتن ChaseManhattan الذي يعتبَر وليد آل روكفلر. ثم تشكّل بعد ذلك هجين باسم بنك JPMorganChase. إنَّ هذا الوليد الجديد هو جزء مكوِّن في السنديكات التي ذكرناه سابقاً أي WallStreetLimited. وعلى مثال هذه الاندماجات نرى بوضوح كيف يحصل التحام وتشابك أكبر وأكبر بين الأنشطة (البزنس) المالية لسلالات مستقلة. ومن المحتمل أنه بنتيجة هذه الاتحادات والإدغامات يجري تبدّل في موازين القوى في «الأولمب» المالي بين المشاركين في صفقات المرابين. ذلك لأنه خلف كلمات «اتحادات واندماجات» في بعض الأحيان تتخفى عملية ابتلاع (أو إخضاع) نشاط مالي (بزنس) ما لآخر.

٢٧٠- جاك لافيت (١٧٦٧- ١٨٤٤) رجل مال ودولة فرنسي، مدير بنك فرنسا.

٢٧١- في عام ١٩٩٤ تم تفكيك هذا الاتحاد، لتصبح AmericanExpress شركة مستقلة من جديد.

٢٧٢- انظر: جوليتّو كيزا. يحكم هذا العالم ٩ أشخاص. // موقع «الحرب والسلم». ٠٥/ ٠٩/ ٢٠١١.

٢٧٣- إن إدارة بنوك وول ستريت تختلف كليّاً عما جاء في الكتب وينطبق على الشركات المساهمة التقليدية. وهذا الموضوع، بالمناسبة، خارج نطاق مهمة هذا الكتاب.

الطابع «العائلي» للبزنس

من المعروف أنّ القرن XIX (خصوصاً النصف الثاني منه) شهد فورة في إنشاء جمعيات وشركات مساهمة و/ أو إعادة تحويل الشركات الخاصة القائمة إلى جمعيات مساهمة مفتوحة. أما البزنس العائلي الخاص فقد تمَّ القضاء عليه نهائياً في القرن العشرين أبان الحروب، وبسبب عمليات التأميم ونتيجة لسن تشريعات تمنع الاحتكار وغير ذلك من الأسباب. لقد ورد في الكتب التعليمية (في «الاقتصاد» - المترجم) أنَّ الشكل التعاوني (المساهماتي) لتنظيم البزنس هو أكثر تقدّمية بالمقارنة مع الشركات الخاصة ذات الطابع العائلي. هذه مقولة مشكوك فيها جدّاً. إنَّ التجربة العالمية تبرهن على أنَّ شركات الإنتاج العائلية (وهذا معروف بشكل جيد للمتخصصين) تمتلك استقراراً وقدرة على الحياة والنماء أكبر. فهي تملك الدافع لأن «تعيش وتبقى إلى الأبد»، وليس العمل وفقاً للمنطق الانتحاري القائل بضرورة تحقيق أكبر قدر من الأرباح السريعة. إنّ مثل تلك الأعمال (العائلية - المترجم) تملك مبادئ راسخة من النشاط، وطاعة أو تابعية إدارية صارمة، وهي تلجأ إلى استعمال الأشخاص «الغرباء» في الحدود الدنيا فقط، بالإضافة إلى أنها تستنبط برامج طويلة الأمد للتطوير.

لقد شجّع المرابون الدوليون عملية انتقال الشركات الأخرى إلى الشكل التعاوني (المساهماتي) وهذا ما سهّل عليهم بسط سيطرتهم على تلك الأشكال من البزنس. في حين أنهم سعوا بكل طاقاتهم من أجل المحافظة على الطابع العائلي لنشاطهم في ميدان التجارة والأعمال. وأوضح مثال على ذلك - آل روتشيلد الذين يظهرون اليوم، في القرن XXI عن نزعة محافظة وما زالوا يحافظون على بنوكهم وشركاتهم في هيئة بزنس خاص على أساس

رأس المال العائلي. أكثر من ذلك، لقد حاولوا دائماً أن يستخدموا في المناصب القيادية والحساسة في شركاتهم وبنوكهم العائلية أشخاصاً يمتّون ولو بأدنى صلة قرابة دموية مع آل روتشيلد. يقال إنَّ مؤسس السلالة مائير أمشيل روتشيلد أشار في وصيته إلى أنَّ المواقع القيادية في البنوك والشركات يجب أن يشغلها أبناء العائلة فقط (بالمناسبة، ممنوع على النساء من آل روتشيلد أن يمارسنَ أي نوع من البزنس).

لقد كان بيت المال العائد لآل لازار في القرن XIX أيضاً طابع بزنس عائلي خاص. وقد تم تأسيسه من قبل ثلاثة أشقاء فرنسيين - الكساندر وسيميون وايليا لازار - في أمريكا أبان «حمى الذهب» في كاليفورنيا. ثم نقل بنك لازار مركز نشاطه إلى فرنسا في وقت لاحق. وكان يطلق عليه لقب الوكيل المفوَّض لآل مورغان في أوربا. واليوم هو عبارة عن بنك فرنسي أمريكي عائد لمالكين آخرين، وقد أشرف على إدارته على مدى الأربعين سنة بعد الحرب العالمية الثانية رجل المال الأمريكي المعروف فيليكس روهاتين.

حدث في كثير من البنوك والشركات الأخرى ما يشبه عملية اجتراف لرأس المال وللبزنس العائلي، ليشغل المواقع القيادية فيها أشخاص لم يكونوا في البداية ينتمون إلى سلالة مؤسسي البزنس.

مثلاً، في عام ١٩٦٩ وبعد وفاة روبرت نيمان، وصل إلى رئاسة بنك LthmanBrothers, Inc. أناس «غرباء». راح استقرار البنك يضعف بالتدريج ليحدث في عام ٢٠٠٨ إفلاس نهائي للبنك في أثناء الأزمة.

أما بعض البنوك التي تسمّى «أحادية العائلة» فإنها بالتدريج تتحول إلى «متعددة العائلات». فاليوم، مثلاً، عائلات روكفلر ومورغان وكون

ولويب يسيطرون بالتساوي على التكتل المالي المؤلف من CityGroup، وبنك JPMorganChase، والاتحاد الاحتكاري النفطي ExxonMobil. وهم حريصون بشكل كامل لكي لا يدخل أشخاص «من الخارج» أو عابرون» لا إلى فريق المساهمين ولا إلى دائرة القيادة العليا للشركات والبنوك.

إنَّ خرق هذا المبدأ لا يحمل تهديداً بإضعاف مواقع بيت المال العائلي فحسب؛ بل وحتى قد يؤدي إلى هلاكه واندثاره. واليوم يتشكّل ملاك العاملين في غالبية البنوك من «الطاقم» وليس من «العائلة». ويمكن «للطاقم» أن يتألف من أناس، **أولاً**، غير معروفين كثيراً للقيادة؛ **وثانياً**، لا ينقادون بسهولة. والمرابون الحقيقيون يعرفون جيدا الفرق بين الروح «العائلية» والروح «التعاونية» ولذلك فهم لا يسمحون لأناس غرباء بالتسلل إلى نشاطهم في ميدان البزنس.

سبق وذكرنا أن بنك آل بيرينغ القديم جدّاً كان قد أفلس في عام ١٩٩٥. لقد حدث ذلك لأنه لم يبق في إدارة البنك أحد من آل بيرينغ (أو بارينغ). إذ أصبح «يقود» البنك فعلياً أناس غرباء تماماً، ولم يكن ثمة شيء يذكّر بآل بيرينغ سوى اللافتة. فقد كان البنك مكتظاً بأناس «عابرين» بمن فيهم شخص يدعى نيك نلسون الذي كان يقوم في البنك بدور المدير التجاري في البورصة (ترايدِر[1]). وقد كان مسؤولاً عن تجارة العقود الآجلة في بورصة سنغافورة ووصل بالخسائر في فترة قصيرة إلى مبلغ ١,٤ مليار جنيه استرليني الذي كان قاتلاً بالنسبة للبنك.

---

(١) موظف وسيط في البنك يتابع طلبات الزبائن لشراء وبيع الأوراق المالية العائدة للبنك في البورصة.

إنَّ مثل هذه الفضائح تحدث بشكل دوري ومع مصارف أخرى أيضاً، خصوصاً تلك التي فقدت صفة أن تكون «عائلية». ذلك أنَّ مدراء مثل هذه البنوك يتعاملون مع رأس المال المؤتمنين عليه على أنه ممتلكات غرباء: إما يقومون بسرقة وبنهب هذه الممتلكات بشكل صريح، وإما أنهم يقومون بعمليات محفوفة بمخاطر كبيرة خدمة لمصالح المساهمين ومصالحهم الخاصة (بانتظار علاوات وجوائز ترضية).

الزيجات السلالية كأداة مالية في أيدي المرابين الدوليين

إنَّ الزيجات السلالية تمنع «تذرية» رأس المال العائلي. لقد كُتِب كثير عن زيجات القرابة داخل سلالة آل روتشيلد عند الحديث عن سيرة هذه العائلة. ففي القرن XIX أكثر من نصف الزيجات التي عقدها أفراد هذه السلالة كانت، حسب كُتّاب سيرة آل روتشيلد، تتم داخل العائلة بالذات. وقد بلغ عدد هذه الزيجات خلال قرنين مئات الحالات.

كما أصبحت أمرّاً مألوفاً الزيجات بين ممثلي العائلات المصرفية المختلفة.

لنأخذ، على سبيل المثال، بنك .Khun, Loeb&Co . لقد تحول مالكو البنك والمدراء فيه إلى عائلة واحدة كبيرة، نتيجةً للتقارب التدريجي الدموي بين أفراد العائلتين عن طريق الزواج. مثلاً، ابنة سولومون لويب تزوجت من ياكوب (يعقوب) شيفْ، وفيليكس فاربورغ تزوج من حفيدة سولومون ليوب نينا. أما رئيس بنك .Khun, Loeb&Co بنيامين بوتنفايزر فهو متزوج من حفيدة أحد أشقاء ليمان. أي أنَّ عدد مثل هذه التحالفات القائمة على الزواج كثيرة جدّاً.

إلا أنه، للحقيقة، قد تظهر في حالة الزيجات السلالية بين الأقرباء من الدرجة الأولى والثانية، مفاجآت «وراثية» على شكل ولادات أطفال

بانحرافات عقلية ونفسية وجسدية، بيد أنّ مثل هذه المخاطر تتراجع إلى المرتبة الثانية عندما تُحلّ مسائل تتعلق بالزواج فتتقدّم إلى المرتبة الأولى المصالح المادية والمالية.

الانغلاق - مبدأ هام وجوهري في حياة المرابين، والحديث يدور عن الانغلاق في الحياة الشخصية والخاصة كما في البزنس. وقد يتطور الانغلاق في بعض الأحيان إلى سلوك أو إلى «ذهنية مؤامراتية». ولهذا الغرض كثيراً ما يتم استخدام وجوه بديلة (بدائل) أو شركات بديلة وصناديق استئمانية (موثوقة) مختلفة، بالإضافة لنظام المشاركة متعددة المستويات في رأس المال من قبل شركات ومكاتب أفشور أخرى وغير ذلك. عادة تقوم الصناديق الاستئمانية بإدارة حصص الأسهم التي يملكها المرابون في مختلف الشركات والبنوك، ولكن الصناديق بحد ذاتها تكون تحت رقابة وسيطرة المرابين أنفسهم. عملياً يكون من شبه المستحيل تقدير حالات وممتلكات المرابين، ومن الصعب بلورة تصور دقيق عن مجالات وميادين البزنس التي تخضع لسيطرة هذه العائلة أو تلك. آل روتشيلد، مثلاً، يتصرفون حسب رأي المحللين من خلال هكذا عميل لهم مثل جورج سوروس الذي يُعتبَر أحد أهم المضاربين الماليين في العالم. فهو، إذا صحَّ التعبير، مصرفي «شعبوي» ويشغل موقعاً متقدّما على الدوام في تصنيفات مجلة «فوربس» لأكثر الأشخاص ثراء في العالم. أما ثوابتهم الإيديولوجية ومواقفهم السياسية فيقوم آل روتشيلد بالإعلان والتصريح عنها من خلال رجال سياسة «ذات حضور شعبي» وبواسطة صحفيين خاضعين لهم. من خلال، مثلاً، جاك أتِلّي الذي كان في السابق رئيس البنك الأوربي للتنمية والتطوير، ومن ثم مستشاراً للرئيس ن. ساركوزي.

التوجه نحو بناء علاقات مع السلطة السياسية. يمارس المرابون نشاطهم معتمدين على تلك الفرص والإمكانيات التي تمنحها لهم علاقاتهم مع الحكومة ومع السلطة التشريعية، مع الملوك والرؤساء وغير ذلك والخ. حتى إنه ظهر مصطلح «مجمع مصرفي – سياسي» (БПК). بيدَ أنَّ دور كل من البنوك والسلطة السياسية في هذا المجمع غير متساوٍ: لقد حوّل المرابون سلطة الدولة ومنذ زمن بعيد إلى خادم مطيع لهم. الصيغة الكلاسيكية لحركة رأس المال التي صاغها مؤسس الماركسية هي: Д – Т - Д`. أما الصيغة الأكثر أهمية في الظروف الحالية فهي: Д – В – Д`. أي إنَّ رأس المال ينمو عن طريق استثماره في السلطة السياسية (ويرمز لها الحرف B في الصيغة الثانية) وليس عن طريق استثماره في السلع (أو إنتاج السلع). أمّا آليات زيادة أو تراكم رأس المال من خلال شراء السلطة فمتعددة ومتنوعة، ولكن المرابين، قبل كل شيء، يحصلون على إمكانية الوصول إلى الرصيد المالي للدولة - الميزانية. عدا عن ذلك، يصبح بإمكانهم من خلال شراء السلطة تمرير القوانين والتشريعات المناسبة لهم، كما يقومون بممارسة الضغط على المنافسين ويحاولون كسب ولاء القضاة وغير ذلك والخ.

آل روتشيلد يعلنون صراحة وبتحدٍّ أنهم لا يتدخلون في شؤون السياسة. لكن الواقع يشهد عكس ذلك. بل إنهم بكلِّ بساطة يفعلون ذلك بشكل أكثر حصافة ودقّة من المرابين الآخرين. كتب بهذا الخصوص الباحث التاريخي في شؤون البنوك جان - ماري شميت ما يلي:

«من حيث الشكل يختلف آل روتشيلد عن آل روكفلر، أو لنقل عن آل فورد، بأنهم لم يتعاطوا في الشأن السياسي قط. ولكنهم كانوا يقومون بإسقاط الملوك وبمنع الحروب، قاموا بإغلاق الصحف وبإقالة وزراء، طالما أنَّ ذلك كان يخدم مصالحهم» [٢٧٤].

اللجوء لاستخدام جميع الوسائل والأدوات في سبيل الوصول إلى الهدف. نظراً للحماية المعلوماتية التي تتمتع بها حياة وبزنس المرابين فإنَّ هذا الجانب من نشاطهم غير معروف إلا في حدود ضئيلة وضيّقة. إلا أنه بالاعتماد على مصادر مختلفة (مثل الكتاب الشهير «لجنة الثلاثمئة» لصاحبه جون كاليمان) بات معروفاً أنّ المرابين كسبوا وما زالوا يكسبون أموالاً طائلة من تجارة المخدرات وصفقات الأسلحة غير الشرعية، وأنهم لا يأنفون من اللجوء إلى اغتيالات مأجورة، وإلى تشويه وتلطيخ سمعة السياسيين البغيضين بالنسبة لهم ورجال الأعمال المنافسين لهم في البزنس وغير ذلك. كما أنهم يعتمدون من أجل تنفيذ كثير من عملياتهم، مثلما سبق وذكرنا، على الدعم العسكري للدولة ويقومون بإثارة الحروب ويدبّرون الثورات، بالإضافة إلى أنهم يستخدمون بنشاط كبير أجهزة الاستخبارات.

٢٧٤- الاقتباس من: كيريل بريفالوف. آل روتشيلد جميع البلدان // المحصلة. ٢٤ / ٠٩ / ٢٠٠٧.

بزنس المرابين الدوليين: نشاط على مستوى العالم

لقد تشكلت الشبكة المالية الدولية في أوربا منذ عهد فرسان الهيكل[1] الذين كانوا يملكون «نقاط استناد» في الفضاء الممتد من إسكندينافيا حتى البحر

(١) فرسان الهيكل، أو فرسان المعبد ويلقبون بالجنود الفقراء **للمسيح ومعبد سليمان...** كانوا أحد أقوى **التنظيمات العسكرية** التي تعتنق **الفكر المسيحي الغربي**وأكثرها ثراءً ونفوذاً، وأحد أبرز ممثلي الاقتصاد المسيحي، ودام نشاطها ما يقرب من القرنين في **العصور الوسطى**. ذاع صيت التنظيم في **العالم المسيحي** بعد أن صدقت عليه رسمياً **الكنيسة الكاثوليكية** سنة ١١٢٩ تقديراً، ومضى بخطا متسارعة في القوة والنفوذ، ونمت أعداد أعضائه بصورة مطردة. وثبتت أقدام فرسان المعبد في حلتهم البيضاء المميزة **بالصليب** الأحمر كإحدى أمهر وأخطر **الوحدات العسكرية** المشاركة في =

الأبيض المتوسط؛ بل وحتى شمال أفريقيا وفي الشرق الأدنى. ولكن بعد حل التنظيم في بداية القرن XIV أصبح النشاط المالي للمرابين محصوراً في نطاق فضاء أضيق (حتى إن المرابين في المدن – الدول فلورنسا والبندقية وجنوة ولومبارديا ما كانوا يحلمون بمثل هذا الانتشار كالذي كان لدى فرسان الهيكل).

لكن أوسع مدى دولي في الحقيقة إنما حققه النشاط الربوي مع آل روتشيلد. بدأ مؤسس السلالة المالية مائير آشمِل روتشيلد يشعر بضيق الفضاء الألماني حيث قام بتأسيس رأس ماله. لذلك قام بتخصيص أولاده الخمسة في البلدان الرئيسية من أوربا: ناتان - في لندن، جيمس - في باريس، آمشِل - في فرانكفورت، سولومون - في فيينا، وكارل - في نابولي. وهناك قام الأخوة بتأسيس شركاتهم المالية. لقد منح توافر شبكة مالية دولية أفضلية لآل روتشيلد (حسابات سريعة وتلاعب سريع وعملياتي بالموارد المالية، تبادل المعلومات وتنسيق الجهود من أجل ممارسة التأثير اللازم على

=**الحملات الصليبية** كما أدار أعضاء التنظيم المدنيون بنية تحتية **اقتصادية** واسعة النطاق في كافة أنحاء **العالم المسيحي** ويعزى إليهم الفضل في ابتكار بعض الطرق المالية، والتي كانت بمنزلة الصور الأولية لنظام **المصارف والبنوك** الحديث كما شيدوا **الحصون** وأقاموها في كل مكان في **أوربا** وفي **الأرض المقدسة**. ارتبط فرسان الهيكل بقوة **بالحملات الصليبية**، وعندما لحقت الهزيمة **بالحملات الصليبية في القدس**، خسر التنظيم كثيراً من الدعم. وانتشرت الشائعات حول الاجتماعات والاحتفالات السرية التي يعقدونها ما أثار الريبة حيالهم، وانتهز **فيليب الرابع ملك فرنسا** الفرصة، إذ أثقلته ديونه المالية للتنظيم؛ وفي سنة ١٣٠٧، اُعتقل الكثير من أعضاء التنظيم في **فرنسا**، وأُكرهوا تحت التعذيب على تقديم اعترافات مختلقة، لينتهي مصيرهم **بالإعدام على المحرقة**. وقام **البابا كليمنت الخامس**، بضغط من **الملك فيليب**، بحل التنظيم سنة ١٣١٢. وعلى إثر ذلك الاختفاء المباغت لشريحة واسعة من المجتمع **الأوربي** انتشرت الشائعات والأساطير حول التنظيم، والتي بسببها ظل اسم فرسان الهيكل حياً حتى الوقت الحاضر. المترجم.

الشخصيات الأولى في الدولة وغير ذلك)، كل هذا أتاح لهم أن يمارسوا تأثيراً ونفوذاً قوياً على الأحداث السياسية في أوربا والعالم.

وبعد أن ضمنوا استقرار نشاطهم في أوربا، راح آل روتشيلد يوسعون نشاطهم ونفوذهم ليشمل العالم الجديد. وقد تجلى ذلك النفوذ في أنهم أنشؤوا هناك شبكة عملاء خاصة بهم.

فعلى سبيل المثال، أصبح الكساندر غاميلتون عميلاً لمائير آمشِل روتشيلد منذ نهاية القرن XVIII. ثم أصبح في وقت لاحق وزيراً للمالية في الولايات الأمريكية الشمالية، وبفضل جهوده تمّ تأسيس أول بنك مركزي في تلك البلاد وذلك في عام ١٧٩١. وفي عام ١٨٢٤ أصبح آل روتشيلد الممولين الشخصيين الرئيسيين للإمبراطور المكسيكي. أما روسيا فقد قصدها آل روتشيلد في وقت متأخر بعض الشيء، حين صعد إلى العرش الكساندر II وبعد أن سارت روسيا على طريق التطور الرأسمالي. حينئذ بدأت وزارة المالية الروسية توظِّف القروض الحكومية بنشاط كبير في الأسواق المالية الأوربية، معتمدةً في ذلك على خدمات آل روتشيلد (غالباً الفرع الفرنسي منهم).

وقد تم إيلاء اهتمام خاص بمسائل الاتصال السري والسريع بين مراكز الشبكة المالية. فتمَّ لهذا الغرض تأسيس خدمة بريد خاصة، إلى جانب استعمال الحمام الزاجل. كما أنهم لجؤوا إلى استخدام الشيفرة. ففي المراسلات البريدية كانوا يستخدمون لغة خاصة هي عبارة عن لهجة ألمانية كانوا يتكلمون بها في الغيتو (اليهودي) في فرانكفورت، أما الأحرف فكانت مستعارةً من اللغة العبرية القديمة.

اليوم آل روتشيلد لديهم بنوك ومنشآت في ٤٠ بلداً من بلدان العالم. أما أفراد العائلة فيعيشون في عشرات بلدان العالم. ومع ذلك يمكن بوضوح تحديد بلدان الإقامة الرئيسية بالنسبة لهم -بريطانيا العظمى وفرنسا. تليهما الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا.

لرئيس السلالة الحالي ديفيد روتشيلد ثلاثة أبناء - صبي وابنتان. وهو ينوي أن يقتدي بجدّه ويخطط أن يرسل أبناءه إلى أنحاء مختلفة من العالم - إلى الولايات المتحدة الأمريكية وإلى أوربا وآسيا (فاليوم حتى النساء يحق لهن أن يعملنَ في البزنس).

والمرابون الدوليون يستخدمون البنوك متعددة الجنسيات أو العابرة للقوميات (THБ, TNB) كشكل من أجل تدويل نشاطهم المالي.

مثلاً، بنك JPMorganChase — هو بنك متعدد الجنسيات نموذجي، حيث مقرّه الرئيسي يوجد في نيويورك (وول ستريت)؛ بينما يقوم بعمليات في ٦٠ بلداً من بلدان العالم، بما في ذلك في روسيا. كما أن الشركة المصرفية في هونغ كونغ وفي شنغهاي (HSBC) تعتبر واحدة من أضخم البنوك في العالم (وربما حتى أضخم بنك على الإطلاق). وحسب بعض المصادر، يخضع هذا البنك لسيطرة آل روتشيلد. يوجد مقرّه الرئيسي في لندن، ويملك خارج انكلترا ٧٥٠٠ مكتباً أو مقرّاً في ٨٧ بلداً من بلدان العالم.

آل روتشيلد: مركزية السلطة العائلية والبزنس العائلي

أكثر ما يتضح مبدأ مركزية السلطة في العائلة ومركزية النشاط المالي العائلي على مثال سلالة آل روتشيلد. فقد أشار مؤسس السلالة مائير آمشِل روتشيلد في وصيته إلى أنه يجب على ورثته والخلف من بعد ذلك أن ينتخبوا

رئيساً للعائلة من بينهم، بحيث يخضع له بقية أفراد العائلة ويقومون بتنفيذ قراراته من دون اعتراض. لقد أتاح هذا المبدأ الهام جدّاً في الإدارة، بكل تأكيد، للبزنس العائلي الدولي أن يصمد وأن يزدهر. إنّ أكثر المسائل الحساسة يحلّها آل روتشيلد في اجتماعات مجلس العائلة حيث يحق لرئيس كل فرع أن يعبِّر عن رأيه. هذا يشبه مبدأ المركزية الديموقراطية الذي كان مثبّتاً في النظام الداخلي للحزب الشيوعي السوفييتي (والذي غالباً ما جرى خرقه). من المعروف بشكل جيد أنه بعد وفاة مائير آمشِل روتشيلد في عام ١٨١٢ تم انتخاب رئيس للسلالة ناتان روتشيلد الذي كان مستقراً في لندن. وفي كل بلد يوجد فيه بزنس لآل روتشيلد كانت توجد دائماً علاقة مميزة من الخضوع والطاعة. وقد حافظ آل روتشيلد على هذا المبدأ والتزموا به بهذه الدرجة أو تلك على الدوام في الآونة الأخيرة أيضاً.

في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية يعتبر كل من الفرع البريطاني والفرع الفرنسي الأقوى والأكثر نفوذاً من بين جميع فروع سلالة آل روتشيلد الدولية. وهناك أيضاً أفرع أخرى - فرع أمريكي، وفرع سويسري. وقد تشكل هذا الفرعان في سنوات الحرب العالمية الثانية، عندما قام الفاشيون بمصادرة ممتلكات آل روتشيلد في فرنسا، بينما هاجر أفراد العائلة من هناك إلى ما وراء المحيط أو انتقلوا إلى سويسرا المحايدة. جرت العادة أن يتم اختيار ممثل الفرع في لندن أو في باريس رئيساً لكامل السلالة.

أما اليوم فقد انتقلت مقاليد الحكم في سلالة آل روتشيلد إلى ديفيد روتشيلد (من مواليد عام ١٩٤٢) - رئيس الفرع الفرنسي من السلالة. وقد استلم ديفيد قيادة الفرع الفرنسي بعد وفاة رئيس هذا الفرع البارون غ. دي. روتشيلد قبل فترة ليست بعيدة. أما قبل ذلك فقد كان رئيس السلالة العائلية

ككل إيفلين روتشيلد الذي كان ينتمي إلى الفرع البريطاني من السلالة. وبسبب كونه طاعناً في السن فقد نقل إيفلين السلطة إلى ديفيد. وهذا ما تنقله وسائل الإعلام الجماهيري أيضاً. ولكن ثمة رأياً آخر عبّر عنه بعض المراقبين والمحللين. يدور صراع مرير و«غير معلن» بين فرعي لندن وباريس، وقد كانت الغلبة في بداية القرن XXI إلى جانب الفرع الباريسي الذي كان قبل فترة غير بعيدة على وشك الاندثار (بعد تأميم بنك روتشيلد في باريس عام ١٩٨١).

واليوم تتجمع جميع خيوط التحكم وإدارة ممتلكات وأصول سلالة روتشيلد في شركة قابضة باسم FamilyCompany التي يرأسها ديفيد روتشيلد. أما الشركة القابضة الأخرى الهامة لسلالة آل روتشيلد - ConcordiaB. V. فهي في عهدة بنكي روتشيلد في كل من لندن وباريس، وهما أيضاً يسيطران على شركة أخرى قابضة باسم ContinuationHoldingsofSwiterland التي بدورها تسيطر على ممتلكات وأصول آل روتشيلد في سويسرا؛ وهي تمتلك أيضاً جميع الأسهم العائدة لآل روتشيلد الأمريكيين والكنديين. ويجب أن نذكر أيضاً من بين الشركات القابضة لسلالة آل روتشيلد شركة Сосьте д`энвестисман дю Hop، التي تشرف وتسيطر على أملاك آل روتشيلد الفرنسيين.

واليوم في ظروف الأزمة تجري عملية تكاتف ودمج الجهود بين جميع فروع السلالة الدولية لآل روتشيلد، وهذا ما يمنحهم إمكانية جيدة لتعزيز مواقعهم في الميدان المالي الدولي؛ بل إنَّ بعض المراقبين والمحللين يتحدثون عن «عصر نهضة» لسلالة آل روتشيلد في القرن XXI.

يُعتبَر بنك NMRothschild&Sons في لندن أهم ممتلكات آل روتشيلد، وقد كان أسّسه ناتان روتشيلد في بداية القرن XIX. وهناك بنوك أخرى ضخمة تنتمي إلى إمبراطورية آل روتشيلد مثل:

othschild&CieBanque (في فرنسا) وبنك RothschildAG (في سويسرا).

ومن بين البنى المالية غير المصرفية لسلالة آل روتشيلد يجب أن نذكر شركة الاستثمارات AnticusCapital التي يقوم ناتانيل روتشيلد بدور رئيس مناوب أو رئيس مشارك في مجلس إدارتها. وقد قُدّر رأسمال الشركة عشية الأزمة بحوالي ١٤ مليار دولار، فقدت منها خلال الأزمة ٥ مليار دولار.

كما يعتَبر مهمّاً بنك الاستثمار البريطاني J. JNRLtd Aron&NatanRothschildEnergynationalLimited) الذي يقوم باستثمارات في شركات الطاقة الروسية والأوكرانية (وهو أيضاً يقع تحت سيطرة ناتانيل روتشيلد).

لا تنحصر مصالح آل روتشيلد في المجال المالي. فهم يملكون شركات في صناعة التعدين: Anglo-AmericanCorporationofSouthAfrica (متخصصة باستخراج الذهب والألماس واليورانيوم وغيرها من الثروات الباطنية، وشركة RioTinto (استخراج الفحم والحديد والنحاس واليورانيوم والذهب والألماس والألومينيوم)، وشركة DeBiers (استخراج ومعالجة الألماس).

أما في قطاع الطاقة فتعتبر شركة VancoInternationalLimited هي الأضخم من بين شركات وممتلكات آل روتشيلد، وهي تستثمر في التنقيب واستخراج النفط والغاز.

وتتميز في ميدان التطوير العقاري الشركة الهنغارية Trigranit التي يمتلك فيها ناتانيل روتشيلد ١٢% من الأسهم (لقد استثمرت في قطاع العقارات في روسيا وحدها ٥ مليارات دولار).

كما تمتلك سلالة آل روتشيلد عدداً لا يحصى من الشركات في ميادين التجارة وبزنس الفنادق والمطاعم، في إنتاج النبيذ وفي مجال الإعلام والنشر. وعلى

وجه الخصوص يسيطر آل روتشيلد على دار الطباعة والنشر الباريسية « пресс де ла сите»، وعلى الصحيفة الفرنسية «ليبراسيون» وعلى دور الطباعة والنشر البريطانية «إيكونوميست» ،«ديلي تلغراف» وشركة بي. بي. سي. التلفزيونية.

لكل تلك الأسباب المذكورة أعلاه يُعتبَر من الصعب جدّاً بمكان تقدير القيمة النقدية لثروة سلالة آل روتشيلد. وتتراوح التقديرات ما بين ١.٤ مليار (المصادر الاسرائيلية) وبين ١٥ مليار دولار (المصادر الفرنسية). وقد بلغت أرباح عائلة آل روتشيلد في عام ٢٠٠٣، حسب تقديرات المصادر الفرنسية، ٨٢٨ مليون دولار[٢٧٥]. أمّا تقدير قيمة الأصول والممتلكات الواقعة تحت سيطرة سلالة آل روتشيلد فمن سابع المستحيلات. ومع ذلك، وانطلاقاً من تلك الأرقام، يبدو أنَّ الرأسماليين من الموجة الجديدة قد نجحوا في ازاحة آل روتشيلد. إذ أصبح موقعهم متواضعاً جدّاً إذا ما قورنوا مع بيل غيتس اياه أو مع وورن بافيتْ، ومع المضاربين في وول ستريت أو مع بعض الأوليغارشيين الروس. إلا أنّ من المهم بمكان تقييم مواقع سلالة آل روتشيلد لا من حيث المعطيات الكمية فحسب؛ بل وبناء على مواصفات نوعية. إذ ثمة أفضلية غير قابلة للجدال لدى آل روتشيلد بالمقارنة مع الأوليغارشيين الآخرين: قدرتهم الفائقة على الاستمرارية والبقاء، فهم قادرون لمواجهة أي كوارث أو نوازل (حروب أو أزمات)، ويمتلكون المقدرة على استعادة المواقع التي خسروها. مثلاً، في خمسينيات وستينيات القرن الماضي (العشرين - المترجم) تمكنوا من استعادة مواقع نفوذهم في أوربا القارية التي سبق وفقدوها خلال سنوات الحرب العالمية الثانية. وفي عام ١٩٨١ في عهد الرئيس اليساري فرانسوا ميتران تمّ تأميم بنك آل روتشيلد في فرنسا. لكن آل روتشيلد عملوا بنشاط ونجحوا

في تغيير الحكومة وفي ازاحة الرئيس. وفي عام ١٩٨٦ وصل إلى سدة الرئاسة الفرنسية اليميني جاك شيراك الذي أعاد البنك لآل روتشيلد. وبالمناسبة، لقد حصل آل روتشيلد وفي إطار إعادة الملك لصاحبه، حسب بعض المصادر، على تعويضات فاقت بكثير رأس مال البنك قبل التأميم.

٢٧٥ - ك. بريفالوف. آل روتشيلد جميع البلدان المحصلة. ٢٤ / ٠٩ / ٢٠٠٧.

المرابون الدوليون: جدلية الوحدة والصراع

بعد نشوء الأزمة المالية الأخيرة ازدادت مركَزة رأس المال المصرفي بشكل كبير جدا، ما وجد انعكاسا له في تقليص عدد البنوك من العيار العالمي، كما أعلنت بنوك كثيرة عن إفلاسها وتوقفت عن الوجود نهائياً أو قامت بنوك أخرى أكثر ضخامة بشرائها. وهذا ما جعل البنوك التي بقيت وتجاوزت الأزمة تصبح أكثر ضخامة.

في نهاية عام ٢٠٠٩ قام مجلس الاستقرار المصرفي بوضع لائحة المؤسسات المالية المستقرة (МФУ) التي كانت تضم ٦ شركات تأمين و٢٤ بنكاً متعدد الجنسيات. وفي وول ستريت يسيطر اليوم على المنظومة المصرفية الأمريكية ٤ – ٦ بنوك عملاقة. هي: GoldmanSachs, GP MorganStanley, Bank of America, Citybank, Wells Fargo. يشغل GP Morgan Stanley المركز الريادي بين هذه المجموعة من ناحية مؤشر الرسملة، وهو يخضع لسيطرة سلالتي آل روكفلر وآل روتشيلد (١٨٠ مليار دولار حتى ٠١ / ١٠ / ٢٠٠٩). أما بنك GoldmanSachs الذي يُعتبر مزرعة خاصة بآل روتشيلد، فيطلقون عليه في وول ستريت «مولِّد الأرباح» نظراً للأرقام القياسية من الربح الصافي: بلغت في النصف الأول من عام ٢٠٠٩ مبلغ ٥,٢٥ مليار دولار (وهذا الرقم

يثير الإعجاب والدهشة خصوصاً على خلفية الخسارة التي ذاقت طعم مرارتها بنوك كثيرة في ظروف الأزمة المستمرة).

من المهم في سياق المسائل التي نناقشها أن ننوِّه بأنَّ الزمرة في قمة الهرم المالي العالمي تسيطر على «هيئات أركان» المرابين - البنوك المركزية. ذلك أنَّ تلك المؤسسات تشكِل أهمَّ أدوات من أداوت السيطرة على الطبقات الأدنى من «هرم الديون» الربوي. وبعض البنوك المركزية في بعض البلدان تشكِّل شبكة فريدة بتراتبية واضحة المعالم. حيث يوجد البنك الاحتياطي الأمريكي في الطابق العلوي من السلّم التراتبي للبنوك المركزية. علماً أنَّ حصة الأسهم المسيطرة في المنظومة الاحتياطية الفدرالية تعود ومنذ تأسيسها إلى آل روتشيلد وروكفلر ومورغان وكون ولويب بالإضافة إلى عدد من «الآلهة في السماء[1]». ولكن إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أنَّ أعضاءً كثيرين من هذه الحلقة الضيقة من «سكان السماء» كانوا في البداية تحت سيطرة آل روتشيلد، فمن الممكن الافتراض بأنَّ أهمَّ المساهمين الرئيسيين في البنك الاحتياطي الفدرالي هم آل روتشيلد وروكفلر. أما هؤلاء الأخيرين - آل روكفلر - فقد نجحوا ومنذ البدايات في أن يحافظوا على استقلالية معينة عن آل روتشيلد. وأكثر مَن يدعم وجهة النظر هذه هو الباحث الأمريكي نيكولاس هاغِّر[2] Nicholas Hagger [٢٧٦].

---

(١) حرفياً ترجمة العبارة في النص الأصلي – سكان السماء.. في الانكليزية: celestials ويقصد بها الآلهة والملائكة كما وردت في الأساطير اليونانية القديمة وفي الأدب (في الياذة هوميروس...) المترجم.

(٢) بل كاتب وباحث بريطاني وليس أمريكي من مواليد لندن عام ١٩٣٩– المترجم...

مع العلم أنه توجد فرضيات أخرى مغايرة بخصوص الأشخاص الموجودين في قمة الأولمب المالي والسياسي. فتسمّى في هذا المضمار عائلة آل باروخ. والأكثر شهرة من بينهم - برنارد باروخ(١) الذي لطالما كان «الوصي»

---

(١) ثري أمريكي يهودي من رجال المال والدولة. وُلد في الجنوب الأمريكي لعائلة هاجرت من **بروسيا** لتستقر في **الولايات المتحدة** عام ١٨٥٥. تخرَّج في جامعة **سيتي كوليج في نيويورك**، وانضم في عام ١٨٨٩ لمؤسسة آرثر هاوسمان للسمسرة ثم أصبح شريكاً بها عام ١٩٨٦ وعضواً ناجحاً في بورصة نيويورك. وقد نجح باروخ، بفضل قدراته الفائقة في الشؤون المالية ودراسته المتعمقة لآليات أسواق المواد الخام مثل **الذهب والنحاس والمطاط** وغيرها، في جمع ثروة كبيرة بلغ حجمها ثلاثة ملايين من الدولارات (عام ١٩٠٢) دخل باروخ مجال العمل العام عام ١٩١٦ حيث اختاره الرئيس الأمريكي **ويلسون** عضواً باللجنة الاستشارية لمجلس الدفاع القومي ثم رئيساً للجنة المواد الخام والمعادن للاستفادة من خبراته ودرايته الواسعة في هذا المجال .وتولَّى خلال **الحرب العالمية الأولى** رئاسة مجلس صناعات الحرب. وأصبح، من خلال هذا المنصب، المتحكم الفعلي في الاقتصاد الأمريكي خلال فترة الحرب. وبانتهاء الحرب، أصبح باروخ المستشار الاقتصادي الخاص للرئيس ويلسون في **مؤتمر فرساي للسلام**. وقد ظل باروخ منذ ذلك الحين يقدم استشاراته الاقتصادية والمالية والسياسية أيضاً للرؤساء الأمريكيين. وخلال **الحرب العالمية الثانية**، استعان به الرئيس **روزفلت** لمواجهة مشاكل النقص في بعض المواد الخام، كما كان ضمن المشاركين في وضع خطط إعادة البناء لفترة ما بعد الحرب. واختير باروخ، عام ١٩٤٦، ممثلاً للولايات المتحدة لدى لجنة **الأمم المتحدة** للطاقة النووية، حيث قدَّم مشروعاً حول الرقابة الدولية على الطاقة والأسلحة النووية عُرف باسم «خطة باروخ». ويُعتبَر هذا المشروع أول سياسة أمريكية مُعلنة تجاه هذا الموضوع. وقد كان باروخ من **اليهود** المندمجين من أعضاء **البورجوازية** الأمريكية، وكان يعتبر أن مواطَنته الأمريكية تفوق أي انتماء آخر. ومن هذا المنطلق، عارض **الصهيونية** ورفض فكرة إقامة دولة على أساس الانتماء الديني. وبالإضافة إلى ذلك، كان باروخ يخشى ما قد تثيره الصهيونية من مسألة ازدواج الولاء ومعاداة اليهود، خصوصاً أنه تعرَّض للهجوم بشكل غير مباشر في مقال نُشر في جريدة ديربورن إنديبندت المملوكة لرجل الصناعة الأمريكي **هنري فورد** عام ١٩٢١ بعنوان «دزرائيلي في أمريكا: يهودي ذو قوة خارقة» وهو تلميح لنفوذه الاقتصادي والسياسي لدى دوائر السلطة =

على الكثير من الرؤساء الأمريكيين، بدءاً من وودرو ويلسون وانتهاء بجيرالد فورد. والحديث يدور حول باروخ إياه بالتحديد الذي أعطى «الايعاز» في تشرين الأول من عام ١٩٢٩ إلى البنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك بأن «يغلق» دارة «الأكسجين النقدي» عن السوق مثيراً بذلك الانهيار والإفلاس في أسواق المال الأمريكية.

ثمة واقعة معروفة أوردها أنتوني ساتّون في كتابه «سلطة الدولار»: «حدث في الولايات المتحدة الأمريكية أنه تمت طباعة أوراق نقدية من فئة أكبر من العادة (من فئة ألف، خمسة آلاف، عشرة آلاف دولار). ولكن من دون أن يتم طرحها في التداول (مبدئياً)، وإنما تمَّ الاحتفاظ بها في الخزنات

=الأمريكية. وقد نشرت هذه الجريدة سلسلة من المقالات بين عامي ١٩٢٠ و١٩٢٧، هاجمت فيها أعضاء الجماعة اليهودية في الولايات المتحدة واتهمتهم بالسيطرة على اقتصاد البلاد. وقد تراجع فورد عن اتهاماته هذه فيما بعد. ويُفسِّر الكاتب الأمريكي **ليني برنر** في كتابه **اليهود في أمريكا اليوم** هذا الهجوم بأنه كان تعبيراً عن مخاوف المؤسسة الرأسمالية الأمريكية **البروتستانتية**، بعد قيام **الثورة البلشفية في روسيا**، من سيطرة «رجال المال من اليهود البلاشفة» على اقتصاد البلاد. فمن ناحية كان لتمركز كثير من أعضاء الجماعات اليهودية في قطاعات اقتصادية معيَّنة، مثل: القطاع المصرفي الاستثماري، والصناعات الخفيفة، وصناعة السينما، وتجارة التجزئة، والصحافة، وغير ذلك من الأنشطة المماثلة، ما يعطي انطباعاً بالسيطرة والقوة. وبالفعل، كان المهاجرون من اليهود وأبنائهم قد اتجهوا إلى هذه الأنشطة الاقتصادية التي كانت لا تزال تُعتبَر أنشطة جديدة وتتميَّز بالهامشية نظراً لأن كثيراً من الأنشطة الاقتصادية التقليدية الأخرى لم تكن متاحة أمامهم. وقد كان لميراث اليهود، كجماعات وظيفية مالية، دور في تأهيلهم لاقتحام هذه المجالات بنجاح برغم ما كانت تنطوي عليه من مخاطرة، وقد حقَّق كثير منهم من خلالها بفضل خبراتهم وعلاقاتهم المالية والتجارية الواسعة والمتداخلة ثراءً طائلاً وحراكاً اجتماعياً سريعاً وبروزاً فيها بشكل واضح ولافت للنظر. ومن ناحية أخرى، ارتبط أعضاء الجماعات اليهودية في أذهان الكثيرين بالحركات الثورية **والاشتراكية**. المترجم.

المصرفية. واللافت هو أن تلك الأوراق لم تكن تحمل صورة أي من الرؤساء الأمريكيين. فصورة مَن إذن كانت موجودة عليها؟ شيفت أم كون أم باروخ. وزير المالية في سنوات التسعينيات (من القرن العشرين - المترجم) جيكي روبين وفي حديث خاص لا يحمل طابعاً رسمياً قال معلّقاً على صور الصور الموجودة على الأوراق النقدية: «هؤلاء عبيد (رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية صور الذين موجودة على الأوراق من الفئة الصغيرة - دولار واحد وخمسة دولارات... الخ - المؤلف)، وأما هؤلاء فهم الأسياد[1] (صور المصرفيين الموجودة على الأوراق من الفئة الكبيرة - ألف وأكبر - المؤلف)» [٢٧٧]. هكذا فإن صور أولئك الذين يحكمون العالم في حقيقة الأمر أصبحت مطبوعةً على الأوراق النقدية التي لا يجري تداولها بين الناس العاديين.

بقيت الحلقة الضيقة التي تهيمن على البنك الاحتياطي الفدرالي طوال القرن العشرين، حسب تقديرات الخبراء، مكوَّنة تقريباً من الأشخاص نفسهم الذين كانت تتألف منهم في بداية القرن العشرين. لعلّها تبدّلت فقط حصصهم في رأسمال البنك المركزي للولايات المتحدة الأمريكية.

ومن المرجّح أنَّ العلاقات في نادي «الآلهة الذين يقطنون السماء» ليست صافية ومن دون أي غيوم، بل ثمة صراع دائم و«غير معلن» فيما بينهم و نحن لا نعرف عنه سوى النزر اليسير.

---

(١) تنويه خاص بالمترجم: يبدو لي أنّ الحادثة التي أوردها المؤلف هنا نقلاً عن انتوني ساتّون تنتمي بالتحديد إلى عالم القصص التلفيقية التي لا تمت للعلم بصلة إذ لو كانت مثل هذه الصور موجودة بالفعل ومتوافرة لكان الباحثون قاموا بنشرها فوراً –المترجم.

لقد أجرى م. روثبارد دراسة دقيقة ومعمقة لتاريخ العمل المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية في النصف الأول من القرن XX وتوصّل إلى نتيجة مفادها أنه حصلت في عهد الرئيس ف. روزفلت (في أثناء ما عرف «بالنهج الجديد») حركة تناقل جدية في القوى المتربعة على عرش الأولمب المالي لأمريكا. إذ تنازل آل مورغان الذين كانوا يهيمنون قبل أزمة ١٩٢٩ - ١٩٣٣ والذين كانوا يمثِّلون مصالح آل روتشيلد في الولايات المتحدة الأمريكية عن قصب السبق في المنظومة المالية المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية لصالح آل روكفلر [٢٧٨].

كما يوجد استنتاج آخر في دراسة مثيرة قام بها نيكولاس هاغِّر عن تراجع مواقع آل روتشيلد بين المساهمين الرئيسيين في البنك الاحتياطي الفدرالي. فحسب الأرقام التي أوردها (بالاعتماد على معطيات وكالة التصنيف StandardandPoor) كانت مجموعة آل روكفلر المصرفية تمتلك في بداية عقد التسعينيات (من القرن العشرين - المترجم) ٥٣% من أسهم الاحتياطي الفدرالي، وكان بنك اليابان يملك ٨%. في حين أن حصة آل روتشيلد لم تكن تتجاوز ١٠% [٢٧٩]. هل هذا يعني أنَّ عصر «آل روتشيلد» يصبح من الماضي؟ يرى المؤلف أنَّ الأمر ليس كذلك. فحسب رأيه، يمتلك آل روتشيلد مواقع ثابتة وراسخة خارج حدود أمريكا، خصوصاً في أوربا الغربية حيث تخضع لسيطرتهم بنوك مركزية جبارة مثل بنك انكلترا وبنك فرنسا وبودنسبنك (البنك المركزي الألماني – المترجم) كما أنهم يهيمنون في عدة أسواق. وبوجه خاص في سوق الذهب. ولذلك لا يُستبعَد أن يعود العالم إلى هذه الصيغة أو تلك من المعيار الذهبي، إذا ما قام آل روتشيلد بتنقيل أحجارهم بتأنٍّ وبدهاء في رقعة الشطرنج تحت مسمّى «إصلاح النظام النقدي العالمي».

كما أنَّ قضية شركة يوكوس الروسية وم. خودوركوفسكي تشهد على الصراع الدائر بين سلالتي آل روتشيلد وروكفلر. فقد كانت كل من سلالتي آل روتشيلد وآل روكفلر تطمعان بامتلاك أصول وممتلكات الشركة النفطية العملاقة. إذ منذ البداية كانت يوكوس محسوبة لصالح آل روتشيلد الذين أقاموا علاقات معقدة ومتعددة المستويات مع هذه الشركة. ولكن آل روكفلر عرقلوا وخرّبوا خطة نقل أصول الشركة النفطية إلى آل روتشيلد. لذلك يمكن الاعتقاد من حيث المبدأ أنَّ المبادرة إلى اعتقال خودوركوفسكي وإيداعه السجن لم تصدر عن بوتين وإنما من واشنطن.ونحن نورد هذا المثال فقط لكي نبيِّن أنَّ الأمور ليست بتلك البساطة كما يمكن تصورها في قمة الأولمب المالي العالمي [٢٨٠].

وفي وول ستريت أيضاً ثمة تقسيم العاملين في فضائها إلى أنصار سلالة آل روتشيلد وإلى أنصار سلالة آل روكفلر. فعلى سبيل المثال، ليس سرّاً أنَّ بنك GoldmanSachs يقع تحت سيطرة آل روتشيلد، بينما بنك MerrilLynch – يخضع لآل روكفلر. وفي أثناء الأزمة المالية الأخيرة كان بنك MerrilLynch على حافة الانهيار، فقام العملاق المالي BankofAmerica على الفور بشرائه. ما أدى إلى ظهور سوبر عملاق مالي باسم BankofAmerica MerrilLynch (BAML). واليوم يوجد في إدارة باراك أوباما، حسب بعض المصادر، أشخاص مرتبطون مع بنك GoldmanSachs أكثر من الأشخاص الذين يرتبطون ببنك (BAML). ومن بين أولئك نذكر بالدرجة الأولى وزير المال تيم هايتنِر الذي كان يشغل في يوم من الأيام منصباً رفيعاً في GoldmanSachs. مع أنه لا يجوز أبداً التقليل من شأن سوبر بنك (BAML). بل إنَّ بعض المحللين يعتقدون أنه مع نشوء BAML قد ظهر في عالم المال والمصارف «مركز قوّة» ثالث، أو «قطب» (إلى

جانب آل روتشيلد وآل روكفلر). ويطلق على هذا «القطب» الجديد لقب «مجموعة شارلوت» - من اسم مدينة شارلوت في ولاية كارولينا الشمالية، حيث يوجد المقر الرئيسي لبنك BankofAmerica MerrilLynch (BAML). من حيث المؤشرات المالية لا تصل «مجموعة شارلوت» إلى مستوى المؤشرات الإجمالية لآل روتشيلد أو آل روكفلر، ولكنها تلعب بمهارة على التناقضات بين السلالتيَن التقليديتيَن وتحقق إنجازات ممتازة في تعزيز مواقعها [٢٨١].

وهناك أيضاً «معلومات للتفكير والتأمل» أخرى. ففي ١٧ أيلول من عام ٢٠٠٩ (في يوم الذكرى ٢٢٢ للتوقيع على دستور الولايات المتحدة الأمريكية) دعم ٢٩٠ من أصل ٤٣٥ نائباً في مجلس النواب الأمريكي مشروع قانون «حول شفافية المنظومة الاحتياطية الفدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية». إن هذا العدد من الأصوات الداعمة يعني أنه لم يعد بإمكان الرئيس الأمريكي استخدام حق النفض «الفيتو» على مشروع القرار. إنه حدث غير مسبوق في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية: لأول مرة خلال مئة سنة تقريباً من قيام البنك الاحتياطي الفدرالي يتم اتخاذ قرار بإخضاع هذه المنظمة المغلقة للتفتيش من قبل السلطة الحكومية! إنَّ وسائل الإعلام الجماهيري العالمية تلزم جانب الصمت وتتستر على هذا الحدث التاريخي، عن طريق إشغال المواطن العادي بالحديث الذي لا ينتهي عن مختلف «المنتديات والمؤتمرات المالية والاقتصادية» العالمية: دافوس ولقاءات «الثمانية» و«قادة العشرين» وغير ذلك. ليس بمقدور المراقبين والمحللين أن يقدّموا تفسيراً آخر لما حدث سوى أنَّ المشرّعين الأمريكيين «أبصروا النور» أخيراً. ولماذا لم «يبصروا»، مثلاً، في عام ١٩٢٠ أو ١٩٢٩، عندما كان البنك الاحتياطي الفدرالي يقوم بتدبير الأزمات؟ أسمح لنفسي بأن أتجرأ وأقدِّم رؤيتي الخاصة

للحدث: لقد بدأت في أوساط المجموعة الضيقة من المساهمين «عملية حسم للنزاع». بعضهم (آل روتشيلد بالدرجة الأولى) يريدون الانتقام لتراجع وتقهقر مواقعهم في مجموعة المساهمين الرئيسيين، وهذا يتطلب تدبير عملية «إعادة بناء» البنك الاحتياطي الفدرالي في المنحى الذي يناسبهم (كأن يعود الذهب بهذا الشكل أو ذاك إلى عالم النقد، على سبيل المثال).

لقد انتهى التفتيش الذي خضع له الاحتياطي الفدرالي في عام ٢٠١١ من قبل ديوان المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية، كما سبق وأشرنا إلى ذلك، بفضيحة مدوية: تبيّن أن البنك الاحتياطي الفدرالي قام وبطريقة سرية في أثناء الأزمة المالية الأخيرة بمنح قروض لبنوك مختلفة (ليست أمريكية فحسب؛ بل وأجنبية) بمبلغ خيالي مقداره ١٦ تريليون دولار. إنَّ مثل ذلك التفتيش - مجرّد خطوة أولى على طريق «إعادة البناء» تلك.

٢٧٦-نيكولاس هاغِّر. السنديكات. تاريخ الحكومة العالمية المرتقبة. ترجمة من الانكليزية - موسكو. العاصمة - برينت، ٢٠٠٧.

٢٧٧- إنتوني ساتّون. سلطة الدولار. دار نشر «فيري». موسكو. ٢٠٠٣. ص. ١٥٢ - ١٥٣.

٢٧٨- انظر: م. روثبارد. تاريخ التداول النقدي والعمل المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية: من الفترة الكولونيالية وحتى الحرب العالمية الثانية. تشيلابينسك: «سوتسيوم». ٢٠٠٥.

٢٧٩- نيكولاس هاغِّر. السنديكات. تاريخ الحكومة العالمية المرتقبة. ترجمة من الانكليزية - موسكو. العاصمة - برينت، ٢٠٠٧. ص ٧٢٩.

٢٨٠- انظر الكساندر تيموفييف. نظرية المؤامرة: كيف تقاسم آل روتشيلد وآل روكفلر روسيا. // quidepark.ru.

٢٨١- ننوِّه أن «مجموعة شارلوت» بدأت تتشكل منذ ثمانينيات (القرن العشرين - المترجم). واليوم انضم إلى هذه المجموعة البنك العملاق في وول ستريت WellsFaego.

وفي الفترة نفسها تقريباً انطلقت في أمريكا حركة احتجاجية باسم «احتلوا وول ستريت». وهي موجّهة بالدرجة الأولى لا ضد البنوك فقط، في نهاية المطاف، وإنما ضد البنك الاحتياطي الفدرالي على وجه الخصوص.

على العموم، يعتقد كثير من المراقبين والمحللين أنَّ مجموعة آل روتشيلد تقف في وضعية الهجوم. وهي مستمرة في توجهها نحو عجز (Default) مباغت للدولار، مع تصفير جميع السجلات التي تعكس الديون والأصول الافتراضية، ومن ثم إعادة تقييم جميع الأصول والالتزامات في وحدات من الذهب ومن ثم اعتماد نظام نقدي يرتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالذهب [٢٨٢].

٢٨٢- كيريل مياملين. الشركة (أو المؤسسة) زيرو. هجوم جديد. // موقع «الاتحاد الأوراسي للشبيبة».

الفصل الثامن عشر

أنصار وخصوم المرابين الدوليين

إنَّ جميع التعقيدات والمصائب في أمريكا لا تنشأ بسبب عدم اكتمال الدستور، وليس بسبب العيوب أو التقوى والأخلاق، وإنما حصراً بسبب جهل الشعب الكامل في قضايا النقود والقروض وتداولها.

جون أدامس (١٧٣٥ - ١٨٢٦)

ثاني رئيس أمريكي (١٧٩٧ - ١٨٠١)

أولئك القلائل الذين يمتلكون القدرة على فهم منظومة (الشيكات والقروض) سوف تكون لهم مصلحة في الفرص التي تقدّمها لهم، أي أنهم مرتبطون بخدماتها إلى ذلك الحد الذي لا يجوز انتظار أي مقاومة من تلك المجموعة. ومن ناحية أخرى، بالمناسبة، إن القسم الأعظم من الناس سوف يكون عاجزاً بحكم مستوى تعليمهم، أن يفهموا الميزات الهائلة التي يجنيها رأس المال من هذه المنظومة، ولذلك فهم سوف يحملون على عاتقهم كامل الثقل من دون أن يرتابوا، على الأرجح، في أنَّ تلك المنظومة عدائية بالنسبة لهم وأنها تلحق الضرر بمصالحهم.

من رسالة الأخوة (المصرفيين) روتشيلد
التي تم إرسالها من لندن إلى إحدى شركاتهم
البنكية في نيويورك
في ١٥ حزيران من عام ١٨٦٣

نعم، لقد توصل علم الاقتصاد إلى الإفلاس، وأصبح سكولائياً[1]، وبالتالي فإنَّ العقل الفتي المنفتح والطازج الذي يتعمّق في علم الاقتصاد ويسعى بكل تعطّش لامتلاكه ومن ثمَّ بناء رؤيته الكونية الخاصة على أساسه، سوف يغامر بأنه لن يجد فيه أي شيء، باستثناء اللعب بالكلمات وبالمفاهيم، وأن يخرج منه بالنتيجة مُشوَّهاً.

س. ف. شارابوف (١٨٥١ - ١٩١١)

مفكر وفيلسوف روسي، رجل دولة وعالم اقتصاد

«عالم الاقتصاد المحترف» ماركس باعتباره ملبيّاً «للطلبيات الاجتماعية»

على الرغم من الحقائق الدامغة، فإنَّ مؤسس الماركسية لم يوجِّه روحية تعاليمه الكاملة والمشبعة بالحماس ضد المرابين، وإنما ضد رجال الأعمال من الرأسماليين، وقام بتحريض الطبقة العاملة (البروليتاريا) إلى «الصراع الطبقي» ضد هؤلاء. أما المصرفيون، صناع الأزمات الحقيقيون و«أصحاب الحياة» الفعليون، فقد ظلّوا عند ماركس «وراء الكواليس». لم يكن من الصعب جدّاً بالنسبة لماركس أن يضرم نار «الكراهية الطبقية»: ثمة احتكاك وتواصل يومي حتى وإن لم يكن مباشر بين العمال و«رجال الأعمال الرأسماليين» (فهم قبل كل شيء، يستلمون منهم رواتبهم غير الراضين عنها بشكل دائم). أما المصرفيون فليس لدى العمال تصوّر واضح عنهم. إذ إن

(١) مذهب فلسفي كان سائداً في أوربا في القرون الوسطى يقوم على التمسك بالتقاليد – المترجم.

المصرفيين - المرابين ينهبون الشعب ليس فقط وليس بمقدار كثير مباشرةً (أي من خلال تقديم القروض للأفراد)، وإنما بالدرجة الأولى بطريقة غير مباشرة - عن طريق «الرأسماليين» الصناعيين والتجاريين.

ففي نهاية الأمر، الرأسماليون «الصناعيون والتجاريون هم مجرد «وسطاء» في عملية «استخراج العصارات» (أي الاستحواذ على قيمة العمل - التكلفة) من قبل المرابين. أما «العصارات» نفسها (القيمة - الكلفة الجديدة) فيخلقها الناس العاديون أصحاب العمل الجسدي والذهني؛ أي أنَّ المرابين «يستخرجون العصارة» من الناس العاديين بطريقتين رئيسيتين مترابطتين ببعضهما بشكل وثيق.

أولاً، عن طريق «مُصادرَةٍ» دوريةٍ للأرباح التي يخلقها العمال المأجورون في مجال الإنتاج، وهذا ما سبق وناقشناه.

وثانياً، من خلال ميدان التداول - القرض والتجارة وأيضاً الضرائب. وبخصوص الطريقة الثانية يمكن أن نقول ما يلي. اليوم، في ظروف ما يعرف «باقتصاد السوق» يصبح كل إنسان تقريباً متورطاً في شبكات مالية- ائتمانية معقدة وكثيفة. أحياناً في دور مُقرِض - حين يستثمر أمواله في البنك في حسابات الادخار وغير ذلك. وغالباً - في دور مَدين، عندما يستلف من البنك قروضاً مختلفة - عقارية واستهلاكية، للتعليم و«بطاقات ائتمان» (حين يستخدم «بطاقة الضمان») وغير ذلك. وقد بات معروفاً بشكل جيد اليوم أّنَّ المواطن في الغرب يعيش عملياً على القروض. كما أنه معروف بصورة جيدة أنّ زيادة ديونه تسبق زيادة مداخيله، لذلك فهو يجد نفسه في «مصيدة الديون» بشكل دائم. غالباً ما يكون المواطن قادراً أن يلعب الدورين - أن يكون

مُقرِضاً ومديوناً (أو حاصلاً على قروض)؛ أما ما هي «النتيجة المالية» النهائية لمثل هذه المشاركة، فسوف نتحدث فيما بعد.

ليس جميع المواطنين على علم، للأسف، أنه يمكن لهم أن يكونوا متورطين في شبكات ديون وقروض حتى ولو لم يكن لديه أي احتكاك مباشر مع البنوك. إذ يمكن أن يغرقونا في مثل تلك الشباك من دون أن يسألنا أحد. والكلام يدور قبل كل شيء حول النهب الضريبي. مثلاً، نحن باعتبارنا دافعي ضرائب (المقصود هنا مواطنو روسيا - المترجم) ندفع ديون الدولة تجاه صندوق النقد الدولي (الذي كانت قروضه لروسيا قد نهبت جزئياً أو بالكمال من قبل المرابين الروس والعالميين)، وما زلنا كمواطنين ندفع حتى الآن بالطريقة نفسها ديون الدول الأخرى. وقد بلغت الأموال التي تجمعها الحكومة الأمريكية من جيوب دافعي الضرائب الأمريكيين من أجل تسديد التزاماتها تجاه البنك الاحتياطي الفدرالي مبلغ ٤٥٠ مليار دولار.

وهناك أيضاً وسيلة النهب والسرقة من خلال السوق والتجارة. مثلاً، نحن ندفع أموالاً معينة لقاء خدمات المرافق العامة من دون أن نرتاب في أن هذه الأجور التي ندفعها تتضمن في جزء منها ما هو عن الفائدة على القروض التي حصل عليها المسؤولون عن المرافق العامة من المصرفيين (فقد تكون هذه القروض غير ضرورية للمرافق العامة، ولكنها قد تكون ضرورية لبعض المسؤولين في هذا القطاع الذين «يقدمون خدماتهم» للمصرفيين وليس لنا وإياكم - وبالطبع مقابل نسبة مئوية محددة من الفوائد).

كلنا يتذكر منذ سنوات الدراسة كيف أنّ العناصر الأساسية لكلفة الإنتاج تتألف من أجور اليد العاملة والمواد الخام وخصومات الاستهلاك من أجل ترميم الأصول الرئيسية وغير ذلك. إلا أن تكاليف الإنتاج

تتضمن أيضاً النفقات على القرض! ونحن لا يخامرنا أدنى شك كم هي مرتفعة «القدرة على الاقتراض[1]» بالنسبة لبعض السلع والخدمات، خصوصاً في ظروف «ذروة ازدهار» ما يعرف «بالوسطاء الماليين» [٢٨٣]. وإذا ما أخذنا بالاعتبار جميع أشكال مشاركة الناس في العلاقات الائتمانية (المباشرة وغير المباشرة)، فإنَّ اللوحة تبدو واحدة في جميع البلدان تقريباً:

أ- لدى الغالبية المطلقة من السكان رصيد حساب سلبي للمشاركة في العلاقات الائتمانية (والرصيد هو الفرق بين مجموع الفوائد التي تم دفعها بشكل مباشر أو غير مباشر وبين مجموع الفوائد التي يتم الحصول عليها على الودائع في البنوك).

ب- «شريحة» صغيرة من المجتمع تتملك رصيد مشاركة «صفري».

ج- «النخب» في المجتمع (نسبة مئوية ضئيلة) لديها أرباح صافية من المشاركة في العلاقات الائتمانية؛ وأنتم أصبحتم تخمّنون ولا شك أن «النخب» ممثلة على الأغلب «بخدم الشعب الماليين» أي أصحاب المصارف.

لقد علّق المواطن الأمريكي الذي سبق وذكرناه شيلدون إيمري على الحال التي تشكلت في الولايات المتحدة الأمريكية في النصف الثاني من القرن الماضي (العشرين - المترجم) قائلاً:

---

(١) فالقدرة على الاقتراض جزء مهم من الوضع المالي في المديين القصير والطويل، وأثبتت الأزمة المالية العالمية الأخيرة أن التفريط في قدرة الحصول على التمويل في الوقت المناسب جريمة اقتصادية في حق الشعوب، بل شعوب الدول الأخرى، لذلك طالبت دول الاتحاد الأوربي بتطبيق نماذج متقدمة من الحكومة الاقتصادية، والهدف منها عدم احتكار القرارات والمعلومات عن القرارات الاقتصادية ذات الآثار المهمة، ومنها القدرات التمويلية للحكومة... المترجم.

«ملايين العائلات الأمريكية مديونة تجاه بضع آلاف عائلة من أصحاب البنوك بمبلغ يفوق بضعفين القيمة التخمينية للولايات المتحدة الأمريكية بالكامل» [٢٨٤].

إنه لأمر غريب ألّا يذكر مؤسس الماركسية في مجلدات كتابه السميك «رأس المال» أيَّ شيء تقريباً عن دور القرض في عملية الفرز الاجتماعي والاستقطاب على أساس الملكية. مع العلم أن «قانونه» الشهير - «القانون العام للتراكم الرأسمالي[1]» إذا ما قمنا «بترجمته» إلى لغة مفهومة بالنسبة «للجهلة وقليلي الخبرة» إنما يعني عملية التركز المستمر والمتواصل لجميع الثروات لا في أيدي «رأسماليين» نظريين أو افتراضيين (abstract)؛ بل في أيدي المصرفيين؛ (أي المرابين) الذين ينطبق عليهم وحدهم اسم «رأسماليين».

يجب أن نقول إنّ ماركس قدّم مساهمته الخاصة في التاريخ الروسي: فقد نجح عن طريق كتابه «رأس المال» من إشعال حرب أهلية في بلادنا. وبحيث أن العمال المأجورين كانوا على أحد جانبي المتاريس، بينما في الجانب الآخر - مَن يدعوهم «رأسماليين» من أصحاب مصانع ومعامل وحرفيين - أي ممثلو «رأس

(١) القانون يعكس العلاقات المتبادلة بين تزايد الثروة لدى طبقة الرأسماليين وتفاقم بؤس طبقة العمال. فكلما تراكم الغنى في أحد قطبي المجتمع اشتد البؤس في القطب المقابل، و لذا فان التراكم الرأسمالي لا يؤدي إلى القضاء على الفقر؛ بل إنه على العكس، ينتج الفقر باستمرار، فالفقر شرط رئيسي للغنى في صيغته الرأسمالية. ثم إن تراكم الرأسمال هو المسؤول عن احتدام استقطاب المجتمع إلى طبقات متضادة، وعن تزايد تمركز الثروات وتركزها في أيدي البرجوازية، وما ينجم عن ذلك من تفاقم بؤس البروليتاريا. وأن الفعل الموضوعي للقانون العام للتراكم الرأسمالي يقود بالضرورة إلى احتدام التناقضات بين البرجوازية والبروليتاريا وبالتالي إلى إذكاء نضال العمال الطبقي والتعجيل بالثورة الاشتراكية. المترجم

المال» الصناعي والتجاري. في حين أنَّ المرابين (أي الرأسماليين الحقيقيين) فقد ظلّوا في منأى من تلك الصدامات وحتى إنهم اغتنوا عليها (تسببت الإضرابات إلى بتكبيد المصانع والمعامل الخسارة، ما جعلها تعن إفلاسها ليقوم المصرفيون بشرائها بعد ذلك لقاء ثمن رمزي). كان يوجد في روسيا أيضاً أناس عقلاء ورصينون نبّهوا إلى الطابع الماكر والاستفزازي «للعلم الاقتصادي» الماركسي. من بينهم - مفكرون وفلاسفة ورجال دولة روس من أمثال س. ف. شارابوف (С. Ф. Шарапов) وأ. د. نيتشفولودوف (А. Д. Нечволодов) وغ. ف. بوتْمي (Г. В. Бутми) قاموا بفضح التعاليم الكاذبة لماركس.

وقد كتب الأخير منهم، بالتحديد، في بداية القرن XX (في فترة ما يدعى الثورة «الروسية» ١٩٠٥ - ١٩٠٧) ما يلي: «إن كارل ماركس، وأتباعه على نحو خاص، يطلقون اسم «رأس مال» على أية ملكية – مزرعة أو مصنع أو معمل - حتى ولو كانت هذه الملكية مرهونة بثمن أعلى من قيمتها الفعلية، ويطلقون اسم «رأسمالي» على أي رجل أعمال حتى ولو كان لا يملك سوى الديون. لكن الأمر واضح لكلِّ واحد من أنَّ مالك الأرض وصاحب المصنع أو التاجر ليس سوى أجير يعيش عبودية لدى الرأسمالي المالي. إلا أنّ ماركس وأتباعه دمغوا رجل الأعمال هذا – الأجير باسم «رأسمالي» وقاموا بتحريض العامل ضده، وفوق ذلك قامت الدولة بالتدخل في هذه الحرب الداخلية.

ثار العامل ضد صاحب المعمل، والفلاح ضد الإقطاعي، والجميع ضد الدولة؛ بدأ النزاع؛ توقّف العمل؛ الجميع بحاجة للنقود؛ والكل ذهبوا إلى المُرابي ليضعوا رهونات وليأخذوا قروضاً مقابل أي فائدة كانت.

والمُرابون - «اليهود» يفركون أيديهم ويضحكون، لأن هذا النزاع بمجمله لا يمس إلا رأس المال الشكلي أو الظاهري (التشديد هنا للمؤلف) - إقطاعات الأرض، والمصانع والحوانيت، أما رأس المال المالي الذي لا ينتج شيئاً والذي ينهب الجميع فغير مرئي - مَن ذا الذي سيأخذه بالحسبان؟ خصوصاً في مثل هذه الفوضى؟».

يختتم بوتْمي: «نعم، إنَّ كارل ماركس - يهودي عظيم. لقد نجح في إضرام نار الفتنة بين الجميع، ولكنه أبقى على الرأسمالي - اليهودي في منأى عن كلِّ ذلك. بيدَ أنه يجب على المواطنين الروس أن يفكّروا قبل أن يشعلوا بمساعدة تعاليم ماركس حرباً داخلية لن يكسب أحد منها سوى اليهود، بل ومختلف الأجانب الذين سوف يستغلون الفوضى العارمة لكي ينفصلوا عن روسيا. أما أولئك العلماء الدجالون فالأحرى بهم أن يتذكّروا كلام الكتاب المقدّس: «ملعون من يُضِلّ الأعمى عن الطريق[1]» [٢٨٥].

٢٨٣ - أُحيلُ الراغبَ بالمزيد حول هذا الموضوع إلى كتاب م. كينيدي المذكور آنفاً «النقود بلا فوائد والتضخم».

٢٨٤ - شيلدون إيمري. المليارات - للمصرفيين، والديون - للشعب (انترنت).

٢٨٥ - غ. ف. بوتمي. العبودية أم الحرية. برئاسة تحرير أو. بلاتونوف. - موسكو. ألغوريتم. ٢٠٠٥. ص. ٢٥ - ٢٦.

في هذا بالضبط يكمن مكر ماركس ودوره الاستفزازي والمقصود عن سابق وعي (وأنا لا أتفق مع أولئك الذين يقولون إنه دور غير مقصود) في حماية المصرفيين والدفاع عنهم باعتبارهم «أصحاب الحياة» الحقيقيين. وفي

---

(١) تثنية ١٨: ٢٧ – المترجم.

هذا السياق تعتبر مثيرة وظريفة التعليقات الكثيرة لمؤسس الفوضوية م. ل. باكونين بشأن علاقة القربى الروحية - الفكرية بين شخصيتين تبدوان متناقضتين تماماً، أي ك. ماركس وآل روتشيلد. وهؤلاء كانوا كما هو معروف «ملوك» المصارف في تلك الفترة. فقد كتب باكونين الذي كان على معرفة شخصية بكارل ماركس: «إني واثق من أنَّ آل روتشيلد، من ناحية، يقدّرون عالياً خدمات ماركس، وأنَّ ماركس، من ناحية أخرى، يشعر بجاذبية غريزية نحو آل روتشيلد وبرهبة كبيرة تجاههم» [٢٨٦].

بيدَ أنَّ «الحبَّ»، على الأرجح، بين ماركس وآل روتشيلد لم يكن «أفلاطونياً» صرفاً. فقد كشف الباحث الأمريكي المعروف إنتوني ساتّون في مؤلفاته [٢٨٧] كيف أن مؤسس الماركسية كان يتلقى من المصرفيين (آل روتشيلد هنا - المترجم) المال مقابل طلبات «اجتماعية» من قبل هؤلاء. تفضلوا ها هو إذن التفسير «العلمي» لتطور الاقتصاد الدوري (على حلقات cyclic)! يختصر ساتّون مغزى «إبداع» ماركس بالكلمات التالية: «كان ماركس يدرك أنه إذا ما امتلكت مجموعة صغيرة من الناس مسألة تداول النفوذ ومؤسسة الائتمان والبنوك في الدولة (البنك المركزي - المؤلف)، فإن هذه المجموعة ستكون قادرة على التحكم بدورة التطور «فورة - كساد» في اقتصاد تلك الدولة... ولكن لأي هدف كانت تلك النخبة (أصحاب البنوك - المرابون - المؤلف) تقوم بتمويل ماركس؟ لهدف واحد - ... تحقيق وبسط سيطرة هذه النخبة. إنَّ الماركسية - هي أداة لتعزيز سلطة تلك النخبة. والماركسية لا تضع هدفاً لها تخفيف معاناة الفقراء أو المساعدة في تقدّم البشرية. إنها مجرّد خطة للنخبة فحسب...» [٢٨٨].

وأضيف من عندي: «لا يوجد نظير لماركس باعتباره «عالم اقتصاد» مُستفِز بين جميع الشخصيات البارزة في جميع الأزمان ولكل الشعوب الذين تمَّ تصنيفهم في رابطة «علماء الاقتصاد المحترفون».

واليوم ما زال أتباع ك. ماركس الروحيون والعقائديون («علماء الاقتصاد المحترفون» في المقام الأول) مستمرين في سعيهم لإيجاد أسباب الأزمة المعاصرة في أي مجال كان، ولكن قطعاً ليس في مجال النقود والقرض الربوي. على الأرجح، لأنهم مثل ماركس، إنما يعملون في خدمة آل روتشيلد الحاليين ولأنهم يتعاملون مع أموال هؤلاء باحترام وبخوف شديدين. أما آل روتشيلد الحاليين فهم أحفاد «آل روتشيلد» أولئك بالضبط الذين قاموا في القرون الأخيرة من العصور الوسطى «بالثورة النقدية». والذين ما فتئوا يبذلون على مدى بضع قرون جهوداً دؤوبة وخفية في مسيرتهم نحو الغاية المنشودة = السيطرة الشاملة على البشرية.

بالمناسبة، في حال نجح المرابون في تحقيق غايتهم المنشودة، لن يكونوا بحاجة للنقود بعد ذلك. في أحسن الأحوال، سوف يقتصر استخدام النقود كأداة بسيطة في حساب العمل والاستهلاك ما يتيح لهم تنظيم عمل العبيد بصورة أفضل. والمرابون «الواصلون أو العالمون ببواطن الأمور» بخلاف المرابين «البسطاء» ومعهم «علماء الاقتصاد المحترفين» يدركون جيداً أنَّ النقود الحالية - ليست ثروة وإنما مجرّد أداة لضم الثروات الموجودة وأداة لتنظيم عملية خلق ثروات جديدة.

إنَّ الأزمات الدورية الحالية - عبارة عن أداة تكتيكية هامة في بلوغ الهدف الاستراتيجي للمرابين العالميين.

ثمة اليوم، الحمد لله، بعض المؤلفين الوطنيين الذين راحوا يخرجون من تحت تأثير «علماء الاقتصاد المحترفين». وهؤلاء يعلنون صراحة أنَّ «الملِكَ - عارٍ»، أي أنَّ «علم الاقتصاد» لا يمت بصلة إلى النشاط الذهني الهادف إلى إدراك الحقيقة. إليكم اقتباساً واحداً فقط:

«لقد تبيّن أن «علم الاقتصاد» كاذب وفاسد ومرتزق. وهو لا يعمل من أجل بلوغ الحقيقة بقدر ما يعمل من أجل الدفاع عن مصالح الممول الرئيسي له - الرأسمال المالي» [٢٨٩].

إنَّ ما يدعى «علم الاقتصاد» ليس سوى علم خاضع لرقابة صارمة من قبل رأس المال المالي منذ زمن قديم. وهناك أيضاً رأي يقول أنّ «علم الاقتصاد» ظهر بالتزامن مع ظهور الرأسمالية (أي قبل حوالي ٣٠٠ - ٤٠٠ سنة) وأنه لم يضع نصب عينه ولم يكن يمت بصلة للوصول إلى الحقيقة أو حلّ مشاكل المجتمع منذ البداية. وبعض الباحثين الأكثر احتراساً يقول أنّ «علم الاقتصاد» كان في بداياته موضوعياً ومستقلًا، وأنَّ «انحلاله وانحطاطه» حدث في وقت لاحق.

مثلما حدث عند التقاء القرنين XIX و XX، حين ظهرت مجموعة من علماء الاقتصاد في جامعة شيكاغو بتمويل من آل روكفلر وآل مورغان وغيرهم من «حقائب المال» - ما عرفت «بمدرسة شيكاغو». فحسب تقديرات بعض المؤلفين، لقد قامت وول سريت باستثمار مليارات الدولارات في «مدرسة شيكاغو» وذلك بهدف دفعها لأن تصبح ما بات يعرف اليوم Mainstream. وبترجمة حرة إلى اللغة الروسية يمكن شرح ذلك على أنه «المذهب الصحيح الوحيد - The only true teaching» (وهذا قريب

من المقولة التي كانت معتمدة في الاتحاد السوفييتي والتي تقول إن الماركسية - اللينينة - هي المذهب الصحيح الوحيد». ويمكن أيضاً القول: «الخط العام لحزب المرابين».

أكثر ممثلي «مدرسة شيكاغو» شهرة هو ميلتون فريدمان الذي وضع حجر الأساس «للمذهب النقدي[1] monetarism» – «الاتجاه الجديد» في «علم الاقتصاد». وقد كانت «وصفات» هذه المدرسة النقدية في أساس السياسة الاقتصادية لكثير من بلدان العالم في العقدين - الثلاثة عقود الأخيرة وساهمت بقوة في توطيد سلطة المرابين الدوليين [٢٩٠]. أما الكساندر ليجافا فيرى أنَّ «الانحراف والانحطاط الأخلاقي» في «علم الاقتصاد» إنما حدث في وقت متأخر أكثر، وتحديداً قبل نصف قرن فقط:

«في وقت ما قبل حوالي نصف قرن كان (علماء الاقتصاد - المؤلف) قد تمَّ شراؤهم بالجملة وبالمفرق من قبل البنوك. وقد خطا أول خطوة في هذا الطريق أولاً بنك مانهاتن «ManhattanBank» الذي اندمج لاحقاً مع «ChaseManhattan» ومن ثم في بنك «JPMorgan- Chase». إذ قام البنك اياه بتأسيس كرسي الاقتصاد لصالح جون كينيث هولبرايت (JohnKennethGalbraith) في جامعة هارفارد. لقد كان هولبرايت واحداً من مجموعة من علماء الاقتصاد ذوي الهمّة العالية، هذا إذا لم نقل عنهم أنه نصابون، الذي راح يؤكد أنه في حال مُنِحَ المصرفيون الحقَّ على أسس قانونية بتزوير العملة (وهو يقصد هنا، على الأرجح، إصدار عملة غير مغطاة أو غير مدعومة نهائياً، وهذا ما سوف نتناوله في مكان آخر - المؤلف)، فإنَّ هذا سوف يمهِّد الطريق

---

(١) سياسة اقتصادية تهدف إلى كبح زيادة الكتلة النقدية المتداولة وإلى تقليص التضخم... المترجم.

نحو ازدهار المجتمع ككل. لم يكن لدى هارفارد في تلك الفترة رغبة قوية بقبول هولبرايت للعمل فيها على حسابه، وإذ ببنك مانهاتن يأتي ويلوِّح بأمواله أمام أنف إدارة الجامعة، وهكذا تم شراء هؤلاء، أو إذا شئتم، باعوا أنفسهم. وإذ أخذ المصرفيون بنظر الاعتبار شهرة وهيبة هارفارد (التي كان للتو قد تم شراؤه ودفع ثمنه) فإنهم لم يرغبوا بالتوقف عندما تمَّ إنجازه. بهذه الطريقة السهلة والخالية من التكلّف جرى فيما بعد شراء كليات الاقتصاد في جميع الجامعات والمدارس الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية» [٢٩١].

ما كتبه أ. ليجافا عن «علم الاقتصاد» في مرحلة ما بعد الحرب - عبارة عن مرحلة أخيرة، كما نعتقد، من عملية كانت قد بدأت منذ زمن بعيد بقصد إنشاء منظومة تحكّم بالوعي «الاقتصادي» للمجتمع لما فيه مصلحة المرابين العالميين. تلك المنظومة التي بسطت سيطرتها الصارمة على المجتمع تتضمن العناصر الهامة التالية:

أ- «علم الاقتصاد» الذي يقوم باستنباط «النظريات الاقتصادية» المناسبة والضرورية للمرابين.

ب- مؤسسات التعليم العالي التي تشرف وتنفِّذ «التنوير الاقتصادي» للأجيال المقبلة على الحياة؛ كما أنها تؤمن الدراسة المعمّقة «للنظريات الاقتصادية».

ج- وسائل الإعلام الجماهيري (من راديو وتلفزيون وجرائد ومجلات ودور نشر وانترنت) التي تقوم بتشكيل «الوعي الاقتصادي» لكافة السكان بمن فيهم الرضّع وتلامذة المدارس، وربات البيوت والعاطلين من العمل والأكاديميين وعمال النظافة ورجال البوليس وغير ذلك.

في العهد السوفييتي كانت السلطات مشغولة بكيفية دفع السكان «لبلوغ» الماركسية - اللينينة بنسبة ١٠٠%. لهذه الغاية كانوا يدرّسون

«الشيوعية العالمية» و«الإلحاد العالمي» وما شابه في المدارس وفي مؤسسات التعليم الأعلى وفي المعاهد المتوسطة. ففي أثناء العمل وبعد انتهاء العمل كان الناس يتلقون دورات تعليمية في مختلف المدارس والحلقات والجامعات الماركسية - اللينينية. وكانت دور النشر تطبع ملايين النسخ من الكتب المخصصة للماركسية اللينينية. كما كانت تعمل في مكاتب السكن والمرافق العامة أندية وحلقات حيث يتابع فيها المتقاعدون مطالعة أسس «المذهب الصحيح الوحيد». كما راح معهد الماركسية اللينينة التابع للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي، وأكاديمية العلوم الاجتماعية أيضاً التابعة للجنة المركزية للحزب الشيوعي وأكاديمية العلوم في الاتحاد السوفييتي تتابع عملية «تطوير» و«تعميق» مقولات وموضوعات «المذهب الصائب بالمطلق»، وهذا ما كان يكلف نفقات هائلة من الميزانية.

واليوم لدينا «مذهب كلّي القدرة» أيضاً - إنه Mainstream. وهو يتوارد تحت مسميات مختلفة: «الاقتصاد الكلي – macroeconomic» و«ايكونوميكس»، و«مونيتاريزم»، و«النظرية الاقتصادية» وغير ذلك والخ. والغاية هي أيضاً تحقيق إحاطة من قبل الناس بهذه التعاليم بنسبة ١٠٠%. بمن فيهم الرضّع والعمال الوافدون (الضيوف - Guest worker) والعاطلون من العمل، والمشردون والعاهرات والمدمنون على المخدرات.

على الرغم من المساعي الجبارة التي يبذلها «العلم الاقتصادي» فقد أصبح من الصعب كثيراً إثبات الطابع «التقدمي» للرأسمالية: لقد شوّهت هذه التشكيلة الاجتماعية - الاقتصادية نفسها وحطّت من قيمتها بما فيه الكفاية. وقد بلغت عملية التشويه هذه ذروتها في فترة الكساد العظيم المزمن في الثلاثينيات (القرن العشرين - المترجم). واللافت أن جون كينيث

هولبرايت (١٩٠٨ - ٢٠٠٦) كان قد كتب في لحظة من لحظات صعود حياته الطويلة بصراحة كافية عن ذلك الجانب - هولبرايت نفسه الذي، كما كتب أ. ليجافا، تمَّ تأسيس كرسي الاقتصاد في جامعة هارفارد خصيصاً له. ففي كتابه الأخير «اقتصاد الخداع البريء: الحقيقة عن عصرنا» (نوعاً من التوبة العلنية) يسجّل: «يجري استخدام كلمة «رأسمالية» كما في السابق من قبل المدافعين الراديكاليين والغيورين عن النظام الرأسمالي فقط، ومع ذلك في حالات نادرة» [٢٩٢].

٢٨٦- م. أ. باكونين. الأممية وماركس واليهود. مؤلفات مجهولة لمؤسس التيار الفوضوي الروسي. ترجمة من الفرنسية - موسكو. «فيتشي» ٢٠٠٨. ص. ١٥٥.

٢٨٧- بعضها مترجم إلى اللغة الروسية: أنتوني ساتّون. وول ستريت والثورة البلشفية. - موسكو. «الفكرة الروسية». ١٩٨٨. أنتوني ساتّون. سلطة الدولار. - موسكو. «فرير». ٢٠٠٣.

٢٨٨- أنتوني ساتّون. سلطة الدولار. - موسكو. «فرير«. ٢٠٠٣. ص. ٥٦. ٦٦.

٢٨٩- أ. أ. سولوماتين. معادلة الخداع. // بروفايل. العدد ١١ لعام ٢٠٠٨.

٢٩٠- بالتفصيل انظر: م. غيفّين، غ. تيوتوفا، ف. هاريسون. خلف الكواليس لنشوء النظريات الاقتصادية من النظرية نحو الفساد.

٢٩١- أ. ليجافا. «انهار «النقود» أو كيف تحمي مدخراتك في ظروف الأزمة - موكو. كنيجني مير. ٢٠١٠. ص. ٧٤ - ٧٥.

٢٩٢- ج. ك. هولبرايت. اقتصاد الخداع البريء. الحقيقة عن عصرنا. - موسكو. «دار نشر أوروبا». ٢٠٠٩. ص. ٢٠.

لقد بدأ «علماء الاقتصاد المحترفون» رحلة البحث عن مرادفات للكلمة «الفاحشة» - «الرأسمالية». فقد راحت تظهر للحلول محل تلك الكلمة تراكيب لفظية مختلفة، نجح بعضها في اجتياز حاجز «الاصطفاء الطبيعي» مثل مصطلحات «نظام السوق»، و«اقتصاد السوق»، و«الاقتصاد الحر» وغير ذلك... إليكم كيف يصف ج. هولبرايت عملية «البحث العلمي» تلك:

«انطلقت عملية البحث عن بديل غير خطر لمصطلح «الرأسمالية». ففي الولايات المتحدة جرت محاولة لاستعمال التركيب اللفظي «التجارة الحرة» - لكنه لم يصمد. لأنَّ الحرية التي يُقصَد بها اتخاذ قرارات حرّة من قبل رجال الأعمال لم تكن مقنعة. أما في أوربا فقد ظهر التركيب اللفظي «الاشتراكية الديمقراطية» - خليطاً من الرأسمالية والاشتراكية مع نكهة من الشفقة والعطف. لكن كلمة «الاشتراكية» لاقت في الولايات المتحدة في السابق استهجاناً وعدم قبول (حتى في الوقت الحاضر ما زال هذا الرفض قائماً). ثم راحوا في السنوات الأخيرة يستخدمون تراكيب لفظية مثل «المسار الجديد»، إلا أنه طابقوا بينه وبين فرانكلين روزفلت ومساعديه. وفي المحصلة صمد في الأوساط العلمية تعبير «نظام السوق»، لأنه ليس لديه تاريخ سلبي - بالأحرى، لم يكن لديه أي تاريخ على الإطلاق. بالكاد كان ممكناً العثور على مصطلح فارغ من أي معنى أكثر من هذا...» [٢٩٣].

أما في روسيا ومنذ البدء «بالإصلاحات» فقد شاع مصطلح «نظام السوق» و«اقتصاد السوق». ذلك أنه كان من الصعب جدّاً وربما من المستحيل أن يتم «إلهام» المواطنين السوفييت فيما مضى، من أجل العمل في

سبيل بناء «المستقبل الرأسمالي المضيء[1]» لعدّة أسباب (أرجو أن تكون واضحة بالنسبة للقارئ)؛ إذ إنَّ المواطنين «غير المتأدبين سياسياً» في ظروف بلادنا كانوا سيبدؤون بإضافة مختلف التوصيفات أو التعاريف «غير الحميدة» إلى كلمة «رأسمالية» من مثل «إجرامية»، و«لصوصية»، و«استعمارية» وغير ذلك.

لذلك قام منظّرو «الإصلاحات» في روسيا ومنذ البداية بوضع «تابو» على استعمال كلمة «رأسمالية». وبهدف «البرمجة اللغوية العصبية» (من الأبسط أن يقال: غسل دماغ) للمواطنين الروس راحوا يستخدمون مصطلحات ذات وقع طيب: «السوق»، «اقتصاد السوق»، و«نظام السوق». ولذا قد لا نعثر على كلمة «رأسمالية» في الكتب التعليمية الحديثة المخصصة لدراسة الاقتصاد، في حين أنَّ مصطلح «اقتصاد السوق» سوف نصادفه في كل صفحة، وأكثر من مرة في بعض الأحيان. وذلك من دون أن يتمَّ تقديم شرح مفيد للمصطلح.

مع العلم أنَّ مصطلح «اقتصاد السوق» ليس أقلَّ سخفاً من مصطلح «الاقتصاد الرأسمالي». وقد سبق وذكرنا أعلاه أننا هنا أمام اقتصاد دجال وليس أمام اقتصاد حقيقي. إلا أننا لن نعثر على أي علامات «للسوق» في أكثر البلدان اعتماداً «على السوق» - لا في الولايات المتحدة الأمريكية ولا في روسيا. فأحد أهم شروط «السوق» كما تعلّمنا كتب «الاقتصاد» هي «المنافسة» التي تضمن تشكل حر «آلي» («تلقائي») للأسعار. وأن الأسعار

(١) الكاتب يسخر هنا من «الروس الجدد» الذين جاؤوا إلى السلطة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي كما يهزأ من الشعار البراق الذي كانت ترفعه إيديولوجيا الحزب في الاتحاد السوفييتي والقائل بأن هدف الحزب هو بناء مستقبل اشتراكي منير للشعب الخ... المترجم.

يجب أن تكون «متوازنة» و«عادلة» وغير ذلك. ففي علاقات السوق يملك كل من البائعين والمشترين الحرية (والإمكانية) لاختيار الأطراف المتعاقدة، والحق في التواصل المباشر بين بعضهم البعض وغير ذلك وهكذا دواليك. وأنا لا أريد إرهاق القارئ بأن أعيد تلاوة ما تتضمنه كتب «الاقتصاد»، وإنما سوف أطرح سؤالاً: «أين رأيتم السوق؟».

وأجيب: لم يعد هناك مثل هذه السوق في أي مكان من العالم منذ زمن بعيد. ربما كانت توجد في أيام آدم سميث، وربما حتى قبله بكثير. أي أنَّ السوق، مثلها مثل الاقتصاد، «ماتت» منذ زمن بعيد. والسبب الرئيسي «لاندثارها» يكمن في أن الاحتكارات (التروست والكونسريوم والسنديكات والكارتل) هي التي أصبحت تهيمن في «الاقتصاد»، وهذه راحت تملي شروطها على المشاركين الآخرين في «السوق». يمكن أن نقرأ عن الاحتكارات و«موت» السوق في كتاب ج. هولبرايت الذي ورد ذكره أعلاه. لذلك يجب استخدام كلمة «السوق» بقصد توصيف المجتمع المعاصر فقط بعد وضعها بين هلالين. ونضيف أنَّ «موت» السوق حصل لأن المشاركين اليوم في «السوق» فقدوا إمكانية التعامل الحر بين بعضهم البعض. إذ برزت فيما بينهم «حواجز» ضخمة وقوية مؤلفة من مختلف الوسطاء بمن فيهم «وسطاء ماليون» في شخص أصحاب المصارف. وهؤلاء لا يقومون اليوم بدور «الوسطاء» فحسب، بل وبدور محتكرين وحتى أهم محتكرين. لماذا؟ لأنهم «ينتجون» «السلعة» الأكثر ندرة في «اقتصاد السوق» - أي النقود (المال).

«علماء الاقتصاد[1] Econom- ists المحترفون» في دور مبتكري لغة جديدة

بعد أخذ ما قيل للتو أعلاه، أيها القارئ المحترم، سوف استخدم لاحقاً وفي متن النص كلمة «الاقتصاد» و«اقتصادي» لتوصيف حقائق واقعنا المعاش واضعاً إياهما بين هلالين. بالمناسبة، إنَّ كلمة «عالِم اقتصاد» يجب أن توضع اليوم بين هلالين أيضاً، لأن الناس الذين يدعون أنفسهم هكذا، لا يكترثون «ببناء الحياة» وإنما هم مشغولون على نحو خاص بإعادة بث والدعاية لأفكار хрематистика, Chrematistics[2]. وبما أن هؤلاء الناس غالباً ما يكونون مثقلين بمختلف أنواع الشهادات والدرجات العلمية والألقاب، فمن الممكن تسميتهم «علماء الاقتصاد المحترفون». وبحيث أنّه ممنوع منعاً باتّاً لأي إنسان غريب الدخول إلى هذا «النادي المغلق»(أو إلى «الرابطة الاحترافية»).

والحمد لله، بات يوجد في مجتمعنا بعض الناس الذين بدؤوا يدركون أنه يجري «دس» في هيئة «اقتصاد» «سلع» أخرى مختلفة تماماً ولا تمت بأية صلة لعملية «بناء البيت» أو «منظومة دعم الحياة في المجتمع».

---

(١) الكاتب يلعب بالكلمة في النص الأصلي المؤلفة من مقطع واحد إيكونوميست economist وترجمتها عالم اقتصاد فيلجأ إلى تجزئة المفردة إلى مقطعين إيكونوم econom – اقتصاد وايست ist في نهاية الكلمة وتشير إلى الاختصاص... المترجم.

(٢) مصطلح استخدمه أرسطو للتعبير عن مذهب تخصيب المال وفن مراكمة الثروة... وتعتبر الثروة أهم غاية بحد ذاتها. وأن الربح مقدّس – عبادة الربح... وهناك تناقض جذري بين خريماتيستيك أرسطو والاقتصاد باعتبار هذا الأخير نشاطاً إنسانياً يهدف إلى خلق السلع الضرورة لاحتياجات المجتمع البشري... بينما هدف خريماتيستيك أرسطو هو الربح والربا والثراء... المترجم.

كتب م. يو. ميدفيدف في كتابه «الاقتصاد البديل. وجهة نظر نقدية إلى العلم والممارسة المعاصرتين» يقول: «الاقتصاد المعاصر يدّعي فقط أنه اقتصاد، بينما هو في حقيقة الأمر ليس كذلك. بالفعل، ماذا يمكن أن يكون اقتصادياً في البورصة أو في الأوليغارشيين وغير ذلك من المفارقات الاقتصادية المشابهة والتي تزدحم بها الحياة المعاصرة؟ لا شيء اقتصادياً البتة. عندما أشاهد في الأكشاك كتباً معروضة للبيع من نوع «كيف تلعب وتربح في البورصة»، «التسويق»، «العمل المصرفي»، وغير ذلك، فإنَّ هذه العناوين، وبمجرد أن أغلق عينيَّ، تتحول وتنقلب كما لو بفعل عصا سحرية لتصبح «كيف يمكنك أن تسرق قريبك بمهارة أكثر»، «كيف يمكن دسّ سلعة فاسدة للزبون»، «الربا» وغير ذلك. وهذا التحوّل جلي إلى درجة أنني أودّ لو أضحك وأقهقه. ولذا فإن المماطلة في إدراك تلك الحقيقة الواضحة من أنَّ الاقتصاد المعاصر - وأقصد الاقتصاد - ليس اقتصاداً بلا هلالين في الواقع، مردُّها غياب الرغبة عند الناس لأن يدركوا الحقيقة المذكورة: هكذا الأمر أسهل في الواقع. بيد أنه لا يتاح دائماً دفن الرأس في الرمل على شاكلة النعامة – ففي بعض الأحايين يكون من الضروري النظر إلى العالم المحيط بعينين مفتوحتين، وذلك لكي تتأكد من قصوره وعدم اكتماله، ولكي تعلن عن صوابية موقفك: لنفسك في البداية، ومن ثم للقراء» [٢٩٤].

وللتعبير عن مجمل ما يدعوه «علماء الاقتصاد المحترفون» من دون قصد أو عن سابق وعي «اقتصاداً» يقترح الكاتب المذكور أعلاه استخدام مصطلح «لا - اقتصاد Non- Economic». وإذا ما تابعنا سير أفكار م. ميدفيديف، يمكننا اقتراح مصطلح أكثر دقّةً: «اقتصاد دجّال - Anti-Economic»، لأن

الرأسمالية ليست نظاماً خلّاقاً بقدر ما هي نظام يدمِّر ويخرِّب ما يسمّى اقتصاداً (نظام دعم الحياة في المجتمع).

عند استخدام الكلمات المناسبة تماماً يعود كل شيء إلى مكانه الصحيح. لا تعود ثمة حاجة حينئذ لمجلدات ضخمة تحاول تقديم شرح مملٍّ (بل يشوِّش ويعقِّد الفكرة في حقيقة الأمر) لهذه أو لتلك من العمليات التي تجري في «الاقتصاد» المعاصر. على سبيل المثال، لقد حاولوا بإلحاح أن يفرضوا علينا كلمة «إصلاح» لتوصيف العمليات التي جرت في «اقتصادنا» (الروسي - المترجم). إلا أنه إذا كانت الطاقة الإنتاجية للبلاد انخفضت بنتيجة تلك الإصلاحات بمقدار يفوق الانخفاض الذي أصاب البلاد في سنوات الحرب الوطنية العظمى، فإنَّ ذلك بكل تأكيد يتطلب كلمة أخرى لتوصيف ما حدث. مثل «حرب اقتصادية» أو «أعمال تخريبية اقتصادية خطيرة وواسعة». أو ببساطة «تدمير الاقتصاد». أترك للقارئ أن يختار بنفسه الكلمة المناسبة التي تعكس بدقة تلك الأنشطة التخريبية التي حدثت في روسيا خلال ٢٠ - ٢٥ سنة الأخيرة.

الله يعلم لماذا يدعى البنك المركزي في بلادنا (روسيا - المترجم) «بنك روسيا» (هذا ما ورد في القانون الاتحادي)، مع أنه بمجرد أن تبدأ التدقيق في «مطبخ» هذه المؤسسة من السلطة النقدية، فسوف تصل إلى النتيجة التالية: إنه يرتبط بروسيا بعلاقة غير مباشرة. والأدق أن يطلق عليه اسم «فرع للبنك الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية». عندئذ كل شيء يصبح في مكانه الصحيح. يهوى الصحفيون و«علماء الاقتصاد المحترفون» في روسيا توجيه «اللوم والتوبيخ» إلى المسؤولين في البنك المركزي للبلاد بسبب «أخطائهم» و«تقديراتهم الخاطئة» المختلفة. ولا تستطيع أن تفهم: هل هذه

مسرحية يجري تمثيل الأدوار فيها بإتقان، أم أنه عمى شديد ومفرط لدى «النقاد» عندنا. أما إذا ما نظرت إلى «بنك روسيا» على أنه فرع للبنك الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية، فإنَّ كلَّ شيء يعود من جديد إلى مكانه الصحيح: هذه المؤسسة تقوم بدأب وبمنتهى الأمانة بتنفيذ السياسة النقدية - الائتمانية للبنك الاحتياطي الفدرالي للولايات المتحدة الأمريكية (أي سياسة المرابين الدوليين) على أراضي روسيا الاتحادية، من دون أن ترتكب خلال عقدين من الزمن تقريباً من وجودها أية «هفوة» أو تقديراً خاطئاً».

هكذا تجري عملية استبدال هادئ وغير ملحوظ لبعض الكلمات بأخرى. مثلاً، كانوا يطلقون على الدوام على أولئك الذين يشاركون في البورصة اسم «مضاربون». أما اليوم فقد حصل هؤلاء على تسمية لا تخدش السمع «مستثمرون». فيما مضى كان يُقصَد بالاستثمارات» بالدرجة الأولى تلك الأموال التي يتم توظيفها في بناء المصانع ومختلف المشاريع الاقتصادية والمرافق الحيوية العامة، أو في توسيعها وترميمها من الناحية التقنية. في حين أن وسائل الإعلام الجماهيري فقد راحت منذ فترة قصيرة تعلن بحماس كبير عن دخول «استثمارات» إلى روسيا بعشرات مليارات الدولارات. ولكننا لم نلحظ قيام أي مصانع أو معامل في بلادنا. ومن أين لها أن تقوم؟ إذ يُقصَد اليوم تحت كلمة «استثمارات» شراء تلك المصانع والمعامل القائمة؛ بل وربما شراء الوثائق المتعلقة بها لا أكثر والتي لا ترتبط بأصول القطاع الحقيقي (مثل التزامات وزارة المالية من نمط سندات حكومية قصيرة الأجل[1]ГКО).

---

(١) سندات حكومية قصيرة الأجل أو أذونات الخزانة – سندات خازنة تصدرها وزارة المالية في روسيا الاتحادية بضمانة البنك المركزي الروسي... المترجم. وقصة هذه السندات مثيرة جدا لما فيها من عملية «نهب منظّم» لأموال الدولة برعاية مؤسسات =

تدور في أوساط «علماء الاقتصاد المحترفين» منذ فترة طويلة عملية «لعب بالكلمات» مثيرة وطريفة ولكنها ليست بريئة على الإطلاق. ذلك أنَّ هذه الطائفة[1] من «العلماء المحترفين» تعتقد أنها تشتغل في «علم الاقتصاد». إلا أنَّ هذا مجرد خداع آخر. وليس لأنه لم يعد ثمة اقتصاد منذ فترة طويلة، بل ولأنه في الأساس لا يوجد أي علم (ولم يكن يوجد). إذ إنَّ كلَّ علم يجب أن يمتلك منظومة مفاهيم واضحة وثابتة تسمح للعلماء بأن يتواصلوا بلغة مفهومة وأن ينقلوا خبراتهم ومعارفهم للتلاميذ وللأجيال القادمة من العلماء. ولكن لا شيء من كلّ هذا متوافر في «علم الاقتصاد». وقد سبق وأوضحنا أنَّ «علماء الاقتصاد المحترفين» يدسّون لنا تحت مسمّى «اقتصاد» وبطريقة غير ملحوظة «اقتصاداً دجّالاً – Anti – Economic».

٢٩٢- ج. ك. هولبرايت. اقتصاد الخداع البريء. الحقيقة عن عصرنا. - موسكو. «دار نشر أوربا». ٢٠٠٩. ص. ٢٢ -٢٣.

٢٩٣- م. يو. ميدفيديف. الاقتصاد البديل. مقاربة نقدية للعلم والممارسة المعاصرين. - موسكو. КНРОРУС، ٢٠١٠، ص. ٦.

كتب التعليم الروسية في «الاقتصاد» كأداة لغسل الأدمغة

أمّا الكتب الروسية في «الاقتصاد»، ففيها تغلب عند الحديث عن وظائف ودور القرض نبرة مبتهجة وتُستخدَم عبارات قياسية (ديباجية) بخصوص «الدور الهام للقرض في ضمان الإنتاج الاجتماعي»، وحول

=الدولة بالذات... فقد باعت وزارة المال السندات بسعر منخفض أقل من سعر السوق وقامت بشرائها بعد انقضاء الأجل القصير – ٦ أشهر أو أقل بسعر أعلى... ولمن يود معرفة التفاصيل يمكنه العودة إلى مواقع البحث الروسية... المترجم.

(١) يستعمل المؤلف هنا هذه الكلمة بمعناها السلبي «طائفة منغلقة»... فاقتضى التنويه –المترجم.

«مساهمة القرض في رفع مستوى رفاهية السكان»، وأيضاً عن «التأثير التحفيزي للقرض على عملية التقدّم العلمي - التقني» وغير ذلك. لقد أوردت لائحة الإطراءات والمدائح بحق البنوك والقرض من الذاكرة، ومن الممكن أن نذكر المزيد منها.

ولكي أكون متأكّداً من أني لم أخطئ في تعداد «فضائل» القرض، أقوم وأتناول من رف الكتب (اعتباطياً) واحداً من الكتب من تأليف فريق من الأساتذة في جامعة بيلاورسيا (وأعتقد أنَّ روسيا البيضاء (بيلاروسيا) ليست بلداً أجنبياً، وإنما من «جماعتنا»)[٢٩٥] فأقرأ ما يلي:

«دور القرض في رفع مستوى رفاهية السكان. ذلك أنَّ المخزون الاجتماعي الكبير للقرض إنما يتكشف في مجالات كثيرة من أدائه لوظيفته:

- بفضل القرض ترتفع فعالية الإنتاج المجتمعي، وهذا يعني تلبية أكبر لحاجات المجتمع وبالتالي ارتفاع مستوى الرفاهية.
- باعتباره أحد أهم العوامل في عملية إدراج تقنية وتكنولوجيا متطورة، يساعد القرض في استبدال العمل الشاق وقليل المردود، وبالتالي يؤدي إلى رفع إنتاجية العمل الاجتماعي، ما يزيد في نهاية المطاف في أرباح السكان.
- للقرض تأثير إيجابي على سوق الاستهلاك بما ينسجم مع أولويات السياسة الاجتماعية...
- ثمة أهمية اجتماعية كبيرة للقرض الاستهلاكي الذي يساهم في نمو أسرع لمستوى الرفاهية الحقيقي للسكان» (ص. ٢٥٦).

أعتقد أنَّ التعليقات هنا سوف تكون زائدة. وهكذا وفي الروحية نفسها عشرات الصفحات.

ومن أجل إلغاء عنصر المصادفة، أتناول كتاباً آخر صدر في موسكو قبل فترة وجيزة [٢٩٦]، وأقرأ: «القرض... يمكنه... أن يساعد في تسريع تجديد التقانة والقاعدة التكنولوجية للإنتاج وفي التقدّم العلمي - التقني؛ ... وفي توسيع القدرات الاستهلاكية وتحسين شروط معيشة الناس، بما في ذلك حل مشكلة السكن وتأمين السكن للمواطنين...» (ص. ١٤٧). وهكذا في الروحية نفسها. ولكن يجب أن ننوّه، للإنصاف، أن مؤلف الكتاب لم يقل «يساعد» بل «قد يساعد»، ربما لأنه كان يدرك أن كتابه لا يتفق ولا بأي شكل مع الحياة الواقعية. بيدَ أن التلميذ لا يلتقط مثل هذه الدقة الأستاذية.

إنَّ الكتب المدرسية في علم الاقتصاد عندنا (في روسيا - المترجم) تشكّل لدى التلاميذ فهماً زائفاً للكثير من المسائل التي تتعلق بالنظام المالي والمصرفي المعاصر. هكذا نجد أنّ المؤلفين يتحدثون بصوت واحد تقريباً عن البنوك كما لو أنها «وسطاء ماليين» يقومون بوظيفة توزيع «رأس المال» بين قطاعات الإنتاج والأسواق والشركات على اختلافها وغير ذلك، كما لو أنها بذلك «تساعد في صياغة نسب مثلى لتكرار عملية الإنتاج» . يبدو لطيفاً: «النقود تعزف ألحاناً رومانسية».

إذ بعد مثل هذه الألحان الرومانسية فقط يمكن أن ينشأ لدى الشبّان تصوّرٌ كما لو أنَّ البنوك تأخذ النقود من بعض الأشخاص (طبيعيين واعتباريين) لكي تنقلها فقط إلى أشخاص آخرين. أي أن البنوك - مجرد «وسطاء»، وبشرط «وسطاء لطيفين ومسالمين[1]» يعملون لما فيه خير المجتمع

---

(١) وردت في النص الأصلي هنا عبارة ترجمتها الحرفية هي «بيض وذوو ملمس ناعم» والحديث عن البنوك كوسطاء... وهذا ترميز إلى أنهم يصورون البنوك على هذا النحو – كالأرانب أو النعاج البيضاء وذات الصوف الناعم وبلا مخالب- وهم ليسوا كذلك... المترجم.

فقط. أما أنَّ البنوك «تخلق» أموالاً جديدة، وأنَّ القسم الأكبر من هذه الأموال إنما ينتهي به المطاف إلى تلك البنوك نفسها ، فلا يمكن لأي شخص أن يستنتج ذلك من تلك الكتب التعليمية حتى لو كان هذا الشخص متقدّماً جدّاً من الناحية العقلية.

كما يجري في تلك الكتب التعليمية تكرار فكرة هذيانيه مفادها أن البنوك «تساهم في خلق المنتج الاجتماعي». إلا أنني لم أرَ أيَّ «منتج مصرفي» يمكنه أن يقوم بتلبية حاجة من حاجات الإنسان الطبيعية. وهذه «المنتوجات البنكية» غير قابلة للأكل ولا تصلح لباساً، ولا يمكن استخدامها في الحياة اليومية أو في الإنتاج. اللهم إلا من أجل إشعال النار في المدفأة أو الموقد - في حال كان «المنتج» من طبيعة ورقية. بينما في مؤسسات التعليم العالي السوفييتية فلم يكن كلُّ شيء سيئاً: فقد شرحوا لنا بشكل صحيح أن النشاط المصرفي يصنّف في خانة التداول، وأنَّ البنوك لا تخلق قيمة جديدة، وإنما تشارك في إعادة توزيع المنتج الاجتماعي فقط الذي تخلقه طاقة العمل المبذولة من قبل الناس الذين يعملون في الصناعة والبناء والزراعة. أما اليوم فإنَّ دائرة الإحصاء الفدرالية في روسيا الاتحادية تسعى بكل ما لديها من جهد لتسوغ على أساس «القواعد الإرشادية لصندوق النقد الدولي» كيف إنّ بضع نسب مئوية من القيمة التقديرية للناتج المحلي الإجمالي[1] المُنجَز في روسيا تعود للبنوك. مَن كان يتصوَّر أنه لا بد من تعليل «الأهمية الاجتماعية للمرابين» بطريقة ما.

---

(١) إجمالي الناتج المحلي (GDP) هو عبارة عن **القيمة السوقية** لكل السلع النهائية والخدمات المعترف بها بشكل محلي والتي يتم إنتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية محددة. غالباً ما يتم اعتبار إجمالي **الناتج المحلي للفرد** مؤشراً **لمستوى المعيشة** في الدولة.ولا يعد إجمالي الناتج المحلي للفرد مقياساً لدخل الفرد. وبموجب =

ولكي لا يتسرّب أدنى شك إلى القارئ بأن البنوك هي «كائنات بيضاء وذات ملمس ناعم» فإنَّ مؤلفي تلك الكتب التعليمية لا يدخرون أي جهد. ولذلك فهم يشرحون بلا كلل أنه ثمة فروقات جوهرية بين أولئك الأشخاص الكالحين والظلاميين الذين كانوا يدعونهم في القرون الوسطى «بالمرابين»(يكفي أن نتذكّر شخصية شايلوك في «تاجر البندقية» لشكسبير) وبين المصرفيين المعاصرين «المتحضرين» (الذين يرتدون ربطة عنق ويستخدمون الكمبيوتر). أي أنهم يريدون إقناعنا بأنَّ «القرض البنكي الحالي» - هو شيء مختلف كلّياً عن «القرض الربوي».

«القرض الربوي - كما يكتب مؤلفو أحد الكتب التعليمية - يعتبر في العادة أنه سلف تاريخي للقرض المصرفي. وهو يتميز بمعدلات عالية جداً من الفائدة وأنه يستخدم لأغراض استهلاكية أو لتسديد ديون» [٢٩٧].

ولكن، عفواً! ألا نرى نحن كيف أنَّ «المرابين «المتحضرين» في بلادنا (روسيا - المترجم) «يجدلون» فوائد ربوية؟ وهل إن البنوك لا يمنحون قروضاً لغايات الاستهلاك ولتسديد الديون؟ دعونا نتذكّر كيف راحت البنوك في النصف الأول من عام ٢٠٠٨ (قبل بدء الأزمة) تمنح القروض كيفما كان، من دون أدنى اكتراث من قبلها لأي أهداف سوف يستخدمها الزبائن؟ (وكل همّها كان وجود الضمانة فقط). ولذلك فإنَّ كل تلك «المماحكة والسفسطة» من قبل مؤلفي الكتب التعليمية إنما الهدف منها خلق «هالة مقدّسة» من حول المرابين المعاصرين الذين كما لو أنهم «قطعوا مع تاريخهم المظلم». فالحديث يدور عن

=النظرية الاقتصادية، يساوي إجمالي الناتج المحلي للفرد تماماً إجمالي الدخل المحلي للفرد GDI ويتعلق إجمالي الناتج المحلي **بالحسابات القومية**، وهي مادة في **الاقتصاد الكلي**. ويجب ألا يتم الخلط بين إجمالي الناتج المحلي **وإجمالي الناتج القومي** (GNP) الذي يخصص الإنتاج حسب الملكية.

تغيير «اللافتات» فحسب (ففي السابق كانوا «قتلة» واليوم صاروا يسمونهم «killers»؛ في الماضي كانوا «عاهرين» واليوم صار اسمهم «مومس[1]» الخ)، وذلك لكي تصبح هذه «المهن بالغة الشأن اجتماعياً» جذابة بالنسبة للشباب في عصر الثورة «النقدية».

وإذا ما تحدّثنا بجد عن التبدلات في معدلات نسبة الفائدة على القروض عند الانتقال من القرون الوسطى إلى العصر الحالي، فيجب الاعتراف أنه توجد بالفعل نزعة نحو تخفيض معدّل الفائدة. إلا أنَّ هذا لم يكن ناتجاً عن كون المرابين قد أصبحوا «مختلفين» وأنهم كفّوا عن أن يكونوا «مرابين»، وإنما لأنه ازداد بشكل كبير حجم رأس المال المعروض للإقراض. خصوصاً بعد أن نجح المرابون في شرعنة الاحتياطي الجزئي من التزاماتهم. ولكننا نرى كيف أن المصرفيين «المتحضرين» يتحولون من جديد إلى أشباه شايلوك وغوبسيك عند أول فرصة (نشوء خلل في التوازن بين العرض والطلب في سوق رأس المال الائتماني).

لقد كتب الكاتب الروسي المعروف والخبير في قضايا التلاعب بالوعي س. غ. كارا - مورزا بسخرية كبيرة عن أولئك الأساتذة الذي «يبرهنون» حاجة المجتمع للقرض المصرفي وعن منافع هذا القرض ومعدّل الفائدة للمجتمع ما يلي: «لقد حوّل المنظّرون والإيديولوجيون صورة رأس المال

---

(١) المؤلف يلعب هنا بالكلمات: ففي الحالة الأولى يستخدم كلمة قتلة كما هي باللغة الروسية ثم كلمة «قتلة» باللغة الانكليزية والتي تستخدم في الخطاب الشفوي للمصرفيين ومؤلفي «كتب الاقتصاد» كما هي كيللر. وذات الشيء في كلمة عاهرة باللغة الروسية الفصيحة وكلمة مومس في رطانة الشارع والعاملين في الحقل المصرفي... المترجم.

البنكي إلى شبح. فقد أقنعونا بأنه من دون ربا ومن دون وجود مَن يقوم بتحصيل النقود منا ليقوم ويبيعها لنا، لما كان هناك أي نشاط اقتصادي واقتصاد. تخيّلوا مترو الأنفاق - هذه المنظومة الإنتاجية الضخمة، التي تعتبر فيها شبابيك التذاكر والحواجز الدوّارة (التي تنظِّم دخول الركاب إلى المحطات - المترجم) عنصراً تافهاً. تأتي عصابة وتقوم بخصخصة هذا المرفق التافه. ثم تبدأ ببيع بطاقة الركوب في المترو بسعر يفوق ثلاثة أضعاف القيمة. فتعطي مؤسسة المترو جزءاً من القيمة لتغطية التكاليف، وأما الباقي فهو أرباح لها. لا تريد أن تدفع - فلتذهب مشياً على الأقدام. المسافرون يعانون، والمترو ينحط، بينما المنظِّر يقول أنَّ هذه العصابة تقوم بدور اجتماعي ضروري: تؤمن المترو بالمال، وتكشف عن طلب فعال أو طلب مع قدرة على الدفع، وتحفِّز الناس على العمل وكسب المزيد من المال» [٢٩٨].

على صلة بالموضوع الذي نناقشه أنصح بالتعرف إلى مقالة أ. س. شلينسكي «غروب مجتمع الفردية المتطورة. مقالات في الاقتصاد الكلي» [٢٩٩]. ففيها يتم الكشف عن أنَّ الكتب التعليمية في النظرية الاقتصادية (الماكرو - اقتصاد) لا تمت بأي صلة إلى الحياة. وأنّ الهدف الرئيسي من وجودها - مساعدة المرابين في تحضير أجيال جديدة من «الضحايا» لأجل «اقتصاد السوق». ويقصد بهؤلاء الناس البسطاء الذين «يبلعون الطعم» لشتى أنواع «المنتجات المالية» ويتصورون من أنفسهم مادة البناء التي على أساسها يتم تشييد مختلف «الأهرامات» المالية.

إليكم مقطع من تلك المقالة: «بطبيعة الحال، ثمة في الاقتصاد مثل ذلك المفهوم «خطر الاستثمار». ولكن مرّة أخرى - لم يرد في كتاب النظرية الاقتصادية (ماكرو اقتصاد) ما يشير إلى أن المخاطر تكون مختلفة جدّاً. مثلاً،

يحدث أنَّ الجميع بذلوا جهداً رائعاً ولكن البزنس لم ينجح. إلا أنه تبين في الآونة الأخيرة غالباً ما يكون بزنس المتعاقد بالكامل مقتصراً منذ البداية على مجموعة من الإجراءات التي يمكنه على أساسها أن يحصل منك على دَين مع وعد بأن يعيده مع نمو كبير، ثم بعد ذلك يختفي مع المال. يطلق في اللهجة العامية على هذا النوع من الصفقة في البزنس اسم «кинуль[1]- الطرح». وواقع أنّ أحد المشاركين في هذه الصفقة العابرة من البزنس Business transaction موجود في السنغال والآخر - في تورونتو يسهِّل كثيراً من تنفيذها ويدعو حشداً من المقلّدين إلى الحياة. لذلك يجب في مثل هذه الحال أن يقال «الطرح عالمي» وليس «الطرح » ببساطة. وكان سيكون أمراً مقبولاً لو أنَّ هذا الاحتيال كان مجرد استثناء من القاعدة... ولكن طالما أنَّ إنتاج هذه الأشياء المزيفة (fufel, фуфелы) يجري بكميات صناعية في عقر دار قلعة الرأسمالية، في الولايات، من المرعب أن يقال المتحدة الأمريكية، عندما يدعى «التزوير» الأكثر وقاحة على الإطلاق «منتجاً مالياً»، وعندما يكون بيعه باستمرار وبكميات لا تنضب جزءاً أصيلاً من المنظومة الاقتصادية

(١) اسم الشخصية الرئيسية في رواية كاتبة روسية في ثلاثينيات القرن العشرين... «كينولي» (١٩٣٥ – ١٩٣٦) – اللقب الذي أطلقته الكاتبة فيرا تشابلينا على اللبوة الأشهر في تاريخ حديقة الحيوان في موسكو... وقد قامت الكاتبة – التي كانت تعمل مسؤولة عن إحدى المناطق في حديقة الحيوان في موسكو - بأخذ اللبوة بعد أن تخلّت أمها عنها إلى غرفتها في الشقة المشتركة– (ومن هنا جاء اللقب: من المفردة الروسية кинули = كينولي – أي رموا وتخلّوا عنه) - عنها ولما كان لا بد من إرضاع اللبوة فقد اضطرت فيرا تشابلينا لأن تأخذ معها من حديقة الحيوان كلباً اسكتلندياً ضخماً باسم بيري... لقد كانت تجربة فريدة من نوعها.. إذ بالرغم من أن الكلب لم يكن يدر الحليب فقد راح يعتني ويلحس اللبوة بلسانه وهكذا عاشا معا ثم تمت إعادتها إلى حديقة الحيوان... إلى آخر الحكاية... المترجم.

العالمية، فمن الطبيعي أن تجد مثل هذه الآلية حدّاً أدنى على الأقل من التعبير في كتب الاقتصاد التعليمية...»

كان سيكون كل شيء لا بأس به، فقط لو أنَّ كل تلك التفاصيل المذكورة أعلاه وردت وتم توصيفها بأمانة في كتب الاقتصاد التعليمية. إذ للقواعد كل الحق بأن تكون صارمة جدّاً، ولكن إذا ما كانت مدوّنة بحذافيرها، فإنه يكون برغم ذلك ممكناً اللعب والتنبؤ بالحالة على أساسها.

٢٩٥- «النقود والبنك والقرض»: كتاب تعليمي بإشراف البروفسور غ. ي. كرافتسوفا. مينسك. БГЭУ، ٢٠٠٣.

٢٩٦- أ. غ. كوليكوف. النقود والقرض والبنك. موسكو. КНОРУС، ٢٠٠٩.

٢٩٧- المصارف والنقود والقرض. كتاب تعليمي. تحت إشراف ي. غ. تشيرنوفا - موسكو ٢٠٠٤، ص. ٨٠.

٢٩٨- س. كارا - مورزا. التلاعب بالوعي(١). موسكو. دار إسكمو - برِس. ٢٠٠١. ص. ٤٢٢ - ٤٢٣

٢٩٩- المقالة متوافرة في الانترنت على موقع «الاقتصاد العالمي واقتصاد السوق: كتب ومقالات».

ولكن مصطلحات «фуфел» و«بليد» و«ترتيب أو تدبير» غير متوافرة في القواميس الاقتصادية، لأنَّ التحقق المنهجي من حسن نوايا المشاركين في السوق لا يتسق مع الجهاز المفاهيمي للاقتصاد القائم على النقد (الاقتصاد

(١) نقله إلى العربية الأديب والمترجم السوري عياد عيد وصدر عن وزارة الثقافة السورية – الهيئة العامّة السوريّة للكتاب. المترجم.

المونيتاري)، عدا عن أنّ بعض المنافحين عنه يجزمون منذ الآن أنَّ الشريحة الدسمة من المضاربين في السوق لن تتمكن يوماً من التسبب بأزمة اقتصادية، خصوصاً على مستوى الكوكب (عالمي)، وأنّ السوق سوف ترتّب وتحلُّ كلّ شيء وستقود الجميع وسوف تطعم الجميع...

ينشأ في المحصلة شعور كما لو أنه ثمة واقعان في العالم.

أحدهما - واقع الكتب التعليمية في الاقتصاد الكلي Macroeconomics التي تشرح كيف يتم ضمان تداول سلس للنقود وتبادل منتظم ومتواصل للسلع وللخدمات في الفترات الهادئة نسبياً. فالماكياج في تلك الكتب يمتد في طبقة مستوية على كامل الوجه، والسوق - كما لو أنها ترياق خالص تماماً ونعيم في الأرض.

والواقع الثاني - هو ذاك الذي يوجد فيه مختلف حالات الطرح، والحمقى أو الضحايا، والمزوِّرون، والنصّابون، والمضاربون على اختلافهم. إذ إنَّ قوة الكلمة المطبوعة هائلة! وما لم يصبح «المتخلّون أو الطارحون» جزءاً مكوِّناً من الكتب التعليمية للاقتصاد المعاصر، فسوف يبقى الجميع يعتقد كما لو أنَّ هذا - استثناء من القاعدة، وأنَّ التناقضات والصدامات التي تنشأ بسببها سوف تحمل طابعاً خاصاً ومحصوراً.

وحتى عندما تكون الدوائر في المياه المصنوعة من قبل المرابين، تتزايد لتبلغ حجم التسونامي فتنتقل من الطابع الضيق والمحدود إلى العالمي والشامل، فما من أحد يسمّي الأشياء بمسمياتها، لأن هذا يعادل فقدان ماء الوجه. وبدلاً من أين يصرخوا: «لقد تخلّوا عني، لقد نهبوني! أعيدوا أموالنا! اللصوص إلى القضاء!»، نراهم يصرخون: «أنقذوني! ساعدوني!».

كثير من العبارات؛ بل وحتى الصفحات في كتبنا (الروسية - المترجم) في «الاقتصاد» هي أشبه بعبارات «التحية للعمال» بمناسبة الاحتفال

بالذكرى السنوية للانتصار في «الثورة النقدية». إنَّ مثل هذه «البرمجة اللغوية العصبية» لوعي الطلاب من قبل «علماء الاقتصاد المحترفين» ضرورية جدّاً لأصحاب البنوك من أجل توطيد إنجازات «الثورة النقدية».

في نهاية المطاف، ليس النفط هو المورد الأكثر أهمية والأكثر قيمة بالنسبة «لاقتصاد السوق»، ولا الأرض ولا حتى النقود؛ بل إنّ المورد الأكثر أهمية بالنسبة «لاقتصاد السوق» هو الإنسان الأحمق والغبي، أي الإنسان الذي لا يدرك في أي عالم يعيش؛ إذ إنَّ مثلَ هذا الإنسان يمكن أن يُخدَع وأن يتم استغلاله، وأن يجري استخدامه «على العمياني».

يفكِّر المرابون على النحو التالي: يُولَد في الواقع عدد ضئيل جدّاً من الأطفال الأغبياء (جزء صغير من نسبة مئوية)؛ هذا يعني أنه يجب العمل من أجل أن يصبح عددهم كبيراً. ولذلك فقد تم تصميم «خط إنتاج» جرى توليف عملية إنتاج للأغبياء عليه بأعداد هائلة. والإنتاج يجري في المدارس وفي المعاهد المتوسطة وفي المعاهد العليا وفي الجامعات. وتعتبر الكتب التعليمية في «الاقتصاد» التي وضعها وألّفها «علماء الاقتصاد المحترفون» في روحية النهج الرئيسي الـ Mainstream الأداة الرئيسية في عملية الإنتاج تلك.

هنري فورد، هنري جورج وسيلفيو هيسيل – علماء اقتصاد من دون هلالين

لقد قام الصناعي الأمريكي المعروف هنري فورد بتوضيح رائع للفرق بين رجل الأعمال الذي يقوم بتدبير عملية إنتاج لخيرات مادية، وبين المصرفي الذي يقوم بترتيب عملية إنتاج للنقود «من العدم». فقد كان أحد الصناعيين القلائل الذين كانوا يدركون أنَّ على الصناعي أن يلتزم، في المحصلة، هدفاً

واحداً ألا وهو «خدمة» المستهلك، وليس خلق ومراكمة الأرباح، وفي شكل نقود على نحو خاص. وأن السير نحو الهدف الثاني سوف يحوِّل الصناعي برغم إرادته إلى عبدٍ ومجرّد تاجر عند المرابي. كان هنري فورد يدرك جيّداً أن «الربح» - أحد أهم العناصر على الإطلاق في عقيدة (إيديولوجيا) وآلية ثراء المرابين. إذ إن الربح على العموم ومن حيث المبدأ غير ضروري لا للعامل ولا للمستهلك ولا للصناعيين أنفسهم. ولكنه ضروري فقط للمرابين الذين يقومون بصورة دورية (في فترات الأزمات) «بحصاد المحصول» على شكل «أرباح» في تلك «الحقول» التي سبق وقام العمال المأجورون بزراعتها وبسقايتها وبمعالجتها بقيادة «رؤسائهم» في العمل - رجال الأعمال الصناعيين. كان هنري فورد قد قال إنه إذا ما تفوقت عائدات الإنتاج على التكاليف، فإنَّ هذا الفرق (الربح) يجب ألا يتراكم؛ بل يجب أن يعاد توزيعه فوراً: يجب أن جزءاً منه يذهب لتطوير الإنتاج (وهذا سوف يزيد من الطلب على السلع الاستثمارية)، وجزءاً آخر - أن يعود إلى المشترين والمستهلكين أو أن يستعمل من أجل زيادة مداخيل العمال ورجل الأعمال نفسه (وهذا سوف يحفِّز الطلب على السلع الاستهلاكية). وأنا لم أخطئ في الكلام حين قلت «أن يعود إلى المشترين». فقد أعاد هنري فورد أكثر من مرة المال للزبائن الذين اشتروا سياراته في تلك الحالات التي كان انخفاض كلفة الإنتاج أكبر من المتوقَّع أو المخطَّط له. من الواضح، أن مثل هذه المقاربة لعملية الإنتاج عند فورد، كان يحدث انخفاض منتظم ومخطط له لسعر السيارات من سنة لأخرى.

يا للمفارقة العجيبة! لقد كان هنري فورد صناعياً ذا وجهة نظر معادية بقوة جدّاً للرأسمالية. فقد كان واحداً من آخر «فرسان» الاقتصاد

(الاقتصاد من دون هلالين، باعتباره نشاطاً خلاقاً وإبداعياً) وقاد حرباً بلا هوادة ضد المصرفيين في وول ستريت. بما في ذلك، عمل بلا رحمة من أجل فضح نشاط «قيادة أركانهم» - البنك الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية. كان هنري فورد يدرك جيّداً أن السبيل الوحيد «للانتصار» على المصرفيين في وول ستريت - عن طريق إقامة علاقات طويلة الأمد وذات منفعة متبادلة بين رجل الأعمال وبين المستهلك، وطرد «الوسطاء الماليين» خارج هذه العلاقة. لمن يريد بحق أن يعرف وأن يفهم ماذا تعني النقود والقرض، وما هو «الاقتصاد الرأسمالي»، وما هي البدائل لهذا النموذج من «الاقتصاد» - أنصح بقراءة أعمال هنري فورد [٣٠٠]، وليس «رأس المال» لماركس!.

بالتأكيد، لم يكن هنري فورد وحيداً أو منفرداً كمفكر وكمنظّر؛ بل يمكن أن نذكر من بين المعاصرين تقريباً لفورد مناصرين وحلفاء مثل الأمريكي هنري جورج (HenryGeorge)، والألماني سيلفيو هيسيل (SilvioGesel). بالمناسبة، لا هذا ولا ذاك لم يكونا أعضاء في نقابة «علماء الاقتصاد المحترفين».

الأول خرج من أوساط عمالية وكان ناشطاً نقابياً. وقد ألّف كتاباً بعنوان «الفقر والتقدّم» [٣٠١]، كان معروفاً في أواخر القرن XIX لكل ربة منزل تقريباً في أمريكا، وجعل «رأس المال» للتلمودي ماركس «منتجاً عقلياً» غير قادر على المنافسة. لقد احتوى كتاب هنري جورج تحليلاً عميقاً للنظام الاقتصادي في المجتمع الغربي أواخر القرن XIX وقدّم معالمَ واضحة ودقيقة لعملية إعادة بناء اقتصادي واجتماعي للرأسمالية، ومن دون الحاجة لهزّات ثورية. وأكثر ما أزعجت وأغضبت المرابين تلك الفكرة البسيطة

لهنري جورج بأن النقود ليست ثروة، وإنما مجرّد وسيلة يقوم بعض الناس في المجتمع الرأسمالي بنهب ومصادرة أملاك أناس آخرين بمساعدتها. وبرهن أنّ الثروة الحقيقية أكثر من غيرها هي الأرض والثروات الطبيعية الأخرى التي وهبها الله للإنسان، وأن هدف المصرفيين هو بسط سيطرتهم الكاملة على هذه الموارد وهذه الثروات.

أما الثاني فقد كان تاجراً وألّف كتاباً بعنوان «النظام الاقتصادي الطبيعي»[٣٠٢].

معروفة الكلمات التي نطق بها عالم الاقتصاد البريطاني ج. كينز إذ قال: «إني على ثقة من أنَّ المستقبل سوف يتعلّم على يد هيسيل أكثر بكثير مما سوف يتعلّم على يد ماركس».

بالمناسبة، إنَّ أفكار هيسيل (وعلى وجه الخصوص فكرته بشأن اعتماد أموال «حيادية» أو «من دون معدّل فائدة») أصبحت تترجم على أرض الواقع بفاعلية كبيرة في ثلاثينيات القرن الماضي (العشرين - المترجم) على مستوى الجماعات والبلديات في عدد لا بأس به من البلدان وقد ساعدت في مواجهة الأزمة آنذاك.

ولكني يجب أن أشهد، للأسف، أن الطلاب اليوم لا في الجامعات الأمريكية ولا الألمانية ولا الروسية ليس فقط لم يقرؤوا أعمال هنري فورد و هنري جورج وس. هيسيل؛ بل وحتى إنهم لم يسمعوا بأسمائهم (باستثناء هنري فورد). علماً أنه يمكن أن نقول الشيء ذاته بخصوص الأساتذة الذين يقومون «بتنوير» الطلاب وفق برامج الـ Mainstream. وأنا أعتقد أن كلًّا من هنري جورج وسيلفيو هيسيل كان بإمكانهما أن يلعبا دوراً مساعداً أيضاً

في خروج روسيا من الأزمة. ولهذا الغرض يجب، من وجهة نظري، نشر أعمالهم بشتى الوسائل والطرق في روسيا.

«المعارضة الاقتصادية» في الغرب

قد يبدو للقارئ، على الأرجح، أنَّ المؤلف هنا يبالغ ويضخِّم الموضوع، وأنه قد يكون ارتكب خطأ منطقيًّاً في مكان ما، وبالتالي أنه ثمة أمل بأن الوضع ليس بكل هذا السوء. أجيب باختصار: في الحالة التي بين أيدينا لم «يخترع» عبدكم المطيع أي شيء على الإطلاق. ذلك أنّ العقول التواقة إلى المعرفة والمحبة للاستطلاع في البلدان الغربية كان لديها ما يكفي من الوقت خلال قرنين من الزمن لأن تفكِّر مليّاً بخصوص ما يعتبر أمراً جديداً بالنسبة لشقيقنا «المغمور بنِعم الحضارة الرأسمالية» بطبيعة الحال أن ٩٠ وربما ٩٩% من المنشورات والكتب التي تصدر في الغرب عن قضايا المال إنما هي ملتزمة بالمسار العام الـ Mainstream - «الخط العام لحزب المرابين». إلا أنه يمكن إذا ما توافرت الرغبة أن نعثر في ذلك السيل العكر من كتب ودراسات «علماء الاقتصاد المحترفين» على أعمال عميقة ومخلصة لأولئك المؤلفين الذين سوف ندعوهم مجازاً «المعارضة الاقتصادية». ومن أبرز ممثلي هذه «المعارضة الاقتصادية» - هنري فورد وهنري جورج وسيلفيو هيسيل. لقد سبق وتحدّثنا عنهم من قبل، ويمكن اعتبارهم من مؤسسي «المعارضة الاقتصادية».

بيدَ أنه تظهر اليوم أيضاً، الحمد لله، أعمال مثيرة ولافتة لممثلي «المعارضة الاقتصادية» الذين يواصلون تقاليد «المؤسسين» ويعملون على تطوير أفكارهم مع الأخذ بنظر الاعتبار واقع عصرنا.

إليكم، مثلاً، أحد أبرز ممثلي «المعارضة الاقتصادية» - الأمريكي إيمري شيلدون. فكثيرون في أمريكا وفي بلدان أخرى يعرفون كتابَ شيلدون «المليارات - لأصحاب البنوك، والديون - للفقراء». يعتبر هذا العمل من حيث الشكل بحثاً سياسياً واجتماعياً رائعاً، أمّا من حيث عمق ورهافة الفكرة فهو يشبه كتابات هنري جورج الذي أبدع في أمريكا قبل شيلدون بمئة عام.

أوردُ اقتباساً واحداً فقط من كتاب شيلدون المذكور: «إن الطريقة الوحيدة التي تطرح بواسطتها الأموال الجديدة (وهذه بالمناسبة ليست أموالاً حقيقية، وإنما على الأغلب، تلك التي تمثِّل الدين الائتماني) للتداول في أمريكا - هي حين يتم الحصول عليها لدى المصرفيين كقروض. عندما تحصل الولايات المتحدة والسكان على مبالغ ضخمة بصفة دين، فإنه ينشأ انطباع كما لو أنَّ البلاد تزدهر. لكن أصحاب البنوك «يخلقون» كمية النقود الموافقة للمبلغ الأساسي من كل قرض فقط، ولكن ليس تلك الكمية الإضافية من النقود اللازمة لدفع الفوائد. ولذلك فإنَّ حجم الأموال الجديدة لا يستطيع أبداً أن يبلغ حجم القروض الممنوحة. والمبالغ الضرورية لتسديد الفوائد المترتبة على القروض لا يتم «خلقها» بكل بساطة لأنها بالأساس غير موجودة! ففي إطار هذه المنظومة التي يفوق فيها حجم القروض الجديدة بصورة دائمة كمية الموارد الممنوحة، لا توجد أي أهمية فيما إذا كنتَ تحصل على قروض كثيرة أو قليلة؛ ولا أن يكون نمو الدين العام يسبق كمية الموارد المتاحة أو المتوافرة لإعادتها. ولن يستطيع الناس أبداً - أبداً - الخروج من الديون»[٣٠٣].

كما أنّه مثير وغني بالمعلومات ذلك الكتاب الذي صدر أواخر عقد التسعينيات (من القرن العشرين - المترجم) لصاحبه عالم الاقتصاد البريطاني م. راوبوتام والذي يحمل عنواناً «قبضة الموت (أو القبضة القاتلة). دراسة للأموال المعاصرة ولعبودية الديون وللاقتصاد المُدمِّر» [٣٠٤]. يعتمد الكتاب على تحليل المعطيات الإحصائية الخاصة ببريطانيا خلال المئة عام ونيف الأخيرة. يصعب الاقتباس من ذلك الكتاب لأن كلَّ فقرة من النص الذي يشغل ٤٠٠ صفحة تكشف عن «تفاصيل» من «الاقتصاد» «الائتماني» غير معروفة للقارئ عندنا (في روسيا، بمن في ذلك «لعالم الاقتصاد» الذي يحمل شهادة عليا).

إليكم، مثلاً، ما يكتبه م. راوبوتام في بداية كتابه: «لا يدعو للدهشة ولا بأي شكل من الأشكال كون الأمم تعيش حالة مديونية مزمنة، وأنَّ الحكومات لا تملك موارد كافية، وأن الخدمات الاجتماعية لا تتلقى التمويل اللازم، وأنَّ الناس يثقل كاهلهم السحب على المكشوف[1] (Овердрафт، Overdraft - أي القرض الذي يسمح للمتعامل أن يحصل على موارد إضافية أكثر من الحد الذي تم الاتفاق عليه في البداية - المؤلف). والسبب في هذا النقص في السيولة وفي العجز عن السداد يكمن في أنَّ النظم المالية... في جميع البلدان تقوم فعلياً على أساس الدين... وأنّ خلق الأموال الحديثة والدين يسيران جنباً إلى جنب بعض...

---

(١) نظام يستطيع من خلاله العميل أن يكتب **صكوكاً** تفوق ما هو موجود في رصيده من **نقود** ويقوم **المصرف** بإعطاء العميل **قرضاً** لسداد **العجز** لديه وبشكل مباشر. هو عبارة عن قرض قصير الأجل، يمنحه البنك عادة للتجار لتسهيل عملية السداد. ويتم حساب فائدة وعمولات على المبلغ المسحوب، ويستطيع العميل سداد المبالغ المقترضة بمبالغ غير متساوية بفترات مختلفة. المترجم.

أما اليوم فإنّ عملية صناعة النقود وعرضها فقد تمَّ تسليمها بالكامل تقريباً للبنوك والمؤسسات المانحة الأخرى. غالبية الناس تعتقد أنَّهم حين يقترضون من البنك إنما هم يقترضون أموال أناس آخرين. وأنّ الأموال الممنوحة من قبل البنك كقرض لا تعتبر ديناً لأموال موجودة سابقاً؛ بل إنّ هذه الأموال التي تمّت استدانتها من البنك - عبارة عن أموال إضافية تم خلقها. إنّ تدفقات المال التي يولّدها المواطنون ورجال الأعمال والحكومات التي تستدين باستمرار من البنوك وغيرها من المؤسسات الائتمانية، تلبي متطلبات الاقتصاد بأكمله. بهذا الشكل، يصبح عرض الأموال مرتبطاً بالناس الذين يقترضون وأنَّ مستوى المديونية داخل الاقتصاد عبارة عن مؤشر لحجم المال الذي سبق وتمَّت صناعته» [٣٠٥].

وفي مكان آخر يلفت م. راوبوتام النظر إلى أن المواطنين المعاصرين لم يودوا الشعور بالأثر التدميري للدين المتزايد (تماماً مثلما أنَّ الناس لا يستطيعون أن يشعروا بالتأثير القاتل للأشعة) وأن المنظومة النقدية الحالية القائمة على الدين هي الأسوأ بالنسبة للمجتمع من بين جميع مشاريع النظم النقدية: «إنَّ الثلاثين سنة الأخيرة فريدة بالمقارنة مع ثلاثمئة سنة سابقة من حيث أنَّ الناس لم يعودوا يفكرون بمسألة الدين... فعلى مدى القرن الـ XVIII كانت تسمع دعوات مستمرة للقيام بالإصلاح (إصلاح مالي لتخفيف عبء الديون - المؤلف). وخلال القرن الـ XI كان كثيرون يعتبرون النشاط المصرفي الزائد سبباً رئيسياً لموجات الفقر المدقع التي انتشرت في أوربا وأمريكا خلال مرحلة الصناعة التي راحت تتطور وفي أثناء تطور الزراعة. وفي القرن الحالي (العشرين - المترجم) وضع النظام المالي الاقتصاد تحت سيطرته الصارمة في فترة الكساد العظيم في عقد

الثلاثينيات وأدّى به إلى الانهيار الشامل والكامل تقريباً - أي في الفترة التي تتصف، ربما للمرة الأولى في التاريخ بثراء واضح، حيث راحت التكنولوجيا تقترح على الناس حرية حقيقية وازدهاراً مادياً...

... في تلك الفترة (سنوات الكساد العظيم في الثلاثينيات من القرن العشرين - المؤلف) جرى تقديم حوالي ٢٠٠٠ احتمال أو مقترح لإصلاح النظام النقدي - وكلها تستثني بشكل قاطع تلك الصيغة من النظام الذي يقوم على الدين - أي تلك الصيغة التي برغم كل شيء هي التي صمدت واستقرت. وهذه المنظومة بالذات هي التي ما زالت تعمل حتى الآن، بعد أن أدخلت عليها تعديلات طفيفة ولكنها ظلّت ثابتة فيما هو أساسي؛ وأن الأزمة المالية القريبة في آسيا (أزمة عام ١٩٩٧ - المؤلف) تشير إلى أنَّ القدرة الكامنة على الانهيار ما زالت قائمة»[٣٠٦].

لا تعتبر الأزمة الحالية بالنسبة لعلماء الاقتصاد مثل م. راوبوتام، مصادفة؛ بل قانوناً «صارماً» مشروطاً بالطبيعة الائتمانية للنقود.

يمكنني أن أورد اقتباسات لا حصر لها لمؤلفين مشهورين ولآخرين غير معروفين على نطاق واسع ولثالثين غير معروفين البتة من بلدان «الرأسمالية» المنتصرة، وجميعهم يؤكدون حقيقةً أصبحت بديهية منذ زمن بعيد: نسبة الفائدة المصرفية (الربوية) عبارة عن «فيروس» يسبب داءً مزمناً وغير قابل للعلاج في «الاقتصاد» الرأسمالي. وهذا الداء لا يتظاهر فقط في أزمات فيض الإنتاج، والتضخم، والبطالة، والاستخدام الجشع وغير المسؤول للموارد الطبيعية، وفي كبح التقدم التقني وفرز المجتمع على أساس طبقي، وفي الاستعمار، وانتشار المخدرات في المجتمع، وتلوث البيئة، وتحوّل تدريجي للمنتجات الاستهلاكية من منشأ طبيعي إلى منتجات الصناعة

الكيميائية، وفي زيادة نسبة الأمراض العقلية وحالات الانتحار، و«الثورة الجنسية» وتخريب الأسس الأخلاقية والثقافة التقليدية، بالإضافة لانتشار مذهب عبادة الشيطان، عدا عن الحروب والإرهاب وغير ذلك والخ. إنها عبارة عن «انتقالات سرطانية» في جسد المجتمع مردّها «فيروس» الربا. للعلم، تنشأ في مجال العلاقات الائتمانية ما تعرف «بالفائدة المركّبة»؛ (أي فوائد على الفوائد المتأخرة السداد). ولذا فإن المديونية في حال احتساب الفائدة المركّبة تتضاعف وفق متوالية هندسية. تماماً مثلما تتكاثر الخلايا السرطانية. لذلك كثيراً ما يطلق على نسبة الفائدة المصرفية اسم «خلايا سرطانية» في «الاقتصاد» وليس اسم «فيروس» فقط.

في بلدان الغرب، حيث تقوم مملكة «الديموقراطية المطلقة»، يلجأ أولئك القابضون على السلطة (أي المرابون إياهم) ومن أجل تحييد وعزل المؤلفين والباحثين الرصينين إلى تشغيل «أجهزة تشويش» قوية جدّا. وتلعب دور مثل هذه «المشوِّشات» أولاً، ملايين النسخ من الكتب التعليمية والدراسات (المونوغرافيا) السميكة «لعلماء الاقتصاد المحترفين» في «الاقتصاد»، وفي «المذهب النقدي (المونوتاريزم)»، وفي «اقتصاد السوق» وفي جميع ما يدعى في اللغة الانكليزية الـ Mainstream (وهذا يعني في ترجمة حرّة إلى اللغة الروسية: «الخط العام للجنة الحزب في إقليم واشنطن»). وثانياً، الجامعات ومختلف المؤسسات التعليمية العليا حيث تجري إعادة بث أفكار الـ Mainstream من قبل الأساتذة من على منبر الكليات على مسامع ملايين الشبان. وثالثاً، وسائل الإعلام الجماهيري التي يدخل الـ Mainstream بوساطتها إلى كل بيت. بعد مثل هذا «التشويش» الهائل للفكر لا يبقى لدى المواطن من الطبقة الوسطى أي شكوك في أنَّ المصرفيين هم

أولياء نعمة في المجتمع، وسوف يدس رأسه بمنتهى السرور وبكل شجاعة في «مشنقة الدَين». لذلك لم يكن عبثاً أن م. راوبوتام قال: «لقد كفَّ الناس عن التفكير في مسألة الدين».

٣٠٠- هنري فورد. حياتي وإنجازاتي. - موسكو، أموال وإحصاءات. ١٩٨٩. هنري فورد. اليهودية العالمية، موسكو - فيتز. ٢٠٠٠.

٣٠١- هنري جورج. الفقر والتقدّم. البحث في سبب الركود الصناعي والفقر، المتزايد طرداً مع تزايد الغنى. أداة الخلاص. СПб إصدار ل. ف. بانتيلييف. ١٨٩٦. (توجد نسخة مصورة. موسكو. «هنري جورج فونديشن». ١٩٩٢).

٣٠٢- س. هيسيل. النظام الاقتصادي الطبيعي. ترجمة من الانكليزية // انترنت. وفي الانترنت توجد نسخة من الكتاب باللغة الانكليزية والألمانية: SilvioGsell. TheNaturalEconomicOrder, SilvioGesell. DieNaturlicheWirtschaftsordung. والنسخة الروسية هي ترجمة عن نص باللغة الانكليزية سبق وتمت ترجمته عن اللغة الألمانية.

٣٠٣- شيلدون إيمري. المليارات - للبنوك، والديون - للشعب. يوجد ترجمة لهذا الكتاب باللغة الروسية في الانترنت فقط.

٣٠٤- Michael Rowbotham. The Grip of death. A study of Modern Money, Debt slavery and destructive Economics. Charlbury. Carpenter Publishers, 1988.

٣٠٥- المصدر السابق نفسه ص. ٤.

٣٠٦- المصدر السابق نفسه ص. ٦.

كيف السبيل للانتصار على «فيروس الفائدة»؟

... تقوم النقود في أساس تنظيم الدولة الحديثة... كل شيء يمكن أن يكون سيئاً، لكن النظام النقدي جيد، وسوف تزدهر الدولة باطراد. كل شيء حسن، ولكن النظام النقدي سيئ، والدولة سوف تفلس وستدخل في مرحلة الثورة...

الجنرال ايفانوف (البطل الرئيسي في رواية س. أ. شارابوف «الدكتاتور»)

إن المعركة التي تجري من قرن لآخر، والتي يجب أن أقاتل فيها عاجلاً أو آجلاً - هي قتال الناس ضد البنوك.

لورد آكتون[1]

رئيس المحكمة العليا في انكلترا عام ١٨٧٥.

---

(١) جون إميريتش إدوارد دالبرغ أكتون (١٨٣٤-١٩٠٢)، ويعرف باسم السير جون دالبرغ-أكتون، وعادة ما يشار إليه ببساطة باللورد أكتون، كان مؤرخاً وسياسياً وكاتباً إنجليزياً كاثوليكيًا. المترجم.

الاشتراكيون الأوائل: مشاريع لإصلاح النظام الائتماني

كان كلود هنري سان سيمون[1] يعتقد أن العمل البنكي ربط عن طريق القرض جميع قطاعات النشاط الاقتصادي وقدّم لها الموارد المالية التي لم تكن تملكها أية قوة في أوربا حينذاك بما في ذلك الدولة **[٣٠٧]**. ومع أنَّ سان سيمون كان يرى أن أساس المجتمع يجب أن تكون المنظومة الصناعية التي أطلق عليها «النظام التصنيعي[2]» وكان يماهي بينها وبين الاشتراكية. ولكنه مع ذلك كان يعترف بالدور التنظيمي الريادي للبنوك في مجال الصناعة وكان يأمل بأن البنوك سوف تقوم بدور بنّاء في تغيير المجتمع. وقد

---

(١) وهو الكونت كلود هنري دي سان سيمو، **الباريسي** النشأة، ولد عام ١٧٦٠م ، وكان **فيلسوفا فرنسيا** يميل إلى مبدأ تدخل **الدولة** في الحياة **الاقتصادية**. وكانت دعوته موجهة إلى الاهتمام **بالصناعة**، ونوه إلى أهمية الحياة البرلمانية في **الاقتصاد**، ودعا إلى أن يكون البرلمان مكوناً من ثلاثة مجالس هي: مجلس الاختراع. ومجلس الفحص. ومجلس التنفيذ. وبذلك تتمثل في الحكومة هيئات من قطاعات **الصناعة**، **والتجارة**، **والزراعة**، والمهندسين. ومن الآراء التي كان يبشر بها دعوته إلى تكافؤ الفرص لا التجانس الكامل .وأشترك سان سايمون في الثورة الأمريكية مدفوعاً بحماسه وإخلاصه، وأيد الثوار الفرنسيين في **فرنسا** .وتعرض في حياته إلى الجوع والتشرد، وتحمل كثيراً من الصعاب في صراعه الطويل من أجل صياغة أفكاره ونظرياته التي كان يرمي منها إلى قيام مجتمع عادل، ومن أشهر مؤلفاته **(المسيحية** الجديدة**)** وكان من أتباع سايمون الفيلسوف **أوغست كونت**، والمهندس **فرديناند دي لسبس** الذي قام بحفر **قناة السويس في مصر**. ولكن يلاحظ أن مذهب سان سايمون الذي حمله أتباعه **(سان سيمونيون)** فيما بعد كان مذهباً **اشتراكياً** ويدعو إلى إلغاء الميراث. وكان من رأيهم أن انتقال الثروة يجب عدم تقييده **بالعائلة** وإنما يجب أن تؤول هذه الثروة بعد وفاة صاحبها إلى **الدولة**. المترجم.

(٢) نظام اجتماعي أو اقتصادي مبني على أساس الصناعات التحويلية... المترجم.

سبق سان سيمون في جانب ما رودولف غيلفردينغ (١٨٧٧ - ١٩٤١) صاحب نظرية «الرأسمالية المنظّمة» و«رأس المال المالي». ونذكّر أن غيلفردينغ سلّم بالدور الإشرافي (المهيمن) الحاسم للبنوك على رأس المال الصناعي والتجاري في ظروف الرأسمالية «المنجزة أو الناضجة»، ولكنه كان يرى في ذلك ظاهرة إيجابية. فالمصارف، من وجهة نظره، سوف ترسي المبدأ التنظيمي في الاقتصاد، وسوف تتغلب على المنافسة والفوضى، كما أنها سوف تعتمد التخطيط. أي كما لو أنها تجري عملية تحوّل سلمي للرأسمالية إلى الرأسمالية المنظّمة فالاشتراكية.

بيير جوزيف برودون (١٨٠٩-١٨٦٥) - اشتراكي فرنسي، منظّر للفوضوية ومؤلف عدّة كتب في الفلسفة والاقتصاد السياسي. ومن أهم أعماله: «ما هي الملكية؟» (١٨٤٠، والطبعة الروسية صدرت في سانت بطرسبورغ عام ١٩٠٧)، «منهاج التناقضات الاقتصادية، أو فلسفة البؤس» (١٨٤٦). تقدّم بخطة ما يسمى «القضاء الاجتماعي» على الدولة. جوهر الخطة هو أن يتم استبدال الدولة بعلاقات تعاقدية بين الأفراد والجماعات، بين مجموعات المنتجين الذين يتعاونون فيما بينهم على أساس التبادل المتكافئ. وقد انتقد بحدة القرض الرأسمالي معتبراً إياه أداة لاستغلال المجتمع من قبل المرابين - أصحاب المصارف. فالبنوك، كما اعتقد برودون، لا تقوم بنهب العمال (العمال المأجورين) فحسب؛ بل وتنهب البرجوازية التي تعمل في تنظيم الإنتاج. لقد دعا برودون إلى القيام بإصلاحات، قبل كل شيء، في مجال التبادل والتداول حيث يسود التبادل غير العادل.

في عام ١٨٤٩ قام بقصد تنفيذ مخططاته بمحاولة لتأسيس البنك الشعبي الذي كان يجب أن يعمل وفق قواعد تختلف عن مبادئ عمل البنوك التجارية

(أي قرض بلا فائدة)، وبحيث كان ثمة اقتراح أن يتم استبدال النقود بإيصالات يحصل عليها المتعاملون مقابل السلع التي يجلبونها؛ أي أن البنك لعب دور بورصة تقوم بعملية بيع للسلع. لم يستمر البنك الشعبي سوى فترة قصيرة [٣٠٨]. كان موقف برودون سلبياً تجاه فكرة الشيوعية، الفكرة القائمة على الانقلاب الثوري العنفي وغيرها من أفكار ماركس الأخرى الذي كان يعرفه شخصياً. كما انتقد كارل ماركس بدوره برودون وعدّه اشتراكياً وانتهازياً برجوازياً صغيراً وذلك في كتابه «بؤس الفلسفة» [٣٠٩].

لقد انتقد برودون في سنوات الإمبراطورية الفرنسية الثانية (دكتاتورية لويس بونبارت التي قامت في عام ١٨٥١) بشدّة النظام البونابرتي على دعمه للبرجوازية الكبيرة والمرابين وسماسرة البورصة. ففي عمله الذي أنجزه قبيل وفاته «بخصوص الطاقات السياسية للطبقة العاملة» (١٨٦٥) وضع برودون برنامجاً لما يسمى «الميوتواليزم [١]- mutualism» - بقصد تحرير البروليتاريا بمساعدة الجمعيات (التعاونيات) الإنتاجية والائتمانية والاستهلاكية، التي تقوم على مبدأ التكافل المتبادل.

(١) التقايض أو تبادل المنفعة أو التكافل التبادلي (Mutualism) :هو عبارة عن علاقة تعاونية حيوية بين نوعين أو أكثر من أنواع الكائنات الحية بحيث يستفيد الطرفان من هذا التعاون. ويمكن أن تكون ضرورية للنوعين (مجبرة) لا يستطيعان الاستغناء عنها أو اختيارية، وعندها تسمى **بالتعايش التعاوني**. ويمكن ان نقول هو تفاعل بيولوجي بين طرفين والذي يكون مفيداً لكلا الطرفين المشتركين، إن أكثر حالات التنافع هو طوعي بمعنى أن كل عضو يستطيع أن يعيش على حده. مع ذلك، وممكن أن نشاهد أيضا بأن هناك من الطرفين من لا يستغني عن الآخر، أي أن لهم تبادلاً مشتركاً إلزامياً وإجبارياً وأكثر التكافلات التبادلية هي تسهل تعقيداتها والمنفعة المتبادلة بينهم. المترجم.

وكان يؤكد باستمرار على ضرورة تطوير التبادل على أسس غير نقدية بالإضافة لاستخدام قروض من دون فوائد.

وقد شهدنا قيام ما يشبه بنك برودون الشعبي (للتصريف) في انكلترا. يدور الحديث عن مشروع «بورصة التبادل العمالي («البورصة العمالية») للاشتراكي الانكليزي روبرت أوين (١٧٧١-١٨٥٨). إذ قام أوين، بقصد القضاء على أي شكل من أشكال الربح في التجارة وعلى وظيفة النقود كوسيط، بتأسيس بورصة في لندن حيث يستطيع كل مُنتِج أن يحمل سلعه ليحصل مقابلها على بطاقات عمالية بمقدار ستة بنسات لقاء كل ساعة عمل مستهلكة في إنتاج السلعة. في البداية حققت البورصة نجاحاً فائقاً؛ ففي الأسبوع الأول تم جلب سلع بما يعادل ١٠٠٠٠ جنيه سترليني، وأصبحت تُقبَل البطاقات العمالية في كثير من المتاجر؛ بيدَ أنه سريعاً ما بدأت المصاعب. كان التجار يرسلون إلى البورصة بضائعهم «غير النافقة» أو «غير المرغوبة» في حين راحوا يختطفون في البورصة السلع الأكثر مبيعاً. بمرور بعض الوقت أصبحت البورصة مكتظة بالسلع «غير المطلوبة التي ليس لها سوق». بدأ مبدأ تقدير السلع بحسب ساعات العمل وبمقدار ستة بنسات لقاء كل ساعة عمل يطرح سوء الفهم والجدل. ومع تراكم السلع والبضائع التي لا يحتاجها أحد، بدأت البطاقات العمالية تفقد قيمتها فانتهت البورصة بالإفلاس.

لقد أسرَ ظهور «رأس المال» لماركس عقول كثير من الناس المكافحين في سبيل تنظيم للمجتمع أكثر عدالة على مدى بضع عقود. ذلك أنَّ دفاع ماركس الحاذق عن المرابين ساعد في نقل مركز الاهتمام لدى المكافحين ضد الرأسمالية ولبضع عقود نحو «الصراع الطبقي» بين البروليتاريا و«الرأسماليين» ممثلين في الأشخاص الذين يملكون مؤسسات

إنتاجية. بدأت من جديد عملية البحث واستنباط مشاريع لإعادة بناء النظام النقدي الائتماني ولم يتم تنفيذها على أرض الواقع إلا بعد الأحداث المعروفة في روسيا في عام ١٩١٧.

إلغاء الفائدة: خياران – «معتدل أو متساهل» و«فظ أو صارم»

كنّا قد تحدّثنا أعلاه عن «الثورة النقدية». حول كيف إنَّ المرابين سيطروا على النظام النقدي واستولوا على السلطة الاقتصادية والسياسية في المجتمع، وأيضاً عن العواقب الاجتماعية والاقتصادية والروحية الوخيمة التي أدت إليها «الثورة النقدية». يطرح نفسه هنا سؤال تقليدي: «ما العمل؟» ثمة عدة خيارات لحل المسائل الناتجة عن وجود الفائدة على القرض. وعلى الفور أشدِّد أن الكلام لا يدور حول إصلاح المنظومة النقدية - الائتمانية، وإنما حول تغيير ثوري لها.

إن أي إصلاح (وأي كلمة في لغة «علماء الاقتصاد المحترفين») لا تعني سوى تغييرات طفيفة لا تمس بمركز القابضين على السلطة. والمرابون هم الذين يمسكون بالسلطة اليوم. في حين أنّ الخيارات المقترَحَة أدناه فتقصد مثل ذلك المساس بالقائمين على السلطة. وكل ما يرتبط بتغيير السلطة - لا يعود إصلاحاً، وإنما ثورة سياسية (تليها عادة ثورة اجتماعية واقتصادية). يجب أن نتوقع مقاومة ضارية من قبل المرابين. وكما أنَّ «الثورة النقدية» امتدت طويلاً في الزمن، فإنَّ «الثورة النقدية المضادة» أو «استعادة نقدية» (أي عودة الدور الأول البدئي للنقود كأداة لتبادل السلع والتسديدات) لا يمكنها أن تحصل خلال فترة قصيرة. لا بد لهما من الصبر والمثابرة والحكمة والمعرفة.

بما أنَّ الفائدة على القرض تخلق أزمات واختلالات في الاقتصاد، وتضخّماً وغير ذلك كثيراً من المتاعب، فمن المنطقي أن نقدِّم إجابة مختصرة: يجب إبطال الفائدة. ولكن إلغاء الفائدة يمكن أن يتم بأشكال مختلفة.

سنبدأ من الخيار الأكثر سهولةً ولكنه، من وجهة نظرنا، يملك فرصة ضئيلة للنجاح. ولنسمِّه «إلغاء معتدل للفائدة»، أو «السحب الضريبي للفائدة». جوهر الفكرة فيما يلي: الإبقاء على النظام النقدي - الائتماني في أياد خاصة، والإبقاء على حق المرابين في الحصول على نسبة فائدة على القروض، ولكن إرغام المرابين على تحويل جزء من الفائدة كعائد للدولة على شكل ضرائب. وبحيث يتم بالتدريج رفع معدّل الضريبة مضمرين الوصول بهذا المعدل إلى أرقام قريبة من نسبة ١٠٠% من الربح المصرفي الذي يتحقق عن طريق النسبة المئوية على القرض (لا يجوز أن يشمل مثل هذا الاقتطاع الضريبي على شكل مصادرة للفائدة على القرض على أرباح البنوك في شكل عمولات). سوف تقوم الدولة «بطرح» الأموال التي تحصل عليها من الفائدة في الاقتصاد الوطني على شكل برامج ومشاريع مختلفة في الميزانية وبهذه الطريقة ستعمل على إعادة التوازن إلى الطلب على السيولة وعرض السلع.

ففي الوقت الحالي تقوم البنوك المركزية في العديد من البلدان (بما في ذلك في روسيا) بتحويل كامل الإيرادات التي تحصل عليها بهذا الشكل أو جزءاً منه إلى الميزانية.

فحسب المادة ٢٦ من القانون الفدرالي «بشأن البنك المركزي في روسيا الاتحادية (بنك روسيا)» يجب على البنك المركزي أن يقوم بعد انقضاء سنة بتحويل ٥٠% من الإيرادات إلى ميزانية الدولة.

بيدَ أنَّ مثل هذه التحويلات لا تحلّ المشكلة، لأن القسم الأكبر من إيرادات القطاع المصرفي مصدرها البنوك التجارية. واللافت هو أنَّ معدلات الضريبة على أرباح البنوك الخاصة في كثير من البلدان هي ذاتها بالنسبة لشركات القطاع الإنتاجي الحقيقي من الاقتصاد؛ أي ميسّرة جدّاً، وفي بعض الأحيان رمزية تقريباً.

ففي روسيا الاتحادية، مثلاً، تم تخفيض الضريبة على أرباح البنوك في بداية العقد الحالي من ٤٥% حتى ٢٤%، ما ساوى بين البنوك وبين منشآت القطاع غير المالي.

لا أظن أنَّ المشكلة سوف تجد حلّا لها حتى في حال قامت الدولة برفع معدلات الضريبة على البنوك الخاصة: سوف تجد الدولة صعوبة بالغة في اقتطاع العائدات التي يحصل عليها المرابون من الفائدة. ونحن نرى اليوم كيف أنَّ المصارف تهرِّب بنجاح أرباحها من الضرائب مستخدمة لأجل ذلك ابتكارات مختلفة ومكاتب الأفشور. ولا يجوز أن نستبعد أن تخسر الدولة أمام البنوك في لعبة ما يعرف «الاقتطاع الضريبي لإيرادات الأرباح».

٣٠٧- عمِلَ سان سيمون في سنوات شبابه في المجال المصرفي وكسب أموالاً طائلة. لذلك فقد كان يعرف عن النظام المصرفي من خلال تجربته الشخصية.

٣٠٨- لقد نشر برودون أفكاره الرئيسية بخصوص تنظيم القرض من دون نسبة فائدة في منشور بعنوان «خلاصة المسألة الاجتماعية. البنك التصريفي» يمكن العثور عن وصف برودون التفصيلي لمثل هذا البنك في كتاب: م. ي. توغان - بارانوفسكي. بيير جوزيف برودون. سيرة حياته ونشاطه الاجتماعي. الطبعة الثانية - موسكو. ٢٠١١. فقد جاء في ذلك المرجع أن بنكاً تصريفياً مشابهاً كان قد تم تأسيسه في الفترة نفسها تقريباً

في فرنسا من قبل شخص اسمه ماتسيل، مع العلم أنَّ هذا البنك استمر في عمله لمدة ١٦ سنة. كما قام شخص آخر اسمه بونّار بالاعتماد على أفكار برودون بتأسيس بنك آخر مشابه في مدينة مارسيليا ظل يعمل خلال الفترة ١٨٤٩ - ١٨٥٩.

٣٠٩- ك. ماركس، ف. انجلز. المؤلفات الكاملة. الطبعة الثانية. المجلد ٤.

في هذه الحال يمكن اللجوء إلى خيار آخر. سوف نسميه «إلغاء صارماً أو فظّاً (صادراً بمرسوم) للفائدة». إنَّ مثل هذا الخيار يقترحه بعض الخبراء الغربيين المتخصصين في مسألة القرض. مثلاً، م. راوبوتام (الذي كثيراً ما اقتبسنا منه). فمن أجل تنفيذ هذا المشروع يتم إصدار مرسوم أو سن قانون يحظر على البنوك الحصول على نسبة فائدة عند قيامها بمختلف التعاملات الائتمانية. على أن تبقى المؤسسات الإقراضية في أيدي القطاع الخاص. بحيث يتم الطلب من المصارف أن تكسب الأموال لا أن «تخلقها من العدم»؛ أي أن تحيا على الرسوم والعمولات. مثلما تفعله اليوم بعض الشركات الائتمانية المعروفة باسم «البنوك الإسلامية». يختلف هذا الخيار عن الأول بأنه يتخطى استعمال منظومة الميزانية؛ (أي إعادة توزيع الفائدة من خلال الميزانية).

يجب ألا نخلط ما بين إلغاء الفائدة بمرسوم وبين التخفيضات الدورية على معدّلات الفائدة التي تلجأ إليها البنوك المركزية في بعض البلدان في إطار السياسة النقدية - الائتمانية. فقد تكون مثل هذه التخفيضات كبيرة: يمكن حتى أن تكون سالبة إذا ما أخذنا التضخم بنظر الاعتبار. على سبيل المثال، بعد أزمة الرهن العقاري في عامي ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ قام البنك

الاحتياطي الفدرالي بتحفيز النمو الاقتصادي من خلال التخفيض التدريجي لسعر الحسم (من ٦,٥ إلى ١% سنوياً). وقد كان المعدّل الحقيقي سالباً على مدى سنتين من العقد الحالي. بالمنسبة، لقد مهّدت سياسة الأموال «الرخيصة» هذه إلى خلق ظروف مناسبة لنشوء أزمة جديدة في البلاد.

كما أنَّ سياسة الأموال «الرخيصة» («المجانية»تقريباً) تعتمد في اليابان منذ فترة طويلة. إذ كان الاقتصاد الياباني قد دخل في حال ركود في بداية تسعينيات (القرن العشرين - المترجم) ولذلك فإنَّ البنك المركزي في هذا البلد يحافظ على مدى سنوات طويلة على معدل فائدة منخفض عند حدود رمزية (٠,٥ - ٠,٢٥ وحتى ٠,١%).

إلا أنَ حالات «الإلغاء» هذه تحمل طابعاً تنافسياً ومؤقتاً (وهي عكوسة) ويقصد بها الإبقاء على سلطة المرابين وليس نسفها. ومع ذلك يجب الإقرار في أنَّ ذلك الجزء المكوِّن من أرباح المرابين الدوليين الذي يرتبط بالمضاربات في أسواق المال (خاصة البورصة) يتصاعد باستمرار من حيث الحجم العام. وهذا ما يدل عليه الميل الدائم لزيادة حصة الاستثمارات (أي شراء مختلف الأوراق المالية) من أصول وممتلكات البنوك الضخمة والعملاقة وتراجع حصة القروض. ففي كثير من بنوك وول ستريت ولندن سيتي كانت حصة القروض في أرصدتها أقل من حصة الاستثمارات.

وهناك تعديل «راديكالي أو متطرف» لخيار إلغاء الفائدة بمرسوم. الحديث يدور حول قانون إلزامي باعتماد لا نسبة صفرية من الفائدة بل سالبة. حسب وجهة نظر أصحاب هذا الاقتراح، سوق يحمل تنفيذ مثل هذا الخيار «الراديكالي» النتائج الإيجابية التالية للمجتمع:

أ- سوف تتسرع عملية تداول الأموال مما سيؤدي إلى تسريع حركة السلع والخدمات وبالتالي سوف يتم تسريع عجلة القطاع الإنتاجي الحقيقي في الاقتصاد.

ب- سوف تفقد النقود وظيفتها كأداة لتراكم الثروة، وسوف تقوم بالوظيفة التي أنيطت بها منذ البدء كأداة للتداول وكأداة للدفع والتسديد.

ج- فقدان النقود لوظيفتها كأداة لمراكمة الثروة سوف يقود إلى «انقراض» تدريجي لرأس المال وللرأسمالية [٣١٠].

نعتقد أن اعتماد خيار «النسبة السلبية» لمعدّل الفائدة «من فوق»، أي بمبادرة من السلطات في الدولة، أمر قليل الاحتمال (وهذا ما يعترف به، بالمناسبة، أصحاب هذه الفرضية بالذات). إلا أنَّ تنفيذ هذا الخيار يجب ألا يكون مستبعداً «من تحت»، أي بمبادرة من المواطنين البسطاء. والكلام يدور هنا حول اعتماد ما يسمى بالنقود «المحلية» أو «على نطاق محدود» من قبل جماعات محلية. وقد تمت مراكمة خبرة لا بأس بها حتى اليوم في استخدام الأموال «المحلية» من قبل مجالس بلدية صغيرة ومن قبل مجموعات محدودة من المواطنين في كثير من بلدان العالم. وأكثر ما تظهر الحاجة إلى الأموال «المحلية» في سنوات الأزمات عندما ينشأ نقص في أدوات الدفع القانونية: عندئذ تقوم الأموال «المحلية» بالتعويض ولو جزئياً عن عدم توفر كمية كافية من البنكنوت وغيرها من الأوراق النقدية الأخرى. بالطبع، إنّ اعتماد الأموال «المحلية» بمبادرة من قبل المواطنين لا يحل محل إعادة بناء المنظومة النقدية - الائتمانية الوطنية بالكامل، إلا أنه يمكن أن يقلِّص في ظروف معينة من نفوذ المرابين في المجتمع، ومن ثم تسهيل عملية الانتقال إلى منظومة نقدية - ائتمانية جديدة.

بالمناسبة، عند إبطال الفائدة المصرفية لا يعود يبقى بالنسبة للمرابين ثمة أي معنى لوجود البنك المركزي كمؤسسة تقوم بإصدار البنكنوت. إذ إنَّ البنك المركزي قد تمَّ تأسيسه منذ البداية لكي يمنح الأموال للحكومة وبالتالي أن «يكسب» من الفوائد عليها. لذلك فإنَّ الإقراض من دون نسبة فائدة يصبح بلا معنى بالنسبة للبنك المركزي، خصوصاً إذا ما كان البنك خاصّاً (ونحن نقصد قبل كل شيء البنك الاحتياطي الفدرالي). بالتالي، يمكن في حال «الإلغاء القسري للفائدة» أن يصبح ملحّاً من جديد السؤال عن الجدوى من استبدال البنك المركزي بوزارة المال في دور مُصْدِر للسندات المالية القانونية. أي استبدال إصدار البنكنوت بسندات الخزينة.

هناك بعض الشكوك بخصوص النجاح في تحقيق هذه الحياة على أرض الواقع. ذلك أنَّ معدّل الفائدة كان قد ظهر إلى الوجود وأعلن عن حقه في الحياة بنتيجة سلسلة من «الثورات النقدية». لذلك لا يمكن «وضع المارد في القمقم» إلا بعد إنجاز ثورة جبارة، أو بتعبير أدق «ثورة نقدية مضادة»[٣١١]. فمن المشكوك فيه أن يرغب المرابون في السابق بأن يمارسوا نشاطاً مالياً قوامه الحصول على رسوم فقط لقاء هذه العملية المالية أو تلك (لنقل، عمولة تحضير وتوقيع ومتابعة صفقات ائتمانية من دون فوائد). إنّ هذا الخيار يشكّل تهديداً ومساساً صريحاً بالسلطة الاقتصادية والسياسية للمرابين.

لنتذكر كيف خِيض نزاع مرير وحرب ضروس بين الرؤساء وأصحاب البنوك في أمريكا بشأن تأسيس البنك المركزي. وكم كانت كثيرة محاولات الاغتيال والقتل التي قام بتنظيمها المرابون! أكثر تلك الجرائم شهرة ودويّاً (سبق وتحدّثنا عنها أعلاه) اغتيال الرئيس الأمريكي أبراهام لينكولن وجون كينيدي. فأن تمنع أصحاب البنوك الخاصة من اقتطاع نسبة

الفائدة – يشبه إلى حد كبير جدّاً أن تمنع الذئاب من أن تأكل الأغنام. ولم يحدث حتى الآن أنْ تعلّم ولو ذئب واحد أن يقتات على العشب أو على الملفوف. والأمل ضعيف لدينا بأن تتحول الذئاب إلى أبقار أو إلى أرانب. وجميع الإصلاحات التي جرت في الغرب في مجال المنظومات المصرفية حتى الآن تشير إلى أن الأغنام أصبحت شبعةً أكثر ومسمنة، إلا أنّ الأغنام ما زالت تُقتَل كما كانت تُقتَل على الدوام. والمَخرج واحد: لكي ننقذ الأغنام لا بد من قتل الذئاب. هذا قد يبدو اليوم كلاماً «غيرَ ديموقراطي» و«غير صحيح سياسياً». بالتأكيد، نحن لا ندعو إلى الإبادة الجسدية للمرابين [٣١٢]، وإنما الحديث يدور حول حرمانهم من حق القيام بنشاط بنكي. وبالتحديد: ثمة اقتراح بتأميم جميع المؤسسات المصرفية الخاصة.

تأميم المنظومة النقدية – الائتمانية

تأميم منظومة البنوك – يعني تحويل البنوك الخاصة وغيرها من المؤسسات الائتمانية الأخرى إلى ملكية للدولة. وتأميم البنوك، مثله مثل أي عملية تأميم، يمكن أن يتم إما على أساس التعويض الكامل / الجزئي أو من دون أي تعويض (حسب الوضع السياسي والاقتصادي وحسب سلوك أصحاب البنوك الخ). والتأميم قد يشمل المؤسسات (الشركات) التي تعود ملكيتها لأي أشخاص (أفراد طبيعيين أو اعتباريين) أو تشمل فقط تلك التي يملكها المقيمون الدائمون (residents) (أو بالعكس - غير المقيمين).

يمكن البدء بتحويل النظام النقدي الائتماني من التأميم مباشرةً. ويمكن للتأميم في ظرف محدّد أن يكون استمراراً لعملية إصلاح تنطلق من إلغاء نسبة الفائدة (عن طريق الخيار «السلس» أو «الفظ»).

على كلّ حال، إنّ تأميم المصارف ضروري ليس من منطلق حسابات تكتيكية فحسب (كسر مقاومة المرابين)، وإنما بحكم طبيعة النقود والنظام النقدي. فاليوم تقوم البنوك التجارية المملوكة ما عدا حالات استثناءات نادرة جدّاً بإصدار الأموال غير النقدية، غير السائلة (المتعلقة بالودائع). وأما البنوك المركزية التي تقوم بإصدار الأموال النقدية فقد تكون ملكية خاصة في بعض الأحيان. والبنك المركزي الأهم والأعظم في العالم - البنك الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية - عبارة عن مؤسسة خاصة. وهي تمدّ بالدولارات لا الولايات المتحدة فقط، بل وكثير من بلدان العالم (إن كمية الدولارات التي يجري تداولها خارج الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مما في داخل الولايات المتحدة).

إنه سؤال جدّي. فقد سبق أن قال أرسطو: النقود ثروة اجتماعية، ويجب أن تكون ملكية عامة للمجتمع بأكمله. ويجب على الدولة باسم الشعب وبتكليف من الشعب أن تقوم بإصدار النقود وأن تراقب لكي لا تحدث عملية «خصخصة» لهذه الثروة المجتمعية. مثلما هي تراقب، مثلاً، لكي لا يقوم أي كان من دون موافقة الدولة ومن دون أن يدفع إلى الميزانية بالرسوم المترتبة على الامتياز الذي يسمح بإنتاج النفط وغيره من الثروات الطبيعية الأخرى التي تعتبر ملكية عامة. أو أن يقطع الأشجار في الغابات والحدائق العامة. أو أن يرمي الماء الملوث في الأنهار وفي البحيرات وغير ذلك والخ.

إنَّ التداول النقدي - هي منظومة دوران «الدم» في الجسم الذي اسمه الاقتصاد الوطني. والتداول النقدي - أحد أهم فروع البنية التحتية، والبنية التحتية، كما هو مكتوب في أي كتاب تعليمي، يمكن؛ بل ويجب أن تكون في يد الدولة. وفي بعض الحالات فقط يمكن للدولة أن تضع تحت الإشراف

(للاستثمار) هذه المرافق أو تلك من البنية التحتية (كالطرق والجسور، مثلاً)، من دون أن تتخلى عند ذلك عن حق الملكية وعن أن تراقب نشاط هذه المؤسسة الخاصة التي تقوم بصفة مؤقتة بإدارة هذا المرفق (اتفاق أو عقد امتياز).

كما لو أنَّ كلَّ شيء واضح. لكنه غاب عن بال «خبراء الاقتصاد المحترفين» لسبب ما أن يعتبروا التداول النقدي (الاقتصاد النقدي) جزءاً من البنية التحتية. ففي عشرات القواميس والكتب التعليمية يُقدَّم التعريف نفسه للبنية التحتية تقريباً.

إليكم أحد تلك التعاريف: «البنية التحتية هي مجموعة الهياكل والمرافق والمنشآت والمنظمات التي تنضوي تحت تلك الهياكل، وأنشطتها المختلفة المدعوة لأن تضمن وأن تؤمن الظروف الملائمة لسير الإنتاج وتبادل السلع، وكذلك حياة الناس بصورة طبيعية. وهناك بنية تحتية إنتاجية واجتماعية (خدمية). وتضم البنية التحتية الطرق والاتصالات، ووسائط النقل، ومرافق التخزين، وقطاع الطاقة (شبكة الكهرباء) والموارد المائية والصرف الصحي، والمنشآت الرياضية، والتشجير، ومرافق الخدمات العامة. وأحياناً يجري ضمّ كلّ من العلوم والتعليم والصحة إلى البنية التحتية»[٣١٣].

٣١٠- تعتمد هذه المقترحات على أفكار سيلفيو هيسيل الذي سبق وتحدثنا عنه. وأفكاره معروضة بالتفصيل في عمله الرئيس: س. هيسيل. النظام الاقتصادي الطبيعي. ترجمة عن الانكليزية // الانترنت. وقد تم تطوير أفكار هيسيل حول ضرورة اعتماد معدّل فائدة سلبي على يد الباحث الاقتصادي البلجيكي المعاصر بيرنار ليتاير[1] Bernard Lietaer (انظر: برنار ليتاير. مستقبل

(١) من مواليد عام ١٩٤٢... مهندس مدني، خبير اقتصادي، مؤلف وأستاذ. يدرس النظم النقدية ويعزز فكرة أن المجتمعات يمكن أن تستفيد من إنشاء عملتها المحلية أو التكميلية الخاصة، والتي تتزامن مع العملات الوطنية. المترجم.

النقود؛ الطريق الجديد نحو الثروة والعمل كامل القيمة، ونحو عالم أكثر حكمة. ترجمة عن الانكليزية. - موسكو. КРПА أوليمب، آكت؛ آستريل، ٢٠٠٧.

٣١١- لا يمكن بالتأكيد أن يدور الحديث سوى عن سبل سلمية للتعديلات والإصلاحات. والمقصود بكلمة «ثورة مضادة» هو للتأكيد فقط على راديكالية الإصلاحات وضرورة القضاء على السلطة الاقتصادية والسياسية للمرابين المعاصرين؛ أي أننا نريد أن نؤكد على أنها ليست من صنف تلك «الإصلاحات» العادية التي لا تغيِّر في العادة شيئاً في عمل مؤسسات المنظومة النقدية- الائتمانية والتي لا تعدو كونها مناورات تكتيكية من قبل المرابين بهدف المحافظة على السلطة.

٣١٢- علماً أن عمل كثير منهم مرتبط بخرق القانون الجزائي. لذلك فإنَّ مسألة التحقيق القضائي للمخالفات القانونية المرتكبة من قبلهم يمكن ويجب أن تكون مكوِّناً أساسياً هامّاً في «الثورة النقدية المضادة».

٣١٣- ب. أ. رايزبرغ، ل. ش. لوزوفسكي، ي. ب. ستارودوبتسوفا. القاموس الاقتصادي المعاصر. - موسكو. ИНФРА-М، ٢٠٠٦.

لاحظوا: لقد ضمّوا إلى البنية التحتية حتى «المنشآت الرياضية» و«التشجير»، ولكنهم أسقطوا التداول النقدي من لائحة الفروع والقطاعات. هل سهوا عن ذلك؟ أعتقد، كلا. بكل بساطة لقد منعوا «خبراء الاقتصاد المحترفين» عن ذلك. ففي حال كان التداول النقدي ضمن لائحة القطاعات المكونة للبنية التحتية، فإنه سوف ينشأ لدى الناس سؤال منطقي: ولماذا لا تضع الدولة يدها على هذا القطاع؟ وهذا سؤال تحريضي (تمرّدي). والمرابون بالتعاون مع «خبراء الاقتصاد المحترفين» وعلى مدى أكثر من قرن كامل وهم يعملون كل ما يمكن لكي لا ينشأ مثل هذا

السؤال في أذهان الطلاب والأساتذة والسياسيين وربّات البيوت، وغيرهم من المواطنين في المجتمع الديموقراطي.

إنَّ المؤسسات النقدية - الائتمانية ليست مجرّد مرافق مهمة في البنية التحتية فحسب؛ بل إنها في الوقت نفسه بنود ذات أهمية إستراتيجية لإدارة الاقتصاد الوطني ومجمل الحياة الاجتماعية.

لذلك لم يكن عبثاً أنَّ قائد البروليتاريا العالمية لم يدعُ البلاشفة عشية أحداث أكتوبر عام ١٩١٧ إلى الاستيلاء على المرافق مثل الجسور والتلغراف فقط، بل والبنوك أيضاً في مقدمتها. لقد كان أوليانوف - لينين يعرف تماماً ماذا تعني البنوك.

من الضروري، في المقام الأول طبعاً، تأميم المصارف المركزية وبحيث أن التأميم يجب ألا يكون من الناحية القانونية dē iūre[1] بمقدار ما يكون واقعياً de-facto، (أي أن يتم سحب البنوك المركزية من تحت الرقابة الفاعلة للمرابين اليوم). وفي المقام الثاني - تأميم البنوك التجارية.

---

(١) dē iūre الحاصل بحكم القانون «من **اللغة اللاتينية**» dē iūre - «في القانون»، باعتراف القانون، (مشروعا) هو اعتراف حاسم وواضح وغير قابل للرجوع فيه، لذا ينتج كافة آثار الاعتراف، على عكس de-facto (واقعياً)، والذي هو اعتراف وقتي وغير واضح ويقبل الرجوع فيه، لذا لا ينتج كافة الآثار، فإذا ما قامت دولة بالاعتراف بدولة أخرى اعترافاً واقعياً، فهي تتصرف لمساعدة جماعة بصدد التحول إلى دولة، لم تستقر سلطتها بعد أو لم تحز شرط الفاعلية، ويتحول الاعتراف الواقعي، إما إلى اعتراف رسمي قانوني، إذا ما وصلت سلطة الدولة إلى مرحلة الاستقرار والفاعلية أو يصبح كأن لم يكن من دون مسؤولية على الدولة، إذا لم تتمكن الوحدة من حيازة الفاعلية والاستقرار نهائياً ، لذا بدأ الاعتراف، مثلاً، **بدول البلطيق** واقعياً **عام** ١٩١٨، وتحول إلى اعتراف قانوني عام ١٩٢٢. المترجم.

ما يتعلق بتأميم البنوك المركزية فإنَّ مثلَ هذا التأميم كان قد حصل في بعض البلدان. وقبل كل شيء هذا يخص تأميم بنك انكلترا في عام ١٩٤٦ وبنك فرنسا في عام ١٩٤٥ بعد وصول القوى اليسارية إلى السلطة بعد الحرب العالمية الثانية. لكنه كان تأميماً де-юре، dē iūre وليس تأميماً de-facto. بالتالي فقد ظلَّ رأس المال المصرفي الاحتكاري مسيطراً على هذه البنوك. وما ساهم في نجاح تلك السيطرة هو أنه تم اتخاذ قوانين تشريعية مختلفة ضمنت «استقلالية» البنوك المركزية عن الحكومات (وهذا ما كنا ناقشناه أعلاه).

لا يمكن إلا أن نتفق مع ما جاء في الكتاب التعليمي السوفييتي بخصوص تأميم مجموعة من البنوك المركزية في أوربا الغربية [٣١٤]:

«لا يُعتبَر التأميم البرجوازي للبنوك المركزية إجراءً اشتراكياً، كما يحاول المنّظرون البرجوازيون تصوير ذلك في أحيان كثيرة. فالدور الحاسم في تقييم هذا الإجراء تلعبه الطبيعة الطبقية للنظام القائم. ففي إنكلترا وفرنسا وغيرهما من البلدان الأخرى حيث جرت عملية نقل البنك المركزي إلى ملكية الدولة، لم يترك التأميم أيَّ أثرٍ على العلاقات البرجوازية للمُلْكية وعلى توزيع العمل الاجتماعي؛ إذ بقيت أدوات الإنتاج الرئيسية في أيدي الرأسماليين. لأن التأميم إنما جرى وفق شروط مناسبة لمصالح المالكين السابقين للبنوك المركزية، الذين حصلوا في معظم الحالات على تعويضات ضخمة على شكل سندات حكومية. لذلك فقد اقتصر التأميم على التثبيت القانوني لتلك العلاقات التي نشأت بين البنوك المركزية وبين أجهزة السلطة الأخرى».

كما يتضح من المقطع المقتبس، لم يكن تأميم البنوك المركزية «إجراء اشتراكياً»؛ أي أنه لم يمس بالسلطة الاقتصادية والسياسية للمرابين. بل على

العكس، يمكن اعتباره مناورة نوعية موجّهة للمحافظة على تلك السلطة في فترات الأزمة من التاريخ؛ أي يمكن أن نعتبره تأميماً تكتيكياً».

بالطريقة نفسها كانت تجري غالباً وما زالت تجري عملية تأميم البنوك التجارية الذي يحمل طابعاً تكتيكياً أيضاً.

واليوم، في ظروف الأزمة، يحدث بالفعل تأميم البنوك التجارية في أوربا وحتى في قلعة الرأسمالية العالمية - الولايات المتحدة الأمريكية. لكنه يبقى تأميماً «تكتيكياً» - هدفه إنقاذ المرابين. وعند أول فرصة سانحة سوف يتم التراجع عن التأميم، أي سوف تجري استعادة الوضع الخاص للبنوك (الخصخصة). وهذا ما حدث في أوربا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية: في البداية جرى تأميم ومن ثم خصخصة المؤسسات الائتمانية. ومع تراجع حدّة الأزمة الحالية بدأت البنوك تستعيد وضعيتها السابقة في بعض البلدان.

كما تجري عمليات تأميم للبنوك في عدد من بلدان الاتحاد السوفييتي السابق. مثلاً، جرت عملية تأميم جزئي لأربعة بنوك كبيرة في كازاخستان. اثنان - بي. تي. أ. و «أليانس» لديهما مديونية خارجية ضخمة (حوالي ٢/٣ جميع الالتزامات)، ولذلك فإنَّ الدولة وبضغط من قبل الجهات الغربية المانحة مضطرة لتقديم الدعم لهذين المصرفين. وقد اشترت الدولة ٢٥% من الأسهم في البنوك، إلا أن البنوك تحتفظ بحق (بخيار) شراء حصص هذه الأسهم من جديد.

كما يمكننا أن نتذكّر تأميم البنوك في كل من السويد وفنلندا في بداية عقد التسعينيات (من القرن العشرين - المترجم). فقد جرت هناك عملية تأميم بضع بنوك ضخمة حاصلة على تسمية غير رسمية «بنوك سيئة». وقد أطلق

عليها لقب «سيئة» لأنها راحت تشتري الأصول «السيئة أو الملوّثة» للبنوك التجارية الخاصة وبأسعار مناسبة جدّاً لأصحابها. بطبيعة الحال، لقد تمت تغطية خسائر البنوك «السيئة» على حساب الدولة، في حين أنَّ البنوك التجارية الخاصة تمكنت بمرور بعض الوقت من أن تصبح ربحية أي «جيّدة».

من الواضح أن إعادة بناء المنظومة النقدية - الائتمانية بصورة جذرية تتطلب إجراء تأميم يفضي إلى القضاء على سلطة المرابين. يمكن أن نطلق عليه «تأميم استراتيجي».

نحن نقصد بذلك ذلك التأميم «الاستراتيجي» الذي يضع نصبه عينه بناء منظومة نقدية - ائتمانية جديدة وليس مَدّ حبل النجاة للمرابين. وقد حصل مثل هذه التأميم «الاستراتيجي» في روسيا بعد الثورة والحرب الأهلية. ففي «موضوعات أو أطروحات نيسان» لعام ١٩١٧ صاغ لينين المهمة التالية باعتبارها الأكثر إلحاحاً (الموضوعة السابعة[١]): «دمج فوري لجميع بنوك البلاد في بنك وطني واحد وبسط السيطرة عليه من قبل C. P. Д. (السوفييتات أو مجالس ممثلي العمال - المؤلف كاتاسونوف). ما زال الحديث هنا يدور حول بسط سلطة ورقابة مجالس السوفيتات. ويعود لينين مجدداً للحديث عن البنوك في عمله «الكارثة الوشيكة وسبل مواجهتها» الذي ظهر للعلن في صيف عام ١٩١٧. حيث تظهر إضافة مهمة جدّاً لما جاء في «موضوعات نيسان» بهذا الخصوص. ففي تلك المقالة حدّد لينين خمس مهام حاسمة ولها الأولوية في مجال الاقتصاد يجب أن تُحَل خلال أقصر وقت ممكن. في المقام الأول تأتي عملية دمج جميع البنوك في بنك حكومي واحد

(١) لقد جاء ترتيب هذه الموضوعة في النسخة العربية للموضوعات تحت الرقم ٦ وليس ٧ فاقتضى التنويه – المترجم.

وبسط سيطرة الدولة على تعاملاته أو ما يعرف بتأميم البنوك». وقد بوشر بتأميم البنوك بعد أسابيع بالضبط من حدوث انقلاب أكتوبر. لا شكَّ أنّه كانت لهذا الإجراء تكلفة معيّنة. لكن الزمن كان غامضاً كما لم تكن ثمة أي تجربة في التأميم. كما لم يكن يوجد تصوّر واضح عن النظام النقدي الذي يجب بناؤه.

إليكم ما كتبه س. كارا - مورزا بشأن تأميم البنوك في روسيا أثناء الثورة [٣١٥]: لقد كان حدثاً بارزاً تأميم البنوك بموجب المرسوم التشريعي الصادر عن اللجنة التنفيذية المركزية لعموم روسيا (ВЦИК) بتاريخ ١٤ كانون الأول عام ١٩١٧. البنوك - هي العنصر الرئيسي في منظومة إنتاج السلطة الرأسمالية (اقتصاد السوق عبارة عن نمط مميز تتحول فيه النقود والأرض وقوة العمل إلى سلعة). لذا فإنَّ إلغاء «بيع النقود» هو شرط جوهري من أجل إضفاء النزعة الاجتماعية على الاقتصاد في نطاق البلاد بأكملها. لذلك فقد تمَّ طرح مسألة تأميم البنوك بدءاً من موضوعات نيسان اللينينية ومن ثم أصبحت جزءاً من وثائق المؤتمر السادس للحزب في آب عام ١٩١٧.

- لقد كان للبنوك في روسيا وضع خاصّ، إذ إنها كانت تخضع لسيطرة الرأسمال المالي الأجنبي. كان يوجد في روسيا ٨ بنوك خاصة ضخمة، واحد من بينها فقط (فولجسكوفياتسكي بنك) كان يمكن اعتباره روسياً، لكنه كان محاصراً من قبل «السبعة» الباقين، ما جعل رصيده ينمو ببطء. كانت حصة الأسهم التي يملكها الأجانب تبلغ ٣٤% من رأس المال التأسيسي. لذلك فقد كان تأميم تلك البنوك عملاً يتعلق بالسياسة الخارجية للدولة. ومن خلال البنوك استطاع رأس المال الأجنبي بسط

نفوذه وهيمنته على الصناعة في روسيا، لهذا السبب كان الفعل الذي اتخذته الحكومة السوفييتية بحق البنوك هو البداية لعملية هائلة في تغيير علاقات المُلكية والتي لم تكن (الحكومة) مستعدّة لها بعد.

- لقد أثْرت البنوك خلال الحرب (العالمية الأولى - المترجم) بدرجة كبيرة جداً، وتعزَّز نفوذها (بالتزامن مع تراجع شديد لنفوذ البنك الحكومي - فقد انخفضت نسبة تغطية قروضه بالذهب بمقدار ١٠,٥ ضعف خلال سنوات الحرب). وفي عام ١٩١٧ بدأت البنوك تضارب بالمواد الغائية، فراحت تشتري وتستأجر المستودعات وتزيد في الأسعار. وهذا ما جعل منها قوة سياسية كبيرة.
- لم يكن سبب تأميم البنوك في عام ١٩١٧ مرتبطاً بأي شكل بالنظرية، بل كان إجراءً سياسياً بحتاً بل وحتى تنافسياً. ذلك أنَّ المصارف أعلنت عن مقاطعتها للسلطة السوفييتية، وتوقفت عن تقديم المال لدفع الرواتب (كانوا قد دفعوا للموظفين الراتب مسبقاً عن ثلاثة أشهر لكي يكون بإمكانهم مقاطعة السلطة الجديدة). عدا عن ذلك، توقفت البنوك عن إعطاء المال لتلك المصانع التي بسط العمال سيطرتهم عليها، وذلك بالاتفاق غير المعلن مع أصحاب تلك المصانع.
- بعد ثلاثة أسابيع من العمل التخريبي والعصيان، وبعد فشل المحادثات، قامت فصائل مسلحة في ١٤ تشرين الثاني باحتلال جميع البنوك الرئيسية في العاصمة. ثم تمَّ الإعلان في مرسوم صادر عن اللجنة التنفيذية المركزية لعموم روسيا عن احتكار العمل المصرفي، وتمَّ دمج البنوك الخاصة في بنك الدولة (الذي يعرف اليوم بالشعبي). أعلن العاملون في البنوك إضرابهم عن العمل، ولم تستأنف البنوك عملها إلا في منتصف

كانون الثاني، ولكن في إطار البنك الشعبي هذه المرة. ولما لم يكن هناك عمال (بروليتاريون - المترجم) بين العاملين في البنوك، فقد كان من غير المعقول الحديث عن رقابة عمالية، لذا كان لا بد من التصالح مع ٥٠ ألف مستخدم مصرفي.

- تمت مصادرة الأرصدة الكبيرة. كما تم إبطال وفسخ جميع عقود القروض الداخلية والخارجية التي سبق وقامت بتوقيعها الحكومة القيصرية كما الحكومة المؤقتة على حدٍّ سواء. فقد بلغ مجموع القروض الخارجية فقط خلال سنوات الحرب ما قيمته ٦ مليارات روبل (ولكي يكون ممكناً تصوّر حجم ذلك المبلغ يكفي أن نشير إلى أنَّ كامل صادرات روسيا من القمح في أفضل سنوات إنتاجه لم يكن يتجاوز ٠,٥ مليار روبل).
- آخر بنك تم تأميمه (في ٢ كانون الأول من عام ١٩١٨) هو البنك الشعبي في موسكو. والسبب هو أنَّ هذا البنك كان بنكاً مركزياً للتعاونيات، ولم تكن الحكومة لترغب بخلق مشاكل مع تلك التعاونيات ومع الفلاحين - المستثمرين والمودعين في البنك. لاحقاً تم تحويل فروع ذلك البنك إلى فروع تعاونية للبنك الوطني. وفي ٢ كانون الأول من عام ١٩١٨ تم مع تأخير تأميم جميع البنوك الأجنبية على أراضي روسيا الاتحادية السوفييتية الاشتراكية. ثم في نيسان من عام ١٩١٨ بدأت تظهر آمال بإمكانية المرحلة الانتقالية السلسة («رأسمالية» الدولة)، حيث بدأت محادثات مع المصرفيين بشأن إلغاء تأميم البنوك، لكن هذا المشروع لم يجد طريقه إلى التنفيذ».

٣١٤- التداول النقدي والقرض في البلدان الرأسمالية. كتاب تعليمي برئاسة تحرير ل. ن. كراسافينا. موسكو. ١٩٧٩. ص. ١٩٦.

٣١٥- س. كارا - مورزا. الحضارة السوفييتية: منذ البداية وحتى أيامنا هذه- موسكو. ألغوريتم. ٢٠٠٨. ص. ١٦٧.

إنَّ التأميم الشامل للنظام المصرفي، كذلك الذي حدث في بلادنا (روسيا - المترجم) بعد الثورة، لا يكون ممكناً على الدوام. وقبل كل شيء، لأسباب سياسية. عندئذ يتم تأميم انتقائي (انتخابي) أو «نُقطي» (مناطقي).

وهناك طريق آخر - إنشاء مؤسسات ائتمانية جديدة تكون في البداية بوضعية مؤسسات حكومية. هذا الطريق معروف جيداً في كثير من الدول المتطورة التي اصطدمت بمشكلة تهرّب البنوك التجارية الخاصة من تمويل المشاريع طويلة الأجل والتي تتطلب رأسمالاً ضخماً، مفضّلةً أن تمنح قروضاً «قصيرة» إلى جانب المضاربة في الأسواق المالية. يدور الحديث حول تأسيس منظمات ائتمانية حكومية تدعى «بنوك التنمية». ومن الشائع أن تُمنح بنوك التنمية وضعاً خاصاً يجعلها خارج دائرة تأثير البنك المركزي. ويسمح التشكيل الكامل أو الجزئي لمطلوبات بنوك التنمية لها بأن تمنح القروض طويلة الأجل و/ أو مقابل معدّل فائدة أقل بكثير بالمقارنة مع معدلات الفائدة في البنوك الخاصة. إن بنوك التنمية تمتلك، عادة، «بيئة ملائمة» أو «وسطاً بيئياً» خاصّاً بها، وهي لا تدخل في تنافس مع البنوك التجارية الخاصة. وتحديث النظم النقدية بواسطة بنوك التنمية لا تمس، كقاعدة، بسلطة المرابين. وعلى وجه التحديد، يحظر على بنوك التنمية الدخول في منافسة مع البنوك التجارية الخاصة.

وقد كان تم إنشاء بنك للتنمية في روسيا في عام ٢٠٠٧، عندما سنَّ مجلس الدوما قانوناً «حول بنك التنمية». تم تأسيس البنك على قاعدة بنك الاقتصاد الخارجي (ВЭБ) الذي كان قائماً ليصبح اسم البنك الجديد «بنك

التنمية والنشاط الاقتصادي الخارجي». وقد أنيطت بهذا البنك، حسب القانون الاتحادي، وظيفة تمويل مشاريع الاستثمار الوطنية وخطوط الائتمان للبزنس. وبمعدل فائدة منخفض أو حتى صفري. نحن نعتقد، أنّ سن قانون «حول بنك التنمية» كان مرتبطاً بمحاولة الحكومة الروسية والرئيس الروسي بسط نفوذهما على البنك المركزي لروسيا الاتحادية وإرغامه على منح قروض ائتمانية للاقتصاد.

يُحكى أنَّ ف. ف. بوتين حاول في عام ٢٠٠٠ حتى تأميم البنك المركزي من خلال إدخال مجموعة من التعديلات الجوهرية على القانون الفدرالي «حول البنك المركزي في روسيا الاتحادية (بنك روسيا)»[٣١٦]. إلا أنَّ أنصار «استقلالية» البنك المركزي للبلاد عن الحكومة كانوا يملكون (وما زالوا يملكون) جماعة ضغط «لوبي» قوية جدّاً في الدوما (البرلمان)، ما أفشل تلك المحاولات. «حتى حزب السلطة» «حزب روسيا الموحدة» - لم يدعموا بوتين في ذلك (محاولة تأميم البنك المركزي - المؤلف)؛ بل لم يدعم أي حزب تلك المحاولة بها في ذلك الحزب الشيوعي الروسي. ما يرغمنا على التساؤل عن طبيعة أحزابنا (الروسية - المترجم)» [٣١٧].

أما آخر محاولة لفلاديمير بوتين إخضاع البنك المركزي لسيطرة الدولة فتعود إلى نهاية عام ٢٠٠٣. وقد تم الإعلان عن تلك المحاولة على لسان نائب المدعي العام فلاديمير كوليسنيكوف الذي تربطه بفلاديمير بوتين علاقة وثيقة (يكفي أن نتذكّر أنّ ف. كوليسنيكوف بالضبط هو الذي أجاز اعتقال -أصدر مذكّرة اعتقال- ميخائيل خودوركوفسكي في عام ٢٠٠٣). فقد دعا نائب المدعي العام ف. كوليسنيكوف بشكل صريح إلى جعل البنك المركزي بنيةً حكوميةً وأن يخضع للحكومة أو لرئيس البلاد. كما

اقترح في التصريح نفسه أنه يجب إلغاء معدّل الفائدة على القروض (أي أن يصبح صفرياً). وقد سوّغ ذلك بضرورة وضع احتياطي الذهب والعملات الصعبة الرسمية تحت رقابة الدولة (التي كانت في ذلك الحين تساوي ٦٥ مليار دولار)، والتي يمكن للحكومة أن تستعين بها في تسديد التزامات الديون الخارجية، وكذلك تمويل الاقتصاد من دون نسبة فائدة. بطبيعة الحال، لقد واجهت وسائل الإعلام الجماهيري الروسية ومَن يقف خلفها من الأوليغارشيين مثل هذه المقترحات «بِعداء[1]».

لكن الحق يقال، نجحت في تلك الفترة السلطات الحكومية في تمرير قانون في مجلس الدوما يسمح بإنشاء صندوق الاستقرار. على أن تجري مراكمة جزء من عائدات التصدير في ذلك الصندوق، وبحيث يكون خاضعاً لسيطرة الحكومة.

مع أخذ الوضع الجديد بنظر الاعتبار، اختارت الحكومة طريقاً آخر - تأسيس بنك ينشط بمعزل عن تأثير البنك المركزي ويعوِّض ولو جزئياً غياب الفاعلية لدى هذا الأخير في مجال الدعم الائتماني للقطاع الحقيقي في الاقتصاد [٣١٨]. ففي القانون «حول بنك التنمية» ثمة اشتراط صريح من أنَّ المؤسسة الائتمانية الجديدة لا تتبع لتحكّم البنك المركزي ولا تخضع لسيطرته. حتى إنَّ بعض الخبراء نظروا إلى البنك الجديد كما لو أنه «منافس» للبنك المركزي. وبالتحديد، تم لفت الانتباه إلى أنه إذا كان رأس المال المُصرَّح به (التأسيسي، المذكور في وثيقة التأسيس) في بنك روسيا يبلغ ٣ مليار روبل، فإن رأس المال المصرّح به (التأسيسي) لبنك التنمية يبلغ ٧٠ مليار روبل.

---

(١) ورد في النص الأصلي تعبير روسي ترجمته الحرفية «بالحِراب»... وهو يصلح في السياق الذي جاء فيه. ولكني آثرت الترجمة الأدبية أو المجازية وليس الحرفية. المترجم.

لكن الأزمة التي بدأت في البلاد (في روسيا - المترجم) في عام ٢٠٠٨ لم تمنح الفرصة لبنك الاقتصاد الخارجي ВнешЭкономБанк أن يؤدي الوظيفة الملقاة على عاتقه كبنك للتنمية. لذلك فقد اقتصر عمله على توزيع الأموال من الاحتياطي الفدرالي ومن الميزانية الاتحادية بهدف إنقاذ البنوك والشركات المالية الخاصة التي وجدت نفسها في وضع حرج للغاية. وقد ذهبت الأموال بالدرجة الأولى إلى تلك البنى الخاصة التي كان يفترض عليها أن تدفع مبالغ هائلة لتسديد القروض التي سبق واقترضتها.

المنظومة النقدية – الائتمانية الحكومية والفائدة على القروض

في حال انتقال المنظومة المصرفية إلى ملكية الدولة، فمن الممكن الإبقاء على حق البنوك باحتساب الفائدة عند منح القروض. وعندئذ تكون الفائدة غير عقلانية وتخضع للنظر فيها أمام القضاء فقط في حال كانت تلك الفائدة تذهب إلى جيوب أفراد؛ أي إلى المرابين. إلا أن للفائدة الحق في أن تكون مشروعة في حال كانت تصب في مصلحة المجتمع ككل. في هذه الحال يمكن أن تدار الفائدة من قبل الحكومة، التي تتصرف باسم المجتمع وبتكليف منه بحيث يتم استخدامها في الاستثمارات وفي البرامج الاجتماعية من أجل إضافات على الأجور والرواتب للموظفين الحكوميين ومن أجل زيادة رواتب المتقاعدين وغير ذلك. حينذاك لا ينشأ أي خلل في الاقتصاد الوطني، لأنَّ إيرادات الفائدة تذهب لزيادة الطلب القادر على الدفع وبالتالي يعود التوازن من جديد بين هذا الطلب وبين عرض السلع والخدمات.

هكذا إذن، يجب أن يناقش موضوع إلغاء الفائدة على القروض فقط في حال أن المنظومة المصرفية (النقدية) بقيت في أيادي البنى المالية الخاصة

(المرابين). أما في حال كانت المؤسسات المالية – الائتمانية بحوزة الدولة، فإنَّ مسألة إلغاء الفائدة على القروض تفقد مغزاها ولا تعود ملحّة.

بالمحصلة، يمكن القول إن أكثر الطرق فاعلية في محاربة «الانحرافات والأخطاء» في الاقتصاد الوطني التي تنشأ بسبب الفائدة على القروض، هو من وجهة نظرنا، انتقال كامل المنظومة المصرفية إلى ملكية الدولة. ففي هذه الحال لا تعود الفائدة على القروض تلعب دور «فيروس» يدمِّر ويخرّب الاقتصاد. لأنه سوف يكون «منزوع القدرة على الأذى» ويمكن استخدامه بالتالي كأداة فعالة في إدارة الاقتصاد الوطني.

مع ذلك، إنه لمن دواعي السرور، أن تخطر مثل هذه الأفكار «ذات الصبغة العصيانية» أكثر فأكثر في بال أشخاص آخرين لا يمتّون بصلة طبيعية إلى كوكبة أو نقابة «علماء الاقتصاد المحترفين».

إليكم ما كتبه، على وجه التحديد، أندريه ماكسون في مقالته «هل الفائدة على القروض ضرورية؟»[٣١٩]: ... إن تضارب الفائدة على القرض... يؤدي إلى نقص الكتلة النقدية لدى السكان، وإلى زيادة ديونهم للبنوك وفي نهاية المطاف، إلى إعادة توزيع الملكية لصالح الأوليغارشيا المالية. إنّ هذا هو المبدأ المألوف والمعروف منذ زمن سحيق لدى المرابين، وقد جاء ذكره في الكتاب المقدس. وبرغم ذلك أنا لا أطالب بإلغاء الفائدة على القروض. لماذا؟ لب الموضوع هو أن الفائدة على القرض تلعب دوراً مُنظِّماً للتضخّم، ومنظِّماً لتطور الاقتصاد. بالطبع، إنه يعمل هنا ككابح، ولكن الكابح أيضاً يكون ضرورياً أحياناً. ففي بعض الأحيان يكون من الضروري تخفيض كمية النقود المطروحة في اقتصاد السوق وهذا ما يستطيع معدل البنك المركزي أن يقوم به. أما تناقض الفائدة على القرض بحد ذاته

والذي يسبب نقصاً مزمناً في كمية النقود لدى السكان، فيمكن حلّه على حساب عائدات الدولة؛ إذ يمكن للدولة أن تضع أموالاً في الاقتصاد. ولهذا يكفي أن نعيد للدولة وظيفة إصدار النقد والتي تعتبر غير واردة الآن بسبب «استقلالية» البنوك المركزية».

التعليق الوحيد الذي أريد أن أضيفه إلى هذا الاقتباس هو: يجب ألا يقتصر دور الدولة على إصدار العملة الذي تقوم به البنوك المركزية (النقد السائل)، بل وإصدار جميع الأوراق النقدية (غير السائلة) التي تقوم به البنوك من الدرجة الثانية. وأنا عن سابق وعي لا أسميها «مصارف تجارية»، لأنه لا يجوز أن يُنظر إلى الحصول على أرباح على شكل فائدة على القروض باعتباره هدفاً ومقياساً لتقييم عمل تلك البنوك. فالفائدة على القروض في عمل هذه البنوك - ليس هدفاً، وإنما أداة لضمان الاستخدام الفعال للأدوات المالية من قبل المقترضين.

إنَّ الاستنتاج حول إمكانية الفائدة المخففة على القرض في ظروف منظومة نقدية - ائتمانية خاضعة للدولة لا يعتبَر أمراً افتراضياً أو مجرد محاكمة نظرية. إذ لدينا تجربة الاتحاد السوفييتي الحية حيث كانت توجد منظومة مصرفية حكومية. فكانت البنوك الحكومية تمنح منشآت الاقتصاد الوطني قروضاً مقابل فائدة ضئيلة جدّاً. وقد كان ثمة مغزى لتلك الفائدة. وعلى وجه التحديد، كان يلعب دور «لقاح» لحدٍّ ما للمقترضين لكي تمنع نشوء مزاج طفيلي (سلوكية اتكالية) في المصانع، ولكي يتم تحفيز استخدام تلك الأموال بصورة فعالة.

إليكم ما ورد في الموسوعة السوفييتية الكبيرة بخصوص دفع الائتمان في ظروف الاقتصاد الاشتراكي [٣٢٠] (بند «جوهر ووظائف القرض»): «تحدِّد

الدولة لقاء استخدام الأموال المقترضة بصورة روتينية أجرة (رسوماً) على شكل فائدة. وتختلف معدّلات الفائدة حسب فروع الاقتصاد الوطني، وحسب نوع القرض ومدّة استعمال القرض. يبلغ متوسط معدّل الفائدة على جميع قروض البنك الحكومي في الاتحاد السوفييتي في عام ١٩٧٥ - ٢,٢%».

٣١٦- انظر: ن. ستاريكوف. تأميم الروبل - طريق روسيا إلى الحرية - СПБ، بيتر؛ يو. بولديريف: بخصوص خوابي العسل وملاعق العلقم - موسكو، «كريمسكي موست» - البيت رقم ٩، ٢٠٠٣ «فوروم»، ٢٠٠٣، ف. مارتينينكو. السياسة غير المعروفة لبنك روسيا. - موسكو ИСПИ РАН، ٢٠٠٤.

٣١٧- أ. ماكسون. مَن يملك البنك المركزي؟ // موقع «مالتشيك كيبالتشيك.

٣١٨- حتى لحظة إقرار القانون «حول بنك التنمية»، كانت مديونية شركات القطاع غير المالي للبنوك الأجنبية قد بلغت ١٢٠ مليار دولار. ما اضطر الشركات الروسية لطلب القروض من الخارج، لأن بنك روسيا لم يكن ينشط فعلياً في مجال الإقراض (إعادة التمويل)، أما الأموال التي تراكمت في صندوق الاستقرار فكانت تذهب لإقراض الدول الأجنبية (إيداعها في حسابات في البنوك الأجنبية بالإضافة للاستثمار في الأوراق المالية الأجنبية). وعند لحظة إقرار القانون المذكور كان قد تراكم في صندوق الاستقرار ما يقارب ٣٠٠ مليار دولار.

٣١٩- المقالة موجودة في الانترنت في موقع مالتشيك – كيبالتشيك».

٣٢٠- طبعة أعوام ١٩٦٩ – ١٩٧٨.

إنَّ المؤلفين والباحثين الذين يدعون اليوم إلى دراسة تجربة الاتحاد السوفييتي في التنظيم والإدارة في مجال الاقتصاد الوطني والتداول النقدي، يغامرون بأن تشيع شهرتهم بأنهم «رجعيون»، و«أعداء الإصلاح»، و«أناس متخلّفون» و«أعداء السوق» وغير ذلك والخ. لذا فإنّ استنتاجي بضرورة استعادة السيطرة الحكومية على المنظومة النقدية - الائتمانية في البلاد، قد يقيِّمه «علماء الاقتصاد المحترفون» على أنه تحدٍّ للنهج العام – الـ Mainstream.

بيدَ أنه يمكن تسويغ الاستنتاج بأن الاقتصاد الفعّال ممكن ووارد حين تكون المنظومة النقدية - الائتمانية في يد الدولة ومع اقتطاع نسبة فائدة ضئيلة في العمليات الإقراضية، من دون الاحتكام إلى تجربة الاتحاد السوفييتي. إذ لدينا تجربة حية تجري أمام أعيننا في الصين. لن ندخل الآن في جدال بصدد ماذا تبني الصين (الرأسمالية أم الشيوعية). المهم في الموضوع هو أنّ لدى الصين منظومة مصرفية تقع في مجملها في أيدي الدولة.

يوجد في الصين ثلاثة بنوك حكومية عملاقة تحمل اسماً غير رسمي «سياسية». هي البنك الحكومي للتنمية، والبنك الصيني للتصدير والاستيراد، والبنك الزراعي الصيني. هذه البنوك تقوم بتمويل المشاريع التي تدخل في البرامج الحكومية. كما توجد أيضاً بضع مصارف حكومية أخرى تخصصية ضخمة وعدد كبير من البنوك التجارية «العادية» التي تمتلك الدولة فيها هذه الحصص أو تلك (من الأسهم أو السندات). ويعتبَر البنك الصيني الصناعي التجاري أحد أضخم البنوك التخصصية. وقد كان هذا البنك أحد أضخم البنوك في العالم في عام ٢٠٠٨ من حيث مؤشرات الأصول والودائع والربح الصافي (وذلك على الرغم من أنه غير موجود في كثير من البلدان الغربية). وهناك بنوك تخصصية كبيرة أخرى: بنك التعمير

الصيني، بنك الصين، «بنك جياوتونغ «Jiaotong»، وبنك جاوتشان «Chzhaoshan». على العموم، تشير التقديرات إلى أنَّ ٩٠ - ٩٥% من المنظومة المصرفية في الصين توجد في يد الدولة. وفي الوقت الحالي تجري في الصين عملية «سَهْمَنة» البنوك في الصين (أي تحويل المؤسسات الحكومية إلى شركات مساهمة)، كما تمَّ تخفيف القيود على نشاط البنوك الأجنبية في السوق الصينية. لكن المتوقع ألا تنخفض حصة الدولة بشكل كبير وملموس في رأس القطاع المصرفي في المستقبل القريب.

تقوم جميع البنوك ومن مختلف الفئات في الصين بمنح قروض سنوية بقيمة مليارات الدولارات بفائدة سنوية ضئيلة وحتى صفرية أو سالبة (إذا ما أخذنا بالحسبان معدل الفائدة الحقيقي في ظروف النمو التضخمي للأسعار). من المتوقع أن تمنح البنوك في عام ٢٠١٠ قروضاً للقطاع الإنتاجي الفعلي بمقدار تريليون دولار.

عاشت الصين في الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٦ حالة تضخّم مرتفع بلغ معدله السنوي ١٥-٢٠%. ومع ذلك، منحت البنوك قروضاً لشركات القطاع الإنتاجي بفائدة سنوية ١٠-١١%؛ أي أنَّ معدل الفائدة الحقيقي كان سالباً. وفي تلك المرحلة كانت البنوك تدفع فائدة على الودائع حوالي ٨ -٢٠%. فلماذا صمد الاقتصاد الصيني أمام هذه التجربة («الهبوط الآمن»)؟ لأنه تمَّ تحقيق زيادة ملحوظة في إنتاج السلع وفي زيادة إيرادات الضرائب في الميزانية الحكومية بفضل القروض التي أدت إلى خسارة بعض البنوك الصينية. فقد أدت الزيادة في إنتاج السلع بكبح التضخم، أما الأموال الإضافية في الميزانية فقد عوَّضت عن الخسارة التي أصابت عدداً من البنوك

الصينية التي كانت جميعها في تلك الفترة حكومية ١٠٠%. ثمة بعض الأمل في بداية هذا العقد الحالي.

يجب أن يتم ربط إصدار النقود بحاجات وبمتطلبات القطاع الفعلي من الاقتصاد وليس بالاحتياطي من الذهب والعملة الصعبة؛ أي أنَّ الإقراض يجب أن يقوم بتمويل المشاريع التي تضمن زيادة في عرض السلع والخدمات. هذا يعني أنَّ الصين تمتلك منظومة نقدية - ائتمانية سيادية ومستقلة بالفعل. إنَّ مؤشر «تسييل» (Monetization) الاقتصاد الصيني (أي علاقة الوحدة النقدية M2 Monetary aggregate تجاه الناتج المحلي الإجمالي) من أعلى المؤشرات في العالم - ١٥٠% (مقابل ٤٠% في روسيا)[٣٢١].

مع العلم أنه لا وجود لتضخم فاضح في الصين، وأنّ معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي على مدى سنوات كثيرة متواصلة - هي الأعلى في العالم. إنّ وجود نظام نقدي - ائتماني مستقل حقّاً في الصين هو الذي سمح لذلك البلد أن يكشف عن ديناميـة اقتصادية رائعة حتى في ظروف الأزمة الحالية.

بالطبع، إنَّ اعتماد الصين بدرجة كبيرة جداً على التصدير (خصوصاً أن الجزء الأكبر من صادرات الصين يذهب إلى سوق الولايات المتحدة الأمريكية) يترك المجال لنشوء مخاطر زعزعة الاستقرار في الاقتصاد الصيني. وأنا أعتقد أنَّ قيادة الصين تعي ذلك بشكل جيد. فقد شهدت سياسة البلاد الاقتصادية مع انطلاق الأزمة الحالية إجراءات احترازية كبيرة: تم التوجه نحو تطوير السوق الداخلية. وهي تمتلك طاقات هائلة كما نعرف، إذ يعيش في الصين ١,٥ مليار إنسان!

جرت في آذار من عام ٢٠٠٩ في الصين أعمال الدورة العادية الثانية لاجتماع ممثلي الشعب لعموم الصين، حيث تم الإعلان عن برنامج محاربة

الأزمة وإعادة توجّه الاقتصاد الصيني نحو السوق الداخلية. وقد جرى التركيز على توسيع الطلب الداخلي الإجمالي على حساب: زيادة مشاركة الدولة في النفقات الوطنية العامة؛ رفع المستوى العام لمعيشة المواطنين؛ زيادة حجم الدعم المقدَّم للفلاحين ولسكان المدن من ذوي الدخل المحدود؛ ضمان نمو الطلب في قطاع الخدمات من خلال تطوير شبكة التجارة وشبكات المرافق الخدمية التي تقدم للسكان في أحياء المدن وفي القرى؛ الاستمرار في سياسة نشر استخدام الآليات والسيارات في البلاد وغير ذلك. إجمالياً تخطط الحكومة الصينية إنفاق حوالي ٤ تريليونات يوان خلال الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٠، وذلك من أجل مواجهة الأزمة وبقصد توسيع الاستهلاك الداخلي [٣٢٢]. وهذا يساوي إذا ما تم تقدير المبلغ بالدولار ما أنفقته السلطات الأمريكية في عام ٢٠٠٨ لتنفيذ خطة «بولسون» (٧٠٠ مليار دولار). لقد تم حتى الآن تنفيذ كامل خطط الحكومة الصينية في مجال منح القروض. ففي عام ٢٠٠٩ بلغ حجم القروض ٩,٥٩ تريليون يوان (١.٤٥ تريليون دولار)، وهذا أكبر بمرتين من مستوى العام السابق. ولكن حجم القروض في عام ٢٠١٠ تراجع بعض الشيء (٧,٩٥ تريليون يوان أو حوالي ١ تريليون دولار)، ومع ذلك يبقى هذا المؤشر كبيراً جدّاً خصوصاً على خلفية الركود الاقتصادي في بلدان الغرب. ونشير إلى أن البنك المركزي الأوربي، مثلاً، قام في نهاية عام ٢٠١٠ - بداية عام ٢٠١١ وفي ظروف الأزمة الائتمانية في بلدان الاتحاد الأوربي، ببيع البنوك قروضاً بالمزاد بمبلغ إجمالي حوالي ١ تريليون يورو.

يجب لفت النظر إلى أنَّ السلطات المالية الأمريكية في عام ٢٠٠٨، والسلطات المالية الأوربية في العام المالي ٢٠١١- ٢٠١٢ قامت بضخ

الأموال في القطاع المصرفي، حيث تورّطت (عَلِقتْ) هناك ولم تتمكن من بلوغ القطاع الفعلي الإنتاجي في الاقتصاد. بينما في حال الصين فقد تم استخدام الأموال الممنوحة من البنوك الحكومية كقروض من أجل مد شبكة سكك حديدية وطرق سريعة (أوتوسترادات)، إلى جانب مرافق أخرى من البنية التحتية، بالإضافة لتنشيط وتحفيز القطاع الإنتاجي من الاقتصاد من خلال زيادة الطلب على استهلاك السلع والخدمات.

سوف يتطلب ذلك، بكل تأكيد، إجراء تعديلات طفيفة في السياسة النقدية - الائتمانية لبنك الصين الشعبي وللمنظومة المصرفية في الصين ككل. ولكننا نعتقد أن هذه التعديلات الطفيفة سوف تعزز من استقلالية النظام المصرفي وسوف تسمح لبنك الصين الشعبي بالابتعاد أكثر عن سياسة مراكمة العملة الصعبة «الخضراء» غير الآمنة.

وفي حال وُجِدت الرغبة فمن الممكن العثور على تجارب مفيدة في تنظيم القطاع النقدي - الائتماني حتى في بلدان تقع في دائرة وصاية ونفوذ المرابين العالميين. إذ توجد هناك «جزر صغيرة» منعزلة حيث لا يسود مثل ذلك النفوذ، أو بالحد الأدنى، يكون ضعيفاً جدّاً. أولا، يمكن أن تكون مفيدة تجربة استخدام ما يسمى «المال المحلي» الذي يتم إصداره من قبل مجالس البلديات والجماعات (وقد سبق وتحدثنا عن ذلك أعلاه) - خصوصاً في أوقات الأزمة عندما ينشأ نقص في وسائل الدفع القانونية. وثانياً، توجد بنوك مركزية في بعض بلدان «المليار الذهبي» وبعض البلدان الهامشية المحيطة بالرأسمالية، تقوم بحلّ بعض القضايا الاقتصادية - الاجتماعية المنعزلة بطريقة فعالة.

وحتى في الولايات المتحدة الأمريكية، قلعة الرأسمالية العالمية التي تقع تحت سيطرة البنك الاحتياطي الفدرالي، يوجد بنك مملوك من قبل الدولة ويبرز بشكل لافت على خلفية آلاف البنوك التجارية الخاصة الأخرى. يدعى ذلك البنك - بنك داكوتا الشمالية (BankofNorthernDacota- BND). وقد تأسس بنك داكوتا الشمالية في عام ١٩١٩ بقرار من مجلس نواب الولاية بهدف تحرير المزارعين ورجال الأعمال في الولاية من مأزق القروض التي يقدّمها لهم أصحاب المصارف الخاصة. فحسب قانون الولاية تقوم الخزينة في داكوتا الشمالية بوضع الأوراق المالية لميزانية الولاية في حسابات في البنك المذكور BND، الذي يقوم بدوره بدفع نسبة معينة من الفائدة على الإيداع للخزينة. ثم يقوم البنك بمنح قروض بفائدة صغيرة لرجل الأعمال وللمزارع ولحكومة الولاية. ومن الضروري التشديد على أن البنك BND لا يقوم بإعادة توزيع الأموال فحسب؛ بل ويقوم بإنتاج أموال جديدة أيضاً (أي يعمل هنا الناسخ الائتماني)، وهذا ما يسمح لحكومة الولاية بأن تملك دائماً كمية من المال ما يكفي لتمويل مختلف المشاريع والبرامج. بهذا الشكل، يكون اقتصاد داكوتا الشمالية منيعاً لحدٍّ ما ضد التلاعبات النقدية - الائتمانية للاحتياطي الفدرالي. ففي عام ٢٠٠٨ كانت هناك ثلاث ولايات فقط لم تعانِ من عجز في ميزانيتها، وداكوتا الشمالية واحدة منها. لقد بلغ فائض الميزانية في الولاية ١,٢ مليار دولار. وأيضاً: يقوم بنك BND بتحويل جزء من الأرباح إلى خزينة الولاية على شكل ضرائب وأرباح.

إنَّ أغلب الولايات، اليوم، تقوم بتخفيض ميزانياتها مع عجز كبير. وبعضها يقف عند حافة الإفلاس. فهذه، مثلاً، سلطات كاليفورنيا قد أعلنت في أثناء الأزمة الحالية عن إفلاسها التام واضطرت للذهاب إلى

تقليص ضغط هائل لنفقات الميزانية، ما أضرَّ بمصالح المواطنين في الولاية الأكثر اكتظاظاً بالسكان. كانت الولاية قبل الأزمة تعيش بشكل أساسي على حساب فورة الرهن العقاري - أي الضرائب التي تتحصل عليها أثناء إنجاز المعاملات العقارية. كما وصلت حد الإفلاس ولايات نيفادا، وفلوريدا، ونيو- مكسيكو، وماساشوستس التي كانت أيضاً تعيش على حساب الهرم العقاري. ولم تكن أحسن حالاً تلك الولايات التي كانت تعيش على حساب الضرائب المتأتية من البنوك والتعاملات في الشركات المالية (البورصة). مثلاً، ازداد بشكل حاد عجز الميزانية في ولاية نيويورك التي توجد فيها جميع البنوك الرئيسية في وول ستريت [٣٢٣]. وقد جاء رد فعل آرنولد شفارسنغر، حاكم ولاية كاليفورنيا، على الأزمة المالية في ولايته على النحو التالي: «... نحن غير قادرين أن نطبع أوراقنا المالية الخاصة بنا. وبالتالي لا يمكننا أن ننفق إلا ما نملك». [٣٢٤]. يكشف مثال داكوتا الشمالية عن أنَّ سلطات الولاية تستطيع، عند الضرورة، «أن تطبع أوراقها المالية الخاصة بها». ونحن نعتقد أن تجربة ولاية داكوتا الشمالية قد تكون مفيدة للكثير من أقاليم روسيا الاتحادية التي تعيش اليوم ظروفاً مالية صعبة شبيهة بالتي تعيشها كاليفورنيا أو ولاية نيويورك [٣٢٥].

٣٢١- ف. كارلوسوف. الصين: القدرات المضادة للأزمة في الاقتصاد وتدابير محاربة الأزمة العالمية // مسائل الاقتصاد، العدد ٦، ٢٠٠٩. أو. ي. غونتشارنكو، ل. ي. ماركينا. تجربة إصلاح النظم المالية والمصرفية في كل من روسيا والصين // أموال وقروض، العدد ٧، ٢٠٠٩، بنك الصين - دعامة القطاع الفعلي // العمل المصرفي، العدد ٩، ٢٠٠٩.

٣٢٢- ف. كارلوسوف. الصين: القدرات المضادة للأزمة في الاقتصاد وإجراءات محاربة الأزمة العالمية // مسائل الاقتصاد، العدد ٦، ٢٠٠٩.

٣٢٣- ك. زوبكوف. كاليفورنيا على حافة الإفلاس. // РБК daily ٠٨ / ١٠ / ٢٠٠٨.

٣٢٤- التايم. ٢٢/ ٠٥ / ٢٠٠٩

٣٢٥- بالتفصيل انظر تجربة بنك داكوتا الشمالية في كتاب إيلينا بروان الذي صدر منذ فترة غير بعيدة في الولايات المتحدة الأمريكية «مؤامرة (أو شبكة)الديون» (EllenBrown. Web of Debt)، وأيضاً في صفحة مؤلفة الكتاب: www.ellenbrown.com ، www.webofdebt.com

حول الأخطاء والانجازات في الحقبة السوفييتية

أشدِّد مرّة أخرى على فكرة بسيطة سبق وأعلنت عنها: لقد كان النموذج السوفييتي في الاقتصاد أكثر فاعلية من النموذج في الغرب، وأنَّ الاتحاد السوفييتي عملياً فاز في السباق الاقتصادي على أمريكا في سبعينيات القرن الماضي. لكن القيادة السوفييتية إمّا أنها لم تكن تعرف ذلك، إما أنها لم تستغل عن سابق عمد وإصرار هذه الميزة الناشئة فجأة في سياق «الحرب الباردة». لن نتعمّق في بحث هذه المعضلة الحساسة، ولنترك البحث فيها للمؤرخين والساسة.

نلفت النظر فقط إلى الحيثية التالية: لقد عمل الغرب كل ما هو ممكن وما هو مستحيل لكي يتم نقل مسيرة الاقتصاد الروسي خلال مرحلة «إعادة البناء» و«الإصلاحات» في بلادنا (روسيا - المترجم) من سكة «الاقتصاد المركزي القائم على التخطيط» إلى سكة «اقتصاد السوق». فقد

راح الخبراء الغربيون، وبالدرجة الأولى «علماء الاقتصاد المحترفون» و«الأساتذة» العاملون في القسم الإيديولوجي في فرع واشنطن للحزب يبرهنون أن النموذج الأول من هذا الاقتصاد «غير فاعل» و«فاشل»، وأنَّ النموذج الثاني - هو «الفاعل» و«الصائب»، ووحده قادر على الوصول بروسيا إلى موقع الصدارة في الاقتصاد العالمي. إلا أنّ سؤالاً مشروعاً يفرض نفسه: ما حاجة الغرب لكي تتقدم روسيا إلى موقع الصدارة في الاقتصاد العالمي! فقد كنا أثبتنا أنَّ «الحضارة النقدية» تنزع للهيمنة الخارجية ولسحق أو قمع المنافسين - القائمين على أرض الواقع، والمحتملين على حدٍّ سواء. وتاريخ «الحضارة النقدية» الطويل بأكمله لا يعرف ولو حادثة واحدة قامت فيها البلدان التي تمثِّل «نواة» تلك الحضارة بأي فعل نزيه وغير مُغرِض انطوى على إحسان ومساعدة تجاه البلدان الأخرى (على الرغم من أنَّ مكتب العلاقات العامة يرغي ويزبد بخصوص مثل أعمال البر والإحسان تلك باستمرار). وروسيا بالنسبة للغرب - منافس محتمل يجب قمعه وكبحه إن لم يكن سحقه.

وقد لفت كثير من الباحثين الوطنيين والمحليين النظر إلى ذلك «التناقض» الذي لم يكن أحد ممن في «القيادة» (الروسية) يريد أن يلاحظه أو يفكر فيه على مدى ربع القرن الأخير. فقد كتب الباحث فاليري بودغوزف، مثلاً، ما يلي: «لماذا كانت توجد مصلحة لدى رجال الأعمال الأمريكيين في استبدال «الاقتصاد الاشتراكي غير الفعال والفاشل في الاتحاد السوفييتي» باقتصاد السوق «الفعال»؟ هل كان ذلك بسبب كرمهم الفطري الكبير؟ إذ لو كان اقتصاد الاتحاد السوفييتي مريضاً بالفعل إلى درجة غير مأمولة- الشفاء، لكان توفى، لحسن حظ البرجوازية العارم، ميتة طبيعية. لكن رجال

الأعمال في بلدان الناتو كانوا مصرّين لكي يعالج الاتحاد السوفييتي اقتصاده... بوساطة السوق.

إذ يفترَض بالمرء أن يكون أحمق لكي يُنسِب لرجال الأعمال رغبتهم بمساعدة الاتحاد السوفييتي في أن يصبح منافساً أكثر قوة وأكثر فاعلية. والتاريخ لم يعرف قبل تاتشر (مارغريت - رئيسة وزراء بريطانيا - المترجم) حادثة شبيهة بأن شخصاً ماكراً استطاع أن يغري منافسه بالانتقال إلى أساليب أكثر «فاعلية» (من وجهة نظر الشخص الذي يقوم بالإغواء) في إدارة الاقتصاد. ولكان الشخص المثقف والمتعلّم ارتاب بوجود مكيدة خلف مثل هذه المحاولات في الاستدراج. إلا أنّه ما مِن أحد صنّف غورباتشوف ويلتسين في صف الأشخاص المثقفين والأذكياء. بل إنَّ المنشقين الروس كانوا يعرفون دائماً لكنهم لزموا الصمت إزاء محدودية زعماء «البيريسترويكا»، مثلما كانوا يعرفون الأسباب التي أرغمت العولميين العمل بإصرار على «زرع» أفكار «النعمة والغبطة» التي سوف يأتي بها «اقتصاد السوق» في عقول قيادة الحزب الشيوعي السوفييتي (بمن في ذلك يلتسين).

وهناك حقائق وأدلة تثبت منسوب التشوش العالي عند «آباء الديموقراطية الروسية»، أي عند قيادة الحزب الشيوعي السوفييتي والصحفيين الروس. فعلى سبيل المثال، قام يَفلينسكي[1] (تلميذ

---

(١) غريغوري الكسييفيتش يافلينسكي مواليد ١٠ نيسان ١٩٥٢ سياسي سوفييتي وعالم اقتصاد روسي. نائب رئيس مجلس الوزراء في روسيا في عام ١٩٩٣، مؤسس المعارض الحزب الديموقراطي الروسي المتحد) **بالروسية** ويعرف اختصاراً باسم يابلوكو (**بالروسية:** *Я́блоко* تعني التفاحة)، حزب سياسي **روسي ليبرالي اشتراكي** التوجه، أسسه **جريجوري يافلينسكي** مع زعيم الحزب الحالي **سيرغي ميتروخين**، يعد يابلوكو من أبرز أحزاب المعارضة الروسيّة... المترجم.

أبالكين[1]) في حينه وبتكليف من غورباتشوف بوضع «برنامج» كما كان لتحويل اقتصاد الاتحاد السوفييتي إلى أسس السوق خلال ٥٠٠ يوم (ما عرف ببرنامج الـ٥٠٠ يوم - المترجم). فقد راح يَفلينسكي يتباهى أكثر من مرة في حديثه مع الصحفيين بأن ٢٠٠ خبير أمريكي محترف في الاقتصاد قد شاركوا في وضع «برنامجه» وأن هذه القرينة أو الخصوصية هي التي تضمن للبرنامج النوعية العالية. من السهل تفسير هذه الغباوة إذا ما حاولنا أن نتصوَّر للحظة كما لو أنَّ ستالين قام بدعوة ضباط محترفين من رئاسة الأركان الألمانية للمشاركة في وضع الخطة العسكرية لتدمير الفاشيين بالقرب من ستالينغراد، الذين بكل تأكيد مثلهم مثل الأمريكيين لا يجوز ولا بأي شكل اعتبارهم مخبولين ومعتوهين. بكلمة أخرى، ليس من الصعب أن نتخيّل المهمة التي جاء بها أولئك الخبراء الأمريكيون لكي يقدموا «المساعدة» إلى يافلينسكي.

ومع ذلك، فقد «ابتلع» المواطنون الديموقراطيون بفرح وبابتهاج تلك الشائعة الغبية التي ردّدها بلا كلل الصحفيون والقائلة بأن رجال الأعمال الأمريكيين يودوّن ويريدون رؤية الاتحاد السوفييتي بلداً رائداً مزدهراً وقادراً على المنافسة» [٣٢٦].

أما نحن فسوف نصيغ الأطروحة التالية في شكلها العام: لقد كانت سياسة القيادة السوفييتية بالكامل (بما فيها السياسة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية وغير ذلك) قائمة على تصوّر كاذب للماركسية

---

(١) ليونيد ايفانوفيتش أبالكين ١٩٣٠ – ٢٠١١ –زعيم سياسي سوفييتي ورجل دولة روسي وعالم اقتصاد، دكتور في العلوم الاقتصادية وأكاديمي في الأكاديمية السوفييتية منذ عام ١٩٨٧ ونائب رئيس الحكومة الروسية... المترجم.

بخصوص البناء المجتمعي (نظرية التشكيلة الاجتماعية - الاقتصادية). وجوهر تلك النظرية بسيط للغاية: المجتمع (التشكيلة الاجتماعية - الاقتصادية) يتألف من بنية تحتية (القاعدة الاقتصادية - التي تضم جميع العلاقات المترابطة بالإنتاج وبالتداول وبتوزيع واستهلاك السلع والخيرات الأخرى) ومن بنية فوقية حيث تدخل العلاقات السياسية والحقوقية والثقافية والوعي الاجتماعي والدين وباقي الجوانب الحياة الاجتماعية الأخرى (وللتبسيط كانوا يسمونها بنية فوقية سياسية)؛ أي أنَّ الاقتصاد (فهي «الأساس»؛ أي «basis») هو الذي يحدِّد جميع مجالات الحياة الاجتماعية الأخرى، أي إنه الأكثر أهمية! نشير من دون الدخول والغوص عميقاً في الفلسفة وفي علم السياسة، إلى أنَّ مثل هذا التصوَّر عن المجتمع يقلب الأمور رأساً على عقب. هناك تصورات أخرى عن المجتمع تنطلق من علاقة معكوسة هنا تماماً: تقع الإيديولوجيا في أساس المجتمع ومعها الوعي المجتمعي والدين، في حين أنَّ الاقتصاد - مجرّد بنية فوقية يقع فوق ذلك «البازيس – basis» غير المرئي وغير المادي [٣٢٧]. وإنَّ الاتحاد السوفييتي خسر «الحرب الباردة» بالضبط لأن هذا «البازيس» غير المادي لديه كان في حالة يُرثى لها جدّاً. وقد تبدو أطروحتي استفزازية بالنسبة لكثيرين: لقد قضى علينا مذهب المادية البدائي والسطحي، المبتذَل والفظ.

في حين أنَّ خصومنا في الجغرافيا السياسية قد ركزّوا ضرباتهم إلينا بالتحديد إلى هذا الأساس («البازيس») غير المادي. أما ما يتعلق بتلك الآلة الاقتصادية (بما في ذلك المنظومة النقدية - الائتمانية) التي كانت قد أُسِّست في الاتحاد السوفييتي، فقد كانت أكثر فاعلية وأكثر متانة وكمالاً من تلك التي كانت ولا تزال موجودة في الغرب.

وإذا ما تحدّثنا بإيجاز، يمكن القول إنَّ الآلة الاقتصادية عندنا (في الاتحاد السوفييتي-المترجم) كانت قد تأسست بهدف حلّ مشكلة الإنتاج (أدوات الإنتاج وقضية الاستهلاك). في حين أن الآلة الاقتصادية الغربية كانت مصممة لحل مسألة الاستهلاك وإعادة توزيع المنتَج الاجتماعي، بينما كان الإنتاج في المرتبة التالية. لذلك حاول بعض الاقتصاديين من دول هلالين، من دون جدوى، أن ينقلوا في بداية «البيريسترويكا» إلى أذهان الرأي العام فكرة بديهية وبسيطة: «السوق لا تنتج شيئاً، إنها تعيد التوزيع فحسب». وإنَّ المستوى العالي لمعيشة الناس في بلدان «المليار الذهبي»، كما راح يشير أولئك الاقتصاديون، تم التوصل إليه عن طريق «إعادة توزيع» المُنتَج الاجتماعي في حدود الاقتصاد العالمي بأكمله. وإذا ما تم التعبير بكلمات أبسط: عن طريق نهب البلدان الهامشية في محيط الرأسمالية العالمية. لكن أصوات علماء الاقتصاد الحقيقيين لم يسمعها أحد.

لقد تم التشويش على أصوات علماء الاقتصاد الحقيقيين بوساطة أصوات «خبراء الاقتصاد المحترفين»، وبحيث أنَّ أصوات هؤلاء الأخيرين تم تردادها وتقويتها مرات ومرات كثيرة عن طريق وسائل الإعلام الجماهيري التي أصبحت «ديموقراطية» بسرعة مذهلة. «خبراء الاقتصاد المحترفون» بشتى السبل يروِّجون «لاقتصاد السوق»، حتى إنهم وضعوا «المستهلك» في مركزه. بهذه الطريقة بدأت الدعاية التدريجية لما يسمّى «روح النزعة الاستهلاكية». هكذا راح الإنسان - المنتج، وبفضل جهود «الاقتصاديين المحترفين» يتحول بالتدريج إلى «إنسان ككائن اقتصادي - هومو إكونوميكوس[1]» homoeconomicus.

---

(١) عبارة «الإنسان ككائن اقتصادي» هنا هي مجرد تعريب تقريبي لجزء فقط من معنى العبارة Homo Oeconomicus التي تحيل ثقافياً إلى «الإنسان العاقل» وفق =

إليكم ما يكتبه بصدد هذه «الحركات أو المناورات الغريبة» من قبل «خبراء الاقتصاد المحترفين» الباحث ف. بودغوزوف: «... بهدف غسل أكبر لدماغ النخبة المثقفة تمَّ تخصيص مساحة أكبر في الأدبيات الاقتصادية «لدراسة» شخصية مَن يملك السلعة، بينما تكون المساحة المخصصة أصغر «لدراسة» مَن يُنتج السلعة، كما تم تخصيص فضاء أكبر «للتسويق marketing»، أي لمن يشرح لمنتج السلعة كيف له أن «يقنع» الشاري بأن ينفق نقوده في مخزن ذلك المنتِج للبضائع. ففي الأدبيات الاقتصادية يعرَّف الشاري بأنه أهم شخصية فاعلة في السوق، وأنه هو الذي يفرض على السوق رغباته وحاجاته ويرغم السوق على الخضوع لإرادته. إن أكثر علماء الاقتصاد «المرموقين» والحائزين على أعلى «الشهادات» في العصر الحديث لا يفهمون أنه لا توجد مهنة اسمها «الشاري«، لأنه لا يمكن لأيٍّ كان أن يصبح «شارياً» إلا بعد أن يبيع شيئاً ما لقاء نقود، أو أنه قام بسرقة نقود أو أنه حصل على رشوة ولذلك أصبح شبيهاً بما يسمى «الشاري». لقد بات مؤكداً أنه كلما سرق رجل الأعمال أكثر، وكلما حصل الموظف على رشاً أكبر، كلما صار هؤلاء شارين كرماء. وكلما ربح البائع من بيع سلعة ما، كلما صار بإمكانه أن يشتري أكثر» [٣٢٨].

=تصنيف نظرية التطور والنشوء والارتقاء الشهيرة المثيرة للجدل. ولو شئنا التعبير بشكل مبسط عن دلالة ومعنى كلمة «الهومو إكونوميكوس» الشائعة في استخدامات بعض الاقتصاديين، يمكن القول إنها تعني الإنسان من حيث هو كائن رشيد، يبني قراراته الإنتاجية والاقتصادية على أساس نشدان استدامة المنفعة، وتحصيل أكبر قدر ممكن من المصلحة بأقل التكاليف والموارد المتاحة .وهذا هو المقصود بكون الإنسان كائناً اقتصادياً من الأساس، أي يعرف كيف يقتصد ويرشد في استخداماته لما هو موجود لتحصيل ما هو مرغوب... المترجم.

بهذه الطريقة، نجد أن «المستهلك» هو الذي يقوم في مركز «اقتصاد السوق»، مع العلم أنه لكي ينال مثل تلك المكانة المرموقة، ليس مضطراً لأن يكون «منتِجاً» للسلع وللخدمات الضرورية لتلبية الاحتياجات الحياتية الطبيعية للإنسان.

فهو يستطيع أن «ينتِج» مخدرات وأسلحة، ومواد غذائية معالجة جينياً، أن يقدِّم «خدماته» ذات الطابع الجنسي و«خدماته» في تنفيذ اغتيالات مأجورة للمنافسين وغير ذلك.

وهو يستطيع أن يصبح «مستهلكاً» في حال «كسب» مليوناً (أو ملياراً) في سوق العقارات بالاعتماد على «المعلومات من الداخل Insiders».

يمكنه أن يصبح «مستهلِكاً» إذا ما حصل على رشوة أو سرق مصرفاً، أو إذا ما اشترى معملاً لقاء إيصال خصخصة أو بنتيجة عملية «ركوب» ناجحة يحصل خلالها على ثمن لتحرير أطفال مليونير تم اختطافهم وغير ذلك...

حتى إنه يستطيع أن يصبح «مستهلِكاً» عن طريق قيامه بطباعة أوراق مالية مزيفة (وأكثر ما يتعلق هذا الفعل بأصحاب البنوك الذين يقومون بعمليات «مع الغطاء الجزئي»).

أما آخر مستهلك في هذه القائمة الطويلة من «المستهلكين» فهو ذاك الذي أنتج بعرق جبينه تلك السلع التي هي بالفعل حاجات طبيعية وضرورية لحياة الإنسان. إلّا أنَّ هذه اللوحة العامة من «المستهلكين» بقيت غائبة عن «المشهد» في الكتب التعليمية في «الاقتصاد».

كانت المصيبة تتلخص في أنَّ الآلة الاقتصادية السوفييتية لم تتمكن من تحقيق طاقاتها الإنتاجية الجبارة وذلك على الرغم من الحالة البائسة التي كان

يوجد فيها الأساس («البازيس») العقائدي - الروحي للاتحاد السوفييتي. يجب أن نشيد بالخصوم الجيوسياسيين للاتحاد السوفييتي: فهم لم يكونوا أسرى الدوغمائية الماركسية واستطاعوا أن يتلمسوا «نقاط الضعف» في المجتمع السوفييتي.

٣٢٦- فاليري بودغوزوف. الشخصية والسوق. // «الاختراق»، ٢٠٠٣، www.proriv.ru

٣٢٧- هذه التصورات تعتمد على مقاربة حضارية في فهم التاريخ وبنية المجتمع، الذي تحدثنا عنه في بداية الكتاب.

٣٢٨- فاليري بودغوزوف. الشخصية والسوق. // «الاختراق»، ٢٠٠٣، www.proriv.ru

لقد صدر في بلادنا (روسيا – المترجم) في السنوات الأخيرة عدد كبير من الأعمال المثيرة التي تبحث في أسباب محددة لانهيار الاتحاد السوفييتي – مثالب وعيوب السياسة الاقتصادية والاجتماعية، العمليات التخريبية للغرب ضد بلدان المعسكر الاشتراكي، خيانة وأخطاء رجال دولة ورجال سياسة معينين (يوري أندروبوف، م. غورباتشوف، ب. يلتسين وغيرهم) [٣٢٩]. ولكن يجب الاعتراف بأنه حتى الآن لا توجد سوى أعمال قليلة تتضمن تحليلاً عميقاً للطبيعة الميتافيزيقية للكارثة التي حصلت، وللأسباب العقائدية - الروحية لهزيمة الاتحاد السوفييتي في «الحرب الباردة» [٣٣٠]. من الواضح أنه من دون مثل ذلك الفهم، لا يمكن البدء بوضع برنامج اقتصادي لنهضة روسيا، برنامج «تحرير» روسيا من قيود الهرم المالي العالمي، وانبعاث نظام نقدي - ائتماني سيادي. ومن دون نهضة

روحية حقيقية لروسيا فإنّ إعادة إنتاج التجربة الاقتصادية السوفييتية مصيرها الفشل المؤكد سلفاً.

روسيا: مهمات مستعجلة لهذا اليوم

لا يمكن بكل تأكيد تحقيق تلك الخطوات وتلك الإجراءات التي اعتبرناها ضرورية من أجل بناء اقتصاد معافى خلال فترة زمنية قصيرة. وإنما هي محسوبة للمستقبل المتوسط والبعيد؛ بمعنى آخر، إنها مهام إستراتيجية. والشرط اللازم لتحقيق هذه المهام الإستراتيجية بصورة فعالة هو حدوث تغييرات جدية في المجال السياسي والروحي - الأخلاقي في حياتنا.

ولكن إلى جانب المهام الإستراتيجية هناك مهمات تكتيكية أو مستعجلة، قصيرة الأمد، للمستقبل المنظور. يدور الحديث بالدرجة الأولى حول تجاوز الأزمة الحالية. آملُ أنَّ القارئ أدرك: أن الأزمة العالمية الحالية طويلة وجدية. وقد غمرتنا في العقد الماضي الموجة الأولى فقط من الأزمة. وإنَّ جميع التصريحات والأقوال بأنَّ الأزمة أصبحت خلفنا - إما تعبير عن عدم الكفاءة لدى أولئك الذين يطلقون مثل هذه التصريحات، وإما محاولة جديدة لإجراء «جلسة تنويم مغناطيسي» على أولئك «غير المتنورين أو غير العارفين»؛ إذ لم يتم القيام بأي تغييرات جذرية في النظام المالي - الاقتصادي العالمي. وكل ما جرى هو النجاح في «وقف» مؤقت فقط للأزمة بفضل «حقن» هائل وغير مسبوق للاقتصاد العالمي بتريليونات الدولارات (من قبل الاحتياطي الفدرالي) وبمئات مليارات اليورو من قبل البنك المركزي الأوربي. علماً أنَّ القسم الأعظم من الـ ١٦ تريليون دولار التي منحها البنك الاحتياطي الفدرالي للبنوك العملاقة في العالم لم تصل بعد إلى الأسواق

العالمية حيث ستنزل عليه كالصاعقة. لكن هذا عبارة عن «قنبلة موقوتة» وسوف تنفجر عاجلاً أو آجلاً. ونحن نرى أنّ المهام المستعجلة والتي لا تحتمل التأخير من أجل حماية الاقتصاد الروسي من مختلف أنواع «التسونامي المالية» التي تأتي إلينا من الغرب، هي التالية:

١ - القيام بمجموعة من التدابير التي تهدف إلى حماية السوق الداخلية. وهذه التدابير الاحترازية يجب أن تتضمن زيادة الرسوم على الاستيراد وفرض قيود لا تتعلق بالتعرفة على الواردات، مع دعم متعدد الجوانب للمنتِج الوطني (تسهيلات ضريبية، إعانات مالية، طلبيات حكومية وغير ذلك).

٢ - فرض رقابة فاعلة من قبل الدولة على الأسعار والرسوم الجمركية في السوق الداخلية.

٣ - تحفيز متعدد الجوانب وبشتى السبل للطلب القادر على الدفع في السوق الداخلية - وقبل كل شيء من خلال زيادة مداخيل السكان (تحديد حد أدنى للأجور والرواتب، التوسع في البرامج الاجتماعية وغير ذلك). هذا سوف يقدّم دفعاً لتطور الإنتاج الوطني خصوصاً إذا ما تمَّ إيقاف إغراق السوق الداخلية بالبضائع المستوردة).

٤ - تغيير النظام النقدي. وقبل كل شيء، انتقال البنك المركزي في البلاد من إصدار النقود عن طريق شراء العملة الصعبة الأجنبية إلى إصدار النقود بضمانة سندات المؤسسات الإنتاجية الوطنية. بهذه الطريقة، سوف تكتسب المنظومة النقدية في روسيا الاتحادية الثبات والاستقرار وسوف تنشأ إمكانية التحكم بالكتلة النقدية مع الأخذ بالحسبان الحاجات الداخلية.

٥- يجب أن يعاد تنظيم الميزانية العامة لروسيا الاتحادية بما يتناسب مع حل مهام معينة، مثل تنشيط الطلب الداخلي وتمويل البنى التحتية وغير ذلك من المشاريع الاستثمارية ذات الأهمية الاجتماعية. هذه هي الأهداف التي يجب أن توجَّه إليها بالدرجة الأولى أموال الصندوق الاحتياطي وصندوق الرفاهية الوطنية. بوجود نظام ميزانية معدّلة سوف يصبح بإمكان بنك روسيا أن يقوم بإصدار النقود بضمان جزئي من الأوراق المالية للحكومة (سندات وزارة المالية).

٦- فرض قيود على حركة رأس المال العالمية من أجل تخفيض أو إبطال كلي للتأثير التخريبي للمضاربين الماليين الدوليين على الاقتصاد الروسي، وأيضاً من أجل قطع الطريق على هروب رأس المال من روسيا.

٧- فرض قيود وحظر على اقتراض البنوك والشركات الروسية في السوق المالية العالمية. والانتقال لمنح قروض للمنتجين الوطنيين للسلع والخدمات لقاء نسبة فائدة يجري تحديدها بناء على ربحية الإنتاج المتوقعة. وأيضاً استخدام موارد صندوق الاحتياطي وصندوق الرفاهية الوطنية من أجل منح القروض.

إنَّ مهمة الحماية من الأزمة هي أكثر إلحاحاً بالنسبة لروسيا من بلدان أخرى كثيرة، لأنَّ بلادنا (روسيا - المترجم) في سياق تطورها سوف «تخسر نقاطاً» بكل تأكيد ولأنّ مواقعها في «الاقتصاد» العالمي تتراجع باستمرار [٣٣١]. من الواضح أنه كلما كانت تلك المواقع أكثر ضعفاً ووهناً، كلما كانت الفرصة أقل بأننا سننجح في بلادنا في تحقيق تلك المهام الإستراتيجية. أي في بناء اقتصاد (من دون هلالين) حرّ ومستقل عن قيود الفائدة المئوية - على القرض، والفائدة التي تخضع للمساءلة القانونية، والفائدة غير العقلانية.

٣٢٩- انظر، مثلاً، أ. ب. شيفياكين... لغز انهيار الاتحاد السوفييتي (تاريخ المؤامرات والخيانات. ١٩٤٥-١٩٩١) - موسكو. «فيتشي». ٢٠٠٣؛ ب. شفايتسر... النصر. دور الإستراتيجية السرية للولايات المتحدة الأمريكية في انفراط الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي. مينسك. «آفيست». ١٩٩٥. ف. ي. شيرونين... كي. جي. بي. - سي. آي. إي. النوابض الغامضة للبيريسترويكا. موسكو. «ياغوار». ١٩٩٧.

٣٣٠- واحدة من تلك الأعمال القليلة - الكتاب المرجعي م. ف. نازاروف «إلى قائد روما الثالثة» (موسكو. دار نشر «الفكرة الروسية». ٢٠٠٥. وأيضاً كتاب سيرغي كارا - مورزا «الحضارة السوفييتية»، الذي أعيدت طباعته عدّة مرات. وأيضاً كتاب ف. ب. بتروف «سوسيولوجيا الاتحاد السوفييتي: موجز قيام وانهيار الاتحاد السوفييتي». (موسكو. كومكنيغا، ٢٠٠٦).

٣٣١- هذا ما تشهد عليه التقديرات حول الوضع الاقتصادي لروسيا خلال ٢٠ سنة من وجودها، والتي نشرها المدير السابق لمعهد الإحصار أستاذ العلوم الاقتصادية ف. م. سيمشير. فقد أوضح أن المعطيات الإحصائية الرسمية لهيئة الإحصاء المركزية لا تجمِّل من الواقع الحقيقي في اقتصاد روسيا فحسب؛ بل وكثيراً ما تكون مخادعة تماماً. (انظر ي. غلاديلين. لقد تم الكشف عن حقيقة صادمة بخصوص الأوضاع الحقيقة في روسيا // KM. RU. 14.11. 2011 ؛ فاسيلي سيمشر: «الآفاق - غير سعيدة» // الغد. ١٣/ ١٢/ ٢٠١١). بناء على المعلومات التي يوردها سيمشر، لقد عانت روسيا من الأزمة الأخيرة أكثر من أي بلد من بين بلدان الغرب. وهذا التقييم لا يتفق مع التصريحات الرسمية، كما لو أننا (في روسيا - المترجم) قد تجاوزنا الأزمة من دون خسارات.

فهرس

الصفحة

الجزء الثاني

«الثورة النقدية»

الجزء الثالث

الجزء الرابع

الجزء الخامس

الجزء السادس

إبراهيم محمود إستنبولي

- من مواليد ١٩٥٧م.
- طبيب عصبية ونفسية.
- كاتب ومترجم.

- **من أعماله:**

- الانفعالات السلبية في حياتنا اليومية. سلسلة الصحة النفسية للجميع. دار أرواد بطرطوس ١٩٩٩م.
- رسول حمزاتوف: دستور الجبال وروايات شعرية. ترجمة عن الروسية. دار قرطاج بطرطوس ٢٠٠٤م.
- فلاديمير ليفي. رحلة صيد وراء الفكرة. علم نفس. ترجمة عن الروسية . دار الفرقد بدمشق ٢٠٠٧م.
- يوري دميتربيف. ثلاث عشرة قطة سوداء. ترجمة عن الروسية. دار المدى للطباعة والنشر والتوزيع ٢٠٠٨م.
- «كبرياء جريح» قصائد مختارة للشاعرة الروسية مارينا تسفيتاييفا. صدرت عن دار الصدى ٢٠١٣م. تمَّ توزيع الديوان مع مجلة «دبي الثقافية» مجاناً.

- «مختارات من الشعر الروسي» – انطولوجيا– إعداد وترجمة. دار «ترجمان» للطباعة والنشر. الكويت ٢٠١٧م.

- «سلّم سكاربا» – ملحمة من الشعر الهولندي المعاصر للشاعر الهولندي آريين داينكِر – الهيئة السورية العامة للكتاب ٢٠١٧م.

- أولاد حي أرباط - رواية - ترجمة عن الروسية. صدرت عن دار التكوين في دمشق في عام ٢٠١٧م.

الطبعة الأولى /٢٠١٨

كلمة الغلاف

يكاد هذا الكتاب أن يكون تأريخاً للربا ودور اليهود في هذه المهنة قديمة العهد.

تطور الربا الذي كان يقوم به شخص إلى صياغة عامة تعمل فيها المصارف التي أخذت تهيمن على العالم، يختفي في خزائنها المردة الحقيقيون الذين يتحكمون في هذه المرحلة من تطور رأس المال بقوة العمل العالمية - إنها مرحلة هيمنة رأس المال المالي على كل مفاصل عملية الإنتاج من ألفها إلى يائها.

هل يشهد العالم أعلى مراحل الرأسمالية؟ هذا سؤال برسم عملية التطور الاجتماعي التي تواجه تغوّل رأس المال على كل مجالات الحياة العامة، وتهديده للأمن والسلام الدوليين.